الشرق الأوسط الحديث

المجلد الأول

تحرير
ألبرت حوراني
فيليب خوري
ماري ويلسون



مدارات للأبحاث والنشر
MADARAT for Research and Publishing

الشرق الأوسط الحديث

المجلد الأول

يضُم هذا الكتاب - المرجع ٢٥ دراسةً كتبها عمالقة دراسات الشرق الأوسط في الأكاديميا الغربية. تتناول دراسات هذا الكتاب تاريخ بُلدان الشرق الأوسط الرئيسة: مصر والدولة العثمانية (تركيا) وإيران والعراق وسوريا وفلسطين، خلال القرنين الأخيرين.

ينقسم الكتاب إلى ٤ أجزاء رئيسة في مُجلَّدَيْن: ويضم المجلد الأول جزئين:

- الجزء الأول: طلائع الإصلاح وتبدُّل العلاقات مع أوروبا ١٧٨٩-١٩١٨.
- الجزء الثاني: التحولات في المجتمع والاقتصاد ١٧٨٩-١٩١٨.

ويضم المجلد الثاني الجزئين الثالث والرابع:

- الجزء الثالث: بناء الأيدولوجية القومية والسياسات حتى سنة ١٩٥٠.
- الجزء الرابع: منذ الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٩٣.

وقد حَرَّر هذا الكتاب عميد دراسات الشرق الأوسط "ألبرت حوراني" بالاشتراك مع "فيليب خوري" و "ماري ويلسون"، مستكتبين كبار باحثي دراسات الشرق الأوسط، أمثال: أوريل هيد، روجر أوين، فيروز أحمد، آن لامبتون، دونالد كواترت، شارل عيساوي، كينيث كونو، جوديث تاكر، إيرفاند إبراهيميان، أندريه ريمون، شريف ماردين، جويل بينين، زخاري لوكمان، تيد سويدنبرغ، حنَّا بطاطو، رشيد الخالدي، نيكي كيدي، آفسانة نجم آبادي.

ويتناول هؤلاء الباحثون في دراساتهم تاريخ الشرق الأوسط الحديث من جميع جوانبه: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال أُطر نظرية مختلفة ترسم صورة دقيقة لتاريخ هذه المنطقة من العالم خلال القرنين الأخيرين، ما يجعله إضافةً ثريّة للمكتبة العربية، وكتاباً لا غنى عنه لكل دارسي تاريخ الشرق الأوسط الحديث.



مدارات للأبحاث والنشر
MADARAT for Research and Publishing

978-977-6459-10-6

الشرق الأوسط الحديث

المجلد الأول

هذه هي الترجمة العربية الكاملة لكتاب

The Modern Middle East

Edited by: Albert H. Hourani, Phillip Khoury, Mary Wilson

تُنشر الطبعة العربية بموجب اتفاق خاص بين

مدارات للأبحاث والنشر و I. B. Tauris

الشرق الأوسط الحديث

تحرير: ألبرت حوراني، فيليب خوري، ماري ويلسون

نقله إلى العربية: د.أسعد صقر

الطبعة الأولى لمركز مدارات للأبحاث والنشر

يناير ٢٠١٦م - ربيع الآخر ١٤٣٧هـ

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٣٤١٦ / ٢٠١٥

الترقيم الدولي: ISBN 978-977-6459-10-6

العنوان: ٥ ش ابن سندر - الزيتون - القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون: ٠١٠٢٤٤٤٦١٣٧٠ - ٠١٠٢٤٤٤٦١٣٧١ - ٠١٠٢٤٤٤٦١٣٧٢

البريد الإلكتروني: info@madarat-rp.com

مدارات للأبحاث والنشر

Madarat for Research and Publishing



المجلد الأول

الشرق الأوسط الحديث

الجزء الأول: طلائع الإصلاح وتبدُّل العلاقات مع أوروبا ١٧٨٩ -١٩١٨

الجزء الثاني: التحولات في المجتمع والاقتصاد ١٧٨٩ -١٩١٨

تحرير
ألبرت حوراني - فيليب خوري - ماري ويلسون



مدارات للأبحاث والنشر
Madarat for Research and Publishing

مقدمة المترجم

يستطيع قارئ هذا الكتاب أن يطلع على بحوث أساسية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث كتبها أكثر المختصين شهرة في هذا الحقل وقد استهدف اختيار الموضوعات التي تشتمل على قرنين من التغيرات، أن يلبي بكل دقة حاجة الدارسين إذ أنه كما يقول ناشروه النص الوحيد المتوفر من هذا النوع وفي هذا الموضوع وهو بالإضافة إلى ذلك عظيم الفائدة لكل من لهم اهتمامات عامة بالشرق الأوسط.

ويتألف الكتاب من بحث افتتاحي كتبه آلبرت حوراني ١٩١٥ - ١٩٩٣ وكان أستاذًا فخريًا في كلية سانت أنطوني - أوكسفورد، ومحاضرًا في تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة أوكسفورد وله كتب كثيرة من أهمها (تاريخ الشعوب العربية A History of the Arab Peoples الصادر عام ١٩٩١).

ويلي هذا البحث الافتتاحي سبعة وعشرون بحثًا مرتبة في أربعة أقسام:

- القسم الأول عنوانه: النخب الإصلاحية وتبدل العلاقات مع أوروبا ١٧٨٩ - ١٩١٨.
- القسم الثاني عن: التحولات في المجتمع والاقتصاد ١٧٨٩ - ١٩١٨.
- القسم الثالث: بناء الأيديولوجيات القومية والسياسية وصولاً إلى سنوات الخمسينيات من القرن العشرين.
- القسم الرابع: الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية.

وفي كل قسم بحوث عدة اختارها مؤلفوها وفقًا لقناعتهم الشخصية ولكن بعد استعلام وتنسيق بين أساتذة تاريخ الشرق الأوسط في بلدان مختلفة.

أما المؤلفون فمن بينهم (بالإضافة إلى آلبرت حوراني).

آن لامبتون Ann Lambton أستاذ فخري للغة الفارسية في جامعة لندن ومن مؤلفاته: «ملاّك الأراضي والفلاحون في إيران - ١٩٥٣»، «الدولة والحكومة في الإسلام أثناء العصر الوسيط - ١٩٨١»، «الاستمرارية والتحول في إيران أثناء العصر الوسيط -

١٩٨٨».

بول دومون Paul Dumont من معهد الدراسات التركية بجامعة العلوم الإنسانية في ستراسبورغ وهو مؤلف: «تركيا على أبواب أوروبا»، «مدن عثمانية في نهاية الإمبراطورية».

إرنست دون Ernest Dawn أستاذ فخري للتاريخ في جامعة إلينوي، من مؤلفاته: «من العثمانيون إلى العروبة (١٩٧٣)».

رودريك دافيسون Roderic Davison أستاذ فخري للتاريخ في جامعة جورج واشنطن ومؤلف كتب كثيرة منها: «الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية (١٩٦٣)».

فيروز أحمد أستاذ التاريخ في جامعة ماساشوستس في بوسطن ومؤلف كتاب التجربة «الديمقراطية في تركيا ١٩٥٠- ١٩٧٥» الذي نُشر عام ١٩٧٧، وكتاب «نشأة تركيا الحديثة» (١٩٩٣).

شارل عيساوي أستاذ فخري للدراسات الشرق أوسطية في جامعة برنستون من مؤلفاته: «التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (١٩٨٢)» والهلال الخصيب ١٨٠٠- ١٩١٤ (١٩٨٨).

نيكي كيدي Nikki keddie أستاذ التاريخ في جامعة كاليفورنيا -لوس أنجلوس من مؤلفاته: «السيد جمال الدين الأفغاني؛ سيرة سياسية» (١٩٧٤) و«إيران؛ الدين والسياسة والمجتمع» (١٩٨٠) و«جذور الثورة وتفسير تاريخ إيران الحديثة» (١٩٨١).

روجر أوين Roger Owen أستاذ التاريخ في جامعة هارفارد من مؤلفاته: القطن والاقتصاد المصري ١٨٢٠- ١٩١٤ (١٩٦٩) والشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٢٠- ١٩١٤ (١٩٨١).

إليزابيت بيكارد من المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية في باريس، من كتبها لبنان دولة النزاع ١٩٨٨ والمسألة الكردية ١٩٩١.

ماري ويلسون أستاذ مساعد في التاريخ ومدير في برنامج الدراسات الشرق أوسطية في جامعة ماساشوستس في آمهرست من مؤلفاتها: بريطانيا وإنشاء الأردن (١٩٨٧).

بيناز توبراك Binnaz Tobrak أستاذ العلوم السياسية في جامعة Bogazici في استنبول

ورئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومن مؤلفاته : الإسلام والتطور السياسي في تركيا ١٩٨١ .

شريف ماردين أستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة ومؤلف كتاب : تكوين الفكر العثماني الشاب (١٩٦٢) والدين والتغيرات الاجتماعية في تركيا الحديثة ١٩٨٩ .

أندريه ريمون أستاذ فخري في جامعة بروفانس في إكس أون بروفانس ومن مؤلفاته : الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر (جزءان ١٩٧٣) والمدن العربية الكبرى في العهد العثماني ١٩٨٥ .

غسان سلامة مدير الدراسات في المركز القومي للبحوث العلمية وأستاذ في معهد الدراسات السياسية في باريس من مؤلفاته المسرح السياسي في لبنان ١٩٦٨- ١٩٧٣ (١٩٧٤) وأسس الدولة العربية (١٩٨٧) وسياسة التكامل العربي (١٩٨٧).

فيليب خوري : أستاذ التاريخ وعميد مدرسة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا . من مؤلفاته . وجهاء المدن والقومية العربية . القبائل وتشكل الدولة في الشرق الأوسط (١٩٩٠) وسوريا والانتداب الفرنسي ١٩٨٧ .

رشيد خالدي أستاذ مساعد للتاريخ ومدير لمركز الدراسات الشرق أوسطية في جامعة شيكاغو من مؤلفاته : السياسة البريطانية تجاه سوريا وفلسطين ١٩٠٦- ١٩١٤ (١٩٨٠).

جوديث توكر Judith Tucker أستاذ مساعد في التاريخ بجامعة جورجتاون . من مؤلفاتها : المرأة المصرية في القرن التاسع عشر (١٩٨٥) والمرأة العربية : تخوم قديمة وحدود جديدة (١٩٩٣).

تغطي أبحاث الكتاب قرابة مائتي عام من التغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرأت على بلدان كانت قد انبثقت من أرضها وعاشت على صعيدها أقدم حضارات العالم وأكثرها خصبًا وعطاء في تاريخ الإنسانية ولكنها في الفترة التي تتناولها الدراسة (وقبل ذلك بزمن طويل) تحولت إلى ساحة صراع يتناوب فيها الأقوياء من خارجها على انتهاب ثرواتها وإخضاع سكانها وإذكاء الصراعات الداخلية بين أجزائها

وطوائفها إمعانًا في إضعافها واتقاءً لكل نهضة تجمعها وتذكي فيها إرادة البناء الذاتي ومقاومة السيطرة الخارجية.

إن دراسة متأنية لأحداث القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين الذي شهد حربين عالميتين تركتا آثاراً عميقة وخطيرة ومستمرة في حياة العرب وغيرهم لا تلقي ضوءاً على تبدلات جذرية في كل صعيد وحسب عبر مائة وخمسين عامًا (تغطيها الأجزاء الثلاثة الأولى من الكتاب)، بل هي تفتح العيون والأذهان على مشاكل الحاضر الذي نعيشه وعلى صورة المستقبل الذي نختار العمل على بنائه. في معظم هذه الحقبة كانت البلاد العربية كلها تقريبًا جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وكانت مصر بالذات قد عاشت تجربة فريدة على يد محمد علي وخلفائه. وكانت تثقلها قوتان يجمعهما ترابط من نوع ما هما التوسع الأوربي الاقتصادي الرأسمالي من جهة ودولة محمد على المركزية من جهة أخرى. ويمكن القول -دون دخول في التفاصيل- إن أوروبا في مجرى التفاعل بين هاتين القوتين وجدت المجال مفتوحًا للتدخل المتزايد في شؤون مصر لينتهي ذلك أخيراً بالاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢. ولا يصعب استخلاص العبرة من هذا النموذج فإن ضياع الاستقلال الاقتصادي لا يسبق ضياع الاستقلال السياسي وحسب، بل إنه يمهد السبيل إليه أيضًا.

ولم تشذ الإمبراطورية العثمانية نفسها عن النموذج وإن كانت هناك اختلافات في الإيقاع والتوقيت، وقد تأجل فقدان السيطرة السياسية الكامل حتى احتلال استنبول بعد الحرب العالمية الأولى، مع أن بعض المؤرخين يقولون إن جوهر الاستقلال السياسي كان قد ضاع قبل ذلك بزمن غير يسير. ويرى فيروز أحمد أن «الأتراك الشبان» كانوا مقتنعين بأن الإمبراطورية لن تستطيع البقاء على قيد الحياة بدون حماية أوربية، وانتهوا إلى توقيع تحالف مع ألمانيا عشية الحرب العالمية الأولى، وقد بلغ الاعتماد الاقتصادي على أوروبا درجة أصابت الاقتصاد العثماني بالشلل عندما قطعت الحرب الإمدادات من بضائع أوربية ومن رأسمال.

ولا ينسينا هذا قدرة «الأتراك الشبان» على الاستفادة من ظروف الحرب على الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعته بلادهم، وما اندفعوا إليه من تعبئة سياسية لجماهيرهم ومن

تخطيط اقتصادي وخدمات اجتماعية جديدة ومن تشجيع للمرأة على اقتحام ميادين العمل. وها هو نموذج آخر عن القوة العظيمة التي يمكن أن تفجرها طاقات شعب إذا ما أحسنت تعبئته، وعن الكيفية التي تبني بها أمة نفسها وتنتزع نصرها الخاص من قلب الهزيمة والمرارة.

لقد كان تدخل القوى الأوربية الكبرى في شؤون الإمبراطورية العثمانية مدخلاً إلى تمزيق كيانها وتحطيم سيادتها وفتح أسواقها أمام البضائع والرساميل الأوربية حتى اقتيدت معظم ولاياتها إلى داخل النظام الرأسمالي العالمي كمنتج لمواد خام صناعية وكسوق للبضائع المصنعة، وكحقل لتوظيف رأس المال الأوربي. وبلغ تدخل السفراء والقناصل الأوربيين في شؤون الدولة مبلغًا مزريًا حتى أخذ بعضهم يلعب دور الوسيط بين الأهالي والحكومة وخصوصًا في الولايات خارج استنبول. وكان الناس يعلمون أن لهؤلاء القناصل قوة في داخل الحكومة (في عام ١٨٢٢ وبعد الزلزال الكبير الذي أصاب مدينة حلب التمس «الوجهاء» من القنصل الفرنسي التدخل لدى الحكومة لعلها تعفي المدينة المنكوبة من الضرائب لمدة خمسة أعوام، وفي عام ١٨٣٠ رجاه شيوخ قبيلتي الموالي وعنزة أن يصلح بينهم وبين حاكم حلب الذي كان هو نفسه راغبًا بهذا التدخل. . . إلخ. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك).

يقول آلبرت حوراني «إن مجموعات سياسية في داخل الحكومة العثمانية كانت تتطلّع أكثر من أي وقت مضى إلى دعم السفراء والقناصل الأوربيين في صراعها ضد جماعات أخرى وهذا مما زاد في نفوذهم إلى حد بعيد» ويتابع «أوكان المصلحون العثمانيون والمصريون يحتاجون إلى المساعدة الأوربية إلى درجة لا يستطيعون معها المخاطرة بصراع كبير حتى لو كانت لديهم القوة للمضي فيه».

وفي هذا المناخ من التبعية والتردي ترجّعت أصداء النزعة القومية المتعاظمة في أوروبا بين الشعوب التي تحكمها الإمبراطورية وخاصة شعوب البلقان، وقد ساعد في ذلك بلا ريب الصلات الوثيقة بأوروبا والاختلاف في الدين بين شعوب تعتنق المسيحية وسلطة تحكم باسم الإسلام وتجعل الشريعة الإسلامية مرجعيتها على طريقتها.

وتوالت الانتفاضات في كل مكان تقريبًا وردت الدولة بما تستطيع من قمع ولكنها حاولت جاهدة أيضًا تهدئة الأوضاع باصطناع إصلاحات على يدي السلطان سليم الثالث ومحمود الثاني ومن بينها إسباغ صفة المواطنة العثمانية على كل رعايا السلطان وإقامة المساواة بين المسلمين والمسيحيين.

وشن «العثمانيون الجدد» فيما بعد وهم أسلاف جماعة الاتحاد والترقي وآباؤهم الشرعيون حملات جريئة لخلق مناخ يشعر فيه كل الرعايا بالانتماء إلى العثمانية بديلاً لكل الانتماءات الأخرى. وقد كتب مصطفى فاضل باشا وهو أحد كبار زعمائهم في رسالة جسورة إلى السلطان عبد العزيز «أن الثورات المسيحية في الإمبراطورية ليست إلاّ عرضًا من مرض - رجعية الحكومة وسوئها - أصاب المسلمين الصابرين بأكثر مما أصاب المسيحيين». كما يقول فيها «إن خط التقسيم يمر بين القامعين والمقمعين فقط وليس بين المسيحيين والمسلمين».

وإذ كانت العقلية التركية المحكومة بقرون من الهيمنة غير مستعدة للقبول بأية مساواة حقيقية، وكانت الشعوب المحكومة وأخصها الأقليات المسيحية في الإمبراطورية مستمرة في اندفاعها نحو الاستقلال فقد ظلت المساواة العثمانية غاية لم تدرك سواء في فترة التنظيمات أو بعد ثورة الأتراك الشبان عام ١٩٠٨، عندما بدا أن الإخوة العثمانية خلال أيام قليلة عاصفة وزاخرة بالحماس جاءت مع نهاية حكم عبد الحميد الفردي وانبثاق دستور مدحت باشا عام ١٨٧٦ إلاّ أنه في أعقاب هذه الفورة الهائجة القصيرة عادت القوميات المتنافسة للتجمع خارج مفهوم العثمانية ولم يكن هذا ينطبق على مسيحيي الإمبراطورية وحسب ولكنه أصبح الآن ينطبق على المسلمين أيضًا. فعندما تطورت النزعة القومية العربية بفضل عوامل كثيرة ثقافية وسياسية منها ردة الفعل على الهيمنة العثمانية التركية. وجد الأتراك أنفسهم مصدرًا لنزعة قومية خاصة بهم تجلت في عثمانية التنظيمات وخصوصًا في أعمال نامق كمال الأدبية التي تفيض بالنزعة الوطنية وفي أعمال العثمانيين الجدد الآخرين.

وها هو نموذج آخر لا يصعب استخلاصه أيضًا. إن سيطرة أمة على أمة أو إخضاع

شعب لشعب آخر لا تستقيم معه مساواة -هذا إذا كانت ممكنة أصلاً- ولا تحجبه ذرائع أو عبارات مهما بالغت في التنميق فالأمم نزاعة إلى حريتها قبل كل اعتبار وهي تندفع إلى استقلالها وتبذل التضحيات الغالية في سبيله، وفي التاريخ حديثة وقديمة أمثلة لا حصر لها على ذلك وما حصل في الإمبراطورية العثمانية، ومهما اختلفت الظروف والملابسات، يبقى واحدًا من تلك الأمثلة.

تلك محطات قليلة وأمثلة مجتزأة من هذه الأبحاث الهامة وقفت عندها وليس في خلدي أن أستبق أقوال الباحثين أو أعلق عليها. وإنما هي إلمامة عجلي بأطياف من ماضٍ قريبٍ إذا كان قد عبر فلم تعبر بعد نتائجه وما أنبت من نبات.

بقي علي أن أفسر سبب انتقائي هذا الكتاب بالذات لأنقله إلى العربية -وكل ترجمة انتقاء بالضرورة- وأقول في بيان ذلك أنني تلمست -فيما قرأت وسمعت وناقشت- من أبناء جيل تفتح وعيه بعد منتصف هذا القرن إطلالة تلم إلمامًا واعيًا بشتات أحداث وقعت في نصف القرن الماضي، فوجدتها غائمة في الأذهان -وأستثني الدارسين- ينقصها الوضوح وتفتقر إلى الدقة. وفي روعي أن تلك الأحداث ومثيلتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ضرورية لإلقاء الضوء على ما يزدحم به وطننا العربي من مشاكل معقدة تقلقنا فروعها ولا مناص لنا من البحث والتنقيب عن جذورها الضاربة في عمق تاريخنا الحديث.

وثمة أمر آخر لابد من الإشارة إليه وهو أن كلا من تركيا وإيران هما دولتان مجاورتان للوطن العربي وتربطهما به روابط قديمة وحديثة مفروضة علينا وعليهم ومعظمها إيجابي وبعضها قد لا يكون كذلك أحيانًا. وأدعي أن الفهم المشترك وتنمية الروابط والعلاقات الحسنة هي في مصلحة الجانبين فنحن أولاً وأخيرًا نجابه أطماع الغرب وهيمنته وننتمي معًا إلى جنوب مستغل ومنهوب، ويجمعنا بعد ذلك وقبله الإسلام بقيمه المثلى ويا لها من آصرة طالما أشرعت الأبواب وما تزال أمام الثقافة العربية ولغة القرآن.

ومن خلال هذا الوعي كانت ترجمة الأبحاث التي تتعلق بتطور إيران وتركيا في القرنين التاسع عشر والعشرين. وما أحسب أن الأجيال العربية الشابة وأخص الذين يعنون بالشأن

العام ويتصدون لقضاياه، تستطيع أن تغفل معرفة تاريخ هذين البلدين الجارين وما آل إليه تطورهما في هذا القرن.

ومن نافلة القول أن القارئ قد لا يتفق -كما هي حالي- مع بعض ما جاء في الأبحاث الواردة من آراء. ولكنني أوثر النقل الأمين للنص كما أراده كاتبه وأثق بحصافة القارئ وأرفض الوصاية على الفكر رفضًا مطلقًا.

وإن يضف هذا الكتاب جديدًا مفيدًا إلى المكتبة العربية فقد بلغ هدفه.

ولابد لي في الختام أن أخص بالشكر الصديق العزيز الدكتور محمد خير فارس رئيس قسم التاريخ في كلية الآداب بجامعة دمشق لما أبداه من حماس لنشر الكتاب ولما قدمه من ملاحظات قيمة. ولن يفوتني أن أقدم شكري إلى ابنتي العزيزة الدكتورة مها صقر المختصة باللغويات ونظرية الترجمة على كل ما قدمته من عون صادق ساعد في إخراج هذا الكتاب إلى النور.

أسعد صقر

مدخل

ألبرت حوراني

إن دراسة الشرق الأوسط الحديث التي ينهض بها دارسون تمرسوا بمفاهيم التاريخ الحديث وبطرائقه واستعملوها في سبيل إلقاء الضوء على موضوعهم، توفرت منذ ثلاثين أو أربعين عامًا، غير أن ظهور عدد كبير من الدارسين والطلبة -في شمال إفريقيا وأوروبا وكذلك في المنطقة نفسها -بلغ الساعة حدًا يكفل لهذه الدراسة أن تمضي قدمًا في مستوى عال. ولم يظهر هذا العدد إلا في السنوات القليلة الأخيرة. كما أنه في هذه السنوات ذاتها أصبحت بعض المصادر الأساسية لتلك الدراسة متوفرة بسهولة.

وتحتاج أفكار الدارسين والنتائج التي يستخلصونها إلى بعض الوقت لكي تجد طريقها إلى الكتب وبصورة خاصة إلى الكتب المدرسية، متى علمنا أنهم ينقبون في مواد أساسية لم يجر استعمالها حتى الآن في سبيل إلقاء ضوء على موضوع لم يسبق أن كُشف عنه أو جرى إيضاحه. والطريقة العادية لبسط هذه النتائج وإيضاحها ولا سيما إن كانت غير نهائية تتم بواسطة المقالات في مجلات متخصصة وبتقديمها إلى المؤتمرات.

وقد رأينا بناء على ذلك أنه من الجدير بالاهتمام تقديم مختارات من بعض المقالات الهامة والمثيرة حول الموضوع وذلك لاستكمال البحوث العامة القليلة الموجودة. وقد اختار مقالات هذا الكتاب مؤلفوها وفقًا لقناعتهم الشخصية ولكن بعد استعلام وتنسيق واسع بين أساتذة تاريخ الشرق الأوسط في بلدان مختلفة وقد حاولوا أن يضعوا مقالات تحمل طابعًا مميزًا من أعمال مؤلفين مرموقين أو أفكارًا من مدرسة فكرية معنية بالجوانب الهامة من الموضوع أو أنها تستخدم المادة التي تبدو ذات أهمية في البحث المستقبلي.

يبتغيًا هذا الكتاب النظر إلى «الشرق الأوسط» باعتباره مشتملاً على المنطقة التي هي الآن مشغولة بدول تركيا وإيران وإسرائيل والدول العربية بدءًا من مصر والاتجاه شرقًا. ويبدو هذا التعريف ككل تعريف آخر من هذا النوع تعسفيًا إلى حد ما. فقد كان من الممكن التوجه غربًا بدءًا من مصر إلى البلدان العربية الأخرى في شمال إفريقيا، أو من إيران شرقًا

حتى أفغانستان وجنوب آسيا أو غربًا أيضًا من تركيا إلى تلك الأجزاء من جنوب شرق أوروبا والتي كانت تشكل لزمن طويل جزءًا من الإمبراطورية العثمانية أو «التركية». إن تحديد المنطقة على هذه الصورة يمكن أن يفسِّر جزئيًا بحدود ومقاصد كثير من الدورات الجامعية حول «تاريخ الشرق الأوسط الحديث» وجزئيًا بواسطة الحدود المكانية في هذا الكتاب لكنه يفسِّر أيضًا وبصورة رئيسية بحقيقة أنه كانت لهذه المنطقة وحدة كافية من التجربة التاريخية تجعلها صالحة لكي تكون وحدة مفهومة للدراسة.

لقد خلق التماثل الكبير في البيئة الطبيعية والمناخ اقتصادًا متشابهًا ونظمًا اجتماعية: علاقات محددة بين المدينة والريف، توازنًا هشًا محددًا بين الاستعمالات المختلفة للأرض، وبين الزراعة المستقرة والرعي البدوي. وقد أعطى الموقع الذي تحتله المنطقة في العالم، إذ هي تقع بين المحيط الهندي والبحر المتوسط بين روسيا وأسيا الوسطى في الشمال وإفريقيا في الجنوب أعطى إلى حد بعيد المنطقة مصيرًا سياسيًا مشتركًا فقد شكل قسم كبير منها جزءًا من إمبراطوريات كبرى، تكون بعضها في داخل المنطقة نفسها (كالإمبراطورية المصرية وإمبراطورية ما بين النهرين في الأزمنة القديمة والدولة البيزنطية والخلافة العباسية وكذلك الإمبراطوريتان العثمانية والصفوية في الأزمنة الحديثة) وكان مركز بعضها الآخر في خارج المنطقة (كالإمبراطورية الرومانية وفي الأزمنة الحديثة البريطانية والفرنسية) وقد ظهر الإسلام في قلب هذه المنطقة، وفيها نشأت إمبراطوريته العظيمة الأولى. وفي داخلها تطور مجتمع متميز خلقه تشكل الروابط الجديدة بين بلدان المحيط الهندي وبلدان المتوسط. وحضارة اتخذت فيها معارف العالمين اليوناني والفارسي وفنونهما أشكالاً وتوجهات جديدة نتيجة لاعتناق الدين الإسلامي واللغة العربية كلغة ذات ثقافة عالية.

وعلينا ألاَّ نبالغ في أمر تلك الوحدة على كل حال. فلكل منطقة بل ولكل مدينة تجربتها التاريخية الخاصة وتميزها واهتماماتها المتصلة. وكانت هناك دائمًا في كل منطقة خلافات وتوترات بين الثقافة الأدبية العالية والثقافة الشعبية لفقراء المدن والفلاحين والبدو، وفي كثير من المدن والقرى أصبح الإسلام دين الأغلبية ودين السلطة. أما المسيحيون واليهود وبقية الطوائف فقد ظلت موجودة.

وقد ظهرت تدريجيًا انقسامات واسعة بين القسم العربي من العالم الإسلامي حيث كانت اللغة العربية لغة الثقافة الرئيسية وحيث كانت النخبة الحاكمة عبر قرون عديدة من الترك أو من مجموعات أخرى هاجرت من آسيا الوسطى وبين القسم الشرقي حيث كانت الفارسية لغة الثقافة الرفيعة إلى جانب العربية وحيث النخبة الحاكمة التي تقبض على زمام السلطة هي من أصول تركية أيضًا. وقد عبر هذا الانقسام عن نفسه في الأزمنة الحديثة بتشكل إمبراطوريتين عظيمتين: العثمانية في الغرب والصفوية في الشرق، واتخذت الصراعات السياسية بينهما شكلاً دينيًا فتبنى العثمانيون الإسلام السني في حين أعلن الصفويون المذهب الشيعي مذهبًا رسميًا لدولتهم.

يقتصر هذا الكتاب على المرحلة «الحديثة» أي على القرنين التاسع عشر والعشرين مع أن كل تقسيم لاستمرارية الزمن التاريخي يوشك أن يكون تعسفيًا إلى حد ما إلاّ أن التغيرات التي جرت في الشرق الأوسط، كما في بقية أنحاء العالم، خلال القرنَين الأخيرين كانت من الضخامة والعمق بحيث يمكن أن ينظر إليها كمرحلة جديدة متميزة في تاريخ العالم.

ولا ريب أنه مما يجانب الدقة أن نتحدث بعبارات تشير إلى قطيعة كاملة عن الماضي كما لو أن ما وجد من قبل قد تم استبداله تمامًا بشيء آخر جديد. بل إن الأقرب للصواب أن يفكر المرء بأن العملية تنشأ عن تبادل في التأثير معقد بين إيقاعين للتغيير. فمن جهة كانت هنالك مجتمعات قديمة أوجدها استخدام معين لمصادر طبيعية واتخذت نظامًا وتوجهًا بفعل قوانين وشعائر ومذاهب الدين المسيطر وهو الإسلام وحكمتها حكومات إمبراطورية مسلمة ولم يكن هذا المجتمع ساكنًا بل كان متغيرًا بفعل عمليات ولدت من داخله وكانت محدودة بسبب المصادر التي استطاعت توفيرها تقانة ذلك الزمان. ومن جهة أخرى كانت هناك تغيرات من نوع آخر. وبسرعة في التقدم مختلفة أصبحت ممكنة بفضل استخدام التقانة الجديدة والتراكم الناتج عن أعظم المصادر في شمال غرب أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد وصلت هذه التبدلات إلى الشرق الأوسط مثله مثل بقية أجزاء العالم عن طريق التجارة العالمية وأنواع جديدة من الاتصالات والثقافة وأشكال جديدة من الإدارة والقانون فرضتها أحيانًا الحكومات المحلية الراغبة في امتلاك قوة الدول الأوربية وأحيانًا تلك الدول نفسها عندما وسعت إمبراطورياتها بواسطة القوة العسكرية التي حصلت عليها بفعل التغيُّرات في مجتمعاتها.

وينزع جيل مبكر من مؤرخي الشرق الأوسط إلى رؤية النوع الثاني من التغيُّر وحسب، مفترضين أن المجتمعات القديمة التي دخلتها تلك التغيُّرات كانت راكدة أو متلاشة وعاجزة عن المقاومة. وتبعًا لهذه النظرة سيكون التاريخ الحديث للشرق الأوسط تاريخ فرض أنواع مختلفة من الهيمنة الأوربية على مجتمعات سلبية عديمة المقاومة.

تلك هي الطريقة التي يميل مؤرخو الدبلوماسية الأوربية إلى رؤية المنطقة من خلالها. أي كتاريخ «للمسألة الشرقية» وبكلمة أخرى رؤية الشرق الأوسط كمشكلة في العلاقات بين الدول الأوربية العظمى. وبمعنى آخر إنها الطريقة التي ينظر بموجبها أولئك الذين يرون التاريخ في معادلات إسلامية أصولية: كتاريخ لمجتمعات مسلمة لديها معاييرها الخاصة الموروثة في السلوك المشترك والتي تتسم المرحلة الحديثة في نظرها بمحاولات القوى الأجنبية أو الحكام المحليين الذين لا يؤتمنون على تراثهم، فرض نظام مصطنع على المجتمع.

ولعل من الأفضل على كل حال أن ننظر إلى تاريخ هذه المرحلة ضمن عملية تأثير متبادل معقد: منها رغبة المجتمعات القديمة المستقرة في إعادة بناء نفسها محتفظة بما هو من خصائصها مع العمل على التغييرات على إدخال التغييرات الضرورية لكي تبقى حية في عالم حديث منظم أكثر فأكثر على أسس أخرى حيث مراكز القوة العالمية ظلت طويلاً ولا تزال خارج الشرق الأوسط.

عندما بدأت هذه العملية التي يمكن أن نسميها «حديثة» كان القسم الأعظم من الشرق الأوسط تحكمه إمبراطوريتان عظيمتان: العثمانية والصفوية، وعلى الرغم من الاختلافات بينهما فإن هناك أوجه شبه عظيمة بين المجتمعات التي كانتا تحكمانها. فقد كانت نتاج مجمل تطور الحضارة الإسلامية التي كانوا وارثيها، وفيما عدا بعض الأجزاء المتباعدة- معظم الجزيرة العربية وبعض مناطق وادي النيل الجنوبية فقد كانت تلك مجتمعات تحكمها مدن وعلاقات بين سكان المدينة وأولئك الذين يحكمونهم وكانت المدن الكبرى مراكز صناعية بحسب الطرائق التقليدية مع بقاء الكثير من التجارة العالمية بين المناطق الموجودة في الشرق أو الغرب منها، وكانت العناصر المهيمنة على المجتمعات المدنية مؤلفةً من ثلاث جماعات: التجار وخاصة أولئك المنخرطون في تجارة السلع الثمينة العالمية، رؤساء الحرفيين و «العلماء» وهم الملتزمون بدراسة الشريعة وتعليمها وشرحها وتطبيقها (وهي

القانون المشتق من تعاليم الإسلام) وهي تشكل المنظومة الرسمية الشرعية الوحيدة وهي ضمان النظام والعدالة ومن دونها لا يمكن أن تستمر حياة المدينة المعقدة ولا العلاقات التجارية بين المدن المتباعدة فيما بينها. كانت المدن مراكز السلطة السياسية ومع أن سلالات متتابعة جاءت إلى السلطة بواسطة قوة عسكرية قوامها رجال من الريف، من الجبال أو من السهول ومع أن بعض هذه السلالات كانوا هم أنفسهم من أصول مماثلة فقد كان عليهم لكي يعيشوا ويزدهروا أن يربطوا مصالحهم بمصالح أهل المدن وبصورة خاصة بالنخب المدينية، فالحكام يستطيعون أن يمنحوا المدينة النظام وأن يحافظوا على سن القوانين ويدافعوا عن طرق التجارة ويطيلوا مداها، وتمنح المدينة من جانبها المال للحاكم عن طريق الضرائب والتجنيد الخاص لتدعم الحكومة والجيش كما تمنحه منتجاتها الحرفية الدقيقة لكي يُظهر أبّهته، والموظفين المثقفين لإدارة محاكمه وخزينته، أما العلماء فهم على الأخص يمسكون بمفاتيح الشرعية، إذ باعترافهم به كحاكم مسلم منصف يستطيعون أن يحولوا سلطته إلى حكم شرعي، وللمدن مصلحة مشتركة أيضًا في السيطرة على الريف وجلب فائض المنتجات الزراعية إليها بشروط تفضيلية. هذا الريع الاحتياطي نقدًا أو عينًا للحكومة وللجيش وهو -أيضًا- طعام لسكان المدن ومواد أولية للصناعة. لقد نشأ مالكو الأراضي بفضل تجربة السيطرة على الريف وكان المالك ضابطًا عسكريًا أو موظفًا أو وجيهًا مدنيًا قادرًا على أن يؤسس استحقاقًا فعالاً لجزء من الفائض الريفي ولا يمتد حكم الحكومة ومالكي الأرض إلى الريف بأكمله على أية حال، فبعيدًا عن مناطق الحكم المباشر ثمة آخرون تحتفظ الحكومة الدينية بسيطرتها عليهم بدعم من وسطاء محليين، كسادة الوديان ورؤساء المجموعات البدوية والقبائل. كما توجد خلف هذا كله مناطق السهوب والصحراء أو الجبال حيث تصبح هذه الدرجة من السيطرة مستحيلة وحيث تعيش أسواق مدن صغيرة خاضعة إلى حد ما لرؤساء القبائل الرعوية.

وفي أواخر القرن الثامن عشر تبدل نظام سيطرة الحكومات الإمبراطورية الكبرى. فقد بقي السلطان العثماني في استنبول يحكم كل الأراضي التي فتحها أسلافه تقريبًا لا في الشرق الأوسط الذي سبق لنا تعريفه وحسب، بل في شمال أفريقيا وجنوب شرق أوروبا أيضًا. وقد بقيت السلطة النهائية في يد الحكومة المركزية، فالجيش العثماني والبحرية ظلاً

قادرين على إبقاء طرق التجارة الرئيسية مفتوحة وظل الحكام المحليون يحافظون على مصالح الإمبراطورية الرئيسية وظل السلطان قادرًا على أن يعلن أنه الحاكم الشرعي فهو يكفل العدالة باسم الشريعة فالقضاة يعينون ويُعزلون بأمر منه ويلعبون دورًا هامًا في الإدارة المحلية. والحج كل عام إلى مكة، حيث يجتمع الحجيج في القاهرة ودمشق وهما مدينتان عظيمتان من مدن الإمبراطورية، كانت تنظمه حكومة السلطان وتحميه، وكان تأكيدًا سنويًا على سلطته ومركزه الأوحد في قلب العالم الإسلامي.

وقد تغير على أية حال، التوازن بين السلطات المركزية والمحلية، ففيما عدا المناطق القريبة من استنبول وتلك التي تقع على طرق التجارة الرئيسية كانت مقاطعات كثيرة يحكمها حاكم أو زمرة حاكمة وتملك مصادرها الخاصة من أسباب القوة المحلية وكانوا قادرين في بعض الأماكن على أن يضمنوا لأنفسهم حكمًا وراثيًا. وفي بعض المناطق الأخرى -صيدًا في سوريا، بغداد في العراق، والقاهرة- كانت السلطة في أيدي زُمَر عسكرية محلية (المماليك) تضمن الديمومة لسلطتها عن طريق التجنيد من القفقاس أو أي مكان آخر.

كما تغير توازن آخر. ففي بعض أجزاء الإمبراطورية تقلصت المنطقة الريفية التي تحت سيطرة المدن المباشرة. واتسعت المناطق التي كانت تحت سيطرة زعماء الوديان أو رؤساء القبائل وقد أدى ذلك إلى توسيع المنطقة المستعملة للرعي مما يتعارض مع الزراعة الحضرية، وبات من الصعب تبعًا لذلك على الحكام العثمانيين أن يجبوا العوائد التي يحتاجون إليها للحفاظ على جيوشهم وإدارتهم وكان تحدي سلطة السلطان العثماني العليا مقتصرًا على حواشي الإمبراطورية ففي وادي النيل الأعلى نشأت سلطنة محلية في القرن السابع عشر هي سلطنة «الفونج»، وفي وسط الجزيرة العربية أسس آل سعود وهم حكام بلدة تجارية، مملكة اتسعت لتشمل كثيرًا من أجزاء شبه جزيرة العرب. وقد كان ذلك التحدي من نوع جديد إذ تحالف آل سعود مع مصلح ديني هو محمد بن عبد الوهاب الذي دعا إلى العودة إلى نقاء العصر الإسلامي الأول ورفض نمط الإسلام الذي سانده العثمانيون، وفي مطلع القرن التاسع عشر احتل الحاكم السعودي المدينتين المقدستين مكة والمدينة مما أثار الشكوك في مزاعم العثمانيين بأن لهم سلطة خاصة على العالم الإسلامي.

وفي إيران مضت يقظة السلطة المركزية إلى أبعد من ذلك فقد انتهى حكم الصفويين في وقت مبكر من القرن الثامن عشر وظلت إيران ردحًا من الزمن مقسمة بين عدد من الحكام المحليين يستندون إلى مدينة كبيرة أو أكثر وقد جرت محاولة قصية لتوحيد الإمبراطورية السابقة قام بها جندي محظوظ هو نادر شاه الذي جاء من المنطقة الشمالية الشرقية أي خراسان ووسّع حكمه غربًا حتى العراق وشرقًا حتى شمال الهند، ولكن البلاد تمزقت إربًا بعد موته، ولم تكد تحل السنوات الأخيرة من القرن حتى أعاد النموذج القديم نفسه فقد تمكن قائد قوي لتحالف قبلي أن يؤسس سلالة جديدة وهم القاجاريون وبسط سيطرته على إيران بأجمعها. ولم يكن حكمه وطيداً على أية حال فلم يكن يستند إلى المدن الكبرى بل إلى مركز إقليمي جديد نسبيًا هو طهران في الشمال ولم يكن يملك ذلك الجيش الكبير والنظامي الذي يستطيع العثمانيون أن يعتمدوا عليه كما لا يستطيع أن يدعي الشرعية الدينية التي كانت للصفويين أو تلك التي ما يزال العثمانيون يمتلكونها، لقد رغب بعض «علماء» الشيعة في خدمته لكن علماء آخرين يعيشون في مدن العراق المقدسة بعيداً عن سلطة الحاكمين نأوا بأنفسهم عنه.

لقد تغيرت العلاقات بين الشرق الأوسط أو أجزاء منه وبين أوروبا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. كان هناك نموذج مختلف من التجارة العالمية فالتجار الأوربيون في المرافئ الرئيسية والمدن التجارية يشترون الحرير والقطن ومواد أولية أخرى ويبيعون التوابل والقهوة التي نمت زراعتها في المستعمرات الأوربية في شرق الهند وغربها، والمنسوجات التي حيكت في مصانعهم، وسرعان ما لاح ظل القوة العسكرية الأوروبية، فمن الشمال توسعت روسيا إلى شاطئ البحر الأسود وانتهت حرب مع الإمبراطورية العثمانية في سنة ١٧٧٤ بمعاهدة أظهرت عدم تكافؤ القوى بين الإمبراطوريتين وأدت إلى فقدان مقاطعة إسلامية هي شبه جزيرة القرم. وإلى الشرق سيطرت شركة الهند الشرقية البريطانية على حكومة البنغال وعائداتها وهي مقاطعة هامة من الإمبراطورية الإسلامية الثالثة إمبراطورية المغول، وبسطت نفوذها على الخليج الفارسي وجنوب العراق.

يمكننا القول أن مرحلة جديدة قد بدأت حول بدايات القرن التاسع عشر مع تقدم مضاعف في القوة والتأثير الأوروبيين فقد ولّدت حروب الثورة الفرنسية قوة عسكرية

أعظم مرتكزة على أنواع جديدة من التنظيم والتقانة العسكرية وكان المؤشر إلى ذلك احتلال فرنسا السريع لمصر عام ١٧٩٨، ومع أنه لم يدم طويلاً إلاّ أن اختراق قوة أوروبية قلب العالم الإسلامي كانت له أصداء بعيدة المدى وقد أدى إلى تورط الحكومة العثمانية في تحالفات مع أعداء فرنسا، وكان التقدم الروسي من الشمال أكثر أهمية ودوامًا، لفترة ما في المقاطعات الأوروبية التابعة للإمبراطورية العثمانية ولوقت أطول في القوقاز. وقد ابتلعت روسيا مملكة جورجيا المسيحية القديمة وقسمًا من منطقة أذربيجان الإيرانية ووقعت معاهدة مع إيران عام ١٨٢٨ أظهرت تفوق قوة روسيا. كما تنامى نفوذ الهند البريطانية في الخليج الفارسي حيث تمت الاتفاقات الأولى مع بعض حكام المرافئ الصغيرة وبقدر ما توسعت بريطانيا غربًا في الهند بقدر ما ازداد ضغطها على القاجاريين.

وكان هناك تغيير في طبيعة التجارة أيضًا، فما أن انتهت حروب الثورة الفرنسية في عام ١٨١٥ حتى استدارت مراكب التجار الأوروبيين نحو مرافئ شرق المتوسط جالبة معها بضائع من نوع جديد، أنتجتها مصانع شمال أوروبا، وفوق كل شيء منسوجات قطنية ومنتجات حديدية. وقد بدأت تلك البضائع منذ أعوام ١٨٣٠ وما بعد تُنقل بشكل جديد أي بالسفن البخارية وفي سنوات ١٨٥٠ و ١٨٦٠ جعل التوسع في الخدمات البرقية مدن الشرق الأوسط أكثر قربًا بأشكال متعددة إلى مدن أوروبا وأمريكا ونتج عن هذه الاكتشافات تبدل في علاقات التجارة. كانت مناطق الشرق الأوسط تستطيع دفع ثمن البضائع التي تستوردها بإنتاج المواد الأولية فقط لمصانع أوروبا وخصوصًا القطن ذا الجودة العالية الذي بدأت مصر تنتجه على نطاق واسع منذ عام ١٨٣٠ وما بعده.

وقد حاولت الحكومات المحلية أن ترد على التهديدات والضغوط الجديدة القادمة من أوروبا بتغيير طرائقها الخاصة في العمل فبدأت الحكومة العثمانية بتكوين جيش جديد على النمط الأوروبي كما تبدلت أساليبها في الإدارة وصدرت تشريعات قانونية جديدة تحذو حذو التشريعات الأوروبية الغربية. وقد نقلت معها فكرة المواطنة والحقوق والواجبات وفكرة المساواة بين المواطنين مهما اختلفت أديانهم وكذلك فكرة وجود «أمة عثمانية». وفي معاهدة باريس عام ١٨٥٦ التي أنهت الحرب التي تحالفت فيها الإمبراطورية العثمانية مع بريطانيا وفرنسا ضد روسيا تم الاعتراف بالسلطان كعضو في منظومة الدول الأوروبية.

زادت تلك التغييرات من قوة الحكومة المركزية ولكن ضمن حدود. ففي الجانب الغربي من الإمبراطورية احتلت فرنسا الجزائر بين ١٨٣٠ - ١٨٤٧، وكانت بعض المقاطعات الأوروبية مسرحًا لثورات محلية تحت اسم الفكرة القومية الجديدة. وأصبحت بلاد الصرب مستقلة ذاتيًا في السنوات المبكرة من القرن وتحولت اليونان إلى مملكة مستقلة في عام ١٨٣٣ بعد ثورة ١٨٢١، وبعد محاولة طويلة من العثمانيين لسحقها، وتدخل من القوى الأوروبية.

حتى في المناطق التي ظلت داخل الإمبراطورية كانت حرية الحكومة المركزية في العمل محدودة، إذ كان السفراء الأوروبيون والقناصل يمارسون نفوذًا متزايدًا من جهة وكان بعض حكام المقاطعات قادرين على ضمان سلطة ذاتية مستقلة تقريبًا من جهة أخرى. وفي تونس كانت السلالة المحلية التي حكمت تحت السلطة العثمانية منذ مطلع القرن الثامن عشر قادرة على إنشاء نظام جديد للإدارة بالتعاون مع التجار الأوروبيين. وفي مصر ظهر جندي تركي محظوظ هو مخمد علي نصَّب نفسه حاكمًا ومعه نخبة عسكرية جديدة من أهل البلقان والأناضول وقد أوجد جيشًا جديدًا وإدارة أكثر فعالية، وهيأ شروطًا يستطيع التجار الأوروبيون من خلالها العمل بحرية أكبر، وغيَّر في طبيعة التجارة بفعل تشجيع زراعة القطن. وقد امتدت سلطته في وقت ما إلى سوريا والجزيرة العربية ولكنه لقي معارضة من معظم القوى الأوروبية التي لم تكن راغبة في إضعاف الحكومة العثمانية إلى حد بعيد. وهكذا أجبر على الانسحاب من المناطق التي استولى عليها ولكنه حصل على اعتراف به كحاكم وراثي لمصر (وقد تم كَبح توسعه في الجزيرة العربية إذ أن الحكومة البريطانية في الهند أنشأت المستعمرة البريطانية الأولى في الشرق الأوسط وهي عدن).

كما جرت محاولات مشابهة للإصلاح في إيران ولكن في ظروف أشد صعوبة فقد استمر القاجاريون في الحكم وفي بداية حكم ناصر الدين شاه الذي دام طويلاً حاول وزير مصلح أن يبدأ التغييرات ولكنه لم يحرز نتائج كبيرة إذ لم تكن البيروقراطية والجيش من القوة بحيث يتمكنان من فرضها وتثبيتها وكانت ضغوط التجار الأجانب وحكوماتهم أضعف مما هي عليه في المناطق المحيطة بالمتوسط. وأصبح الشاه المحصور بين ضغوط روسيا المتزايدة والهند البريطانية لا يملك الكثير من حرية الحركة.

ما هو المدى الذي وصلت إليه المجتمعات في تغيرها في النصف الأول من القرن التاسع عشر؟ كان هناك تغيير مؤكد في بنية السلطة الاجتماعية في المدن. على الأقل في تلك المدن التي كانت مراكز لحكومات إصلاحية وتجارة خارجية. ومنذ أن اضطلعت الحكومة بجزء متزايد في تنظيم الحياة الاجتماعية اكتسبت البيروقراطية -وخاصة البيروقراطية العليا- سلطة أكبر ففي المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية انقرضت السلالات الحاكمة المحلية السابقة. لكن أعيان المدن الذين نشأوا حولهم استمروا في كونهم وسطاء نافذين بين الحكام القادمين من استنبول وسكان المدن. وازداد التجار الذين تعاملوا مع أوروبا غنى وسلطة وقد كان معظم هؤلاء من الأوروبيين أو المسيحيين واليهود المحليين، في المدن العثمانية ومصر أما في إيران فكان أكثرهم مسلمين، ومن جهة أخرى فقد التجار الذين ظلوا في تجارتهم القديمة مستخدمين الطرق البرية بعضًا من مواقعهم وكذلك فعل أصحاب الحرف الذين حلّت أنواع جديدة مستوردة من أوروبا محل منتجاتهم. وبرزت في استنبول والقاهرة وتونس طبقة من الرجال الذي تلقوا ثقافة أوروبية بينهم ضباط وموظفون ومعلمون وأطباء، ولكنهم ظلوا حتى ذلك الحين هامشيين ولم يمارسوا تأثيرًا كبيرًا في المجتمع وظل الحس الأخلاقي عند الطوائف يهيمن عليه أولئك الذين تلقوا علومًا دينية.

وفي الأرياف تعاظمت سيطرة كبار ملاكي الأرض بقدر ما اتسعت هيمنة الحكومة وفي مصر جرّد محمد علي كثيرًا من مالكي الأرض من ممتلكاتهم وأصبح هو نفسه أكبر مالك للأرض إلاّ أنه في منتصف القرن أُعطيت أراض كثيرة، لموظفين من السلالة الحاكمة ولضباط في الجيش، وفي المقاطعات العثمانية أدى قانون الأراضي الذي صدر في عام ١٨٥٨ إلى تشكيل ملكيات واسعة من قبل التجار وأعيان المدن ورؤساء القبائل، واستمرت وتيرة الإنتاج في الريف على ما كانت عليه سابقًا إلاّ في تلك المناطق التي أخذت تنتج المواد الأولية لأوروبا كالحرير في لبنان والقطن في مصر حيث بدأ الري الدائم يترك تأثيره في النماذج القديمة من المنتجات الفصلية.

لقد شهد نصف القرن الممتد تقريبًا من ١٨٦٠ إلى بداية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ استمرارًا من بعض الوجوه للعمليات التي بدأت في أوائل القرن فقد اتسع نطاق هيمنة الحكومة وذلك بفضل دخول الطرائق الجديدة في الاتصالات -السكك الحديدية،

التلغراف والسفن البخارية- وصار من الممكن تأسيس إدارة مباشرة على حساب رؤساء القبائل المحليين وقد سمح افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ وبناء الخط الحديدي الحجازي في أوائل القرن العشرين للإدارة العثمانية بالامتداد إلى الحجاز واليمن في قلب الجزيرة العربية. حيث وسعت سلالة أخرى يساندها العثمانيون نفوذها جنوبًا إلى داخل المناطق التي كان يسيطر عليها آل سعود الذين كان قد سحقهم محمد علي ولكنهم عادوا إلى المنطقة بعد ذلك. وامتدت سلطة القاهرة جنوبًا إلى مصر العليا والسودان، ولكن مصلحًا دينيًا هو المهدي استطاع أن يطرد الحاكم المصري في عام ١٨٨٠ وأنشأ حكومة ذات نظام إسلامي. وفي إيران كانت تغيرات مشابهة أكثر بطئًا وأقل اكتمالاً حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فقد ظلت الاتصالات محدودة إذا استثنينا افتتاح التجارة الدولية في وادي نهر قارون في الجنوب الغربي.

لقد حصلت تلك التغيرات ضمن مناخ اتسم بسيطرة أوروبية محكمة وفي سبيل تمويل هذه التغييرات رزحت الحكومات المحلية تحت وطأة الديون التي قدمها أصحاب المصارف الأوروبيون المدعومون من حكوماتهم التي جاءت لتمارس هيمنة قوية على عملية التمويل، وفي مصر كانت هذه الهيمنة خطوة أولى في سبيل شيء آخر هو فرض حكم من قبل قوة أوروبية واحدة هي بريطانيا العظمى التي أصبح لمصر في نظرها أهمية متزايدة بعد افتتاح قناة السويس وهي شريان الاتصالات الرئيسي مع الهند وشرق أسيا واستراليا، وفي عام ١٨٨٢ وبعد أزمة ظهر خلالها أن السيطرة على المنطقة أصبحت في أيدي ضباط عسكريين يؤمنون بفكرة استقلال مصر، احتلت بريطانيا المنطقة وظلت لها من الآن فصاعدًا السيطرة الفعالة مع أن مصر استمرت شكليًا تحت حكم أسرة محمد علي وفي ظل الحكم العثماني، كما حصلت عملية مماثلة في تونس التي احتلتها فرنسا عام ١٨٨١ واستمرت الأمور تجري في اتجاه تقسيم العالم بين القوى الأوروبية العظمى إذ مدّت بريطانيا حكمها جنوبًا من مصر إلى السودان في السنوات الأخيرة من القرن وزادت من سيطرتها على حكام الخليج الفارسي بفضل سلسلة من المعاهدات التي وضع هؤلاء فيها علاقاتهم مع العالم الخارجي في أيدي البريطانيين، وفرضت فرنسا بصورة مشابهة حماية

على مملكة مراكش في عام ١٩١٢ وبدأت إيطاليا باحتلال مقاطعة طرابلس العثمانية (أي ليبيا) في عام ١٩١١ .

ظلت الحكومة العثمانية قادرة، على أية حال، على ضمان بعض حرية العمل في مقاطعاتها المركزية لأن الخصوم الأوروبيين كانوا أقوياء إلى الدرجة التي لم يسمحوا فيها لأية قوة أخرى باحتلالها إلاّ أن بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا فيما بعد أوضحوا بجلاء أن لهم مصالح خاصة في أقسام متعددة منها. وفي إيران مكّنت الضغوط المتعارضة من قبل البريطانيين في الهند ومن روسيا التي وسعت إمبراطوريتها في آسيا الوسطى، حكومة الشاه من الحفاظ على استقلال غير وطيد، ولكن اتفاقية إنكليزية روسية قسمت المنطقة إلى مناطق نفوذ، وأعطى اكتشاف النفط واستثماره بريطانيا اهتمامًا إضافيًا جديدًا بالمنطقة وفي عام ١٩١٤ أصبح للحكومة البريطانية أسهم تضمن سيطرتها على شركة النفط الأنكلو إيرانية.

لقد سبب توسع سيطرة الحكومة والنفوذ الأوروبي تغييرات بعيدة المدى في المجتمع؛ ففي المدن الرئيسية استنبول والقاهرة وفي مراكز التجارة الخارجية نما مجتمع مزدوج: أحياء شعبية يعيش فيها الفقراء وتكتظ بهم وفوق ذلك جاءتها كتل من المهاجرين من الأرياف، وأحياء جديدة يسكنها موظفون كبار وتجار أوروبيون وطبقة جديدة من التجار المحليين وطبقة مهنية نامية يعيشون في بيوت ذات تصميم أوروبي وتتوفر فيها أسباب الراحة كما في حياة المدن الأوروبية. وفي الريف توسعت رقعت الزراعة المستقرة على حساب المراعي البدوية وخاصة حيث تنمو المحاصيل التي يُدفع ثمنها نقدًا لحساب السوق الأوروبية.

وقد أعطى قانون الأراضي الجديد في مصر والإمبراطورية العثمانية ثقة متعاظمة للملكية الخاصة وفوق ذلك كان الذين استفادوا منه إلى درجة كبيرة هم أولئك الذين استطاعوا أن يستفيدوا من القوانين المدنية ومن سلطة الحكومة. ولا يبدو أن هناك أي تزايد كبير في سكان الريف ممن هم قادرون على كسب أكثر مما يسد رمقهم، ويمكن أن تكون بعض المناطق قد عرفت شيئًا من الارتفاع في مستوى العيش.

وبدأ يظهر في هذه المرحلة عنصر جديد بين السكان له أهميته المتزايدة وهم أولئك الذين حصلوا على ثقافة حديثة ومعرفة بما يجري في العالم الخارجي وامتلاك لتقنية ما ضرورية

لازدهار المجتمع الحديث، وبجانب الثقافة التي انتشرت إلى أكثر من العدد القليل ممن أرسلوا إلى الخارج من قبل الحكومات الإصلاحية أو تدربوا في مدارس خاصة كانت الحكومات قد أنشأت شبكة من المدارس من كل المستويات كما أسست البعثات الدينية التبشيرية من أمريكية وأوروبية مدارس ومن بينها بعض الكليات العليا ومدارس للبنات واستمرت المدارس الدينية التقليدية في تأهيل «العلماء» ولكن فرص خريجيها أصبحت محدودة إذ كانت صياغة القوانين مبنية على النموذج الأوربي الذي حل محل المواد المشتقة من الشريعة اللهم ما خلا مجال العائلة والقوانين الشخصية، بالإضافة إلى أن نشاطات الحكومة الجديدة كانت تتطلب رجالاً تلقوا تدريبهم بطريقة جديدة. أصبحت الطبقة المثقفة النامية في كل من الجيش والمجتمع، قادرة الآن على الاستفادة من وسائل الاتصال المختلفة فالطباعة أصبحت منتشرة ومطابع استنبول وبيروت والقاهرة وطهران تنتج عدداً متزايداً من الكتب بالتركية والعربية والفارسية وكثير منها مترجم أو مقتبس من الأدب الأوروبي، ومنها أعمال شعرية ونوع جديد من النثر المبسط التفسيري. وكانت الصحف والمجلات الدورية أكثر تأثيراً من الكتب إذ كانت تنقل أنباء العالم الخارجي التي يحملها البرق، وتوضح أنواع الثقافة والأشكال الاجتماعية في أوروبا وأمريكا وتناقش مشكلات ورؤى مجتمعاتهما الخاصة.

وهكذا نشأت فئة متعلمة لم تنخرط كلها في خدمة الحكومة وكانت لديها أفكارها الخاصة عن الطريقة التي يجب أن ينظم بها المجتمع. كانت الأيديولوجيا الرسمية للدول تتعلق بالتضامن القومي والوحدة حول العائلات الحاكمة وكانت هناك أمة عثمانية أو مصرية أو فارسية تتجمع حول العرش. وعندما اقترب القرن التاسع عشر من نهايته، كانت قد انتشرت أفكار حملت في طياتها انتقاداً لوجود أشكال من الحكومات ففي الإمبراطورية العثمانية تطورت فكرة الأمة العثمانية في اتجاهين أحدهما نحو فكرة الدستور والحكم عن طريق الشعب والآخر نحو فكرة وحدة إسلامية حول السلطان العثماني، وفي عام ١٨٧٦ أعلن الدستور ولكنه عُلّق حالاً وقد أعيد إحياؤه بعد ثورة ١٩٠٨ التي قامت في معظمها على يد ضباط الجيش الذين لعبوا منذ ذلك الحين فصاعداً دوراً سياسياً هاماً، وقد أتاح ضعف سيطرة السلطان وتنامي النفوذ الأوروبي لعناصر إثنية متنوعة في

الإمبراطورية، الفرصة ليعلنوا مطالبهم في الاستقلال، وفي عام ١٩١٤ كانت أكثر المقاطعات الأوروبية قد تحولت إلى دول قومية وقام الأرمن بمحاولة للاستقلال ولكنها قمعت وبدأ كل من القوميتين التركية والعربية يتخذ أهمية أكبر.

وفي إيران أيضًا قامت حركة مشابهة ضمت فئات متعددة من السكان قادت إلى منح دستور في عام ١٩٠٦ ولم يدم طويلاً على كل حال لأن كلاً من القوميتين المسيطرتين كانت ترى أن ذلك يناقض مصالحها، والحركة القومية في مصر التي قمعها الاحتلال البريطاني عادت وانتعشت في السنوات الأولى من القرن العشرين.

وقد بدأت هذه الحركات القومية الجديدة تكتسب مضمونًا من الأفكار حول الطريقة التي يجب أن تنظم فيها الفئات القومية وكان أحد العناصر المكونة لهذا المضمون فكرة تحرير المرأة التي وضعت أولاً من قبل نساء كاتبات في مجلات دورية ثم من بعض الرجال الذين ساندوا الفكرة.

دخلت الحكومة العثمانية الحرب بعد نشوبها بقليل عام ١٩١٤ إلى جانب ألمانيا والنمسا -هنغاريا، وكانت نهاية الحرب إيذانًا باختفاء الإمبراطورية العثمانية مثلها مثل باقي الإمبراطوريات الأوروبية، وفي سنة ١٩١٤ أنهى البريطانيون السيطرة العثمانية على مصر وجعلوا منها محمية، وفي ١٩١٨ أدت حملات عسكرية في المناطق العثمانية إلى احتلال الإنكليز والفرنسيين المقاطعات العربية في الإمبراطورية منهين سيطرة استنبول والحكومة المركزية. وفي السنوات القليلة التالية وُضعت المقاطعات العربية تحت الإدارة الفرنسية والبريطانية الخاضعة لبعض المراقبة من قبل عصبة الأمم (نظام الانتداب) فالفرنسيون في سوريا ولبنان والإنكليز في العراق، وفلسطين وشرق الأردن مع التزام خاص في فلسطين يقضي بتسهيل إيجاد «وطن قومي يهودي» أما المقاطعات العثمانية الأخرى كالأناضول والمنطقة المحيطة باستنبول فقد أصبحت دولة تركيا بعد مقاومة تركية قوية لمخططات تفسيمها التي رسمها البريطانيون وحلفاؤهم. وفي الجزيرة العربية أصبح الحجاز واليمن دولتين مستقلتين، لكن الحجاز اندمج في وحدة أكثر اتساعًا في عام ١٩٢٠ وهي دولة العربية السعودية التي أنشأها عضو من أسرة آل سعود هو عبد العزيز (ابن سعود). ولم

تتورط إيران في الحرب رسميًا ولكن معظم مناطقها كانت في الواقع تحت سيطرة روسيا أو بريطانيا ومع نهاية الحرب كانت حكومة القاجاريين تحت الهيمنة البريطانية إلى حد كبير، ولم تلبث تلك السلالة بعدئذ أن عزلها ضابط في الجيش هو رضا بهلوي الذي نصّب نفسه شاهًا عام ١٩٢٦ .

وكانت تركيا وحدها هي الدولة الوحيدة المستقلة فعلاً من بين تلك المسماة مستقلة. فقد حكمها مصطفى كمال (أتاتورك) وهو جنرال عثماني قاد مقاومة وطنية ضد مخططات تقسيمها وقد أثبت بجدارة قدرته على بناء دولة حول نواة الإدارة المركزية العثمانية والجيش، وبدأت تركيا الحديثة سياسة تغيير جذري فاتخذت طابع دولة قومية، أما الأقليات الرئيسية كاليونان والأرمن فقد صُفي القسم الأعظم منها إما عن طريق المذابح أو الطرد أثناء الحرب وبعدها.

وأصبحت تركيا دولة علمانية تستلهم تطلعاتها مما يعتقد قادتها أنه أسس الحضارة الأوروبية الحديثة، أصبحت علمانية تشتق قوانينها من الرغبة الشعبية والمصلحة القومية وأخذت تحاول أن تمتلك القوة الضرورية لتبقى على قيد الحياة في عالم حديث بواسطة التصنيع والثقافة القومية وتحرير المرأة.

وقد حاول رضا شاه في إيران أن يحذو حذو تركيا ضمن الحدود التي يفرضها عليه بطء عملية التغيير وقوة النفوذ البريطاني. وحصل تأثير عميق على الحركات القومية في المناطق التي وضعت تحت السيطرة البريطانية والفرنسية، وقد حاولت بريطانيا، وبكثير من التردد فرنسا خلال السنوات العشرين التي تلت أن تتحركا نحو التلاؤم مع الحركات المطالبة بالاستقلال القومي. ففي مصر استطاعت بريطانيا أن تصل إلى اتفاق مع الحزب الوطني المنظم وهو الوفد ووقعت معاهدة في عام ١٩٣٦ تعترف باستقلال مصر مع بعض القيود ومنها الاحتفاظ بوجود عسكري بريطاني لسنوات عديدة، كما وقعت معاهدة مماثلة في العراق قبل بضع سنوات حيث كان أحد أبناء الأسرة الهاشمية التي تحكم مكة والتي عقدت حلفًا مع بريطانيا أثناء الحملة على سوريا خلال الحرب، ملكًا (على العراق)، وكان أخ له آخر أميرًا على شرقي الأردن. وقد حاولت فرنسا في سوريا ولبنان عام ١٩٣٦ أن توقع

معاهدات مماثلة ولكنها فشلت بسبب ضعف الحكومات الفرنسية. وفي فلسطين كان يستحيل التحرك في هذا الاتجاه بسبب الالتزام البريطاني بخلق وطن قومي لليهود. وفي عام ١٩٣٩ تزايد عدد السكان اليهود بصورة ملحوظة من خلال الهجرة من أوروبا، كما تزايدت معارضة العرب لتلك السياسة أيضًا.

لقيت السيطرة البريطانية والفرنسية على الشرق الأوسط تحديًا خلال الفترة المبكرة من عقد الثلاثينيات بفعل بروز القوتين الألمانية والإيطالية وحين نشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ أصبحت بعض أجزاء الشرق الأوسط مسرحًا لعمليات عسكرية واستمر التهديد الإيطالي أولاً والألماني بعد تمركز بريطانيا في مصر ولم يهزم بصورة حاسمة حتى سنة ١٩٤٣ كما أدى خطر سيطرة ألمانيا على سوريا إلى احتلالها من قبل بريطانيا وقوات فرنسا الحرة كما أدى خوف مماثل إلى احتلال عسكري بريطاني للمنطقة. وبقيت تركيا حيادية وكذلك بقيت إيران التي كانت قناة مهمة للاتصالات بين الحلفاء الغربيين وروسيا وقد احتلتها الجيوش البريطانية البريطانية والروسية، وفي عام ١٩٤١ تنازل رضا شاه عن العرش وحل محله ابنه.

كانت تلك مرحلة اشتد فيها ترابط وتيرتي التغير في المجتمع، واستمرت السيطرة الاجتماعية لمالكي الأراضي والتجار في الوجود كما أنها قويت بفعل تزايد سيطرة الحكومات على المجتمع، وتوسع الزراعة والانتهاء الفعلي للرعي البدوي كطريقة في استعمال الأرض قابلة للحياة اقتصاديًا. وقد أوجد انتشار الثقافة طبقة متوسطة واسعة من رجال أعمال صغيرة ورجال مهنيين و -بالتدريج- نساء أيضًا. وكانت أيضًا. وكانت هاتان الطبقتان تسيطران على الحركات الوطنية ضد الحكم الأجنبي والحكومات المحلية إلى المدى الذي كانت تستطيع فيه أن تحكم نفسها.

وانتشرت الصناعة الحديثة في تركيا ومصر أكثر من أي بلد آخر وكانت هناك بداية المنظمات العمالية والنشاطات. وفي هذه المرحلة بدأ ازدياد السكان يصبح ملحوظًا وأخذ فائض السكان من الريف يتحرك إلى داخل المدن الكبيرة.

ويدأ تغيرات طفيفة في الدولتين الرئيستين في شبه الجزيرة العربية السعودية واليمن حيث أعلنت الملكية المطلقة قوانين دينية لحكم مجتمعاتها المنظمة على أسس الولاء القبلي

والتي لم يكد يمسها أي تغير حديث اقتصادي أو اجتماعي. وفي بعض أجزاء الجزيرة العربية كان هناك نوع جديد من التغير محتومًا فقد أصبحت منابع النفط في المنطقة حول الخليج كبيرة الأهمية في حياة العالم الاقتصادية. وكانت شركة عالمية بمشاركة بريطانية وفرنسية وهولندية وأمريكية قد استثمرت منابع إيران ومنابع شمال العراق منذ عقد الثلاثينيات، وبعد عام ١٩٤٥ بدأ استثمار آبار الكويت وشرق العربية السعودية على مقياس كبير وكان هذا التدخل بعيد الامتداد فمن جهة سيطرة على اقتصادات المناطق المنتجة من قبل شركات أجنبية ومصالح استراتيجية متزايدة فيها لأوروبا والولايات المتحدة ومن جهة أخرى جُعالات للمناطق المنتجة جعلت التطور الاقتصادي ممكنًا وكذلك تدريب تقنيين يضيفون عنصراً جديداً إلى الطبقة المثقفة.

كانت فئة واسعة متعلمة من سكان المدن قد أصبحت أكثر عرضة من ذي قبل للأفكار الجديدة وقد أخذ انتشارهم يصبح أسهل بفضل تحسن وسائل الاتصال ودخول السيارة حتى عبر الصحراء وبدء استعمال الطرق الجوية وانتشار الصحف والراديو واستعمالها من قبل القوى المتصارعة خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت الفكرة المسيطرة هي فكرة القومية أي خلق دول مستقلة، وكان مثال تركيا قويًا في كل مكان وخاصة في إيران، وفي بعض المناطق العربية، ولكن ليس في مصر. كانت فكرة دولة عربية تعيد توحيد المقاطعات العثمانية السابقة والتي قسمتها بريطانيا وفرنسا أقوى من فكرة دول قومية محدودة وعند نهاية الحرب العالمية الثانية يبدو أن هذه الفكرة وجدت تجسيدها في خلق جامعة الدول العربية. وفي علاقة معقدة بين أفكار القومية كان هناك تركيب آخر من الأفكار وهي تتعلق بإعادة تبنية المجتمع على أسس القانون الإسلامي والأخلاق الاجتماعية التي تتم ملاءمتها مع حاجات العالم الحديث. وقد عمل على تقوية هذا الدافع إيجاد العربية السعودية فهي دولة بنيت على تفسير ضيق للإسلام وكذلك نشوء «الإخوان المسلمين» في مصر وهي حركة انتشرت في الطبقات الدنيا من سكان المدن المتعلمين. وفي تركيا بدا أن قوة «العلماء» وكل ما يمثلونه بدأت تختفي، أما في إيران فكان علماء الشيعة بعيدين عن مركز السلطة السياسية ولكنهم ظلوا ذوي تأثير كبير على كتل السكان.

شهد نصف القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية اختفاء الإمبراطوريات الأوروبية من الشرق الأوسط، وانسحبت فرنسا من سوريا ولبنان بعد سلسلة من الأزمات عام ١٩٤٦ وانسحبت بريطانيا من فلسطين عام ١٩٤٨ بعد أن واجهت فيها طائفة يهودية منظمة تطالب بهجرة باقي يهود أوروبا وتلاقي دعمًا من الولايات المتحدة الأمريكية وجرى انسحابها في ظروف أدت إلى خلق دولة إسرائيل في القسم الأعظم من فلسطين واندماج معظم الجزء المتبقي مع شرقي الأردن في دولة الأردن وإلى تجريد أكثرية الشعب العربي الفلسطيني من أملاكه، وفي مصر والعراق تم الانسحاب البريطاني بموجب اتفاقيات. وقد أدت الاتفاقية مع مصر إلى استقلال السودان.

كان الانسحاب غير كامل فالأمريكيون والبريطانيون كانت لهم مصالح رئيسية في السيطرة على إنتاج النفط، وتمنت بريطانيا طويلاً أن تحافظ على موقعها كقوة مسيطرة في الشرق الأوسط. وقد أدى ذلك إلى بروز سلسلة من الأزمات فحاولت الحكومة التي يرأسها مصدق في إيران أن تؤكد على استقلالها الوطني بتأميم شركة النفط وقويل ذلك بمعارضة شديدة أنكلو أمريكية وتدخل في عام ١٩٥٣ وفي مصر كان تأميم شركة قناة السويس في عام ١٩٥٦ فرصة لمحاولة إنكليزية فرنسية لإعادة السيطرة إلى المنطقة لكن ذلك انتهى إلى الفشل لأنه كان يتعارض مع مصالح القوى العظمى الجديدة. وفي العراق قامت ثورة عام ١٩٥٨ أنهت الملكية وقضت على النفوذ البريطاني، وفي السنوات القليلة التالية اختفت بقايا النفوذ البريطاني في دول الخليج الصغيرة وفي عدن وتلاشت الحماية على الدويلات الصغيرة المحيطة بها.

انتهت القوتان البريطانية والفرنسية واستمرت حياة الدول المستقلة حديثًا في جو «الحرب الباردة» بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي اللتين أتاحتا لهما قدراً من الحرية السياسية، وكانت تركيا وبعض الدول الأخرى تقف بثبات في المعسكر الغربي لكن الاتجاه المسيطر في أكثر الدول كان باتجاه «عدم الانحياز» إلى أي من الكتلتين وفي الداخل بدأت كثير من الدول حياتها المستقلة مع نوع من الحكومات الدستورية ولكنها برهنت على هشاشتها، وفي تركيا والسودان كان هناك تناوب بين فترات من الحكم الدستوري والحكم العسكري. وفي إيران وبعد انتهاء محاولة مصدق لتكريس

السيادة أعقبتها خمسة وعشرون عامًا من حكم الشاه، وفي مصر أطاح انقلاب عسكري بالملكية وبالدستور عام ١٩٥٢ وصعد إلى الحكم دكتاتور قوي هو جمال عبد الناصر، وجرت انقلابات عسكرية مماثلة في كل من سوريا والعراق، وفي اليمن أيضًا أنهت ثورة حكم الملك والإمام، وفي شبه الجزيرة العربية ظل الحكم المطلق الوراثي مستمرًا في كل مكان ففي الأردن استمرت الملكية واستطاع الملك حسين أن يحتفظ بالسلطة في خضم القوى المتصارعة وبقي لبنان جمهورية دستورية لكن مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية أدت إلى مرحلة طويلة من الحرب الأهلية وإلى غياب السلطة المركزية وإلى هيمنة سوريا على معظم المنطقة وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت الفكرة الدستورية وشكل الحكومة الدستورية كما حافظت إسرائيل أيضًا على نظام دستوري تغيرت طبيعته كما غيرت المجموعات الجديدة المهاجرة بنية السكان.

سيطر عاملان على التغيرات الاجتماعية في هذه المرحلة أحدهما كان نمو السكان السريع في كل مكان والسبب الأهم هو تحسن الصحة العامة والخدمات الطبية وكذلك يجب ألا ننسى التغير في أنماط الزواج وولادة الأطفال. وكان لذلك نتائج هامة. فقبل كل شيء كانت هناك هجرة سكانية من الريف حيث اتجهت حكومات كثيرة إلى إعطاء قليل من الاهتمام للزراعة وصرفت أكبر عنايتها إلى الصناعة. وقد كبرت المدن الرئيسية بصور خاصة وأصبحت موطنًا لجماهير من الفلاحين الذين هجروا ريفهم ولم يعتادوا على تقييدات الحياة اليومية. وكان هناك ثانيًا تغيُّر في البنية العمرية للسكان ففي معظم المناطق أصبح الأشخاص الذين هم دون العشرين عامًا يشكلون أكثرية السكان، مما سبب تعقيدات سواء في النظرة إلى الماضي أو بالنسبة لتوقعات المستقبل.

أما العامل الثاني المسيطر فهو الانتشار الواسع والسريع لصناعة النفط وأصبحت العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ودول الخليج الأخرى مراكز مهمة للإنتاج، جنبًا إلى جنب مع الدول التي تملك مؤسسات أقدم للإنتاج مثل إيران والعراق، وهي تحتوي على نسبة كبيرة من مجمل الاحتياط العالمي المعروف. وقد سيطرت جميع البلدان، بطرق مختلفة، على الإنتاج، بدلاً من الشركات الأجنبية خلال سنوات السبعينيات وأدى تشكيل احتكار قوي هو الأوبيك Opec إلى امتلاكها قدرة كبيرة على التأثير في الأسعار.

ونتج عن الزيادة الكبيرة في أسعار الزيت خلال السبعينيات ثروة ونفقات باذخة وفي بعض البلدان تطور رأسمالي. وكانت النتيجة تحولاً في السلطة بين البلدان النفطية والبلدان التي ليس لديها نفط، وتم تلطيف الفارق -وليس حذفه- بواسطة القروض والمنح من الأغنياء إلى الفقراء، وثمة نتيجة أخرى ذات مدى واسع هي الهجرة من البلدان الفقيرة ذات الفائض السكاني إلى البلدان الغنية التي تحتاج إلى عمال في مختلف الأصعدة وقد ذهب اليمنيون والمصريون والفلسطينيون بأعداد كبيرة إلى العربية السعودية وإلى دول الخليج الأصغر.

إن نمو فئة شابة ومثقفة من سكان المدن لا يجدون إلاَّ فرصًا قليلة للعمل ترك آثاره في الأفكار التي تتعلق بتنظيم المجتمع. وقد استمرت الفكرة القومية كأيديولوجية مسيطرة حتى نهاية السبعينيات على الأقل ولكن الاشتراكية أصبحت هامة في كوكبة الأفكار التي تحيط بها مثل فكرة العدالة الاجتماعية والقوة الوطنية وتبعًا لذلك الاستقلال الحقيقي الذي يتضمن سيطرة الحكومة على الموارد الإنتاجية للدولة وتقسيم الثروة باتجاه مساواة أكثر. وفي بعض البلدان وضع حد للملكية الكبيرة للأرض وكف مالكو الأراضي عن لعب دور مهيمن في معظم المجتمعات. وفي البلدان العربية كان الشكل الغالب على النزعة القومية هو «الناصرية» وهي مزيج من الأفكار قدمت باسم عبد الناصر وانتشرت بفضل وسائل الإعلام الجديدة: الوحدة العربية، الاشتراكية والحياد، وكانت الرغبة في استعادة حقوق العرب الفلسطينيين الجزء الأساسي فيها، وقد واجهت الناصرية فشلاً في عام ١٩٦٧ عندما أدت حرب بين إسرائيل وبين تحالف دول عربية هي مصر وسوريا والأردن، إلى احتلال ما تبقى من فلسطين. ومنذ ذلك الحين تحول دعم الفلسطينيين بشكل رئيسي إلى الفلسطينيين أنفسهم وإلى منظمة التحرير الفلسطينية التي تكلمت باسمهم وفي سنوات الثمانينيات كان على الفلسطينيين الرازحين تحت الحكم الإسرائيلي أن يلعبوا دورًا فاعلاً في حركة طويلة مستمرة من الرفض الفعلي للدور الإسرائيلي. ومنذ ذلك الوقت أيضًا تغيرت طبيعة السياسة الإسرائيلية إذ واجهت مشاكل جديدة فإما أن تنسحب من المناطق المحتلة وتعيدها في سبيل السلام أو أن تستمر في الاحتفاظ بها واستعمال أراضيها ومياهها لصالح المستعمرات اليهودية.

وقد حصل تغييران هامان في سنوات السبعينيات كان أحدهما رفضًا محددًا في مصر والبلاد العربية الأخرى لمضي الدولة قدمًا في السيطرة على الحياة الاقتصادية وانفتاحًا جديدًا باتجاه اقتصادات الغرب الرأسمالية. وقاد هذه الحركة خليفة عبد الناصر في مصر وهو أنور السادات الذي افتتح أيضًا مرحلة جديدة في العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب وذلك بإقامة سلام مع إعادة الأرض المصرية التي كان يحتلها الإسرائيليون منذ حرب ١٩٦٧.

وكان التغير الآخر سقوط حكومة الشاه الأوتوقراطية في إيران عام ١٩٧٩ بشكل كانت له أصداء في العالم الإسلامي كله، إذ أسقطتها جماهير ثائرة نظمتها قوى سياسية مختلفة وكانت القوة البارزة التي انبثقت منذ البداية من حركة هدفها إحياء هيمنة القانون الإسلامي وأخلاقية الاشتراكية في المجتمع وكان قائدها والمتحدث باسمها فقيه شيعي هو آية الله روح الله الخميني الذي انتشرت أفكاره بواسطة وسيلة إعلامية جديدة هي أشرطة التسجيل (الكاسيت) وقد لاقت استجابة بين جماهير المدن الجديدة، وأصبح الخميني الرأس المؤثر في الحكومة وكانت تلك انطلاقة جديدة لكن محتوى أفكاره لم يكن جديدًا. وقد وصفت غالبًا بأنها «أصولية» وقد يكون من الأفضل تسميتها «بالإسلامية المحافظة» وهي الرغبة في المحافظة على تراث الماضي الأخلاقي وأن يربط التغير بالمبادئ الثابتة. أنها تربط الأخلاق الاشتراكية التي تطورت عبر العصور على أيدي فقهاء الشيعة بأفكار مستمدة من النزعة القومية الشعبية في هذا العصر، العدالة الاجتماعية للفقراء والعداوة للقوى العظمى، وهي تقطع صلتها بالماضي المباشر في مجال واحد على الأقل في محاولة للحد من دور المرأة في المجتمع وحصرها في دور تقليدي.

وكان تحدي هذا النوع من الإحياء الإسلامي محسوسًا عبر العالم الإسلامي كله وقد أعطى حافزًا قويًا للحركات المماثلة في البلدان الأخرى وكان له وقع قوي على جارة إيران الغربية العراق وهي موطن نظام عربي شعبوي وأكثر علمانية يرأسه صدام حسين ونشبت حرب طويلة بين البلدين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ وانتهت إلى مأزق عسكري لكن العراق استطاع أن يكون خلال العملية قوة عسكرية هامة وذلك بمساعدة الدول الغربية، مما مكّنه من محاولة قلب النظام الموجود في دول الخليج عام ١٩٩٠. وظهر أن احتلال العراق للكويت

يشكل تهديدًا ليس للنظام القائم في الخليج وحسب بل تهديدًا مزدوجًا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الأساسية أي أمن العربية السعودية من جهة وأمن إسرائيل من جهة أخرى. وقد أدت مصالح متنوعة ومشتركة إلى تجميع تحالف واسع من القوى أجبرت العراق على الانسحاب من الكويت بعد حرب قصيرة وقد أتاح نجاح القوات المسلحة الأمريكية في الحرب والانحدار المتزامن في مكانة الاتحاد السوفييتي في العالم؛ أتاح لأمريكا أن تصبح القوة المهيمنة في المنطقة. ولكن الوقت لا يزال مبكرًا ونحن في عام ١٩٩١ على القول كيف ستستخدم هذه القوة.

مرت دراسة المؤرخين لهذه المرحلة الطويلة من التغيُّر المعقد عبر مراحل متعددة. واهتمت الدراسة الأولى الجادة الموثقة بالعلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى، اتفاقاتها واختلافاتها حول الشرق الأوسط (أي ما سمي بالمسألة الشرقية) وقد جاء دور حكومات المنطقة وشعوبها في الصورة سلبية مذعنة تتصارع فوقها مصالح تلك القوى. وقد أعطي مزيد من الاهتمام في المرحلة التالية للحكومات المحلية وللنخبة التي كانت كلها تحاول تغيير الجيوش وأساليب الإدارة ومنظومات القوانين وطرائق التفكير والحياة في سبيل جعلها مطابقة للنموذج الأوروبي الغربي المجرّب. وكان ثمة تأكيد إلى جانب هذا على عمل الكتّاب المرتبط بالنخبة الإصلاحية والحكام، والذي حاول أن يحدد وجهة التغيير وأن يبرره بعبارات ظنوا أنه يكمن فيها سر القوة الأوروبية مثل، الحضارة والمواطنة والقومية والعلمانية وإعادة صياغة المعتقدات الدينية. ويظل بعد ذلك أن اهتمامًا أكبر أعطي للتغيُّرات في البنى الاجتماعية والاقتصادية، لنمو وتبدل أشكال المدن، والتغيرات في نماذج الإنتاج والتبادل، وكذلك التغيُّرات في توزيع الثروة وتشكل التراتب الاجتماعي أو الطبقات.

واتسمت كتابة كل مرحلة باستخدام متميز للمصادر وقد ظهر ذلك إلى حد ما في المقالات التي تضمنها هذا الكتاب. فقد بُنيت دراسات «المسألة الشرقية» بالضرورة على محفوظات (أرشيف) الحكومات الأوروبية الكبرى وبصورة خاصة حكومتي بريطانيا وفرنسا. كما استفادت دراسات المرحلة الثانية إلى درجة كبيرة من تلك المحفوظات الأوروبية. وكان بعض المؤرخين واعين على كل حال للمخاطر التي تلازم استخدامها في

إلقاء الضوء على عملية التغير الداخلي فقد كان عليهم أن يعكسوا آراء الحكومات المحلية والمصلحين الذين كانوا تواقين إلى التحدث مع الدبلوماسيين الأوروبيين في سبيل كسب تعاطفهم، ولكنهم فعلوا ذلك إلى حد معين ومع خطر التحريف، وبدئ باستعمال محفوظات الحكومات الشرق أوسطية عندما أصبحت متوفرة، من قبل الذين استطاعوا الوصول إليها، وحصل ذلك بصورة خاصة في المرحلة التي اكتشف خلالها بعض المؤرخين (وأغلبهم من الأتراك) المحفوظات الواسعة للحكومة العثمانية: في المرحلة المبكرة من الحكم العثماني، سجلات ضرائب وسجلات أعمال جُلبت إلى المجلس الإمبراطوري وقرارات اتخذت هناك، ومن أجل فترة الإصلاح في القرن التاسع عشر، الأوراق الإدارية للوزارات المتنوعة، وكان عدد من المؤرخين من أوروبيين وعرب قد استطاعوا، بطريقة مشابهة، أن يكتشفوا أوراق حكومة مصر منذ أيام محمد علي وما بعد. وعندما تكون بعض المناطق قد خضعت للحكم البريطاني أو الفرنسي تصبح محفوظات هاتين الحكومتين وإدراتهما المحلية ذات أهمية جديدة. واكتشفت الأفكار التي تكمن تحت فكرة الإصلاح أو تستخدم لتبريرها عن طريق الذاكرة والصحف والدوريات الثقافية من منتصف القرن التاسع عشر وما بعده.

استمرت أهمية المصادر الأوروبية خلال المرحلة الثالثة التي زاد فيها الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة منها تقارير القناصل وأوراق الشركات التجارية عندما تكون متوفرة، وكان المؤرخون مدركين، على أية حال، مخاطر الاعتماد بأكثر مما يجب على مصادر كهذه فالصورة التي أعطوها عن المجتمعات التي وصفوها كانت مرئية من منظور المصالح التجارية والمالية للحكومات الأوروبية وتجارها وللتجار المحليين المرتبطين بها، وكانوا يميلون إلى تجاهل قطاعات الاقتصاد الأخرى وتدرج المجتمع. وقد بدأ عدد من الدارسين من الأجيال الشابة، في السنوات العشرين الأخيرة أو نحو ذلك، باستعمال منهجي لأنواع أخرى من المصادر: كالأوامر التي أرسلتها الحكومة المركزية إلى ممثليها المحليين وسجلات المحكمة التي يقوم عليها القاضي الذي يحكم بموجب القانون الإسلامي (الشريعة)، وكان للقاضي دور مركزي في الحكومة العثمانية والمجتمع حتى في تغيرات القانون وتطبيقاته في القرن التاسع عشر ولم يكن يفصل في النزاعات القانونية

وحسب بل كان مسئولاً عن توزيع ملكية الأشخاص الذين يموتون تبعًا لقواعد الشريعة وكان يحتفظ بسجل يتضمن المعاملات التي تجري بين الأفراد والأسر (من عقود زواج ونقل ملكية) كما كان يحتفظ بسجل للأوامر الصادرة عن حكومة استنبول إلى ممثليها المحللين. وكانت توجد محفوظات المحكمة حيثما وجد الحكم العثماني المباشر، وبدئ باستعمالها من قبل عدد متزايد من الدارسين في سبيل إلقاء ضوء على موضوعات مثل التغيرات في توزيع الملكية والعلاقات بين أفراد العائلة وضمنها، وفي «الاقتصاد السياسي» وبتعبير آخر العلاقة بين الثروة والقوة الاجتماعية. (توجد وثائق كهذه في إيران ولكن استخدامها لم يكد يبدأ) وعندما أصبحت مكانة الشريعة وقضاتها أقل أهمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أمكن استعمال أوراق الوحدات الإدارية الجديدة الوزارات لأغراض مشابهة وكذلك كانت تلك التي تخص الإدارات الأوروبية الاستعمارية حينما وحيثما أنشأوها، أما المرحلة التي تبدأ منذ عام ١٩٤٥ فإنه توجد الآن أكداس يمكن الاعتماد عليها إلى هذا الحد أو ذاك موجودة في وثائق أنتجتها وكالات الأمم المتحدة وبعض المؤسسات العالمية الأخرى.

ويبدو لحسن الحظ أن كثيراً من المؤرخين العاملين الآن سوف يستمرون في اهتمامهم بموضوعات من هذا النوع ويتعلمون الاستفادة من أنواع من المصادر المتوفرة الآن. وتشكل عملية التاريخ الشرق أوسطية إلى حد بعيد انعكاسًا لما هو راهن في الدراسات المتعلقة بأجزاء أخرى من العالم ومن المرجح أنه سيعطي مزيداً من الانتباه إلى نوعين آخرين من المباحث التاريخية التي أصبحت هامة في تاريخ أوروبا وأمريكا حاليًا. وهناك أولاً مزيد من الاهتمام بدراسة حركات الوعي الجمعي والتغيرات في عقليات Mentalités (وردت الكلمة في النص بالفرنسية) مجمل طبقات المجتمع. وهذا أمر هام بصورة خاصة في مرحلة تزايد السكان المدنيين والمشاركة الجماهيرية في النشاط السياسي، فالثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ مثلاً كم هو هام وغير متوقع تقريبًا لحركات كهذه كيف يجب أن تكون.

إن دراسة العقليات Mentalités غالبًا ما تختلف عن النوع القديم من التاريخ الفكري الذي أكد كثيراً على المفكرين كأفراد واثقًا من أهميتهم ومن قدرتهم على التأثير والعلاقات بينهم. وقد وجد المؤرخون الأمريكيون والأوروبيون طرقًا لكتابة هذا النوع من التاريخ

على أسسٍ من مصادر مثل مقالات الصحف والخطابات والمواعظ والإعلانات والنقوش على شواهد القبور وفي الأغاني الشعبية وفي تسجيلات لحياة «الناس العاديين» وتوجد مصادر مماثلة في الشرق الأوسط.

ثانيًا هناك لحسن الحظ اهتمام كبير «بتاريخ المرأة» ولا يقصد بهذا تاريخ التغيرات في دور المرأة في المجتمع وحسب بل هناك ما هو أبعد مدى؛ أعني محاولة تبين الطرق النوعية التي تمرست فيها المرأة الشرق الأوسطية بالأحداث التاريخية وتفاعلت معها والتوصل عن طريق ذلك إلى نوع جديد من فهمها وذلك باستعمال أية مصادر متوفرة.

الجزء الأول

طلائع الإصلاح وتبدّل العلاقات مع أوروبا

١٩١٨ -١٧٨٩

مقدمة

ماري ويلسون

تتوفر مصادر عديدة عن التغيرات الاجتماعية والسياسية التي حولت شكل الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر. ويختلف المؤرخون في تحليلاتهم لتلك التغيرات وفي أحكامهم على الأهمية النسبية للعوامل الداخلية والخارجية وفي تقديرهم لأثر القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية. أيها يأتي أولاً ومتى؟ يرجع بعض المؤرخين إلى التغيرات الاقتصادية العالمية العريضة في القرن السادس عشر، وينظر آخرون إلى أفكار الثورة الفرنسية الجديدة ويرى بعضهم أن السلاطين في القرنين السابع عشر والثامن عشر تصرفوا حيال مشاكل الاضطرابات الاجتماعية والإدارة بشكل لا يشبه تصرفات خلفائهم في القرن التاسع عشر. وما يتفق عليه المؤرخون هو أن الدافع للسيطرة على التغير في الحياة الاجتماعية والسياسية في القرن التاسع عشر، ولإعادة تشكل الحكومة وتغيير علاقاتها بالمجتمع كان يأتي في الدرجة الأولى من الحاكم ومن أولئك المقربين منه. فالإصلاح في الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر كان إصلاحًا من أعلى.

في هذا القسم خمس مقالات عن الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية وفي مصر التي كانت تعتبر إسميًا جزءاً من تلك الإمبراطورية حتى ١٩١٤، والتي سلكت سبيلاً متصاعداً نحو الاستقلال وتشكيل دولة بعد الاحتلال الفرنسي قصير الأمد ١٧٩٨ - ١٨٠١. ويلقي المقال السادس نظرة على إيران في القرن التاسع عشر وهو يدعو بصورة ضمنية إلى إجراء مقارنة مع الحالتين العثمانية والمصرية. الإطار الزمني هو أمر اصطلاحي. إذ أن سليم الثالث الذي بدأ حكمه في عام ١٧٨٩ نُظر إليه طويلاً كأول سلطان يبادر إلى إصلاحات هدفها إعادة تنظيم الحكومة العثمانية في صورة اصطلح على اعتبارها حديثة ذلك أنه بدأت في حكمه تلك التغيرات المتراكمة والمواعيد الهادفة إلى مركزة وعقلنة وعلمنة الدولة العثمانية ضمن سياق التغير التاريخي في القرن التاسع عشر الطويل. وقد سجل عام ١٩١٨ فشل الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى وفشل تلك الطلائع التي شهدت تغيرات القرن الماضي واستفادت منها أو أنها أوجدتها.

إن القصة الأساسية للإصلاحات العثمانية والمصرية في القرن التاسع عشر الطويل -إنجازات سليم الثالث ومحمود الثاني ومحمد علي وهزائمهم، المراسيم الإمبراطورية وقوانين التنظيمات والمركزة السريعة للسلطة في أيدي عبد الحميد الثاني وتركيا الفتاة، وفقدان السيطرة على مصر لمصلحة بريطانيا - هذه القصة معروفة جيداً ولن نعيد سردها هنا، وتناقش المقالات التي يشتمل عليها هذا القسم مشاركة بعض النخب في الإصلاح وأثر الإصلاح فيها كما أنها تتوجه نحو الدور الذي لعبته أوروبا. وكل منها يطرح أسئلة، لم يكن قد جرى طرحها تمامًا حتى الوقت الذي كتب فيه المقال وبعض هذه الأسئلة لا تزال تنتظر البحث وبعضها يؤسس مقولات تحليلية أثبتت أنها ذات فائدة عظيمة لمؤرخين لاحقين.

منذ ثلاثين عامًا مضت ألقى «أوريل هيد» نظرة حذرة على موقف «العلماء» حيال الإصلاحات التشريعية والدستورية التي طرحها سليم الثالث ومحمود الثاني وتوصل إلى اكتشافين هامين. الأول، وجد أن ثمة عناصر للصراع الطبقي ضمن «سلك العلماء» وحدد ثغرة اجتماعية بين عائلات العلماء الرفيعة الشأن حيث السلطة والنفوذ انتقلت من جيل إلى جيل وبين طلاب اللاهوت الفقراء (Softa) والذين هم غالبًا من أصل ريفي ينتظرون نصف حياتهم من أجل درجة علمية ووظيفة ومبلغ من المال يكفي لإعالة زوجة وأسرة. وما يزال قوله صحيحًا حتى الآن بأن الصراع الطبقي بين «العلماء» العثمانيين لم يُدرس بصورة كافية، والثاني أنه وجد أن نسبة ملحوظة من العلماء من ذوي العائلات الرفيعة ساندوا الإصلاح ولم يفعلوا ذلك ببساطة من خلال موقف التبعية لخيرات السلطان، بل من موقف الاعتقاد بأن أية وسيلة لتثبيت بقاء الإمبراطورية كانت مبررة تمامًا.

لقد ساند العلماء من ذوي الشأن الإصلاح من مواقع الثقة العظيمة والمسئولية داخل البيروقراطية الحاكمة. والنتيجة التي توصل إليها «هيد» أن اندماج العلماء بالطبقة الحاكمة لم يكن خدمة عظيمة للدين ولم ينتج عنه أن الدولة أصبحت أكثر إسلامية وهذه ملاحظة تستحق الاهتمام. وهي تساعد على تحديد معنى «إسلامية» كما شاع استعمالها لوصف

الدولة العثمانية ويمكن أن تكون مفيدة لنا في تفكيرنا حول أثر الجماعات السياسية الإسلامية والحركات في أيامنا نحن.

يذكر «هيد» أن حادث ارتداد عن الدين وقع سنة ١٨٤٣ ويمثل وضع علماء الإمبراطورية من ذوي الشأن والذين كانوا ينزعون إلى أن يكونوا أكبر العقول الإصلاحية ضمن إحراج مستحيل، وقد أسرع الممثلون الأوروبيون إلى الاحتجاج على حكم الموت الذي توصي به الشريعة وكان على العلماء المقربين إلى السلطان أن يقدموا نصحهم في حالة أصبح فيها القانون الديني في تناقض واضح مع السياسة الواقعية. ويخبرنا «رودريك دافيسون» كيف انتهت القصة، ففي سنة ١٨٤٤ لم يلتزم السلطان بتوقيع عقوبة الإعدام على المرتد عن الإسلام.

يمكن استخلاص نتيجتين من هذه القصة: إن نفوذ القوى الأوروبية في استنبول كان متزايداً. وأن القوانين العرفية والمواقف التي تنظم الهوية والسلوك الدينيين في الإمبراطورية العثمانية كانت متغيرة، ومع أن الإثنتين مترابطتان إلاَّ أن «دافيسون» معنيّ بصورة رئيسية بالثانية منهما.

كانت وضعية غير المسلمين في الإمبراطورية العثمانية موضوعاً غير متكافئ اهتم به كل من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر ومؤرخو الإمبراطورية الغربيون في القرن العشرين وقد بدأ «دافيسون» في مقال نشره عام ١٩٥٤ بإعادة التوازن في الانتباه التاريخي بتركيزه على مواقف المسلم حيال المسيحيين ومحاولة تشريع المساواة بين الاثنين واختلف دافيسون مع المؤرخين السابقين في حكمهم القائل بأن رجال «التنظيمات» كانوا مخلصين في محاولاتهم تشريع المساواة بين المسلم وغير المسلم. وهو يرى هذا الجهد في سياق الدولة العثمانية المتغيرة في القرن التاسع عشر جزءاً من العملية التي أدت إلى تجمع الرعايا العثمانيين في هويات مشتركة ضمن علاقات متنوعة بالدولة تعيد تحديدهم كأفراد يشتركون على قدم المساواة في حقوق المواطنة وواجباتها.

واستقبل الناس صفة «العثمانية» وهي الأيديولوجية الجديد التي روجوا لها باعتبارها تصنف تحت مبدأ عام هويات الماضي المشتركة، بحرارة لا من قبل المسيحيين في

الإمبراطورية وحسب بل من قبل الطبقة المثقفة المسلمة التي برزت بعد نهاية التنظيمات وكذلك من قبل العثمانيين الشبان. وقد فشلت في ربط المسيحيين الضالين بالإمبراطورية -إذ فضلوا الاستقلال على المساواة- ولكنها ساعدت عوضًا عن ذلك في تهيئة المؤسسات الثقافية للتطور الآتي لكل من القوميتين التركية والعربية.

إذا كان «دافيسون» قد حاول في عام ١٩٥٤ أن يحول الضوء عن الاهتمام التاريخي من المسيحيين إلى مواقف المسلمين تجاه المسيحيين فإن ألبرت حوراني سنة ١٩٦٦ سلّط الأضواء الكاشفة كلها على سكان المدن المسلمين المهملين في الإمبراطورية وخلال عمله أوجد مقولة «أعيان المدن» وأطلق على نمط من السياسة اسم «سياسة الأعيان» والتي برهنت على قيمة دائمة لمؤرخي المقاطعات العثمانية وللدول المتتابعة في الفترة ما بين القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين.

كان الواحد من أعيان المدينة رجلاً يمتلك شهرة محلية ويحتل مركزًا وسيطًا بين السلطة البعيدة في استنبول وبين المجتمع المحلي وكان باعتباره رجلاً ذا ثروة وملكية مهتمًا بالحفاظ على الواقع الراهن، وهو إذن مخلص للحكومة التي تضمن بقاء عادات المنطقة وتخدم إذا اقتضت الضرورة كدرع واقية لسلطته. وهو يأمل، كرجل قيادي وبارز وتخدم إذا اقتضت الضرورة كدرع واقية لسلطته. وهو يأمل، كرجل قيادي وبارز محليًا، أن تحتفظ الحكومة بتدخلها عندما تكون الأوضاع حرجة وأن يعبر عن مصالح زبائنه لدى الحكومة المركزية عندما يكون ذلك أمرًا لابد منه أو عندما يكون ذلك مفيدًا له. وكانت الإصلاحات التشريعية والإدارية الصادرة عن استنبول خلال القرن التاسع عشر والتي استهدفت مركزة السلطة وتقويض الهويات المؤتلفة تنزع إلى الاعتداء تدريجيًا على درجة استقلالية تصرفات أعيان المدن وقد تحرك هؤلاء الأعيان الذين أصبحت مصالحهم مهددة نحو التعبير واستطعنا أن نسمع من خلالهم أصوات المجتمعات المدنية الإسلامية التي برزت في لحظات الأزمة الناشبة بسبب الإصلاحات الواسعة في تلك المرحلة.

إن ظهور أنواع من المصادر التاريخية لا ينجم عنه أنماط جديدة من التاريخ وحسب بل يمكن أن يشير إلى التحولات التاريخية ذاتها. ويدلنا حوراني على أنه ابتداء من عام ١٧٦٠

اضطلع الدبلوماسيون الأوروبيون والبعثات القنصلية بدور هام في كتابة التاريخ الاجتماعي والسياسي العثماني. وإن تكاثر وتنامي دقة هذه المصادر يشير إلى «تزايد وزن المصالح الأوروبية في الشرق الأوسط» والذي برهن عليه «روجر أوين» في بحثه عام ١٩٧٢ حول الإمبريالية في مصر.

اتسعت المصالح الأوروبية في مصر بسرعة خلال القرن التاسع عشر وأصبح الاحتلال البريطاني لمصر كحالة تقليدية للتوسع الأوروبي، أو كما يقول أوين «ساحة معركة للنظريات المتعارضة» الإمبريالية. وقد تجنب تلك المعركة لكي ينظر إلى ما وراء الأزمة المباشرة التي جاءت بالجيوش البريطانية إلى مصر عام ١٨٨٢ وإلى ما هو أبعد من هذا الدافع. كانت مصر في القرن السابق للاحتلال البريطاني خاضعة لقوتين هما بذاتهما مترابطتان: توسع أوروبا الاقتصادي الرأسمالي ودولة محمد علي المركزية وخلفائه. إن تفاعل هاتين القوتين -السيطرة الحكومية المفروضة مجددًا على الريف وحاجة الحكومة إلى العائدات وانتشار القوانين الأوروبية والممارسات المالية- غيَّرت شكل المجتمع المصري وفي مجرى تلك العملية كانت أوروبا تندفع بصورة متزايدة إلى التدخل في شؤون مصر لينتهي ذلك أخيرًا بالاحتلال البريطاني. ويرى فيه أوين نموذجًا «إن ضياع الاستقلال الاقتصادي لا يسبق ضياع الاستقلال السياسي وحسب بل إنه يهيئ السبيل إليه أيضًا».

اتّبعت الإمبراطورية العثمانية نموذجًا مشابهًا مع اختلافات في الإيقاع والتوقيت وتأجل الفقدان الكامل للسيطرة السياسية حتى احتلال استنبول بعد الحرب العالمية الأولى مع أن بعض المؤرخين يحاجون بأن جوهر الاستقلال السياسي كان قد ضاع قبل ذلك، ويصف فيروز أحمد كيف أن الأتراك الشبان كانوا مقتنعين بأن الإمبراطورية لن تستطيع البقاء على قيد الحياة بدون حماية أوروبية وانتهوا إلى توقيع تحالف مع ألمانيا عشية الحرب العالمية الأولى وكان الاعتماد الاقتصادي على أوروبا بحيث أن الاقتصاد التركي كان قد أصابه الشلل عندما قطعت الحرب الإمدادات من بضائع أوروبية ومن رأسمال.

وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الكبيرة فقد أتاحت الحرب للإمبراطورية فرصًا جديدة لحرية العمل فالمعاهدات الاستسلامية ألغيت وكما يقول فيروز أحمد «أصبح الأتراك أخيرًا سادة بيتهم».

كانت سياسة الأتراك الشبان خلال سنوات الحرب -غزوات في داخل الجماهير من أجل التعبئة السياسية، والتخطيط الاقتصادي وخدمات اجتماعية جديدة وتشجيع المرأة في داخل القوى العاملة -إطراح الأسس الاجتماعية والنفسية في سبيل خلق نوع من المواطنة كانت منذ البدء هدف كل إصلاحات القرن التاسع عشر. ذلك أن المواطنة في الدولة التي ظهرت أخيرًا لا تتطابق جغرافيًا مع حدود الإمبراطورية مما كان يصعب تجنبه غالبًا. لقد قطعت الإمبراطورية العثمانية طريقًا طويلة منذ عام ١٨٠١ عندما «هاجم طلاب المدارس الشرعية - Softas» المسلحون بالنعال والحجارة، السفير الروسي ومرافقيه وطردوهم بمن في ذلك دبلوماسيون آخرون وقليل من السيدات الذين جاؤوا بإذن خاص من الحكومة العثمانية ليزوروا «جامع السليمانية» كما يروي لنا «هيد».

أما إيران القاجارية وراء الحدود الشرقية للإمبراطورية العثمانية فقد مارست تغييرات القرن التاسع عشر بصورة مختلفة، فلم تحاول النخبة الحاكمة هنا أن تجري التغيير بنفسها حسب برنامج إصلاحي كما حدث في الإمبراطورية العثمانية ومصر، وفي تحليل «آن لامبتون» عام ١٩٨١ كان التغيير الاجتماعي في إيران في القرن التاسع عشر محدودًا بشيئين: الموقف الشيعي من السلطة الزمنية وتدخل القوى الأوروبية، فالأول أحدث فجوة بين العلماء والحكومة وبعض الاستقالات من المسؤولية من جانب العلماء أما الثاني فقد زود بالقوة الدافعة للتغيير، وكنتيجة كان الالتزام الرسمي بالتغيير سطحيًا. وعندما طلبت بريطانيا مثلاً إعادة النظر في بعض شكاوي المسيحيين تمت التسويات بشكل يرضي المسيحيين والقوى الأوروبية، ولكن لم يتبع ذلك تصريح عام عن السياسة أو تشريع جديد كما حدث في الإمبراطورية العثمانية. وعندا انتهاء القرن كان هناك تشكيلة من النخبة -علماء رفيعو المستوى، تجار كبار، بيروقراطية البلاط، زعماء العشائر وكبار وملّاك الأراضي -نشأت من التزاوج البيني والمنافع المشتركة. وقد بقي على أية حال صدع شاقولي عميق بين شعوب إيران وهوة سياسية واجتماعية عميقة بين النخبة ورعاياها وفي نهاية القرن كما تقول لامبتون «النسيج الأساسي للتغير الاجتماعي الذي يخص العلاقة بين رجل وآخر وأهداف المجتمع لقيت القليل من الاعتبار وكان ذلك على الأغلب سببًا في أن التغير الاجتماعي ظل محدودًا جدًا.

العلماء العثمانيون والتغريب في زمن سليم الثالث ومحمود الثاني

أوريل هيد

«دولتي العلية هي دولة محمدية»

(السلطان محمود الثاني إلى كبير وزرائه صالح باشا، نيسان ١٨٢١)

«إن الإمبراطورية التركية تحت الخطأ نحو تفككها بصورة واضحة والفرصة الوحيدة التي تمكنها من البقاء متماسكة لأي فترة زمنية أطول يتيحها لها تقربها من حضارة العالم المسيحي.»

(ستزاتفورد كابتغ، السفير البريطاني في القسطنطينية، إلى اللورد بالمرستون، ٧مارس١٨٣٢)

١

موقف العلماء

كانت حقيقة «المسألة الشرقية» في القرن التاسع عشر تتلخص في نجاح محاولات التحديث أو فشلها في الدولة والمجتمع العثمانيين على المنوال الغربي. والمشكلة المطروحة في العادة على هذا الشكل كانت إلى حد بعيد انعكاساً لهذه العملية في حقل السياسة الدولية وكانت حصيلة محاولات التحديث تتوقف إلى درجة كبيرة على موقف العلماء وهم السلك القوي من الرجال المسلمين المتعلمين الذي يهيمنون على المؤسسات الدينية وعلى التشريع والثقافة في الإمبراطورية، وهم -يقبضون بالإضافة إلى ذلك - على أهم المراكز في الإدارة العامة والدبلوماسية والسياسة. وإجراء بحث حول موقفهم والأسباب التي جعلتهم يتبنونه هام جداً ليس من أجل دراسة هذه المرحلة الخاصة في التاريخ العثماني وحسب بل إنه يمكن أن يكون وثيق الصلة بفهم الموقف الذي اتخذه بعض القادة الدينيين المسلمين بصورة عامة فيما يتعلق بالتحديث والتغريب[1].

دعم التغريب

انتقلت الإصلاحات التحديثية المبكرة التي قام بها السلاطين العثمانيون بفضل تعاون فعَّال من قبل عدد من العلماء ذوي الشأن الرفيع. وقد أدخلت الطباعة مثلاً في عام ١٧٢٧

بعد أن أصدر شيخ الإسلام في ذلك الوقت فتوى تبيح استخدام هذا الاختراع الأوروبي ضمن بعض الحدود وقد عبر بعض قادة العلماء أيضًا عن رأي مشجع في هذا الفن الجديد[٢] وبعد خمسين سنة تقريبًا بارك شيخ الإسلام الحراب التي سلّح بها البارون دوتوت de Tott الجنود في وحدة مدفعيته الجديدة Sur'atci[٣]. وقد حصل السلطان سليم الثالث الذي بادر إلى إصلاحات منهجية في الإمبراطورية على دعم قوي من شيوخ الإسلام المتتابعين وكذلك من قاضي عسكر ومن ولي زاده محمد أمين وتاتارجيك عبد الله. وتضامن شيوخ الإسلام محمد طاهر ١٨٢٥ - ١٨٢٨ وعبد الوهاب ١٨٢١ - ١٨٢٣، ١٨٢٨ - ١٨٣٣ ومصطفى عاصم ١٨١٨ - ١٨١٩، ١٨٢٣ - ١٨٢٥، ١٨٣٣ - ١٨٤٦، وكذلك المشايخ محمد أسعد ومصطفى بهجت وآخرون كثيرون تضامنوا بإخلاص مع خليفته السلطان محمود الثاني في تدمير الانكشارية وإلغاء نظام البكداشية وفي تحديث الجيش والدولة.

ولم يكن قادة العلماء يجيزون ويدعمون وحسب التجديدات التي بادر إليها السلاطين وعسكريوهم ومستشاروهم المدنيون من عثمانيين وأوروبيين، بل إن بعضهم لعب أيضًا دورًا رئيسيًا في تصور وإيحاء وتخطيط إصلاحات على النهج الأوروبي وقد أقنع تاتارجيك Tatarcik عبد الله السلطان سليم «بلائحة» من الإصلاحات ورجاه بحرارة أن يتبنى العلم العسكري الغربي وتدريباته والترجمة المنهجية للأعمال الأوروبية التقنية إلى التركية واستخدام معلمين أجانب وخبراء[٤].

حتى أن أفكار أكثر من روائي ورجل دولة وضعت أمام جيل تال على يد الشيخ (الملاّ) قصصي زاده محمد عزت[٥] في مذكرة غير شهيرة كتبت بعد تدمير الانكشارية في عام ١٨٢٦ وقد اقترح دفع أجور ثابتة إلى جميع الموظفين بمن في ذلك العلماء وتأسيس مجمع استشاري للعلماء وكبار الموظفين وإعادة تنظيم جوانب كثيرة من الإدارة العامة. وأكثر ما تجدر ملاحظته من توصياته هي في الغالب تلك التي تتصل بالاقتصاد فقد ألحّ على الحاجة إلى حفز أكبر الاهتمام بالتجارة والصناعة بين السكان المسلمين في الإمبراطورية ودعا بصورة خاصة الطبقة العليا من المجتمع العثماني إلى التخلي عن احتقارهم التقليدي للانتفاع من العمل وعلى الحكومة أن تدعم بصورة

مستمرة المشاريع الجديدة بتزويدها برأس المال وإعفائها من الضرائب خلال السنوات الثلاث الأولى كما جرت العادة في أوروبا. أما المستوردات فيجب أن تتقلص إلى درجة كبيرة، وكثير من السلع المستوردة يجب منذ الآن أن تنتج في مصانع يجب تأسيسها خارج استنبول حيث كانت الأجور أكثر انخفاضًا، وفوق ذلك كله يجب أن يخفّض نمط حياة الطبقات الراقية (التي ينتمي هو نفسه إلى إحداها، طبقة العلماء ويحدد[٦] بناء البيوت الباذخة الذي لا إنتاج وراءه. إن عرض أفكار كهذه من قبل شيخ ينتمي إلى المستوى الأعلى وذلك قبل عشر سنوات من بدء فترة التنظيمات يلفت الانتباه وهو مثال تعليمي جدًا للمساهمة الهامة التي قدمها العلماء في ذلك الوقت إلى النقد السياسي والفكر الاقتصادي.

ظلت الأكثرية العظمى من المسلمين المثقفين في الإمبراطورية العثمانية تخص طبقة العلماء في الفترة المبكرة من القرن التاسع عشر واعتمد المصلحون اعتمادًا كبيرًا في نشر الأفكار الجديدة على الدعم الذي تقدمه كتابات العلماء وهو دعم كان يلقي صدى كبيرًا. وقد دافع محمد أسعد وهو واحد من المشايخ الذي سبق ذكرهم عن إصلاحات السلطان محمود المبكرة بحماس في يومياته عن الإمبراطورية في عام ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ - ١٨٢٦م) في كتابه الذي يحمل عنوان «أسّ الظفر» وهو الوصف الشهير للقضاء على الانكشارية، ولم يكن هو الوحيد الذي كتب تاريخًا رسميًا في هذا الاتجاه وكانت الكثرة العظمى من كتاب تاريخ الإمبراطورية (فقهاء النفوس Vak'a-nuvis) في عهد محمود الثاني من أمثال صانع زاده عطاء الله قبل محمد أسعد ومثل أحمد جودت Cevdet وأحمد لطفي في الجيل التالي. وكانوا أيضًا من العلماء وفي أعمالهم يؤكدون بإخلاص على فوائد وشرعية التجديدات الغربية.

كما قام أئمة المساجد في أحياء استنبول المختلفة بمهمة مماثلة على الصعيد الشعبي وكانوا قد تلقوا تعليمات من قاضي العاصمة أن يتصدوا لأي انتقاد للمعاهد العسكرية الحديثة، سواء جرى في المقاهي العامة أو في أماكن أخرى[٧] وعندما أدخل الطربوش إلى الجيش العثماني الجديد في عام ١٢٤٣هـ (١٨٢٧ - ١٨٢٨) لم يقتصر عدد بارز من الخطباء العامين

على الموافقة على ذلك التجديد في مجلس الدولة بل أخذوا على عاتقهم مهمة إيضاح شرعيته للشعب(٨). وكان الأئمة ومعلمو الكتاتيب Hocas أداة الحكومة الرئيسية في الدعاية إلى أن ظهرت الجريدة التركية الأولى الرسمية (التقويم الفقهي) عام ١٨٣١. منذ مائة عام تقريبًا عُين العلماء (وشيوخ الدراويش) مصححين في المطابع، ومساعدين وفيما بعد مدراء لمؤسسة الطباعة الجديدة التابعة لإبراهيم متفرقة، والتي أثارت كثيرًا من الشكوك بين الرجعيين. وربما كان المرجح أن السلطان محمود عيَّن محمد أسعد رئيس تحرير للجريدة وعالمًا آخر مصححًا(٩) لها للسبب ذاته. وكذلك عندما جرى أول إحصاء عام حديث للسكان في الإمبراطورية العثمانية عام ١٨٣٠ - ١٨٣١ عُيِّن العلماء على رأس عدد من فرق المناطق (محمد أسعد مثلاً في صوفيًا) وذلك في سبيل تبديد شكوك الناس(١٠).

وثمة خدمة أخرى ثمينة أسداها ذلك الشيخ نفسه وتتعلق بالتدابير الثورية التي اتخذها السلطان محمود ضد الطاعون. يمنع الإيمان الديني الشعبي بالقضاء والقدر من اتخاذ أية احتياطات ضد المرض الذي سبب من حين إلى آخر دمارًا بين سكان الإمبراطورية العثمانية، ففي سنة ١٨١٢ مثلاً مات بسببه أكثر من سبعين ألفًا في استنبول وجوارها(١١) ولا ريب أن أكثر التدابير فعالية لمكافحة المرض هي أن يمنع انتقاله من مكان آخر. وقد أدخل محمد علي نظام الحجر الصحي في مصر في وقت مبكر من القرن أما في استنبول فقد أشيع أن العلماء أن العلماء عارضوا رغبة السلطان محمود في الإقتداء بمثال محمد علي(١٢). وقد كتب الضابط البروسي الشاب «هلموت فون مولتكه» الذي عاش عدة سنوات في تركيا في سنوات ١٨٣٠ رسالة في فبراير ١٨٣٠ رسالة في فبراير ١٨٣٧ يقول فيها. «إن الطاعون سيبقى طالما بقي العلماء»(١٣) وقد برهنت الأيام بسرعة أنه كان مخطئًا على كل حال ففي عام ١٨٣٨ أبطل السلطان كل معارضة وقرر أن يقيم محجرًا صحيًا قرب استنبول بمساعدة خبراء نمسويين وقد صدرت فتوى تبيح هذا التجديد كما صدر مقال في الجريدة الرسمية «التقويم الفقهي» يبسط سلسلة من الحجج الدينية والمنطقية ضد التحيز الشعبي(١٤) وكان بين الرسميين الثلاثة الذين أنيط بهم إطلاق المشروع اثنان من العلماء، محمد أسعد ورئيس أطباء السلطان (حكيمباشي) عبد الحق(١٥) وساعد تعاونهما مع الحكومة بلا ريب على إبطال المعارضة بين أفراد الشعب وبين العلماء الأقل شأنًا وإذا كان

هذا القرار الجدير بالثناء قد ظل سنوات عديدة حبراً على ورق[١٦] فإن ذلك لا يقلل من أهمية الموقف المتحرر الذي اتخذه قادة العلماء تجاه هذه المسألة الدقيقة.

وكانت الكوليرا أيضًا تتقاضى ضريبة كبيرة من العثمانيين في تلك الفترة وإن كانت أقل تدميراً من الطاعون. وقد كتب رئيس أطباء السلطان محمود وصديقه الحميم قاضي عسكر مصطفى بهجت بأمر من السلطان بحثًا عن الكوليرا بالتركية استفاد فيه من كتاب نمسوي. وبعد أن يسرد وصفاً لتاريخ المرض يصف المؤلف أعراضه ويوصي بتدابير احترازية ونماذج من المعالجة[١٧] وقد طبع من الكتاب عدة آلاف نسخة في المطبعة الإمبراطورية وفي أغسطس ١٨٣١ وُزع مجانًا على السكان المدنيين وعلى الجنود في استنبول والمقاطعات[١٨]. وقد اضطلع هذا العالم نفسه مصطفى بهجت بدور فعال في تطور الدراسات الطبية المبكرة، وتأسست في أيام توليه للمرة الثالثة رئاسة الأطباء وبمبادرة واسعة منه، المدرسة الطبية الجديدة للجيش «الطب- خانه أو الطبية» وذلك في عام ١٨٢٧[١٩] وكان على المعهد الجديد أن يلغي أحكامًا مسبقة شعبية تقليدية قوية ضد تشريح الجسم البشري، وقد أمر السلطان محمود بواسطة (خط همايوني) بطبع كتاب في التشريح تحت عنوان «مرآة الأبدان في تشريح أعضاء الإنسان» الذي ألفه صانع زاده محمد عطاء الله وهو شيخ سبق ذكره، وكان ذلك قبل افتتاح المدرسة الطبية ببضع سنوات. ويحتوي هذا الكتاب الذي نشر سنة ١٨٢٠ وأثار كثيراً من الاهتمام في أوروبا على عدد كبير من الرسوم المحفورة التي توضح النص[٢٠]، وكان نشر صور الشكل الإنساني مناقضًا أيضًا للتقاليد العثمانية الإسلامية وإن من الجدير بالملاحظة أن الرجل الذي تجاهل أحكامًا مسبقة دينية قوية كهذين اللذين ذكرناهما وألف هذا الكتاب الطليعي في الطب الحديث كان عضواً في الطبقة العليا من سلك العلماء.

ولم يقتصر تعاون العلماء على الإصلاح الثقافي في المدرسة الطبية بل اتخذت الخطوات الأولى في عام ١٨٣٨ - ١٨٣٩ لتأسيس «الرشدية» وهي مدارس متوسطة عُين للإشراف عليها إمام زاده محمد أسعد ووظيفته قاضي عسكر في الأناضول تحت لقب «ناظر مكتبي معارفي عدليي»[٢١] وبعد سنوات قليلة من وفاة السلطان محمود ختم هذا العالم والمؤرخ عمله الوظيفي كأول وزير عثماني للتربية[٢٢].

إن الإصلاحات التغريبية التي قام بها سليم الثالث ومحمود الثاني قدمت لها قيادة العلماء سواء في دعمها أو في القبول بها قوة إضافية بالاشتراك مع (طرق الدراويش)، وكان لكثير من صفوة العلماء تقليديًا ميول صوفية قوية وكان عدد من شيوخ الإسلام في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر معروفين بانتمائهم إلى الطريقة النقشبندية أو إلى الطريقة المولوية[٢٣] في حين كان آخرون يبنون أو يدعمون تكايا الدراويش[٢٤]. كان المولويون ينعمون بعطف خاص من السلطان سليم الثالث وبالتالي من المجتمع الراقي في زمنه وقد أصبحوا أكثر الطرق قوة من الناحية السياسية وهكذا حلوا محل البكداشية ذات الشعبية والذين كانوا مرتبطين بشكل وثيق بسلك الانكشارية الرجعي[٢٥]. وقد استمر المولوية في دعم الإصلاحات في عهد محمود الثاني واحتل بعض أنصار الطريقة مراكز عظيمة النفوذ في كل من الوزارة والبلاط إبان حكمه وكان أكثرهم أهمية محمد سيد خالد الذي ظل لسنوات عديدة رئيس أمناء السلطان والحاكم الفعلي لمصير الإمبراطورية[٢٦] وفي سنوات محمود الثاني الأخيرة كان أحد رجال حاشيته المقربين والمرافقين «عبدي بك» وهو مولوي ورع[٢٧] وثمة شخص آخر هو أحمد صادق زيوار أفندي الذي عين واحدًا من الأعضاء الستة في «مجلس ولاية الأحكام العدلية» الجديد والذي أنشئ عام ١٨٣٨[٢٨] وقد سرت شائعات قوية في استنبول في أواخر أعوام ١٨٣٠ تقول بأن السلطان يمتلك باستمرار معلومات سرية عن شؤون البلاد عبر أقنية المولويين[٢٩] وتبعًا لتأكيدات الأمير المولدافي غيكا Ghika فإن شيخ تكية المولوية الشهيرة في غلاطه (pera) كان أيضًا صديقًا شخصيًا لمحمود الثاني وقد عمل أكثر من أي شخص آخر لمساعدة السلطان على إبطال معارضة العلماء لإصلاحاته[٣٠].

معارضة الإصلاحات:

لم يكن موقف المشايخ الذين ساندوا إصلاحات سليم الثالث ومحمود الثاني الغربية بالتأكيد موقفًا نمطيًا لسلك المشايخ بأجمعه. وقد نجحت عناصر رجعية في قيادة العلماء مؤقتًا في وقف هذه الإصلاحات بالقوة كنتيجة لثورة ١٨٠٧ وكان الإنكشاريون المتمردون قد تلقوا مساعدات فعالة بل قادهم شيخ الإسلام محمد عطاء الله وهو روح الثورة، ومعلمه محمد منيب، وقاضي استنبول مراد زاده محمد مراد وشيوخ آخرون عديدون ممن

وقعوا على «حجة شرعية» تدين إصلاحات «النظام الجديد» باعتباره، ابتداعًا لا سابقة له وغير مشروع (بدعة)[٣١] و«تقليدًا للكفار يستوجب الشجب» وبعد وصول السلطان محمود الثاني في السنوات التالية[٣٢] كان العلماء المحافظون قد أُجبروا تدريجيًا على أية حال، على اتخاذ موقف دفاعي بحت. ويقومون بمقاومة سلبية وحسب أو يذعنون لسياسة الحكومة الإصلاحية.

ومع ذلك فقد عارضت قيادة العلماء بنجاح رغبات محمود في موضوع واحد يبدو للوهلة الأولى وكأنه قليل الأهمية، ففي سنة ١٨٢٨ قيل أن السلطان أراد أن يلبس العلماء أيضًا الطربوش الأحمر وهو غطاء الرأس الذي صار إلزاميًا لكل موظفي الحكومة والجنود وقد لبسه حتى الحاكم نفسه، ولكن شيخ الإسلام محمد طاهر الذي تعاون مع السلطان في القضاء على الانكشارية وأجاز جميع الإصلاحات اللاحقة رفض بإصرار الموافقة على هذا التجديد[٣٣] وقد صرفه محمود لكن الحرب مع روسيا التي نشبت في ذلك الوقت جعلت أي نزاع جدي مع العلماء في غير محله، وقد وضع المشروع كله جانبًا[٣٤] بسبب ذلك وأنقذ العلماء عمائمهم البيضاء التي كانت تميزهم عن بقية الشعب، إلى أن جاء إصلاح أتاتورك بعد ذلك بمئة عام.

شعر السلطان محمود بعد نهاية حرب ١٨٢٩ بأنه حر في استئناف إصلاحاته بقوة أكبر وعلى نطاق أوسع بكثير. وقد أدى إدخاله لعادة أوروبية أخرى إلى صدام جديد مع العلماء ولكن السلطان تجاهل هذه المرة آراءهم تمامًا، كان محمود مثل سليم من قبله قد رُسمت له صورته مرات عديدة لذلك فكّر شيخ الإسلام في أن يحتج على هذا التهجم على التقليد الديني[٣٥] وفي سنة ١٨٣٢ ذهب السلطان أبعد من ذلك فأرسل صورته إلى شيخ الإسلام مؤطرة بالجواهر كإشارة تنم عن عطفه[٣٦] وقد أصبح هذا النوع من الهدايا إلى كبار الموظفين والحكام الأجانب مألوفًا[٣٧].

وعندما أبرزت صورة السلطان عام ١٨٣٦ بشكل احتفالي رسمي في الثكنات المختلفة ومكاتب الحكومة، أظهر كثير من الناس وخاصة من العلماء استياءهم[٣٨] وعبروا عنه وكان يسبق عرض الصورة موكب عسكري كبير ترافقه الموسيقا وإطلاق البنادق والألعاب

النارية، ولكن من الممتع أن نلاحظ بأن الاحتفالات الدينية على شرف الصورة كانت تقتصر على شيوخ الدراويش ولا يشارك فيها العلماء[٣٩]، وأن معارضة العلماء كانت تنبع من خوفهم أن يؤدي الإبراز العام للصورة إلى إعطاء الانطباع بأنها يجب أن يعبدها الشعب[٤٠] ومع ذلك فإن قيادة سلك العلماء دعمت على العموم السلطان محمود أو أنها أخيراً خضعت لرغبته، وقد ظل كثير من العلماء في المستويات الدنيا معادين بصورة متطرفة للتجديدات الأوروبية. ولم يكن ممكنًا للأسف دراسة آراء معارضي التغريب بشكل واف إذ أن عدداً قليلاً منهم تجرأ على التعبير عن وجهة نظره كتابة، وحتى لو فعلوا فإن طباعة كتبهم لم تكن مسموحة، وهناك بعض المعلومات عن معارضة الإصلاحات وجدت في مصادر أوروبية، لكن كثيراً منها وخاصة كتب الرحالة التي لا حصر لها في تلك المرحلة لا يمكن الركون إليها ولابد أن تستعمل بكثير من الحذر.

وعلى أية حال فإنه حتى اليوميات التركية عن سنوات الإصلاحات الكثيفة التي تلت صلح (أدرنه) تسجل عدداً من الاضطرابات التي تورط فيها علماء رجعيون. ففي عام ١٨٢٩ مثلاً نفي عدد من المعلمين (خوجا) لأنهم انتقدوا المدارس الجديدة في خطبهم في الجامع خلال شهر رمضان[٤١]. وقد اعترض أحدهم علنًا وهو مدرس بوسني على اللباس الأوروبي الجديد وصف أولئك الذين يتبنونه بقليلي الإيمان. وكان بديهيًا أنه انضم فيما بعد إلى متمرد خطير في منطقة عابدين ادعى أن الله أرسله ليدافع عن الفقراء وجذب تحت لوائه بقايا من الإنكشارية وآخرين خارجين عن القانون[٤٢] وبعد ذلك بقليل دعم المفتي وعالم آخر في توسيا Tosya إلى الجنوب الشرقي في كاستاموتو، متمردين محليين وقيل أن كثيرين منهم كانوا من الإنكشارية المطرودين من استنبول في عام ١٨٢٦[٤٣].

وكان طلاب المدارس الدينية ويطلق عليهم اسم طالبي العلوم أو Softa أحد المراكز الرئيسية لمعارضة كثير من إصلاحات الحكومة العثمانية والمجتمع على الطريقة الغربية. وكان عددهم كبيراً قد بلغ تبعًا للوائح تفصيلية في عام ١٧٨٤[٤٤] ألفًا وخمسمائة طالب في استنبول ولا يدخل في ذلك من يتولون خدمتهم ويقومون على أمور إطعامهم وإسكانهم ونفقات تعليمهم، وكان يوجد بالإضافة إليهم عدد من الطلاب الخارجيين ممن يعيشون خارج المدرسة. ويقال[٤٥] أن أكثر من ثلاثة آلاف طالب شاركوا في إبادة

الإنكشارية عام ١٨٢٦ وكان مجموع طلاب المدارس في العاصمة يقدر في أعوام ١٨٣٠ و١٨٤٠ بحوالي خمسة آلاف[٤٦] وكان الطلاب يتابعون دراساتهم لفترة طويلة من السنة ويعيشون في ظروف شديدة الصعوبة غالبًا وكان كثير منهم يعاني من نقص التغذية ويتلقى -تبعًا للملاحظين أوروبيين[٤٧]- وجبة طعام مجانية واحدة في اليوم، مع أن عددًا كبيرًا منهم لم يعد شابًا وكانوا بصورة عامة غير متزوجين وكان على كثير منهم أن ينتظروا وقتًا طويلاً للحصول على مركز مجزٍ.

كان لطلاب العلوم عبر تاريخ الإمبراطورية العثمانية مناخ يولِّد الساخطين وصناع الاضطراب[٤٨]. وقد تنامت نقمتهم في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر كنتيجة لفضائح الفساد في أوساط قيادة العلماء، ونستطيع أن نزعم بأن الفقراء من طلاب العلوم (والطبقة الدنيا من العلماء) كانوا ينظرون بحسد عميق إلى كبار الأغنياء من قادتهم وإلى أقربائهم ممن أصبحوا يشكلون فيما بعد عددًا صغيرًا من العائلات الأرستقراطية وكان الفساد الذي أثار استياء الطلاب بصورة خاصة ذلك الميل المتعاظم لاحتكار المراكز العليا في سلك العلماء لأفراد من أسر أولئك القادة، وهم في معظم الحالات جهلة وأحيانًا لا قيمة لهم[٤٩]. في حين كان يتوجب على الطلاب الذين ينتمون إلى أصول متواضعة أو ريفية أن يدرسوا عشر سنوات أو عشرين سنة وأن يجتازوا امتحانات عسيرة متنوعة قبل أن يصبحوا مدرسين ولكن ابن شيخ رفيع المستوى ومن عائلة متميزة كثيرًا ما ضمن لنفسه هذه المرتبة وهو في سن أصغر[٥٠] وكثيرًا ما كان هذا التمييز واضحًا في الترقيات التالية. وبدلاً من الصعود إلى المراكز العليا تبعًا لاعتبارات السن التقليدية كان أبناء هذه الزمر المحظوظة يقفزون غالبًا فوق أدوار الآخرين في طفرات[٥١]. ولما كان قادة سلك العلماء يشغلون مراكز عليا في الحكومة فقد كان من الطبيعي أن يتجه عداء الطلبة وصغار العلماء ضد كل سلطة. وكانت عناصر الصراع الطبقي هذه ضمن سلك العلماء -وهو صراع لم يدرس بشكل واف- تتجه إلى خلق مشاكل جدية في فترات الكوارث العسكرية والتبدلات السياسية والاجتماعية الكبرى ومحاولات الإصلاح المتطرفة كالتي جرت في أيام سليم الثالث ومحمود الثاني.

وفي الفترة الأولى من حكم محمود تحدى الطلبة مرات عديدة وبشكل علني سلطة الحكومة بما في ذلك سلطة كبار العلماء ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك «واقعة الشمعة» ففي شتاء ١٨١٧ - ١٨١٨ حصل نزاع سببه رفض أحد الباعة بيع أكثر من شمعة واحدة لكل مستهلك، وقاد ذلك إلى قتال حاد بين الحراس الإنكشاريين وبين طلبة مدرسة محمد الفاتح الشهيرة الذين كانوا يتمتعون منذ زمن طويل بامتياز امتلاك أسلحة. وخرجوا في احتجاجات، سببت استقالة شيخ الإسلام[٥٢] وفي عام ١٨٢١ أي بعد ذلك بسنوات قليلة تظاهر مئات من الطلاب أمام قصر شيخ الإسلام مطالبين بتحرير واحد من أساتذتهم كان قد حكم عليه بالنفي بسبب خطابات له ضد الحكومة وقد أجبر كبير الوزراء على الحضور شخصيًا لتهدئة الحشد الغاضب الخطر[٥٣].

ومنذ أن جرى تحديد الدراسات في المدرسة بالموضوعات التقليدية في التعليم الإسلامي احتج الطلاب بعنف على الإصلاحات الأوروبية وقد اعتبروها على الأرجح خطرًا لا على معتقداتهم الدينية وحسب بل على آمالهم الاقتصادية أيضًا. ولم يكن تعصبهم بالتالي أو ضيق عقلهم أمرًا مفاجئًا وقد تجاوزوا بهما قادة العلماء. ففي أبريل ١٨٠١ مثلاً هاجم الطلاب المسلحون بالنعال وبالحجارة السفير الروسي وحاشيته بمن فيهم دبلوماسيون آخرون وقليل من النساء وطردوهم من جامع السليمانية بعد أن كانوا قد حصلوا على إذن من الحكومة العثمانية بزيارته، وقد أصدر الباب العالي الذي شعر بحرج عميق قرارات بإعدام بعض الطلاب وجلد آخرين ونفيهم[٥٤] وعندما دعمت فرنسا محمد علي باشا الذي هدد وجود الدولة العثمانية نفسه وذلك في ربيع ١٨٣٣ اضطرت الحكومة إلى دعوة الروس للمساعدة واتخذت تدابير هامة لإبعاد الطلاب المتعصبين ضد الأجانب من استنبول[٥٥].

ولم يكن موقف قيادة العلماء التقدمي من إصلاحات السلطان محمود ليؤثر على معارضة الطلاب والطبقة الدنيا من العلماء وكذلك لم يكن كل الدراويش يشتركون في تعاون المولوية والطرق الأخرى مع السلطان، وقد احتج بصورة خاصة أعضاء كثيرون من أتباع الطرق الشعبية والدراويش المتجولين غير المرتبطين بشدة على سياسة الإصلاحات.

وفي عام ١٨٢٩ وفي جامع السليمانية أثناء صلاة الجمعة وقف درويش في حالة وجد وشتم بصوت عال شيخ الإسلام ولعنه لأنه بالإضافة إلى شخصيات أخرى رفيعة الشأن يلازمون السلطان ويؤثرون عليه في سبيل تبني «طقوس زائفة»[٥٦] وثمة موقف آخر أكثر مدعاة للإهانة عندما وقف درويش متعصب يعرف باسم شيخ سجلي Seyh Saçli واستوقف السلطان محمود على جسر غلاطة الجديد ونعته بالسلطان الكافر واتهمه بتدمير دين الإسلام. وقد أوقف الدرويش الذي كان الناس يعتبرونه قديسًا وأعدم وسرعان ما انتشرت بين الجماهير[٥٧] أسطورة عن الشهيد.

أيديولوجية الإصلاح:

كان كبار العلماء يعبرون في كتاباتهم وخطبهم في مجالس الدولة عن تأييد الإصلاح ويدافعون عن موقفهم بالاستناد إلى حجج مستقاة من القانون الديني حينًا ومن تاريخ الإسلام المبكر حينًا آخر أو من أدلة مبنية على العقل والحس السليم[٥٨].

كانوا يحاجون بأن الجهاد وهو الحرب المقدسة ضد الكفار من أول واجبات المؤمنين. وأن تقوية جيش الإسلام بكل وسيلة هي بالتالي فرض ديني هام وقد أصبح ذلك من أكثر الضرورات إلحاحًا في أيام تعاني فيها الدولة العثمانية -وهي حصن الإسلام الأخير- من الهزيمة تلي الهزيمة على أيدي القوى المسيحية الكبرى وأن وجود الإمبراطورية ومن ثم الإسلام قد لا يمكن إنقاذه إلاّ بتبني التقانة العسكرية الأوروبية.

إن التعلم من الأعداء الكفار لا يشكل مسألة دينية محظورة وليس بدعة بل هو تطبيق للحكمة المشروعة المقابلة بالمثل وتلك هي مقاتلة العدو بأسلحته نفسها. وقد نص القرآن في آيات منه على مثل هذا السلوك كما في الآية ٦٠ من سورة الأنفال ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ الآية. و ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٧].

وقد أذن الله للمسلمين أن يقاتلوا «في كل الأشهر» بما فيها الأشهر الأربعة الحرم ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ويفسر المتحمسون لإصلاحات محمود الثاني هذه الآيات على أنها تسمح لهم باستعمال كل الأسلحة والأساليب الحربية التي يستعملها خصومهم بل إنهم يشرحون كلمة «كافة» بمعنى القتال في تشكيل موحد متراص[٦٠] وكان التفسير الأخير نوعيًا يستهدف إضفاء الشرعية على المهارة الأوروبية التي أصبحت سائدة حديثًا «تعليم شرعي» وهي مهارة تتطابق مع القانون الديني[٦١] ونظام المعركة الغربي الذي أدخله سليم الثالث ومحمود الثاني وقد اكتشفوا أسسًا أكثر وضوحًا في نظرهم في الآية الثالثة من سورة الصف : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ ﴾ وجاؤوا[٦٢] بحجج مبنية على التاريخ الإسلامي القديم فقد أكّد ابن خلدون في رأيهم أن المسلمين الأوائل تخلوا عن عادة العرب أيام الوثنية في القتال الفردي على طريقة الكر والفر وتبنوا الفنون العسكرية العليا عند الفرس والبيزنطيين أعدائهم وكانوا يقاتلون في صفوف[٦٣] . وكذلك يضيف أحمد جودت[٦٤] أن النبي لم يتردد في التعلُّم من أتباع زرادشت الفرس فنون حربهم التي لم تكن معروفة حتى ذلك الحين في الجزيرة العربية فقد حفر خندقًا حول عاصمته المدينة . ويؤكد آخرون[٦٥] أن المسلمين الأوائل أخذوا استخدام البارود الذي اكتشفه الكفار ؛ وهم يشيرون بذلك كما يبدو إلى النار الإغريقية أو مواد أخرى مشتعلة كانت تُقذف على الأعداء[٦٦]، وربما كان المقصود أيضًا نيران البنادق التي تبناها العثمانيون قبل عدة قرون . ويزيدون في حججهم فيقولون إن نبي الإسلام لم يقتصر في اقتباسه من الكفار على الأمور العسكرية بل هو استعمل بعد معركة بدر عددًا من الأسرى المشركين من أهل مكة ليعلموا أطفال المدينة القراءة والكتابة[٦٧] .

ويجب ألاّ يولّد التعلم من الكفار أي شعور بالدونية بين المسلمين بل يجب أن يتذكروا أن تقدم أوروبا المسيحية في العلوم العسكرية لم يكن إلاّ ردّة فعل على خوف الغرب من تفوق أسلحة العثمانيين وبطولات المسلمين عبر عدد من القرون[٦٨] . كما أن المبادئ الاقتصادية الغربية التي يجب أن يتبناها العثمانيون مثل دفع أجور ثابتة لموظفي الحكومة، ليست إلاّ أفكارًا أخذها الأوروبيون من قبل عن شريعتنا الإسلامية[٦٩] . وليس على المسلمين إلاّ أن يستردوا ما كان قد أُخذ عنهم أصلاً . وقد رفض عقائديو الإصلاحات الغربية من بين العلماء[٧٠] حجة خصومهم القائلة بأن «من تشبه بقوم فهو منهم» ومعنى

ذلك أن تقليد المسلمين لأوروبا سوف يؤدي بهم إلى فقدان هويتهم تمامًا. وكان أوسع الاعتراضات انتشارًا وأكثرها استخدامًا والتي واجهها دعاة الإصلاح هو المحاجّة بأن الطرائق الغربية مخالفة لعادات العالم الإسلامي وأن تبنيها سوف يؤدي إلى فشل مأساوي. وقد قلل قصصي زاده[٧١] من شأن هذه الحجة بأن ذكر مثال مصر وهي بلد إسلامي وفي رأيه أنها عانت من التدمير أكثر مما عانته تركيا نفسها ولكن وزيرًا أميًا من وزراء مولانا السلطان (وهو يشير إلى محمد علي حاكم مصر) وهو رجل ذو ذكاء متواضع حوّل مصر العتيقة إلى بلاد جديدة[٧٢] ومن المؤكد بعد كل شيء، كما يضيف قصصي زاده بأن علماءنا (الأتراك هم مع كل احترام متفوقون على علماء الأزهر وأن موظفي حكومتنا العلية وكتابها هم أوفر ذكاء من موظفي ديوانه (محمد علي) وينحي قصصي زاده باللائمة بعنف على أولئك المسلمين القدريين الذين يزعمون أنه لا يمكن عمل شيء قبل قيام المهدي ويستشهد بالمثل العربي القائل «همة الرجال تقتلع الجبال» ويرفض تشاؤم أولئك الذين لا يصدقون بأن الإمبراطورية العثمانية الهرمة يمكن أن يعاد تنظيمها، ويلفت انتباههم إلى النمساويين والروسيين والفرنسيين وهم كفار ومحرومون من العون الإلهي قد نجحوا بفضل التدابير العقلية في إعادة بناء بلادهم وتجديد شبابه بعد كثير من الهزائم الكبيرة[٧٣] وقد أهاب هذا الشيخ بالعثمانيين ألاّ يعتمدوا على العون الإلهي وحده وقد لا يأتي بسرعة بل عليهم أن يبتكروا طرقًا ووسائل لإصلاح دولتهم، جاء ذلك في مذكراته الأخيرة التي كتبها باختصار قبل نفيه وموته[٧٤].

وكانت الحجة النهائية لكل العلماء الذين ناصروا التحديث ذلك الإلزام الديني لكل مسلم أن يطيع أوامر السلطان ما دامت لا تخالف الشريعة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. وكانت هذه الآية دعامة في ترسانة كل المصلحين.

ولم تكن كثير من الحجج التي قدمها العلماء بين يدي الإصلاحات أكثر من بنية فوقية عقائدية تخفي السبب الفعلي لموقفهم. وإذا استذكرنا الأحداث نجد أن الدعم الذي قدمه كبار العلماء إلى سياسة فتح الإمبراطورية العثمانية أمام الأفكار العلمانية الأوروبية وأمام

المؤسسات يبدو سياسة انتحارية من وجهة نظر مصلحة السلك الذي ينتمون إليه، لماذا تضامنت قيادة العلماء مع سليم الثالث ومحمود الثاني وساعدتهما على تنفيذ إصلاحاتهما في وجه معارضة شعبية قوية؟ لا يمكن أن نفهم أسباب موقفهم، وهو ما يشكل موضوع الجزء الثاني من هذه الدراسة، بدون بحث في وضع العلماء في الإمبراطورية العثمانية، والصفة المميزة للدولة وسياسة السلطان في هذه الفترة.

٢

أسباب مساندة العلماء للإصلاح

انحدار السلطة

كان خوف كبار العلماء من السلطان وخاصة من محمود الثاني أحد أسباب موقفهم، فقد استأصل هذا الحاكم القوي بلا شفقة كبار الإقطاعيين الأقوياء والأعيان المحليين وتوج مؤسسة الملكية الأوتوقراطية المطلقة بإبادة الإنكشاريين الذين كانوا في غالب الأحيان أعوانًا أو أدوات في أيدي العلماء لكبح قوة السلاطين. وقد أظهر محمود الثاني في مناسبات متعددة أنه يطلب الخضوع لرغبته من كل رعاياه بمن فيهم العلماء وصرف من الخدمة ونفي عددًا من «شيوخ الإسلام» وشيوخًا آخرين ممن رفضوا الإذعان لرغباته ونجح بهذه الوسيلة لا في مجرد إسكاتهم عن معارضة إصلاحاته بل حتى في الحصول على مساعدتهم في تنفيذ سياسته وهناك عدد من الأمثلة التي ذكرناها آنفًا تظهر كيف استفاد السلطان من نفوذ العلماء الروحي على الشعب في سبيل الحصول على مراسيم دينية وضمان احترام شعبي لتجديداته.

كان نجاح محمود الثاني في السيطرة على العلماء أمرًا مدهشًا بالنظر إلى القوة الهائلة التي تمتع بها هذا السلك طوال أجيال عديدة وخاصة بعد انحدار الطبقات العسكرية. وثمة سفير بريطاني في استنبول(٧٥) في منتصف القرن الثامن عشر كان متأثرًا إلى درجة عميقة بنفوذ العلماء السياسي وفي رأيه أن سخطهم وحده كاف لكي يهز عرش السلطان وقد كتب زميله الفرنسي في سنة ١٧٨٦ «ليس الأمر هنا شبيهًا بفرنسا حيث الملك هو السيد الوحيد. فلابد من إقناع العلماء ورجال القانون والوزراء الذين هم في الحكم والوزراء الذين لم يعودوا كذلك(٧٦) وكان المبعوث البروسي قد زعم قبل سنوات قليلة في إحدى رسائله أن العلماء يحلمون بتأسيس نوع من الحكومة الأرستقراطية يكونون هم أعمدتها الرئيسية ويكون السلطان مجرد زينة»(٧٧).

وقبيل نهاية القرن الثامن عشر كانت قوة العلماء قد انحدرت على أية حال، وكان افتقارهم إلى الوحدة فيما بينهم واحدًا من الأسباب الأساسية لذلك، ولم يكن ما سبق أن ذكرناه من أن عائلات قادة العلماء وكبار المشايخ تفصلها هوة عميقة عن القاعدة وحسب، بل إن الصراع على الارتقاء إلى المراكز العليا أدى إلى مؤامرت مستمرة. وازداد هذا الصراع حدة في القرن الثامن عشر عندما عين عدد كبير من المدرسين والمشايخ بدافع المحاباة والقرابة، وهكذا تزايد عدد المرشحين للمراكز العليا القليلة في السلك(٧٨)، ومن هنا لم يعد مفاجئًا أن يرغب شيخ ما في الإذعان لرغبات السلطات وحتى أن يوافق على تجديداته ذات الأصل الغربي كثمن للحصول على هيمنة على خصم ما.

كما انحدرت قيمة العلماء كثيراً علاوة على ذلك، بين الأجيال السابقة بسبب الفساد المتزايد بين صفوفهم(٧٩) فقد أخذت الوظائف تعطى بل وتباع إلى رجال لا يناسبونها كأتباع العلماء الكبار أو خدمهم. بل لقد تم في بعض الحالات تعيين قضاة(٨٠) ممن كانوا غير قادرين حتى على قراءة أسمائهم وأصبح فساد القضاة مضربًا للأمثال ويذكر أحد العلماء(٨١) بأسى أن الناس في الماضي كانوا يأتون إلى القاضي ويشكون إليه ظلم الحاكم أو أعوانه، أما اليوم فإن الآية انعكست وبدلاً من أن يردع العلماء الحكومة عن انتهاك القانون المقدس أصبح على السلطان أن يصدر عددًا لا يُحصى من «الفرمانات» تحذر القضاة من انتهاك الشريعة(٨٢).

لقد ضعف النسيج الأخلاقي لسلك العلماء إلى درجة حرجة. عندما أصدر السلطان سليم الثالث أثناء الأزمة العسكرية والمالية في السنوات الأولى من حكمه أمرًا إلى جميع رعاياه بتسليم ما يملكونه من أشياء مصنوعة من الذهب أو الفضة إلى دار السكّة (مصنع سك النقود) رفض كثير من العلماء أن يفعلوا، مع أن استعمال هذا النوع من الآنية غير مباح في الشريعة، بل تجرأ بعضهم وعبَّر عن انتقاده لأمر السلطان(٨٣). ويذكر عاصم(٨٤) أنه في بداية حكم سليم الثالث تطوع أحد العلماء وتلامذته بكل حمية للانضمام إلى المحاربين ضد الكفار الروس لكن مثل هذه الحالات أخذت تغدو نادرة في أوائل القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٢١ عند انعقاد «المجلس الكبير» أعلن شيخ الإسلام بصورة

دراماتيكية أنه سوف يحمل بندقية ويربط شالاً حول رأسه ويمضي إلى الحرب ضد المتمردين الإغريق[٨٥]، ولا حاجة إلى القول بأنه لم يغادر قصره المريح أبداً. إن انحدار سلك العلماء الخلقي أفقدهم بعض الاحترام التقليدي والثقة التي كانت لهم عند عامة الناس وأدى إلى إضعاف قدرتهم على المقاومة في وجه ضغط السلطان.

العداوة ضد الإنكشارية والبكتاشية:

هناك سبب بعيد لمساندة كبار العلماء سياسة الإصلاح وهو كراهيتهم للإنكشاريين وشركائهم. ومع أن قادة العلماء دافعوا عن قضية مشتركة مع متمردي الانكشارية أثناء ثورة ١٧٠٣، ١٧٣٠، ١٨٠٧ - ١٨٠٨ ولكن تعاونًا قصير الأمد كهذا لم يكن ليخفي الصراع الأساسي والعداء المستحكم بين الإنكشارية الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة الأمية وبين كبار العلماء الذين يشكلون الأرستقراطية الوحيدة في المجتمع العثماني.

كانت طبقة المشايخ أكثر الطبقات حظوة في الدولة حتى أيام محمود الثاني. ومع أنهم كانوا عرضة للصرف من الخدمة أو النفي ولكنهم لم يكونوا كغيرهم من موظفي الحكومة عرضة للإعدام.. ولم تكن ثرواتهم الضخمة خاضعة للضريبة ويمكن لمالكيها أن يخلّفوها بكل حرية لأولادهم في حين كانت ثروات وجهاء آخرين حتى ١٨٢٦[٨٦] عرضة للمصادرة من جانب السلطان بعد موتهم إن لم يكن قبل ذلك. فلا عجب إذا كان المشايخ وخاصة العائلات الكبرى من بينهم مناصرين أشداء للقانون العام والنظام وخائفين من كل عمل ثوري تقوم به الغوغاء تحت قيادة الإنكشاريين «تلك الجماعة من البقالين وصانعي النعال وصيادي السمك والحمالين وأصحاب المقاهي وأضرابهم من الناس»[٨٧].

ويبدو أن العلماء لم ينسوا أبداً[٨٨] نهاية شيخ الإسلام الشهير فيض الله المأساوية فقد قتله المتمردون الإنكشاريون عام ١٧٠٣ وسُحلت جثته بشكل مهين عبر شوارع أدرنه Adrianople حتى ألقي بها أخيراً في النهر. لقد عرفوا بالتجربة المرة أن التمرد ضد الحكومة ينزع غالبًا إلى صب جام غضبه على العلماء الأغنياء وذوي السلطة، ويمكن اعتبار حالة شيخ حلب السابق أيام حكم السلطان عبد الحميد الأول نموذجية فقد هاجمه أثناء عودته إلى العاصمة حشد من العصاة فانتهبوا منه متاعًا كثيراً وجردوه من ثيابه وجلدوه

بالعصي بين ضحك المتمردين وسخريتهم[٨٩]. وقد بذل الكتّاب من العلماء الذين ساندوا إصلاحات محمود الثاني كل ما بوسعهم ليثبتوا أن الإنكشارية مسلمون غير صالحين وأنهم انتهكوا الشريعة بل لقد مزقوا نسخًا من القرآن خلال انتفاضتهم[٩٠].

كما ألصق مثل هذا الاتهام الكبير بأصحاب الطريقة البكتاشية الذين كانوا على صلة وثقى بالإنكشاريين وكان كبار العلماء يتخذون موقفًا معاديًا من هذه الطريقة الكادحة وغير المثقفة بل والمعادية للثقافة أحيانًا، والتي تسمح لرجل غير مثقف أن يرقى إلى أعلى الدرجات. وانتقد العلماء بشدة سلوك البكتاشيين غير الأصولي unorthodox واتهموهم بشرب النبيذ حتى في شهر رمضان، وبإهمال صلاة الجماعة، وعدم الاعتراف بالخلفاء الثلاثة الأوائل كما تفعل الشيعة. . . إلخ. ورد عليهم البكتاشيون بمزيد من الاحتقار والهزء من العلماء المغرورين واتهموهم بالنفاق وبرذائل أخرى عديدة. وقد أحرز العلماء نصرًا مدويًا في صراعهم مع أولئك الخصوم الخطرين وفي يوليو عام ١٨٢٦ ساندوا، أو معظم قادتهم على الأقل، السلطان في إلغاء الطريقة وتخريب كثير من تكاياها ومصادرة جزء من موجوداتها لحساب الخزينة العامة[٩١].

العلاقة مع البلاط:

لم تكن الأسباب السلبية التي ناقشناها من قبل هي الوحيدة بل إنها لم تكن الدوافع الرئيسية لتعاون الطبقة العليا من العلماء مع سليم الثالث ومحمود الثاني، فكثير من هؤلاء العلماء ربطتهم بسلاطينهم منذ الحداثة المبكرة أواصر الصداقة الشخصية وسنقدم ثلاثة أمثلة توضيحية.

كان ولي زاده محمد أمين، الذي تسلّم أثناء حكم السلطان سليم ثلاث مرات وظيفة قاضي عسكر الروملي ودافع بقوة عن النظام الجديد، يرتبط بعلاقة عاطفية فريدة بالسلطان، إذ كان أبوه ولي الدين شيخ الإسلام السابق قدّم إلى السلطان مصطفى الثالث جاريةً جورجية جميلة اسمها مهر شاه وهي التي أصبحت أم سليم وبعد أن وصل ابنها إلى العرش، أصبح لها نفوذ عظيم على ابنها باعتبارها «والدة السلطان» وسيطرت من خلال وصيفها يوسف آغا على شؤون الدولة. وقيل أنها ظلت تحتفظ لسيدها القديم بمشاعر

عاطفية كما أظهر له السلطان كثيرًا من الرعاية[٩٢] وكان موته عام ١٨٠٥[٩٣] ضربة قاسية لسليم ولزمرة الإصلاح.

وكان المثال البارز الثاني خليل أفندي المعروف عادةً باسم شركس خليل وقد ولد في مقاطعة شركسية لأب غير معروف وجيء به عبدًا إلى الحرملك حيث كانت أمه تعمل مرضعة لهبة الله سلطان وهي ابنةٌ رضيعة للسلطان مصطفى الثالث، وأصبح خليل في السراي مرافقًا شخصيًا للأمير الفتى سليم. وعند ما جاء هذا الأخير إلى العرش عام ١٧٨٩ عين صديقه في وظيفة مربحة مديرًا لخزينته الخاصة (خزينة كتخدا) وبعد ثلاثة عشر عامًا استقال خليل من الخدمة في القصر وحصل على مركز «شيخ غلاطه» وبذلك انضم إلى الطبقة العليا من العلماء ومع أنه ادعى أنه درس العلوم الدينية منذ حداثته ولكن هذا التعيين في منصب المشيخة لدخيل محض جعل كثيرًا من زملائه العلماء ينظر إليه كبدعة لا سابقة لها. ولكن أحدًا لم يتجرأ مع ذلك أن يعترض على صديق السلطان وصفيِّه. وبعد اعتلاء السلطان محمود الثاني عام ١٨٠٨ أحرز خليل نفوذًا شخصيًا عظيمًا على السلطان الشاب الذي يمكن أن يكون قد عرفه يوم أن كان في السراي. وأصبح خليل عضوًا في مجلس الدولة وحاضرًا في الاجتماعات مع المبعوثين الأجانب وعيِّن مرتين قاضي عسكر الروملي وفي عام ١٨١٩ وصل إلى أعلى مركز في سلك العلماء[٩٤].

قوبل الصعود غير العادي لمملوك شركسي إلى منصب شيخ الإسلام من قبل أسر العلماء وكأنه إهانة موجهة إلى تقاليد سلكهم[٩٥] لكن محمودًا لم يتردد في فرض صفيِّه الشخصي عليهم وكما ارتفع بموظف ذي أصل وضيع كخليل أفندي إلى مركز مسيطر في شؤون الدولة السياسية كذلك عين رئيس حلاقيه في وظيفة مماثلة في القصر.

وكان العالم الثالث من هذا الطراز «ياسنجي زاده عبد الوهاب» وله أهمية كبرى في نجاح الإصلاحات، وقد جيء به هو أيضًا إلى السراي وهو طفل وصار رفيقًا لسليم وبعد أن درس على يد عالم معروف في القصر وعين برتبة مدرس وظل يرقى في سلم التراتب حتى أصبح أخيرًا شيخًا للإسلام مرتين. وخدم في المرة الثانية خلال الفترة الحاسمة

للإصلاحات الغربية وهي سنوات ١٨٢٨ - ١٨٣٣ وقد ثابر على دعم محمود الثاني الذي أظهر له كثيراً من العطف وعندما مات عبد الوهاب في سنة ١٨٣٤ حضر السلطان بنفسه ليشارك في صلاة الجنازة في جامع الفاتح. ومن الملفت للنظر أن هذا الشيخ المخلص ألف كتابًا بعنوان «خلاصة البرهان في إطاعة السلطان»[٩٦].

ولم يكن هؤلاء الثلاثة من كبار العلماء الذين ذكرناهم وحدهم من بين جماعتهم الذين ربطتهم أواصر قوية بالسراي فالروابط المتينة بين كبار العلماء والبلاط كانت موجودة في جميع الأوقات وكانت سببًا آخر لتضامنهم مع السلاطين. وكانت أربع مراكز هامة في البلاط يحتلها دائمًا علماء من الطبقة العليا وتبعًا لما جرت عليه العادة طويلاً فإن هذه المراكز هي وظيفة رئيس أطباء السلطان[٩٧] (حكيمباشي) ورئيس الفلكيين (منجم باشي) والإمامين الخاصين (خنكار إمامي سلطاني) وكان أصحاب المقامات الرفيعة هؤلاء قبل خدمتهم في القصر وبعدها يشغلون مراكز عالية في سلم العلماء ويتمتعون بعلاقات وثيقة مع رئيس الحاشية وفي كثير من الحالات مع السلطان نفسه[٩٨]. ويعتبر مصطفى مسعود مثالاً ممتازاً وهو رئيس أطباء تلقى دراسة استثنائية في فيينا سنناقشها فيما بعد. وقد حاز على ثقة محمود الثاني إلى درجة أعطى السلطان معها تعليماته عام ١٨١٢ إلى الوالي Hospodar الجديد لإحدى الولايتين الرومانيتين بأن يرسل تقاريره السرية عن الوضع الدولي بواسطة الحقيبة الدبلوماسية النمساوية وأن يعنونها باسم مسعود أفندي ولم يكن الوزراء العثمانيون على علم بهذا الترتيب الذي يأمل السلطان بفضله أن يمتلك معلومات كافية تجعله قادراً مراقبة نشاطات حكومته[٩٩].

وفي زمن سليم ومحمود انضم علماء كبار متعددون وشيوخ مولويون إلى عدد من موظفي البلاط وشكلوا حلقة من المثقفين يهتمون بالموسيقا والأدب، وكانوا يلتقون غالبًا في السراي وربما كان ذلك بحضور السلطان[١٠٠].

وكان التقسيم التقليدي بين العلماء ورجال السيف الذين كانوا يحتلون المناصب العسكرية والإدارية العليا قد أصبح أقل وضوحًا خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن

التاسع عشر. وكثير من الباشوات انضم واحد أو أكثر من أولادهم إلى سلك العلماء لكي يتمكن آباؤهم من تحويل ملكيتهم إلى ورثتهم وبهذا يحفظونها من المصادرة بعد موتهم[١٠١]. وإبراهيم الذي كان شيخًا للإسلام في عام ١٧٧٤ - ١٧٧٥ وعام ١٧٨٥ كان يحمل لقب «بك أفندي» لأنه كان إبنًا لباشا وكبير الوزراء عيواظ محمد. وأصبح واحد من إخوته خليل باشا كبيرًا للوزراء[١٠٢] وكذلك كان كل من والد إبراهيم وجده عصمت بك أفندي واحدًا من رؤساء العلماء في زمن سليم الثالث كانا باشاوات من طبقة الوزراء[١٠٣] ويصفه دبلوماسي نمساوي التقى به كمبعوث عثماني مطلق الصلاحية في مؤتمر صلح سيستوفا Sistova عام ١٧٩١ بأنه متغطرس وفخور جدًا بأصله الشهير[١٠٤] وفي أيام حكم محمود الثاني كان ابن كبير الوزراء خليل حامد باشا، محمد عارف بك أفندي بصورة متكررة قاضي عسكر الروملي[١٠٥].

وهناك كثير من الحالات المشابهة يمكن إضافتها.

إن حقيقة كون كثير من قادة العلماء تربطهم صلات وثيقة خدمتهم أو تخدمهم في المراكز العليا العلمانية في الدولة كانت غايتها التأثير في آفاق مستقبلهم وقد أوصلتهم إلى صلات شخصية مع القادة العسكريين والسياسيين في أيامهم وساعدتهم على إمعان النظر بوضوح أكبر إلى المشاكل الرئيسية في الإمبراطورية.

علماء في الحكومة:

كان كبار العلماء يحتاجون إلى فهم الشؤون السياسية الجارية نظرًا لأن سلكهم كان ممثلاً تمثيلاً قويًا في الحكومة وفي مؤسسات الدولة العثمانية الاستشارية العليا. وكان قاضيا العسكر عضوين دائمين في الديوان الملكي كما كان هناك عضو آخر هو «النيشانجي» المنتمي في ذلك الحين إلى طبقة العلماء.

وكان مجلس الدولة (مجلس الشورى) يجتمع ليناقش المسائل السياسية الهامة وينعقد في قصر شيخ الإسلام غالبًا وكان بين من يُدعون في العادة ما عدا شيخ الإسلام[١٠٦] قاضي العسكر الحالي والسابق وقاضي استنبول وعدد آخر من العلماء مثل شيوخ آيا صوفيا ومشايخ الجوامع الملكية ونقيب الأشراف ورئيس الأطباء ومعلمو القصر Hocas والخطباء

العامون وآخرون[١٠٧] وكان هؤلاء العلماء يعتبرون أنفسهم غالبًا مجموعة منفصلة ضمن المجلس يتدارسون فيما بينهم قبل أن يعبر الناطق باسمهم عن رأيهم[١٠٨].

وكان إدخال رؤساء العلماء إلى المجلس يعتبر ضروريًا لكي يحملهم على تقاسم المسئولية عن القرارات الحاسمة وغير الشعبية ولحرمانهم من الانتقاد الدائم لسياسة الحكومة سواء كان علينًا أو في السر[١٠٩] ومن جهة أخرى كان العلماء يحاولون أثناء اجتماعات المجلس ألا يورطوا أنفسهم أو سلكهم في المسائل الدقيقة[١١٠].

ولعب العلماء دورًا ناشطًا في المجالس الجديدة التي أنشأها سليم الثالث ومحمود الثاني لتنفيذ برنامجهما الإصلاحي، وكان أولها المجلس الخاص بكبار الموظفين الذي أسسه سليم من أجل تنفيذ النظام الجديد وكان يحل محل الديوان في الأهمية لبعض الوقت وكان من بين رؤسائه الثلاثة عالم شهير هو تاتارجيك عبد الله. وكان مع زميليه يوسف آغا مدير دار السكة ومحمد رشيد شاووش باشي وفيما بعد رئيس الكتاب يناقشون سرًا ويتخذون القرارات في المسائل الرئيسية وحسب ما قاله مبعوث نمساوي في استنبول «كانوا يحكمون الإمبراطورية العثمانية»[١١١].

كان العلماء ممثَّلين على نطاق محدود في المجالس الدائمة التي أنشئت قبيل نهاية حكم محمود الثاني، وتلك إشارة إلى انحدار قوتهم السياسية. وقد تشكل المجلس العسكري الجديد (دار الشورى العسكرية) الذي افتتح عام ١٨٣٧ من رجال عسكريين وموظفين مدنيين وكان يضم عضوًا واحدًا من بين العلماء هو مفتي المجلس الذي كان يشغل حسب النظام الأساسي وظيفتي تفحص وحل المسائل الشرعية التي يمكن أن تنشأ في المجلس وأن يؤم المصلين من أعضائه في الأوقات المحددة[١١٢] وفي مجلس ولاية الأحكام العدلية الذي أنشئ عام ١٨٣٨ كان عالم واحد من بين ستة أعضاء وفي دار شورى الباب العالي كان واحد من بين سبعة (أولا)[١١٣] وعين مدرس عضوًا في «مجلس النافعة» الجديد[١١٤].

مارس العلماء نفوذًا كبيرًا على السياسة الخارجية للإمبراطورية خلال كامل الفترة موضع الدراسة. ولم يكن ذلك ناجمًا عن مشاركتهم في المجالس المتعددة وحسب بل عن

واقع وجود عدد من قادة العلماء في مراكز دبلوماسية هامة. عندما أراد محمود الثاني أن يؤسس جبهة إسلامية مشتركة ضد روسيا التي كانت تهدد كلاً من الإمبراطورية العثمانية وإيران وذلك عام ١٨١٠ - ١٨١١ أرسل عالمًا من طبقة رفيعة سفيرًا إلى إيران(١١٥) وهو شيخ الإسلام المقبل ياسنجي زاده عبد الوهاب وقد أسند المنصب نفسه بعد خمسة وعشرين عامًا إلى المؤرخ الشهير محمد أسعد الذي كان في هذا الوقت قاضيًا لاستنبول(١١٦).

ولم يكن العلماء راغبين في ظاهر الأمر في الخدمة كممثلين دبلوماسيين مقيمين أو زائرين في بلدان مسيحية -بعد أواخر القرن الثامن عشر- وكانوا، على أية حال، بارزين بين المفوضين العثمانيين في مفاوضات الهدنة والصلح مع القوى الأوروبية وكان ياسنجي زاده عثمان والد السفير في إيران الذي ذكرناه قبل قليل خطيبًا في آيا صوفيا في هذه الفترة وعين عام ١٧٧٢ ممثلاً عثمانيًا ثانيًا في محادثات الصلح المجهضة مع روسيا في فوشاني Focsani(١١٧) وكان الشيخ إبراهيم عصمت بك أفندي الذي ذكرناه آنفًا أيضًا واحدًا من مفوضي السلطان في مؤتمر الصلح مع النمسا في سيستوفا Sistova ومع روسيا في ياسي Jassy عام ١٧٩١ - ١٧٩٢ وكان واحدًا من الممثلين الأتراك الذين تفاوضوا مع روسيا في بوخارست ١٨١٢ واكرمان ١٨٢٦ وفي أدرنه ١٨٢٩ شيخًا(١١٨) في كل مرة وذلك في عهد محمود الثاني.

وفي العاصمة لعب العلماء دورًا في المحادثات الرسمية والمفاوضات مع الدبلوماسيين الأجانب، وكانت مشاركتهم في اجتماعات كهذه مقننة بفضل تعيين عضو رفيع الدرجة من السلك نفسه كمفوض في مؤتمر(١١٩) «مكالمي مأمور، مجلس مكالمي مأمور» وكان هذا الموظف يدعى رئيس المؤتمرات كما ورد في رسائل بعث بها مبعوثون نمساويون من استنبول.

وكان بين هؤلاء الذين أسندت إليهم هذه الوظيفة في أواخر القرن الثامن عشر شيخ الإسلام المقبل مفتي زاده أحمد محمد كامل وحميد زاده مصطفى(١٢٠) وعند نهاية القرن تسلم الشيخ إبراهيم عصمت وقد ذكرناه آنفًا هذا المنصب وأظهر مهارة دبلوماسية كبيرة في المفاوضات مع الروس والإنكليز بعد الغزو الفرنسي لمصر(١٢١) وكان السلاطين يعينون غالبًا علماء ممن يثقون بهم في هذا المنصب لكي يشرفوا على المحادثات مع الدبلوماسيين

الأجانب وهكذا اضطلع تاتارجيك عبد الله مثلاً وهو نصير متحمس لإصلاحات السلطان سليم بدور هام في اجتماعات كهذه خلال فترة طويلة من الزمن. كما شغل هذا المنصب في بداية حكم محمود الثاني صفيه وأمين سره قاضي عسكر خليل أفندي لعدة سنين.

واستناداً إلى رسائل في المحفوظات النمساوية فإن بعض هؤلاء الممثلين من العلماء ظلوا مراقبين صامتين لكن آخرين لعبوا دوراً فاعلاً في المحادثات واتخذوا في بعض الأحيان موقفًا أكثر تصلبًا من زميلهم رئيس الكتاب(١٢٢). وربما لم يكن هذا الخلاف في الرأي بين الممثلين العثمانيين حقيقيًا دائمًا وكان مباحًا لرئيس الكتاب بلا شك أن يظهر للدبلوماسيين الأجانب ضغط الرأي العام العثماني أو رغبة حكومته في تقديم تنازلات حتى لو أدى ذلك إلى خلاف ديني ضئيل وإلى اعتراضات من جانب العلماء(١٢٣).

واستمر نفوذ العلماء الكبير على الشؤون الخارجية طوال فترة إصلاحات محمود الثاني. وقد استدعي «رئيس المؤتمرات» محمد عارف وهو عالم متميز ورد ذكره من قبل ليكون عضواً هامًا في الحكومة عام ١٨٢٩ وقد كتب السفير النمساوي(١٢٤) في ذلك الحين أنه تقرّب من محمد عارف (ومن رئيس الفلكيين وهو عالم آخر رفيع المنزلة) لكي يتمكن من التأثير على السلطان. وقد عهد بالمنصب ذاته في أوائل أعوام ١٨٣٠ إلى مصطفى بهجت الذي احتل مراراً مركزي رئيس الأطباء وقاضي عسكر الروملي والذي مارس أيضًا نفوذًا كبيرًا في الديوان.

وكان على الأعضاء القياديين في سلم العلماء أن يختاروا بحذر لكي يكونوا قادرين على تجريد الوظائف الدبلوماسية من مسؤوليات كهذه، وقد كتب تاتارجيك عبد الله في مذكرته إلى السلطان سليم استناداً إلى كبار العلماء(١٢٥). «إن بعض الأشخاص الذين جاؤوا من الريف مهما بلغوا من العلم ومهما أكملوا من دراسات يظلون خشنين وغير مثقفين ولا يأبهون بعادات الحكومة ولا ينتبهون إلى الاستعمالات الراسخة للتعامل والعلاقات الودية. وعندما يرقى أمثال هؤلاء الأشخاص كلهم إلى مناصب كبار العلماء فإنهم يتصرفون أحيانًا بطرق غير لائقة، ويجب أن يقتصر ملء هذه المناصب المسئولة على رجال، يملكون المعرفة بالاهتمامات العالمية ويكونون معتادين على الشؤون الخارجية

حسب كلمات المؤرخ سليمان عزّي[١٢٦] . ولم يكن هذا النوع من العلماء متوفراً بكثرة وخاصة بعد انحدار السلك في أواخر القرن الثامن عشر[١٢٧] . ولكن علماء من أمثال تاتارجيك عبد الله وإبراهيم عصمت وعديدين آخرين تركوا بالتأكيد علاماتهم على مسلك السياسة العثمانية الخارجية، وقد حل محل العلماء كدبلوماسيين قبيل نهاية حكم محمود الثاني موظفو الخدمة المدنيون الذين تعاظم عددهم في القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر وكذلك ثقافتهم ونفوذهم السياسي[١٢٨] وقد كانوا أفضل تدريباً وأطول خبرة في الشؤون الدولية وكانوا يعرفون بصورة خاصة لغات أجنبية، لم تعد في سنوات ١٨٣٠ عيباً كما في أزمنة مضت، بل أصبحت ميزة في تركيا»[١٢٩] .

وشغل العلماء كثيراً من الوظائف الحكومية الهامة بالإضافة إلى مراكزهم في المجالس الحكومية والخدمة الدبلوماسية، وذلك بصفتهم قضاة. ومن المعروف أن وظيفة القاضي في الدولة العثمانية لم تكن محدودة بالإدارة العدلية، بل كان في الوقت ذاته رئيس الإدارة المدنية في منطقته (القضاء) ويعالج أمور الضرائب وإحصاء السكان والأراضي والتموين وأسعار الحاجات المختلفة ومواضيع أخرى كثيرة.

دواعي المصلحة العليا:

ليس من المفاجئ على ضوء هذه الوقائع أن يكون العلماء أبناء الطبقة العليا مقتنعين أعمق الاقتناع بأن مصيرهم الخاص وليس مصير الإسلام وحده مرهوناً بوجود الإمبراطورية وثباتها وهم يعلمون أن السلاطين كانوا على حق إذ استدعوهم وكبار الوجهاء الآخرين وأعلنوا «نحن جميعاً في السفينة نفسها»[١٣٠] وبناء على ذلك كانت دواعي المصلحة العليا تحتل الاعتبار الأول في عقولهم وقد كتب عالم كبير من القرن الثامن عشر قائلاً[١٣١] بأن القانون الديني يمكن أن يتكيف مع ظروف الدولة كلما كان لذلك فائدة لأن الشريعة في رأيه وضعت غايتها المساعدة على انتشار العقيدة الإسلامية وليس وضع العراقيل في طريقها.

إن أعظم ما فقدته الإمبراطورية العثمانية هو قوتها السابقة وبات عليها أن تخضع لإرادة القوى الكبرى وقد واجه كبار العلماء في أغلب الأحيان صعوبة الاختيار بين مقتضيات

القانون المقدس وبين حاجات الدولة وهم الذين لعبوا دوراً في تقرير شؤونها السياسية. لقد كانت هناك بنود عديدة من معاهدة صلح سيستوفا العثمانية النمسوية Sistova عام ١٧٩١ مثلاً يصعب تنفيذها من دون انتهاك الشريعة فالمواطنون النمساويون، بموجب المعاهدة، الذين أسروا وجعلوا عبيداً على أيدي الترك تجب إعادتهم ولكن قاضي عسكر الذي كان يتفاوض مع المبعوث النمساوي احتج بقوة من فوق أرضية دينية، على تحرير هؤلاء الذين اعتنقوا الإسلام خلال هذه الفترة مع أن ذلك حصل في كثير من الحالات بالإكراه أو عندما كانوا أطفالاً[١٣٢] وثمة مشكلات من هذا النوع كأوضاع غير المسلمين من الرعايا الذين دخلوا في خدمة قنصلية بلد أوروبي، أوضاع أطفال الفرنجة المقيمين في تركيا والزوجات العثمانية المسيحيات وأوضاع الرعايا المسيحيين الذين مكثوا بعض الوقت في الأراضي النمساوية وأصبحوا مواطنين يحملون الجنسية النمساوية قبل أن يعودوا إلى الإمبراطورية العثمانية، وادعاءات حكومة السلطان بأن كل هذه الشعوب كانت معتبرة من رعاياها. هذه المشكلات اصطدمت بموجبات المعاهدة وباعتراضات القوى الأوروبية[١٣٣].

وبرزت مشكلة مشابهة حول حق المقيمين الأجانب في الإمبراطورية العثمانية بامتلاك عقارات دون أن يصبحوا بسبب ذلك ذميين. إذ أن أعضاء الحكومة من العلماء لفتوا النظر إلى أن ذلك يتناقض مع الشريعة ولكن كان عليهم أن يقبلوا بالواقع الراهن الذي يمنح الأجانب بعض الحقوق في هذا المجال[١٣٤]. لكن مسائل أكثر جدية ظلت قائمة فالتحالف مع القوى المسيحية على الرغم من كونه في رأي بعض العلماء مخالف للنصيحة القرآنية، أصبح إلزاميًا وصدر به مرسوم من شيخ الإسلام ومن كبار المشايخ[١٣٥]. وتمنع الشريعة خضوع أي جزء من ديار الإسلام للكفار وكان الاعتراف بالحكم الروسي في شبه جزيرة القرم وهي مقاطعة يسكنها المسلمون، مما أوقع العلماء في صعوبات كبيرة[١٣٦] وكذلك عندما أصبحت الحكومة العثمانية عاجزة عن مقاومة القوى الكبرى لمدة أطول عام ١٨٣٠ أصدر شيخ الإسلام فتوى [١٣٧] يوافق فيها على الاعتراف بدولة يونانية مستقلة.

وهكذا كان كبار العلماء يريدون الإذعان للضرورة السياسية حتى ولو اصطدمت بالقانون المقدس وقد تمثلوا بالحكمة القديمة «الضرورات تبيح المحظورات» وقالوا أن على

المرء وفقًا للشريعة في بعض الظروف، أن يختار «أهون الشرين»[١٣٨] وقد اقتربت المسألة من النقطة الحرجة بعد بضع سنوات من وفاة محمود الثاني. ففي سنة ١٨٤٣ أثار إعدام مرتد عن الإسلام حسبما تقتضيه الشريعة احتجاجات قوية من سفراء دول صديقة وخاصة ستراتفورد كاننغ المبعوث البريطاني القوي وقد رفض الصدر الأعظم أن يتزحزح في البداية وأخبر مترجم السفارة البريطانية «إن من الضروري إطاعة القانون المقدس وإلاّ فإن العلماء سيثورون ضدنا»[١٣٩] لكن شيخ الإسلام مصطفى عاصم الذي خدم سنين طوالاً تحت حكم السلطان محمود اتخذ على كل حال موقفًا أكثر ليبرالية مما فعل بعض أعضاء الديوان. وقد رأى أن ينصح الوزراء ألاّ يعرضوا مسائل كهذه عليه إذ ليس لديه أي خيار غير بيان حكم الشريعة. وعلاوة على ذلك، أضاف قوله، حيثما وجدت مصلحة ضرورية للدولة فإن الباب العالي سوف يجد بنفسه القاضي الأكثر كفاءة[١٤٠] وقد وجد موقف قيادة العلماء هذا تعبيرًا كلاسيكيًا في الجزء الأخير من حكم السلطان عبد المجيد. عندما طلب المجلس الخاص من محمد عارف شيخ الإسلام المتحرر فتوى تضفي الشرعية على تجديد مقترح فأعاد الطلب إلى الوزير قائلاً: سيدي. لا تطلب رأينا في كل شيء، ونحن إذا لم نُسأل فلن نتدخل فيما تفعله[١٤١].

وكان أكثر أعضاء الطبقات العليا من السلك يتفهمون في هذه المرحلة التي ندرسها الحاجة إلى علاقات جيدة مع القوى الأوروبية. وذلك خلافًا للجماهير المتعصبة من السكان المسلمين بمن فيهم طلاب العلوم Softás وكثير من علماء الطبقة الدنيا. ويظهر أنهم (أي أعضاء الطبقة العليا) اتخذوا بصورة عامة مواقف صداقة تفوق ما هو مألوفًا بين المسلمين تجاه المسيحيين الأجانب المقيمين أو الزائرين، وإذا عدنا إلى أواسط القرن السابع عشر نجد أن الرحالة الدبلوماسي الفرنسي دارفيو d'Arvieux بني صداقة شخصية مع قاضي صيدا المتعلم الذي كثيرًا ما تناول معه العشاء وتناقش معه بحرية بعد أن ينصرف السكان المحليون، في موضوعات مختلفة لم يستبعد الدين منها[١٤٢]. كما بنى الرجالة في القرن الثامن عشر صداقات مع المعلمين الذين علموهم اللغة التركية ومثال على ذلك شيخ استنبول الذي دعا الأجنبي إلى بيته[١٤٣]. وأصبح البارون دوتوت Detott الذي عاش عدة سنوات في استنبول خلال الربع الثالث من القرن الثامن عشر صديقًا للشيخ مراد

وهو غني ومن أسرة دامادزاده الشهيرة أسرة شيخ الإسلام وكثيراً ما كان الشيخ يقضي ساعات طويلة برفقة توت تنعشها زجاجات متعددة من الماراشينو الجيد، ويتحدث معه في موضوعات متنوعة بطريقة إفرنجية(١٤٤).

ولكثير من السياح الأجانب تجارب مشابهة في المقاطعات، وكتب(١٤٥) رجل فرنسي تجول عبر الأناضول في أيام محمود الثاني أن القاضي المحلي في كل من آماسيا وعثمانجك دعاه إلى بيته سراً كيلا يثير شبهات لدى الناس. وقد أخبره كل من هذين العالمين وأحدهما يرجع أصله إلى استنبول والآخر من أزمير، كم هو مسرور إذ يمضي بضع ساعات مع ضيف مثقف وشكا له بمرارة جهل الشعب الذي يعيش في وسطه وانعدام الثقافة لديه.

أثر هذا الاهتمام المتزايد والعلاقات الوثيقة بأوروبا وبالثقافة الأوربية في زمن سليم الثالث حتى في طبقة العلماء وفي سنة ١٨٠١ غادر السيد مصطفى مسعود ابن الحكيمباشي نعمان أفندي، استنبول فجأة إلى فيينا ليدرس الطب هناك. وقد سبب الحدث ضجة في العاصمة العثمانية. وكان من الملفت للنظر أنها المرة الأولى التي يذهب فيها عضو في عائلة مسلمة متميزة وعالم ومن سلالة النبي، ليتعلم في بلاد الكفار. ويصف المبعوث النمساوي في استنبول (١٤٦) الأفندي الشاب بأنه فتى دؤوب جداً ذو أخلاق عالية وسلوك متقشف، وتقول عنه مصادر تركية(١٤٧) أنه كان يمضي وقته في فيينا في المسارح وصالات الرقص بدلاً من الدراسة، وتبقى دراسة هذا العالم الذي ارتقى إلى مركز أبيه كرئيس للأطباء أيام محمود الثاني أمراً استثنائياً.

السمة الإسلامية للدولة:

ظل العلماء في أيام سليم الثالث ومحمود الثاني غير خائفين كما يبدو من أي تهديد علماني جدي على الرغم من الإصلاحات التغريبية وتزايد الصلات مع أوروبا والأوروبيين. والحق أن الإمبراطورية العثمانية بقيت دولة إسلامية مرتكزة على الشريعة الإسلامية وتتغلغل فيها المثل المحمدية ومستندة في واقع الحال على سكانها المسلمين وحدهم، وذلك حتى الثلث الأخير من حكم محمود وفي بعض الجوانب إلى مدى أطول.

وكانت الحروب الكارثية ضد الدول الأوروبية في العقدين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر قد زادت من شعور العثمانيين بأنهم يواجهون هجومًا متناسقًا من العالم المسيحي على حصن الإسلام الأخير.

اجتاح الفرنسيون مصر عام ١٧٩٨. وهزم الروس الجيوش التركية في عام ١٨١٠ وبعد ذلك ثار اليونانيون سنة ١٨٢١ -وكلهم يعتبرون ويصنفون كأعداء للدين هدفهم تدمير الإسلام[١٤٨] ويتضح ذلك في ملاحظة أرسلها موظف عثماني في أغسطس ١٨٢١ إلى السفير الروسي. وهي تشير إلى «هذه الدولة المحمدية والأمة الأحمدية التي ولدت منذ ١٢٠٠ عام مضت ومن العدم المطلق أصبحت جسمًا بهذه القوة[١٤٩]» وحتى وثيقة كهذه ليست معدة للاستهلاك المحلي لم تكن إمبراطورية محمود ترى نفسها خلفًا للدولة التي أسسه عثمان وعظم شأنها على يد محمد الثاني وسليم الأول وسليمان الأول بل كان العثمانيون يفخرون بأنفسهم كورثة لذلك الجسم السياسي العربي الصغير الذي أسسه عام ٦٢٢ مؤسس الإسلام.

وقد فعلت الإشارات المتكررة من قبل رجال الدولة الأوروبيين في ذلك الوقت إلى الحاجة للتضامن المسيحي ضد الأتراك البرابرة المسلمين، وكذلك الدور الهام الذي لعبه رجال الدين الأرثوذكس في قيادة الثورة اليونانية، فعلها في تقوية اعتقاد العثمانيين من جميع الطبقات بأنهم كانوا يخوضون حربًا دينية وكان الهجوم المشترك للأساطيل الفرنسية والبريطانية والروسية في نافارينو سنة ١٨٢٧ يبدو لهم بصورة خاصة وكأنه يؤكد مرة أخرى القول الإسلامي القديم بأن كل الكفار «ملة واحدة»[١٥٠] وإنه لذو دلالة أن يسمي محمود الثاني جيشه الجديد المنظم على النمط الأوروبي «الجيوش المحمدية المنصورة» وذلك حتى بعد الخطوة الحاسمة نحو تحديث الإمبراطورية وبعد تدمير الإنكشارية عام ١٨٢٦.

وكان العلماء على حق في شعورهم بأنهم طبقة عظيمة الأهمية وقائدة في دولة متورطة إلى هذه الدرجة وبقوة في حرب مقدسة مستمرة ضد الكفار. وفي عام ١٨٢٥- ١٨٢٦ طُبعت ترجمة تركية قام بها شيخ معاصر هو محمد منيب لكتاب الشيباني Al-Siyar Al-Kabir الجامع الكبير (مع حاشية السرخسي) ووزعت بأمر من السلطان محمود لتهيب بالمؤمنين إلى القتال ضد المشركين ليدفعوهم إلى طاعة قائد المسلمين (السلطان)[١٥١] وفي

عشية حرب جديدة ضد روسيا أُرسل العلماء عام ١٨٢٧ - ١٨٢٨ إلى ألبانيا ولزستان Lazistan ومقاطعات أخرى ليدعوا الناس للانضمام إلى الحرب المقدسة(١٥٢).

وكان انتصارات الروس الساحقة في هذه الحرب واحتلالهم لأدرنه وتهديدهم استنبول قد أدت إلى تغير عميق على أية حال. وافتتح عهد جديد تمامًا في العلاقات العثمانية بأوروبا بعد صلح أدرنه عام ١٨٢٩. إذ فهم القادة الأتراك الآن أنه بدون الحفاظ على علاقات وثيقة جدًا مع قوة مسيحية رئيسية واحدة على الأقل فإن الإمبراطورية ستضيع(١٥٣)، وفي نوفمبر عام ١٨٢٨ عبّر ريس أفندي، بيتريف petrev في محادثة عن دهشته من فكرة عقد اجتماع لمؤتمر أوروبي عام ليوطد الاتفاق الروسي العثماني فأفهمه السفير النمساوي في استنبول أن يتمنى أن تقبل الإمبراطورية العثمانية فيه وأن تُضمن كجزء من المنظومة السياسية في أوروبا(١٥٤).

لم يكن في المستطاع تحت ظل هذه الظروف أن يستمر العداء التقليدي للعالم المسيحي كمجموعة فترة أطول ولم يكن بالإمكان بقاء الشعار السائد الداعي إلى الحرب المقدسة ضد الكفار كشعار رئيسي أو على الأقل كشعار وحيد، مدة أطول. كما أن المؤمن لم يعد يستطيع منذ الآن فصاعدًا أن يركز انتباهه على تعليمات القرآن.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٤] أو الأحاديث الواردة في هذا الشأن(١٥٥). لقد كان التغير مؤلمًا وأعاد إلى وعي العثمانيين ذكرى سنوات قليلة مضت عام ١٨٣٢ - ١٨٣٣ وبعدها ١٨٣٩ - ١٨٤٠ عندما كان وجود الدولة العثمانية نفسه مهددًا على يد عدو مسلم هو محمد علي في مصر وقد تم إنقاذهم بفضل تدخل الكفار فقط - الروس أولاً ثم البريطانيين وحلفائهم بعد ذلك.

بدأ موقف الحكومة العثمانية نحو مواطنيها من غير المسلمين يتغير في أواخر أعوام ١٨٢٠ وذلك بالتوافق مع هذا التطور والعلاقات الوثيقة المتبادلة معها ويبدو أن محمود الثاني بدأ يقتنع بأن الهوة التقليدية بين الطائفة المسلمة والرعية يجب جسرها وذلك لأسباب سياسية واقتصادية. وكان آخر مثال على التدابير المعادية للمسيحية على نطاق واسع إبعاد طائفة الأرمن الكاثوليك من استنبول في أوائل عام ١٨٢٨ وقد بذل السلطان جهودًا كثيرة

بعد انتهاء الحرب مع روسيا لكي يبرهن على موقفه الليبرالي وحسن نيته تجاه رعاياه من غير المسلمين ولم تمض هذه السياسة بعيداً على أية حال في أيام محمود بحيث تخيف العلماء من إضعاف مكانة هيمنة الإسلام والمواطنين المسلمين في الإمبراطورية .

يضاف إلى ذلك أن بعض الإصلاحات التحديثية قوّت المؤسسات الإسلامية في الدول مثال ذلك «الفرمان» الذي صدر بعد وقت قصير من تدمير الإنكشارية والذي منع الحكام من إنزال عقوبة الإعدام دون حكم رسمي من قاض جدير[١٥٦] وكذلك النظر في فصل السلطتين التنفيذية والقضائية وألغيت محكمة كبير الوزراء عام ١٨٣٨ وتحولت وظائفها إلى كبار العلماء[١٥٧] .

وكان كثير من العلماء وخاصة من الطبقة الدنيا على الرغم من ذلك معارضين بشدة للإصلاحات كما بيّنا . وقد بذل كل من سليم الثالث ومحمود الثاني كل ما بوسعهما لتهدئة هؤلاء وإقناعهم والشعب معهم بتعلقهما بالدين -وهو تعلق ظاهري- وعمل كلا الحاكمين على إصلاح وتجديد عدد كبير جداً من المساجد والقبور المقدسة وتكايا الدراويش وأبنية دينية أخرى في العاصمة وفي المقاطعات[١٥٨] .

بني السلطان محمود في استنبول جامعين : الهداية عام ١٨١٣ - ١٨١٤ والنصرة عام ١٨٢٦[١٥٩] والتزم السلاطين بواجب المشاركة في صلاة الجمعة وتوالت زياراتهم إلى أصحاب الطرق من دراويش وخاصة المولوية والنقشبندية[١٦٠] وأصدر السلاطين أوامر محددة وبشكل متكرر تطلب من كل المسلمين أن يؤدوا الصلوات اليومية في جماعات سواء في المساجد أو في مكاتبهم أو بيوتهم وقصورهم[١٦١] وأولي اهتمام خاص لتقديم الخدمات الدينية والتعليم لجنود الجيش الجديد وعين أئمة مخصوصون في كل وحدة من جيوش سليم التي تتبع النظام الجديد[١٦٢] وكان على الأئمة حسب الفقرة الأولى من تنظيمات محمود الثاني للجيش الحديث[١٦٣] أن يعلموا الجنود في كل فرقة في أوقات فراغهم مبادئ الإسلام وأن يتأكدوا من أنهم يلتزمون بواجباتهم الدينية . كما أعطى السلطان أوامره بتعيين أئمة خاصين ومعلمين دينيين في أقسام الحكومة المختلفة[١٦٤] .

وبرهن محمود على احترامه ودعمه ليس للدين وحده وحسب بل لممثليه العلماء أيضًا، ودعا إلى حفل بمناسبة بدء ابنه ووريثه عبد المجيد دروسه الدينية في عام ١٨٣١ عدداً

أكبر بكثير مما كان معتادًا في الماضي(١٦٥)، وفي رمضان ١٢٥١ ديسمبر ١٨٣٦) أعاد العمل بمناقشة آيات من القرآن بين أكابر العلماء وفي حضرة السلطان (Sudardersi) بعد أن كانت هذه العادة قد أهملت لسنوات طويلة (١٦٦) وكان السلطان يمنح أُعطيات للعلماء ولطلاب العلوم وللدراويش الموالين(١٦٧)، وذلك في مناسبات متكررة. وكان محمود يعرف على الأرجح أن أحد أسباب عدم رضا الطبقة الدنيا من العلماء وتذمرهم في الماضي يعود إلى فقرهم(١٦٨). فأعطى أوامره بزيادة أجور الأئمة والموظفين الآخرين في المؤسسات الوقفية. وقبل موته بوقت قصير زاد في أجور الوعاظ العامين ذوي الأهمية السياسية وهم خلافًا للخطباء يتوجهون إلى الناس بلغة تركية بسيطة ويناقشون في الغالب موضوعات محلية في مواعظهم(١٦٩) واعترافًا بدعم قيادة العلماء في قمع الإنكشارية عام ١٨٢٦ حدد السلطان قصر رئيس الإنكشارية مقرًا لشيخ الإسلام وأبطل القانون القديم الذي يقضي بأن شيخ الإسلام يُمسك بعد استقالته عن كل اتصال بالموظفين في الخدمة العاملة(١٧٠).

قيل أن محمود الثاني فكر في إتباع نهج محمد علي في مصر وأن يتولى أمر أملاك الوقف الهائلة والتي كان يديرها إلى حد بعيد ويستفيد منها العلماء، ولم يتجرأ على أية حال أن يحرمهم من منافعهم الاقتصادية علانية واقتصر على إقامة شكل ما من رقابة الدولة على دخل الوقف في بعض المؤسسات الكبرى الدينية والخيرية(١٧١) ومع ذلك فقد أدت هذه التغييرات في آخر الأمر مع بعض العوامل الاقتصادية الأخرى(١٧٢) إلى إفقار العلماء. وزعم بعض الرحالة الأوروبيين في أواخر سنوات ١٨٣٠ و ١٨٤٠ أن كثيرًا من المدارس كانت تنحدر وأن مدرسيها يعيشون في عسر شديد وأن تلامذتها يموتون من الجوع(١٧٣) ويذكر مراقب آخر، وربما مع بعض المبالغة، أن الطبقة العليا من العلماء في سنة ١٨٤٧ التي كانت تستمد معظم دخلها من وقف المساجد، أصبحت كلها تقريبًا غارقة في الفقر(١٧٤). وأصبح هذا الدمار واضحًا على أية حال في عهد السلطان عبد المجيد فقط. وقد نجح العلماء بصورة عامة في الحفاظ على معظم امتيازاتهم الاجتماعية والاقتصادية حتى نهاية حكم محمود الثاني وعندما مات مكي زاده مصطفى عاصم عام ١٨٤٦، وهو آخر شيخ للإسلام خدم عند محمود الثاني، قيل أنه ترك ثروة مقدارها عشرون مليون قرشًا(١٧٥).

خلاصة

يمكن فهم مساندة قادة العلماء لإصلاحات سليم الثالث ومحمود الثاني التغريبية من منظور اندماجهم في الطبقة الحاكمة ومشاركتهم الفاعلة في حكومة الإمبراطورية العثمانية التي حافظت بقوة على طابعها الإسلامي. وقد وجدوا أنفسهم من خلال عدائهم للإنكشاريين (الرجعيين والبكتاشيين) حلفاء طبيعيين للسلاطين الإصلاحيين. وكانوا يخشون جانب محمود الثاني ويعلمون أن الضعف الداخلي في سلكهم يجعل المقاومة العلنية لسياسته أمرًا يستحيل الاستمرار فيه. وكانت الجهود الحثيثة التي حاول كل من السلطانين أن يثبت من خلالها مسلكه الديني القويم وأن يطمئن العلماء أيضًا، سببًا في جعل معارضة هؤلاء الأخيرين للإصلاحات صعبة، وفي مساعدتهم على إبقاء ضميرهم مرتاحًا. وأخيرًا لم تكن التغييرات الكبيرة في عهد سليم الثالث ومحمود الثاني تحدث باسم أيديولوجية جديدة ولم تكن مؤسسة عليها ولا مرفقة بسلسلة جديدة من القيم بل على العكس قدمت جميع الإصلاحات الهامة، كما ذكرنا، وكأنما احتاج إليها الإسلام وأجازها. لقد صنع كل شيء «في سبيل مصلحة الدين والدولة».

وكثيرًا ما لوحظ أن العلماء في أزمنة مختلفة ومناطق متعددة كانوا معنيين بأفكار الإسلام وقيمه النظرية أكثر من عنايتهم بالقتال من أجل الحفاظ على المؤسسات الإسلامية العاملة. وقد اعتادوا منذ زمن طويل على الامتثال لرغبة الحكام الزمنيين وعلى التسامح بشأن تجاوز المجتمع الإسلامي للشريعة، إن ما كان مهمًا في نظرهم هو القواعد الإلهية للإسلام في حين كان الواقع مؤقتًا على كل حال سريع الزوال وشرًا من الناحية الأخلاقية وكانوا يعتقدون حسب قول[١٧٦] سنوك هرغونجه Snouek Hurgronje، إن المرء لا يصبح كافرًا بإهماله كل القانون تقريبًا أو بانتهاكه، بل إذا ارتاب بالقيمة الأبدية لأي من مبادئه مع رغبته في تحسينه أو إصلاحه، وقد بذل سليم الثالث ومحمود الثاني جهدهما للتأكيد على أنه لا شيء أبعد عن ذهنهما من ذلك الارتياب. ولم تبدأ الإصلاحات الشرعية إلاّ في عهد السلطان عبد المجيد فقط مع مناقشة مفتوحة للإصلاحات الدينية وأكثر من ذلك فيما بعد.

إلاَّ أنه مما يظل مثيراً للدهشة أن قادة العلماء أيام السلطان سليم والسلطان محمود لم يكونوا بعيدي النظر لكي يتحققوا أن الإصلاحات التغريبية التي ساندوها سوف تؤدي في واقع الأمر إلى تدمير الطابع الإسلامي للدولة العثمانية وللمجتمع . وكانت هذه الفجوة في حدة الذهن ترجع بلا ريب إلى ثقتهم التي لا حد لها بتفوق دينهم وقوته الأبدية وفي الوقت نفسه إلى معرفتهم المحدودة وعدم فهمهم للتطورات التاريخية في الغرب . وحتى أولئك الذين كانوا من بينهم مدركين لانحدار الدين وانحدار قوة الإكليروس في أوروبا المعاصرة فشلوا في استخلاص النتائج المنطقية بأن التحديث ستؤدي إلى نتيجة مشابهة في ديار الإسلام .

وقد نجح العثمانيون نجاحًا كبيرًا في جسر الهوة التقليدية بين الأمراء والفقهاء وذلك بجعلهم العلماء جزءًا أساسيًا من الحكومة ، وبين واقع الإدارة السياسية وبين النظرية الدينية الشرعية . وفي حين وقي ذلك من صدام على الطريقة الأوربية بين الكنيسة والدولة إلاَّ أنه أحدث شرخًا عميقًا سواء في داخل سلك العلماء أو في عقول قادة العلماء . وربما كان اندماج العلماء في الطبقة الحاكمة للإمبراطورية مفيدًا لوحدة الدولة العثمانية ولكن كانت له نتائج خطيرة كثيرة على الدين في شكله الرسمي على الأقل ، لقد جعل كبار العلماء يصرفون معظم انتباههم إلى السياسة والإدارة وأعاقوا ، بالإضافة إلى عوامل أخرى ، التطور الروحي الحر للإسلام خلال المرحلة الحاسمة التي واجه فيها الحضارة الغربية .

الهوامش

١ - يقدم الكاتب شكره لمؤسسة فورد في نيويورك للمنحة التي قدمتها له . وكذلك عرفانه لمدير österreichisches Staatsarehiv في فيينا للسماح له بدراسة رسائل المبعوثين النمساويين إلى استنبول خلال حكم سليم الثالث ومحمود الثاني .

أما الوثائق فتتضمن كما يلي : رسائل من السفراء أو المبعوثين، مؤرخة في أكتوبر ١٨٣٠ (VI/51 N 321A) التي تقع تحت Türkei, Reihv VI, Karton 51, Dokument N 321 A.

٢- وُجد نص الفتوى والتقريظ من قبل العلماء في مقدمة قاموس vånküli's أول عمل مطبوع انظر أيضًا : Fr Babinger, Stamuler Bukwesenim 18 Jarhunder L, Leipzig 1919. pp. 9-10.

٣- بارون دو توت, Mémoires sur les turcs et les Tartares, Amesterdam, 1785, III, 123- 124 Detott.

4- Ta'rib-Osmani Encumeni Mecmu-ast (TOEM) VII N 41 (1332) pp. 257 ff

٥- حول حياة ورؤى هذه الشخصيات الهامة انظر, TOEM VII N 41, pp. 285- 97, Taribvesikalarti 1, N 3 (1941) pp. 162- 66, and Islam Ansiklop s.v îzzet Molla'.

٦- مخطوطة لهذه المذكرة موجودة في مكتبة التركي (Y 556) Tarih Kurumu Ankara حول هذه الفكرة انظر أيضًا : ابن الأمين محمود كمال Son asirtürk Sairleri IV Istanbul 1937, pp739- 40.

٧- محمد أسعد، أُس الظَّفَر. Istanbul, 1293, p65.

٨- انظر التقرير المقدم من كبير الوزراء إلى السلطان محمود الثاني، نشره J. H. Uzunçavpsili in Türk Tarih Kurumu, Belleten XVIII (1954) P. 229.

٩- محمد ثريا. سجل عثماني (50) 11، 83، أحمد رفيق، و Hieri onikinei Astrada Istanbul Hayati, Istanbul 1930, p168. وأحمد لطفي Tâ'rib III, 157 وأحمد راسم Osmanli ta'rib IV, Istanbul, 1328- 30, p1855 , Note.

١٠- لطفي III, 142, Despatch of Austr. Internunt, 11 Oct. 1830 (VI/51, N 321 .A)

١١- الرسائل نفسها سبتمبر وأكتوبر ١٨١٢ (VI, 4 A, N 223- 24).

١٢- الرسائل نفسها ديسمبر ١٨٣٦ (VI/65 N 207) أحمد جودت. تعريب x، ١٣٠٩، ص٩٥.

١٣- هلموت فون مولتكه Briefe übuer Zustande und Begebenheiren under Turkei, 6 Auff., Berlin 1893, p. 122.

١٤- لطفي (VI, 67, N 275) v 125 Despatch of Aust ,Internunt,21 Mar.,1883

١٥- لطفي III, 142, V, 152

16- L.P.B. D'Aubignose, La Turquie Nouvelle, Paris, 1839, 1, 232- 35

١٧- من أجل تلخيص مفصل للبحث بالإنكليزية. انظر: Sketches of Turkey in 1831 and 1832 by An American [Dr. J. E. Dekay] New York 1833, pp. 518- 20.

١٨- لطفي III, 167, V. 126, R. Walsh, A residence at constantinople, London, 1836, II, 305. Des patch of Austr, Internunt, 10 Oct., 1831 (VIII/3 N 337).

19- Des patch of same, 10 May, 1827 (VI/27, N 171) Tanzimat, 1, Istanbul, 1940, p. 937. Osman Ergin, Turkiye Maarif Taribi, 1, Istanbul, 1939. pp. 282 ff.

20- T. -X, Bianchi, notices sur le premier ouvrage d'anatomie et de medecine Imprimé en Turc, Paris, 1821. Sanizade, Mehmed 'Atâ'ullah,

Tarib II, 336-37, Cevdet, X, 213, Fr. Babinger Geschichtsschreiber der Osmanen, Leipzig 1927, pp. 346- 47 Tanzimat 1, 935- 36.

٢١- لطفي, v, 137, Ta'rib vesikalart, 1, N 3 (1941), pp. 212 ff, So, 1, 341, Rasim IV, 1769, Note.

٢٢- So, 1 339.

23- Forinslance, Pasmakçi-Zåde 'Ali, dåmåd Zade Ahmed çelebi- Zåde ismåil Åsim, and Hamidi Zåde Mustafa (see their biographies in I. H. Uzunçarsihi, Osmanli Taribi, IV, part 2, Ankara, 1959).

٢٤- مثلاً. فيض الله زاده مصطفى، شاماني زاده عمر خلوصي (ibid) a, b.

٢٥- جودت. V (1278) p. 273, VI (1286), p. 166.

٢٦- انظر.. Islam Ansiklop, S. V 'Halet Efendi'.

٢٧- لطفي V. 25.

٢٨- لطفي V, 107, So, II, 437-38

٢٩- D'Aubignosc, 1, 201-6.

٣٠- Charles Rolland, La Turquie contemporaine, paris, 1854, p. 223

٣١- Des Patches of Austr. Internunt, 31 May and 18 July 1807 (Vl 1, N 46 ولكن انظر أيضًا. tex of the hüccet) Asim defence of the Seyhül, islâm (1, 337)

٣٢- في الانتفاضة ضد بيرقدار سنة ١٨٠٨، لم يظهر كبار العلماء إلى العلن على الرغم من معارضتهم القوية لنظامه ولكنهم قالوا بأنهم يتركون مهمة تحريض الشعب للأئمة والدراويش Ch. Mac. Farlane, Constantinople in 1828, London 1829, II, 94 Juchereaude St. Denys, Histoire de l'empire ottoman, Paris, 1844, II, 211 ff.

٣٣- Mac Farlam, II, 44- 46.

٣٤- A. Slade, Records of Travels in Turkey in the years 1829- 1830 and . . 1831, II, London 1833, pp. 207-8 The statesment in Mac Ferlane (II,. 346- 47) That in 1829 even the ülema wore the Fez ismistaken قـوله حتى العلماء لبسوا الطربوش كان خطأ انظر لطفي 73 -269 ,II, 148 وكان ماكفرين قد غادر تركيا في أكتوبر ١٨٢٨ .

٣٥- Walsh, II, 299.

٣٦- لطفي IV, 65 .

٣٧- لطفي V, 98

٣٨- H. Despatch of Austr. Internunt, 10 Aug. 1836 (VI/65, N 190C) Southgate Narrative of a Tour through Armenia.. and Mesopotamia, New York, 1840, 1, 79, 81 J.M. Jouannin et J. van Gaver, Turquie, Paris, 1840, p. 428.

٣٩- لطفي 52 -V, 50 .

٤٠- See Lutfi,s apology (ibid, 51).

٤١- لطفي II, 144 .

٤٢- لطفي II, 169 .

٤٣- لطفي III, 146, IV, 56 .

٤٤- J. Dallaway, Constantinople, London, 1797, pp, 63-64. Tomderini de la litterature des Turcs, Paris 1789, II, 6-25,

٤٥- أس الظفر ١٨٧- ١٨٨، لطفي ١، ١٤٧,

٤٦- Ch. White: Three yesrs in constantinople, London, 1845, II, 217. Sketches of Turkey, 257;

٤٧- Toderini, 11, 25, infito, II, 217

٤٨- حول أعمالهم الشريرة في الأناضول في القرن السابع عشر انظر مثلاً: C. Ulusay XVII Astrda Saruhanda Eskiyalik, Istanbul, 1994, pp. 23-30.

٤٩- عاصم، ١، ٢٩٧، ٣٣٤- ٣٦، جودت، ١، (١٢٧١)(118) p.

٥٠- كما في حالة دري زاه محمد عطا الله (انظر رفعت أفندي دفعة المصائب، [استبنول، ليتوغر] ص١٠٨.

٥١- جودت IV (1275)ص ١٦٣، سلاد ١، ٢٢٩,

٥٢- Sâni-Zâde: II, 358-61 Despatch of Aust., Internunt, 26 Jan 1818 (N).

٥٣- Despatch of same 24 Dec. 1821 (VI/12, N 116 A& I).

٥٤- Despatch of same 25 Apr. 1801 (11/125, N 18) F.C.H.L Pouquevill voyage en Moree, a constantinople, etc. Paris, 1805, II, 185-86, J.E. Beau voisin, Note sur la cour du grand seigneur, paris, 1809, pp. 84-86.

٥٥- Despatch of Aust. Internunt, 7 Apr. 1833 (VI/57, N 6G).

٥٦- لطفي ١١، ٩٤,

٥٧- Jouannin- Gaver, 429.

٥٨- من أجل ما يلي: انظر: «أس الظفر» وخصوصًا حجة الشريعة، ٢١ شوال ١٢٤١ (٢٩ مايو ١٨٢٦) ص٣٦- ٤٠، ولائحة تاتارجيك عبد الله، وقصصي زاده عزت (انظر ملاحظات ٤، ٦ أعلاه).

٥٩- انظر مثلاً تفسير الجلالين للآية.

٦٠- أس الظفر، ٤٢.

٦١- المرجع نفسه، ١١٤.

٦٢- المرجع نفسه ٣٧- ٤٤.

٦٣- المرجع نفسه ٤٩ وابن خلدون، المقدمة، بيروت ١٩٠٠ ص٢٧١- ٧٣.

٦٤- جودت II (1271)ص٢٥٦.

٦٥- أس الظفر ٣٧- ٣٨.

٦٦- انظر موسوعة الإسلام. Toderini, 11, 2, Chapter 3, XIII. (VI) Bârüd. SV. N.E.

٦٧- محمد أسعد، تاريخ، النمسا، المكتبة الوطنية فيينا, Flügel H, O, 210 N 1141 .202. A. b

٦٨- لائحة تاتارجيك TOEM, VII, 260 ff. «أس الظفر»، ٥٥.

٦٩- أسعد. تاريخ ٢٠٠ A.

٧٠- E. gsâni-zade, 1, 101.

٧١- في مذكراته Turk Tarih Kurumu Library, Aknkaray 556.

٧٢- يستعمل Keçeci-zade مصطلح (Yeni Dunya عالم جديد) وهي النعت المألوف لأمريكا وهو نقيض (Eski Alem) العالم القديم.

٧٣- المرجع السابق، A, O, A 4.

٧٤- Ata III, 261.

٧٥- Sir James Porter, observations sur la religion des turcs londres, 1769, 1, 113.

٧٦- Choiseul- Gouffier to vergennes, quoted in L. Pingaud, Choiseul Gauffier la France en Orient sous Louis XVI, Paris 1887, p, 82.

٧٧- J. W. Zinkeisen Geschichte der Osmanischen Reiches VI Gotta 1859, p.19. N 2

٧٨- انظر اللائحة لتتارجيك TOEM, VII, 273, G. A. Olivier, voyage dans l'Empire Ottoman, 1, paris, ang, pp. 155- 56.

٧٩- جودت V ١٧٥ ، VIII 1288 ، ص٤١٢ .

٨٠- TOEM VII, 274

٨١- قوشجي زاده عزت (انظر Turk Tarih Kurumu Library Y 556 f22 a)

٨٢- لطفي/ ٥/ ٩٤ .

٨٣- جودت Iv 371- 72 اي. ز. كارال سليم الثالث وخط همايون لاري، الفترة، ١٩٤٢ ص٣٤- ٣٦ .

٨٤- عاصم ١ ، ١٦ .

٨٥- ثاني زاده IV، ٢٠١ .

٨٦- Comte Andreossy, Constantinople et le Bosphore, Paris 1828, p 69,. Lutfi, 1,144-45

٧٨- مذكرات حلبي أفندي [Kose Kethuda Mustafa Reshid] التي كتبت عام ١٨٠٤ لشرح النظام الجديد والدفاع عنه، ونشرت في ترجمة لوليم ولكنسون، An account of the principalities of wallachia and Moldavia, London 1820, pp. 220- 21.

٨٨- أس الظفر، ١٥٨ .

٨٩- انظر نسخة عن العريضة في «المجموعة» في المكتبة الوطنية باريس Sapp. Turc, N 1027, F219 a-b

٩٠- أس الظفر، ١١٣- ١٥٩ .

٩١- المرجع السابق ١٩٩- ٢١١ أسعد، تعريب ١٨٣ a ١٨٤ a ، لطفي ١ ، ١٤٩- ١٥١ .

٩٢- Beauvoisins, 11- 13

٩٣- جودت VIII، ٥٨ .

٩٤- عطا، ٢، ١٨٤ -٨٥ دوحـــة ١٢٥ -٢٦، Despatch of Austr. Internunt, 10 Mar 1812 and 10 Sep. 1819 (VI/4 A, N 5 VI/8 N 33 A & C) detailed biogr.

٥٩- المرجع السابق، C33.

٩٦- عطا، ٢، ١٨٦ -٨٩.

٩٧- أحمد نجيب، رئيس أطباء عام ١٨٣٦/ ٧ والذي لم يكن ينتسب إلى سلك العلماء، كان حالة استثنائية (لطفي/ ٥/ ٧٠/ So 1، C٩٦).

٩٨-انظر جودت x، ٢١٤.

٩٩- رسالة سرية (من Aust. Internunt 25 نوفمبر ١٨١٢ (v1/5 رقم ٢٩ ومن أجل سيرة مسعود الذاتية انظر شاني زاده III، ١٣٥ -٣٨.

١٠٠- عطا III، ١٩٣ -٩٤.

١٠١- جودت v 179أوليفييه ١، ١٥٥ -١٥٦.

١٠٢- دوحة ١٠٥ -٦، so 1، ١٤٣ -٤٤.

١٠٣- So III، ٤٧٢، عصمت شون، عارف حكمت كان أحد مشاهير شيوخ الإسلام في زمن السلطان عبد المجيد.

١٠٤- Despatch of Aust, Enuoy, 26 Aug. 1791 (II. 97 N 1).

١٠٥- So III، ٢٧٢.

١٠٦- استخدم المالكون السابقون لهذه الوظيفة لإقصائها عن الحياة السياسية (انظر راسم IV، ١٨٢٠) إلى أن ألغى هذا القانون (انظر الملاحظة ١٧٠ أدناه ولطفي ١، ٩١، ٢٩١، II، ٨٦).

١٠٧- انظر مثلاً: أس الظفر ١٥ -١٦.

١٠٨- جودت II، ٢٠٣، ٢٠٦.

١٠٩- جودت IV 163.

١١٠- انظر مثلاً المداولات في ديسمبر ١٧٨٣ فيما إذا كانت الحرب ستشن على روسيا (جودت II، ١٩٦ ff).

١١١- Despatch owst internunt 25, set 1992 (II, 100, N 32)

١١٢- عطا III 22 -121 ، ٢٩٥-٩٦.

١١٣- لطفي v، ١٠٧.

١١٤- المرجع السابق، ١٤٠.

١١٥- شاني زاده، ١، ٣٩٩- ٤٠٢ أعيد إنتاج صورة للسفير في Tarih vesikalart 1, N 5 (1942) after p. 370

١١٦- لطفي ٧، ١٢,

١١٧- J, von Hammer, Geschischtedes Osmanischen Reiches 2 Aug. IV, 630.

١١٨- شاني زاده II، ٩٦، جودت x، ١٠- ١١، لطفي ١، ١١٩، II، ١٠٣، I So، ١٥٦، III، ٣٤٩.

١١٩- شاني زاده IV؛ جودت IV، ١٦٤.

١٢٠- دوحه، ١١٤، Iso، ٢٧١؛ Iv 67- 68.

١٢١- عاصم ١، ٦٢، ٢٩٥- ٩٦، كارال، ٥٨- ٥٩,

١٢٢- Despatches of Aust- Internunt, 10, Sep. 1819, 10 Jan. 1792, and 25 Nov. 1827 (VI/8n, N 33 C. II, 98, N 2, P.S.2; VI28. N. 199 B).

١٢٣- في سبيل مثال نمطي انظر المحادثات مع الممثل الروسي في وقت مبكر في ١٧٧٦ (Zinkeisen VI, 91).

١٢٤- Despatch of Aust. Internunt, 25 May 1829 (VI/37, N 265 A).

١٢٥- TOEM VII, 271.

١٢٦- سليمان عزي، تعريب، استنبول ١١٩٩ bf 143 .

١٢٧- جودت، x1، ١٩٧ .

١٢٨- جودت IV، ١٦٣ .

١٢٩- Sketches of Turkey, 141

١٣٠- عبد الحميد في خط هما يوني قرب نهاية حكمه (جودت IV، ١٦٤) وسليم الثالث في خط مبكر (سليم الثالث في خط همايون لاري، نظام جديد، أنقرة ١٩٤٦ ص ١٥٠ E. Z. karal.

١٣١- [J. A.] Guer, Moeurs et usages des Turcs, Paris, 1746- 47, II, 131.

١٣٢- Despatches of Aust. Envoy, 26 Nov. 1791 and 10 Jan.1792 (II/97, N 9, P.S. 2; 10 PSI and 11/98 N 2 P.S.I) كان هناك عدة آلاف من الرعايا النمسويين ومعظمهم من والاAيا في العبودية التركية .

١٣٣- Despatches of same, 24 Dec. 1791 and 25 Febr 1792 (11/97, N 12, P.S. 4, II, 98, N 6, P.S. 2).

١٣٤- المرجع نفسه : لم تكن بعض انتهاكات القانون المقدس مع الاحترام للمندوبين الأجانب أمراً جديداً بل جرى ذلك خلال قرون وكنتيجة للامتيازات التي ضمنها الحكام الأوروبيون .

١٣٥- E. Z. Karal, Osmanli Taribi, V, Ankara, 1947, p. 20, Ld, Hatt Humay 1942, p. 59- 60.

١٣٦- انظر مثلاً جودت II، ١٩٦- ٢٠٧ .

١٣٧- من أجل نصوصه انظر لطفي، ٢، ١٤ .

١٣٨- جودت ٢، ٢٠٣ .

١٣٩- تقرير من السيد Pisani في ٢٤ أغسطس ١٨٤٣ .

١٤٠- St. Lane- Poole, the life of the R. H. Strat ford canning, London 1888, 11, 91

١٤١- عبد الرحمن شريف Tarih Musahabeteri, Istanbul, 1339, p. 303

١٤٢- Chevalier d'Arvieux, Memoires, Paris 1735, 1, 444

١٤٣- J. Otter; voyage en Turquie et en Perse, Paris, 1748, 1, 23 -١٤٤

١٤٤- Baron de Tott, I, 12, 34ff; cf So IV, 358-59

١٤٥- V. Fontalne, voyage en orient, Paris 1829, pp. 219, 263

١٤٦- Despatch of Aust Internunt. 10 July 1801 (II/125, N 24, p. S. 7)

١٤٧- جودت X، ٢١٤ شاني زاده (١١، ٣٤٤- ٤٥).

١٤٨- انظر مثلاً karal, Osm. Tarihi, V, 39-40 وشاني زاده ١، ٣٦٥؛ لطفي ٢، ١٢٣.

١٤٩- النص التركي مربوط بـ Despatch of Aust. Internunt 5 أغسطس ١٨٢١ (VI/12 رقم ١٠٠ A).

150- G. Rosen. Geschichte der Turkei, I, Leipzig, 1866, p.58, The adage is already used in an'ahd-name of 934 (IS 27/8) Ancien fonds turc, N. 181, f 99. b المكتبة الوطنية باريس.

١٥١- أس الظفر ١٥٧- ٥٨ أسعد تعريب ٤٦- ٩٤٧.

١٥٢- لطفي ١، ١٠٢، ٢٦٠.

١٥٣- كان لدى العثمانيين توقع سابق لمأزق كهذا عندما كان عليهم أن يدخلوا في تحالف ضد فرنسا مع روسيا وإنكلترا في زمن غزو نابوليون لمصر.

١٥٤- Despatch of Aust. Internunl, 10 Nov. 1828 (VI/34, N 241 B).

١٥٥- عاصم ١، ٢٣٨- ٣٩.

١٥٦- عطا ٣، ٣٨؛ Mac Farlane, 11, 138

١٥٧- Jouannin Gaver, 434, Despatch of Austr. Internunt, 4 Apr. 1838 (VI/67, N 277 B)

١٥٨- جودت ٥، ١٠٨، ٢٧٣؛ عطا ٣، ١٣٩- ٤٣؛ لطفي ٤، ٧٢، ١٦٠، ١٦٦، ٥، ١٠- ١١.

١٥٩- شاني زاده ٢، ٢١٢، عطا ٣، ١٤١، أسعد، تاريخ ٨٤ a-b

١٦٠- لطفي ٥، ٢١ Despatch of Austr. Internunt, 2 Dec. 1834 (VI/61, N 98)

١٦١- لطفي ٥، ٦٥- ٦٦ Southgate 1، ١٦٨- ٦٩.

١٦٢- عاصم ١، ٣٩.

١٦٣- قانون نامه، والعساكر المحمدية المنصورة. استنبول ١٢٤٤.

١٦٤- أسعد، تعريب ٤٩ A٥٠-b، A ٥٦.

١٦٥- لطفي ٣، ١٦٣.

١٦٦- لطفي ٥، ٣٨- ٣٩.

١٦٧- لطفي ٢، ١٤٤- ٤٥؛ ٣، ١٧٠، استنبول Moniteur Ottoman رقم ٩٠، ٩ شوال ١٢٥٠ (٧ فبراير ١٨٣٥).

١٦٨- انظر عاصم ١، ٣٣٢- ٣٣ حول الوضع في عام ١٨٠٧.

١٦٩- لطفي ٤، ١٦٦؛ ٥، ٤، ٦٥؛ ٦، ٢٩.

١٧٠- أس الظفر ١١٦، ١٢٥- ٢٦: لطفي ١، ١٤٤، ١٤٨. عندما انفجرت ثورة الإنكشارية في عام ١٩٢٦ دعي عدد من شيوخ الإسلام السابقين على عجل للانضمام إلى قيادة القوات الموالية (أسعد، تعريف ١٤٧ a).

١٧١- Despatch of Aust. Internunt, 25 June 1827 (V1/27, N 1780). Ubicihi Lettres sur la Turquie, Paris, 1851, p. 190; عطا ٣، ١٣٨.

١٧٢- Ubicini, 1, 211- 12

١٧٣- Ch. Mac Farlane, Turkey and its Destiny (بالنسبة لبغداد ١٨٣٨) Southgate, II, 166- 167!

١٧٤- Mac Farlane, I, 106.

١٧٥- عبد الرحمن شريف ١٠٣.

١٧٦- Selected works of C. Snouck. Ed. By G. H. Bousquet and J. Schacht, Leiden 1957, p. 248.

المواقف التركية من المساواة الإسلامية المسيحية في القرن التاسع عشر

رودريك هـ. دافيسون

واجه كل مجتمع حديث مشاكل ناجمة عن عدم المساواة بين المجموعات المختلفة التي يتألف منها وخاصة منذ الإعلان الأمريكي في القرن الثامن عشر بأن كل الناس خلقوا متساوين وكذلك إصدار إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا. وتتنوع وجوه الاختلاف التي أنتجت انعدام المساواة -من اقتصادية واجتماعية وعرقية، ولغوية، ودينية وسياسية- وكثيراً ما تكون متضافرة، وكان الدين في الشرق الأوسط وحتى زمن قريب جداً هو الخط الرئيسي الفاصل بين المجموعات وهو بالتالي الحاجز الرئيسي الذي يحول دون مجتمع متجانس من أناس متساوين. ومع أن التباين الاجتماعي والاقتصادي قد تعاظم اليوم في مجتمعات الشرق الأوسط إذ هيأت التقانة الحديثة والمال فرصاً عظيمة للكسب وللإنفاق ومع أن الخصومات القومية تتحدى اليوم أولوية مثيلاتها الدينية إلاّ أن الدين يبقى في حقيقة الأمر الخط الفاصل ويبقى أن عقيدة الإنسان هي علامته المميزة.

وكان دين المرء في الإمبراطورية العثمانية في بداية القرن التاسع عشر يزوده بملصوقة تدل على مضمونه سواء في بنيان تصوراته الخاصة أو في عيون جيرانه وحكامه. فقد كان مسلمًا، أرثوذكسيًا يونانيًا، أرمنيًا جورجيًا، يهوديًا، كاثوليكيًا أو بروتستنتيًا قبل أن يكون تركيًا أو عربيًا، يونانيًا أو بلغاريًا بالمعنى القومي، وكذلك قبل أن يشعر بأنه مواطن عثماني. وقد حافظت الحكومة العثمانية، بضمانها الاعتراف الرسمي بالملل كما كانت تسمى الطوائف الدينية، بل وأكدت على التمييز الديني، والإمبراطورية نفسها كان يحكمها مسلمون وكان قانونها مبنيًا على الشريعة الإسلامية، ولكن الطوائف المسيحية المتنوعة والطائفة اليهودية كانت تنعم باستقلال ذاتي جزئي داخل الإمبراطورية، حيث تشرف التراتبية الكنسية التي تدير «الملة» ليس على الشؤون الدينية والثقافية والخيرية

لجمهورها وحسب بل كانت تسيطر على أمور كثيرة ذات طابع شخصي كالزواج والطلاق والإرث وكانت تجمع بعض الضرائب، وقد خدم هذا النموذج الفسيفسائي الذي يعيش فيه المسيحي والمسلم جنبًا إلى جنب في الدولة نفسها سلطة الحاكم نفسه وكانا خاضعين لقانون مختلف وموظفين مختلفين، خدم الإمبراطورية العثمانية بشكل جيد مدة أربعة قرون. وفي الشرق الأوسط كان القانون -كما كان من قبل في الغرب أيضًا- متعلقًا بالشخص أكثر من تعلقه بالمنطقة.

ولم يكن شبه الاستقلال الذاتي للملل المسيحية يعني على أية حال: المساواة الكاملة بين رعايا الإمبراطورية فالملة الإسلامية هي المسيطرة، ولم يؤد هذا إلى أي قمع منهجي للمسيحيين من قبل المسلمين ولا إلى أي قمع منهجي للمسيحيين من قبل الحكومة العثمانية. والحقيقة أن الحكومات العاجزة أو الفاسدة والابتزازية في الإمبراطورية كانت تثقل في الغالب على المسلمين الأتراك والعرب أكثر مما تثقل على المسيحيين. إذ كان الباشا وملتزم الضرائب يجدون القروش التي يستطيعون اعتصارها من المسلمين بالطريقة نفسها التي يجدونها عند المسيحيين ولم يكونوا يغيرون من فظاظتهم أو من أساليبهم بحسب دين الضحية، وعلى الرغم من كل هذا، فلا جدال في أن المسيحيين كان يُنظر إليهم نظرة أدنى وكطبقة ثانية من المواطنين من عامة المسلمين ومن الحكومة.

وقد عانوا من المعاملة غير المتساوية بطرق متعددة. إذ كان لباسهم مميزًا وإذا لبس المسيحي أو اليهودي الطربوش كان يطلب منه أن يخيط عليه شريطًا من وشاح أو قماش لا تخفيه الشرابه. وتكون المعاملة غير المتساوية في أمور كنسية محضة أحيانًا ومثال ذلك تلك المناسبات التي يرفض فيها السلطان أن يسمح لطائفة ما من المسيحيين بإصلاح كنيستهم. وثمة مظهر لانعدام المساواة الدينية كان مثيرًا للضغينة بصورة خاصة وقد برز بصورة متكررة كموضوع مشخص -فالمسيحيون لم يكونوا يستطيعون التبشير بدينهم بين المسلمين كما يستطيع المسلمون ذلك بين المسيحيين لأن الشريعة الإسلامية تعاقب المرتد عن دينه بالقتل، يضاف إلى ذلك أن المسيحيين كانوا يعانون من اعتبارهم غير مؤهلين لبعض الأمور في الحياة العامة فلم يكن يُسمح لهم مثلاً بالتعيين في الوظائف العليا الإدارية ولم يكونوا يخدمون في القوات المسلحة بل كانوا يدفعون ضريبة إغفائهم. والشاهد المسيحي في

محكمة إسلامية شرعية لا يُعترف به، ولم يكن هناك مساواة في المواطنة لا من حيث الفكرة ولا من حيث الممارسة في الحقوق أو الواجبات، ولم توجد في الإمبراطورية، العثمانية قبل القرن التاسع عشر[١].

واتجهت الحكومة العثمانية قسرًا بانتباهها بعد سنة ١٨٠٠ نحو مسألة المساواة بطرق مختلفة. أولها أن الجماعات المسيحية في الإمبراطورية تشربت الأفكار الغربية في الحرية والقومية وازدادت الثقافة ومعرفة القراءة بينهم وأصبحت شكاواهم متكررة وبصوت أعلى ضد النقص في المساواة. وثانيهما. أنهم وجدوا بسرعة مستمعين جاهزين بين القوى الغربية العظمى التي تصرفت تقليديًا كحامية للمسيحيين في الشرق الأوسط. وبالغت في حجم الشكاوى في أذن الباب العالي، لمجموعة من العوامل، من تظاهر بالإنسانية إلى قوة سياسية، وضغطت عليه من أجل التغيير. وثالثها أن رجال الدولة العثمانيين الذين كانوا معنيين بتدارك تفكك المناطق عن الإمبراطورية وانحدارها الداخلي، باشروا بتنفيذ برنامج إعادة تنظيم وتغريب أولي جعلهم يواجهون حتمًا مشكلة المساواة نفسها، طالما أنهم مضوا في تبني بعض عناصر النموذج السياسي للدولة الغربية أو التلاؤم معها، وكانت قضية المساواة بين المسيحيين والمسلمين واليهود بلا ريب هي القضية الرئيسية التي واجهها رجال الدولة ولكنها مرت تشق طريقها بحذر عبر مراحل عديدة من مشكلة أوسع هي الإصلاح والتغريب. هل يمنح المسيحيون فرصة متساوية كتلاميذ في المدارس التي تنشأ في نظام إصلاحي تربوي؟ هل سيسمح لهم بالخدمة في الجيش الجديد، هل سيُقبلون في الوظائف الإدارية العليا طالما أن البيروقراطية استفادت منها؟ هل المراجعات المتأنية وتنظيم القوانين سيحل المساواة بين المسيحي والمسلم؟ وإذا ما تم تأسيس أي نوع من حكومة تمثيلية سواء على مقياس محلي أو على شكل ملكية دستورية فهل سيُمثَّل المسيحيون وكيف؟

وأصبح مبدأ المساواة في الواقع سياسة رسمية ويعتبر ذلك أحد الجوانب البارزة والأكثر تميزًا في التاريخ العثماني خلال القرن التاسع عشر. إن السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) الذي سار خطوات واسعة نحو الإصلاح وبطريقته الشديدة أوضح في كثير من المرات أن جميع رعاياه من أي عقيدة كانوا، هم في نظره متساوون[٢] لكن العهد الجديد في الجهود العثمانية في الإصلاح والتغريب بدأ في فترة التنظيمات من عام ١٨٣٩ حتى

١٨٧٦ ، حيث أعلن مبدأ المساواة بين المسيحيين والمسلمين بأكثر الصور مهابة وجاء ليلعب دوراً بارزاً في المشكلة المركزية للإحياء العثماني(٣) .

وآذن مرسوم ملكي بافتتاح العهد الجديد في الثالث من نوفمبر ١٨٣٩(٤) هو مرسوم الإصلاح «خط شريف كولخانه» بعد إعلان عام قبل اجتماع مؤثر للدبلوماسيين والأعيان العثمانيين ، جرى القسم على المرسوم من جانب السلطان الشاب عبد المجيد وكبار موظفيه في القاعة التي حفظت فيها بردة النبي محمد وكان لكثير مما جاء به «خط شريف» طابع إسلامي عميق . وهو يرد انحدار الإمبراطورية ، مباشرة إلى عدم الامتثال لتعليمات القرآن المجيد ، ويحاول في المقام الثاني أن يوفق بين التقليد الإسلامي وبين التقدم ويعد بمؤسسات جديدة لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية بل تنسجم مع متطلباتها وأصبح حق الحياة الآمنة والشرف والملكية مضموناً في موازاة إصلاحات في الضرائب وأنظمة السخرة ، لكن «خط شريف» نال شهرته الكبيرة ليس بسبب نغمته الإسلامية أو وعوده حول أمن الحياة والحرية والملكية ولا بسبب تعهده بإصلاح الأخطاء النوعية ، مع أن كل ذلك كان مهمّاً ، وإنما في الجانب المبدع «للخط» الذي برز في إعلانه الرسمي عن المساواة . وقد أكد عبد المجيد في مرسومه أن المنحة الملكية تشمل جميع رعيتنا من أي دين أو ملة كانوا .

وقد تأكدت السياسة الجديدة في «خط همايوني» أكثر شمولاً عام ١٨٥٦ وهو الذي وعد بمعاملة متساوية لجميع أصحاب المعتقدات في كل الأمور النوعية كفرص التعليم والتعيين في وظائف الحكومة والإدارة العدلية وكذلك في الضرائب والخدمة العسكرية(٥) كما تضمن مادة مهمة ضد تشويه السمعة تمنع «كل تمييز أو دلالة تحاول أن تجعل من أي طبقة مهما تكن من رعايا إمبراطوريتي أدنى من طبقة أخرى بالنظر إلى دينها أو لغتها أو عرقها» ، كما سيصدر تشريع قانوني ضد أي شخص سواء كان موظفاً عمومياً أو فرداً خاصاً يستعمل أي تعبير مهين أو عدواني ، حتى التنابذ بالألقاب بات ممنوعاً باسم المساواة .

وأعيد التصريح في الموضوع نفسه في أوقات متكررة ، مع بعض التنويعات إذ افتتح السلطان التالي عبد العزيز مجلس دولته الجديد (شورى- دولت) في عام ١٨٦٨ بكلمة

أشار فيها إلى معتنقي جميع المعتقدات كأبناء لأرضهم الأم(٦). وكذلك أعاد خلفه مراد الخامس هذه المشاعر في أول «خط» له(٧) وبلغ الاتجاه أوجه في ديسمبر ١٨٧٦ مع إعلان أول دستور مكتوب في التاريخ العثماني والذي أسس ملكية مقيدة واعتبر أن جميع رعاياها عثمانيون مهما كان الدين أو الاعتقاد الذي ينتمون إليه وأكد الدستور أكثر من ذلك على «أن كل العثمانيين متساوون أمام القانون . . . بدون تمييز يتعلق بالدين»(٨) وقد بذلت جهود كثيرة منذ ١٨٣٩ حتى ١٨٧٦ -بعضها يتسم بالشجاعة وبعضها بين بين، وأخرى لمجرد التسجيل، منها ما هو عفوي ومنها ما تم تحت ضغط دبلوماسي- بذلتها الحكومة العثمانية لكي تترجم الوعود بالمساواة إلى حقائق. والتزم السلطان عام ١٨٤٤ بعدم فرض عقوبة الإعدام على المرتد عن الإسلام. وعُين بعض المسيحيين كما انتخب بعضهم فيما بعد إلى مجالس محلية استشارية تأسست في كل مقاطعة، كما انتخبوا إلى المجلس الأكبر للدولة (مجلس الولاية والأحكام العدليَة) [Meclis- 1 Vâl-y- Ahkam-1 Adliye] في سنة ١٨٥٦ وكان الطلاب المسلمون والمسيحيون يُقبلون معًا كتلاميذ في المدارس الملكية المؤسسة حديثًا (التجهيزية Lycee) في سراي غلاطه عام ١٨٦٧ . هذه التدابير وأخرى غيرها قدمت شيئًا ما لإبراز الوضع القانوني لغير المسلمين من سكان الإمبراطورية لكن التقدم ظل بطيئًا وتدريجيًا ولم يتم الوصول إلى أية مساواة فعلية.

وقد تعرض كثير من الكتاب الأوروبيين في ذلك الوقت ومؤرخون عربيون لفترة التنظيمات ومسألة المساواة التي مرت من خلالها، من أحد منظرين، فرأى فيها بعضهم من الخارج مرحلة من مراحل المسألة الشرقية كان الدبلوماسيون الأوروبيون في أثنائها يستحثون بصورة دائمة الحكومة العثمانية لكي تضطلع بأعبائها في الإصلاح والمساواة وأن تنفذها على النمط الفرنسي أو الروسي أو الإنكليزي وذلك خدمة لمصالح بلدانهم القومية. واعتبرها آخرون بداية رحلة من اضمحلال داخلي طويل ومستمر للإمبراطورية في الوقت الذي تذهب فيه كل الجهود لإعادة «الرجل المريض» إلى العافية أدراج الرياح. وفي حالة ثالثة أكد بعض الكتاب عجز الأتراك أو عدم رغبتهم في تنفيذ أي تغيير هام، واستنتجوا

بعد مقارنة الإنجاز بالوعد، أن رجال الدولة العثمانيين إما أنهم اعترفوا علنًا بأنهم ليسوا صادقين أو أنهم وعدوا علانية بما عرفوا أنهم لا يستطيعون تنفيذه. إن وجهات نظر كهذه إذا اجتمعت مع الوضوح المتوفر للنجاحات الجزئية وأنواع الفشل وأخطاء الإهمال في جهود الإصلاح العثماني، تؤدي إلى الحكم بأن الوعود وخاصة الوعد بالمساواة كانت إلى حد كبير نفاقًا -وذرًا للرماد في عيون الغرب لتفادي التدخل الأجنبي لمصلحة الشعوب الخاضعة للإمبراطورية، ولمنع المراقبين من رؤية القمع المستمر الذي يمارسه الحكم التركي ضد المسيحيين المُهانين(٩).

ويوضح لنا أي تأمل واعٍ لفترة التنظيمات أن آراء كهذه مبنية غالبًا على عدم تفهم كافٍ لأهداف رجال الدولة العثمانيين أو للنتائج التي تم إحرازها، أو للعوائق الهائلة في وجه التقدم والمساواة. إن هناك حاجة إلى مزيد من البحث العميق والتحليل لفترة التنظيمات تزيد عما فعله حتى الآن كل من المؤرخين الأتراك أو الغربيين(١٠). ومن الموضوعات التي تتطلب مزيدًا من الاهتمام، مواقف رجال الدولة الأتراك من مراحل الإصلاح المختلفة. وسوف يساعد البحث في مواقف رجال الدولة الأتراك والشعب من موضوع المساواة بين المسلمين والمسيحيين على إيضاح ما يستطيع مناخ الرأي السائد أن يقبل أو لا يقبل ولماذا لم ينفذ برنامج المساواة الرسمي إلاّ جزئيًا. وسوف يتضمن الإيضاح الكامل بلا ريب كل جوانب مسألة الإصلاح، كما أنها تتضمن أيضًا إعادة اعتبار لدرجة تخلف العثمانيين وطبيعته وراء الحضارة الأوروبية وللعوائق التي وضعتها دبلوماسية القوى الكبرى أمام الإصلاح العثماني ولوضعية الإمبراطوريات المتعددة الجنسيات في عصر النزعات القومية الصاخبة. لكن المواقف كانت واضحة بين أهم القوى التي تعمل في تلك المرحلة، وثمة بعض المؤشرات المفيدة يمكن أن تجيب على ثلاثة أسئلة حرجة: ما هي المواقف الحقيقية لقادة رجال الدولة العثمانيين حيال وعود المساواة؟ ما هي التقاليد وما هي الممارسة التي شكلت المواقف الأساسية للأتراك حيال المسيحيين منذ قرن مضى، وما هي المواقف التي كانت راهنة بينهم حول إعلان مساواة المسيحيين بالمسلمين؟

II

ثمة أربعة من رجال الدولة العثمانيين استهلوا وأنجزوا أكثر التدابير الإصلاحية في هذه المرحلة وهم: رشيد، علي، فؤاد ومدحت[١١]. وكل منهم كان كبير وزراء (صدر أعظم مرتين على الأقل وكل منهم احتل مركزًا عاليًا عموميًا خلال معظم سنوات حياته. وكانوا مختلفين فيما بينهم كأفراد وخصوصًا في سعيهم إلى السلطة ولكنهم كانوا متشابهين في شجبهم للتعصب الأعمى والتزمت[١٢]. ولكل منهم معرفة واسعة بالأفكار السياسية الغربية وبالممارسات وببعض مراحل الحياة الأوروبية والثقافة. مع أن علي كان أقل «تأروبًا» من الآخرين في طريقة حياته وفي كلامه وكان كل من الأربعة مقتنعًا من خلال صراعه مع إدارة الإمبراطورية الصعبة المراس بأن درجة من التغريب أصبحت ضرورية لتقوية الإمبراطورية، ووافقوا فضلاً عن ذلك على أن كل عملية إصلاح تتطلب أن يعامل جميع رعايا الإمبراطورية بالتساوي بغض النظر عن معتقداتهم. وكانوا يختلفون على مدى السرعة ونوعية التدابير التي يمكن بواسطتها الوصول إلى هدف المساواة، وكانوا ينتظرون في الغالب أن تدفعهم الأحداث، وكان مدحت أكثر الرجال الأربعة حيوية وأقلعهم دقة كما كان أكثرهم ميلاً إلى عدم المبالاة بالشكوك المشروعة والتحذيرات التي تولدها التجربة وإلى شق طريقه قدمًا ضد التحيز العام.

والحق، أن رجال التنظيمات، كما قال عنهم النقاد الغربيون استخدموا بعض تصريحاتهم العظيمة المتعلقة بمبدأ المساواة كأسلحة دبلوماسية في أوقات الأزمات العالمية وليس كبرنامج للإصلاح الداخلي. فقد أعلن «خط شريف» عام ١٨٣٩ في الأيام التي كان فيها محمد علي في مصر يهدد تماسك الإمبراطورية وعندما كانت الحكومة العثمانية تحتاج بشدة إلى الدعم الأوروبي وكان وعد كهذا بالإصلاح يساعد في الحث عليه. كما صدر «الخط الهمايوني» عام ١٨٥٦ تحت ضغط دبلوماسي كوسيلة لتجنب الإشراف الخارجي على الإصلاح العثماني بعد حرب القرم. وكذلك أعلن دستور عام ١٨٧٦ بشكل درامي أثناء انعقاد مؤتمر للدبلوماسيين الأوروبيين في استنبول يهدف إلى رسم برنامج إصلاحي لأجزاء من الإمبراطورية. استخدم مدحت الذي كان المهندس الرئيسي للدستور وكبيرًا للوزراء في الوقت ذاته استخدام دستوره لكي يعيق التدخل الأجنبي وذلك بإعلانه أن

الإمبراطورية مستعدة لإصلاح نفسها بشكل أساسي. لكن الأزمات النوعية وحدها لا تملي مضمون الوعود الإصلاحية أو وجهات نظر رجال الدولة العثمانيين إلاّ أنها كانت تملي غالبًا وقت الإعلان وصورته. وفي بعض الأحيان سهلت الأزمات الإصلاح كما حدث عام ١٨٧٠، ذلك أنه في الأوقات التي تكاد تخلو من الاضطراب يصبح من الصعب اتخاذ إجراءات جذرية وسوف تكون هناك اعتراضات كثيرة عليها من السلطان ومن الوزراء الآخرين ومن عامة الناس.

وقد ساعدت الأزمات إذن على بلورة مشاريع الإصلاح وتسريعها واعتمدها الوزراء المسئولون حالاً ولقيت قبولاً حسنًا. وكان لوقع الأزمات على رجال التنظيمات بطبيعة الحال تأثير قوي على مواقفهم حيال المساواة لكن مواقفهم لم تكن في ذلك الحين متقلبة دائمًا.

وكان «علي» المسلم الأكثر محافظة من بين الأربعة والأكثر حذرًا في دفع التدابير الإصلاحية قدمًا. وكانت وجهات نظره تبعًا لذلك المعيار الأكثر تحيزًا لتقدم المواقف بين رجال الدولة القياديين حول المساواة الإسلامية المسيحية. وكان مقتنعًا بشكل راسخ بأن الأتراك العثمانيين أكثر الناس صلاحية لحكم هذا التجمع من الشعوب في الإمبراطورية[١٣] وكان يعتقد فوق ذلك أن احترام هذه الحكومة يرتكز على احترام الإسلام الذي لن يسمح بأي دعاية ضده مع أنه كان راغبًا تمامًا في أن يستطيع المسيحيون التمتع بحرية الاعتقاد والعبادة[١٤]. ولكن وجهات نظره حول الوضع القانوني للمسيحيين تغيرت ببطء تحت ضغط الأحداث بما فيها انتفاضات المسيحيين في البلاد وتدخل القوى الكبرى وعندما كان يعالج موضوع الانتفاضة في كريت عام ١٨٦٧ كتب مذكرة شهيرة إلى الباب العالي أوصى فيها بالإسراع بتطبيق سياسة المساواة، وقال، عندما تتحقق آمال المسيحيين سوف يتوقفون عن الثورة. ولذلك يجب أن تتاح لهم كل فرصة للتعليم وتولي المناصب العامة التي يصلحون لها حتى لو تم إعدادهم بصورة أفضل من المسلمين في الوقت الحاضر. ولن يستمر المسيحيون بعد ذلك في النظر إلى أنفسهم كأشخاص خاضعين لدولة إسلامية بل كرعايا لملك يحمي الجميع بالتساوي. ويخلص

على إلى القول «باختصار، إن اندماج جميع الرعايا. . . باستثناء الشؤون الدينية المحضة. . . هو الوسيلة الوحيدة»[١٥].

وليس ثمة سبب للتساؤل هنا عن مدى إخلاص علي، إذ أن من الواضح أنه مدفوع إلى استنتاجه تحت ضغط الأحداث وليس بفعل التفكير في الفراغ حول فضائل المساواة.

وقد وصل رجال الدولة الثلاثة الآخرون إلى آراء كهذه بسهولة أكثر. فكان رشيد واقعًا بالتأكيد تحت تأثير رغبته في التمجيد بسبب وجهات نظره الليبرالية التي استقاها من البلاطات الأوروبية ولكنه مقتنع في الظاهر بأن الإصلاحات التي ستضمن المساواة لجميع شعوب الإمبراطورية سوف تضمن إخلاصهم للحكومة العثمانية[١٦]. وعبّر فؤاد في مذكرة خاصة عن اعتقاده بأن ضمان الحريات للشعوب غير المسلمة في الإمبراطورية سوف يخفف من حماسهم القومي والانفصالي[١٧]. أما مدحت فأظهر كحاكم في بلغاريا (لولاية الدانوب) أنه يؤمن بمعاملة المسيحيين والمسلمين على أسس متساوية في حين أنه قمع في الوقت نفسه بلا رحمة كل تحرك ثوري أو انفصالي بين البلغار واستمر في التأكيد، حتى بعد أفول نجمه السياسي في أيام حكم السلطان عبد الحميد الثاني بأن حالة الفوضى في الإمبراطورية لا يمكن أن تعالج إلاّ بحكم قانون ينص على المساواة الكاملة مع المسلمين[١٨].

ويمكن اختصار ما كان رجال التنظيمات الأربعة يعتقدون به إلى أنه لكي ننقذ الإمبراطورية يجب أن نخلق مفهوم المواطنة العثمانية المتساوية. ويعبرون عن ذلك تحت اسم الانصهار أحيانًا والأخوة بين كل الرعايا العثمانيين أحيانًا أخرى، وبدأت الوثائق الرسمية تتحدث عن «رعايا الإمبراطورية» أو رعايا السلطنة، أو رعايا الدولة العلية ضمن معنى مركب أو جمعي وكأن المقصود إيصال مفهوم مواطنة عثمانية لا تنتقص منه «الحدود الملّية»[١٩] كما جرى التعبير عن فكرة «الوطنية» أو «المشاركة الوطنية» في الخط الهمايوني عام ١٨٥٦.

وعلى الرغم من أن رجال الدولة كانوا يعلمون أن مفهوم «العثمانية» يشكل قطيعة مع الماضي فإن من الصعب القول فيما إذا كانوا تحققوا من الثورة الهائلة في وجهات النظر

التقليدية التي تحصل، أم من الحصيلة المنطقية وكيف تكون. ولم يكونوا يحاولون عن وعي تقويض المكانة المسيطرة للمسلم التركي. لقد اتخذوا خطوة ذات دلالة على الطريق إلى مفهوم علماني محض للدولة والمواطنة وذلك بتنشئتهم للمساواة في المواطنة والتعتيم على خطوط الفصل بين الملل، كما أن قانون الجنسية الذي صدر عام ١٨٦٩ الذي يتجه إلى محاربة العواقب الوخيمة التي نتجت عن الحماية الأجنبية للرعايا ذوي الأصل العثماني كان نتيجة لجعل اكتساب المواطنة والاحتفاظ بها على أسس إقليمية محضة لا علاقة لها بالدين[٢١]. وعندما نص دستور عام ١٨٧٦ على أن كل شعوب الإمبراطورية يجب أن يسموا عثمانيين فإن النتيجة اللازمة التي لم يقلها تحتم من الآن فصاعداً أن يكون انتماؤهم الأول إلى الدولة، ثم هم بعد ذلك في المقام الثاني مسلمون ويهود أو يونانيون أرثوذكس.
كان ساسة التنظيمات يحاولون عن طريق برنامج «العثمنة» الذي ينطوي على أضيق مفهوم للمساواة بين المسيحيين والمسلمين. أن يعززوا الإصلاح وأن يصونوا السلطات ويستبقوا إحباط التمرد كما كانوا يعلمون أن التدابير الإصلاحية يصعب أن تنجز بنجاح «لا يمكن ارتجال إصلاح التقاليد» كما قال فؤاد سنة ١٨٦٧ وهو يشرح للقوى الأوروبية السبب في عدم إنجاز المزيد على طريق الإصلاح منذ صدور الخط الهمايوني عام ١٨٥٦[٢٢]. لكن «العثمانية» كانت في نظر رجال الدولة ضرورية لإنقاذ الإمبراطورية وقد أرادوا أن يستعيدوا وضعاً قابلاً للحياة وقادراً على المنافسة في عالم يزداد فيه باطراد حكم الأوروبيين وحضارتهم. وأن يمنعوا الولايات البلقانية ومصر من الانفصال على وجه الخصوص، ومثلما فعل ونستون تشرشل لم يكن أحد منهم مستعداً لأن يأخذ على عاتقه مهمة الإشراف على تصفية الإمبراطورية، لأن هذا كان ترجمة للمصلحة الشخصية في مذهب المساواة ولم يكن يعني أقل من هذا من قبل مؤيديه بكل صدق. وقد تعرضوا للانتقاد لأنهم عجزوا عن فهم القوة التي تحددها الروح القومية التي كانت تنمو باطراد في هذه الفترة بين اليونانيين والصرب والرومان في الإمبراطورية كما بدأت تؤثر على البلغار والأرمن، أكثر من تعرضهم للانتقاد على صعيد النفاق. وكان ساسة التنظيمات يميلون إلى رؤية حركات كهذه على أنها مظهر سخط على الظروف المحلية أو على أنها نتاج محرضين أجانب أو تمرد وقح واضح. وذلك لأنهم لم يدركوا إدراكاً عميقاً الصيغ العنيفة للنزعة القومية الجديدة.

على المرء أن ينطلق من هذه النقطة ليقيم الدليل على أن برنامج المساواة بين المسيحيين والمسلمين في الإمبراطورية لم يتحقق على نطاق واسع ليس بسبب سوء نية قسم من رجال الدولة البارزين بل لأن كثيرين من المسيحيين أرادوا له الفشل، وقد كان مطلب أهل كريت الاستقلال أو الوحدة مع اليونان ولم يطالبوا بالمساواة. وكان اليونانيون الآخرون في الإمبراطورية يتطلعون إلى الغاية ذاتها. وقد أقام خمسة آلاف منهم عام ١٨٦٢ على سبيل المثال، احتفالاً على البوسفور وطالبوا ببسط القانون اليوناني على مقدونيا وتساليا[٢٣]، كما أن الصرب لم يطلبوا المساواة بل الاتحاد مع صربيا الكبرى المستقلة ذاتيًا، كذلك صربيا ورومانيا الباقيتان ضمن الإمبراطورية لم تطلب أي منهما أي نوع من المساواة بل طلبتا الاستقلال القومي. وعندما بدأ مدحت باشا العمل سنة ١٨٧٢ في خطة ترمي إلى تحويل الإمبراطورية العثمانية إلى دولة اتحادية شبيهة بألمانيا بسمارك الجديدة وأن تصبح رومانيا وصربيا على شاكلة بافاريا وفورتمبرغ بالنسبة لحكومة بروسيا، تلقى منهم[٢٤] رفضًا فظًا فلم يكونوا يرضون حتى بأي نوع من المساواة المشتركة ضمن الإمبراطورية.

كما أن التراتبية الكنسية التي كانت تسيطر على الملل المسيحية عارضت بدورها فكرة المساواة، فالعثمنة سوف تقلل من سلطانهم وتقلل من ثرواتهم في آن واحد. وكان هذا صحيحًا جدًا بالنسبة إلى التراتبية الأورثوذكسية التي كانت لها أوسع الامتيازات وأكبر جمهور. وعندما تُلي «خط شريف» بشكل احتفالي رسمي عام ١٨٣٩ وأعيد بعد التلاوة إلى محفظته الحمراء الحريرية، ذُكر أن بطريرك الأرثوذكس اليونانيين الذي كان حاضرًا بين الأعيان قال: إن شاء الله. لن يخرج من هذه المحفظة مرة أخرى[٢٥]. ولنقل باختصار أن مبدأ المساواة واجهته معارضة هائلة من مسيحيي الإمبراطورية، سواء أكان قادتهم في الكنائس أم في الحركات القومية، وإذ أن المسيحيين استمروا في هذا السبيل فقد ظلت الأخوة العثمانية إمكانية بعيدة.

وكان على المساواة والأخوة أن تؤكدا نفسيهما في وجه النظرة التركية الأساسية إلى المسيحيين ولم تكن ردود الأفعال النوعية من المسلمين الترك على إعلان المساواة هي التي أظهرت منذ البداية أن العثمنة سوف تواجه ظروفًا صعبة وغير ملائمة بل مواقفهم الأساسية تجاه المسيحيين أيضًا.

III

إذا وجدت ثمة إمكانية في أن يستطيع المسلمون الأتراك قبول اندماج عثماني يصبح فيه المسيحيون أندادًا لهم فإن ذلك يعود إلى دافعين قويين في تراثهم الديني وتطوره، فقد ورث الأتراك كغيرهم من المسلمين موقفًا متسامحًا مع «أهل الكتاب» وهم أولئك الذين لهم كتاب سماوي ويدفعون الجزية إلى الحكومة المسلمة، كالمسيحيين واليهود، وقد قدّمت الحكومة العثمانية في أوقات مختلفة ملاذًا لغير المسلمين وخاصة في القرن السادس عشر، إلى اليهود الذين طردوا من أسبانيا. وكان التركي يقول للمسيحي في الغالب: «لك دينك ولي ديني».

وقد قوى من موقف التسامح في أوساط الشعب تلك الدرجة من التوفيق الديني الذي وجد في الأناضول وفي البلقان أيضًا منذ الأيام الأولى للتوسع التركي. وترافق التمازج في الإمبراطورية العثمانية بتمازج ديني من كل نوع. ولم يكن الإسلام الشعبي بين الأتراك أصوليًا من وجوه عديدة ولم يكن يحمل سمات التصوف الشيعي وحسب بل كان يصدق كثيراً من قصص المعجزات المسيحية المتنوعة والقديسين والمزارات. وكان انتشار الطريقة البكتاشية التي اتبعها سبعة ملايين مريد والتي اشتملت ضمن معتقداتها على كثير من المفاهيم الدخيلة، قد أعان على خلق مناخ متعاطف مع المسيحية والمسيحيين. وفي مرحلة التنظيمات فوجئت بعثات تبشيرية أمريكية كانت تعمل في الإمبراطورية العثمانية إذ اكتشفت ما ظنته في أول الأمر حقلاً خصيبًا لنزعتها الإنجيلية، مجموعات من المسلمين يقرؤون الإنجيل أو يستمعون إلى عظات المسيح من زعمائهم. وكان بعض هؤلاء من البكتاشيين وكان لبعض هذه المجموعات التي ليست بكتاشية بالضرورة عشرة آلاف مريد وضعف هذا العدد من الأنصار(٢٦).

وعلى الرغم من هذا التسامح والنزعة التوفيقية ظلت بين الأتراك مشاعر إسلامية حادة كان يتفق لها أن تنفجر في شكل تعصب واسع المدى. وكان يتفق لهذه الانفجارات أن تحدث بصفة خاصة في أوقات الأزمات السياسية وخاصة في سنوات ١٨٧٠ عندما أحدثت الفوضى الداخلية في الإمبراطورية والضغط الخارجي عليها ردّة فعل إسلامية

متميزة كانت مطابقة لما سيتحول فيما بعد إلى ردة فعل قومية. والذي كان أكثر أهمية من انفجارات التعصب المحتملة على كل حال، هو الشعور المتأصل بالتفوق الذي يحمله المسلم التركي. فالإسلام عنده هو الدين الحقيقي وليست المسيحية إلاّ حقيقة موحاة غير مكتملة. وأتمها محمد كاملة فيما بعد. فالمسيحي لا يستوي مع المسلم في امتلاك الحقيقة والإسلام ليس طريقة للعبادة وحسب بل هو طريقة في الحياة أيضًا وهو يحدد علاقة الإنسان بأخيه الإنسان كما يحدد علاقته بالله وهو أساس المجتمع والقانون والحكومة. وكان المسيحيون تبعًا لذلك يُعتبرون بصورة لا مناص منها مواطنين من الدرجة الثانية في ضوء الوحي الديني وكذلك بفعل الواقع البسيط وهو أن العثمانيين هزموهم. وكانت النظرة الإسلامية على وجه الإجمال مجمعة على التعبير المشترك «كافر» (والتي تعني فاقد الإيمان أي غير المؤمن) الذي يترافق مع نغمة إضافية تحمل معنى الازدراء. وكان التآزر الوثيق مع الكافر أو مع معنى المساواة أمرًا يحتمل الكثير من الشك في أحسن الأحوال، ويقول عاصم وهو مؤرخ في أوائل القرن التاسع عشر «إن المشاركة الحميمة مع الوثنيين والكفار محرمة على الشعب الإسلامي» وأن التعامل الصميمي بين فريقين علاقة كل منهما بالآخر كعلاقة الظلمة بالنور أمر غير مرغوب(٢٧) أبدًا.

ويتضمن الإسلام تحاملاً عنيفًا ضد «البدع» ولا مناص لإعلان المساواة من الاصطدام بهذا التحامل لا في أوساط رجال الدين المسلمين وحدهم بل بين الزمرة الحاكمة للإمبراطورية التي تخدم تقليديًا الدين والدولة وليس الدولة وحدها. ومن جهة العقلية الشعبية فإن رفع مواطني الدرجة الثانية إلى مرتبة المساواة القانونية هو بدعة لا ريب فيها حتى ولو أخذت على أنها ضد خلفية النزعة الشعبية المحافظة. فكيف إذا أخذت على أنها ضرب من البدع التي حرّمها الإسلام. ولم يكن بدٌّ من اصطدام مجمل برنامج الإصلاح في مرحلة التنظيمات بهاتين النزعتين المحافظتين المتداخلتين لكل من القصور الذاتي والإسلام. ليس هذا وحسب بل هنالك ميل التنظيمات إلى المؤسسات الجديدة مما سبب صدمة نفسية عميقة لما تضمّنه من فقدان بعض الاعتبار لنمط الحياة العثمانية التقليدية، ومن إقرار بأن لدى أوروبا المسيحية أمورًا تتم على وجه أفضل. لقد واجهت مذهب المساواة بين المسلمين والمسيحيين أمور كهذه لا يمكن معرفة وزنها بدقة.

وزاد من قوة مواقف المسلمين والعثمانيين نحو ماضيهم ردة فعل الأتراك ضد تأثير المسيحيين الجديد في حياة العثمانيين وشؤونهم. وقد بدا هذا التأثير سيئًا بوجه عام، كما أحدث مسيحيو الإمبراطورية اضطرابًا مستمرًا بفعل شجاراتهم المذهبية، فمن المحاجة حول الامتيازات على الأماكن المقدسة إلى مسألة ما إذا كان البلغار سيكونون رعايا للتراتبية اليونانية، إلى مسألة خصومة الحسونيين مع السلطة البابوية في أوساط الأرمن الكاثوليك. كما أحدث بعض المسيحيين اضطرابات بتحولهم من «ملة» إلى أخرى بحثًا عن مزية سياسية وحماية أجنبية. ولم تكن نزاعات المسيحيين المذهبية غير سائغة عند المسلمين وحسب بل إنها سببت أضرارًا فعلية للباب العالي وقدمت فضلاً عن ذلك مبررات لتدخل القوى العظمى.

وكان الاختبار العام الآخر الذي لقيه المسلمون الترك من مواطنيهم المسيحيين أن هؤلاء الأخيرين كانت تتصاعد لديهم باطراد الميول إلى التمرّد ضد السلطات الشرعية ومن الحق أن بعض الإقطاعيين الترك والعرب قد تحدوا السلطة المركزية ولكن نظرة المسلمين إلى هذين الأمرين لم تكن واحدة فبعض البكوات الأتراك أو «سادة الوادي» حكموا مناطق متعددة دون اعتبار لمراسيم الباب العالي ولكن كثيرًا منهم كانوا أمراء كرامًا حازوا على احترام رعاياهم وعندما سقطوا في قبضة محمود الثاني أعلنوا توبتهم في الغالب. ولقد كان محمد علي في مصر متمردًا ولكنه كان مسلمًا ونظر إليه كثير من الترك كمنقذ محتمل من مراسيم الإصلاح عام ١٨٣٩[٢٨] ذات الأفكار التي لا تمت إلى الإيمان. ومن جهة أخرى أثار التمرد المسيحي مشاعر المسلمين وولد في آخر الأمر بين بعض الترك ردة فعل كانت عثمانية ووطنية إلاّ أنها أصبحت فيما بعد تركية وقومية. إن أحداث عام ١٨٦٧ مثلاً عندما ثارت كريت وعندما اضطرت آخر الحاميات التركية للانسحاب من بلغراد. أثارت عند بعض الترك نوبة من الجنون[٢٩]. وقد تصاعد غضبهم ضد كل من المسيحيين المتمردين وضد ضعف الحكومة العثمانية في تعاملها مع التمرد. وكانت ردة الفعل المشابهة طبيعية في سنوات ١٨٧٥ - ٧٦ الحرجة عندما تلاحقت الانتفاضات في البوسنة والهرسك وبلغاريا وتبعتها حرب معلنة ضد السلطان شنتها دولتان تابعتان له هما صربيا والجبل الأسود. كما أن التدخل المستمر من قبل القوى العظمى الأوروبية في الشؤون العثمانية

أثار حنق الترك أيضًا. وهذه القوى العظمى كانت مسيحية كلها بلا شك، في عقيدتها إن لم يكن في سلوكها. صحيح أن روسيا وهي العدو القديم تحتل موقعها الخاص دون غيرها. إلاّ أن إنكلترا وفرنسا أيضًا على الرغم من أنهما شاركتا الإمبراطورية بجيوشهما في حرب القرم، كما ساندتاها في أوقات أخرى بالضغط السياسي فقد أصبحتا مكروهتين لأن تلك الخدمات قد بهتت ظلالها في عيون الترك بفعل التدخل المتكرر والمستبد في غالب الأحيان. مثل هذا الإلحاح الذي يولد الحقد وخصوصًا فيما يتعلق بالمساواة بين المسلمين والمسيحيين، كان يتمثل في حقيقة كون الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦ لم يكن مرسومًا أصيلاً حقًا بل إن القسم الأكبر منه قد أملاه السفراء البريطاني والفرنسي والنمساوي. لقد قدم السفير البريطاني اللورد ستراتفورد دي ريد كليف خدمات كبرى للإمبراطورية العثمانية وبطرق شتى، ولكن «علي» طلب من لندن ثلاث مرات في هذه المرحلة أن تستدعيه قائلاً «إن ستراتفورد لا يسمح للسلطان بأن يحكم بالاشتراك معه بل يطلب أن يكون نفوذه الخاص «أعلى وأكثر شهرة» بحيث يفقد الباب العالي هيبته في نظر شعبه(٣٠). وقد غادر ستراتفورد القسطنطينية بعد سنوات من ذلك وظل علي يتحدث عنه بضغينة حقيقية(٣١). وحتى فؤاد الذي انسجم مع الدبلوماسيين الأجانب بفضل كياسته الاجتماعية وفصاحته الفرنسية وظرائفه الأوروبية، عبّر عن انتقاد مماثل للسفير الفرنسي المتعاطف المسيو بوريه Bouree لأنه «عندما يتم أي إنجاز جيد يجب أن يجري الإعلان عن أنه منفعة جاءت على يد فرنسا»(٣٢).

وكان التدخل الأجنبي يثير الحقد على وجه الخصوص عندما يكون مبنيًا على الامتيازات المهينة التي وسعتها القوى العظمى وأمعنت في إفسادها، وقد أصبح كثير من الأتراك العاديين مطلعين عليها عندما رأوا الدعم الذي يمنحه الدبلوماسيون المسيحيون والقناصل للآلاف من المحميين العثمانيين المسيحيين الذين لم يسبق لهم أن رأوا البلاد التي تحميهم ولكنهم تدرّعوا ضد ضرائب دولتهم ومحاكمها ومُنحوا في غالب الأحيان جوازات سفر أجنبية. وكان كثير من هؤلاء المحميين شخصيات مشبوهة وكان عددهم قد تزايد إلى درجة كبيرة في أثناء حرب القرم بواسطة الرعاع والمغامرين من ذوي الأصل الأوروبي الذين زادوا في معدل الجريمة بالقسطنطينية(٣٣). وفي نهاية حرب القرم أحس

المبعوث النمساوي «بأن الشعب الوحيد الجدير بالاحترام، على ما يبدو لي أخيراً، هم الترك الذين جئنا لتمدينهم وإطلاعهم على أسرار تقدمنا»(٣٤).

كان سلوك أكثر ممثلي العالم المسيحي احتراماً في الإمبراطورية يستجلب الاستحسان التركي ولكنه ربما أثار الامتعاض. ولم يكن يبدو أن المستعمرات الصغيرة من العمال الأجانب كالورشة الإنكليزية لإصلاح السفن في هاسكوي أو العمال السويسريين الألمان في عماسيا لها أي تأثير مزعج ملحوظ، وإن بعض اللاجئين البولنديين والهنغاريين الذين جاؤوا بعد ثورة ١٨٣٠ و ١٨٤٨ قد تلاءموا مع الحياة العثمانية واعتنق بعضهم الإسلام. وكان يوجد دائماً أفراد غربيون محترمون مثل ذلك التاجر الإنكليزي(٣٥) في بيروت جيمس بلاك والذي قيل أن مسلمي المنطقة كانوا يقسمون بحياته عندما كانوا يريدون أن يقسموا قسماً عظيماً. لكن بعض الغربيين من أكثر الأشخاص احتراماً كانوا يثيرون غضب الترك في كثير من الأحيان، وكان بعض القناصل الإنكليز في الإمبراطورية سطحيين ومغرورين حتى في رأي رؤسائهم ولكي يتستروا على عجزهم كانوا «ينتقصون كثيراً من الكرامة الوطنية» مما كان يؤدي بهم للانجرار إلى كل شأن خاص(٣٦) وكانت البعثات التبشيرية كثيراً ما تضايق المسلمين بإلحاحها الإنجيلي ومن الأمثلة الصارخة أن مبعوثين إنكليزيين وضعا ذات يوم ملصقاً على جامع أيا صوفيا يعلنون فيه أنهم منذ الغد ومن هذا المكان سيتهمون النبي محمداً بأنه دجال(٣٧).

IV

بعد أن أوضحنا خلفية الاعتقاد الفطري عند المسلمين والتجارب غير الموفقة التي عاناها الترك من المسيحيين يكون من الطبيعي أن يسود الرأي المضاد لمذهب المساواة بين المسلمين والمسيحيين. وقد تنوعت المقاومة التركية لهذا المذهب بحسب الأشخاص والأماكن والأوقات. فبعض الترك ومنهم من هو من البيروقراطية العثمانية قبلوه في النهاية قبولاً سطحياً لكن قبوله الصميمي كان نادراً ولم تحدث انتفاضات كبيرة ضد مراسيم الإصلاح على الرغم من وجود بعض القلاقل في عدد من النواحي. وجاءت المعارضة في جزء منها من مجرد الإعلان عن مبادئ لا تحظى بشعبية في حين أن إدخال تدابير نوعية دون ضجيج

أمكنها أن تمر دون أن يلحظها أحد. وقد تذمر كثير من الترك وأعلنوا سخطهم على صانعي مذهب المساواة وعلى مفاهيم أخرى لا تمت إلى الإيمان. وسمي كل واحد من رجال التنظيمات الأربعة «كافر باشا» وربما كانت هذه التسمية أقل التصاقًا بعلي من الثلاثة الآخرين. إن مجرد فكرة المساواة وخاصة المادة المتعلقة بمنع التشهير عام ١٨٥٦ جرحت عند الترك الملتزمين الإحساس بصوابية الأشياء. «نحن لا نستطيع اليوم أن نسمي الكافر كافرًا» كان الناس يقولون ذلك بمرارة أحيانًا، وأحيانًا يوضحون عمليًا أنه في ظل الحكم الجديد لن نتمكن طويلاً من قول الحقيقة البسيطة بشكل صريح[٣٨]. هل ستكون الإصلاحات التي تمنع تسمية المسحاة مسحاة، جديرة بالقبول؟

وكان من شأن الأحداث التي تلت إعلاني الإصلاح العظيمين أن أوضحت النفرة العامة من وعودهما بالمساواة. وهذا مثال يتعلق بمسألة حساسة هي الخدمة العسكرية فقد أعلن السلطان في كل من عامي ١٨٣٩ و ١٨٥٦ أن رعاياه من المسيحيين سيمنحون ميزة التساوي في الخدمة داخل القوات المسلحة مع المسلمين بدلاً من دفعهم ضريبة البدل كما كانوا يفعلون حتى الآن. وقد بدا واضحًا في الحال أن المسيحيين سوف يستمرون في الدفع بدلاً من الخدمة على الرغم من كل ما تعنيه الخدمة العسكرية من معنى المساواة. كما بدا واضحًا أن الترك يريدون أن يتساوى المسيحيون في المسؤولية عن الخدمة وتقاسم الأعباء والمخاطر ولكنهم لم يسمحوا للمسيحيين بفرص متساوية للارتقاء إلى سلك الضباط إذ لا يريد المسلمون الترك أن يخدموا تحت إمرة ضباط مسيحيين من أبناء بلدهم. وقد بقي حق التساوي في الخدمة داخل القوات المسلحة من الناحية النظرية أما في واقع الأمر فإن المسألة برمتها قد اختفت بهدوء وعادت ضريبة البدل القديمة إلى الظهور تحت تسمية مختلفة وكان كل من الترك والمسيحيين راضين عن رؤية استمرار عدم المساواة[٣٩].

وثمة إيضاح آخر لردة فعل الترك مستقى من تجربة المجموعة المعروفة من البعثة الأمريكية الأبرشية في الإمبراطورية، فقد ذكروا أن هناك تناقصًا بصورة عامة في التعصب الإسلامي وفي التدخل بعملهم وقد لاحظ أحد أفراد البعثة ممن عرفوا المنطقة جيدًا أن العلماء وحدهم استمروا في مواقفهم دون أي تشابه مع نمط التعصب الأعمى في أعوام

١٨٦٠ وذلك لمجرد رغبتهم في الحفاظ على أي قدر من النفوذ بين الجمهور يقدرون عليه ولاستنزاف أموال الأغنياء(٤٠). وذكر مبعوث آخر «أنه قبل الخط الهمايوني» [١٨٥٦] كانت هناك حالات من القمع ضدنا تم إحصاؤها كل أسبوع أكثر مما يحصل الآن في العام بأكمله(٤١). وقد استمرت هذه الحال إلى أن بدأ التصاعد الجديد في مشاعر المسلمين مع تجدد الأزمات في أعوام ١٨٧٠.

لكن معظم الجهد التبشيري الذي بذله الأبرشيون ومعظم المستجيبين لدعوتهم كانوا من بين الأرمن ولم يكن الرأي العام الإسلامي يتأذى بصورة مباشرة. أما إذا كانت هناك حالة ارتداد عن الإسلام فإن الغضب العام سرعان ما يتفاقم وكانت الحماية الحكومية تنقذ الوضع في حالة كهذه وخصوصًا في العاصمة لكن الجمهور التركي لم يكن راغبًا في الاعتراف بفرص متساوية للتحول في كلا الاتجاهين على الرغم من تأكيد الباب العالي بأن المسلم حر اليوم في أن يصير مسيحيًا كما أن المسيحي حر في أن يصير مسلمًا ولا ترى الحكومة فارقًا في الحالتين(٤٢). وكانت أبرز حالات انفجار التعصب الإسلامي ضد تغيير الانتماء الديني أحداث سالونيك عام ١٨٧٦، إذ جاءت فتاة بلغارية تشوب سلوكها الريبة سالونيك من عام ١٨٧٦، إذ جاءت فتاة بلغارية تشوب سلوكها الريبة إلى سالونيك من قريتها الأصلية لتسجل أمام السلطات تحولها عن الأرثوذكسية إلى الإسلام. وحينما اختطفها بعض اليونانيين في المدينة ليمنعوها فيما يبدو من تغيير انتمائها قام جمهور غاضب مسلم بتخليصها وقتل في أثناء العملية القنصلان الفرنسي والألماني اللذان لجآ مع الحاكم التركي إلى المسجد وقد جرت الحادثة في وقت كانت تنوء فيه الإمبراطورية تحت عبء التمرد في البوسنة والهرسك(٤٣).

كان الموظفون العثمانيون يتصرفون بطريقة عادلة عندما تتعلق المسألة بالمساواة الدينية أو بالتحول الديني بين الطوائف المسيحية ذاتها ولم يكن الأمر نفسه على ذات القدر من القناعة والرضا عندما يتعلق الأمر بالمسلمين. وثمة مثال جرى في مدينة قريبة من أنقرة على أثر اضطهاد محلي قام به الأرمن ضد بعض البروتستانت وبعد أن أجرى الحاكم تحقيقًا أرسل مناديًا ليعلن: «تعلن السلطة الحاكمة أن على جميع رعاياها أن يتوقف كل منهم عن الاستهزاء بالآخر كالمسلمين و Rayahs، والأرمن والبروتستانت، فمن الآن هم متساوون

في كونهم رعايا تابعين للحكومة السلطانية وتمضي الأوامر إلى أبعد من ذلك فتحض على الاحترام المتبادل وتكريم كل منهم للآخر. وعلى الجميع أن يقيموا بجانب بعضهم بعضًا تسود بينهم المحبة الأخوية»[٤٤] لقد كان هذا الإعلان الصريح، على طريقته تلخيصًا لسياسة المساواة الرسمية بين أتباع جميع المعتقدات، ولمفهوم المواطنة العثمانية، وللمادة المتعلقة بمنع تشويه السمعة، كما يكشف عن الفهم الكامل لدى حاكم المقاطعة لما أعلنته الحكومة المركزية. أما توجيه السلطات أمرها إلى الناس بأن يعيشوا معًا في محبة أخوية فذلك شيء يمكن إصداره بلا ريب ولكن لا يمكن تنفيذه بالقوة.

وثمة مقياس آخر للمواقف التركية من مسألة مساواة المسيحيين نجده في آراء المشاركين في مؤامرة ١٨٥٩، التي كشفت عنها السلطات وكانت موجهة ضد السلطان عبد المجيد ووزرائه، كان هناك نيف وأربعون مشاركًا كثير منهم ضباط في الجيش وأساتذة في الدين الإسلامي وطلاب اعتقلوا جميعًا. وقد كشف التحقيق عن حالة من عدم الرضا بين أفكارهم الغائمة عن الحكومة العثمانية من أكبر أسبابها الإعلان عن المساواة مع المسيحيين، إذا ما قيست بأي سبب آخر منفرد. وقد أشار الشيخ أحمد الذي كان الزعيم الروحي للمتآمرين ومُنظِّرهم إلى أن المراسيم الإصلاحية عام ١٨٣٩ وعام ١٨٥٦ تُعد انتهاكًا للشريعة الإسلامية لأنها جعلت للمسيحيين حقوقًا متساوية مع المسلمين. كما ورد في أقوال متآمر آخر أن الشيخ أحمد كان يعلِّم في المدرسة أن المسيحيين حصلوا على هذه الامتيازات بمساعدة القوى الأجنبية [٤٥]، ولقد زودتنا، حادثة القللي -كما جرت من بعد تسمية المؤامرة المجهضة- بمؤشر جيد على انتشار المواقف التركية. إذ كشفت عن استياء غير محدد من مجرد مفهوم المساواة، وعن مساندة واعية للشريعة وعن إدانة للحكومة بسبب مراسيمها الإصلاحية وبسبب خضوعها للنفوذ الأجنبي[٤٦]. إن مذهب المساواة بدا سيئًا ويكفي لذلك سببًا أنه، أعلن المساواة بين إتباع ديانات لم تكن متساوية. أما العثمانية كمفهوم سياسي محض لولاء الشعوب من جميع المعتقدات لحاكم يعاملهم على قدم المساواة، فكانت غير واقعية لأن المفهوم التقليدي «للعثماني» كان يحمل دائمًا مضامين الأصولية الإسلامية كما يحمل معنى الإخلاص للدولة العثمانية.

إن أية عينة من الرأي العام التركي في فترة التنظيمات يجب أن تتضمن زمرة كانت تتطلع إلى المستقبل واعية سياسيًا ومعبرة دائمًا وهي مؤثرة بأكثر مما يتيحه حجمها الصغير، تلك كانت اللجنة العثمانية الجديدة المؤلفة بصورة رئيسية من كتَّاب ومصلحين فيما بعد والذين ائتلفوا لفترة قصيرة في أواخر أعوام ١٨٦٠ في أكثر الأشياء قربًا من حزب سياسي وجد في الإمبراطورية. كان أعضاؤه مجموعة ممتازة من الفردانيين. كانوا يتنازعون فيما بينهم ولكنهم كانوا متحدين في رغبتهم العارمة في الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية. وقد دعيت هذه المجموعة باسم «الأتراك الشبان» وكان أعضاؤها في الحقيقة الآباء الروحيين «للأتراك الشباب الحقيقيين عام ١٩٠٨ والأجداد الروحيين للأتراك الذين أوجدوا تركيا القومية اليوم فمن كتاباتهم استمد الوعي التركي الأصيل الذي تطور فيما بعد حافزًا عظيمًا. إلاَّ أن قادة مجموعة ١٨٧٠ أطلقوا على أنفسهم اسم العثمانيين الجدد وفي الاسم دلالة جيدة على آفاق رؤيتهم.

كان العثمانيون الجدد يمثلون شعورًا بالوطنية. وتفانيًا في العثمانية كما كانوا يفهمونها، مما كان يأمل في غرسه في الأذهان أي رجل دولة مثل علي أو فؤاد. كانت وطنية العثمانيين الجدد تعني تعاونًا متساويًا لكل الشعوب على اختلاف عقائدها في مجهود متفان للحفاظ على الإمبراطورية ولكنهم يعارضون أي تنازلات خاصة للمسيحيين، وكانوا يعتقدون أن الإمبراطورية تستطيع إصلاح نفسها وتجديد حياتها ضمن إطار التقاليد الإسلامية والشريعة، التي ظنوا أنها من العمق والتقدمية والمرونة بما يكفي وبما يمكِّنها أيضًا من تبني المؤسسات الأوروبية الجديدة. ويبدو أن كثيرين من بينهم آمنوا بالتفوق التركي الإسلامي على الشعوب المتحدة في الإمبراطورية المتحدة. إلاَّ أن كتاباتهم كانت تحمل تناقضًا ذاتيًا فقد كتب علي صوافي، ولعله أكثرهم تطرفًا وتعصبًا للإسلام، أن كل الشعوب التي تتألف منها الإمبراطورية العثمانية اليوم تشكل قومية واحدة فقط هي العثمانية(٤٧) أما مصطفى فاضل باشا وهو أمير مصري متحرر أصبح زعيمًا للعثمانيين مدة ما، لأنه كان يدعم الجماعة بأمواله. فيقول في تقرير عام قدمه إليهم: ليس هامًا أن يكون المرء مسلمًا أو كاثوليكيًا أو أرثوذكسيًا لكي يكون قادرًا على إحلال المنفعة العامة محل المنافع الشخصية بل يكفي أن يكون شخصًا تقدميًا أو مواطنًا صالحًا(٤٨) وقد جهر في رسالة جسورة إلى

السلطان عبد العزيز بأن الثورات المسيحية في الإمبراطورية ليست إلاَّ عرضًا من مرض -رجعية الحكومة وسوئها -أصاب المسلمين الصابرين بأكثر مما أصاب المسيحيين. ويقول مصطفى فاضل أيضًا إن خط التقسيم يمر فقط بين القامعين والمقموعين وليس بين المسيحيين والمسلمين(٤٩).

وقد حمل التأكيد على الوطنية العثمانية والحفاظ على أراضيها من التحلل الداخلي والهجوم الخارجي، العثمانيين الجدد على التصويت بالموافقة ذات المفعول الرجعي على «خط شريف» لعام ١٨٣٩ منذ أن وضع رشيد باشا بفضل مرسوم كولخانه الإمبراطورية على طريق التقدم والحفاظ على الذات، في رأيهم إلاَّ أنهم أخذوا يرون في الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦ وفي معظم أعمال الباب العالي التي تلته ضررًا ويعتبرونها تنازلات للمسيحيين استجابة لضغوط تمارسها القوى الأجنبية، وبسبب التمرد الداخلي. ويؤدي هذا في رأي العثمانيين الجدد إلى عدم المساواة وليس إلى المساواة. لقد انتقد نامق كمال وهو أكثر أعضاء المجموعة احترامًا، الباب العالي والقوى الأجنبية بسبب تعداد امتيازات المسيحيين في مرسوم ١٨٥٦ في الوقت الذي كان يمكن فيه التقدم كما قال نحو حكومة دستورية واستبعاد التدخل الأجنبي(٥٠) ويعكس نامق كمال هنا رؤية مشتركة لكثير من الترك الذين قادهم إلى الحجاج ضد برامج الإصلاح التي اقترحتها القوى الأوروبية من أجل شعوب مخصوصة أو مناطق من الإمبراطورية مثل المقترحات التي تخص البوسنة والهرسك في ١٨٧٥ - ٧٦، بقوله أن هذه التدابير تمثل امتيازًا خاصًا مجحفًا بحق المسلمين وهي بالتالي انعدام للمساواة(٥١).

وفي سنة ١٨٦٧ وهي السنة التي زادت فيها انتقادات العثمانيين الجدد للحكومة مما أجبر عددًا من أعضاء الجماعة على حياة المنفي في أوروبا وقد شُجب كل من علي وفؤاد بقسوة وبلا رحمة بسبب تنازلاتهما للثائرين الكريتيين ولموافقتهما تحت الضغط على أن يجلو آخر تركي عن بلغراد. وقد أوضح العثمانيون الجدد مرة أخرى أن هذا الأمر كان انعدامًا للمساواة فقد عومل مسلمو بلغراد وكريت معاملة غير عادلة(٥٢). ومن الواضح أن ضعف الباب العالي في وجه الضغوط الأوروبية فاقم غضب العثمانيين الجدد على هذا الموقف المملوء بالجور والمظالم، وقد عبَّر ضيا وهو خليفة نامق كمال وأكثر كتَّاب العثمانيين الجدد

تأثيـرًا عن الشَكوى العـامـة بأن العـدالة لا يمكن الوصـول إليـهـا طالما أن المسـيحـيين في الإمبراطورية لا يرجعون إلى الحكومة العثمانية وحسب ولا إلى ممثلي ملتهم بل يلجأون كذلك إلى حماة أجانب ويضرب ضيا مثلاً بقوله إذا سجن مسيحي مذنب فلا يلبث أن يُخلى سبيلة فجأة وبدون دعوى لأن شخصًا ما نافذًا تدخل في الأمر، أما إذا سقط مسلم بريء في شرك العدالة وسُجن بدون دعوى فمن هناك ليمد له يد العون؟ ويتساءل ضيا بمرارة أهذه هي العدالة[٥٣]؟ .

V

إن تحقيق المساواة العثمانية التي تشتمل على المساواة بين المسلمين والمسيحيين واجه مصاعب[٥٤] استثنائية حيال مواقف كالتي ذكرها. ومع أن رشيد وعلي وفؤاد وكذلك مدحت أملوا في أن يجدوا خلاص الإمبراطورية بخلق رابطة بين شعوبها تقوم على المواطنة المتساوية المبنية على الجنسية العثمانية إلاّ أن العوائق التي واجهتهم كانت كبيرة جدًا وكان الوقت قد تأخر كثيرًا، ولم تكن العقلية التركية المحكومة بقرون من الهيمنة الإسلامية والعثمانية مستعدة للقبول بأية مساواة مطلقة ناهيك عن الموافقة على منح امتيازات خاصة للمسيحيين، كما أن الأقليات المسيحية في الإمبراطورية استمرت في اندفاعها نحو الانفصال، وهكذا ظلت المساواة العثمانية على الرغم من الخطوات المتنوعة التي سارت باتجاهها، غاية لم تدرك. سواء في فترة التنظيمات أو بعد ثورة الأتراك الشبان عام ١٩٠٨ عندما بدا أن الأخوة العثمانية، خلال أيام قليلة عاصفة وزاخرة بالحماس، قد جاءت مع نهاية حكم عبد الحميد الفردي وانبثاق دستور مدحت باشا عام ١٨٧٦. إلاّ أنه في أعقاب هذه الفورة الهائجة القصية عادت القوميات المتنافسة للتجمع خارج مفهوم العثمانية. ولم يكن هذا ينطبق على مسيحي الإمبراطورية وحدهم ولكنه أصبح الآن ينطبق على المسلمين أيضًا. فعندما تطورت النزعة القومية العربية كالنزعات القومية عند المسيحيين كردة فعل على الهيمنة العثمانية التركية، وجد الأتراك أنفسهم مصدرًا لنزعة قومية خاصة بهم تجلت في عثمانية التنظيمات وخصوصًا في أعمال نامق كمال الأدبية التي تفيض بالوطنية وفي أعمال العثمانيين الجدد الآخرين. وفي نهاية المطاف كان مصير المساواة العثمانية كما رغب

فيها رجال التنظيمات، أن تسوء سمعتها كفكرة، سواء بين المسيحيين أو بين المسلمين، على الرغم من أنها لم تختبر بصورة كاملة أو عادلة. وعوضًا عن مساواة المسيحيين بالمسلمين ضمن إمبراطورية غير متجانسة، مساواة مبنية على الاندماج والأخوة انبثقت في نهاية الأمر صورة مختلفة هي المساواة المشتركة بين الدول القومية المتنافسة ذات السيادة.

الهوامش

١- لا توجد دراسة كافية عن أوضاع المسيحيين في الإمبراطورية العثمانية ومع أنه توجد مصادر كثيرة إلاّ أن أكثرها يعالج منطقة خاصة أو فترة معينة وبعضها ينطوي على تحامل واضح ومن بين أفضل التقارير عن منتصف القرن التاسع عشر Abdolonyme Ubicini Letters on Turkey ترجمة الليدي Easthope (لندن ١٩٥٦)، Account and papers 1861, LX VII,11، وتقارير تتعلق بأحوال المسيحيين مجموعة من رجال الدولة كتبها قناصل بريطانيون في أجزاء مختلفة من الإمبراطورية.

٢- انظر المجموعة الملائمة لرجال الدولة في England and the near East: Harold Temperle The Crimea (London 1936), pp. 40-41.

٣- لا ريب أن مذهب المساواة يشمل اليهود أيضًا. لكن المسيحيين كانوا أكثر عددًا بكثير من الإمبراطورية ويسببون كثيرًا من المشاكل، ومن بين ١٤ مليونًا من غير المسلمين في الإمبراطورية التي تعدادها ٣٥ مليونًا، كان المسيحيون يشكلون الأكثرية الساحقة وربما كان هناك ١٥٠ ألف يهودي. إن كل الأرقام المتعلقة بالقرن التاسع عشر هي تقديرات غير دقيقة وهذه الأرقام من Ubicini 1, 18- 26 وربما كانت تقديراته مخفضة ولكنها تلقى قبولاً واسعًا. وسوف أحدُّ من المناقشة حول أوضاع المسيحيين لأسباب عملية.

٤- يرجع الكتاب الغربيون عادة إلى مرسوم ١٨٣٩ على أنه خط شريف [Illustrious Rescript] الذي كان عنوانًا له في الترجمة الفرنسية الرسمية التي وزعها الباب العالي على الدبلوماسيين الأجانب. انظر الصورة الفرنسية المطابقة للأصل وكذلك Yauuz Abadan وتحليل مرسوم التنظيمات Tanzimat (Istanbul 1940, I, p. 48) 'Tanzimat Fermann' Tahlili [Imperial Rescripe] وما بعد، أما المؤرخون الأتراك فيطلقون عليه عادة اسم خط همايون أو فرمان كولخانة أو تنظيمات فرمان (وكلمة فرمان تعني مرسوم) وسوف أستمر هنا في متابعة الألفاظ الغربية المعتادة لتجنب الخلط ولكي أقدم تمييزًا ملائمًا عن الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦ (انظر الملاحظة

٥) وكذلك حيثما تظهر الأسماء التركية أولاً تستعمل أشكالها الغربية متبوعة بالتهجئة التركية الجديدة ضمن حاضرتين وتتوفر ترجمة النص الرسمي الفرنسي لخط شريف في أماكن عديدة وعلى سبيل المثال في pavet de courteille, État Présent de l'empire ottoman (paris 1876) pp. 231- 34.

٥- يطلق الغربيون على هذا المرسوم عادةً اسم خط همايون، لكن الأتراك يسمونه مرسوم الإصلاح Islahat ferman. انظر الإيضاح في ملاحظة ٤. النص الأكثر فائدة في التركية والفرنسية هو Thomas X. Bianchi, Khathth Humaiounì ..(paris 1856).

٦- النص في: Ignaz von Testa, Recueil des traités de la porte ottomaneì (paris, 1864- 1911), VII, 521- 23.

٧- النص في: Das Staatsarchiv XXX (1877), N 5702.

٨- المقالات ٨ و ١٧ النص في: Das Staats archiv XXXI (1877), N 5948.

٩- يمكن ذكر عدد من الأمثلة: Edward A. Free man, The ottoman power in Europe كتاب نفيس –ثلاثمائة صفحة من التقريع المطول ضد الأتراك والتبريرات الأخلاقية الرائعة (London, 1877) وحول وعود الإصلاح انظر خاصة الصفحات ١٨٩، ١٩٧، ٢٢٥.

١٠- ليس هناك حتى الآن تاريخ مدرسي لفترة التنظيمات. ولا يزال أفضل تقرير حول الإصلاحات Edward Engelhardte وكتابه La Turquie et le Tanzimatì (paris, 1882- 84) 2 Vols وأكثر كتب التاريخ العام كفاية حول النصف الأول من الفترة هو جورج روزين Georg Rosen, Geschichte der Turkei von dem siege der reformim Jahre 1826 bis 1856 (Leipozig, 1866- 67) 2 Vols. وقد عالج كثير من الدارسين الأتراك جوانب من المرحلة ولكن لم يصدر عن أي منهم تاريخ كامل متعاقب بلا انقطاع. ومن أكثر الكتب أهمية ألف صفحة صنفها ثلاثون من الدارسين الأتراك: التنظيمات بمناسبة ذكراها المئوية: Tanzimat, I yûzûncû yildonomu Munasbetile (Istanbut, 1940) ولم يظهر الجزء الثاني أبداً.

١١- مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠- ٥٨)، محمد أمين علي باشا (١٨١٥- ٧١) محمد فؤاد باشا (١٨١٥- ٦٩)، أحمد شفيق مدحت باشا (١٨٢٢- ٨٤).

١٢- من المفيد ملاحظة أن رشيد، علي، وفؤاد كانوا جميعًا ماسونيين: (جريدة أبو ضيا) يونيو/ ١٩١١ ذكرت في (مصطفى نهاد، تاريخ الأدب التركي المعاصر مع النصوص) Metindler Mûasir Turk Edelyat Taribi (Istanbul1934, p. 27 n) ولست متأكدًا إن كان مدحت باشا ماسونيًا أم لا ولكنه ينحدر من أسرة تنتمي إلى البكتاشية وذات نزعات هرطقية. انظر أعلاه ص٧٥ عن البكتاشية.

١٣- انظر علي إلى توفنيل ٢٨ نوفمبر ١٨٥٨ في: L. Thouvenel: Trois années de la question d'orient (paris, 1897) p. 316.

١٤- Äli to Musurus, Nov. 30, 1864 enclosed in Morris to seward N 108 Mar 29, 1865 Turkey N 18. State. U. S. Archives.

١٥- نص في: Ändreas D Mordtmann, Stambul und das moderne Turkentbum. وقد أمر علي أيضًا بتدابير ثقافية جديدة، وبقانون مدني إصلاحي... إلخ، (Leipzig) 1877- 78 175- 90.

١٦- انظر على سبيل المثال مذكراته في ١٢ أغسطس ١٨٣٩ المطبوعة في Franke. Bailey, British Policy and the Turkish Reform movement: 1826- 1853 (Cambridge, Mass, 1942) pp. 271- 76.

١٧- وثيقة مخطوطة من مذكرات حول إصلاح الدولة، من مجموعة خاصة لصالح كشجي Kececi ذكرت في أورخان. كوبرولو «فؤاد باشا» Islam Ansiklopedisi IV 679.

١٨- وثائق قصر يلدز، إفادة مدحت في الاستجواب ٨ مايو ١٨٨٠ أعيد نشرها جزئيًا في: ابن الأمين محمود كمال اينال: Osmanli Devrinde son sadrazamlar (Istanbul, 1940- 50) III 339 آخر رئيس للوزراء في الفترة العثمانية.

١٩- استعمل الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦ كل هذه التعابير : Tebaai Sabane, Tebaai Saltanati, tebaai Devlet-I Aliyye Reuben : انظر الملاحظة على هذا الاتجاه في levy, introduction to the sociology of islam (London, 1930- 33) 11, 259

٢٠- كان المصطلح المستعمل هو Vatandas الذي يقول Bianchi إنه كان صيغة جديدة : (Khaththy Humaioun, p. 4 and n. 1) إن الكلمة الأساسية هي vatan (وطن) انظر التعليقات على مدلول وطن في برنار لويس .

The impact of the Franch Revolution on Turkey, Journal of world History I (July 1953) 107- 108.

٢١- نص في Corps de droit ottoman (oxford, 1905- 1906) 11, 226- 29 George Young انظر أعلاه ص٧٢ حول ظلم معاهدات الاستسلام التي قصدها القانون .

٢٢- اعتبارات حول تنفيذ المرسوم الإمبراطوري لعام ١٨٥٦ و ١٨ فبراير في :
Gregoire Aristarchi: Bey: Législation ottomane (Constantinople, 1873-88) 11, 26.

٢٣- Morris-Seward, N 33, Nov. 6 1862, Turkey N17, State, U.S. Archives.

٢٤- Zapiski Grapha N.O.Ignatyeva (1864- 1874) Izvestiia Ministerstvo Inostrannykh Dyel, 1915, 170-72.

٢٥- أنور ضيا كارال Osmanli Tarihi V: Nizam-I cedit ve Tanzimat Devirleri التاريخ العثماني؛ مراحل النظام الجديد والتنظيمات (أنقره ١٩٤٧) ص ١٩١ ثم Englehardt La Turquie 1, 142. وهو ينسب ملاحظة مماثلة إلى رئيس أساقفة نيقوميدي عند إعلان الخط الهمايوني عام ١٨٥٦ ، ولابد كذلك من الإشارة إلى أن التراتبية اليونانية عارضت إدخال الديمقراطية إلى بنية «ملتها» الخاصة والتي يزيد بموجبها تدخل الإدارة الملّية .

٢٦- إن تقارير البعثة موجودة في وثائق اللجنة الأمريكية لمفوضي البعثات الأجنبية (ABCFM) البعثة الأرمنية VIIIأرقام ٧٩، ٨٨، ٩٢، ٩٣ . All Shaufflerto Anderson of Mar . 11 Nov . 16, Dec . 12, and 27, 1859 حول الطريقة البكتاشية انظر John Kingsley Birge: The Bektashi order of Derviches (London 1937)ولا يفيدنا في شيء أن نذكر هنا بيبلوغرافيا عن الإسلام وهناك أدبيات كثيرة ومبعثرة حول التوفيق بين المعتقدات : Frederick W Hasluck: Christianity and Islam under the Sultans (oxford 1929) 2 Volsوهو مليء بالمعلومات .

٢٧- Asim Tarihi (Istanbul n 1,376 ذكره برنار لويس في The Impact of the French Revolution on Turkey Jour, World Hist, I, 118, N 35 ،

28- Edoward Driault, I'Egypte et I'Europe, la crise de 1839- 1841 (Cairo, 1930) I, Letter 79, Sept. w0, 1839, an 11, Letter 7, Nov. 19, 1839 هؤلاء الترك لم يدركوا كم كان محمد علي مصلحًا في مصر .

٢٩- من أشهرها «العثمانيون الجدد» . انظر عنها ص (٧٥- ٧٧) .

٣٠- Clarendon to stratford, Jan 4, 1856, private strat ford Mss, Fo 532/44, public record office (PR.O) متضمن فيHarold Temperley, The last Phase of stratford de redeliffe, 1855- 58: English Historical Review XLVII (1932, 218 .

٣١- L. Raschdau, ed Dipomatenleben am Bosporas, Aus dem literarischen Nachlass. Dr Busch Deutsche Rundschau CXXXVIII (1909), 384 .

٣٢- Elliot to stanley, N 68 Conf., Dec. 17, 1867, Fo. 78/ 1965, Pro

٣٣- انظر مثلاً تعليقات السير إدموند هورنبي E. Hornby قاضي المحكمة القنصلية البريطانية في هذه الفترة وذلك في سيرة حياته Auto biography (London, 1928),

. 93 (Marco Antonio) Canini, Vingt ans d'exil (Paris 1868), pp.p
111-42وهي تعطي صورة جيدة عن الرعاع في العاصمة .

٣٤- Prockesch to Buol, Jan, الوثائق السياسية XII/56 Haus- Hof- Und Staatsar
. 10, 1856 Archiv

35- (New York, 1910), 1, 49; 11,465 ثلاث وخمسون سنة في سوريا Henry
Harris Jessu pc .

36- Bulwer to Russel, N. 177, Sept., 27, 1859 enclosing Bulwer to C. Alison of same date, Fo 78/1435, Pro.

37- Hornby, pp. 124-25.

٣٨- انظر القصة في: عبد الرحمن شريف في كارال Osmanli Tarihi v, p. 190
وكذلك: Gad Franco Developpement Constitutionnels en Turquie (Paris
1925, p. 12)

39- Dr. K. Erinnerungen aus dem Leben des serdar Ekrem Omer Pashaì (Sarajevo, 1885) pp. 47, 252 Ômer served on this commission, Felix
من أجل الإطلاع على التذمر التركي من الإعفاءات التي يتمتع بها المسيحيون Kanitz
انظر: Donaw-Bulgarien und der Balkan (Leipzig 1875- 79), 111, 151

40- Henry. J. van Lennep, Travels in little-known parts of Asia Minor
جولات في الأجزاء غير الشهيرة من آسيا الصغرى . (London 1870) 1, 118- 19

كان بعض العلماء متعصبين ومحدودي الثقافة ولكن هذا لا ينطبق على الجميع .
وجودت هو أحد الأمثلة البارزة فهو واحد من علماء هذه الفترة وهو مسلم مخلص لكنه ليس متعصبًا .

٤١- Goodell to Anderson, NoV. 6, 1860, ABCFM. Vol. 284 N 382 كثير من
التقارير عن أحداث القمع مصدرها مسيحيون آخرون وليسوا مسلمين .

٤٢- التقرير من لجنة حكومية كانت تحقق في واحدة من الحالات النادرة التي شهدت تحولاً من الإسلام إلى المسيحية : Hamlin to Anderson, Sept,, 5, 1857, ABCFM . Armenian Mission V, N 276

٤٣- تقرير وثائق عن ذلك في : Das staats archiv XXX (N 5733-58) .

44- Farns worth to Board secretaries, Sept., 21, 1865 ABCFM, Vol. 284, N 331 رعيَّه أم رعيْة، كانت هذه هي العبارة المعتادة التي تشير إلى دافعي الجزية من شعوب الإمبراطورية غير المسلمة وهي في أصلها تعني : قطيع أم ماشية ومن المحتمل أن الخط الهمايوني قد أبطل هذه الكلمة أيضًا .

٤٥- جرى تحليل المؤامرة على أسس الوثائق الواضحة وعلى تقارير الاستجواب بصورة رئيسية في : Ulug Igdemir, Kuleli vakasi Hakkinda bir Arastirma (Ankara 1937) تحقيق في حادثة القللي .

٤٦- لا شك أن مجمل برنامج الإصلاح قد أثار السخط باعتباره مناقضًا للشريعة وكان بعض الساخطين ممن لا تتفق مصالحهم مع الشريعة بأية حال . ولكن خوفًا على منافعهم المكتسبة سواء في السلطة أو في مصادر الدخل . وكان بين هؤلاء كثير من الموظفين الرسميين ومحصلي الضرائب ومقرضي الأموال . . إلخ .

٤٧- Ali Suavi, A propos de l'Herzégoving (Paris, 1875), p. 16 .

٤٨- رسالة في الخامس من فبراير ١٨٦٧ في : Le Nord. (Brussels) Feb., 7, 187 .

٤٩- صاحب السمو . الأمير مصطفى فاضل باشا . رسالة موجهة إلى جلالة السلطان . مارس ١٨٦٧ ص١-١١ .

٥٠- في الحرية، رقم ٤/ ٢٠ يوليو ١٨٦٨ أعيد نشره في Ihsan Sungu, Tanzimat ve yeni osmanlilar, in Tanzimat, 1, 795-96 التنظيمات والعثمانيون الجدد Sungu's chapter, pp, 777-857، وتوجد في هذا الجزء مجموعة كاملة تقريبًا من مقالات الصحف بقلم نامق كمال وضيا وتدور موضوعاتها حول القضايا اليومية .

٥١- انظر على سبيل المثال Manifesto of the Muslim Patriots Stanbul, June, 2, 1876في التاسع من شهر مارس ١٨٧٦ وقد كتبه غالبًا مدحت أو أحد المحيطين به.

٥٢- في جريدتهم (Muhbirمُخبر) ولم يرد ذكر التاريخ والمقال مترجم في Mar. ,25, 1868, Pro . Fo 195/893 N 120 ويستعمل ضيا في قصيدته Zafer-name السخرية المريرة لكي يهاجم علي في المقال نفسه المتعلق بكريت وبلغراد ويعلن علاوة على ذلك بصورة لاذعة أن علي قد أوصل المساواة في الحقوق إلى درجة الكمال لا بتنازلات كثيرة وحسب بل إنه عيَّن اليونانيين والأرمن في المناصب العليا. الترجمة الإنكليزية والنص التركي لنصف القصيدة تقريبًا في

Elias J. W. Gibb, A History of ottoman poetry (London, 1900- 1909) V, 96-111, and VI 370-78.

٥٣- في «حرية» رقم ١٥/ ٥ أكتوبر ١٨٦٨، المنشورة في Sunguص٧٩٧.

٥٤- كانت تحول دون تحقيق مبدأ المساواة عوائق كثيرة بلا شك وهي تختلف عما ناقشناه على أنه «مواقف» ومن أكبر هذه العوائق بصورة خاصة والتي كانت تؤثر على العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في البلقان نظام تملك الأراضي الذي كانت تنجم عنه مظالم اجتماعية واقتصادية ومجموعات لها مصالح وطيدة في الإبقاء عليها. وثمة تحليل جيد لهذا الوضع في جزء من البلقان في المرحلة الممتدة إلى عام ١٨٥٠ هو: التنظيمات البلغارية (Halil Inalcik, Tanzimat ve Bular Meslesiأنقرة ١٩٤٣).

ملاحظة إضافية: في الملاحظة رقم ١٠ قلنا بأنه لا يوجد تاريخ مدرسي لفترة التنظيمات ثم كتبت بعد ذلك كتابًا يحاول أن يملأ ذلك الفراغ Refom in the Ottoman Empire(الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية ١٨٥٦- ١٨٧٦ (Princeton 1963) إلاّ أنه ليس كافيًا بالنسبة لمرحلة السنوات المبكرة من التنظيمات عام ١٨٣٩. وهناك إسهامات متعددة لـBernard Lewis, and Benjamin Braude.

Christians and jews in the Ottoman Empire, the Functioning of a plural society 2 Vols, (New York, 1982) تتطرق إلى موضوع هذا المقال بصورة أخرى. ويوجد كتابان يلقيان ضوءاً على المناخ الفكري العام في تلك المرحلة: شريف ماردين Serif Mardin: The Genesis of young Ottoman thought: A study in the Modernization of Turkish Political Ideas (Princeton, 1962) وكذلك نيازي بيركس Niyazi Berkes: The development of secularism in Turkey (Montreal, 1964) كما يوجد اثنان آخران يتطرفان بصورة أكثر نوعية إلى العثمانية. هما: I. L. Fadeeva, Offitsialnie Doktrini V Ideology I Politike Osmanskoi Imperii, Osmanism-Panislamism XIX-Nachalo XXv (Moscow, 1985) and R A: Safrastian, Doktrinà Osmanisma Politicheskoi Zbizni Osmanskoi imperii (Erevan 1985).

الإصلاح العثماني وسياسات الوجهاء

ألبرت حوراني

قُدِّمت هذه الورقة إلى مؤتمر عن بداية التحديث في الشرق الأوسط انعقد في جامعة شيكاغو عام ١٩٦٦ وكان القصد منها تعبيراً أوليًا وموجزاً عن بعض الأفكار التي أملت أن أصوغها على وجه أكثر اكتمالاً وأن أسوغها في عمل أطول، ولذلك لم أكن أظن أن من الضروري أن أقدم في الحال مراجع كاملة لما كتبتُه أما الآن فقد فات الأوان. لقد أعطيت مراجع لأعمال قليلة وحسب ذُكرت ضمنًا أو صراحة ولعملٍ أو عملين أكثر جدة في ضوء حاجة تفسيراتي إلى إعادة النظر وإني لأعبر عن شكري لعدد من الانتقادات والإيحاءات المفيدة التي قدمها الأساتذة جاك بيرك، ب. م. هولت وستانفورد ج. شو والدكتور روجر أوين .

I

جرت العادة أن نجزئ التاريخ إلى مراحل تتناسب مع الأخطار التي تعرضنا لها .

والحدود المصطنعة التي تم الاصطلاح عليها يمكن أن تبدو حقيقية ويأتي جيل جديد من المؤرخين سيُمضي وقتًا طويلاً في زحزحتها .

وخير ما يمكننا عمله هو أن نعمد إلى تقسيمات تكشف عن بعض الأمور الهامة في القضية التي ندرسها . ولم يكن التقسيم القديم للتاريخ إلى أدوار دول وسلالات عديم القيمة ، وإنَّ فرض الحكم العثماني مثلاً على الجزء الغربي من العالم المسلم كان حدثًا كبير الأهمية ، كيفما نظرنا إليه ، ولكن الذهاب إلى أبعد من ذلك تبسيط شديد ومضلّل ، وإقامة تمايز بعيد المدى بين أدوار قوة الحكم العثماني وضعفه ، والتقسيم التقليدي إلى مرحلة من العظمة العثمانية تتلوها مرحلة انحدار عثماني لا يساعدنا على اكتشاف ما قد حدث في الواقع ، وربما كان أجدى لنا أن نبدأ بإيجاد تمييز في نوع المصادر التي نستعملها نحن كمؤرخين . وهذا ما ينطوي على دلالة عميقة وذلك لسببين أولهما أن المصادر التي نستعملها تساعدنا في تقرير مدى التأكد -الذي نضعه في مجموع العملية التاريخية المعقد . والثاني أن ظهور نوع جديد وهام من المصادر أو غياب نوع قديم يمكن أن يكشف عن تغير

في النظام الاجتماعي أو الحياة العقلية.

ونحن نستطيع أن نقسِّم التاريخ العثماني من وجهة النظر تلك إلى أربع مراحل. نعتمد في المرحلة الأولى بصورة رئيسية على مصادر الأدبيات الإسلامية (ونستعمل كلمة أدبيات بأوسع معانيها) وعلى المعطيات الآثارية، وفي الثانية علينا أن نضيف إليها المحفوظات العثمانية فهي تشكل مصدرًا وحيدًا لدراسة الكيفية التي كانت تعمل بها حكومة إسلامية عظيمة، ولكنها لابد أن تستخدم بالتوافق مع المصادر الأدبية إذا أردنا أن ندرس التغيرات التي طرأت على المجتمع العثماني، وفي المرحلة الثالثة التي يمكن تحديدها بصورة قاطعة بين ١٧٦٠- ١٨٦٠ تغيرت القيمة النسبية لأنواع المصادر مرة أخرى، فقد ضعفت سيطرة الحكومة المركزية على المجتمع العثماني، أو اتخذت ممارستها شكلاً غير مباشر وتحتفظ الوثائق في استنبول بقيمتها في الدلالة على تفكير الحكومة العثمانية واتجاهها ولكنها ربما تكون مختلفة جدًا عما حدث في الواقع، وثمة محفوظات هامة موجودة في بعض مراكز الولايات -القاهرة وتونس كمثالين واضحين علي ذلك- ولكن هذا النمط من الوثائق الموجودة في مراكز أخرى والتي استخدمها البروفيسور شو Shaw بنجاح[1]، لا يمكنها أن تحافظ على بقائها، وربما استطعنا أن نجد في المدن الكبرى وثائق محفوظة في محكمة «القاضي». ولكن القاضي فقد وضعه المركزي في الإدارة الإقليمية عندما بدأت الإصلاحات، ولم تعد الوثائق التي نريد الرجوع إليها تُسجَّل في محكمته فقد تأسست محاكم جديدة لتطبيق القوانين التشريعية الجديدة، وقد حُفظت سجلاتها بصورة منهجية ويمكن استخدامها في إلقاء ضوء على نتائج الإصلاحات على المجتمع العثماني.

وتأتي المصادر الأوروبية في المرحلة الثالثة لتحظى بأهمية أسبغها عليها جيل متقدم من المؤرخين، ونحن لا نعود إلى كتب الرحالة الذين تُعامل كتبهم عادة بحذر وحتى أمثال رسل Russel الذين أمضوا ردحًا طويلاً من الزمن في الأماكن التي وصفوها وربما كان رحالة القرن التاسع عشر أكثر إثارة للريبة ممن سبقوهم. لأن ظهور السفن البخارية جعل من السياحة أمرًا يسيرًا يتم بسرعة وسطحية. كما أن الغنى الأوروبي والقوة الأوروبية عملا على إبعاد الرحالة عن الشعب الذي يعيش بين ظهرانيه حيلة شبه ملكية. كما أن النزعة الرومانسية ألقت بظلال أمزجة الملاحظين الخاصة ولونت ما يُفترض أنهم يلاحظونه

بألوانها. كما أننا نرجع في كثير من الأحيان إلى تقارير الدبلوماسيين والقناصل الأجانب وإلى الموظفين الأوروبيين في كل من الدولة العثمانية ومصر. وتتضمن تلك التقارير في هذه المرحلة معطيات أكثر أهمية مما مضى فيما يتعلق بالتاريخ السياسي والاقتصادي (ونادرًا ما تكون هامة فيما يخص تاريخ الفكر). لقد كان من الصعب حتى على سفير جاد وحسن الإطلاع في القرن السابع عشر أن يعرف بما يجري حقًا في «السراي» أما في القرن التاسع عشر فقد أصبح سفراء القوى العظمى وقناصلها غير قانعين بتكرار المعلومات التي التقطوها صدفة ومن مصادر غير مقربة بل قضى تعاظم ثقل المصالح الأوروبية في الشرق الأوسط أن تكون حكومات أوروبا على إطلاع كامل ودقيق بما يجري. كما أن رغبة الحكومة العثمانية (والحكومات التابعة لها في مصر وتونس) في المحافظة على استقلالها وإصلاح أساليبها أجبرتها هي وحكامها المحليون على أن تُشرك ممثلي الدول الأوروبية جزئيًا في أسرارها.

إن عملية التغيير التي جرت في هذه المرحلة كانت شيئًا لم يفهمه سكان الإمبراطورية والدول التابعة لها حتى الجزء المثقف منهم. فقد كان تغييرًا مفروضًا من الأعلى ولم يكن مقبولاً بعد من معظم فئات السكان الذين تقبلوا منهج القانون والإدارة ولم يتقبلوا تنظيم المجتمع، وقد تبدلت لهذا السبب طبيعة مصادر «الأدبيات» الشعبية وقيمتها. واستمر التقليد الإسلامي في كتابه الأحداث اليومية والسير الذاتية والوصف زمنًا ما، وإذا استثنينا الجبرتي. يمكن الإشارة إلى جيل متأخر من أمثال ابن أبي الضياف في تونس والبيطار في دمشق وسليمان فائق في بغداد وعلي مبارك في القاهرة وكتَّاب التاريخ الرسميين في استنبول، لكن هؤلاء الذين يكتبون تبعًا للتقاليد الدينية أصبحت تربطهم بالسلطة علاقة مختلفة، فقد اهتز الإيمان بوجود مستمر لأمة إسلامية قوية مستقلة يحرسها الله، وأخذ يضعف الحافز إلى تسجيل أسماء وفضائل أولئك الذين حافظوا على تراث الإسلام عبر التاريخ ونقلوه إلى الأجيال، وإذ رأى رجال الثقافة القديمة أن حكامهم أصبحوا غرباء عنهم في طرائق تفكيرهم فلم يعد ممكنًا ولا مرغوبًا تسجيل أعمالهم، كما ظهرت من جهة أخرى مدرسة جديدة من الكتاب المسيحيين في سوريا ولبنان وهي نتاج ثقافة جديدة اغتنت بتعليم أفضل للغة العربية واللغات الأجنبية وطرائق تفكير أوروبا، ولكنهم كانوا بعيدين

أيضًا عن مصادر السلطة ولا يملكون (إذا استثنينا الحكومة الأميرية في لبنان نفسه) المعرفة ولا التماثل الذاتي مع السلطة وهو ضروري للمؤرخ السياسي.

وفي المرحلة الأخيرة التي تبدأ قطعًا في عام ١٨٦٠ تغيرت أهمية هذا العامل الأخير وأصبح في مقدور المؤرخ أن يستعمل تركيبة جديدة من المصادر. واستمرت أهمية التقارير الدبلوماسية والقنصلية كما تزايدت أهمية الوثائق العثمانية والمصرية، وعلى قدر ما زادت الحكومات في فرض هيمنتها المباشرة والشاملة على المجتمع أصبحت تتطلب وتستطيع الحصول على معلومات أكثر دقة وشمولاً. ولكن ما يميز هذه المرحلة الرابعة عن الثالثة هو أن تلك التغييرات التي فرضت من الأعلى أصبحت الآن مفهومة ومقبولة باطراد. وظهر إدراك ذاتي جديد ارتبط به اهتمام جديد وفعّال بالعملية السياسية وعناية جديدة بالمشاركة في حركة التغيير وتحديد اتجاهاتها. لقد دخلنا الآن العصر الحديث عصر التغير الذاتي المستمر والواعي للمجتمع وأصبحت مصادر الأدب الشعبي هامة مرة أخرى ولم تكن هناك كتب كثيرة في التاريخ (إذا أن كتابة التاريخ الحديث بدأت بمحمد بيرم وجودت باشا) بل كانت الرواية وعلى الأخص المقالات الصحفية التي تهدف إلى الإعلام أو النصح أو النقد أو إثارة المشاعر، ولم يكن يكتب هذه المقالات «عالم» مسؤول أمام نظام قائم ينظر إليه وكأنه يتمتع بقيم خالدة، بل يكتبها سياسيون معنيون بالسلطة أو بالمعرفة العقلية ولا سلطان عليهم إلاّ رؤيتهم الخاصة لما كان ولما يجب أن يكون.

II

نحن معنيون هنا «ببداية التحديث» أي بالمرحلة الثالثة من مراحلنا الأربع فأي نوع من المصادر يهمنا في هذه المرحلة التي نشير إليها، ونستطيع أن نسأل بعد النظر في كل منها أسئلة أبعد مدى: ما الذي نتوقع أن يزودنا به؟ يمكننا بلا ريب أن نستخدم كلاً منها في غاية واحدة على الأقل لكي يلقي ضوءًا على الآراء أو الافتراضات التي عُني بها من كتبه، أفلا يمكن أن نستخدمه في أبعد من ذلك أيضًا وفي أي شيء؟

ولا حاجة بنا إلى الإجابة على هذا السؤال بالتفصيل هنا، فبعض خطوط الجواب الرئيسية واضحة. إن المحفوظات الحكومية في منطقة ما في زمن ما حيث العادات في

خارج المدن الكبرى هي السائدة، تنبئنا عما كان يريده الحكام والرسميون أن يحدث وليس عما حدث في الواقع، ومن أوضح الأمثلة على ذلك مسألة امتلاك الأراضي كما بيَّنها الأستاذ لامبتون[٢] Lambton إذ لم تكن العلاقة القائمة بين المالك والفلاح متلائمة أبداً مع نظرية الملكية كما نص عليها القانون؛ سواء قانون الشريعة أو القانون الحديث. وسوف نؤكد مرة أخرى على وجوب التعامل مع تقارير الدبلوماسيين والقناصل بحذر لأن الذين كانوا يكتبونها ممثلين هم أنفسهم في العملية السياسية ولم يكتبوا تقاريرهم ببساطة كتسجيل تاريخي للأحداث بل كتبوا ليبرروا أنفسهم في الغالب أمام حكومتهم أو لإقناعها بتبني خط ما في العمل بل إن السفراء والقناصل اتجهوا فضلاً عن ذلك نحو الدخول في صراعات الأحزاب في الحكومة المركزية أو المحلية وعكسوا بذلك (وأحياناً أكثر مما كانوا يعلمون) وجهات نظر الحزب الذي كان يتوقع منهم المساعدة وكانوا هم قد وجدوا إليه مدخلاً.

ثمة قصور عام في معظم مصادرنا وهو ما يهمنا هنا بالتحديد، ذلك أن صوت جزء هام من السكان يندر أن يُسمع فيها، أو أنه يُسمع بصورة مشوهة أو خرساء أو غير مباشرة وحسب وهو صوت سكان المدن المسلمين وتقاليدهم وزعماؤهم «الطبيعيون» أو الوجهاء المدينيون. ونضرب لذلك مثلاً، فمن جميع وثائقنا الكثيرة عن أحداث عام ١٨٦٠ في سوريا ولبنان يمكن أن نكتشف مع بعض التدقيق مواقف وردود أفعال الموازنة والدروز والترك والحكومات الأوروبية. لكن نادراً ما يكون لدينا سجل أصيل لموقف السكان المسلمين وزعمائهم، إذا استثنينا كتاباً مختصراً ألفه محمد أبو السعود الحسيبي وبعض المقاطع في مجموعة السير الشخصية التي ألفها البيطار. وكذلك الأمر فيما يتصل بمحمد علي، نستطيع أن نستقرئ بالتفصيل من المواد الكثيرة التي نملكها، تطور كل جانب من سياسته ونشأة الطبقة الحاكمة الجديدة ولكننا لا نستطيع أن نتعرف بسهولة كيف كانت ردة فعل سكان المدينة المسلمين وزعمائهم حيالها. ولا بد أنه كانت هناك ردة فعل ما ونحن نقف على آثارها في الصفحات الأخيرة من كتاب الجبرتي أو عندما أرسل عمر مكرم إلى المنفى. إلا أنه ليس سهلاً بناء أي شيء من هذه اللمحات وتبقى الصورة المألوفة التي نملكها عن مصر في القرن التاسع عشر صورة منقوصة. ففي أحد جوانبها نلمح نمواً تدريجياً في

فعالية سكان المدن السياسية تستمر عبر القرن الثامن عشر وتلقي بثقلها في مرحلة ما بين الثورة الأولى ضد الحكم الفرنسي وبين الحركة التي حملت محمد علي إلى السلطة وفي فترة متأخرة في أعوام ١٨٧٠ نلمح ارتفاعًا مفاجئًا في تلك الفعالية، أما فيما بين ذلك فلا شيء عمليًا، بل فراغ سياسي.

إنها فجوة هامة في معرفتنا تتصل بالسياسات الدينية التي اتبعتها المقاطعات العثمانية (أي المقاطعات المسلمة على الأقل) ولن نتمكن من فهمها إلاّ عندما نرى تلك السياسات في لغة «سياسات الوجهاء» أو بتعبير ماكس ڤيبر «النبلاء» Patriciate وهناك أمثلة عديدة في التاريخ على سياسات النبلاء. إنها تختلف من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر وإن كانت تجمعها في الغالب بعض الأمور المشتركة. ويبدو أن هذا النمط من السياسات يظهر عندما تتوفر بعض الشروط: أولاً عندما يكون نظام المجتمع متسمًا بعلاقات التبعية الشخصية فالحرفي في المدينة ينتج بصورة رئيسية لحساب النبلاء البارزين والفلاح في الريف سواء كان حرًا اسميًا أم لا ينتج لحساب مالك الأرض أيضًا إما لأنه لا يستطيع أن يعول نفسه بدون ذلك أو لأن المالك يمسك بمقاليد سوق المدينة. ثانيًا عندما يكون المجتمع تحت سيطرة الوجهاء المدينيين أي العائلات الكبيرة (على غرار تلك العائلات الإيطالية في القرون الوسطى ولا تشبه مثيلاتها في فرنسا وإنكلترا القرون الوسطى) ممن يقيمون في المدينة بشكل رئيسي ويستمدون معظم قوتهم منها ولأن وضعهم في المدينة يتيح لهم أن يهيمنوا أيضًا على مناطق ريفية نائية. وثالثًا عندما يمتلك هؤلاء الوجهاء بعض حرية العمل السياسي. وتتخذ هذه الحرية أحد شكلين. أن تكون المدينة متمتعة بحكم ذاتي ويكون الأعيان حكامها أي حكم النبلاء بالمعنى الواسع لتسمية ماكس ڤيبر. أو أن تكون المدينة خاضعة لسلطة ملكية إلاّ أن السكان المدينيين يريدون ويقدرون على فرض قيود عليها أو يمارسون بعض النفوذ.

ونحن نجد الحالة الثانية في التاريخ الإسلامي. فإذا استثنينا حالات نادرة جدًا، لم نجد جمهورية يحكمها نبلاء، بل ملكية متجذرة في مدينة أو أكثر وتحكم أريافها النائية بالتعاون مع، ولمصلحة، الطبقات المسيطرة، ونجد في مثل هذه الظروف بعض صيغ العمل السياسي النمطية. حيث يتمثل نفوذ الأعيان السياسي في عاملين أولهما أنه لابد لهم من

امتلاك «مدخل» إلى السلطة بحيث يصبحون قادرين على النصح والتحذير والتكلم بصورة عامة باسم المجتمع أو جزء منه في بلاط الحاكم. وثانيهما أنهم يحتاجون إلى بعض السلطة الاجتماعية الخاصة بهم مهما كان شكلها أو مصدرها ويجب ألاّ تكون مرتبطة بالحاكم وأن تمنحهم وضعية قيادية مقبولة «وطبيعية» وهم يحاولون إذا كانوا حاذقين إيجاد ائتلاف من قوى مدنية وريفية حول هذه النواة المركزية من السلطة المستقلة. لكن هذه العملية لا تمضي بالضرورة إلى جرّ جميع القوى الاجتماعية إلى هذا الائتلاف ففي منظومات سياسية كهذه يميل الناس إلى تشكيل ائتلافين أو أكثر يوازن أحدهما الآخر. ويمكن أن يُفسَّر ذلك من خلال عدة أسباب: فهذا النوع من الزعامة ليس مؤسسة وسوف يوجد دائمًا من يتحداها وعلى الزعيم أن يوفق بين مصالح متعددة وأن يوازن بينها وبين مصالح الحاكم وهو ملزم بإحباط آمال بعض المجموعات ممن يميلون إلى ترك ائتلافه والانضمام إلى آخر غيره. ومن مصلحة الحاكم أن يخلق خصومات بين الأقوياء من رعاياه ويتعهدها وإلاّ فإنه يجد المجتمع كله مدعوًا للوقوف ضده.

ومن الواضح أن جانبي قوة الوجيه يرتبطان ارتباطًا وثيقًا أحدهما بالآخر، فهو باعتباره يملك مدخلاً إلى السلطات يمكنه التصرف كزعيم. وباعتباره يتمتع بقوة مستقلة خاصة به في المجتمع فإن السلطات تحتاج إليه وعليها أن تمنحه مدخلاً إليها. إلاّ أنه يتوجب عليه بهذا السبب أن تكون أفعاله في الظروف العادية حذرة بل وملتبسة. أما في لحظات الأزمة فإن العمل المباشر يصبح ممكنًا بل وتمس الحاجة إليه، وقد يقود الوجهاء ثورة ضد الحاكم أو يصبحون هم أنفسهم حكامًا في فترة غياب الحكم، وعندما تُزيح سلالة حاكمة سلالة أخرى يتصرف الأعيان وكأنهم حكام بالوكالة ويقومون بتسليم المدينة إلى سيدها الجديد. أما في أوقات أخرى فيتوجب عليهم التصرف بحذر بحيث لا يفقدون اتصالهم بأي من قطبي قوتهم وعليهم ألاّ يظهروا أمام المدينة وكأنهم ببساطة مجرد أدوات بيد السلطة وإن كان عليهم بالمقابل ألاّ يظهروا وكأنهم أعداء السلطة فإن مخاطرة كهذه تحرمهم من مدخلهم إليها بل وتحرمهم من الأسس الحقيقية لمركزهم في المجتمع وذلك بفعل استخدام الحاكم لكامل سلطته ضدهم. ولابد لهم أن يلتزموا في تصرفاتهم جانب الحذر بصورة عامة. فيستخدمون نفوذهم في الخفاء ويعبرون عن استيائهم بحذر، ويقلصون حضورهم في

حضور الحاكم وأن يكون تشجيعهم للمعارضة سراً ولكن ليس إلى الحد الذي تستقر غضب الحاكم فينزل بها ضربته.

III

كانت استنبول فوق كل شيء مركز حكومة، ولم تكن كمدينة إسلامية تماثل كثيراً تلك المدن العظيمة الأساسية التي نمت وتطورت وكانت مستودعًا لعصور عديدة من التاريخ الإسلامي، بل هي أشبه بالمؤسسات الإمبراطورية التي تشير بها سلالة حاكمة إلى عظمتها، وكانت أعظم قوة للحكومة متمركزة بطبيعة الحال في عاصمتها ولم تكن هناك تقريبًا قوة أخرى محلية موازية مستقلة عنها. لم تكن استنبول مدينة إسلامية قبل الفتح ولم يجد الفاتحون هناك مجتمعًا إسلاميًا قديمًا ذا بنية داخلية تكونت وأصبح لها زعماؤها «الطبيعيون» من أبناء العائلات القديمة التي تتمتع باعتبار اجتماعي أصيل. وكانت معظم تجارتها في أيدي الأجانب أو أتباع الأقليات الدينية وهم غير قادرين على ممارسة زعامة أو الحصول على سلطة (فيما عدا نفوذ فرعي كما كانت حال اليونانيين Phanariot Greek ولزمن محدود). وقد حتّمت الحاجة الواضحة إلى ضمان استمرار تموين العاصمة بالغذاء، على الحكومة أن تحول دون نمو هيمنة مدينية على الأرياف الممتدة حولها، كما كان يجري في أماكن أخرى مما يتيح لأعيان المدن أن يسيطروا على المبادلات الاقتصادية بين الريف والمدينة.

يضاف إلى ذلك أن الطبقة التي ينشأ منها «العلماء» الناطقون باسم الشعب المعبِّرون عن مظالمه ومطالبه في المدن الأخرى، كانت ها هنا طبقة رسمية جداً وتدين بنفوذها إلى المنصب الديني العالي الذي تحتله في الحكومة وتكون قريبة من الحاكم أكثر من قربها من الرعية. وتحولت مع مرور الزمن إلى طبقة تهيمن عليها عائلات ذات امتيازات أوجدها الغنى وتوارث خدمة الدولة من جيل إلى جيل. والحق أن المنظمة الانكشارية قدمت لأفراد الأفواج وسائل للتعبير عن سخطهم، في الفترة العثمانية المتأخرة على الأقل. ولكنهم عندما استطاعوا تقويض الحكومة لم يتمكنوا هم أنفسهم من السيطرة عليها والحقيقة أنهم كانوا أدوات بأيدي قوى سياسية داخل الحكومة. لم تكن سياسات استنبول سياسات

أعيان كما عرفناهم بل كانت شيئًا مختلفًا، سياسات بلاط أو بيروقراطية. إن «الزعماء» السياسيين الذين شكلوا اتحادات وتصدروها وكافحوا في سبيل السلطة كانوا هم أنفسهم خدامًا للحاكم واستمدوا جوهر قوتهم منه وليس من وضعهم المستقل في المجتمع. لكن الطريق إلى السلطة والزعامة داخل الحكومة تغير من عصر عثماني إلى آخر كما بيّن ذلك الأستاذ إيتزكوفيتز[٣] Itzkowitz. ففي القرن السادس عشر كانت الطريق تمر عبر المدارس وخدمة القصر أما في القرن الثامن عشر فقد بات مألوفًا أن يصعد رجال من الخدمة المدنية إلى القمة.

وقد اتخذت السلطة العثمانية شكلاً آخر في مراكز الولايات إذ كان التمييز هناك بين «العسكر والرعايا» يحمل معه كثيرًا من الأصوات الخافتة، عرقية ودينية وغيرها. فالحكام العثمانيون والموظفون يأتون من أماكن بعيدة جدًا ويتكلمون لغة مختلفة في أغلب الأحيان، ولا يمكثون أمدًا كافيًا لتضرب جذورهم في الأرض ولم تكن القوات الجاهزة لديهم والتي يستطيعون الاعتماد عليها كافية لفرض سلطتهم، بدون مساعدة، وكان عليهم لكي يحكموا الجميع أن يعتمدوا على وسطاء محليين وقد وجدوهم جاهزين على الفور. إن البلاد التي استولى عليها العثمانيون في آسيا وإفريقيا على الأقل كانت بلادًا ذات ثقافة إسلامية عريقة وتقاليد متصلة في الحياة المدينية والوجود السياسي المنفصل ولم يحاول العثمانيون عندما جاؤوا أن يمحوا العادات المحلية الجيدة أو يتمثّلوها بل حاولوا الحفاظ عليها وحتى إحياءها. وفي ظروف كهذه تضطر فيها السلطة إلى الاستعانة بالمساعدة المحلية لترسيخ نفسها، يمكن «لسياسات الوجهاء» أن تزدهر.

ولكن من هم أولئك «الوجهاء»؟ إن مفهوم الوجيه كما سوف نستخدمه مفهوم سياسي وليس اجتماعيًا ونحن نقصد به ذلك الذي يستطيع أن يلعب دورًا سياسيًا ما كوسيط بين الحكومة والشعب وزعيمًا -إلى حد ما- لسكان مدينيين، ويحدث أن تتمكن من لعب هذا الدور فئات مختلفة في ظروف مختلفة وهي تتمتع بنوع مختلف من القوة الاجتماعية فقد كانت الولايات العربية تشتمل على ثلاث فئات من هذا النوع؛ كان هناك أولاً الناطقون التقليديون باسم المدينة الإسلامية وأعني «العلماء» الذين يستمدون قوتهم من مركزهم الديني. وكانت الحكومة العثمانية تحتاج إليهم فهم وحدهم القادرون على إضفاء الشرعية

على أعمالها. وفي حين كانوا يشكلون في استنبول فئة رسمية إلاَّ أنهم كانوا في المقاطعات ينتمون إلى عائلات محلية إذا استثنينا القاضي والمفتي والنقيب(*) والنائب وكان نفوذهم مستمدًا من أوضاعهم إلاَّ أن لهم مصادر أخرى للنفوذ مثل الصيت الذائع عن بعض العائلات الدينية والذي يعود إلى قرون خلت، وربما إلى بعض الأولياء الذين تزار قبورهم في قلب المدينة ومثل علاقة «العلماء» المحليين بالمنظومة الدينية الشاملة وبالتالي مع القصر ومع الديوان الإمبراطوري، وذلك على الرغم من الحقيقة التي تفتح باب الدخول إلى سلك العلماء أمام كل المسلمين. كما يستمدون نفوذهم من ثرواتهم التي جمعوها من الوصاية على الأوقاف أو من الرابطة التقليدية بالبراجوازية التجارية، تلك الثروة التي كانت آمنة نسبيًا من خطر المصادرة بفضل مركزهم الديني.

ثانيًا: كان هناك قادة الحاميات المحلية. وكانت الحكومة تحتاج إليهم أيضًا نظرًا لسيطرتهم المباشرة على القوة المسلحة. وكانوا يملكون بعض الاستقلال في العمل. وكانوا يعتمدون إلى حد ما على روح التضامن التي تتجلى بين رجال مسلحين وانضباطيين وكان زعماء الانكشارية يسيطرون بصورة خاصة على القلاع المحلية التي تخضع لأوامر مباشرة من استنبول ولم يكونوا مسئولين أمام الحاكم المحلي. كما أن الانكشاريين تجذروا مع مرور الزمن في بعض الأماكن من المدينة حيث جندوا جيوشًا محلية مساعدة وأصبحت العضوية في الأفواج وراثية، كما أن أفواجًا مخصوصة أضحت متماثلة تمامًا مع أحياء خاصة من المدينة وصارت تستخدم كمنظمات للدفاع، وللعمل السياسي لا كقطعات عسكرية.

ثالثًا: هناك من نستطيع أن نسميهم «وجهاء زمنيين» (أعيان، أغوات، أمراء) وهم أفراد أو عائلات تمتد جذور قوتهم إلى بعض التقاليد السياسية أو العسكرية أو إلى ذكرى بعض الأسلاف أو الأجداد، وإلى عصبية عائلية أو أي مجموعة أخرى يجوز أن تكون معادلة لها، أو إلى عصبية على الإنتاج الزراعي من خلال امتلاك حق الإشراف على الأوقاف (ولهذا العامل الأخير أهمية خاصة ليس لأنه يمنحهم الغنى بل لأنه يمكّنهم من السيطرة على تموين المدينة بالحبوب مما يضعهم في موقع عام مؤثر يشكل عامل ضغط على الحكومة).

(*) المراد هو نقيب الأشراف وهو مركز يتمتع بمكانة دينية واجتماعية هامة. (المترجم)

ومهما يكن المصدر الذي انبثقت عنه أي من هذه الزعامات المحلية الثلاث فسوف نجدها تمارس نشاطها السياسي بالطريقة نفسها، فزعماؤها أو ممثلوها أعضاء في «الديوان» الحكومي وبذلك يؤمّنون مدخلاً رسميًا إلى الحكومة. ومن جهة أخرى يقيمون ائتلافًا حول نواة قوتهم المستقلة الخاصة، مؤلفًا من عائلات أخرى ذات وجاهة ومن العلماء وقادة القوات المسلحة وكذلك المنظمات التي تحتضن قوة السكان الفاعلة. وبعض مجموعات الحرفيين (وخاصة الجزارين). وأصبح الإنكشاريون مجموعة شعبية في الأماكن التي وُجدوا فيها، وشيوخًا لأكثر الأحياء شغبًا وهؤلاء معبِّئون غير رسميين للرأي العام ومنظمون للعمل الشعبي الذي سرعان ما يعود تحت اسم أو آخر إلى ماضي المدينة الإسلامية البعيد، بل قد تمتد هذه التركيبة إلى أبعد من المدينة وتنتشر إلى أريافها المباشرة وتضم رؤساء القبائل البدوية وشيوخ الجبال إلاّ أن هذه التركيبية غير مستقرة فالقوى التي تنجذب إلى فلك وجيه يمكنها أن تخرج منه لتدور في فلك آخر أو أنهم يصبحون هم أنفسهم وكلاء مستقلين. وقد يعودون إلى تبعية مباشرة للحكومة.

ويصدق هذا الوصف على جميع مراكز الولايات ولكن ثمة اختلاف كبير بين ولاية وأخرى من حيث المجموعة التي تتسلم القيادة من بين المجموعات الثلاث التي ذكرناها، وإلى أي مدى تبتعد في تصرفها حيال الحكومة العثمانية في القبض على زمام السلطة بصورة كاملة ودائمة. وفي أحد الأطراف القصية ولايات شمال إفريقيا التي أتاح بعدها عن استنبول وفقدان الأسطول العثماني سيطرته على البحر المتوسط، لبعض القوى المحلية فيها أن تستأثر بالحكومة وتحكم باسم السلطان وتتقلد منصبه وتسلم الحكم إلى من تختاره من خلفائها.

وفي القاهرة كان الوضع أكثر توازنًا، والحق أن السلطة العثمانية المحلية كانت ضعيفة بالقياس إلى المرحلة الأولى ولم تكن قادرة على الاحتفاظ بجيش جاهز كبير بما يكفي لفرض سلطتها. لكن مصر مع ذلك كانت من الأهمية في نظر العثمانيين ولأسباب عديدة، بحيث لا يمكن أن يتركوها تضيع وكانت القوة البحرية العثمانية لا تزال قوة يحسب حسابها في شرقي البحر المتوسط وكذلك كان السلطان ما يزال يتمتع ببعض الاحترام باعتباره مدافعًا عن الإسلام السني وحاميًا للأماكن المقدسة، كما أن الحكومة

العثمانية ما فتئت قادرة على تأكيد سلطتها سواء عن طريق القوة المباشرة أو بموازنة المجموعات المحلية بعضها ضد البعض الآخر. إلاَّ أن الإدارة العثمانية في مصر لم تستند إلى أسس اجتماعية من العسكريين الأتراك المسيطرين على الأراضي، كما كانت تفعل في الأناضول والبلقان وهكذا أمكن لبعض الزعماء المحليين أن يبرزوا وأن يأملوا بتوطيد مركزهم وتقويته بوضع أيديهم على الأراضي وعلى ضريبتها. وقد أوضحت الكتابات الحديثة التي قام بها الأساتذة آيالون Ayalon وهولت Holt وشو Shaw طبيعة هذه الزعامة المحلية وتطورها، فهي لم تأت من خلال الطبقة الدينية ولا من زعماء السلك العسكري. صحيح أن الزعماء الدينيين (سواء شيوخ الأزهر أو رؤساء العائلات التي تتوارث زعامة «الطرق الهامة(*)» كانت في أيديهم بعض الأسلحة كالعلاقة بينهم وبين التجار المسلمين الذين يقومون بالتجارة في نهر النيل والبحر الأحمر، وكسيطرتهم على الأوقاف، والرابطة الوثيقة مع سكان المدن الصغيرة والأرياف، والاحترام الأكيد للمحتد الديني والتعليم. لكن تجربة الحكم العسكري الطويلة وتقاليد العلماء السنيين علمتهم أن يلعبوا دوراً مكتوماً وثانوياً وعلمت الشعب أن يبحث في مكان آخر عن الزعامة السياسية وكان لدى زعماء «الأفواج السبعة» بعض الميزات الواضحة إلاَّ أن التضامن فيما بينها لم يعد كافياً لتزويدها «بالعصبية» الضرورية لكل من يأمل في القبض على زمام السلطة، وذلك بعد أن بدأ السلك العسكري ينسحب إلى داخل المجتمع المصري والانضباط العسكري يتراخى. وكانت المجموعات الوحيدة التي تملك العصبية المطلوبة، في غياب العائلات المحلية التي لها زعامة تقليدية، هي الأسر المملوكية. ولم يكن هؤلاء هيئة عسكرية ولكنهم نخب أوجدها رجال يملكون قوة سياسية أو عسكرية وهي مؤلفة من رجال أحرار يلتحقون بخدمة رؤساء الأسرة المتابعين ويجمعهم تضامن فيما بينهم يمكن أن يستمر طيلة حياتهم وقد أنتج التدريب وتقاليد الأسرة أفراداً عرفوا كيف يجمعون حولهم زعماء دينيين وقادة أفواج وطوائف شعبية ووراء كل هذا واحداً أو آخر من تحالفات ريفية مهلهلة «نصف حرام» و «نصف سعد Sa'ad» وعندئذ ومع هذه التركيبة، عرفوا أيضاً كيف يوطدون قوة فعلية وكيف يحصلون لهم ولأتباعهم على رتبة «بك» من الحاكم ومن بعدها يصلون إلى

(*) المقصود هنا هو الطرق الصوفية التي كانت منتشرة في مصر وغيرها.

المراكز الكبرى التي يُعيَّن فيها البكوات، ويسيطرون على التزام الضرائب Tax Farms إلاّ أن هذه التركيبة كانت سريعة العطب فلابد لأسرة ما أن تدمرها أسر أخرى كما دُمرت الأسرة القاسمية على يد تحالف بين «الفقرية» و«الكاز دو علْيه» ثم لا يلبث هذا الحزب المسيطر أن يتمزق كما فعلت الأسرتان السابقتان، أو يواجه خصومًا جدداً. أما الحكام العثمانيون فشأنهم كشأن القوى المحلية الأخرى فهم يستعملون خصوماتها لإضعافها جميعًا.

وثمة «وجهاء» وُجدوا في الولايات العربية إلى الشرق من مصر ولكن في صور أخرى. ففي مركزي ولايتين هما صيدا (عكا فيما بعد) وبغداد نجد ظاهرة الأسرة المملوكية نفسها كما في مصر. ونجد في كلا المركزين على كل حال أسرة مملوكية واحدة ومع أنها كانت تميل إلى التمزق ولكنها استطاعت أن تحتفظ بتضامنها وفي كلا المركزين تشكلت الأسرة بفضل حاكم قوي وضمنت الحكم بعد موته لنفسها وحافظت عليه حتى أعوام ١٨٣٠. لماذا قبلت الحكومة العثمانية هذا الاحتكار الرسمي للسلطة تعمد إليه أسرة واحدة؟ ترد على الذهن أسباب متنوعة، ففي المقام الأول كان كل من بغداد وعكا مركزاً «حدوديًا» فبغداد تقع على الجبهة المضطربة مع الدولة الفارسية، ومع السكان الشيعة من حولها والمشكوك في ولائهم كما أن عكا تقع بالقرب من حدود مصر شبه المستقلة وتنفتح على المتوسط كما تجثم عند قدمي المنطقة الجبلية في كل من شمال فلسطين وجنوب لبنان حيث برهن السكان في الماضي على تعطشهم إلى الاستقلال وعلى رغبتهم في التحالف مع قوى خارجية، وفي سنوات ١٧٧٠ وضمن تركيبة من حكام للجبل شبه مستقلين اجتازت القوات المصرية الطريق الساحلي عبر فلسطين وهددت القوات اليونانية -الروسية في شرقي المتوسط السيطرة العثمانية على جنوب سوريا تهديداً خطيراً، وكان من مصلحة الباب العالي في كلا المركزين (كما في بعض الولايات الأخرى من الإمبراطورية) أن يثبت في الحكم المجموعة التي تستطيع الاحتفاظ بقوات مسلحة كافية وتجمع الضرائب وتحافظ على موالاتها للسلطان في نهاية المطاف.

ثم إن المناطق الريفية في كلا المركزين كانت تُبتلع بالتدريج على أيدي شيوخ الهضاب اللبنانيين والفلسطينيين في صيدا وعكا. وفي بغداد على أيدي زعماء القبائل مثل شيوخ

«المتفق» الذين كانوا يسيطرون على الجزء الأكبر من الأراضي وبالتالي على ضريبة الأرض وعلى قسم من مراكز المكوس. وهكذا لم يكن يوجد دافع هنا إلى الأطماع والخصومات بين القوات المدينية كما كان عليه الأمر في مصر حيث «الالتزام»(*). يضاف إلى ذلك أن هذه القوى المدينية كانت أضعف من القوى في القاهرة وكان المجال بالتالي لتشكيل تركيبة قوية أضعف إمكانية. كانت صيداً وعكا مدينتين صغيرتين وليس فيهما عائلات دينية كبيرة كما أن ريفهما مملوك للمسيحيين والدروز والشيعة إلى حد كبير ولا يشتمل على أوقاف كثيرة. أما في بغداد فقد كانت هناك عائلات كبيرة من العلماء السنيين لكن قوتها الاجتماعية كانت محدودة بفضل سيطرة مشايخ الشيعة ورؤساء القبائل على المناطق الريفية، كما أن التجارة في كلا المركزين كان يسيطر عليها الأجانب وأبناء الأقليات إلى حد كبير، اليهود والأرمن في بغداد والأرثوذكس والجماعات المسيحية الأخرى في صيدا وعكا.

وسوف نرى في الموصل صورة مختلفة. وهي تشبه عكا وبغداد من حيث أن مجموعة محلية كانت قادرة على أن تفرض نفسها على الحكومة العثمانية وتصر على أن يكون الحاكم من أبناء المدينة ذاتها، ولكنها لا تشبههما من حيث أن الحاكم لم يكن من أسرة مملوكية بل من أسرة «جليلي» وقد جاءت من خارج البلاد على الأرجح كما يقول التاريخ الإسلامي (ويغلب على الظن أنها من أصل مسيحي) وقد استطاعت أن تشكل نقطة استقطاب لجماعات مختلفة وعديدة، وقد نستطيع أن نجد هنا أيضاً تفسيراً لهذه الوقائع في بعض السمات المميزة للمدينة. إذ أن ريف الموصل صغير ونادراً ما امتد مجال نفوذ الاقتصاد المديني إلى ما وراء السهول ووادي النهر المحيط بها مباشرة. وتقع إلى أبعد من ذلك المنطقة البدوية والإمارات الكردية الجبلية.

وفي هذه المنطقة الصغيرة المحاطة بجيران مختلفين والتي تكاد تكون مدينة -دولة، تستطيع السياسة المدينية أن تنمو دون تدخل كبير. وكانت المدينة نفسها مركزاً للثقافة الأصولية الإسلامية وازدهرت حول مساجدها ومدارسها بعض العائلات ذات التقاليد

(*) نظام لجمع الضرائب كان معمولاً به في العهد العثماني يلتزم بموجبه أحد الوجهاء والأمراء أو من في حكمهم جمع الضرائب من الأهالي وهو يحصل على مساعدة الحكومة في تحصيلها بكل الوسائل.

الدينية والتي تتمتع بالاحترام مثل عائلة «العمري» التي كانت حارسة الأصولية الدينية في شمال العراق. وكانت الموصل مركزًا تجاريًا هامًا أيضًا، يقع على الطريق الرئيسية من استنبول وآسيا الصغرى إلى بغداد والخليج، ويشكل مركز تجميع وتوزيع لأجزاء من الأناضول وبلاد فارس. وكانت تجارة الموصل بيد المسلمين في الدرجة الأولى.

ونجد هنا مرة أخرى تحالف مجموعة دينية مع البورجوازية التجارية، ولم تكن مركزًا عسكريًا في مثل أهمية بغداد. وكانت القوات المسلحة الرئيسية قوات محلية ظهرت على يد الحكام من أسرة «جليلي» كما أن الانكشارية أصبحوا منظمة سياسية في أحياء المدينة وتحت سيطرة زعماء محليين وهكذا لم يكن هنا قوة عسكرية تستطيع أن تعيق صعود الوجهاء المحليين.

ويبقى أن نأخذ بعين الاعتبار مدن سوريا والحجاز: دمشق، حلب، والمدينتين المقدستين وتوابعهما. هنا نجد سياسات الوجهاء في شكلها الأكثر نقاء. وقد ظلت السلطة العثمانية حقيقة واقعة من جهة، وكان لابد لها أن تكون واقعًا بسبب مشروعيتها في أعين العالم الإسلامي والتزامها بالسيطرة على المدينتين المقدستين وعلى طرق الحج وكذلك بسبب سيطرتها على الهلال الخصيب مما يؤكد أن استنبول هي التي تهيمن على قلب العالم الإسلامي وليست القاهرة ولا أصفهان. ومع أن هذه السلطة قد بدت وكأنما تم التخلي عنها لمصلحة مجموعة محلية كما كان الحال مع أسرة العظم في دمشق خلال معظم القرن الثامن عشر فقد كان يمكن استردادها إما بفضل الأسلوب القديم من مثل وضع حاكم ضد آخر أو بواسطة الأساليب العسكرية المباشرة. فالطريق الإمبراطورية إلى سوريا والحجاز تظل مفتوحة.

وكانت سلطة الوجهاء من جهة أخرى عظيمة في هذه المدن بشكل خاص ولم يكن الوجهاء هنا من المماليك بل من البورجوازية القديمة بزعمائها مثل «الشرفاء» في الحجاز والعائلات الكبيرة في دمشق وحلب والمدن السورية الصغيرة وكان لبعضها إرث ديني تقليدي وتعليمي (وفي حلب وضواحيها كانوا يعترفون بوصاية الشرفاء وامتيازاتهم) وكانت هذه الطبقة من القوة بحيث ضمت إليها عائلات ذات أصول عسكرية تلتف حولها

ولاءات متناحرة فيما بينها مما مكّن الأسر المملوكية من النمو واستعادة السلطة من الحاكم المحلي أو التأكد على الأقل من أن ممارسة الحكم تأتي في مصلحتها وتمكنت في بعض الأحيان من الثورة على الحاكم وأن تنجح في حكم المدينة لفترات قصيرة (في حلب مرات عديدة وفي دمشق عام ١٨٣٠).

وكانت هذه الطبقة في كل من دمشق وحلب ممثلة في ديوان الحاكم ومن هنا كان مدخلها إلى الحاكم وكان أعضاء الديوان في حلب يتألفون من: «المحصّل» وهو وجيه محلي ملتزم لأكبر جزء من ضرائب الأراضي و«سردار» الانكشارية وسوف نرى أنه كان يتأثر بنفوذ الوجهاء، و «المفتي» و«النقيب» والعلماء الرئيسيون والأعيان بالمعنى الفني المحدد أي أولئك الوجهاء الذين كانوا يتوارثون عضوية الديوان. وكان الديوان في دمشق يشبه في تركيبه ديوان حلب، لكن الوجهاء هنا لم يكونوا يملكون مجرد الوصول إلى الحاكم بل إنهم كانوا في مركز لا يسمح له أن يحكم بدونهم. فقد كانوا يسيطرون على مصادر القوة في المدينة وليس على الطبقات الغنية والمعترف بها وحسب بل على جمهور العامة أيضًا. وكانت ممارسة هذه السيطرة تتم عبر المؤسسات الدينية والأحياء الشعبية وعبر الانكشارية فوق كل ذلك. وكان هناك تمييز رسمي في كلتا المدينتين بين القبقول Kapikul وهم الانكشارية الإمبراطورية وبين اليبرلي Yerliye وهم المساعدون المحليون أو أبناؤهم. وقد فقد هذا التمييز معناه في حلب على كل حال. ففي كلتا المدينتين كانت المجموعة المحلية خاضعة للتأثيرات المحلية في حين كان القبقول في دمشق جيوشًا إمبراطورية أرسلت من استنبول ولكنهم لم يكونوا تحت إمرة الحاكم المحلي وإنما يخضعون لسيطرة «أغواتهم» البعيدة في استنبول مما ساعد على أن يكونوا هم أيضًا عرضة للضغوط المحلية وكان لهم في كلتا المدينتين روابط وثيقة تربطهم ببعض أنواع التجارة (وسنصادف هنا مرة أخرى الجزارين الذين لا يخلو منهم مكان) وببعض الأحياء الشعبية حيث يتجمع مهاجرون من الريف وآخرون يعملون في القوافل التجارية: كأحياء البنقوسة وباب النيرب في حلب والميدان في دمشق، وكان القنصل الفرنسي يسميه «الضاحية الثائرة» في المدينة. وكان الوجهاء يستطيعون من خلالهم أن يصدروا أوامر عامة أو يلغوها، ويسيطرون على نظام الضرائب المدينية منذ أن أنيط جمعها بشيوخ الأحياء والحرفيين.

جمع الوجهاء ثرواتهم من مصدرين: التجارة والأرض. ويعتمد المؤرخون كثيراً على تقارير القناصل التي كانت تميل إلى المبالغة في أهمية التجارة مع أوروبا التي كان القناصل معنيين بها بلا ريب بصورة رئيسية لكن ثروات دمشق وحلب جاءت في معظمها من طرق أخرى هي طريق الحج والطرق التي تعبر الصحراء إلى بغداد وبلاد فارس والخليج بكاملها، وكان المسلمون يسطون سيطرتهم في هذا الوقت على الطريق الأولى كليًا وعلى الثانية جزئيًا. وكان الأغنياء من تجار المسلمين يظهرون في تقارير القناصل أقل عدداً من تجار الأرمن أو المسيحيين Uniate أو اليهود، إلاَّ أنهم على الأرجح كانوا أكثر أهمية في هذه الفترة. أما فيما يتعلق بالأرض فإن غوطة دمشق والسهول الغنية حول المدن كان يملكها الوجهاء في الدرجة الأولى وبصورة فعلية إما كملاكين Malikanes وإما كأوقاف. وعندما لا تكون مملوكة بهذا الشكل يستطيع الوجهاء أن يأملوا بالحصول على الالتزام الضرائب عليها. ومهما كانت طريقة سيطرتهم على محاصيل القرى فإنها تمكنهم من السيطرة على تموين المدينة بالقمح. ونستطيع أن نراهم في كلتا المدينتين يستخدمون ذلك في سبيل خلق نقص في المؤن اصطناعي ليس بهدف رفع الأسعار وجني الثروة وحسب بل للسيطرة على الحاكم وذلك بخلق اضطرابات يستطيعون وحدهم إخمادها.

والواقع أن الصراع بين الفئات في سوريا كما في مصر كان في معظمه يدور حول السيطرة على تموين الغذاء وعلى الضرائب سواء من أجل المصلحة الشخصية أو كأدوات سياسية، وقد تشكلت التركيبات السياسية لهذا الغرض ومن أجله يمكن إعادة تشكيلها. ولكن التشكيلات كانت سريعة العطب لسبب بسيط وهو الارتفاع الشديد في الأسعار وقد بدأ الوجهاء في بداية القرن التاسع عشر، في حلب على الأقل يفقدون سيطرتهم على التركيبات التي شكلوها وأخذت القوة تنتقل إلى أدواتهم السابقة وهم رؤساء الانكشارية فقد أصبح هؤلاء مسيطرين الآن على القوى ويقيمون تحالفات مع رؤساء العشائر البدوية والكردية في الأرياف وليس مع القوى في المدينة وحدها إلاَّ أن قوتهم ربما كانت أكثر هشاشة من قوة المماليك في مصر لأن الحياة المدنية والحضرية في سورية كانت أقل استقراراً فقوة رؤساء البدو والأكراد كانت تلتهم الريف.

IV

من الواضح أن إصلاحات مرحلة التنظيمات في الإمبراطورية العثمانية والإصلاحات المماثلة في مصر (وكذلك في تونس) لو استمرت حتى نهايتها المنطقية كانت ستدمر قوة الوجهاء المستقلة وصيغة العمل السياسي التي تجعلها ممكنة، إذ كان هدف الإصلاحات تأسيس إدارة موحدة الشكل ومركزية ترتبط مباشرةً بكل مواطن وتعمل تبعًا لمبادئها العقلانية الخاصة في العدالة وتطبِّق بالتساوي على الجميع: لكن هذه الأهداف وعلى الرغم من أنها قد تحققت إلى درجة ما إلاَّ أنها لم تنفذ بصورة كاملة؛ ففي القاهرة واستنبول على حد سواء جرى تحريف نتائج الإصلاحات وأدَّت إلى كثير من التعقيدات بفعل عوامل عديدة مثل وجود حاكم مطلق يرغب في تطبيق الأفكار الجديدة بالشكل الذي يقوي من مركزه وليس إلى الحد الذي لا يهدده وحسب. كما أن التطور التدريجي للشعور العام في أوساط بعض المجموعات التي لم تعد راغبة في أن تظل محكومة وأن تفرض عليها مصلحتها من الأعلى بل ترغب في المشاركة بالعملية وكذلك حجم وتنوع المذهب العثماني في الحكم الذي يتصرف بأشكال مختلفة في أماكن مختلفة.

ففي القاهرة (وربما في تونس أيضًا)[٥] طُبِّقت الإصلاحات في البداية لمصلحة الحاكم. والواقع أن الهدف الأول والرئيسي لمحمد علي كان تدمير كل خصوم سلطته وقد كُتب الكثير عن تدمير زعماء المماليك وصُرف كثير من الانتباه إلى حفلة الغداء الشهيرة تلك، ولكن قليلاً ما توجه الاهتمام إلى حدث ذي أهمية مستمرة هو إلغاء «الالتزامات» وكانت سيطرة المماليك على الالتزامات قد ضعُفت بفعل الاحتلال الفرنسي وهذا ما سهَّل على محمد علي إنهاء ذلك النظام، وقد دمر عمله هذا في آن واحد الوسائل التي وطدت بها الأسر المملوكية قوتها، والهدف الكائن وراء تطلعاتها. وقد ضمن محمد علي بجمعه الضرائب مباشرة عدم بروز طبقة جديدة من الملتزمين وعندما بدأت تظهر إلى الوجود طبقة جديدة من مالكي الأراضي في أواخر أيام حكمه لم تكن تملك الوسائل نفسها في أول الأمر كممارسة الضغط على الحكومة كما كان يفعل المماليك، وصحيح أنه لم يطل بهم الأمر حتى أصبحوا في وضع أقوى في الاقتصاد الريفي لكن امتلاك الأرض بحد ذاته لم يكن يخلق قوة سياسية إلى أن بدأ إسماعيل يحتاج إلى مساعدتهم ودعمهم في أعوام ١٨٧٠.

لقد حال صعود الأسر المملوكية في القرن الثامن عشر في القاهرة دون العملية التي جرت في استنبول وهي تنامي القوة السياسية للعاملين في الخدمة المدنية، فلم تكن لهؤلاء أية قوة مستقلة عن محمد علي ليحسب حسابها بل إنهم فقدوا أهميتهم إذ بدأ نوع جديد من الإدارة بالظهور وأصبح يحتاج إلى نوع جديد من المهارات، وكان معظم الإداريين الجدد من الأقباط أو من مسيحيين آخرين لم تكن لديهم قوة خاصة بهم، أو من رجال آخرين ذوي أصل متواضع تلقوا تدريبًا في مدارس البعثات أو المدارس الخاصة وهم يدينون بتقدمهم لرضا الحاكم. كما أن العائلات الدينية القديمة التي احتفظت بمكانتها الاجتماعية إلى حد كبير فقدت قوتها السياسية وحريتها في العمل التي بلغت أوجها في السنوات التي تلت الاحتلال الفرنسي. وقد ساعدت على إضعافهم مجموعة من العوامل أهمها إلغاء الالتزامات (التي استفادوا منها سابقًا أثناء الفوضى التي أحدثتها هزيمة المماليك على يد الفرنسيين) وإضعاف نظام الأوقاف وتطور القوانين الشرعية الجديدة وإهمال محمد علي لنظام التعليم الديني القديم. كما فقدت الطبقة التجارية القديمة كثيرًا من قوتها وغناها في الوقت نفسه، وذلك مع فتح البحر الأحمر للملاحة البخارية في منتصف القرن الثامن عشر (حتى قبل شق قناة السويس) ونمو تجارة القطن على نطاق واسع مع أوروبا والتي كادت تكون بكاملها في أيدي الأوروبيين أو المسيحيين المحليين واليهود.

لقد حل محمد علي محل المالكين السابقين وقد بنى مثلهم جيشه الخاص ومجموعته الخاصة من الضباط والموظفين للإشراف عليه ولكنه نجح فيما فشل فيه سابقوه وخلق حوله أسرة مملوكية وحيدة لا يمكن تحديها من جنود مرتزقة أو فتية أغرار، أتراك وأكراد وشركس وألبانيين (وقليل من الأوروبيين والأرمن لأغراض خاصة) غرباء عن مصر تدربوا في خدمته ويدينون له بتقدمهم فأضاف إلى «عصبية» الأسرة المملوكية أشياء أخرى كالثقافة الأوروبية والمعرفة بالعلوم العسكرية الجديدة أو الإدارية وباللغة الفرنسية التي جاءت من خلالها. (ونستطيع هنا أيضًا أن نشير عابرين إلى تطور مماثل في تونس ويمكن أن نتخذ من خير الدين أنموذجًا لهذه المجموعات الأخيرة من المماليك المتأوربين).

ولا ريب أن بعض السخط قد رافق هيمنة الحاكم وأسرته، وقد وجد تعبيرًا عنه في وقت متأخر جدًا (في أحداث ١٨٧٩ - ٨٢ قبل كل شيء) وقد ظل فيما بعد موضوعًا

متواترًا في القومية المصرية، أما في زمن محمد علي فلم يكن قادرًا على التعبير عن نفسه لأن أدوات العمل السياسي كانت قد دُمِّرت. فالتزام الضرائب كان قد ولّى. وجمعيات الحرفيين كانت لا تزال باقية كما بين الأستاذ باير[٦] Baer، وبقيت «الطرق» أيضًا لكن الضبط الدقيق للشوارع والبازارات جعل العمل الشعبي أكثر صعوبة، وفي الريف دمّر تحضير البدو، وتزايد سلطة «العمدة» وعملاء الحكومة في القرى الوسائل الأخرى الممكنة للعمل(٧). كما يبدو أن محمد علي كان يتأهب بكل أناة للتخلص من أولئك الزعماء الشعبيين الذين عملوا في فترة الفوضى قبل أن يصل إلى الحكم على تعبئة الدعم الشعبي لمساندة المنافسين على السلطة وبوجه خاص عمر مكرم الذي ينظر إليه المؤرخون المصريون المحدثون كزعيم وطني، ولعل الأفضل أن ينظر إليه كوسيط فمن كان «نقيبًا» يمكنه الوصول إلى الرؤساء العسكريين ولكن له أتباعًا من الشعب أيضًا. والحقيقة أنه استخدم مواهبه لمصلحة محمد علي نفسه لكن محمد علي، شأنه شأن الجنود الألبانيين، كان يعرف أن أول عمل يقوم به مستبد حذر هو تدمير أولئك الذين ساعدوه على اقتناص السلطة.

ويفسِّر هذان العاملان وهما غلبة سلطة الحكومة وغياب أدوات العمل السياسي لماذا غابت السياسات فعليًا في القاهرة (عدا سياسات البلاط) خلال الفترة التي تقع بين ١٨٢٠ و ١٨٧٠. وقد تغيرت الأمور على كل حال في أواخر ١٨٧٠ إذ ضعفت سلطة الحاكم عندما اشتد الضغط الأجنبي على إسماعيل وتفجرت أقنية جديدة للرأي والفعل كما تأسست صحافة غير رسمية وتنامى عدد السكان المدنيين، وتحطم الأمن في الريف واستعاد الأزهر حيويته تحت رعاية الخديوي وأصبح مصريون من أصول فلاحية ضباطًا في الجيش. ومرة أخرى نجد نشاطًا سياسيًا ومرة أخرى أيضًا تعود «سياسات الوجهاء». وقد جاء القادة الذين ظهروا، كما يمكن للمرء أن يتوقع، من الأسرة المملوكية التي شكلها محمد علي، فقد بدأت بالتصدع وأصبحت لأعضائها القياديين استقلالية كبيرة في العمل لأنهم أصبحوا الآن مالكي أراضٍ سواء عن طريق الإقطاعات التي كان يمنحها لهم الحاكم نفسه أو عن طرق أخرى. وكان السياسيون الجدد رياض ونوبار وشريف وبارودي، ويستطيع المرء أن يلمح من خلفهم في الظلال مجموعات مختلفة في داخل العائلات الحاكمة. وقد ظلوا يعملون كسياسيين بالطريقة التقليدية أي ببناء «أسرتهم» الخاصة وأتباعهم. لم يكن عرابي

وضباط الجيش زعماء في المقام الأول بقدر ما كانوا أدوات يستخدمها السياسيون، وربما كنا قد أعطينا مزيداً من الاهتمام لعرابي وقليلاً جداً لمحمود سامي البارودي وآخرين من أمثاله. إن صدمة التدخل الأنكلو فرنسي هي التي دمرت لعبة السياسيين ومناوراتهم وتوازنات القوى. وأطاحت بالسيف من اليد التي لوحت به وبدا لبرهة قصيرة وكأنها تملك قوة خاصة بها عندما طار السيف في الهواء قبل أن يهوي إلى الأرض(٨).

وقد بدأت «سياسات الوجهاء» تظهر مرة أخرى بعد صدمة الاحتلال البريطاني الأولى وكان الحكم البريطاني غير مباشر وغايته الرسمية أن يجعل نهاية الاحتلال ممكنة وظل بضع سنوات غير واثق من نفسه وكان يحتاج إلى وسطاء حتى أوجد بعد كرومر سياسة وضَمِن مراكز القوة الضرورية في الحكومة. وكان ثمة استقطاب في السلطة بين الإدارة والقصر، وقد استطاع الوجهاء أن يلعبوا دوراً ما في مثل هذه الظروف وهو دور ملتبس كالمعتاد، يساند الاحتلال البريطاني ولكنه يلعب في الخفاء دور بؤرة لتجميع السخط. ولم تتضاءل أهمية دورهم إلاّ في منتصف أعوام ١٨٩٠ عندما بدأ كرومر يحكم مباشرة من خلال مستشارين بريطانيين أو وزراء دمي، في حين كان الخديوي الجديد من جهة أخرى قد بدأ يمارس نوعاً جديداً من السياسة تلتقي مع الطلاب الوطنيين والجماهير المدينية.

لقد كانت نتائج إصلاحات محمد علي في القاهرة تقوم على تدمير الزعامة السياسية القديمة واستبدالها بحاكم مطلق تدعمه أسرة عسكرية جديدة. أما في استنبول فلم تكن العملية تجري بهذه البساطة وذلك لأسباب عدة أهمها في الغالب وجود مؤسسات قديمة وعميقة الجذور. وقد سببت الإصلاحات تدمير واحدة من تلك المؤسسات وهي أفواج الانكشارية، وتم إضعاف مؤسسة أخرى ولكن إلى حد معين. فلم يعد القصر المصدر الأساسي للخوف أو الحظوة، فثروته أصبحت محدودة ورجاله أصبحوا قلة وهو يستطيع أن يحكم عبر بيروقراطية ماهرة ومتخصصة فقط. إلاّ أن البيت العثماني ظل مركز استقطاب الولاء ومجمعاً كاملاً من العادات السياسية التي ظلت تعطي السلطان سطوة نهائية على موظفيه ورعاياه. لكن مؤسسة ثالثة ازدادت قوة وهي البيروقراطية العليا وقد تخلصت من خصومها العسكريين وقد مسّت الحاجة إليها فضلاً عن ذلك أكثر من أي وقت لأنهم كانوا الأشخاص الوحيدين الذين يستطيعون أن ينهضوا بعبء النظام الإداري الجديد

وقد أوضح شريف ماردين في كتابه[٩] إن النظام يجسد أفكار البيروقراطية إلى حد كبير أو على الأقل أفكار أولئك الذين تدربوا كدبلوماسيين أو مترجمين على الكيفية التي يُحكم بها المجتمع. وكانوا مجموعة متماسكة بما يكفي لبقاء سيطرتهم وكانت تجمعهم بعض القيم المشتركة، كالإيمان بالإمبراطورية والإيمان بالحضارة الأوروبية الحديثة وتفسير أكيد لقوة أوروبا يتلخص في كلمات العدالة والعقلانية وكانوا إلى حد بعيد مجموعة وارثة تنتمي إلى عائلات ذات تاريخ طويل في الخدمة العامة. وقد هبت رياحهم عندما حانت نهاية النظام القديم الذي استولت الدولة بواسطته على أملاك الموظفين الرسميين الذين ماتوا أو فقدوا حظوتهم.

وثمة عوامل عديدة أدت إلى بعض الفعالية السياسية أهمها اقتسام السلطة بين القصر وجماعة الخدمة المدنية وتدخل القوى الأوروبية ومنافعها المختلفة وكذلك حجم الخدمة المدنية الكبير وتعقيدها. لكنها ظلت سياسة بلاط أو بيروقراطية أكثر من كونها سياسات وجهاء: ونعني سياسة أولئك الرجال الذين ترتكز قوتهم في نهاية الأمر على مركزهم في الخدمة العامة والذين يناضلون ليوطدوا هيمنتهم وهيمنة أفكارهم.

إن شروط نموذج للنشاط السياسي أكثر انفتاحًا قد دمرت هنا أكثر مما حصل في مصر. فالانكشاريون انتهوا، وبصرف النظر عن بعض الحوادث المعزولة، لم يلعب جمهور استنبول دورًا سياسيًا كبيرًا حتى اقتراب نهاية القرن، ولم ينخرط ضباط الجيش في السياسة بتأثير المجموعات المتنافسة، ولعل ذلك يرجع إلى أن ذكرى الانكشاريين كانت ما تزال ماثلة وهي تذكر بالخطر. كما فقد العلماء كثيرًا من أهميتهم، كما جرى في مصر، عندما تضاءلت وظائفهم الرسمية في منظومتي القانون والتعليم. وقد أوضح الأستاذ هيد[١٠] Heyd كيف ساندوا الإصلاح إلى درجة كبيرة لأسباب عديدة: فقد رغبوا على طريقتهم، في رؤية الإمبراطورية تستعيد قوتها ثانية وأدرك بعضهم شروط استعادة القوة وكانوا إلى جانب النظام الذي يتم تأسيسه دون الالتفات إلى قناعتهم أو مصلحتهم ولم يكن النموذج الفكري للبيروقراطية في الحكم من الأعلى في ضوء مبدأ العدالة بعيدًا عن جذور التراث السياسي السني.

والحق أن بعض القوى الخارجية فعلت كتعويض عن غياب الأدوات الداخلية. وثمة مجموعات من الموظفين كانت ترتبط بالسفارات الأوروبية المختلفة كما وجدت روابط مع قوى ذات وزن في ولايات الإمبراطورية والدول التابعة لها. وتظل العلاقة بين محمد علي وجماعات الإصلاح في إستنبول بحاجة إلى دراسة أعمق، إلاَّ أنه يتضح من المصادر الدبلوماسية أن أحد أهداف سياسة محمد علي القريبة في سوريا وفي آسيا الصغرى بين ١٨٣٨- ١٨٤٠ كان إيصال أصدقائه من سياسي البلاط التركي إلى السلطة في استنبول. كما أن إمكانية وجود روابط بين جماعات في استنبول ممن يعارضون الإصلاحات وبين حركات كهذه في دمشق عام ١٨٦٠ تحتاج إلى مزيد من التنقيب.

ولكن قوى خارجية كتلك لم تكن تستطيع التعويض عن نقصان أدوات العمل السياسي في داخل استنبول، إذ كانت هذه الفترة من «التنظيمات» هنا كما في القاهرة، فترة هدوء سياسي. ولكن تغيراً بدأ هنا أيضًا في سنوات ١٨٦٠ و ١٨٧٠ ولأسباب مشابهة، منها ضعف سلطة الحكومة وازدياد الضغط الأوروبي من جهة، وظهور أدوات جديدة للعمل هي الصحافة فقد شكلت الانتلجنسيا (من موظفين وضباط من أصل متواضع ورتب صغيرة، وطلاب وخريجي المدارس العليا) وأفكار العثمانيين الشبان الجديدة حرجًا قويًا للمبادئ التي ترتكز عليها الإصلاحات.

كانت هناك إذن فرصة أخرى أمام السياسيين، ولكن من هم أولئك السياسيون؟ إنهم جاؤوا من داخل المنظومة الحكومية، كما جرى في القاهرة، وكان السلطان عبد الحميد الثاني، على الرغم من كل تقوقعه كطاغية مسلم تقليدي، السياسي الأول في الإمبراطورية بمعنى ما، فهو أول سلطان نزل إلى المعترك السياسي مستخدمًا وسائل متنوعة لخلق شعور شعبي ولحشد الدعم لحكومته كما تفعل القوي الأوروبية. إلاَّ أن الملكية عندما أصبحت سياسية فقدت قدرتها كنقطة استقطاب تلتف حولها كل قوى المجتمع. وأخذ أفراد من الأسرة العثمانية أو من أقاربهم أبناء الأسرة الخديوية المصرية يعرضون خدماتهم كنقاط يتبلور حولها الولاء أو السخط، والأمر الأهم أن عبد الحميد حط الارتباط بين القصر والبيروقراطية العليا التي استمرت على الرغم من أصولها خلال فترة التنظيمات: وأصبح بعض كبار الموظفين الذين لايتوارثون المنصب ولا الغنى نقاط استقطاب المعارضة

السرية، وذلك بدعم من طبقة الموظفين ومن هذه السفارة الأوروبية أو تلك. وقد تغيرت الحال تغيرًا جذريًا بفعل العملية التي بدأتها ثورة تركيا الفتاة وأدخلت تركيا إلى العصر الحديث؛ عصر السياسات الجماهيرية. إلاّ أن ما يلفت النظر أن قادة ثورة تركيا الفتاة والثورة الكمالية التي تبعتها جاؤوا من مراتب الموظفين والضباط العثمانيين. لقد بنيت تركيا الحديثة مثلها مثل الإمبراطورية العثمانية في مرحلتها المتأخرة حول نظام من المؤسسات الحكومية قوية وعميقة الجذور.

وفي كل من القاهرة واستنبول عملت الإصلاحات لفائدة تقوية الحكومة وضد الرعية ففي كل مدينة استطاع عضو ما في الحكومة أن يلتهم المنفعة الأساسية من التغيير. ولم يستمر هذا التطور قدمًا في ولايات آسيا العربية على كل حال حتى نهاية القرن وحتى في هذه الفترة لم يكن مكتملاً. ولم تُضعف الإصلاحات، حتى في أبعد مدى طبقت فيه، قوة الوجهاء المدينيين بل إنها قوّتها في بعض الأحيان.

وكانت لذلك أسبابه المتعددة ولن يكفي أن نفسر ذلك بالمسافة التي تفصل بغداد ودمشق وحلب وجده عن استنبول، والحق أن المسافة قد تكون عاملاً محسوبًا فيما يتصل ببغداد أما سوريا وغرب الجزيرة العربية فقد لمست آثار وسائل الاتصال الحديثة حتى قبل أن تُفتح قناة السويس أو يبنى أول خط حديدي، فقد أبحرت السفن البخارية هنا منذ سنوات ١٨٣٠ وما بعد (وكان تدعيم الجيش العثماني في سوريا بسرعة عن طريق البحر ممكنًا وذلك إبان أحداث ١٨٦٠) كما امتدت خطوات البرق (التلغراف) في سنوات ١٨٦٠ وإذا شئنا تفسير الأسباب الرئيسية التي جعلت رد فعل مدن الولايات العربية على «التنظيمات» تتم بطريقة مختلفة فعلينا أن نبحث في مكان آخر وقبل كل شيء في كون هذه المدن مدنًا في الولايات حيث كانت يد الحكومة أقل بطشًا هناك مما هو في العاصمة، ومن الواضح جدًا، أنه مع انصرام القرن بدأ يُنظر إليها وكأنها أجنبية بمعنى ما، فلم تعد الفكرة السياسية أو العاطفة تتخذ شكلاً دينيًا بالطبع. والحق أن نظرة سكان المدن المسلمين إلى كل من الحكومة المصرية التي حكمت سوريا والحجاز في أعوام ١٨٣٠ والحكومة العثمانية التي حلت محلها، كانت نظرتهم إلى حكومات غريبة ضد التقاليد الدينية وضد المبدأ القديم الذي يكرس

أولوية المسلم ويبدو أن النظرة إلى الموظفين الجدد الأتراك كمبتدعين وربما غير مؤمنين زادت من حدة الشعور بأنهم أتراك.

أضف إلى ذلك أن تقاليد الزعامة الطويلة التي كرست الأعيان والعلماء كانت من القوة بحيث يصعب كسرها. صحيح أن الهيمنة العثمانية قد فرضت بقوة أو أعيد فرضها في كل الولايات العثمانية. بالحملات العسكرية في سنوات ١٨٣٠ في بغداد والموصل وفي سوريا والحجاز بعد انسحاب المصريين عام ١٨٤٠. وقد تركت التجربة علاماتها بكل تأكيد. ونعني بذلك أن المجموعات الحاكمة القديمة أو العائلات فقدت قوتها التي كانت تتمتع بها في القرن الثامن عشر ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنها قد دمرت وكان ثمة ميل في القرن التاسع عشر لعائلات من أصول تركية أو مملوكية عسكرية إلى التمازج مع عائلات عربية وأخرى ذات أصول دينية لتشكيل طبقة وحيدة تتمتع باحترام اجتماعي. وظلت هذه الطبقة تمتلك أدوات العمل السياسي التي كانت قد ضعفت في القاهرة واستنبول وبقي العلماء أكثر أهمية مما هم في العاصمة وذلك لسببين أولهما: أنهم جاؤوا إلى حد كبير من أوساط أرستقراطية محلية ذات جذور وليسوا نخبة للخدمة وثانيهما أن المدارس الدينية، مع أنها في انحدار، ظلت تحتكر التعليم الديني. فلم تكن هناك مدارس عليا مهنية حديثة في مراكز الولايات ولم تبدأ العائلات الإسلامية ذات المكانة بإرسال أبنائها إلى مدارس البعثات الفرنسية والأمريكية أو المدارس المهنية في استنبول إلا في حدود نهاية القرن.

واستمرت المنظمات الشعبية في البقاء وكان ضبط العثمانيين للمدن أقل فعالية من المصريين وبقيت الأحياء وثيقة الصلة بقياداتها المحلية كما أن جماعات الحرفيين حافظت على وجودها وكان واضحًا أنها تنعم باستقلال ذاتي في سوريا أكثر من القاهرة واستنبول. وقد تحدث ليًا قدسي Liya Qudsi عن «شيوخ» الحرف في دمشق وذكر أنهم منتخبون من قبل الأعضاء[١١] ويبدو أن هؤلاء «الشيوخ» في القدس كانوا يؤخذون من فقراء «الأشراف» وتحت إشراف «النقيب». واستمر الإنكشارية أيضًا مع أن تنظيمهم قد حُل رسميًا في سنوات ١٨٢٠ في البقاء كقوة سياسية هامة مدة جيل آخر على الأقل. وكانوا مسئولين إلى حد بعيد عن انتفاضة ١٨٥٤ في الموصل، وتقول التقارير أنهم ظلوا يجتمعون

سرًا في حلب في عام ١٨٦٠ ويبدو أنه كان هناك سخط شعبي عظيم سمح لهم بإعادة بناء أنفسهم. وقد أدى دخول الأنسجة الأوروبية إلى تدهور سريع للحرف المحلية وأصبحت المواد الخام التي كانت تصنّع سابقًا للسوق الواسعة في حلب ودمشق، تصدّر الآن إلى مصانع أوروبا الغربية، وتقلص عدد الأنوال تقلصًا حادًا إذ هبط في حلب من عشرة آلاف إلى أربعة آلاف على الأكثر خلال سنوات ١٨٥٠، ويعني هذا انحدارًا في غنى أصحاب الحرف والتجار الذين كانوا يقتصرون على هذا النوع من التجارة وقد زاد في حدة هذا الانحدار بروز طبقة جديدة من التجار في الوقت ذاته تعالج أمر التجارة مع أوروبا، ولم تكن هذه الطبقة تنتمي إلى السكان المحليين المسلمين. إن بعض التجار المسلمين في دمشق حافظوا على تجارتهم حتى في التجارة الأوروبية، أما في بغداد فقد كان التجار الذين أصابوا الغنى من اليهود والأرمن، وفي حلب كان اليهود المحليون والمسيحيون والأوروبيون، وفي بيروت المسيحيون المحليون، وفي جده كان الأوروبيون في مواجهة التجار الحضارمة.

وقد ظلت الهيمنة العثمانية على ريف سوريا والعراق، على الرغم من كل الجهود، محدودة وغير مستقرة حتى وقت متأخر جدًا. كانت تنتشر تدريجيًا في معظم السهول التي يمكن الوصول إليها أما في التلال فكان ثمة قدر من الاستقلال الذاتي ظل مستمرًا وظلت قوة زعماء البدء على حالها، وفي سنوات ١٨٥٠ عندما كانت عملية تحضير البدو في مصر تمضي قدمًا بشكل حسن كانت تجري عملية أخرى مضادة في بعض أجزاء سوريا حيث كان فلاحون يتركون أراضيهم إلى المراعي البدوية وقد ظلت العلاقة التقليدية بين أعيان المدن وبين رؤساء القبائل البدوية وشيوخ الجبل تلعب دورًا في سياسات المدن.

والحقيقة أن نفوذ الوجهاء تزايد بشكل ما في المرحلة الأولى من «التنظيمات» إذ احتاج الحكام العثمانيون إليهم أكثر من ذي قبل فقد كان الحاكم يُرسَل عادة لفترة قصيرة إلى مدينة لا يعرفها ومعه عدد ضئيل من الموظفين لمساعدته ولم يكن هناك قوة شرطة منظمة أو درك، ومعه قوة مسلحة غير كافية. ولم يكن يُرسَل ليستمر ببساطة في الحكم كما جرت العادة بل ليطبق سياسة إصلاحية جديدة تثير المعارضة، وفي مثل هذه الظروف لم يكن يستطيع أن يحكم إلاّ بمعونة الوجهاء المحليين ومعرفتهم المحلية ومصداقيتهم لدى الأهالي وبذلك

وحده يأمل أن يتمكن مثلاً من زيادة عدد المجندين أو فرض ضرائب جديدة وأخيرًا كان هناك حكام جدد لا يتعاطفون مع الإصلاحات ولذلك يتم نفيهم من الحكومة المركزية إلى وظائف في الولايات المختلفة. ولا شك أن «المجلس» المحلي في معظم مراكز الولايات كان خاضعًا للوجهاء بفعل الأسباب التي ذكرناها وإذعان الحكومة. وكان المجلس يشتمل على عدد من الوجهاء المسلمين بعضهم عينه الحاكم وبعضهم الآخر منتخب بصورة ما كالقاضي والمفتي والنقيب غالبًا بحكم المنصب. وتؤيد التقارير القنصلية كلها حتى نهاية أعوام ١٨٦٠ على الأقل، هيمنة العناصر المسلمة المحلية على «المجلس». أما الأعضاء اليهود والمسيحيون الذين لعبوا دورًا فاعلاً أثناء الاحتلال المصري فقد رُدوا إلى الصمت وكان الأعيان قادرين بطريقة أو بأخرى أن يفعلوا ما يريدون بالموظفين الأتراك.

ولم تكن الحكومة وحدها التي تحتاج إلى مزيد من تدخل الوجهاء، بل كان هذا التدخل مطلوبًا بدرجة أكبر من السكان في تعاملهم مع الحكومة. فالتجنيد، والقوانين التشريعية الجديدة، والطرائق الجديدة في فرض الضرائب وجمعها وتأسيس الحاميات أو مكاتب الحكومة في المدن الصغيرة ومحاولات إضعاف الاستقلال الذاتي المحلي أو تدميره كل ذلك يعني أن الأهالي ملزمون أكثر من أي وقت مضى بالاتصال بالحكومة وأن الوجهاء يستطيعون أن يلعبوا دورهم التقليدي كوسطاء. وهذا ما وطد سيطرتهم على المدينة وجعلها تمتد إلى الريف، وقد أصبح الوجهاء «حماة» القرى وهذه إحدى السبل التي كانت من أسس ادعائهم ملكيتها كما أنهم أوجدوا تحالفات مفيدة مع وجهاء الريف. ففي بيروت مثلاً كان إلغاء الإمارة يعني أن الحكومة في بيروت ودمشق تستطيع أن تتدخل أكثر من ذي قبل، وقد بدأت عائلات مختلفة وفئات في الجبل تجد أصدقاء ذوي نفوذ ومساندين لها في عواصم الولايات. وفي هذه الفترة مثلاً نمت العلاقة بين مشايخ الدروز في الشوف وبين وجهاء المسلمين في بيروت، وقد نجمت النتائج نفسها عن تدمير الإمارات الكردية فقد أوجد الزعماء الأكراد الذين فقدوا حظوتهم مثل عائلة بدرخان تحالفًا مع الوجهاء الساخطين في الموصل. وثمة عائلات كردية حاكمة كعائلة «بابان» أقامت هي نفسها في بغداد وأصبحت من وجهاء المدينة ومن هناك ظل نفوذهم قائمًا في مناطقهم السابقة وظلت مكانتهم في تلك المناطق كزعماء محليين متوارثة عن طريق شيوخ الطرق الدينية مثل

الشيوخ البرزنجيين من أتباع الطريقة القادرية وشيوخ برزان النقشبنديين وكانت لهؤلاء جميعًا علاقاتهم أيضًا عبر طرقهم مع الأرستقراطية الدينية في المدن.

لقد استخدم الوجهاء كل إمكانياتهم في العمل أثناء هذه المرحلة. وألقوا بثقل نفوذهم جميعًا ضد الإصلاحات لا بسبب التحيز أو القناعة بل لأن التوجه العام للإصلاحات كان يسير في اتجاه معاد لمصالحهم فقد كان المفهوم السياسي الذي ترتكز عليه التنظيمات يتلخص في علاقة مباشرة وشخصية بين الحكومة وبين كل واحد من مواطنيها ولم يكن هذا لينسجم مع امتيازات الوجهاء المسلمين ولا مع دورهم كوسطاء، كما أنهم استخدموا سلطتهم لتنمية ثروتهم كما هو متوقع، ولم يكونوا أقل تأثرًا من غيرهم من الطبقات الأخرى بالتغيرات التي حدثت في نظام التجارة، والتجارة التي جمعوا ثرواتهم بواسطتها كانت تنحدر. إذ كانت المواصلات البخارية بين استنبول ومصر قائمة حتى قبل افتتاح قناة السويس بزمن طويل كما أن الاضطرابات في الدولة الفارسية والطرق الصحراوية قلّصت عدد الحجاج القادمين إلى المدينتين المقدستين عبر الطريق البري من دمشق، حتى أن التقارير تذكر منذ عام ١٨٤٣ أنه لم يأت حجاج من فارس إلى دمشق وأن مائتين فقط قد جاؤوا إليها من آسيا الصغرى، مقارنة بآلاف عديدة كانوا يأتون في السنوات السابقة. وقد عانى تجار دمشق الكثير من جراء ذلك كما عانت المدن السورية الأخرى والعراق والحجاز من انحدار صناعة الأنسجة القديمة ومن انعدام الأمن في الطرق الصحراوية ومن تدشين المواصلات البخارية بين العراق والهند، وكانت هناك إمكانية لجمع الثروة من جهة أخرى هي الأرض وقد فعل الوجهاء والتجار كل ما بوسعهم في هذا السبيل. وبعد استعادة الحكومة المركزية العثمانية سيطرتها بدا أن كثيرًا من المالكين Malikanes قد أُمحوا لكن ضريبة الأرض والضرائب الأخرى ظلت تدفع سنويًا وعندما كانت المزارع تباع بالمزاد العلني كان الوجهاء وكبار التجار بالتواطؤ مع الموظفين العثمانيين جاهزين للحصول عليها وأصبحت ضريبة الأرض تدفع الآن عينًا في حين كانت من قبل تدفع نقدًا، وكان ملتزم الضرائب يستطيع تأجيل تحصيل الضريبة تحت ذريعة أو أخرى إلاّ أن الفلاح لم يكن يتمكن من إرسال فائض محصوله إلى سوق المدينة قبل أن يدفع الضريبة، وكان هذا يسبب نقصًا مصطنعًا في تموين المدينة فترتفع الأسعار ويستطيع التجار عندئذ أن يفتحوا مخازن الحبوب

التي كدسوها لهذه الغاية ثم يبيعونها بالأسعار الباهظة، وكانت أمثال هذه المناورات التي نجد وصفًا متكررًا لها في المراجع القنصلية، مربحة جدًا لأن سيطرة الحكومة كانت قد امتدت من المدينة إلى أكثر المناطق الريفية التي يمكن الوصول إليها، مناطق مثل البقاع الذي كان تحت سيطرة شيوخ الجبل لمدة طويلة وأصبح الآن تحت سيطرة دمشق وتذهب ضرائب أراضيه إلى عائلات دمشقية أو إلى موظفين عثمانيين، وعندما صدر قانون الأراضي الجديد فيما بعد استخدمه أعضاء من المجلس منذ البداية هم وشركاؤهم في الإدارة العثمانية لبسط وصايتهم على القرى.

وفي ولايات سوريا والعراق لم يرجح ميزان القوة بين الوجهاء والحكومة بصورة حاسمة لمصلحة الأخيرة حتى اقتراب نهاية القرن التاسع عشر عندما تزايدت هيمنة استنبول بشكل أكثر فعالية وذلك لأسباب متنوعة، لكن هذا لم يكن يعني نهاية سيطرة الوجهاء المحلية بأية حال وقد بدأوا في أيام السلطان عبد الحميد بإرسال أبنائهم إلى المدارس المهنية العثمانية ومن هناك إلى الخدمة العسكرية أو المدنية، وقد تمكنوا من الاحتفاظ بمراكزهم إذ أصبحوا جزءًا من الأرستقراطية العثمانية. وقد زودتهم فكرة القومية العربية فيما بعد تحت حكم تركيا الفتاة والحكومات المنتدبة بعدها بأداة جديدة للمقاومة، والحق أننا نجد هنا إحدى الوجهات التي اختلف فيها تاريخ سوريا والعراق في العصور الحديثة عن كل من تركيا ومصر فالحركة القومية كانت هنا بقيادة الأرستقراطية المدينية وتشكلت على صورتها ولم يبد التغير إلا بعد ١٩٤٥.

V

تحدثنا فيما سبق عن عاملين هما: الحكومة والوجهاء المدينيون الذين يشكلون نقطة استقطاب للقوى المحلية ويستطيعون أن يعارضوا بها الحكومة وأن يجبروها على التصرف من خلالها. لكن هناك عاملاً ثالثًا يدخل في المجال وهو السفارات الأوروبية والقناصل وخصوصًا إنكلترا وفرنسا وروسيا، وكان نفوذها يتغير درجة ونوعًا فقد أخذت الدول الأوروبية منذ بداية القرن السابع عشر تهتم بالحفاظ على نفوذها فلجأت إلى التحالف مع هذا الحزب أو ذاك في داخل القصر وفي «الديوان» الإمبراطوري أو دواوين الولايات. إلاَّ

أن مرحلة جديدة حلت في القرن التاسع عشر، فقوتها ومصالحها أصبحت الآن عظيمة بحيث أنها لم تعد راغبة ببساطة أن تتصرف من خلال الحكومة أو بكلمة أخرى لم تعد تحتاج إلى التحالف مع المركز العثماني أو الحكومات المحلية لكي تحافظ على الهيكلية التي يتوجب على الفعاليات الأوروبية أن تتصرف من خلالها. لقد أصبحت الآن في وضع تضغط فيه على الحكومة لكي تتحول إلى الصيغة التي يحتاجون إليها، ولم تعد القوى الأوروبية راغبة بصورة خاصة في التعامل مع سكان الإمبراطورية المتنوعين عبر الحكومة فقد نمت التجارة الأوروبية مع الإمبراطورية بسرعة (وخاصة تجارة المنسوجات) وكان هذا يعني أن التجار الأوروبيين لابد أن ينعموا بالحماية الضرورية وأن يتمكن هؤلاء المنخرطون في التجارة مع أوروبا سواء كانوا أجانب أو عثمانيين من التعامل مباشرة مع السكان وأن يسافروا بحرية وألا يتحملوا ضرائب باهظة أو أعباء ثقيلة، وأن يوسعوا سوق الاستيراد وأن يجمعوا المواد الأولية للتصدير وأن يحددوا للمنتجين نوعية إنتاجهم وأن يرسلوا إليهم الأموال لتلك الغاية، وكانت فئات مختلفة من السكان في الوقت نفسه ترغب في الحصول على الحماية الأوروبية، لأسباب مختلفة، وكانت القوى الأوروبية راغبة في منحهم تلك الحماية. وأصبح الأغنياء والأشخاص البارزون يتمتعون بالحماية بفضل ارتباطهم بطريقة ما بقنصلية أو سفارة ما، وقد طرأ شيء جديد في سنوات ١٨٣٠ فللمرة الأولى أصبح رعايا عثمانيون وكلاء للقناصل. وفوق ذلك كله أصبحت طوائف كاملة تحت الحماية. وكانت فرنسا قد سعت إلى سياسة الحماية منذ القرن السابع عشر وروسيا في أواخر القرن الثامن عشر، وفي سنوات ١٨٤٠ و ١٨٥٠ فُرضت هذه السياسة بشكل أكثر وعيًا وإصرارًا من قبل القوتين السابقتين وغيرهما، فأقامت بريطانيا، التي لم يكن لها محميون واضحون، علاقة مع اليهود في فلسطين ومع بعض الدروز في لبنان ومع الكنائس البروتستانية الجديدة. ووراء حماية التجارة والأقليات الدينية تكمن المصالح الكبرى السياسية والاستراتيجية للقوى الأوروبية التي وجدت أن من الضروري إقامة علاقة مباشرة مع شعوب الإمبراطورية، وكانت إحدى مهمات القناصل البريطانيين أن يقيموا علاقات مباشرة وودية مع شيوخ القبائل البدوية التي تقيم قريبًا من الطرق، فالمواصلات البريطانية مع الهند يجب أن تبقى مستمرة.

كانت القوى الأوروبية تحتاج إلى نوع معين من الحكومة العثمانية لكي تضمن مصالحها، وإلى وضعية معينة لنفسها داخل الإمبراطورية وكانت مستعدة في سبيل الحصول على ذلك أن تمارس الضغط على الحكومة وكانت قادرة عليه بسبب قوتها العسكرية من جهة وبارتباطها مع الجماعات المختلفة في الإمبراطورية من جهة أخرى، وكانت الحكومة العثمانية من ناحيتها بحاجة إليهم، إذ أن جيوش قوة أوروبية ما هي وحدها قادرة على حمايتها من تهديدات جيوش قوة أخرى، ومما زاد في قوة السفراء والقناصل الأوروبيين في صراعها ضد جماعات أخرى وهذا مما زاد في نفوذ السفراء والقناصل إلى حد بعيد.

وكان نفوذهم يستخدم بصورة عامة لدعم الإصلاحات في مرحلة «التنظيمات» وقد أرادوا إيجاد وضع أفضل لمحمييهم من اليهود والمسيحيين كما أرادوا حكومة فعالة وعقلانية يستطيعون التعامل معها (وينطبق هذا على الحكومة الروسية كما ينطبق على الحكومة الأخرى، مع أننا لا نستطيع أن نجزم بذلك إلى أن يصبح استعمال المصادر الروسية استعمالاً كاملاً). وعلينا أن نحترس حول ما هو مكتوب عن السياسة الروسية في المصادر الإنكليزية والفرنسية. ويبدو أنه لا يوجد سبب للشك في هذه المرحلة من التغير في أن روسيا قد أرادت الإصلاح كغيرها من الدول طالما أن ذلك لا يعني هيمنة قوة أخرى.

لكن الأوروبيين لم يقدموا الدعم إلى الإصلاحيين إلاّ بشرط واحد هو أن لا تمس الإصلاحات بمصالح الدول الأوروبية وبوجه خاص باتصالهم المباشر والحر بشعوب الإمبراطورية، وكان الصراع الحاسم حول هذه العلاقة محتدمًا بين الحكومة البريطانية وبين محمد علي في سنوات ١٨٣٠، فالهدف الأساسي في سياسة محمد علي، فيما يخص علاقاته بأوروبا، أن يخلق هيكلية جديدة يمكن فيها للفعاليات الأوروبية أن تستمر إلاّ أنه أراد أن يضمن تعامل أوروبا مع المناطق التي تقع تحت سيطرته من خلاله هو ليس كحاكم وحسب بل كرئيس للتجارة، أو وسيط رئيسي بين المزارعين الريفيين والسوق الأوروبية، ولم يكن هذا المطلب مقبولاً في نظر الحكومة البريطانية واحتدمت المعركة حول جملة من المسائل مثل حقوق وامتيازات الوكلاء القنصليين، البعثة البريطانية لفتح نهر الفرات للملاحة وفوق ذلك كله مسألة الاحتكارات، وقد أصبحت المطالب الأوروبية مقبولة

بصورة عامة بعد هزيمة محمد علي، كان المصلحون العثمانيون والمصريون يحتاجون المساعدة الأوروبية إلى درجة لا يستطيعون معها المخاطرة بصراع كبير. حتى لو كانت لديهم القوة للمضي فيه.

ولم تكن نتيجة هذا كله أن الأجانب والمحميين قد ضمنوا لأنفسهم وضعًا أفضل وحسب، وأن التجار والقناصل والمبعوثين كانوا يستطيعون التنقل والعمل بحرية أكثر من ذي قبل بل أن السفراء والقناصل أصبحوا يلعبون دوراً أكبر في سياسات الإمبراطورية. وكان هذا الدور مختلفًا مرة أخرى بين استنبول والقاهرة ومدن الهلال الخصيب. ففي استنبول لم تكن هناك قوة تستطيع أن تسمح لأي من القوى الأخرى أن تفرض هيمنة دائمة، وظلت السفارات في توتر دائم وكل واحدة في حال احتراس من الآخرين إلاّ أنهم جميعًا (حتى السنوات الأخيرة قبيل الحرب العالمية الأولى) واعون للحاجة الماسة لتجنب نشوب حرب، وللحفاظ على المصالح المشتركة الأوروبية في الشرق الأوسط. إن استنبول منذ أن كانت عاصمة وسياساتها هي في المقام الأول، كما رأينا من قبل، سياسات البلاط والبيروقراطية وقد عملت السفارات كمراكز لقوى المجتمع المستقلة بقدر ما هي لجماعات في البلاد أو في الحكومة. أما في القاهرة، في الطرف المقابل فقد كان الاحتلال العسكري البريطاني عام ١٨٨٢ يعني أن واحداً من الممثلين الأجانب أصبح في واقع الأمر حاكمًا لمصر وكان يتم التشاور مع الممثلين الآخرين وخاصة ممثل فرنسا والمفوض السامي العثماني، مع تعاون غير سهل مع القصر الذي أصبحت له أهمية جديدة كبؤرة وحيدة للمعارضة ولكن فعاليتها محدودة منذ أن أصبح حضور الجيش البريطاني يعطي للقنصل البريطاني العام قوة لا يستطيعون تحديها.

أما في مدن الهلال الخصيب فقد كانت ممارسة نفوذ القناصل تتم ضمن هيكلية مختلفة أيضًا. فقد كان تدخلهم مطلوبًا لأن الناس يعلمون أن لهم قوة داخل الحكومة ولأنهم كانوا يملكون حرية الوصول إلى السكان، وهكذا بدأوا يلعبون دور الوسطاء الذي كان خاصًا بالوجهاء من قبل ولأمد طويل. ويمكن ضرب أمثلة لا تحصى على ذلك، ولنذكر بعضها كيفما اتفق: في عام ١٨٢٢ وبعد الزلزال الكبير الذي أصاب حلب التمس «الأعيان» من القنصل الفرنسي التدخل لدى الحكومة لعلها تعفي المدينة من الضرائب لمدة خمسة أعوام.

وفي عام ١٨٣٠ رجاه شيوخ قبيلتي الموالي وعنزه أن يصلح بينهم وبين حاكم حلب الذي كان راغبًا هو نفسه بهذا التدخل، وفي سنوات ١٨٥٠ انتهت ثورة جبل الدروز ضد التجنيد بفضل تدخل كل من القنصلين البريطاني والفرنسي، وكانت هذه التدخلات تضع القناصل في موقع تعارض مباشر مع مصالح الوجهاء، وكانت تعطي القناصل سواء أرادوا ذلك أم لم يريدوا دورًا في السياسات المحلية، وكانوا يستطيعون تعبئة قوى سياسية لغايات سياسية محلية سواء في المدينة أو الأرياف، والحقيقة أنهم لم يكونوا يتجنبون ذلك إلاَّ نادرًا. ولعل تدخل الأمير عبد القادر الشهير في مذابح دمشق عام ١٨٦٠ مثال جيد على ذلك. وقد اعتبر عمله على إنقاذ وحماية المسيحيين صورة للنبالة الإسلامية ولا ريب في ذلك. إلاَّ أنه يتضح من السجلات الفرنسية أن القنصل الفرنسي الذي كان يتوقع حدوث المذبحة قد وزع أسلحة على الجزائريين ووافق على أن يفعلوا ما فعلوه. وفي ضوء هذه الرؤية، تبدو القنصلية الفرنسية وكأنها تلعب الآن الدور التقليدي للوجيه وأن الأمير عبد القادر والجزائريين أعوانه من زبائنها.

وتبقى نبالة عبد القادر وروعة عمله، ولكنها ممزوجة بشيء آخر هو الرغبة في أن ينال رضا حكومة نابوليون الثالث التي يأمل من خلالها تحقيق خططه السياسية.

يضاف إلى ذلك أن بروز القنصليات أخذ يهدد قوة الوجهاء الاقتصادية فمنذ انحدار نظام التجارة القديم، وازدهار التجارة الأوروبية يؤدي إلى غنى التجار اليهود والمسيحيين ويمنحهم قوة اقتصادية وكان القسم الأعظم منهم إما محميًا رسميًا لهذه القنصلية أو تلك أو مرتبطًا بها معنويًا، بل إن تصرف الوجهاء بالأراضي صار موضع تحد. وقد ذكر[١٢] شوفاليه Chevallier أن تجارًا من المرافئ البحرية في بعض أجزاء سورية قد حلوا محل مالك الأرض المحلي كممولين برأس المال للفلاحين ومنظمين لإنتاجهم. وقد اتسعت تلك النشاطات كثيرًا فأصبح التجار المسيحيون واليهود مقرضي أموال وهذا ما جعلهم يدّعون ملكية الأراضي وأخذوا يطلبون من القنصليات الأجنبية دعمهم ضد الفلاحين وفي أوائل سنوات ١٨٦٠ كان قسم كبير من ديون قرى ريف دمشق عائدًا إلى اليهود الذين يتمتعون بحماية القنصلية البريطانية.

لقد اتخذت معارضة الوجهاء لنزعة الإصلاح المركزية شكل معاداة الأوروبيين والمسيحيين وكان ازدياد نفوذ الحكومات الأوروبية ومحمييها المحليين يثير سخطًا عامًا بين من يأمل الوجهاء أن يحصلوا منهم على دعم شعبي وكانت الفتن الكبرى في أعوام ١٨٥٠ تتبع نموذجًا مشتركًا (فتنة حلب عام ١٨٥٠، الموصل عام ١٨٥٤، نابلس عام ١٩٥٦، جدة عام ١٨٥٨، دمشق ١٨٦٠) وفي الموصل مثلاً جرت الأحداث بتنظيم من بقايا الانكشارية بموافقة العلماء، وكانت غايتهم إحياء وضعهم الخاص القديم، واتصلوا بأغوات الأكراد الذين كانوا يقاتلون في سبيل وضعهم الخاص في الجبال، وازدادت قوتهم بفضل سيطرتهم على ضريبة الأرض في القرى التي أعادها الحاكم إليهم، واستخدموا المشاعر المناهضة للمسيحيين كي يكسبوا دعمًا شعبيًا. وكان الذين نهضوا بالثورة في جدَة أيضًا عام ١٨٥٨ بعض كبار التجار والعلماء بمساعدة بعض الموظفين العثمانيين أو بإذعانهم، وقد استخدموا سخط التجار الحضارمة على التجار الأجانب الذين احتلوا أماكنهم.

وقد انطفأت النار بعد عام ١٨٦٠ مدة جيل كامل إلاّ أن الخصومة بين العائلات الوجيهة وبين القنصليات كوسطاء ومنظمين سياسيين ومطالبين بالحكم محتملين، استمرت وعندما سقطت المناطق العربية واحدة أثر أخرى تحت الحكم الأوروبي، ظهرت الخصومة على السطح في شكل جديد، هو معارضة الحاكم الغريب، والحركة القومية.

أعيد طبع هذا المقال لألبرت حوراني «بزوغ الشرق الأوسط الحديث لندن ١٩٨١ (The emergency of the Modern Middle East, London, 1981) ص٣٦-٦٦. أعيد طبعه بإذن من Macmillan Press Ltd.

الهوامش

1- S. J. Shaw, Financial and administrative organization and developpment of ottoman Egypt. 1517- 1798 (princeton 1962).

2- A.K.S. Lambton, Land Lord and Peasant in persia (London.1953).

3- N. Itzkowitz' Eighteenth century ottoman realities' in studia islamica, 16 (1962) pp. 73-94.

4- D. Ayalon. 'Studies in al-Jabarti I, Notes on the transformation of Mamluk society in Égypt under the Ottomans' in journal of the economic and social History of the orient, 3 (1960) pp.275-325; P.M. Molt Egypt and the fertile crescent 1516-1922 (London, 1966) chapters 5, 6; shaw, Financial and administrative organization, see now A. Raymond Artisans et commes cants au Caire au XVIII siecle 2 Vols. (Damascus, 1973-4). وفي ضوء هذا التفسير للعلاقة بين «البكوات» قادة السلك العسكري وبين التجار تمس الحاجة إلى إعادة النظر فيها.

5- See now L.C. Brown, The Tunisia of Ahmad Bey 1837- 1855 (Princeton 1974).

6- G. Baer, Egyptian Guilds in modern times (Jerusalem, 1964).

7- G. Baer 'the settelment of the Beduins'. The dissolution of the village community' The village shaykh 1800-1950. Allin studies in the social history of modern Egypt (Chicago 1969) pp. 3.61.

8- A. Scholch, Ägypt en den Ägyplern: die politische und gesellchaftliche krise der Jahre 1878-1882 in Ägypten (Zurich, 1973).

9- S. Mardin . The Genesis of young ottoman thought (Princeton 1962).

10- Ụ. Hexd . The ottoman ulemä and westernization in the time of selim III and Mahmud II in Heyd (ed) studies in islamic history and civilization (Jerusalem, 1961) pp . 63-96.

11- Lliya Qudsi, Notice sur les corporations de Damas' in Actes du Viéme congrés des orientalistes (Leiden, 1885).

12- D. Chevallier, 'Aspects sociaux de la Question d'Orient aux Origines des troubles agraires libanais en 1858 in Annales, 14 (1959) pp. 35- 64.

مصر وأوروبا
منذ الحملة الفرنسية حتى الاحتلال البريطاني

روجر أوين

إن استغـراق بلد ما كدولة تابعة ضمن المنظومـة الإمبريالية كان أكثـر امتدادًا وطولاً من الاحـتلال المفـاجئ، وقد تُذكّـرنا مصـر عام ١٨٨٢ بذلك. فـفي تشابك تحـول طويل الأمد لـلاقتصـاد وأخفـقت جهود لاسـتخـدام الدولة في مصر إنشـاء تصنع مستقل لأن الاقتصاد كان مربوطًا بالتقسيم الدولي للعمل وفقدت الدولة استقلالها الذاتي بالنسبة للقوى الخارجية، كما حصل في الهند (انظر Patnaik IX).

ويرى أوين Owen أن كثيرًا مما حـصل في مصـر في القـرن التاسع عـشر تفسره بوضـوح نظريات ماركس، هوبـسون، لوكـسمـبورغ، هيـلفرد ينغ وباران. وتبـقى ثلاث مناطق لا تقـدم النظريات فـيهـا إطار عـمل ملائم. وهي دور دول المتـروبول حيـال رؤوس أموالها، طبيـعة الدولة المصرية، والتـحولات التي أحدثها الاخـتراق الإمبريالي في البنية الاجتماعية المصرية.

أثار قصف الإسكندرية واجتياح الجيوش البريطانية مصر عام ١٨٨٢ الانفعالات ذاتها التي أثارها فيـما بعـد الهجـوم الأنكلو فـرنسي على قناة السويس عـام ١٩٥٦ فقـد هاجم الراديكاليون والأيرلنديون في البرلمان سياسة الحكومة بقسوة كما وجهت إليها تعليقات عدائيـة في سلسلة من الكتب والكراسـات مثل كتـاب «كاي Keay»: «نهب المصريين»، واستقال الوزير جون برايت J. Bright من الوزارة احتجاجًا.

وقد سادت فكرة وحيدة بين خصوم الهجوم على مصر وهي الزعم بأنه قد جرى في سبيل التأكد من استمرار الحكومة المصرية في دفع فائدة الدين الخارجي الباهظ على البلاد. ولقد وصفـها أحد أصدقاء جون برايت بأنـها حـرب سمـاسـرة البورصـة «ومن المرجح أن يكون لدينا مزيد من مثل هذا الصنف» إنها المرة الأولى في تاريخ بريطانيا تصبح فيه الجماعة المالية مسئولة بشكل رئيسي عن عمل من أعمـال التوسع الإمبراطوري وليس الجنود أو

الموظفون الاستعماريون، وسرعان ما أصبحت وجهة النظر هذه حافزاً على نقد جذري جديد وشديد للإمبراطورية التي أصبحت تولي اهتماماً متزايداً للفكرة القائلة أن السيطرة على المستعمرات كان سببها أنها مصدر فائدة لبعض جماعات رجال الأعمال والمال وقد تعرّض هذا الموضوع بشرح مستفيض ج . آ . هوبسون J.A. Hobson في كتابه «الإمبريالية دراسة» Imperialism a study . الذي ظهر عام ١٩٠٢ ، وقد احتل اجتياح مصر دوراً مركزيًا في تكوين نظريات الرأسمالية الإمبريالية .

واستمر النظر إلى الاجتياح لا كمجرد مثل آخر من أمثلة التوسع الأوروبي بل كواحد من حالاته الكلاسيكية، وذلك لأسباب من النوع ذاته . وكما أنه احتل مكانًا هامًا في كتب المتقدمين الذين كتبوا حول الإمبريالية الرأسمالية مثل هوبسون(٢)، وكذلك لدى أولئك الذين استمروا في الكتابة ضمن التقاليد ذاتها، مثل جون ستراشي(٣) .J. Strachey كما يصح أن الاجتياح يحتل أيضًا وضعًا مركزيًا في أعمال كتاب مثل روبنسون Robinson وغالاغر(٤) Gallagher و ج . م . س بلات(٥) D.M.C. Platt الذين عنوا بالبرهان على أن مصر غُزيت لدوافع استراتيجية أكثر منها دوافع اقتصادية ومنذ أن مُثّل الاحتلال البريطاني كواحد من المظاهر الأولى للإمبريالية في القرن التاسع عشر لم يكن ثمة بدٌ من أن يصبح ميدان صراع لنظريات متنافرة .

أما أنها طريقة مثمرة بصورة خاصة في النظر إلى الظاهرة الإمبريالية أو إلى التاريخ المصري فهذا شأن آخر . واعتقادي أنها ليست كذلك . إن دراسة الحالة الحاضرة تقدم حجة رئيسية على أن الاحتلال البريطاني لا يمكن أن يدرس معزولاً ولا يمكن أن يفهم إلاّ ضمن سلسلة هامة من التطورات التي حصلت من ١٧٩٨ ويرتبط قسم كبير منها بتحول الاقتصاد كنتيجة لسياسات الدولة المصرية، واندماجها كمنتج للمواد الأولية ضمن منظومة الاقتصاد الأوروبي . وفي لغة هذا المنظور يصبح تحليل العلاقات بين مصر وأوروبا في القرن التاسع عشر طرازاً مختلفًا جداً في دراسة الحالة عن أولئك الذين يرتكزون ببساطة على الأحداث التي أدّت إلى الاحتلال البريطاني . إن هذا التحليل يعني بالتبدلات التي طرأت على سمة التوسع الاقتصادي الأوروبي طيلة عقود عديدة، وتأثير تلك التبدلات على كل أجزاء

المجتمع المصري. كما أنه يتضمن دراسة للأزمة التي حلّت في سنوات ما بين الإفلاس عام ١٨٧٥ والاحتلال عام ١٨٨٢، وليست دراسة لها بحد ذاتها، بل بالأحرى كواحدة من تلك المرحل التي تنكشف فيها لاختبارنا، تحت ضغط الأحداث، عمليات أساسية من التبدل الاقتصادي والاجتماعي.

إن مقاربة من هذا النمط لها فوائد عدة: فهي تسمح لنا أن نركز انتباهنا على إحدى السمات الخاصة المميزة للإمبريالية في القرن التاسع عشر: وهي الطريق التي سلكتها في معظم الحالات استعمار بلاد آسيوية أو إفريقية والذي سبقه دائمًا عطب المؤسسات المحلية السياسية والاجتماعية أو كان العطب ناتجًا عن مرحلة من الاحتكاك القسري بالاقتصاد الأوروبي كما أن تلك المقاربة تمكننا من إلقاء نظرة جديدة على الأعمال الرئيسية حول النظرية الإمبريالية لنكتشف ما الذي يزودنا من بينها بمرشد مفيد لا عن احتلال مصر فقط بل عن السمة الكاملة للتوسع الأوروبي وآثاره على المجتمعات غير الأوروبية. يضاف إلى ذلك أن دراسة كهذه تقدم مزيدًا من الفائدة لاعتبارين آخرين. أولهما أن مصر كانت تضم واحدًا من المجتمعات الأكثر تنوعًا من كل ما اصطدمت به أوروبا في إفريقيا ويرجع هذا جزئيًا إلى الدلالة على أن الحياة المستقرة في وادي النيل كانت موجودة منذ عدة آلاف من السنين، وكان موقع مصر علاوة على ذلك على تقاطع طرق التجارة العالمية الهامة وقد جرى احتلالها مرارًا واندمجت في سلسلة من الإمبراطوريات العالمية، وكان التجار المصريون في مطلع القرون الوسطى هم الذين أدخلوا تقنيات حيوية تجارية كصكوك التبادل إلى أوروبا، وحتى حين لم تبق إلا ثمالة من أهميتها السياسية والاقتصادية القديمة في عام ١٧٩٨ عندما ادعى نابليون أنه أعاد إدخال العربة ذات العجلات إلى مصر، كان تاريخها العريق مستمرًا في ألقه إذ كان يضم في الواقع أقدم جامعة في العالم، ونظامًا بلديًا معقدًا، ووعيًا تجاريًا رفيع الدرجة، ومجتمعًا زراعيًا، اعتاد كثير من أبنائه أن يكدسوا غلة جاهزة للتصدير أو للبيع في العديد من أسواق المدن. وثانيهما أنه تتوفر معلومات كثيرة عن مصر في القرن التاسع عشر أكثر مما تتوفر عن أي بلاد إفريقية أو آسيوية، فمن كتاب وصف مصر Description de l'Egypte الذي كتبه علماء بعثة نابليون إلى أعمال مؤرخ مصر العظيم «الجبرتي» إلى موسوعة علي مبارك العديدة الأجزاء «الخطط التوفيقية الجديدة»

وأعمال الكتَّاب المصريين المعاصرين مثل أنور عبد الملك، وثمة عدد كبير من الكتب صنفها مؤلفون مهتمون برصد وقع أوروبا على المجتمع المصري، زد على ذلك غنى الوثائق الحكومية لدى كل من مصر وتركيا وغيرهما.

في الصفحات التالية تحليل مختصر للتطورات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية في مصر بين ١٧٩٨ و ١٨٨٢ ويبدأ بوصف التحول في الاقتصاد ويلي ذلك سرد للتبدلات التي طرأت على أوضاع بعض الجماعات الاجتماعية الهامة داخل مصر. وهو يخلص في النهاية إلى تفسير هيكلي للأزمة المتطاولة منذ سنوات ١٨٧٥ حتى ١٨٨٢.

١- التحول في الاقتصاد(٦)

بلغ عدد سكان مصر في عام ١٧٩٨ من ٠٠٠ ,٥٠٠ ,٢ مليونين وخمسمائة ألف إلى ٠٠٠ ,٠٠٠ ,٣ ثلاثة ملايين نسمة يعيش عشرهم في القاهرة وهي المدينة الأكبر بما لا يقاس. وكان الحجم الأكبر من السكان يشتغلون في الزراعة، وتكتل الفلاحون في مصر العليا حول زراعة الحبوب الشتوية التي يرويها فيضان النيل السنوي. أما في مصر السفلى أي الدلتا فقد خُصص ثُمْن المنطقة المزروعة أو نحوه لإنتاج محاصيل عالية القيمة مثل الكتان والقطن ذي التيلة القصيرة وهي تتطلب رأسمالاً كبيرًا ونظامًا معقدًا للري لتزويدها بالماء أثناء شهور الصيف عندما يكون النهر في أدنى مستوياته. وثمة فرق آخر بين مصر العليا ومصر السفلى هو أن الضرائب في الدلتا كانت تُجمع في غالب الأحيان نقدًا لا عينًا. مما نتج عنه أن المزارعين كانوا مجبرين على بيع جزء من محاصيلهم في أقرب سوق إليهم، ونتيجة لذلك ولأسباب أخرى كان لمعظم الفلاحين في الدلتا بعض الخبرة في التعامل بطرف من الاقتصاد النقدي في حين يبدو أن النقد في عدد من المناطق كان من الأهمية بحيث لا يقل عن العادات والتقاليد كأساس للعلاقات الريفية.

وفي عضون ذلك كانت المدن أسواقًا للمنتجات الريفية كما كانت مراكز لإنتاج الأشياء المصنعة وخصوصًا الكتان والحرير والتي تتطلب مهارة أكبر ورأسمالاً وتنظيمًا مما لا يسمح به مستوى القرية وكانت بعض المدن الأكبر حجمًا مراكز هامة لاستهلاك البضائع الفارهة التي تشكل الجزء الأعظم من البضاعة التي تدخل آنذاك في التجارة العالمية.

وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت سلطة الحكومة قد ضعفت ولم تعد الإدارة المركزية عاجزة عن حفظ الأمن في المناطق الريفية أو الإشراف على صيانة الأقنية الكبرى وحسب بل إنها فقدت سيطرتها عمليًا على نظام الإدارة الريفية وجباية الضرائب.

ولم يعد الحجم الأكبر من الفائض الزراعي، نتيجة لذلك، يدخل إلى خزينة الدولة بل يبقى في أيدي فئة من ملتزمي الضرائب بالوراثة أصبحوا يستخدمونه في المقام الأول لتعبئة جيوش خاصة بهم يحتاجون إليها في صراعاتهم اللا متناهية فيما بينهم طلبًا للغنى والقوة(٧).

وفي السنوات المبكرة من القرن التاسع عشر كان الاقتصاد الزراعي المهيمن يتبع موقعين جديدين للقوة كان أولهما جهود سلسلة من الحكام -محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٩)، سعيد (١٨٤٥- ٦٢)، إسماعيل (١٨٦٣- ٧٩) لتحديث الجيش والبيروقراطية أو كما قالوا أن يرسوا دعائم دولة حديثة. أما الثاني فكان أثر توسع الاقتصاد الأوروبي، عبر التجارة المتنامية أولاً ثم عبر تصدير رأس المال الأوروبي. فلنستعرضهما بالترتيب.

محمد علي: كان هدف محمد علي الأساسي مذ قبض على السلطة عام ١٨٠٥ أن يحتفظ لنفسه بالحكم وذلك ببناء جيش كبير وأسطول. وقد اعتمد في السنوات الأولى من حكمه على مرتزقة أجانب حصرًا تقريبًا. إلاّ أنه بدأ في سنوات ١٨٢٠ تجنيد مصريين من أبناء البلد وفي مطلع سنوات ١٨٣٠ كان يمكنه تعبئة ١٠٠,٠٠٠ مئة ألف جندي تحت السلاح. ومن الواضح أن جيشًا كهذا يحتاج إلى مبلغ كبير من المال وما أسرع ما رأى محمد علي أن مفتاح ذلك يكمن في زيادة المبلغ المتحصل من الضرائب على الأرض وذلك باستبدال ملتزمي الضرائب بنظام جديد للجباية المباشرة من قبل موظفي الحكومة وقد أتاح هذا فرصة كبيرة لتدمير مراكز بديلة للسلطة السياسية وسمح للحكومة بوضع حد لحالة الفوضى في الريف. يضاف إلى ذلك أن توسع الدولة في احتكارات غطت تقريبًا كل أصناف الإنتاج الزراعي أدى إلى زيادة الأموال زيادة كبيرة، وكانت المحاصيل تؤخذ من الفلاحين بدلاً من الضرائب وتباع في الخارج لحساب

الحكومة ولم يكن يُترك للمزارع إلاّ ما يقيم أوده . وفي نهاية المطاف فرضت ضريبة عمل وهي السخرة على كل ذكر بالغ . وقد حاول محمد علي بهذه الطريقة أن يوجد نظام كاملاً تستطيع الحكومة بواسطته أن تمتلك القسم الأكبر من الفائض الزراعي حيث تستخدمه إما لأهداف عسكرية أو في محاولة طموحة لتطوير مصادر البلاد ويبدو أن حاكم مصر الجديد كان واعيًا تمامًا، على خلاف سلفه، أن تزايدًا مستمرًا في عائدات الحكومة سيكون مستحيلاً دون توسع مستمر في النشاط الاقتصادي . ولهذا السبب كان متلهفًا لتشجيع إدخال محاصيل جديدة مثل القطن ذي التيلة الطويلة والذي كان رائجًا في السوق الأوروبية، ولبناء أقنية جديدة، ولتحسين المواصلات .

وفي مجهود لتقليص الاستيراد، بعدئذ، أُخذ عمال النسيج المصريون من مشاغلهم ووضعوا في مصانع حكومية تنتج أقمشة قطنية (معظمها كان مخصصًا للثياب العسكرية) ومزودة بآلات أوروبية . وفي غضون ذلك أرسلت أعداد متزايدة من الشبان المصريين إلى ما وراء البحر ليتعلموا أكثر تقنيات الصناعة حداثة .

لقد أثبتت محاولة محمد علي، على كل حال، إذ أراد أن يضع الدولة في مركز تطوير الاقتصاد المصري بدائية نظام الإدارة الريفي، ومنذ أواخر سنوات ١٨٣٠ وما بعد أخذت المصانع تغلق أبوابها أو توضع تحت إشراف أفراد مخصوصين وتم التخلي عن كثير من الأراضي لموظفين كبار ولأعضاء من الأسرة المالكة كانوا هم أنفسهم مسئولين عن الإشراف على الإنتاج الزراعي وعن جمع الضرائب . وقد عملت الاتفاقية التجارية الأنكلو تركية عام ١٨٣٨ والتي حرمت احتكارات الدولة وأسست تعريفة خارجية مخفضة إلى ٨٪ ثمانية بالمئة، عملت على تسريع هذه العملية، وبعد ثلاث سنوات تقلص حجم الجيش المصري بأمر من الحكومة التركية إلى ١٨,٠٠٠ ثمانية عشر ألفًا وحُرِم محمد علي بذلك من سوق محمية لمنتجات مصانعه، وقد لاقت الصناعة نتيجة لذلك مزيدًا من الصعوبات، ومنذ أن أجبر حاكم مصر أخيرًا على التخلي عن احتكاراته في منتصف سنوات ١٨٤٠ ، فقدت الحكومة المبالغ الكبيرة التي حصلت عليها من خلال سيطرتها على الصادرات الزراعية .

التوسع التجاري الأوروبي:

حاول محمد علي أن يطور الاقتصاد وتطلب ذلك مشاركة أوروبية وأسواقًا أوروبية إلاَّ أنه كان تواقًا إلى تقليص تأثير أوروبا إلى أدنى قدر ممكن. كان التجار الأوروبيون يُحجزون في الإسكندرية ويُمنعون من الاتصال بالفلاحين في الداخل، وكانت المدارس المهنية تؤسس، والشباب المصريون يُوفَدون إلى ما وراء البحر وذلك لتقليص الحاجة إلى الخبرة الثقافية الأوروبية. وقد بُذلت جهود متفانية لاستبدال الواردات الأوروبية ببضائع مصنَّعة محليًا. ولكن هذه السياسة وصلت إلى نهاية أمرها على كل حال في سنوات ١٨٤٠، فقد فُتحت البلاد بسرعة أمام التجارة الأجنبية. نتيجة للضغط السياسي الأوروبي على استنبول أولاً وبعد ذلك على مصر نفسها، وهي عملية شارك فيها بلا ريب كبار ملاك الأراضي المصريون الذين كانوا يتلهفون إلى إنهاء نظام الاحتكار، حيث يستطيعون بيع إنتاجهم إلى التجار الأوروبيين مباشرة بدلاً من بيعه إلى الحكومة. وازدادت صادرات القطن بمقدار ٣٠٠٪ ثلاثمائة في المئة بين عام ١٨٤٠ و ١٨٦٠ وجاء مقرضو الأموال بأنفسهم إلى الدلتا ليقدموا الاعتمادات التي كانت تقدمها الحكومة سابقًا، كما أدخلت الرافعات البخارية وبني أول خط حديدي يربط القاهرة بالإسكندرية. و مهد هذا السبيل للتوسع السريع في الإنتاج خلال الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١- ٦٥) حينما زاد إنتاج القطن خمسة أضعاف وحجم الغلال أربعة. وفي غضون ذلك تطورت الأهمية المتزايدة للروابط المتينة بالاقتصاد البريطاني حيث تبين أنه بين سنة ١٨٤٨ وسن ١٨٦٠ أصبحت مصر تشغل المرتبة الثانية عشرة بدلاً من السادسة والعشرين كسوق للصادرات البريطانية في حين أنه بين سنة ١٨٥٤ و ١٨٦٠ ازداد دور مصر كممون هام للسوق البريطانية من المرتبة العاشرة إلى المرتبة السادسة.

التوسع المالي الأوروبي:

استلزم تزايد التجارة مع أوروبا نموًا سريعًا في استيراد الرساميل، وقد تأسست البنوك الأوروبية الأولى في الإسكندرية خلال سنوات ١٨٥٠. وتم بالإضافة إلى ذلك وفي الوقت نفسه بناء كثير من الأعمال العامة، تحديث واسع المدى للجيش وللبيروقراطية

وكذلك الحاجة لتمويل الجزء الأكبر من مشروع دوليسبس في قناة السويس، وكان معنى ذلك إن إنفاق الحكومة بدأ يتجاوز بسرعة المبالغ المستلمة المتواترة. وقد بدأ سعيد بالاقتراض المكثف من أصحاب البنوك المحلية ومن التجار ثم ما لبث أن أخذ يصدر سندات على الخزينة (بإيحاء من ديليسبس في الغالب) وحصل أخيرًا على أول قرض أجنبي في عام ١٨٦٢ وقد أعقبته قروض متتالية حتى وصل المبلغ الاسمي الذي اقترضته مصر حتى عام ١٨٧٥ إلى ما يقرب من ١٠٠ مئة مليون جنيه من أوروبا، ولم تكن الخزينة قد حصلت منها على أكثر من ٦٨ ثمانية وستين مليونًا.

وقد وصف دافيد لاندس D. Landes هذه العملية من الجانب الأوروبي وكيف أن انتهاء الخط الحديدي المرفئي، تبعه تطور مؤسسات مالية جديدة وخاصة شركة التمويل، قادرة على الحصول على مبالغ من المال من مجموعات جديدة من المستثمرين وكيف أن السمة الخاصة لهذه المؤسسات قادتهم إلى البحث عن أسواق للمضاربة برؤوس أموالهم فيما وراء البحار وكيف أن العملة الأوروبية سُحبت إلى الشرق الأوسط تحت وطأة الإغراء بمعدلات الفائدة الخيالية التي كان يفترض تحصيلها من إقراض النقود إلى التجار والمزارعين[٨]. وقد وصف كتّاب آخرون وخاصة ج. بوفييه J. Bouvier كيف أصبحت عدة شركات مالية فرنسية تعتمد على إقراض المال للحكومة المصرية[٩].

ولكن كيف استُخدمت الأموال التي اقتُرضت من أوروبا؟ باختصار كانت لإسماعيل أهداف جده محمد علي العامة نفسها وكانت تتلخص في بناء دولة حديثة وتأكيد استقلال مصر في مواجهة تركيا وأوروبا ثم تنويع الاقتصاد. وقد ثبت لسوء الحظ أن هذه الأهداف تتناقض فيما بينها، إذ أن جميع جهوده لاستخدام رأس المال الأوروبي لبناء دولة واقتصاد قوي يؤهله للصمود أمام الضغوط الأوروبية، كلها قادت إلى زيادة التبعية لأوروبا ويمكن أن نرى ذلك بوضوح في جهوده لتطوير الاقتصاد، وهنا نجد ثلاثة عوامل هامة: أولها بقدر ما صرفت الأموال المقترضة من أوروبا في طرق مفيدة ولم يتم تبذيرها، فقد استخدمت في استثمارات البنية التحتية بطريقة يمكن أن تفيد فقط في زيادة عائدات الحكومة في الأجلين المتوسط والطويل وفي غضون ذلك كانت جهود الحكومة لزيادة ما تجنيه من نقود من ضريبة

الأرض تتبدد بفعل نظام جباية غير فعّال ولأن الحجم الأكبر من الأراضي أصبح في قبضة الموظفين ذوي القوة. وفي مثل هذه الظروف يصبح الفشل في دفع الفوائد على القروض الأجنبية أمراً لا يمكن تجنبه. وثانيها أن الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد كانت محكومة بالقوة المتزايدة والأهمية التي أصبح يتمتع بها قطاع القطن. فبعد أن خصصت معظم الموارد المصرية لإنتاج وتصدير هذا المحصول الوحيد وبعد تناميه المستمر أصبح من الصعب تطوير أشكال بديلة من النشاط الاقتصادي وقد اتحدت كلمة كبار ملاكي الأراضي التي تزرع قطناً والتجار الذين يبيعونه واتحدت جهودهم للدفاع عن مصالحهم الخاصة ولضمان بقائهم أول المستفيدين من إنفاق الحكومة لأموالها ومن التغيرات في النظام القانوني أو أي جانب آخر من جوانب نشاط الدولة. وثالثها أن إسماعيل خلافًا لحكام اليابان بعد ١٨٦٨ لم يكن قادراً على وضع أية حواجز بين الاقتصاد المصري والاقتصاد الأوروبي، وقد حاول أن يوُجد صناعة سكر، مثلاً إلاّ أن محاولاته أخفقت لأنه كان غير قادر على منع استيراد السكَر من روسيا وألمانيا والذي كان رخيص الثمن بسبب إعانة حكومية. وكانت نتيجة هذه العوامل الثلاثة مجتمعة اندماج مصر كمنتج للقطن وكسوق للبضائع المصنعة، في منظومة الاقتصاد الأوروبي، ومهما يكن كفاح إسماعيل من أجل استقلال مصر فقد كان قدره أن ينتهي إلى خدمة أهداف أوروبا.

٢- تبدلات في وضع الفئات الاجتماعية الهامة(١٠)

أدى تحول الاقتصاد المصري خلال القرن التاسع عشر إلى تبدلات ذات مغزى في وضعية عدد من الفئات الاجتماعية، ولأربعة منها أهمية خاصة.

الجالية الأجنبية:

ازداد عدد الأوروبيين في مصر من قرابة ٨٠٠٠- ١٠٠٠٠ ثمانية إلى عشرة آلاف عام ١٨٣٨ إلى ما ينوف عن ٩٠,٠٠٠ تسعين ألفًا عام ١٨٨١ وكانت الأكثرية العظمى منهم من المعنيين بإنتاج القطن وتصديره أو بالعمليات المصرفية والمالية. إلاّ أن ثمة عدد متزايد من المستخدمين لدى الحكومة نفسها بعضهم موظفون وبعضهم خبراء. فقد كان هناك على سبيل المثال أكثر من مئة أوربي في سلك (البوليس) الشرطة(١١) عند نهاية أعوام ١٨٦٠،

وقد جيء إلى الإدارة فيما بعد بأكثر من ١٣٠٠ ألف وثلاثمائة موظف أجنبي في أعقاب تقرير لجنة التحقيق عام ١٨٧٨[١٢]. وكانت الجالية الأوروبية تحتل مركزًا مميزًا نتيجة للامتيازات والاتفاقيات التي تخص الوضع القانوني الأجانب داخل الإمبراطورية العثمانية. وكان الأوروبيون فعليًا خارج إطار القانون المصري حتى إدخال المحاكم المختلطة عام ١٨٧٦. وكانوا يستوردون البضائع ويقدِّرون قيمتها كما يشاؤون، ويدفعون الضرائب في الحالات القصوى فقط وبعد صعوبات كبرى، وقد أصبحوا فضلاً عن ذلك، وبدعم من قناصلهم جماعة تملك قوة ضغط متزايدة تقوم بالدفاع عن مصالحها الخاصة كأصحاب مصارف وكمصدرين كما أنهم يتأكد بفضل امتلاكهم الكثيف للسندات المصرية من استمرار الحكومة في دفع الفوائد المترتبة على القروض المتنوعة.

ملاك الأراضي المصريون:

حدثت الزيادة في طبقة ملاك الأراضي المصريين عبر ثلاث طرق. أولها في أواخر سنوات ١٨٣٠ وأوائل سنوات ١٨٤٠ إذ تمت تجزئة قسم كبير من أجود الأراضي في مصر إلى «عزب» ووضعت تحت سيطرة أعضاء في الأسرة المالكية وكبار الموظفين. ومع أن بعض هذه «العزب» أعيد إلى مالكيه أثناء حكم عباس (١٨٤٩ - ١٨٥٤) فإن قسمًا كبيرًا منها بقي في أيد مخصوصة. وكان عدد من الوجهاء المحليين وخصوصًا شيوخ القرى قادرين في الوقت نفسه على الاستفادة من وضعهم كعملاء للحكومة المركزية والحصول على أراض لأنفسهم، وكانت كل البواعث تدفعهم إلى فعل ذلك منذ أن أصبح إنتاج القطن والمحاصيل الأخرى يدر ربحًا يتصاعد باستمرار. وأخيرًا مُنح أصحاب الحظوة في القصر وضباط الجيش والبيروقراطيون وآخرون غيرهم في أيام حكم إسماعيل أراض إما كهبات أو مقابل معاش تقاعدي. وفي غضون ذلك أضاف الحاكم نفسه مناطق شاسعة إلى الأراضي التي تملكها العائلة الحاكمة حتى أنه في نهاية حكمه كان يسيطر على خُمس مجمل الأراضي المزروعة. لم يستطيع أي مؤرخ حتى الآن أن يميز تمييزًا مقبولاً بين الأنماط المتنوعة من مالكي الأراضي، لكن مما لا ريب فيه أن تلك الجماعة كانت تحتل وضعًا محظوظًا بشكل خاص، فالعمل في «عزبهم» يتم عن طريق «السخرة» التي يقوم بها العمل

المحلي، وهم يحولون الماء من الترع إلى حقولهم في أي وقت يحتاجون إليه. ويدفعون ضرائب أقل مما يدفعه جيرانهم من الفلاحين.

يضاف إلى ذلك أن مالكي الأراضي كانوا المستفيدين الرئيسيين من كل الأموال العامة التي تصرف على حفر الأقنية الجديدة وعلى نظام بناء السكك الحديدية. وإذا كان القناصل الأوروبيون مسئولين عن إلغاء احتكارات محمد علي الزراعية فإنهم هم الذين مارسوا الضغط أيضًا على الحكومات المصرية المتعاقبة لإجازة القوانين الضرورية لإيجاد نظام للملكية الخاصة للأراضي.

إن القسم الأعظم من «العزب» الكبيرة والمتوسطة المساحة التي وجدت فيما بين ١٨٤٠ و١٨٨٠ كانت في الأصل أرض يعمل فيها الفلاحون لحسابهم الخاص سابقًا، وقد ظل معظم هؤلاء الفلاحين عمالاً زراعيين في قراهم أو جرى تجميعهم معًا على هذه المزارع في قرى صغيرة تسمى «عزبة».

إن إنتاج القطن عمل مكثف بصورة خاصة ويبدو أن مالكي الأراضي كانوا معنيين بالحفاظ على قوة العمل القديمة دون أن تمس. وكان هؤلاء العمال يتقاضون أجورهم على طريقتين إما الدفع لهم عينًا. وإما، وهو الأكثر شيوعًا، السماح لهم بفلاحة قطعة صغيرة من الأرض.

البيروقراطيون:

تحتاج الجهود لإنشاء دولة حديثة إلى عدد متزايد من الموظفين المدنيين وجاء معظم هؤلاء من بين خريجي المدارس التي أنشأها محمد علي وإسماعيل ومن عدد من الشبان المصريين الذين أوفدوا إلى أوروبا للدراسة. ومع مرور الوقت خضعت البيروقراطية لعملية عقلنة، فتشكلت وزارات منفصلة وأصبحت الوظائف أكثر تخصصًا وأدخلت المنح الحكومية، ونتيجة لذلك كله تطور شيء ما يصفه أنور عبد الملك وهو على حق، بمصلحة بيروقراطية خاصة[١٣]، فقد أخذ الموظفون المدنيون يتجهون إلى تقاسم أفكار مشتركة حول دور الدولة، أما فيما بعد في سنوات ١٨٧٠ فكانوا متحدين إلى هذا الحد أو ذاك حول رغبتهم في الحيلولة دون أي زيادة في أعداد وامتيازات الأوروبيين ضمن الخدمة الحكومية. ومن

جهة أخرى، كان من الصعب غالبًا التمييز الواضح بين البيروقراطيين كجماعة وبين ملاك الأراضي منذ أن بدأ الأولون يأخذون عزبًا من هؤلاء.

الطبقة الحاكمة التركية- الشركسية:

كانت المراكز الرئيسية كلها في الحكومة وفي الجيش بيد الأقلية التي تتكلم اللغة التركية وسلالة العبيد المماليك، أو الموظفين الذين أرسلتهم استنبول، وذلك طيلة القرن الثامن عشر، أما بعد ذلك. ومنذ بدايات القرن التاسع عشر فقد حل محل كثيرين منهم جنود مرتزقة عثمانيون خدموا في جيش محمد علي ومع مضي الزمن أخذت أهميتهم كجماعة منفصلة تتضاءل وخاصة بعد المضي في «تمصير» الإدارة نتيجة لزيادة توظيف أبناء مصر الأصليين والتنظيم الذي يشترط استخدام اللغة العربية في مصالح الحكومة، وكان كثير من الأتراك -الشراكس المتزوجين من نساء مصريات يتسلمون في غضون ذلك مناصب في الإدارة المحلية أو في أماكن أخرى مما جعلهم أكثر اندماجًا بالمجتمع المصري. إلاّ أن قوتهم واحترامهم ظلاّ ماثلين وخصوصًا في الجيش حيث كانوا خلال سنوات ١٨٧٠ يحتلون جميع المناصب التي تزيد عن رتبة عقيد (كولونيل).

٣- الإفلاس والاحتلال ١٨٧٥- ١٨٨٢(١٤)

سجل إفلاس مصر عام ١٨٧٥ بداية سبع سنوات من مرحلة تبدل متسارع في أماكن عدة من الحكومة والمجتمع المصريين فهناك سلسلة من التنظيمات المالية كان هدفها ضمان دفع البلاد ديونها، ومهدت السبيل أمام تزايد السيطرة الأوروبية على الإدارة، مما أثار بدوره ردة فعل مصرية قوية قادها إسماعيل أولاً مما أدى إلى عزله عام ١٨٧٩، ثم ما لبثت أن انبثقت حركة شعبية قومية على يد عدد متزايد من الجنود والموظفين في عام ١٨٨١ و١٨٨٢ وبرز تهديد جاد للمصالح الأوروبية وجاءت الجيوش البريطانية لاحتلال مصر.

وتتركز الجهود بصورة عامة لشرح هذه التطورات على تتبع ملامح نشوء الحركة القومية من جهة، وعلى البحث عن اكتشاف الدوافع التي أدت إلى تزايد التدخل الأوروبي من جهة ثانية. وأمام هذه الطريقة عائقان كبيران أولهما أنها تشجع الكتّاب على تجاهل القرينة الاجتماعية الاقتصادية التي حدثت هذه التطورات ضمنها. والثاني أن معظم تفسيرات الأزمة تميل إلى التقليل من أهمية التأثير المتبادل المستمر بين الجهتين، سواء كان تركيزها

على الجانب المصري أو الجانب الأوروبي من القصة. وهذا ما يستتبع محاولة وضع نقاط قليلة مختصرة حول الأزمة وذلك في ضوء هذين الاعتبارين.

أ- يُنظر إلى الحركة الوطنية المصرية على أنها ائتلاف بين جماعات مختلفة تأثرت، على اختلاف مصادرها، بطريقة ما بالنظام المالي الذي فرضه على مصر دائنوها الأوروبيون بعد إعلان الإفلاس. ويشتمل الائتلاف على مالكي الأراضي (الذين كانوا تواقين إلى إفشال المحاولات التي يقوم بها المشرفون الماليون الأوروبيون على خزينة مصر لزيادة العائدات عن طريق زيادة الضرائب عليهم) والبيروقراطيون (الذين أقلقهم عدد الأوروبيين الذين تم استخدامهم في الخدمة المدنية) وضباط الجيش المصريون (وكان كثير منهم مهددين بالإحالة التعسفية على التقاعد نتيجة للخطط التي تقضي بالاقتصاد في النفقات العسكرية) و«العلماء» أو الوجهاء الدينيون.

ب- في سنوات ١٨٧٠ عمل الخديوي إسماعيل على زيادة مخاوف تلك الجماعات الأربع، في سبيل أغراضه الشخصية، إلاّ أنهم بدأوا وقبل عزله مباشرةً في عام ١٨٧٩ تعاونًا أكثروا وثوقًا على أسس برنامج يهدف إلى الحد من سلطات الحاكم وذلك بإدخال دستور ليبرالي، واستمرت هذه الحركة في أيام توفيق الذي خلف إسماعيل مع أنها بقيت غير فعالة حتى جاء صيف ١٨٨١. وقد بدأت برص صفوفها عندما تحالف الدستوريون تحالفًا وثيقًا مع ضباط الجيش الوطنيين بقيادة العقيد عرابي، مما أتاح لهم القوة الكافية لتغيير لنظام بالقوة.

ج- كان تآلف المصالح المختلفة الذي وحَّد الحركة الوطنية المصرية في أوج تماسكه في الأشهر الأخيرة من عام ١٨٨١ ومطلع عام ١٨٨٢ عندما بدأت قوتها تنتعش باستمرار بفعل الجهود الحكومية الفرنسية -الإنكليزية الهادفة إلى إسقاط حكم توفيق، كما ازدادت قوة الحركة بعد الدعوة الدائمة لفئات اجتماعية لم يكن لها في السابق دور سياسي تلعبه في البلاد وخصوصًا صغار ملاكي الأرضي الذين كان يقلقهم حجم الأراضي التي صودرت لعدم دفع الديون وذلك تبعًا لقانون الرهن الذي أدخله الأوروبيون عام ١٨٧٦. وعندما أصبح التدخل الأوروبي أكثر واقعية فيما بعد وعندما أصبح زعماء الحركة الوطنية أكثر نجاحًا بحصولهم على دعم شعبي واسع، ترك عدد منهم الحركة وانضم إلى جانب الخديوي والأوروبيين دفاعًا عن مصالحهم الاقتصادية الهامة.

د- لابد من التمييز من وجهة النظر الأوروبية بين مصالح مالكي السندات البريطانيين والفرنسيين ونشاطاتهم وبين الحكومتين البريطانية والفرنسية. ففي الأشهر القليلة الأولى بعد إعلان إفلاس مصر كان مالكو السندات وليس حكوماتهم، هم الذين تدبروا أمر تسوية خلافاتهم بما يكفي لحصولهم على وضعية مالية يمكن أن تحمي مصالحهم وذلك ما سمي بتسوية غوشن -جوبار Goschen-Joubart عام ١٨٧٧ ولم تتدخل الحكومتان إلاّ عندما أصبحت تلك التسوية مهددة بالتوقف، فعمدتا بصورة مباشرة إلى تشكيل لجنة تحقيق في وضع مصر المالي أولاً ثم أجبرتا إسماعيل على القبول بحكومة تضم وزيرين أوروبيين ليقدما نصائحهما أثناء كتابة التقرير. وقد تدخلت الحكومتان ثانية في السنة التالية عندما بدا وكأنه على وشك أن يغير في التسويات الموجودة.

هـ- كان التعاون الفرنسي -البريطاني يخفي خلافات هامة في الهدف فالفرنسيون متلهفون إجمالاً على حماية مصالح مالكي السندات منهم، والإنكليز يريدون منع الأوضاع المتدهورة من الوصول إلى درجة تتيح لقوة أخرى التدخل في مصر الواقعة على الطريق المؤدية إلى الهند. إلاّ أن الحكومتين كانتا قادرتين على الرغم من ذلك على العمل في انسجام، أولاً بدعم برنامج يؤيد التسويات المالية التي تمت لصالح مالكي السندات مهما كانت. ثانيًا بمحاولة تقوية سلطة الحاكم المصري ضد الحركة الوطنية، وهذه السياسة الأخيرة هي التي قادت مباشرة إلى الاحتلال البريطاني.

و- وأخيرًا. تساعد أحداث سنوات ١٨٧٥ حتى ١٨٨٢، التي يقتطعونها عبر مرحلة من التبدلات الاقتصادية والاجتماعية السريعة، على عرض جوهر طبيعة التحول الذي حدث بعدئذ. إن طبيعة الروابط التي تربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد الأوروبي واضحة وكذلك الطريقة التي قوّاه بها وجود مجموعات ذات سطوة في داخل مصر. ومرة أخرى يُظهر تركيب الحركة الوطنية درجة العداء للانتهاكات الأوروبية الحاضرة في جميع قطاعات المجتمع المصري، كما يكشف أيضًا عن بعض الانقسام بين الذين كانوا مهيئين لمقاومة التدخل الأجنبي بالقوة إذا اقتضت الضرورة وبين من لم يكونوا كذلك.

خاتمة

إن ما حاولت أن أصفه في هذه الدراسة هو عملية حللها جزئيًا عدد من المنظّرين. فقد قدم ماركس وهوبسون تفسيرًا للطريقة التي دخلت بها أوروبا إلى العالم غير الأوروبي بواسطة التجارة وتصدير رأس المال(١٥) في حين كتبت روزا لوكسمبورغ عن الاقتصاد والانخلاع الاجتماعي الذي يسببه(١٦). ووصف باران Baran وآخرون العملية التي يجبر فيها بلد ما على الاندماج القسري ضمن نظام الاقتصاد الأوروبي حيث يفرض قيدًا يحد من تطوره وذلك بإكراهه على تركيز كل جهوده ومصادره على تصدير إنتاج أولي(١٧). وقد أشار هوبسون وهيلفردنج إلى الطريقة التي أدى بها التوسع الأوروبي بصورة لا مناص منها إلى خلق حركات تحرر وطني(١٨).

إلاّ أنني حاولت أيضًا أن أقترح، ولو بصورة ضمنية، أن دراسة العلاقات بين مصر وأوروبا في القرن التاسع عشر تكشف عن عدد من المناطق لا تقدم عنها النظريات الموجودة إلاّ النزر اليسير من الإرشاد. ومنها ثلاث تتمتع بأهمية غير اعتيادية. وتتعلق الأولى بدور الدولة الأوروبية وخصوصًا بعلاقاتها مع أعمال جاليتها الخاصة. ولنأخذ على ذلك مثالاً واحدًا، لقد استعملت بريطانيا بعد ١٨١٥، وفرنسا بدرجة أقل، عن عمد قوة الدولة لفتح المتوسط الشرقي أمام تجارتهما. وقد سجلت تلك العملية من بين أشياء أخرى بواسطة المعاهدة التجارية عام ١٨٣٨ التي أسست ما كان عمليًا تجارة حرة لبضائع بريطانيا وفرنسا في المنطقة. ومرة أخرى كانت كل دولة ترغب في استخدام ممثلها المحلي كي يتدخل لمصلحة مواطنيه في سعيهم إلى المنفعة. إن ما كان يسم تلك الجهود لا يمكن التعبير عنه إلاّ بالقول أن الهدف الأولي للدولة الرأسمالية في القرن التاسع عشر أن تمد نظامها الاقتصادي الخاص -وقوانينها الخاصة وممارستها التجارية الخاصة ونموذج علاقاتها الخاصة بين الحكومة والتجار والصناعيين- إلى ما وراء حدودها الخاصة، إلاّ أنه لم يُبذل إلاّ مجهود صغير جدًا حول العلاقة بين الاقتصاد والسلطة السياسية (انظر (Platt's) في (Economic imperialism and the buissnessman: Britain and Latin America before 1914 (ch. XIII of studies in the Theory of imperialism).

وثمة منطقة ثانية ليس فيها إلاّ القليل من الإرشاد النظري وهي تتعلق بطبيعة الدولة المصرية. وإن وصف روزا لوكسمبرغ لها بأنها «استبداد شرقي[١٩]» هو تضليل بالتأكيد، وذلك لسبب واحد على الأقل وهو أن حكام مصر خلال القرن التاسع عشر بذلوا جهوداً متصلة لتنظيم آلة الحكومة بموجب خطوط أكثر عقلانية ولتزويدها بالخبرة التي تساعدها على تنفيذ عدد متزايد من المهمات الأكثر تعقيداً، وعلى الصعيد الأيديولوجي كانت المفاهيم الأوروبية الجديدة والمتصاعدة في قوتها قد دخلت إلى مصر، وهي ترى النمو أمراً طبيعياً بالنسبة للاقتصاد وكان يمكن تشجيع هذا النمو بعمل حكومي قانوني. ولكن هل يعني هذا أيضاً أن مصر كانت تنتمي إلى النموذج الأوروبي في التطور وفق الخطوط الرأسمالية؟ إن هذا السؤال يبقى مفتوحاً.

وهناك أخيراً المشاكل التي تطرحها محاولة تحليل التبدلات التي حصلت في المجتمع المصري بفعل اندماج البلاد ضمن نظام اقتصاد عالمي. إلى أي حد، مثلاً، يمكن التحدث عن وجود طبقات في مصر قبل عام ١٨٨٢؟ ويشكل هذا إلى حد ما جزءاً من الصعوبة العامة التي تحيط باستخدام عبارات كهذه عند التحدث عن مجتمع قبل صناعي.

وهي تنجم أيضاً عن وضع مميز لمصر حيث لا يوجد تحديد لطبقة «مالكي الأرض» وحيث الكثير من أولئك الذين يسيطرون على حقول زراعية هم تجار أيضاً أو بيروقراطيون أو ضباط في الجيش أو وجهاء دينيون. ومن الأفضل في ظروف كهذه أن نعبر عن تطور المجتمع المصري في القرن التاسع عشر بالتقليل من استعمال كلمة الطبقات المحددة بدقة وأكثر منها وجود عدد من جماعات ذات مصالح متشابكة يشكل أعضاؤها طبقة بقدر ما يحتاجون إلى خوض معركة ضد طبقة أخرى[٢٠].

ومع ذلك، إذا نحّينا هذه المشاكل جانبًا فإن الخطوط العريضة لتطور العلاقات بين مصر وأوروبا في القرن التاسع عشر واضحة، فمنذ أفضت محاولات محمد علي للسيطرة المطلقة على الاقتصاد إلى نهايتها. وطّد تقسيم العمل الدولي نفسه بسرعة واقتيدت مصر إلى داخل النظام الرأسمالي العالمي كمنتج لمواد خام صناعية وكسوق للبضائع المصنعة وكحقل لتوظيف رأس المال الأوروبي وكان لهذا بدوره أثر عميق على بنية المجتمع المصري وأدى بالإضافة إلى أشياء أخرى إلى انبثاق حركة احتجاج وطنية وبعد ذلك إلى الاحتلال الأجنبي. إن النموذج بسيط: إن ضياع الاستقلال الاقتصادي لا يسبق ضياع الاستقلال السياسي وحسب بل يمهد له السبيل أيضاً.

الهوامش

1- G.M. Trevelyan, The Life of John Bright, 2nd edn (London constable, 1925) p. 434.

2- (Hobson, Imperialism; a study (London, Nisbet, 1902) p. 54-5, 108, 199).

3- (The End of Empire (London, Golancz, 1959) pp, 97, 118).

4- (Africa and the victorians (London, Macmillan, 1961) Ch. IV).

5- (Finance, Trade and Politics (London, Oxford Univ. Press, 198).

6- (Cf. G. Baer, A History of Land owner ship in modern Egypt 1800- 1950 (London, Longman, 1938); A. M. Hamza, The Public debt of Egypt 1854- 1876 (Cairo, 1944), E.R.J.Owen, Cotton and the Egyption Economy 1820- 1914 (London, Oxford Univ. Press 1969) and S. J. shaw, Ottoman Egypt in the age of the French Revolution (Cambridge, Mass, Harrard Univ. Press, 1964).

7- (Cf. S.J. Shaw the Financial and Administrative organisation and Development of ottoman Egypt 1715- 1798 (princeton Univ. Press. 1958) pp. 62-3, 95 and A. Raymond, Essai de géographie des quartiers de résidene aristocratique au Caire au XVIIIEME siecle; Journal of the Economic and Social History of the Orient, 6 (1963) p. 84-5, 95).

8- Landes, Bankers and Pashas (London, Heineman Education 1958) pp. 47-68).

9- (Les Intéréts Financiers et la Question d'Egypt (1875- 76) Revue Historique, 224, July-Sept. 1960).

10- (Cf. A. Abdel- Malek, Ideologie et Renaissance Nationale l'Eypte moderne (Paris 1969); Abu Lughod, "The transformation of the Egyptian Elite; Prelude to the Urabi Revolt" Middle East Journal, 21 (summer 1967); G. Baer, studies in the Social History of modern Egypt (Univ. of Chicago Press 1969); S. Nour Ed-Dine 'Conditions des Fellahs en Egypte' Revue d'Islam (1898)).

11- (Santon, 7 Oct. 1869. Fo 78/2093 (Public Record Office, London).

12- (Malet, 18 May 1882; fo 78/3436.)

13- (Abdel-Malek, pp. 420-3).

14- (Cf. Abdel-Malek, Ch. 12, Bouvier, op. cit: P.J. Vatiklotis, The Modern History of Egypt, (London, Weiden field& Nicolson, 1969). Ch. 6 and 7).

15- (Marx,Capital, Vol, I. Pt VIII, ch. XXI; Hobson pp. 76-79).

16- (Luxemburg. The accumulation of capital (London, Routledge 1963) ch. (29).

17- (P. A. Baran, The Political Economy of Growth (New York Monthly Review Press; 1962 edn) pp. 163 ff.

18- (Hobson, PII; R. Hilferding, Das Finanz capital (Vienna 1932) pp. 384-9).

19- (Luxemburg, p. 358).

20- (Marx. Pre Capitalist Economic Formations, with an introduction by E. Hosbsbawn (London, Lawrence and wishart, 1964) p. 132).

الحرب والمجتمع تحت حكم الأتراك الشباب

١٩٠٨ - ١٩١٨

فيروز أحمد

I

إن من يبحث عن مرحلة ملائمة ليدرس من خلالها أثر الحرب على مجتمع ما سوف يجد لسوء الحظ أن كل المراحل أكثر ملاءمة لهذا الغرض من هذا العقد ١٩٠٨ - ١٩١٨ في تاريخ الإمبراطورية العثمانية المتأخر. إذ شهد هذا العقد نزاعًا سياسيًا وعنفًا وحربًا بحجم غير مسبوق، فخلال هذه السنوات العشر وصولاً إلى سنة ١٩٢٢ لم تكد الإمبراطورية تنعم بسنة واحدة من السلام. ولم تكن الحرب غريبة عن الأتراك فقد بنوا دولتهم ثم إمبراطوريتهم على أسس من الغزو الذي امتد إلى ثلاث قارات وقد اضطروا فيما بعد إلى التورط في قتال تراجعي طويل الأمد عندما دفعتهم الجيوش الأوروبية إلى حدود دولتهم الأصلية في آسيا الصغرى. كان المجتمع العثماني، بمعنى ما، منظمًا كمجتمع عسكري ولا يتوقع المرء بالتالي تأثيراً جوهريًا خلال العقد الذي ندرسه. ويوجد في الحقيقة اختلاف دراماتيكي في الطريقة التي تمت بها تعبئة المجتمع للحرب على يد الأتراك الشبان، وهو يعكس السمة المتطرفة في النظام الجديد الذي أنتجته ثورة ١٩٠٨ الدستورية. ويمكن مقارنة تأثير النظام الجديد بتأثير الحكومات الثورية الفرنسية بعد ١٧٨٩، وخصوصًا حكومات اليعاقبة. وعلى أية حال فإن الجناح الأكثر تطرفًا بين الأتراك الشبان وهم الاتحاديون - أعضاء جمعية الاتحاد والترقي (ج. ا. ت) الذين قادوا الحركة الدستورية كانوا يستلهمون مثال اليعاقبة إلى درجة عميقة وقد حاولوا محاكاة سياساتهم وإن لم يحرزوا نجاحًا مشابهًا.

وقد واجه الأتراك الشبان بعد تأسيسهم نظامًا دستوريًا في يوليو ١٩٠٨ عددًا من الأزمات التي هددت النظام الجديد. فقد خلعت بلغاريا طاعة السلطان وأعلنت نفسها دولة مستقلة في الخامس من سبتمبر عام ١٩٠٨، وفي اليوم التالي أعلنت النمسا ضم

البوسنة والهرسك وهما مقاطعتان احتلتهما عام ١٨٧٨ ، وفي اليوم نفسه أعلنت كريت قرارها الاتحاد مع اليونان. ولم يكن الباب العالي قادرًا على فعل الكثير، غير الاحتجاج لدى القوى الكبرى التي وقعت على معاهدة برلين عام ١٨٧٨ ، حيث أن العملين الأولين يشكلان انتهاكًا للمعاهدة أما في حالة كريت فقد كانت مضمونة من تلك القوى التي أخبرت استنبول على كل حال أنها لن تتدخل لصالح تركيا وأصبح الأتراك مكرهين نتيجة على الرد بأنفسهم. وفي السنوات الثلاث التالية كانت هناك انتفاضات في اليمن ومقدونيا وألبانيا وكلها تحتم التدخل العسكري وفي عام ١٩١١ كان الترك في حالة حرب مع إيطاليا في ليبيا، وقد تخلوا عن هذه الولاية لروما عندما هاجمهم حلف دول البلقان في أكتوبر ١٩١٢ وكانت حروب البلقان عام ١٩١٢ - ١٣ كارثة ذات حجم لم تكن القيادة العثمانية ولا الشعب يتخيلانه ممكنًا. ولم تفقد الإمبراطورية العثمانية عمليًا جميع ممتلكاتها الأوروبية وحسب لصالح العدو بل إن الجيوش التي اجتاحتها اخترقت حتى ضواحي العاصمة وهددت وجود الإمبراطورية ذاته.

لم تسقط استنبول بل إن الأتراك استعادوا بعض مناطق تراقيا في الحرب البلقانية الثانية ولكن من المستحيل المبالغة في وقع هذه الكوارث العسكرية والدبلوماسية على الأتراك الشبان. فقد تهاوت معنويات بعضهم وملأهم القنوط بحيث أصبحوا قانعين بأن الإمبراطورية لن تستطيع الاستمرار في الوجود إلاَّ تحت الوصاية الغربية. واعتقد آخرون وخصوصًا الاتحاديون أنه يمكن إنقاذ الإمبراطورية عبر برنامج إصلاحي جذري كما أنهم اقتنعوا أن على الباب العالي ولكي يكسب الوقت اللازم لتنفيذ هذا البرنامج، أن يصبح عضوًا في أحد التحالفين اللذين يقسمان أوروبا وكانوا يفضلون الانضمام إلى «الوفاق الثلاثي». فالحياد يعني العزلة وقد تعلم الباب العالي من تجربة حروب البلقان التي برهنت على أن العزلة تعني كارثة شاملة في أي صراع آخر كبير. وهكذا حاول الأتراك الشباب إنهاء عزلتهم الدبلوماسية بالبحث عن تحالفات في أوروبا خلال الفترة القصيرة التي هدأت فيها الحرب وذلك فيما بين صيف ١٩١٣ وشهر أغسطس ١٩١٤ . وقد تدبروا في النهاية وبعد صعوبة كبيرة أمر توقيع تحالف مع ألمانيا في الثاني من أغسطس أي في الوقت الذي

نشبت فيه الحرب العالمية الأولى تمامًا، والتزمت استنبول في البداية حيادًا عسكريًا حذرًا دام ثلاثة أشهر وفي نوفمبر أجبرتها ظروف لم تكن تسيطر عليها تمامًا، على دخول الحرب، وتورطت تركيا في السنوات الأربع التالية في صراع اقتضى تعبئة كل مواردها البشرية والمادية(١).

II

إن أي نظام تواجهه سلسلة من الأزمات كهذه سيجد من الصعب عليه تقديم استجابات مناسبة. وقد خضع نظام السلطنة القديم للتقسيم تحت الضغط الدولي بعد أن قدم احتجاجات رمزية وكان عليه أن يقبل «بالأمر الواقع» شريطة أن يُسمح للنظام بالبقاء على هذه الصورة أو تلك. وقد حددت مصالحه بأن تشمل مصالح أفراد الأسرة العثمانية ونخبة صغيرة جدًا كانت تحتكر السلطة في القصر ومصالح أصحاب المراكز العليا في البيروقراطية المدنية والعسكرية. كان الاتحاديون وهم الجناح الأكثر جذرية في حركة الأتراك الشبان، يمثلون ما يمكن وصفه «بالطبقة التابعة» كما يسميها غرامشي، في آخر عهد الإمبراطورية العثمانية. وكانت هذه الطبقة قد أصبحت منظمة سياسيًا وواضحة، وتطالب بمكان للمسلمين العثمانيين في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وبدولة دستورية وبنظام جديد ثقافي وأخلاقي ينسجم معها. وهكذا بدأ الاتحاديون بعد إحياء الدستور مباشرة بمناقشة الحاجة إلى تنفيذ ثورة اجتماعية. وتحدثوا عن تحويل مجتمعهم للوصول به إلى مستوى المجتمعات المتقدمة في الغرب أو في اليابان التي أصبحت منبع إلهامهم، وكانوا فخورين باعتبار أنفسهم «يابان» الشرق الأدنى (أحمد ١٩٦٩ : ٢٣ رقم ١) وقد أجبرتهم العقبات التي واجهتهم نتيجة للأزمات، والهزائم في الحرب أن يندفعوا نحو الإصلاح ولم يستطيعوا أن يحققوا برنامجًا إصلاحيًا وتنظيمًا إلاّ بعد أن استولوا على السلطة أثناء حروب البلقان ومن خلال انقلاب يناير ١٩١٣. وحتى عند ذلك لم يتمكنوا من المضي قدمًا من دون الوقوع في حبائل التنازلات والمعاهدات غير المتكافئة التي قيدت السلطة العثمانية والتي رفضت القوى العظمى إلغاءها، ومنح نشوب الحرب العالمية عام ١٩١٤ الباب العالي الفرصة كي يلغي الامتيازات من جانب واحد دون خوف من تدخل أوروبا. وأبطلت هذه المعاهدات الممقوتة في سبتمبر ١٩١٤ وأصبح الأتراك أخيرًا سادة بيتهم وأحرارًا في توجيه قدرهم الخاص.

أدخل الاتحاديون طرائق جديدة في السياسة حتى قبل أن يصلوا إلى السلطة والاستقلال الذاتي لتحويل مجتمعهم. واتّسم إحياء الدستور بانفجار المشاعر الشعبية تأييداً للنظام الجديد. وربما كان بعض هذه المشاعر عفوياً لكن قسماً كبيراً منها نظمته جمعية الاتحاد والترقي حيثما وُجدت أنديتها وبعد ذلك نظمت الاجتماعات الحاشدة واللقاءات الجماهيرية وقادها أشخاص بارزون في الجمعية يتمتعون بتأييد شعبي مثل الصحفي حسين جاهد والفيلسوف رضا توفيق والروائية النسائية خالده أديب التي سرعان ما لعبت دوراً هاماً في نشاطات الجمعية السياسية. وكان هذا صحيحاً بصورة خاصة أثناء الأزمات وفي زمن الحرب.

استخدم الاتحاديون الجماهير المدينية أول الأمر عندما نظموا مقاطعة ضد سياسات الإلحاق النمسوية وضد اتحاد اليونان مع كريت (Quataert, 1983; Yavuz, 1978) وبعد ذلك استعملت المظاهرات المنظمة أثناء الحروب البلقانية لإقامة توازن مع عداء الحكومة للجمعية (ج. إ. ت). وفي النهاية نظمت مظاهرة شعبية ضد حكومة كامل باشا المناهضة للاتحاديين (صاحب فكرة الوصول إلى تفاهم على توقيع سلام مذل مع التحالف البلقاني المتصر) وذلك تحضيراً لانقلاب ٢٣ يناير ١٩١٣.

من المفيد التأكيد على أن المبادرة إلى حشد الجماهير المدينية واستعمالها لأغراض سياسية جاءت من جمعية الاتحاد والترقي وليس من الحكومة. والحق أن حكومات تلك الفترة كانت تعارض المشاركة الشعبية في السياسة مخافة أن تؤدي نشاطات كهذه إلى تقديم ذريعة لتدخل القوى الأجنبية. وقد نظمت الجمعية على الرغم من ذلك مقاطعة ضد المشاريع النمسوية واليونانية ولعبت مقاطعة البضائع النمسوية دوراً متميزاً في إجبار فيينا على دفع تعويض عن المناطق التي ضمتها.

إن الهزيمة في الحرب بل وحتى النكسة الدبلوماسية الكبيرة تجبر المجتمع المهزوم على تقدير مواطن قوته ومناحي ضعفه. ويكون هناك توجه نحو محاولة استخدام أفضل للموارد الموجودة وإزالة العيوب التي تشوب المعمل الداخلي في البنية الاجتماعية وفي آلة السلطة وفوق كل شيء في القوات المسلحة. ويصبح الحديث عن الإصلاح أمراً يومياً، كما قد تفجر الهزيمة أيضاً استجابة إمبريالية كطريقة للبحث عن تعويض في منطقة أخرى،

وكانت هذه حال روسيا بعد حرب القرم وحال فرنسا في ظل الجمهورية الثالثة. وفي تركيا أيضًا يمكن أن ننظر إلى بروز نزعة قومية عدوانية اتخذت شكل وحدة تركية أو وحدة طورانية ضمن رؤية مشابهة. إلاّ أنه كان دافعًا ضعيفًا ولا يستطيع الهيمنة على السياسة إذا استثنينا الفترة القصيرة ١٩١٧ - ١٩١٨ أثناء الثورة الروسية، وذلك ببساطة لأن الدولة العثمانية تعوزها القوة والوسائل الضرورية لتنفيذ سياسة هجومية، وبدلاً من ذلك أدت الهزائم في حروب البلقان أولاً وفي الحرب العالمية بعدئذ إلى بروز حركة شعبية تستلهم جزئيًا النارودنيين (الوطنيين) الروس. واشتهرت هذه الحركة باسم «إلى الشعب» (Halka doğru) وبدأت بالتأكيد على قومية تركية جذورها في الأناضول أكثر مما هي في البلقان التي ضاعت حديثًا أو في آسيا الوسطى الواقعة تحت الاحتلال الروسي.

III

حان الوقت بعد هذه المقدمة القصيرة، لأن نلقي نظرة أكثر تفحصًا على الطريقة التي رد بها الأتراك الشبان على مسائل تعبئة المجتمع في سبيل الحرب الراهنة. انفجر الصراع التركي الإيطالي في ٢٩ سبتمبر عام ١٩١١ وقد أُخذت حكومة إبراهيم حقي باشا على حين غرة واستقالت. وردت الحكومة الجديدة بالطريقة البيروقراطية المعتادة وحاولت تفادي الضربة الإيطالية «بتطيير برقيات عبر سفرائها ورسائل دبلوماسية عبر القوى الكبرى» (باشا ١٩٢٤ : ١٣٦) ولكن القوى الأوروبية رفضت كما جرت العادة أن ترفع إصبعًا للدفاع عن السلطنة العثمانية[٢].

وكانت الجمعية (ج. إ. ت) قد أجرت تحضيرات لعقد مؤتمرها السنوي في سالونيك وهي مقر قيادتها إلى أن سلمت المدينة إلى اليونان عام ١٩١٢ وفي اليوم الذي قدم فيه الإنذار النهائي الإيطالي (٢٨ dmgdm) بدأ المندوبون يصلون من كل أنحاء الإمبراطورية ومن الطبيعي أن يكون موضوع الحرب المسألة الرئيسية في المؤتمر. وفي الخامس من أكتوبر وبعد مناقشة حامية، أصدرت الجمعية بيانًا بتشكيل لجنة الدفاع الوطني (Mudafaa-I Milliye Cemiyetti) (ل. د. و) وكانت تتألف من ثمانية أعضاء في جمعية سالونيك (ج. إ. ت) وهي المنظمة التي زودت الحركة الدستورية بقياداتها سواء قبل ١٨٩٠ أو بعدها. وكانت الوظيفة الرئيسية للجنة، بكلمة عامة، مساعدة المجهود الحربي بأية وسيلة

ممكنة، ولكنها كانت هيئة غير رسمية وتعمل بصورة مستقلة عن حكومة استنبول التي سرعان ما أصبحت معادية صراحة لـ(ج. إ. ت) وكان استلهام هذه الطريقة الشعبوية في التعبئة من أجل الحرب يرجع مباشرة في أصله إلى مثال الجمهورية اليعقوبية لعام ١٧٩٢ - ٩٤ وكلما زاد الاتحاديون من رغبتهم في محاكاة اليعقوبيين كانت أعمالهم تصبح مصنعة، إذ كانوا يفتقرون إلى دعم أي كتلة جماهيرية منظمة ومستقلة مثل منظمة الـ (Sans- Culotte) (الرعاع) مع أنهم استخدموا جماعات مثل الحمالين وأصحاب القوارب، ليرسوا أسس قوة شعبية مشابهة، ومما هو أكثر أهمية أنهم لم يحاولوا كسب الفلاحين عن طريق توزيع الأراضي كما فعل اليعاقبة. وهكذا رفضوا طريق الثورة البورجوازية، التي كانت الثورة الفرنسية نموذجها الأصلي (Saboul, 1965, 163)[٣].

وعلى الرغم من ذلك تظل المقارنة بين الثورة الفرنسية واليعاقبة ممكنة التطبيق على طرائق الاتحاديين في التعبئة وخصوصًا بعد استيلائهم في السلطة في يناير ١٩١٣ وقد لاحظ السفير البريطاني في رسالته يوم ٥ فبراير ما يلي:

«لي الشرف أن أسجل أن جمعية الاتحاد والترقي التي تسمي وزارة محمود شوكت باشا «وزارة الدفاع الوطني» قد شكلت لجنة دفاع وطني على نهج ثوريي فرنسا عام ١٧٩٣ وشيوعي ١٨٧٠ وقد أصدروا نداءات إلى «الأمة» وإلى كل الأحزاب أن تتجمع وتستجيب لصرخة «البلاد في خطر» وأعلنوا الأمة العثمانية بكاملها في حالة تعبئة... أن لجنة الدفاع الوطني تنعش تجنيد وتنظيم البلاد في «مجهود الخندق الأخير» وقد أرسل شيخ الإسلام الجديد (عزت أفندي) نداء دينيًا من أجل الدفاع عن ديار الإسلام، إلى كل أتباعه في الولايات، في حين يبشر وكلاء اللجنة في جامع آيا صوفيا وبقية الجوامع بحرب مقدسة» (باشا، ١٩٢٤ : ١٣٦)[٤].

ظلت لجنة الدفاع الوطني هيئة غير رسمية دون أية سلطة حتى انقلاب الاتحاديين. وفي أواخر ١٩١٢ أصبحت أوضاع (ج. إ. ت) التي فازت في انتخابات الربيع المزورة، غير مستقرة وباتت مهددة بالدمار على يد حركة معارضة تحظى بدعم الجيش.

إلاَّ أن كارثة حرب البلقان منحت (ج . إ . ت) فرصة جديدة للحياة ومكّنتها من الظهور وكأنها الهيئة الوحيدة التي تملك برنامجًا وإرادة للقتال .

في يوم الجمعة الحادي والثلاثين من يناير عام ١٩١٣ أي بعد أسبوع من تشكيل الاتحاديين وزارة برئاسة الجنرال محمود شوكت باشا ، عقدوا اجتماعًا في «دار الفنون» بجامعة استنبول لكي يؤسسوا رسميًا «لجنة الدفاع الوطني» (ل . د . و) وكانت الجمعية قد أصدرت قبل الاجتماع إعلانًا تدعو فيه المعارضة وكذلك التنظيمات الأرمنية -الطاشناق والهنشاق- للتعاون في الجهد الدفاعي معلنين أن على الأمة كلها أن تكون في حالة تعبئة شاملة لكي تواجه تهديد العدو . ويوحي تشكيل لجنة الدفاع الوطني تحت هذه الظروف بأن الاتحاديين يتجهون إلى الاضطلاع بمهمات تمس كل جوانب المجتمع العثماني . كان الهدف الأول جذب متطوعين إلى الجيش وجمع أموال للمجهود الحربي ولكن لجانًا فرعية شُكِّلت للعناية بالصحة العامة وللقيام بأعمال الدعاية ، ثم تكونت بعد ذلك لجان فرعية على أسس خاصة لتلافي الاحتياجات الجديدة ولحل المشاكل عند ظهورها . وفي غضون الحرب العالمية الأولى انخرطت بعض هذه اللجان انخراطًا عميقًا في نشاط اقتصادي في سبيل إيجاد ما وصف بأنه «اقتصاد وطني»[٥] . ولم يكن مفاجئًا لنا أن وجدنا الحصيلة التي لابد منها لتورط جمعية الاتحاد والترقي في الاقتصاد ؛ فسادًا واسع الانتشار . وكانت المحسوبية إحدى الطرق لمكافأة وإغناء أعضاء الحزب المخلصين ولخلق طبقة بورجوازية مفقودة في بنية المجتمع العثماني المسلم . ولعل الأصح أن نقول بدلاً من إيجاد طبقة جديدة من لا شيء ، أن الاتحاديين سبق أن قدموا فرصًا اقتصادية لتأسيس جماعات ومحاولات لغرس الروح الرأسمالية فيهم . وكون المرء اتحاديًا يزوده بالطبع بفرصة للاستفادة من المحسوبية . وتعطينا قراءة يوميات دبلوماسي أمريكي في استنبول أيام الحرب فكرة عما كان يجري في ذلك المناخ . فقد كتب لويس أينشتاين يوم ٦ أغسطس ١٩١٥ «إن لجنة الدفاع الوطني الآن تصبح غنية بسرعة وذلك بسبب احتكار السكر والبترول . . . إلخ . وكانت نيتهم المعلنة هي تكديس رأس مال يستطيعون فيما بعد لوضع تجارة البلاد في أيدي المسلمين» وفي يوم ١٧ منه لاحظ أن «اللجنة احتكرت كل السلع ثم باعتها بأرباح هائلة» (١٩١٨ : ٢١٨ ، ٢٤٣)[٦] .

أدى الفساد والربح الفاحش إلى توتر بين شيخ الإسلام خيري أفندي وعصمت بك محافظ استنبول وكانت القضية تتلخص في ندرة الخبز في العاصمة في حين كانت اللجنة الفرعية المسؤولة عن هذه السلعة تربح أربعة آلاف ليرة تركية يوميًا، على ما يقال «وقد طُلب من شكري بك وزير التربية التحقيق في الموضوع ولكن يبدو أنه هو أيضًا كان متورطًا في الأرباح الفاحشة». (أينشتاين ١٩١٨ : ٢٤٧) وقد أمرت لجنة الدفاع الوطني التي لم تعدم حيلة، السيد ويل M. Weyl مدير حصر التبغ الفرنسي أن يبيع التبغ للجيش العثماني عن طريق وكيل اللجنة وأذعن ويل. ولكن بدلاً من بيع التبغ إلى الجيش بالأسعار النظامية أصبح يباع في المدن بربح كبير وقد وجّه الجيش اللوم إلى ويل الذي أعلنت اللجنة أنه جاسوس فرنسي وأجبرته على مغادرة البلاد (أينشتاين ١٩١٨ : ٢٦٠- ٦١).

أجبرت ضرورات زمن الحرب الاتحاديين على أن يكونوا خلاقين وعقلانيين في تنظيم شؤون الدولة على كل صعيد. وجمعت الأموال في داخل البلاد وخارجها وأرسلت وفود إلى أقاصي الهند ومصر لهذه الغاية، وكانت الطريقة الأكثر شيوعًا في داخل البلاد هي الجمع العمومي والذي لم يكتف بجمع مبالغ أساسية من المال لغايات متنوعة وحسب بل حشد الوعي العام حول السياسات والشؤون الخارجية. فقد تم إحياء لجنة الأسطول مثلاً في فبراير ١٩١٤ وكانت قد شُكّلت في الأصل في يونيو ١٩٠٩؛ جوابًا على الأزمة مع اليونان حول جزيرة كريت، إلاّ أنها ماتت ثم أعيدت إلى الحياة في سبيل جمع مبالغ من المال لشراء سفن تواجه التحدي اليوناني في بحر إيجه، وكانت لها فروع في كل مدينة تقريبًا، وتوقع موظفو الحكومة أن يحرموا أجرة شهر بسبب هذا الموضوع. وحتى الشركات الأجنبية طلب منها أن تساهم وقد فعلت ذلك بسبب وجود مصالح لها في الإمبراطورية. واستخدم كثير من تلك الأموال التي جمعت بواسطة الاكتتاب العام، لشراء سفينتين حربيتين من حوض السفن البريطاني، وهذا هو السبب في أن قرار بريطانيا بمصادرة هاتين السفينتين في ٣١ يوليو ١٩١٤ قبل نشوب الحرب وقبل توقيع التحالف مع ألمانيا، أثار غضبًا عظيمًا في أوساط الشعب التركي الذي رأى في القرار

«عملاً من أعمال القرصنة» (جيلبرت ١٩٧١، ١٩٣)[٧] وقد أصبح من السهل بعد هذه الحادثة توجيه الرأي العام ضد بريطانيا ولمصلحة ألمانيا و «شراء» سفينتين ألمانيتين هما غوبن وبرسلاو (Goeben, Breslau) استقبلتا بهتافات الإعجاب انتقامًا من الإهانة.

وازداد الاهتمام الجدي بالدعاية والمخابرات نتيجة للحرب. وأنشئت «المنظمة الخاصة» على يد جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩١١ ولعبت دورًا هامًا في تنظيم المقاومة في ليبيا ضد الطليان، واستمرت هذه الهيئة في النمو أثناء حرب البقان ودخلت إلى البلاد بعد استيلاء الاتحاديين على السلطة وقد اتسعت وظائف هذه المنظمة بناء على نصيحة رضا بك المتصرف السابق لغومولجين (Gumulcine) وهي مدينة تعود إلى الصرب حاليًا. وشكلتِ عصابات الفدائيين من السكان المحليين المسلمين في مقدونيا وهي طريقة تتماشى مع تقاليد المنطقة وتُبقي على المقاومة في الوقت الذي تستمر فيه استنبول بالتفاوض، وأصبحت «المنظمة» أكثر فعالية في جمع المعلومات والاستطلاع وتنفيذ أعمال التخريب وحتى الاغتيالات، وقد استخدمت جمعية الاتحاد والترقي القتلة لتنفيذ أغراضها السياسية سواء قبل عام ١٩٠٨ أو بعده وهذا ما ينسجم أيضًا مع تقاليد البلقان السياسية حيث ولدت الجمعية، وعندما وصل نويل بوكستون (Noel Buxton) رئيس لجنة البلقان إلى صوفيا في منتصف سبتمبر عام ١٩١٤ أصيبت الصحافة في استنبول بالجنون واعتقدت أنه جاء للتآمر ضد الباب العالي. وكان ثمة توقع أن لندن التي تستخدم مكاتب لجنة البلقان تحاول أن تحيي تحالفًا بلقانيًا جديدًا ضد استنبول وتأمل أن تشتري بلغاريًا بتقديم أدرنه وتراقيًا إليها، وقد رد الاتحاديون على ذلك بإرسال فريق متخصص بالاغتيال من «المنظمة» لقتل بوكستون «الذي كان اسمه كافيًا للتعبير عن العداء لتركيا» حسب تعبير «تصوير الأفكار في ١٧ سبتمبر عام ١٩١٤ وقد فشلت محاولة الاعتداء على حياة بوكستون إذ أصيب بجراح فقط. إلاّ أن تصوير الأفكار (Tasvir-I Efkâr) التي اعتقدت أنه مات، عبّرت عن رأيها بالقول «لقد لقي جزاءه» ولاحظت «أنها نهاية واحد من أعداء الإسلام» ١٦ أكتوبر ١٩١٤).

كانت لجنة الدفاع الوطني، خلال فترة الحياد المسلح، تحت إشراف وزارة الدفاع التي يرأسها أنور باشا ولا شك أنها زادت من قوة وزير الحرب ضد خصومه المدنيين داخل (ج.

أ. ت) ولم يطل الوقت بهذه الهيئة حتى حشرت نفسها في أي شيء سياسي. وكّرست جميع جهودها عوضًا عن ذلك في تقدم الزراعة والصناعة والتجارة والتربية، وقد أصبح السلطان رئيسًا لهذه اللجنة ووريثه الشرعي عضواً في هيئة المديرين في استنبول وكأن ذلك يهدف إلى إضفاء الاحترام على هذه اللجنة. (طنين أول أغسطس/ ٢، ١٩١٤) وفي فترة الحرب استخدمت (ج. أ. ت) فروعًا متنوعة للجنة الدفاع الوطني، وتابعت جهودها لتنظيم جماهير المجتمع العثماني. وأدخلت جميع صنوف التحديد إلى المجتمع التركي.

نظمت لجنة الدفاع الوطني، وهي تعمل مع الهلال الأحمر وهو النظير الإسلامي للصليب الأحمر، دور أيتام في الأناضول لتعليم التجارة وطرائق الزراعة الحديثة للعدد المتزايد باستمرار من أيتام الحرب. وفي حزيران يونيو ١٩١٥ أجازت الحكومة قانونًا يسمح بإنشاء مؤسسات تربوية وعلمية وتقنية لتلبية حاجات الأيتام وكانت ميزانية هذه المؤسسات تتألف من ضرائب على المشروبات الروحية والتبغ، وكذلك من ضرائب على الرسائل والبرقيات، كما سببت الحرب كثيراً من العوز بين عائلات الجنود الذين قتلوا في المعركة، وأنشئت جمعية نسائية لمساعدة هذه الأسر وأسندت رئاستها إلى زوجة أحد مشاهير الاتحاديين وهو إسماعيل جنبولات. واشتملت الجمعية على أعضاء بارزين بمن فيهم ابنة الجنرال الألماني ليمان فون ساندرز (Liman von sanders) وزوجات اتحاديين آخرين وموظفين كبار. ومهما افتقدت تلك الجمعيات فهي لم تفتقد الاحترام الذي كان يغدقه عليها أعضاء النخبة الاتحاديون!

IV

ليس من الواضح تمامًا كم من العزاء جلبته هذه المنظمات إلى الأهالي الذين يرزحون تحت وطأة صعوبات الحرب. لكن المرء يستخلص من كل تلك المبادرات أن الأتراك الشباب كانوا يقدرون مدى الحاجة إلى سلام اجتماعي إذا كانت الإمبراطورية مستمرة في حرب طويلة مخيفة. كان وضع الإمبراطورية العثمانية من جهات عديدة أسوأ بكثير من أي واحد من الأطراف المتحاربة وكانت أقلهم تجهيزًا لخوض حرب على هذا المستوى. قد تكون للأتراك إمبراطوريتهم إلا أنها كانت إمبراطورية تسيطر عليها وتستثمرها جميع

القوى العظمى في أوروبا، وكانت تابعة لها تمامًا. وتتضح سمة الإمبراطورية التابعة وفي صورة درامية فما أن تهيأت أوروبا للذهاب إلى الحرب في أغسطس ١٩١٤ حتى أصيب الاقتصاد العثماني بالشلل التام.

كانت أول نتائج انفجار الأزمات في أوروبا في أواخر يوليو ١٩١٤ إغلاق البورصة التي يشرف عليها الأجانب في استنبول وإزمير، وكان لذلك وقع الكارثة على التجارة في كلتا المدينتين فقد دب الذعر في الأسواق واضطر الباب العالي للتدخل في ٣١ يوليو فأوقف كل تعامل بالسلع القابلة للنقل. وأوقفت الشركات الأجنبية مالكة السفن والعاملة في المياه الإقليمية للإمبراطورية خدماتها فتعطلت الواردات والصادرات ورفضت شركات التأمين وجميعها أجنبية أيضًا أن تؤمن على البضائع التي اعتقدت أنها سوف تصادر كمهربات حرب من جانب القوى المتحاربة وارتفع قسط التأمين على البضائع التي قبلوا بالتأمين عليها ارتفاعًا حادًا مما أدى إلى ارتفاع الأسعار للمستهلك بطبيعة الحال، وأدت هذه العوامل كلها إلى صعوبات وانفجار في الأسعار ومما زاد الأمور سوءًا، استغلال الوضع من قبل البائعين والتجار الذين ظل القسم الأعظم منهم من غير المسلمين. مما أدى إلى تعميق الروح الشوفينية بين المسلمين والأتراك.

وزاد نشوب الحرب بين القوى العظمى خلال الأسبوع الأول من أغسطس في حدة الرعب في استنبول. كان هناك سباق على البنوك- التي هي مرة أخرى مملوكة كلها للأجانب وقد توقفت بسرعة عن الدفع النقدي لأن مراكزها الأصلية في أوروبا لم تعد تزودها بالمزيد. وتوقف من يملكون المال عن إيداعه مما فاقم الأزمة، وفي الرابع من أغسطس تدخلت الحكومة وصدر قرار بتأجيل دفع الديون المستحقة (موراتوريوم).

ظن سكان المدن والعاصمة خصوصًا أنهم سيجدون صعوبات في تأمين كل السلع وبدأوا بالتخزين وكذلك فعل أصحاب المتاجر، وارتفعت الأسعار بطبيعة الحال حتى أفلتت من كل سيطرة وخصوصًا أسعار الطعام وفي الخامس من أغسطس كان سعر الخبز قد ارتفع في استنبول من خمس إلى ٥٥ خمس وخمسين بارًا[٨]. وبدأ الباب العالي، أما هذه الصعوبات في العاصمة، بمصادرة الحبوب في الولايات، وحصل على اتفاق

باستيرادا القمح من رومانيا ويقال أن الثائر الاشتراكي الديمقراطي ألكسندر إسرائيل هيلفاند والذي هو أكثر شهرة باسم بارفوس Parvus(*) وكان مقيمًا في استنبول آنئذ، يقال أنه جمع ثروة من تنظيم استيراد القمح من رومانيا لحساب الباب العالي.

حاولت الحكومة تنظيم الأسعار وقمع الاحتكار ولم تحرز إلاّ نجاحًا قليلاً وعلى الرغم من الغارات المفاجئة التي تقوم بها الشرطة في العاصمة استمرت الصحافة تشكو من أن أصحاب المتاجر يفرضون السعر الذي يريدون وتحدثت التقارير عن غرامات فُرضت ولكنها لم تردع التجار الجشعين. وإذا وضعنا جانبًا سعر الخبز الذي ظل يرتفع، فإن سعر البطاطا ارتفع أربعين بالمئة خلال الأسبوع الأول من أغسطس وارتفع سعر السكر المستورد من النمسا مائتين بالمئة والكيروسين مئة بالمئة وإذا كان سعر السلع المستوردة قد ارتفع ارتفاعًا حادًا فإن المنتجات المحلية التي لم تعد تصدّر ولا تجلب إلى العاصمة انهار سعرها انهيارًا حادًا أيضًا. وكان محصول الفاكهة وافرًا في منطقة مرمره وإيجه ذلك الصيف ولكنها لم تجد من يشتري. واهترأ خوخ بورصه وعنب إزمير لافتقارهما إلى الشاري، وعانت صناعة الحرير في بورصه مصيرًا مشابهًا.

قد يكون الوضع في العاصمة سيئًا، لكن الوضع يبدو في مدن الولايات التي لا نملك عنها إلاّ معلومات قليلة لأن الصحافة المحلية لم تدرسها بعد، كان أكثر سوءًا، إلاّ أن تقارير قناصل القوى الأجنبية تزودنا بوصف للمشهد في الولايات، وهناك أيضًا أدت الأزمات الأوروبية واشتعال الحرب إلى شلل الاقتصاد. ففي بغداد حيث التجارة الأنكلو -هندية سائدة، أصيب كل عمل بالجمود التام. ويصدق هذا على مدن سوريا وعلى المراكز التجارية في الأناضول مثل أضنه، وكانت الأموال شحيحة في الولايات حتى أن الموظفين في عدد من القنصليات الأمريكية لم تُدفع لهم أجورهم كما أن وضع الخزينة في استنبول كان حرجًا أيضًا، والقرض الفرنسي بقيمة ٣٥,٢٠٠,٠٠٠ خمسة وثلاثين مليونًا ومائتي ألف ليرة تركية والذي تمت المفاوضات بشأنه في أوائل الصيف، كان قد استنفد عمليًا وتُركت وزارة المالية وهي لا تملك غير مبلغ زهيد مقداره ٩٢,٠٠٠ اثنتان وتسعون ألف

(*) منظّر اشتراكي كان صديقًا للينين ويحيط الغموض بكثير من نشاطاته في تركيا وغيرها أثناء الحرب العالمية الأولى وهو يهودي من سويسرا. (المترجم).

ليرة تركية وذلك في الثالث من أغسطس ١٩١٤ ، وكان إفلاس الخزينة عاملاً هامًا في جر تركيا إلى دخول الحرب إلى جانب ألمانيا بعد ثلاثة أشهر .

كان الأتراك يدركون منذ زمنٍ تبعيتهم والتحاقهم بالقوى العظمى ولم يزد انفجار الحرب على أن أثبتت لهم عمقَ ذيليتهم ودرجتها . وكانت الهيمنة الغربية على الإمبراطورية قد توطدت عبر توقيع الاتفاقات المجحفة المعروفة بالامتيازات وقد بذل الباب العالي جهدًا كبيرًا وخصوصًا بعد عام ١٩٠٨ في المفاوضة على إلغاء هذه الاتفاقات لكن دون نجاح ، فالقوى الأوروبية مهما كانت الخلافات بينهما مجمعة على الاحتفاظ بسيطرتها على الأتراك وقد منعهم نشوب الحرب من التدخل في شؤون تركيا وأتاح لحكومة الاتحاديين فرصة إلغاء الامتيازات المقيتة من جانب واحد ، وهكذا تلقى سفراء القوى العظمى في التاسع من سبتمبر ١٩١٤ رسالة تُعلمهم بأن الامتيازات التي منحت من خلال الاتفاقات لن يُعترف بها بعد الأول من أكتوبر . وهكذا أصبحت الإمبراطورية العثمانية دولة ذات سيادة أخيرًا[٩] .

V

ويكفي أن يقرأ المرء الصحافة التركية في تلك الفترة ليشعر بالأثر النفسي العظيم لهذا الإلغاء من جانب واحد على السكان كافة . كان الأمر يبدو وكأن تركيا ، بغض النظر عن كونها إمبراطورية ، كانت بلادًا تحررت لتوها من أجيال من الحكم الاستعماري وهذا يظهر كم كانت الامتيازات اضطهادية وقمعية . كان هناك شعور بنشاط مهتاج استغله الاتحاديون بتنظيم مسيرات واجتماعات حاشدة وألقيت خطابات وطنية في ساحات العاصمة الرئيسية ، وأصبح يوم التاسع من سبتمبر يعتبر عطلة وطنية وأعطي الوضع القانوني نفسه ليوم الثالث والعشرين من سبتمبر وهو يوم إحياء الدستور . وكان ثمة حدث آخر هو استعادة أدرنه و «شراء» السفينتين الألمانيتين الحربيتين ، مما شكل مناسبتين مبكرتين لتعزيز الجاذبية العامة التي تحظى بها جمعية الاتحاد والترقي ولزيادة شعبيتها بين مسلمي الإمبراطورية .

بدأ الاتحاديون ، بعد أن تحرروا من قيود الامتيازات مهمة إضفاء الطابع القومي ،

وتتريك دولتهم ومجتمعهم وذلك باجتثاث العناصر الكوزموبوليتانية من لا يتحمس للدوافع القومية أو الوطنية)، ومن المثير للسخرية أن هذه العملية شكّلت قوة دافعة تحديداً في اللحظة التي كانت فيها الإمبراطورية مهددة بالدمار على أيدي الحلفاء في غاليبولي والجيش الروسي في شرق الأناضول. ونذكر لمجرد إعطاء أمثلة قليلة على هذه العملية أن وكالة الأنباء الرسمية وُصفت بالوطنية بدلاً من العثمانية، وكانت اللغة التركية هي اللغة التي نص القانون على استعمالها من قبل مكاتب البريد واللغة التي يجب أن تستعمل في جميع الاتصالات التي تجري مع وزارة المالية، وتبع ذلك مرسوم يقضي بأن تكون لافتات جميع المخازن التجارية باللغة التركية. وقد ساعدت هذه الرسائل على إدخال شعور بالوعي القومي في أذهان الأهالي، ولكن بعض المنظِّرين العقائديين من بين الاتحاديين أدركوا أن القومية التركية بدون أسس قوية اجتماعية -اقتصادية سوف تكون تجربة لا طائل وراءها. وفي أغسطس ١٩١٧ أصدر يوسف آفجورا وهو واحد من أهم المفكرين القوميين في تلك المرحلة تحذيراً جديداً إلى الأتراك بأنهم إذا فشلوا في تكوين بورجوازية من بينهم وذلك بالاستفادة من [مثال] الرأسمالية الأوروبية فإن فرص بقاء مجتمع تركي مؤلف من الفلاحين والموظفين فقط سوف تكون ضئيلة جداً (أورده Berkes، ١٩٦٤ : ٤٢٦)[١٠].

وقد حظي هذا النداء بالاهتمام، وقبيل نهاية الحرب، وبفضل تنوع تدابير زمن الحرب في تشجيع النشاط التجاري والصناعي، كان من الممكن ملاحظة بروز «اقتصاد قومي» فلم تكن هناك برجوازية تركية ناشئة وحسب لتكمل هذا التطور بل طبقة عمالية صغيرة أيضاً ويسجل مقال لأحد الكتّاب وعنوانه «المرحلة البورجوازية بدأت» هذه الحقيقة ويعيد الملاحظة بأن «دولة الأعمال هذه لن تفشل في إثارة الصراع بين الرأسمال والعمل في بلادنا» (Iktisadiyat Mecmuasi, Nov. 8, 1917: 1-2). وربما كان هناك بعض المبالغة في هذه الملاحظة إلا أنها تصف بشكل ملائم التحول الكبير الذي حصل في المجتمع التركي خلال هذه الفترة القصيرة منذ عشرة أعوام. كان الاهتمام الرئيسي للحكومات منذ عام ١٩١٤ هو الحرب، إلا أن انشغالها بالأمور الاقتصادية لم يكن قليلاً.

إن المتتبع لصحافة استنبول أيام الحرب لابد أن تصيبه الدهشة لكل تلك المساحات من الأعمدة المخصصة للمقالات الاجتماعية والاقتصادية. فعلى الرغم من الحرب، وربما بسببها، كانت مشاكل الزراعة والتجارة والصناعة في المقدمة دائماً والواقع أن بعض الصحف قد أنشئت خصيصاً لهذه الغاية مثل «جريدة الاقتصاد (Iktisadiyat

Mecmuasi)» وقد أنشئت في فبراير ١٩١٥ وأصبحت الأكثر شهرة. وكانت توجد جنبًا إلى جنب مع المقالات عن الأوضاع العسكرية، وبصورة مؤكدة، مقالات عن كل الموضوعات التي تؤثر على حياة البلاد الاقتصادية والمجهود الحربي. وكان من أكثر ما يشد الانتباه حجم ونوعية المحصول في الولايات المتعددة والتدابير التي اتخذها الفلاحون والسلطات وحتى الخبراء الذين جُلبوا من ألمانيا والنمسا وهنغاريا لمكافحة الحشرات الضارة التي بدت وكأنها تهديد دائم للمحاصيل والقطعان. وهناك تقارير من محطات أرصاد جوية أنشئت في العاصمة وفي الولايات من أجل تنبؤ أكثر دقة، ومناقشة القوانين الجديد للمحافظة على الغابات. وقد أوجدت «البورجوازية الجديدة» غرف التجارة في مدن الأناضول، ونشأت منظمات لتنشيط هذه الصناعة أو تلك. كما يقرأ المرء تقارير عن معارض محلية تُعرض فيها على الفلاحين أدوات جديدة، ويُشجَّعون من خلالها على تبني التقنيات الحديثة.

كان الطلاب فيما مضى يُرسلون إلى أوروبا ليحصلوا على الثقافة الغربية، وفي أثناء الحر أرسل عمال إلى ألمانيا ليتعلمو استخدام الآلات الحديثة. ويبدو واضحًا بعد كل هذا أنه لا توجد مبالغة في الاستنتاج بأن تركيا في زمن الحرب كانت تمر بعملية انبعاث اجتماعي واقتصادي.

VI

دفع المجتمع العثماني -التركي ثمنًا باهظًا لهذا الانبعاث مع أن العبء لم تتقاسمه أجزاؤه كلها بالسوية فهناك أقلية صغيرة هي «البورجوازية الناشئة» امتصت تقريبًا كل خيرات هذا التحول وحصلت على حصة الأسد من الثروة التي تكدست من الأرباح الفاحشة أيام الحرب وليس من قبيل الصدفة أن أسرة قوش Koç ظلت هي المالكة لمعظم الشركة التجارية الصناعية القابضة في تركيا اليوم، ويرجع ظهورها إلى ظروف متواضعة أثناء الحرب العالمية الأولى(١١).

إن الذين حملوا أثقل الأعباء كانوا من المستهلكين المدينيين ومن الفلاحين ودفع المستهلكون أسعارًا باهظة مقابل بضائع رديئة وتسببوا في غنى الطبقة الجديدة من أغنياء أو

«تجار ١٩١٦» كما كانوا يسمونهم وقد أصبحوا ذائعي الصيت السيئ بسبب ابتزازهم، واضطرت الحكومة، بعد الاحتجاجات العنيفة الشعبية ضد نشاطاتهم، إلى تشكيل لجان للتحقيق وإلى سن قوانين لمراقبة الأسعار، أما الفلاحون في الجانب الآخر فلم يكن لهم صوت جماعي يمكن سماعه في العاصمة وهكذا عانوا بصمت ولكن ليس دون مرارة وضغينة على الدولة.

كانت للحروب آثار ضارة على الزراعة فليس الفلاحون وحدهم هم الذين جُنِّدوا وأرسلوا إلى جبهات القتال، بل حيواناتهم، الجواميس والحمير والخيول، صودرت أيضًا وهكذا أصبحت فلاحة الأرض مهمة هائلة وقد عانت الزراعة العثمانية لا من نقص الأراضي وحسب بل من ندرة العمل وقد جعل الكفاح الدائم المشكلة أكثر حدة. كان هناك تمزق كبير في الريف أثناء حروب البلقان ومرة أخرى في أغسطس ١٩١٤ عندما أعلن الباب العالي التعبئة العامة. وعندما أصبحت تركيا طرفًا محاربًا وكان عليها أن تستعد للقتال في حرب طويلة ردت حكومة الاتحاديين بأن أباحت السخرة قانونيًا لكي تحافظ على الإنتاج الزراعي. ونفذت هذه التدابير بلا رحمة خلال الحرب. وعندما قتل الرجال أو جرحوا في ساحات الحرب المختلفة، اضطر النساء والأطفال إلى الاضطلاع ببعض المهمات الثقيلة على جبهة الوطن. ولا يستطيع المرء التحدث عن «تحرير» النساء الفلاحات لأنهن كن دومًا يعملن، مع أن عملهن لم يكن شاقًا كالعمل الذي أجبرن عليه أثناء الحرب إلاَّ أن هناك قدرًا من «التحرر» إذا كان التحرر -كلمة مناسبة بالنسبة للنساء التركيات المحجبات وخصوصًا في العاصمة وذلك نتيجة للحرب.

حاول الأتراك الشبان منذ ثورة ١٩٠٨ أن يشركوا نساء الطبقة الوسطى في فعاليات خارج البيت. وكانوا يعتقدون، وقد عبروا عن ذلك بمقالات سجالية، أن المجتمع التركي لن يتحول حتى يُسمح للنساء بلعب دور مناسب، وحاول النظام الجديد أن يستفيد من الوضع إلاَّ أنه لم يصادف إلاَّ نجاحًا ضئيلاً في المدن الكبرى مثل استنبول وإزمير وفتحت الحكومة مدارس لتدريب معلمات من النساء، وهيأت لهن الكتب المدرسية بصورة أفضل من ذي قبل. وفسّرت المؤسسة الإسلامية الليبرالية المقربة منجمعية الاتحاد والترقي الإسلام من وجهة نظر تقدمية لهذه الغاية وأكد العلماء الدينيون يساندهم السلطان محمد رشاد

وشيخ الإسلام أن النساء المسلمات لم يحظين بالمعاملة التي أرادها النبي لهن وأنه كان معارضًا لتعدد الزوجات، وذلك بالاستشهاد بآيات من القرآن. إلاّ أن المجتمع التركي الإسلامي ككل ظل محافظًا. وفي بعض مدن الأناضول ظل الرجل الذي يحدث امرأة علنًا وعلى مسمع من الناس عرضة لتلقي الجلد هو والمرأة.

واقتضت ظروف الحرب أن يستخدم المجتمع التركي قوة العمل النسائية على مدى واسع، وبدأت المرأة تعمل في المصانع، ونساء الطبقة الوسطى في المكاتب أو المؤسسات مثل البدالة الهاتفية الجديدة التي كانت ميدانًا للنساء غير المسلمات، كما أن النساء أصبحن جزءًا فاعلاً من قوة العمل في منطقة استنبول الكبرى حيث كانت هناك منظمة قد أنشئت في العاصمة عام ١٩١٦، ويمكن ترجمة اسمها تقريبًا بـ «جمعية المرأة العاملة المسلمة» وكان لها ثلاثة فروع، أحدها في استنبول والثاني في بيرا والثالث في أسكيدار، وهي تعطينا فكرة عن الأماكن التي تركز فيها عملها، وكانت رئيستها التي عملت بلا ريب بجهد عظيم زوجة أنور باشا «ناجية سلطان» في حين كان الباشا نفسه راعيًا»[١٢] للجمعية.

علّقت جريدة «طنين (Tanin)» الاستنبولية اليومية على إيجاد هذه الهيئة قائلة: إن آلاف النساء قمن بأعمال لم يكن يُتصور قيامهن بها قبل الحرب. وكان هذا صحيحًا في استنبول بصورة خاصة. وكان هدف هذه الجمعية تعميم هذا النشاط وإعطاؤه دعمًا رسميًا أقوى لكي يصبح أكثر قبولاً -وهكذا رعته الدوائر العليا في المجتمع التركي -وفي سبيل تنظيم وتشجيع عمل النساء وذلك بافتتاح مزيد من أماكن العلم (١٢ أغسطس ١٩١٦) وكان الهدف الأساسي تأمين العمل لعشرة آلاف امرأة أخرى.

أما المرأة الفلاحة فقد لعبت دورًا أكثر حيوية أيضًا وخصوصًا أثناء موسم ١٩١٦ وقد أثنى (Tekinalp) على مساهمتها بقوله: «عندما وجد الرجال أنفسهم على الجبهة يقاتلون ببطولة في سبيل حياة البلاد ووجودها بقيت النساء في البيوت يكافحن أيضًا بكل قواهن لتزويد البلاد بالطعام ولضمان مستقبلها الاقتصادي، وقد نجحت النساء في أماكن عديدة من خلال عملهن ولم يدعن البلاد تشعر بنقص الرجال.

[ولاحظ] أن نشاط نساء الفلاحين يجب أن يسجل قبل كل شيء في ولاية قونية. وقد قرر سميح بك والي قونية بناء نصب لتخليد ذكرى النشاط النبيل الذي قامت به النساء التركيات أثناء فترة الحرب التي نمر بها (١٩١٦ : ١، ٢)[١٣].

على الرغم من فرض العمل الإجباري والمساهمة الكثيفة لنساء الفلاحين في الزراعة، فإن المنطقة الصالحة للزراعة استمرت في الانحدار أثناء الحرب. وعندما ناقشت الوزارة قانونًا جديدًا للخدمة الزراعية الإلزامية في فبراير ١٩١٧ قال الوزير في تقريره إن المنطقة الصالحة للزراعة انحدرت بشكل مأساوي من ٦٠ ستين مليون دونم في سنة ١٩١٣-١٩١٤ إلى ٣٠ ثلاثين مليون دونم في ١٩١٤- ١٥ وإلى ٢٤ أربعة وعشرين مليون دونم في سنة ١٩١٦ وكانت الحكومة تأمل أن تعيد رفع الزراعة إلى ٣٠ ثلاثين مليون دونم عام ١٩١٧[١٤]. واتجه الاتحاديون إلى معالجة النقص الحاد في العمل بمكينة الزراعة والآلات الزراعية لأن الخبراء الألمان والنمسويين جُلبوا لهذه الغاية. وكان حتمًا أن يؤثر هذا تأثيرًا عظيمًا على المجتمع الفلاحي في الأناضول.

كان الاتحاديون في الحقيقة يحاولون أن يحدثوا تغييرًا بنيويًا في الزراعة وهذا يدمر وضع الفلاح الصغير. وقد أصدرت الحكومة عام ١٩١٦ مرسومًا يتدخل في تنظيم المزارع فعلقت عليه المجلة الاقتصادية الألمانية (Wirtschafts Zeitung der Zentralmachte) قائلة: لن يستطيع المزارعون أن يزرعوا ويعملوا كما يرغبون بل سيعمل كل شيء بصورة مشتركة وتحت إشراف الدولة، وسوف تقدم الدولة كل الأدوات والسماد والضروريات الأخرى بكميات كافية بل والعمل حيثما يقتضي الأمر. وبفضل هذه الوسائل سوف يلغى واحد من أكبر العوائق في الزراعة التركية وهو المزارع الصغيرة كما يسمونها فالأرض في الأناضول مفتتة جدًا بين مالكين صغار ومن هنا كانت الزراعة الكثيفة صعبة لكنها ستصبح منذ الآن ممكنة بفضل تأميم الزراعة والحراثة المشتركة للأرض (أكتوبر ١٦، ١٩١٦ متضمنة في (Daily Review of the for eign press oct. 28, 1916).

وهكذا وعلى الرغم من استغلال الأكثرية العظمى من الفلاحين فقد بدأت تبرز طبقة صغيرة من «الفلاحين المتوسطين» الأغنياء في غرب الأناضول على الأقل حيث كانت

الزراعة الرأسمالية قد تطورت كثيراً وهنالك مقابلة صحفية مع الدكتور ناظم وهو اتحادي ذو مكانة عالية، تزودنا بإيضاح لهذه الظاهرة. أعلن الدكتور ناظم الذي كان ذا أثر في إنشاء جمعية في إزمير من أجل «التشجيع الأخلاقي والطبيعي للفلاحة» أن الحرب ساهمت في إغناء السكان في تركيا وهذا يصدق كثيراً على المنطقة المحيطة بإزمير.

«يستطيع المرء أن يرى في كل مكان تقريبًا آثار انتعاشنا الاقتصادي فالمقاهي التي اعتدنا رؤيتها تصطف محاذية لرصيف الميناء تحولت إلى مخازن تجارية، وأنت ترى حيثما نظرت لافتات لشركات محدودة أنشئت حديثًا وقيمة العملة قد انهارت إلى درجة أن فلاحينا الذين جمعوا ثروات أثناء الارتفاع الذي لا مبرر له لأسعار الطعام. . . ؛ يستطيعون أن يدفعوا ثلاث ليرات ثمنًا لزوج من الجوارب لبناتهم (١٩١٨ : ٢- ٣).

أدت سياسات زمن الحرب إلى تقوية أوضاع مالكي الأراضي الذين برزوا كقوة سياسية على أثر قانون الأراضي عام ١٨٥٨ وازداد وضعهم تحسنًا بفضل دعم الطبعة الجديدة من «الفلاحين المتوسطين» واستفادت كلتا الجماعتين من حيازة أراض هجرها فلاحون قتلوا في الحرب أو بسبب انفجار مذبحة الفلاحين اليونانيين والأرمن، ولقد أُسكن في تلك الأرض على كل حال فلاحون أتراك هاربون من البلقان والقفقاس.

أما وضع الفلاحين في تركيا كمجموع فهو على النقيض قد دُمِّر تدميراً شديداً فكيف تصرفوا حيال استغلالهم المتزايد وقمعهم؟ لقد بدا وكأن القسم الأعظم منهم تحمل خسارته بدرجة كبيرة من الإذعان للقدر، إلاّ أن مصادر أخرى تكشف أيضًا عن تزايد كثيف في عمليات قطع الطرق واللصوصية وهي ليست ظاهرة جديدة في الأناضول الأخبار عن هذا النوع من النشاط غزيرة جدًا في صحافة استنبول أيام الحرب وخصوصًا بعد رفع الرقابة السياسية والعسكرية في يونيو ١٩١٨.

وذكرت الصحافة بعد ذلك تقارير عن قطاع الطرق الذين كانوا يعرقلون النشاط الحيوي لمحصول الفلاحين الصيفي بحيث يظل هؤلاء مهددين بالعصابات النهَّابة[١٥]. وكان كثير من هؤلاء اللصوص من الفارين من الجيش وهناك تقارير عن فارين أتراك، يبحثون عن ملجأ مع العصابات اليونانية في منطقة البحر الأسود، ولم يحل عام ١٩١٨ حتى كثر

انتشار اللصوص إلى درجة أن المدن الصغيرة في الولايات لم تعد آمنة وأن الحياة العامة أصبحت مهددة.

أصبح الوضع جديًا بما فيه الكفاية أمام حكومة طلعت باشا التي جاءت إلى السلطة في فبراير ١٩١٧ لتعيّن إسماعيل جنبلاط وهو ضابط متقاعد واتحادي مرموق وزيراً للداخلية، وكان من المتوقع أن يتعامل مع المشكلة بحيوية ولكنه فشل أيضًا في سحق العصاة. واستقال في سبتمبر ١٩١٨ بعد أن هاجم اللصوص القطار في بانديرما للمرة الثانية، وشكا من أن الحكومة ببساطة لا تملك القوة للسيطرة على الوضع (جاويد ١٩٤٥). بعد الحرب ورثت الحركة الوطنية مشكلة الفلاحين الناقمين المستائين. وهكذا كان عليها أن تعتمد على الوجهاء التقليديين لتعبئة الريف وقد ثبت أن ذلك كان ميراثًا غير محظوظ للنظام الجمهوري بعد ١٩٢٣، إذ أنه منع عمليًا أي إصلاح من المرور في مجلس النواب إذا كان يهدد مصالح مالكي الأراضي.

وثمة إسهام هام انتقل من ممارسات الاتحاديين أيام الحرب إلى النظام الجمهوري وهو الدور الذي بدأت الدولة تلعبه في الهندسة الاجتماعية والاقتصادية. اتجه الأتراك الشباب بمن فيهم الجناح الاتحادي. إلى إتباع طريق المبادرة الفردية، بقدر ما تسمح الظروف، وإلى المشروع الحر في خلق اقتصاد رأسمالي حديث. إلاّ أن الوضع الذي نجم عن حرب طويلة، أجبر الدولة على التدخل من أجل ضمان بقاء شعبها على قيد الحياة. أصبح الحزب الحاكم -جمعية الاتحاد والترقي- والدولة منخرطين في كل مجال من مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي من تنظيم الشركات إلى حماية المستهلكين. لقد اعترف أنصار الرأسمالية الذين استلهموا المثال الألماني من الحرب ووثقوا به، بتدخل الدولة في مجتمع رجعي. وبدأوا يتحدثون عن نموذج اقتصادي جديد سمي باقتصاد الدولة (Devlet iktisadiyati) تضطلع فيه الدولة بكل المسؤوليات التي لا يستطيع المشروع الخاص الاضطلاع بها أو لا يريد. وقد تبنت الجمهورية هذه الأفكار في سنوات ١٩٣٠ وجعلت الدولتية (Devletcilik) واحدًا من «الأشعة الستة» في العقيدة الكمالية.

يجب على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار كيفية ودرجة التغير التي طرأت على عقلية الأتراك المسلمين بفعل أحداث هذا العقد وخصوصًا تحت تأثير الحرب، وهذا أمر يحتاج

إلى دراسة ومثله كمثل جوانب أخرى كثيرة في التاريخ التركي الحديث تنتظر من يؤرخها. أما الآن فيمكن أن نكتفي بتسجيل ملاحظات شخص معاصر هو الدكتور رضا نور الذي لعب دوراً معارضًا فعالاً في فترة الأتراك الشباب كما كان يملك ملاحظة حادة للأحداث والاتجاهات، وهو يتذكر إلى أي حد كان مجتمعه محافظًا عندما بدأت المرحلة الدستورية، عندما اقترح رضا توفيق في البرلمان إدخال التوقيت الأوروبي هب المحافظون إلى المعارضة معلنين بأن «إلغاء توقيتنا [المبني على حركة الشمس] سوف يعني نهاية الصلاة» وعندما رأي الناخبون في صمسون صورة لنائبهم وهو يرتدي قبعة قالوا معاتبين: «إن نائب صمسون ذهب إلى أوروبا ولبس قبعة، وقد أصبح كافرًا، ذلك الخنزير القذر» وبعد عشر سنوات أي في ١٩١٩ عاد رضا نور إلى دائرته الانتخابية «سينوب (Sinop)» على البحر الأسود بعد نفيه الطويل في أوروبا. وكان قلقًا حول استقباله وخاصة أن لديه الآن زوجة أوروبية ولكنه فوجئ عندما سأله الناس بدماثة: هل ترتدي قبعة وهل تخرج زوجتك دون حجاب؟ وقد لاحظ رضا نور أن الأفكار تبدلت تبدلاً عظيمًا في السنوات العشر وسجل إلى أي حد انخفض عدد الذين يأتون إلى جامع علاء الدين في سينوب (نور ١٩٦٧: ٢٨١- ٨٢) ويستطيع المرء أن يرى كيف كانت الأرض مهيأة لإصلاحات مصطفى كمال أتاتورك.

VII

كانت تلك هي الخطوط العريضة لمشهد الحرب والمجتمع خلال عقد الأتراك الشباب وعلى الرغم من التحول العظيم الذي حدث أثناء هذه الفترة القصيرة فإن على المؤرخ أن يقاوم الإغراء بالمبالغة في إنجازات الأتراك الشباب فقد ظل كثيراً من الأناضول والمجتمع التركي دون تغيير والحقيقة أن الإصلاحات لم تمسه وذلك بسبب الفشل في تحسين أقدار الفلاحين وهم القسم الأعظم من السكان. ولكن إصلاح المجتمع كان كافيًا على الرغم من ذلك لإيجاد طبقات سواء في المدن أو في الريف تلتزم التزامًا قويًا باستمرار دولة الأمة التركية في الأناضول الذي «اكتُشف» أثناء الحرب وقد وقفت تلك الطبقات صفًا واحدًا مع الوطنيين في الصراع ضد الإمبريالية وفي الحرب الأهلية ضد النظام القديم وكانوا العنصر الديناميي في المجتمع التركي، وفي سياسات زمن الحرب وقد أقرت جريدة (Tanin) بهذا

واعترفت بأن الفوائد التي جلبتها الحرب حررت الأتراك من القيود التي كبلتهم بها القوى الأوروبية (سبتمبر ١٩، ١٩١٧) ويزودنا صحفي ألماني أمضى سنوات ١٩١٥- ١٦) في استنبول بخلاصة مناسبة لمناقشة آثار صدمة الحرب على المجتمع التركي قائلاً:

«إن الحرب بكل فعاليتها العقلية الهائلة أوصلت بالتأكيد جميع مصادر تركيا السياسية والاقتصادية إلى أعلى مرحلة ممكنة من التطور وعلينا ألاّ نحس بالمفاجأة إذا ما وجدنا في أغلب الأحيان أن التدابير سواء كانت ذات صفة مفيدة أو مؤذية فهي موسومة بالدقة الحديثة وبتقنية ذكية وبشمول في التصور. . . وما من أحد يشك في أنها زادت إلى درجة عظيمة في الحميّة أثناء القتال من أجل وجود تركيا المستقبل المتحررة من الزيادة في الغلو الوطني، والتي عادت مرة أخرى إلى وعيها وإلى مجال نشاطها الخاص: [الأناضول، قلب الإمبراطورية.» (١٩١٧ : ١- ٢).

الهوامش

١- من أجل دبلومـاسـيـة تلك المرحلة Kent (1984), Heller (1983) Trumpener) (1968) Weber (1970) and Ahmad (1966)).

٢- حاول مكتب الاشتراكية الدولية (I.S.B) وحده تعبئة الرأي العام الأوروبي ضد العدوان الإيطالي ولكن دون نجاح. (انظر (Haupt, 1972, 56- 68).)

٣- أحد أسباب فشل الاتحاديين في تطبيق سياسة جذرية حيال الفلاحين انظر فيروز أحمد ١٩٨٣.

٤- (Lowther to Grey, N 92 Con. Constantinople, 5 February 1913, F. O) 371/1788/6200) كما أن السفارة الأمريكية أيضًا وصفت لجنة الدفاع الوطني بعبارات مشابهة مثل «لجنة السلامة العامة (Comite de Salut Public) انظر رسالة من استنبول ١٣ شباط/ فبراير/ ١٩١٣ (٠٠, ٨٦٧/ , ٤٨٥ N 412) يمكن أن نجد بعض الوثائق عن (ل. د. و) في الدراسة القيمة لطارق ظافر (Turkiye'de Siyasal Partiler) (1984: 448- 57) انظر طنين (Tanin) كانون الثاني/ يناير/ ٣٠، ٣١ وشباط/ فبراير/ ١، ١٩٩٣.

٥- حول مسألة «الاقتصاد الوطني» انظر (1982 (Topark، وربما تكون هي الكلمة الأخيرة في الموضوع. انظر أيضًا أحمد (١٩٨٠).

٦- يميل هذا النوع من العمل إلى الاستخفاف بالأتراك حينما نشر بوضوح كجزء من الحملة الأمريكية الدعائية ضد تركيا، إلاّ أن أينشتاين دقيق تمامًا عند الحديث عن الفساد المنتشر في العاصمة في تلك الأيام، يجب ذكره لأنه مليء بمصادر أخرى.

٧- (The Donanma Cemiyeti) جمعية الأسطول أنشئت على غرار الجمعية الألمانية (Flotten verein) والبريطانية (Navyleague). وذلك في ٩ حزيران/ يونيو/ ١٩٠٩ بموجب الإعلان عنها الذي أعطاه لي الدكتور آيدوغان ديمير (Aydogan Demir) من

جامعة إزمير، وله خالص شكري، ومع ذلك فإن (Fahircoker) وهو أميرال متقاعد ومؤرخ بحري يذكر تاريخ ١٩ تموز/ يوليو/ لإنشاء الجمعية.

٨- عشر بارات كانت تساوي ستًا واحدًا تقريبًا.

٩- من المفيد أن ندرج ملاحظة السفير التركي في واشنطن أحمد رستم بك إلى وزير الخارجية لكي ندرك ما الذي كانت تعنيه الامتيازات وإلغاؤها بالنسبة للأتراك: «سيدي: لي الشرف بأن أعلمكم أن الحكومة التركية قد ألغت بموجب مرسوم إمبراطوري منذ الأول من شهر تشرين الأول/ أكتوبر/ القادم الاتفاقات المعروفة بالامتيازات (Capitulations) والتي تحد من سلطة تركيا في علاقاتها مع بعض القوى. وقد أبطلت كل الامتيازات والحصانات المتعلقة بهذه الاتفاقات والناتجة عنها. إن الحكومة الإمبراطورية وقد حررت نفسها مما كان عائقًا غير محتمل في وجه كل تقدم للإمبراطورية، قد تبنت كأساس لعلاقاتها مع كل القوى الأخرى المبدأ العام للقانون الدولي (U.S. Government 1914: 1090).

١٠- توجد ترجمة فرنسية لهذا المقال الذي ظهر في الأصل في ((Turk Yurdu رقم ١٤٠، ١٢ آب/ أغسطس/ ١٣٣٣ [1917] في الموتوغراف الممتاز الـ (Francois Georgeon) عن يوسف آقجور.

١١- انظر سيرة حياة وهبي قوج (1973) (Hayat Hikaem) والتقرير الممتع ولكن الدقيق تاريخيًا لـ (1973) (Erol Toy).

١٢- (Kadinlari calistirma gemiyet-I Islamiyesi) وقد ترجمت إلى الفرنسية باسم جمعية عمل النساء المسلمات S.T.F.M المجموعة الاقتصادية (Iktisadiyat Mecmuasi) جزء رقم ٢٣، ١٠ آب/ أغسطس/ ١٩١٦، ٢-٣ وجزء ١ رقم ٢٥، ٣١ آب/ أغسطس/ ١٩١٦: ٧. ومن أجل المنظمات النسائية في هذه المرحلة انظر Tunaya) (1984: 476- 82).)

١٣- عن (Tekinalp) انظر (1984) (Landau) برقية من استنبول نشرتها جريدة (Rheinisch wesfalische Zeitung (n.d) واقبستها (The near East) (لندن)

وهي تشير إلى أن النساء أصبحن يُقبلن في الجيش التركي وأن الجمعية العثمانية لعمل النساء نشرت نداء إلى جميع النساء بين ثمانية عشر وثلاثين عامًا بانضمامهن إلى فوج النساء العاملات الذي أنشئ حديثًا. والفوج مرتبط بفيلق الجيش الأول ويعمل ثماني ساعات يوميًا خلف الجبهة وكان الضباط والمشرفون في البداية رجالاً إلا أنهم استبدلوا تدريجيًا بنساء (شباط/ فبراير/ ٢٢، ١٩١٨ : ١٥٣).

١٤- (Echo de Bulgarie) آذار/ مارس/ ١، ١٩١٧ مقتبسة من وزارة الدفاع (لندن) (Daily Review of the Foreign press) (آذار/ مـــــارس/ ١٧) ١٩١٧ : (1935: 19- 20) (Novichev) يزودنا (Novichev) بتقرير ممتع جدًا عن تركيا أيام الحرب.

١٥- يكتب أحمد أمين [يلمان] أنه كان على الفلاحين في عدة مناطق أن يدفعوا أتاوات نظامية لقطاع الطرق بالإضافة إلى المبالغ الرسمية التي تدفع للحكومة (١٩٣٠ : ٨٠).

المصادر

أحمد فيروز ١٩٦٦ (Great Britain's Relations with the young turks 1914;
.(Middle Eastern Studies, 11, 4, July, 302-29)

(Ahmad Feroz (1969) The young Turks. Oxford: Clarendon).

Ahmad Feroz (1980) Vanguard of a Nascent Bourgeoisie: The Social and Economic Policies of the young Turks, 1908- 1918; in Osmanokyar& Halil Inalcik, eds Turkiiye'nin Sosyal ve Ekonomik Taribi (1071-1920) Ankara. Mateksan, 329- 50.

Ahmad Feroz (1983) The agrarian policy of the young Turks, 1908-1918' in Jean Louis Bacque- Grammont& Paul Dumont, eds. Economie et societes dans I'Empire ottoman (fin du XVII-debut du XXEME SIECLE) Paris Ed. Du C.N.R.S. 275- 88.

Berkes, Niyazi (1964) The devolopment of secularism in Turkey. Montreal: Mc Gill university press. Cavit, Mehmet (1945) Mesrutiyet devrine ait cavit Bey inHatira lari, Tanin Aug. 2.

Cooker, Fahri (1965) 'Donamma Cemeiyeti Ihyasi mi? Camhuriyet May 3. Einstein, Lewis (1918). Inside Constantinople, New York.

Emin Ahmed [Yalmanl (1930) Turkey in the world war. New Haven.

Georgeon, Francois (1980) Aux origines du nationalisme Turc Yusuf Akcura (1876- 1935) Paris. A.D.P.F.

Gilbert, Martin (1971) Winston Churchill, III. Boton Houghton Mifflin.

Haupt, Georges (1972) Socialism and the great war. Ox ford. Clarendon.

Koc, Vehbi (1973) Hayat Hikayem. Istanbul: s.n.

Kent, Marian. Ed. (1984) the great powers and the end of the ottoman empire. London. Allend unwin.

Landau. J.M. (1984) Tekinalp, Turkish Patiot, 1883- 1961 Leiden; Brill Novichev, A. D. 1935. 1935 Ekonomika Turtsiv period Mirowoi voiny. Leningrad.

Nur Riza, (1967) Hayat ve Hatiratim. Istanbul: Altindag yayinevi pacha, Mahmout Moukthat (1924) La Turquie, l'Allemagne et I'Europe de puis le Traite de Berlin. Paris.

Quataert, Donald (1983) social disintgration and popular Resistance in the Ottoman Empire 1881- 1901. New York N. Y. Univ. Press.

Soboul. Albert (1965) Ashort History of the French Revolution 1789-1799 Berkeley: Univ. of California Press.

Soboul. Albert (1965) Ashort History of the French Revolution 1789-1799 Berkeley: Univ. of California Press. Stuermer, Harry (1917) two war years in constantionple (sketches of German and young Turkish Etheics and Politics) London.

Tekinalp (1916)' Bu seneki mahsulumzu, Iktisadiyat Mecmuasi Vol. I July 21/27, 1-2.

Toprak, Zafer (1982) Turkiye' de milli Iktisat (1908- 1918) Ankara: yurt.

Toy, Erol (1973) Imperator. Istanbul: May yayinlari.

Trumperner, Ulrich (1968) Germany and the Ottoman Empire 1914-1918. Princeton Univ. Press. Tunaya, Tarrik Zafer (1984) Turklye'de Siyasal Partiler Vol. Ikinci Mesrutiyet Donemi. Istanbul: Hurriyet vakfi.

United States Government (1914) Foreign Relations of the United States, 1914, Washington.

Weber, Frank (1970) Eagles on the crescent Ithaca: Cornell Univ. Press.

Yavuz, Erdal (1978) '1908 Boykotu' in orta Dogu Teknik Univ. Gelisme Dergisi. Ankara: Ozel Sayisi- Turkiye ikisat tarihi uzerine arastirmalar, 163-81.

التغير الاجتماعي في إيران في القرن التاسع عشر

آن. ك. س. لامبتون

لا يمكن في نظري فهم موقف الشعب الإيراني حيال التغير الاجتماعي في القرن التاسع عشر أو حيال الحكومة والتغير السياسي دون اعتبار موقف المذهب الشيعي من القابضين على السلطة السياسية أولاً، ومن تدخل القوى العظمى في إيران ثانيًا. وسوف أمحص في هذه الورقة أولاً هذين الأمرين لكي أظهر كيف أنهما حدّدا التغير الاجتماعي والسياسي وكيف أن العامل الأخير شجع تغيرات كهذه، ولا ريب أن عليّ حذف أشياء كثيرة فلن أناقش الحركات الفكرية التي قادت إلى الثورة الدستورية -وقد سبق أن تعرضت لها في مكان آخر وناقشها آخرون غيري بمزيد من التفصيل. كما أنني لن أناقش الحركات الأدبية وذلك جزئيًا لأني مهتمة في القسم الأعظم منها بالسياسة أكثر من اهتمامها بالتغير الاجتماعي. وثمة حذف آخر وربما كان من أكثرها أهمية حول قرينة التغير الاجتماعي وهو مناقشة وضعية النساء والعبيد.

إن إيران بلاد كثيرة التنوع، وكل تعميم يكون غير دقيق حتمًا، ويصدق هذا في حالة إيران بصورة خاصة. فقد حصل تبدل في حقل ما أحيانًا وفي حقل آخر أحيانًا أخرى، إلاّ أن الأنماط الأساسية في المجتمع والإدارة في مجملها، أظهرت استمرارية مدهشة، ولقد أدى تفتت الإمبراطورية العباسية وظهور السلاجقة وسقوطهم والإمبراطوريات الإيلخانية والتيمورية والصفوية إلى تغيرات سياسية واقتصادية وثقافية ولكن الصورة السائدة ظلت على الرغم من ذلك مستمرة في الحياة السياسية والاجتماعية.

كان ظهور الإمبراطورية الصفوية وهي آخر الإمبراطوريات العظيمة قبل القاجارية استثناء من ذلك في أحد جوانبه على الأقل. إذ أن جعل المذهب الشيعي الإثني عشري مذهبًا رسميًا للبلاد على يد الشاه إسماعيل أدى إلى تغير عميق في روح المجتمع وموقف الشعب من السلطة السياسية. كانت الأكثرية قبل ذلك سنية، وكان المذهب الشيعي

محصوراً في بعض المناطق فقط. وقد أصبحت إيران تحت حكم الصفويين دولة قومية ذات حدود معترف بها ومنفصلة بفضل قبولها المذهب الشيعي عن جيرانها.

وفي حين كان «العلماء» السُّنة لا يقبلون منصباً تحت حكم حكومة جائرة أي حكومة لم تُفوَّض السلطة إليها بصورة شرعية فقد بحثوا طواعية عن إعطاء مشروعية لممارساتها السلطة، وذلك في سبيل وجوب استمرار حكومة «شرعية» أما فقهاء الإمامية ومع أنهم كانوا يتعاونون مع رجال السلطة لأسباب خاصة فقد رفضوا قبول أية مسؤولية بسبب وجود حكومة جائرة -وعندهم أن كل الحكومات في فترة احتجاج الإمام الغائب هي حكومات جائرة، حتى ولو كانت شيعية، ولم يكونوا مغنيين، كما كانت حال السنيين بالتفويض الشرعي للسلطة ورضاهم بأن تكون المناصب في أيدي حكام جائرين لا يضفي الشرعية أبداً على هؤلاء. ويرى الشيعة الذين يمارسون «التقية» أنهم وكلاء الإمام، لا وكلاء الحاكم الذي هو تبعاً لنظريتهم غير مؤهل. ولكي نفهم موقف العلماء المتضارب (وتوقف الناس عموماً إلى حد ما) تجاه الحكومة يحسن أن تأخذ في الاعتبار وجهات نظر زعماء الشيعة الإمامية الأولين وهي وجهات نظر ظلت مستمرة حتى القرن التاسع عشر وأثناءه ومؤثرة في موقف الإيمان تجاه السلطة.

ويبين محمد بن الحسن الطوسي (توفي عام ٤٦٠/ ١٠٦٧) الذي تعد كتبه أساساً لكل ما كتبه فقهاء الإمامية المتأخرون تقريباً، في مناقشته لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على كل مسلم مكلف (أي مسؤول مسؤولية كاملة وعليه بالتالي أداء واجباته الدينية) يبين الحدود التي ترتبها التقية على أفعال المؤمن وكذلك عدم المسؤولية السياسية التي تنتج عن ممارستها فيقول:

«إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على المرء بقلبه، وبلسانه، وبيده حينما يكون المكلف قادراً على أن يفعل ذلك ويعلم أو يظن أنه لا يؤدي إلى إلحاق ضرر به أو بأحد المؤمنين في هذه اللحظة أو في المستقبل. فإن كان يعلم أن ذلك سيلحق به الضرر أو بفريق ثالث في الحاضر أو في المستقبل أو يظن بأن ذلك مرجح فلا إلزام عليه بأي سبيل. بل إنه ملزم فقط إذا كان آمناً من الأذى في جميع الحالات[1]». أما الظروف التي يجب

للمؤمن أن يقبل فيها منصبًا من غاصب فقد وضعها المرتضى «علم الهدى» (توفي عام ٤٣٦/ ١٠٤٤) وكانت مقبولة إلى حد كبير من السلطات المتأخرة. وعنده أن من يقبل منصبًا إذا كان يعلم أو يقدّر أن هناك أسسًا لدلائل واضحة تجعل من المحتمل أنه سيكون قادرًا من خلال تسلمه المنصب أن يدعم حقًا أو يبطل دعوى كاذبة أو يأمر بمعروف وينهى عن منكر، وأن لا شيء يكون من ذلك إلاّ إذا تسلم المنصب، فإنه يصبح واجبًا عليه تسلمه. فإن خشي على شيء يكون من ذلك إلاّ إذا تسلم المنصب، فإنه يصبح واجبًا عليه تسلمه. فإن خشي على شيء مما يملك أو كان خائفًا من أذى يلحق به فيباح له أن يقبل، أما إذا أجبر بالسيف أو ظن أن من المرجح أن يُسفك دمه إذا لم يقبل فإنه يكون ملزمًا بالقبول. ويقول المرتضى:

«ولم يزل الصالحون والعلماء يتولون في أزمان مختلفة من قِبل الظَّلَمة لبعض الأسباب التي ذكرناها، والتولي من قِبل الظلمة إذا كان فيه ما يحسنه مما تقدم ذكره فهو على الظاهر من قبل الظالم وفي الباطن من قِبل أئمة الحق عليهم السلام لأنهم إذا أذنوا له في هذه الولاية عند الشروط التي ذكرناها وتولاها بأمرهم فهو على الحقيقة والٍ من قبلهم ومتصرف بأمرهم ولهذا جاءت الرواية الصحيحة بأنه يجوز لمن هذه حاله أن يقيم الحدود ويقطع السراق ويفعل كل ما اقتضته الشريعة فعله من هذه الأمور».

وتستمر حجة المرتضى في تبرير قبول المنصب كما يلي:

فإن قيل أليس هو بهذه الولاية مقويًا للظالم ومظهرًا فرض طاعته وهذا وجه قبح لا محالة كان عبثًا عنه لولاء الولاية قلنا: الظالم إذا كان متغلبًا على الدين فلابد لمن هو في بلاده وعلى الظاهر من جملة رعيته من إظهار تعظيمه وتبجيله والانقياد له على وجه فرض الطاعة فهذا المتولي من قبله لو لم يكن متوليًا لشيء لكان لابد له من التفلت منه مع إظهار جميع ما ذكرناه من فنون التعظيم للتقية والخوف، فليس يدخله الولاية في شيء من ذلك لم يكن يلزمه لو لم يكن واليًا وبالولاية يتمكن من أمر بمعروف ونهي عن منكر فيجب أن يتوصل بها إلى ذلك[٢].

وحول مسألة إصدار حكم يقول الطوسي:

«ألقي الأئمة الصادقون عليهم السلام رداء الحكومة على فقهاء الشيعة في أوقات لم يكونوا هم أنفسهم في وضع يمارسونها فيه بأشخاصهم. . إذا مارس فقيه الولاية لمصلحة طاغ دعه يظن أنه وهو يطبق العقوبات الشرعية بإعطائه أحكامًا، بأنه يفعل ذلك بالنيابة عن الإمام الحق ودعه يضطلع [بهذه الواجبات] طبقًا لمتطلبات شريعة الإيمان ولا يباح لأي امرئ أن يختار ممارسة الرقابة نيابة عن الطغاة إلى أن يحتم أولاً أنه لن يخالف ما هو واجب وأنه سوف ينفذ ما هو حق وأنه سوف يوزع الأشياء كالصدقات والأخماس وما في حكمها في وجهها الملائم فإن كان يعلم أنه لن يكون قادراً على الإشراف على هذه الأمور فلا يباح له أن يتحمل هذا العمل طواعية، أما إن كان مكرهًا على فعل ذلك فهو مباح.

إن مذهب «دفع المحظورات» تبعًا لمثال فقهاء الإمامية الأوائل قد تطور ففي ظل هذا المذهب كان التعاون مع حاكم ظالم أو قبول منصب منه مباحًا من أجل تجنب الأذى ونجم عن هذا موقف متناقض حيال الحكومة لا من جانب الطبقة المتدينة وحسب بل من جانب الناس بوجه عام، في حين أن ممارسة التقية من جانب الطبقات المتدينة ومن جانب الناس عامة شجعت وعززت نفوراً عامًا من قبول المسؤولية الأخلاقية والسياسية[٣].

وفي حين زعم الصفويون أنهم من سلالة الإمام موسى الكاظم وأن الملوك الصفويين الأولين أو أنصارهم ادعوا أنهم يحكمون كخلفاء للأئمة أو النيابة عنهم لم يستطع القاجاريون أن يدعوا ذلك. وأصبح خط الفصل بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية أكثر وضوحًا نتيجة لذلك، ومرة أخرى أصبحت هناك مؤسسة دينية مستقرة تقف ضد الدولة وليست مندمجة فيها تمامًا، وكان التوازن دقيقًا في كل حال، فالفقهاء الذين شددوا دعواهم بأنهم نائب عام للإمام، وبمزيد من الصراحة في القرن التاسع عشر يستطيعون إن أرادوا أن يعلنوا الحاكم نائبًا خاصًا للإمام من أجل غاية خاصة كما فعل الشيخ «جعفر كاشف الغطاء» عندما أعلن «فتح علي شاه» نائبًا خاصًا للإمام بهدف القيام بحرب دفاعية ضد الروس[٤]. ويمكن القول بوجه عام أن طاعة الحكومة كانت مألوفة مع أنها غير مشروعة، وذلك لأنها تحمي الناس من الفوضى وانعدام الأمن ويبدو أن مسألة الحرب ضد

العصاة والتي كانت محظورة أثناء الاحتجاب في رأي الفقهاء الإماميين عادت مباحة. ويوسع الشيخ جعفر المسألة التي كان ينظر إليها في السابق على أنها عصيان ضد الإمام بشكل جوهري، أما هو فيقول إن «الظلم» كان عصيانًا وكل «ظالم» هو عاص وهو يؤكد أن أي امرئ يتمرد على الإمام أو على نائبه العام أو نائبه الخاص فيما يأمر به أو ينهى عنه وكل ما يقوم بفعل مخالف (لأوامره ونواهيه) في جمعه الزكاة أو الخمس أو قيامه بحقوقه يجب قتاله». وكانت المسألة الوحيدة هي في أي وقت يكون العمل فيه ضد العصاة. وإذ لم تكن ثمة دعوة للتوصية بتحديد متى يصبح الحاكم عاصيًا أو كيف يدعى الظالم لتقديم الحساب، فقد بقيت المسألة نظرية إلى حد بعيد. لكن موقف العلماء في نهاية القرن التاسع عشر خضع لتغير كبير واتسعت الهوة بينهم وبين الحكومة وأصبح أمرًا بعيد الاحتمال إن لم نقل صعب التصور أن يعمد أي من كبار المجتهدين اليوم إلى إعلان الحاكم نائبًا خاصًا للإمام. لقد عامل آغا محمد خان وفتح علي شاه العلماء بكثير من الاحترام وحاولا أن يضمنا مساندتهم وكان كل من محمد شاه ووزيره حاجي ميرزا آغاسي صوفيًا وأقل اهتمامًا بالعلماء الأصوليين، أما ناصر الدين شاه ووزيره الأمير نظام (ميرزا) تقي خان فقد حاولا، ضمن مسعاهما لزيادة قوة الحكومة المركزية التقليل من قوة العلماء. وقد كتب الشيخ جعفر في بداية القرن أن كل ظالم كان عاصيًا وحتى نهاية القرن كان الظلم ما ينال موجودًا وهو ما أثار فعليًا العمل ضد القابضين على زمام السلطة. وعندما اتسعت حركة الإصلاح الدستوري كان الشعور بوطأة الظلم قد أصبح غير محتمل وهذا ما بدأ يهدد بأن الطريقة الإسلامية في الحياة تزيد من قوة الدعم الديني والشعبي للحركة.

منذ نهاية القرن الثامن عشر وإيران الواقعة على حدود الهند الغربية تحظى في أعين المهتمين بأعمال شركة الهند الشرقية في لندن وكلكتا بأهمية أخذت تتصاعد تبعًا لاهتمامهم بالتهديد من قبل أعداء خارجيين لممتلكاتهم في الهند. وهذا ما ورط بريطانيا باهتمام متصاعد دومًا بإيران وقد بدا أن أفغانستان وفرنسا وروسيا كلاً بدورها تهدد الهند، وكان الهم البريطاني الأول في إيران هو الحفاظ على دولة إيرانية مستقلة وموحدة كعنصر في الدفاع عن إمبراطوريتهم الهندية. ولم تكن لبريطانيا أهداف إقليمية في إيران ولم يكن اهتمامها بإيران في القرن التاسع عشر قد برز بشكل أساسي خارج علاقاتها مع إيران بل

بالأحرى خارج علاقاتها مع تلك القوى التي أحرزت أو يمكن أن تحرز نفوذًا في إيران ويمكن أن تهدد الهند. ويفسر هذا جزئيًا على الأقل، السياسة البريطانية المتأرجحة تجاه إيران. فلم تكن في موقف يمكن أن تتوقع فيه من إيران أن تفهمه أو أن تقدره وقد أوجد سخطًا، وكانت لروسيا من جانب آخر خطط توسعية في إيران وقد حرمتها من كل أراضيها الواقعة شمال نهر آراس في السنوات الأولى من القرن ومن منطقة في الشمال الشرقي أواسط القرن ولم يولد هذا غضبًا وحسب بل ولَّد خوفًا وكان الإيرانيون في أواسط القرن إذا لم يكن قبل ذلك بكثير يعرفون أن الاستقلال الإيراني والوحدة الإقليمية يتوقفان على توازن القوى بين بريطانيا وروسيا وأن الخوف من التدخل الأجنبي قيد على التجربة السياسية وعلى التغير الاقتصادي والاجتماعي، ولم يكن الإيرانيون راغبين في وصاية أي من القوى بل عملوا بكل فعالية وجهد على أن تتصرف القوتان إحداهما ضد الأخرى. وفي الوقت نفسه كان الإذلال الذي تمخضت عنه الهزيمة العسكرية في الحرب الروسية في بداية القرن والحرب الإيرانية الإنكليزية عام ١٨٥٦ - ٥٧ قد ولد رغبة في مضاهاة التقدم والرقي التقني في أوروبا الغربية من أجل مقاومة تعديات القوى العظمى. كما عزز من الإحساس بالتميز والشعور بالانفصال بين إيران كمجتمع إسلامي وبين المجتمعات غير الإسلامية، كما ولد كراهية للحضارة الأجنبية الأوروبية بين كل الطبقات وخصوصًا بين طبقة رجال الدين التي كانت تستطيع التعبير عنه بصراحة أكبر وأوجد في نهاية الأمر نزعة وطنية ولكنها وطنية عبرت عن نفسها بتعابير إسلامية.

كانت ذكرى الإمبراطورية الفارسية القديمة تعيش في أشعار الفردوسي مع أن التفاصيل كانت قد بهت لونها ولكن الأسطورة تظل منتصرة عبر التاريخ. إن الشعور بأن يكون المرء إيرانيًا ظل حيًا بقوة بفضل التراث الأدبي الذي عبرت عنه اللغة الفارسية وأخذ ينتشر في المجتمع الإيراني، لكن التشديد كان على الثقافة أكثر منه على القومية وتلك الذكرى والشعور «بأننا إيرانيون» لم يقدم أسسًا ملائمة للقومية بمعناها الحديث فكم يكن هناك ذاكرة واضحة ومحددة لحكومة مشتركة أو حكومة «جيدة» ولم يكن هناك احتكاك أو صلات وثيقة بين الأفراد بسبب الاتصالات بين الناس في المناطق المختلفة أو بين الطبقات المختلفة. فكثير من المدن والمناطق كانت تفسخها النزاعات(٥). والاتصالات والمصالح

المشتركة إنما كانت تأتي بشكل رئيسي من تقاسم المنافع التي تخص الجوار مثل القرابة داخل القبيلة. وتقاسم الاهتمامات الأدبية بين الطبقات المثقفة. أما الاهتمامات الدينية فقد كانت تعلو على كل الاهتمامات الأخرى وهذا النوع من الشعور المشترك بين كل الناس كمجموع، كان شعوراً دينيًا وليس قوميًا ويأتي في الدرجة الأولى من الإحساس بأن الناس جميعًا مشتركون في أرضية دينية واحدة، وفي الوقت ذاته كان هناك اشتراك في التراث الأدبي الذي يشعر الإيرانيون، وخصوصًا الطبقة المثقفة، بأنه رابطة مشتركة وذات رفعة على الشعوب الأخرى.

أخذت التقنيات الغربية بالانتشار في إيران في القرن التاسع عشر، وأصبحت المنظمات السياسية قادرة على جعل سلطتها أكثر فعالية إلى درجة تتزايد بإطراد، وحصل بسبب ذلك تحول إلى حد ما من الولاء الديني القديم إلى ولاءات قومية مع أن الوطنية ظلت تصطبغ بشعور ديني علّى نطاق واسع. ومع أن الولاءات ترفعت عن الحي والمدينة والقرابة والقبيلة فإنها ظلت في الدرجة الأولى للإسلام. وقد ظل الشاه «باديشاه الإسلام» وظلت إيران «مملكة إسلامية» وعندما اشتدت الرغبة عمليًا في أواخر القرن التاسع عشر بين المثقفين في التحديث فإنها كانت نتيجة للضغوط العسكرية والدبلوماسية أولاً وللضغوط الاقتصادية بعد ذلك، واستمرت الطبقات الدينية ومعها الطبقات الأخرى في مقاومة التغلغل الأجنبي بشكل جديد يقرن التحديث بالعودة إلى الإسلام، وبكلمات أخرى فقد حاولوا كما كتب «ملكم خان» في بعض مقالاته أن يلبسوا الحداثة زيًا إسلاميًا تمامًا كما بحث الفلاسفة المسلمون في القرون الماضية عن التوفيق بين علوم العالم القديم والإسلام ثم دمجها في داخل الإسلام وقد عارضت الطبقات الدينية عمومًا كل تغيير سواء في العصور الأولى أم في القرن التاسع عشر إلاّ أنها تبنت عند ازدياد الضغط أساليب جديدة لكي تتمكن من الإشراف على مطلب التغيير وتحييده. ومن الأمثلة الصارخة على هذه المحاولة للتوفيق بين الإسلام والتحديث كتاب «حقوق بين الإسلام» لسيف السلطنة وقد كتب عام ١٩٠٤ أو ١٩٠٥. وهو يرى أن كل معرفة (بما في ذلك العلوم الحديثة) هي ملخصة في القرآن وأن الأمم الغربية في سعيها إلى الحداثة قد وضعت مبادئ القرآن موضع التطبيق، وإنما يعود السبب في تأخر الأمم الإسلامية إلى فشلها في تطبيق هذه المبادئ. ويدّعي أن كل الأفكار

التقدمية الأوروبية مستعارة من الإسلام فمفاهيم العدالة والمساواة والجمعية الاستشارية كلها كما يزعم وردت في القرآن. وثمة كتَّاب آخرون مثل فورسات Fursat كانوا أكثر اعتدالاً واقتنعوا بالتوفيق بين حكومة القانون والشريعة.

لقد كان هناك بعض الوضوح في أواخر القرن الثامن عشر، للنزعات الجديدة في الفكر السياسي وخصوصًا في «رستم التواريخ» Rustam al-tawarikh والذي حاول المؤلف فيه «رستم الحكماء» Rustam al-Hukamä إظهار إدراك أولي للتداخل بين الشؤون السياسية والاقتصادية، كما كان هناك وضوح في كتابه حول الخوف من التغلغل البريطاني المقترن باعتراف بالانحطاط والاستبداد السائد في إيران. لقد عاش رستم الحكماء في أصفهان ويميل أولئك الذين عاشوا في الجنوب الشرقي بصورة عامة إلى رؤية الهند وإلى أن يكونوا بالتالي واعين للنفوذ البريطاني، ولم يكن لبريطانيا تمثيل سياسي يومئذ في إيران وكانت معالجة كل قضية تبرز تتم بواسطة ممثلي شركة الهند الشرقية التي انتقلت إدارتها من البصرة إلى بوشهر عام ١٧٧٨ . وإن كتاب رستم الحكماء لم يحظ بتأثير واسع على الأرجح ولكن تأليفه يوحي بأنه كان هناك جمهور يقرأ وليس رجال الأدب وحدهم، وإنما أولئك الذين بدأوا بالتساؤل عن المواقف التقليدية[٦]، أيضًا ولم يكد ينتصف القرن التاسع عشر حتى كانت الرغبة في التغيير قد أصبحت ذات أساس عريض. وقد كتبت الليدي شايل (Sheil) وهي مراقب نافذ البصيرة للمسرح الفارسي عن عام ١٨٥٠ وعن الاضطرابات الدينية والمدنية التي حدثت في إيران ذلك العام قائلة: «إن روح التغيير واسعة الانتشار بين الإيرانيين» وقد لاحظت في كل مكان في كل مكان الطلب المتزايد لأمور الرفاه، وأن تلبية هذه الحاجات سوف يزيد من تبعية إيران لأوروبا. ومما كتبته: «إن الإيرانيين مع كل تقبلهم لتحمل حياة الخشونة وحتى الشظف فإن لديهم استعداداً كبيراً لحياة الرفاه والمتعة وتتزايد هذه الرغبات يوميًا ولا يمكن التزود بها إلاّ من أوروبا»[٧].

كانت نماذج التغيير في القرن التاسع عشر معقدة، ولعل الدافع الأول للتغيير جاء في معظمه من الاحتكاك بالحضارة الأجنبية الأوروبية في الحقلين العسكري والدبلوماسي، وهناك سلسلة من البعثات الدبلوماسية والمعلمين العسكريين الأجانب والمستشارين والمغامرين كان المرء يجدهم في إيران في مطلع القرن وكان الجيش الإيراني في عهد «فتح

علي» ذا شكل غريب فهو خليط من الروس (المسلمين) الهاربين إلى أن تم تسريحه عام ١٨٤٠ وكان تأثير البعثات العسكرية في الحقل العسكري ضئيلاً وحصل بعض التقدم في الأساليب الأولية والتنظيم أما في مجال الانضباط وانتظام الدفع، والتموين وتشكيل هيئة من الضباط المحترفين فلم يكن هناك نأي تقدم تقريبًا. وقد شجعت البعثات العسكرية، على كل حال التغير الاجتماعي والسياسي بصورة غير مباشرة. وأرسل عباس ميرزا كنتيجة لوجود هذه البعثات وللحاجة المحسوسة إلى الإصلاح العسكري أرسل شابين إيرانيين للدراسة في إنكلترا عام ١٨١١ وخمسة آخرين عام ١٨١٥، وقد لعب أحد هؤلاء فيما بعد دورًا هامًا في نشر المعرفة بأوروبا الغربية في إيران وهو ميرزا صالح وقد أوفد لتعلم اللغتين الإنكليزية والفرنسية وأوفد لتعلم اللغتين الإنكليزية والفرنسية وأوفد الثاني لدراسة الطب والثالث لدراسة الهندسة والتحصينات والرابع لدراسة واجبات ضابط المدفعية والفرسان والخامس ليتعلم فن صناعة الأسلحة الصغيرة وإصلاحها(٨).

لعبت البعثات الدبلوماسية والعسكرية دورًا جزئيًا بصورة غير مباشرة في محو الارتياب بالطب الغربي إذ لم تكن في إيران خدمات طبية حديثة تقوم بها الحكومة إلى أن أوشك القرن على الانتهاء وحتى ذلك الحين ظلت خدمات بدائية وذات طبيعة محدودة جدًا. وقد ألحقت البعثات البريطانية عسكرية ودبلوماسية في خدمتها أطباء استطاع قسم منهم أن يجتذب بمهاراته الطبية ثقة الحكام وبعض العائلات القيادية الأخرى. وكانت هناك معارضة في البداية سواء من الأطباء الإيرانيين أو من الحكومة. وفي شتاء عام ١٨١١ - ١٢ تجرأ الجراحون البريطانيون الملحقون بالبعثة البريطانية على إدخال اللقاح وتم الحصول على لقاح جدري البقر من استنبول ولقح حوالي ٣٠٠ ثلاثمائة طفل في طهران واحتشدت نساء من الطبقة الفقيرة في معظمهن حول المبنى وقد جلبن أطفالهن للتلقيح. وأثار ذلك معارضة الأطباء الإيرانيين وشكوك الحكومة غالبًا. ومهما يكن السبب فقد أرسلت الحكومة فراشين «آذنين» إلى بوابات أبنية البعثات كعلامة اهتمام برئيس البعثة في الظاهر، أما في الواقع فمن أجل منع دخول النساء(٩).

وكان بين أوائل الجراحين والأطباء الإنكليز الذين عملوا في إيران الدكتور شارلز كورميك Ch. Cormick الذي كان عضوًا في البعثة العسكرية وجاء بموجب المعاهدة

التمهيدية بين إيران وبريطانيا وأقام في إيران بعد أن غادرتها البعثة وتزوج من سيدة أرمنية وأقام في تبريز وأصبح طبيبًا لعباس ميرزا، أما ولده وليام الذي درس في إنكلترا ومارس الطب في لندن وباريس فقد استدعاه محمد شاه عام ١٨٤٤ ليعود إلى إيران، فأقام هو الآخر في تبريز وبالإضافة إلى عنايته بآخر من تبقى من عائلة عباس ميرزا، فقد كان له عمل صيدلاني مزدهر، وكان من أكثر الأطباء نجاحًا الدكتور جون مكنيل (Mc Neill) الذي جاء إلى إيران في البداية كمعاون جراح في البعثة عام ١٨٢١ وأصبح فيما بعد وزيرًا في بريطانيا وقد عالج بنجاح «تاج الدولة» الزوجة المفضلة لفتح علي شاه عام ١٨٢٦ ثم ظل يعالج بعد ذلك بصورة منتظمة أفرادًا من حريم الشاه. وبعد انقطاع العلاقات الإيرانية البريطانية عام ١٨٣٨ استخدمت العائلة المالكة أطباء فرنسيين من بينهم جراح فرنسي اسمه الدكتور لابات (Labat) الذي نجح في علاج محمد شاه عام ١٨٤٤ والدكتور كلوكيه (Cloquet). وفي عام ١٨٤٥ أرسل الشاه شابًا فارسيًا اسمه ميرزا صادق إلى إنكلترا لدراسة الطب. وبعد ذلك بوقت قصير أرسل ثلاثة أو أربعة شباب آخرين إلى فرنسا لدراسة العلوم الأساسية وكان الدكتور جوزيف ديكسون الذي أصبح طبيب البعثة البريطانية عام ١٨٤٨ وظل في عمله حتى ١٨٨٧ كان يدعى بين وقت وآخر لمعالجة ناصر الدين شاه وقد رافقه في جولته الأولى في أوروبا عام ١٨٧٣ وفي عام ١٨٩٠ عين الدكتور هوغ آدكوك (H. Adcock) طبيبًا شخصيًا لمظفر الدين ولي العهد، الذي كان يقيم آنذاك في تبريز. وإذا نجح في عمله رافقه آدكوك عام ١٨٩٦ إلى طهران وظل رئيس أطباء الشاه مدة عشر سنوات. وكان الأطباء في البعثتين الدبلوماسية والعسكرية يقدمون العلاج أيضًا للفقراء وقد كتب أحد زوار تبريز عام ١٨٧٣ يقول:

«منذ الصباح وحتى الليل كانت درجات القصر البريطاني مزدحمة بالمرضى الذين يرغبون في الاستفادة من المهارة الأوروبية وسواء هنا أم في طهران فإن الخير الذي تقدمه المجموعة الطبية التابعة للسفارة يجل عن التقدير»[١٠].

كانت المعالجة الطبية تقدّم للفقراء في تبريز أولاً وطهران وبوشهر ثم امتدت فيما بعد إلى أجزاء أخرى من البلاد حيث افتتحت قنصليات بريطانية وكانت الإدارة الهندية الأوروبية

للتلغراف التي أصبحت قيد العمل عام ١٨٦٥ تشتمل على أطباء ملحقين بها وكانوا بدورهم يقدمون العلاج للفقراء[١١].

كما أن صفًا طبيًا افتتح في «دار الفنون» التي تأسس عام ١٨٥١ ولم تكن الحكومة الإيرانية تولي أي اهتمام للصحة العامة حتى ١٨٦٨ فقد تأسس في هذا العام مجلس صحي كان يخدم فيه أطباء من البعثات البريطانية والفرنسية والروسية، وكان أول مستشفى إيراني حديث قد تم افتتاحه في طهران في السنة التالية[١٢] بمساعدة ألمانية، وكان تطور الخدمات في المستشفى بطيئًا ومن بين المستشفيات الحديثة الأولى والمستوصفات كانت تلك التي تأسست على يد الجمعيات التبشيرية المسيحية، وكان أول ما افتتح منها مستوصف في أورومية حيث كان الأمريكي «جوستان بيركنز» من هيئة المفوضين الأمريكيين للبعثات الأجنبية قد أسس بعثة عملت بشكل رئيسي بين الأرمن والنساطرة عام ١٨٣٥ وافتتحت «ماري بيرد» من جمعية الكنيسة التبشيرية مستوصفًا للنساء المسلمات في بازار أصفهان عام ١٨٩١ وعلى الرغم من معارضة المشايخ الذين خطبوا ضدها وحاولوا منعها من الوصول إلى البازار فإن تفانيها وكسبها لثقة كثير من مرضاها مكنها من الوصول إلى عائلات من جميع الطبقات. وفي عام ١٨٩٦ افتتح مستشفى ومستوصف من قبل الجمعية الكنسية التبشيرية في جُلْفه (أصفهان) وبين أعوام ١٨٩٧ و ١٩٠٠ افتتحت مستشفيات في كرمان ويزد وشيراز. ولم تكن توجد مدارس حديثة عمليًا في إيران في النصف الأول من القرن التاسع عشر وكان التعليم يجري في الكتاتيب و«المدارس» وكان الأولاد يتعلمون في السابق الفارسية وقليلاً من العربية، يكفي لقراءة القرآن وأحيانًا قليلاً من الحساب. وكان التلاميذ في معظمهم وليس كلهم ذكوراً وكان الكتاب بإدارة (الملاّ) الشيخ ولم يكن يخضع لأي نوع من سلطة الحكومة أو رقابتها وكان دفع التكاليف مختلفًا ولكنه كان زهيداً في العادة، وكانت المدارس توجد في عدد من المدن، وكان بعضها مرتبطًا بالمساجد والمعلمون الذين كانوا «علماء» يتقاضون أجورهم من أوقاف المدرسة أو الجامع وكان التلاميذ يتعلمون فيها ويأكلون وكثيرًا ما كانوا يقيمون أيضًا وكانت تدرَّس فيها العلوم الدينية، اللغة العربية، المنطق، الفلسفة والأدب الفارسي. أما العلوم الحديثة فكانت مهملة، وكانت

العائلات الميسورة تستخدم معلمين خصوصيين أو تنظم صفوفًا صغيرة خاصة لأبنائها وكانت تستخدم أحيانًا معلمات خصوصيات لتعليم بناتهن.

وقد اتخذت بعض الخطوات المبكرة لتحديث التعليم تحت تأثير اعتبارات عسكرية فقد تأسست في دار الفنون عام ١٨٥١ كلية علي يد أمير نظام (ميرزا تقي خانا) وزير ناصر الدين، وكانت غايتها تدريب ضباط للجيش وموظفين للبيروقراطية وقد أرسل داود خان وهو أرمني كان ضابطًا في الجيش الروسي وعينه محمد شاه كبير معلمي الجيش قبيل نهاية حكمه، وأوفد إلى فيينا للتعاقد مع معلمين عسكريين ومدنيين وجاء سبعة رجال أربعة منهم عسكريون والخامس اختصاصي في التعدين والسادس كيميائي، أما السابع فطبيب وقبل وصولهم بأيام قليلة استقال «أمير نظام» ولم يكن خَلَفه «ميرزا آغا خان نوري» من أنصار الكلية وبدأ النمساويون العمل في ظروف صعبة عام ١٨٥٢ وكانت نتائج عملهم في الحقل العسكري لا تستحق الذكر، وترجمت على كل حال بضعة كتب في العلوم العسكرية والمواد العلمية إلى اللغة الفارسية ونشرت بين عام ١٨٥٣ و ١٨٥٨ . وفي عام ١٨٥٩ غادر النمساويون جميعًا إلاَّ الدكتور بولاك (J. E. Polak) الذي أصبح طبيب الشاه ثم استقال عام ١٨٦٠ وتم استبداله بالطبيب الفرنسي تولوزان (Tholozan) وهو جراح من الجيش الفرنسي أرسلته الحكومة الفرنسية إلى إيران وأصبح رئيس المستشارين الطبيين للشاه في عام ١٨٥٩ وبقي حتى وفاة ناصر الدين.

كان الطلاب يدخلون دار الفنون في الرابعة عشرة بعد اجتياز امتحان أولي. وفضلاً عن الصفوف العسكرية كانت الصفوف المدنية تدرِّس الطلاب الجيولوجيا، الطب، الرياضيات، اللغة الفارسية، اللغة العربية، الإنكليزية، الروسية، الموسيقا، الفيزياء والجغرافيا، والحقيقة أن عدد الطلاب الذين انخرطوا في الجيش كان قليلاً. وكانت أعداد من الشباب تتلقى التربية الحديثة وكثير منهم ينضم إلى البيروقراطية. وفي آخر أيام ناصر الدين شاه بدأت دار الفنون تنحدر بسبب نقص في الأموال والاهتمام لكنها استعادت نشاطها فيما بعد وأصبحت واحدة من أفضل المدارس في البلاد. ثم تأسست كلية أخرى مقابلة هي الكلية الناصرية على يد نائب السلطنة، وناصر الدين، الولد الثالث، ولكن لم يكن لها أكثر من وجود اسمي وانقطعت عمليًا عن الوجود بعد انسحاب مؤسسها ووفاة

ناصر الدين . كما أسست كلية عسكرية أخرى هي المدرسة النظامية بإيعاز من ميرزا حسين خان مشير الدولة وهو واحد من وزراء ناصر الدين والذي كانت حياته قصيرة أيضًا .

وكما كانت الحال في المستشفيات فقد لعبت الجمعيات التبشيرية المسيحية دورًا هامًا في تأسيس المدارس الحديثة إذ أسس جوستين بيركنز مدرسة في أورومية وجوارها ، وفي عام ١٨٤١ كانت سبع عشر مدرسة قد بنيت في ستة عشرة قرية وزاد عدد المدارس إلى خمس وأربعين في عام ١٨٥١ وكان طلابها في معظمهم من السريان (نساطرة) ولكن مدرسة للمسلمين بُنيت أيضًا ، وفي عام ١٨٤٠ تلقى بيركنز «فرمانًا» من محمد شاه بتشجيع من مالك قاسم ميرزا يطلب فيه زيادة جهوده ونشر التعليم بين الشباب ، وبحماس عظيم أكثر من ذي قبل لتعليمهم علوم التاريخ والجغرافيا والهندسة والرياضيات(١٣) . وأسست الهيئة الأمريكية للبعثات الأجنبية التابعة للكنيسة البروسبتارية في الولايات المتحدة، مدارس في طهران (١٨٧٢) وفي تبريز (١٨٧٣) وهمدان (١٨٨٠) . وكان عملهم التعليمي في البداية مكرسًا بصورة رئيسية للأقليات الآشورية والأرمنية . وتمت خطوة في مجال التعليم النسوي فافتتحت مدرسة للبنات في طهران عام ١٨٧٤ . وأسست «الجمعية اللندنية لنشر المسيحية بين اليهود» مدارس صغيرة في طهران (١٨٧٦) وأصفهان (١٨٨٩) وهمدان (١٨٨٩) . ولم يكن لأي من هذه المدارس على كل حال ، أي تأثير مباشر بين السكان المسلمين . وأسست بعثة رئيسي أساقفة كنتربري إلى الآشوريين مدرسة عام ١٨٨٦ وهي تكرس عملها لنشر التعليم بين الآشوريين . وفي عام ١٨٩٦ وصل الدكتور جوردان من البعثة الأمريكية البروسبتارية إلى إيران من أمريكا وأسس مدرسة جديدة أصبحت عام ١٩٠١ تحتوي على كل الصفوف الضرورية لمدرسة عليا كاملة وكانت تضم بين طلابها مسلمين كما تضم طلابًا من الأقليات . وقد لعبت هذه الكلية ومعها كلية ستيوارت التذكارية التي أسستها مؤخرًا الجمعية الكنسية التبشيرية في أصفهان دورًا هامًا في التربية في إيران خلال النصف الأول من القرن العشرين .

واتخذت السلطات الإيرانية خطوات قليلة لتوفير التعليم الحديث ، فقد عبَّر مظفر الدين بعد قليل من اعتلائه العرش عن رغبته في القيام بشيء ما حيال التعليم العام وأنشئت لجنة في العام التالي . وفي عام ١٨٩٩ افتتحت مدارس عديدة في طهران وأماكن أخرى

ووضعت تحت إشراف وزارة التعليم العام عام ١٨٩٩ ولم يكن التعليم الحديث متوفراً على أية حال إلاّ لأقلية صغيرة، وكان هناك عدد من الأوروبيين الذين استُخدموا كمعلمين خصوصيين لأبناء الأمراء القاجاريين والعائلات الموسرة، وقد يكون لهم بعض التأثير في إدخال طرق جديدة للتفكير، وكان من أوائل هؤلاء غالبًا تشارلز بورغيس (Ch. Burgess) الذي جاء إلى إيران ضمن نشاط تجاري عام ١٨٢٨ وصار فيما بعد معلمًا خصوصيًا لبعض أمراء العائلة المالكة في تبريز(١٤).

ويغض النظر عن البعثات الأوروبية العسكرية والسياسية والمبشرين وجماعات التجار، فقد زار إيران رحالة عابرون وبعضهم مثل مارتن، وولف كانا مبشرين مستقلين وبعضهم الآخر لايارد (Layard) وبراون (Browne) كانا عالمين وآخرون مثل كورزون (Curzon) كانوا رحالة يجمعون المعلومات، وقليل منهم كانوا نساء مثل إيزابيل بيرد (Bird) وكان تأثيرهم محصوراً بدائرة صغيرة من الأشخاص الذين قابلوهم في رحلاتهم.

في منتصف القرن التاسع عشر كان ثمة مائة وخمسون أوروبيًا في إيران وفي سنوات ١٨٩٠ كان هناك ثمانمائة وكانوا ألفًا في عام ١٩٠٠، ويعود السبب في ازدياد عددهم بشكل رئيسي إلى ازدياد نشاط الشركات الأوروبية التجارية والشركات الأخرى(١٥). وكان تمركزهم غالبًا في طهران وقليل منهم مبعثرون في المناطق الأخرى واحتكاكهم في الأكثر بالموظفين وبالطبقات التجارية، وكان لبعضهم اتصالات أكثر اتساعًا وخاصة مع عمال شركات السجاد، والذين كانوا منهم في سلطان آباد كانوا على اتصال وثيق بالنساجين في المدينة والقرى المحيطة بها.

لم يكن مجيء الأجانب إلى إيران هو الذي أثار وحده الاهتمام بالعالم الخارجي وحفز الرغبة في التغيير وأدى إلى التزود ببعض التعليم الحديث والطب حتى ولو أنتج في الوقت ذاته العداء. ثم إن تزايد أسفار الإيرانيين إلى الخارج لأغراض دبلوماسية وتجارية وتعليمية كانت له أهمية عظيمة في الحض على التغيير إلاّ أن الآثار في الغالب كانت أول الأمر في الحقل الثقافي أكثر مما كانت في الحقل الاجتماعي مع أنه كان واضحًا أن ثمة بعض التغيير إلاّ أنه كان سطحيًا فلم يتجاوز التغيير في اللباس وأثار البيوت. إن تيارات الإصلاح

الرئيسية جاءت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[١٦] وكان للرحلات إلى خارج البلاد دور كبير في ذلك.

كما أن نمو التجارة الخارجية والأنماط الجديدة في التجارة الداخلية كانا عاملاً آخر له أثره في التغير الاجتماعي. وكان موقف الحكومة هنا أيضًا ملتبسًا حيال اتساع التجارة، ومع أنها لم تعارض على الصعيد الاقتصادي إلاّ أنها كانت تشعر بكثير من الخوف ناجم جزئيًا عن النموذج البريطاني في الهند وعن عمل الروس في الشمال وعن أن توسع التجارة الخارجية ربما كان تمهيدًا للهيمنة السياسية. ولهذا السبب قاومت الحكومة المواد القنصلية في معاهدتي غولستان وتركمانشاي وكانت تنفر من الوصول إلى أي معاهدة تجارية مع بريطانيا. وقد ازدادات التجارة في واقع الأمر، وكان يوجد أيضًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مراكز إقامة للتجار الإيرانيين في استنبول والقاهرة ودمشق وكراتشي وبومباي والمناطق الروسية المجاورة، وقد لعب أعضاء من هذه الجاليات التجارية الإيرانية في المدن الأجنبية دورًا هامًا في نقل الأفكار، والحض على التحديث في إيران.

ومع أن الاتصالات بالعالم الخارجي ازدادت خلال القرن التاسع عشر، فإن نقص الطرق والنقل في داخل البلاد كان عائقًا رئيسيًا للتطور والحركة وللتغير الاجتماعي على الأرجح. فإن حصلت مجاعة في منطقة ما لم يكن إنجادها سهلاً عن طريق وسائل النقل من فوائض منطقة أخرى[١٧]. وكذلك الجيوش لم يكن تحريكها بسرعة لإخماد القلاقل والتمرد في المناطق المضطربة، سهلاً. فلم توجد سكة حديدية حتى أعوام ١٨٧٠، وحتى عند نهاية القرن كان إجمالي طولها أقل من ٨٠٠ ثمانمائة ميل. وكان الخط الحديدي الأول من طهران إلى قزوين، رشت، إنزلي والثاني من مشهد عبر كوشان إلى عشق آباد والثالث من جلفا إلى تبريز ويربط المناطق الروسية بشمالي إيران. كما كان هناك خط حديدي من طهران إلى سلطان آباد وقد بنيت الخطوط الثلاثة الأولى بمساعدة مالية من روسيا وأما الرابع فبمساعدة من مصرف إيران الملكي[١٨].

أما إدارة التلغراف الهندية الأوروبية التي ذكرناها آنفًا فقد بدأ العمل ببنائها عام ١٨٦٢ وأصبحت قيد التشغيل في ١٨٦٥. وبغض النظر عن تزويد الخزينة الإيرانية بالعائدات

فإنها مكّنت الحكومة المركزية من جعل نفوذها أكثر فعالية في المناطق الريفية وأتاحت لإيران الاحتكاك بالعالم الخارجي بطريقة لم تكن متاحة من قبل. وكان الاعتقاد بأن أسلاك البرق تنتهي عند أقدام العرش الإيراني، بصورة عرضية، قد جعل من داخل محطات التلغراف مكانًا مقدسًا، ففي عام ١٨٩٣ مثلاً، كان هناك ألفان من الناس يثورون من أجل الخبز وقد ساروا نحو مكتب التلغراف في شيراز وهم يلحون في رسالتهم إلى الشاه في مطلبهم بإقالة عمدة شيراز وتخفيض سعر الخبز وما زال الحشد يكبر حتى أصبح عشرة آلاف وأخذوا موظفي المكتب رهائن إلى أن يصل جواب من طهران[١٩].

كان نفور الحكومة الإيرانية من تحسين الاتصالات مثل نفورها من تحسين التجارة الخارجية نوعًا من ردة الفعل على تدخل القوى العظمى، ونظرًا إلى ضعف إيران تجاه القوى الأجنبية فقد كان همُّ ناصر الدين ووزرائه أن يحافظوا على الحواجز التي تعيق الحركة لا أن يزيلوها. وقد كتب ديكسون (W.J. Dickson) عام ١٨٨٢ الذي جاء إلى إيران عام ١٨٥٢ مشيرًا إلى حقيقة أن الحاجة إلى طرق النقل ظلت تعيق التجارة فقال: «ظل الشعور سائدًا في الواقع بين الطبقات ذات النفوذ بأن أكثر السياسات أمنًا في إيران هي «اتركونا وشأننا» ذلك أن حاجات الدولة كانت تكفيها المصادر المحدودة المتوفرة في البلاد حاليًا وإذا بقيت الأمور على وضعها الراهن فإنهم سيكونون في حال تمكنهم من تدبير أمورهم بأنفسهم في حين أن كل خطوة في اتجاه التحسن سوف تؤدي إلى ازدياد النفوذ الأجنبي على حساب العنصر الوطني»[٢٠].

واعترض «العلماء» أيضًا على بناء طرق جديدة أو خطوط حديدية لأنهم كانوا يخشون أن يؤدي تطور المواصلات إلى فتح البلاد أمام الأوروبيين الذين يستطيعون بفعالياتهم أن يهددوا طريقة عيش المؤمنين[٢١].

كان دخول الصحافة المطبوعة في النصف الأول من القرن التاسع عشر[٢٢] وتأسيس الجريدة الرسمية عام ١٨٥١ عاملاً هامًا في سبيل التحديث. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر طبعت أعداد كبيرة من الكتب في طهران وتبريز، أما الصحافة المستقلة الإيرانية فلم تعرف نموًا حتى القرن العشرين ولكن الصحافة الإيرانية الصادرة في الخارج

-في كلكتا، استنبول، القاهرة ولفترة قصيرة في لندن- أثرت تأثيرًا عظيمًا في تحريض التغيير السياسي قرب نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلاّ أنها ربما كان دورها أقل في التشجيع على التغيير الاجتماعي.

وقد تكون التغييرات الديمغرافية وخصوصًا في السنوات الأخيرة من القرن زادت من احتكاك الطبقات المختلفة والمناطق المختلفة بعضها بالبعض الآخر وربما أسهم هذا بصورة جانبية في التغيير الاجتماعي. وقد بيّن الدكتور جلبار (Gilbar) أن سكان المدن قد ازدادوا من حوالي ٨- ٩ في المئة في أواسط القرن إلى ١٨٪ في أوائل سنوات ١٩٠٠ مع أنه كانت هناك ثلاث مدن يزيد سكان كل منها عن مئة ألف؛ طهران (حوالي ٢٨٠ ألفًا تبريز (حوالي ٢٠٠ ألفًا) وأصفهان (حوالي ١٠٠ ألف) وجاء الحجم الأكبر من زيادة السكان من المناطق الريفية والمدن الصغيرة كما تحركت تجمعات قبلية كثيرة -مثل الشاهسيفان والأفشار والقنغرلوس والقراشورلوس- وكانوا يعيشون في جوار العاصمة عند منتصف القرن إلى داخل المدينة في سنوات ١٨٧٠ و ١٨٨٠ وذلك بسبب الحاجة إلى اليد العاملة غير الخبيرة[٢٣]. وأدت زيادة أعداد هؤلاء في العاصمة إلى مزيد من أخطار انتفاضات الخبز في زمن المجاعة. كما سهلت الأمور أمام الساخطين لتسيير مظاهرات ضد الحكومة.

وإذا صرفنا النظر عن النزوح إلى داخل المدن فقد كانت هناك هجرة عمال وفلاحين وهي هجرة دائمة أحيانًا وفصلية في أغلب الأحيان، وقد هاجرت أعداد من الأرمن والنساطرة في منتصف القرن من خوي وسالماس وأورومية إلى روسيا كعمال مع أن عديدين منهم رجعوا إلى بلادهم بعد أشهر قليلة. ويبدو أن بعض الأرمن الذين أُخذوا إلى روسيا بعد الحروب في الربع الأول من القرن قد عادوا هم أيضًا إلى إيران[٢٤]. وفي أثناء سنوات المجاعة ١٨٧١ - ٧٢ هاجر آلاف من الفلاحين وسكان المدن من وسط البلاد ومناطقها الجنوبية إلى سواحل قزوين بحثًا عن الطعام. وفي سنوات ١٨٩٠ كانت هناك حركة للفلاحين من آذربيجان وإلى درجة أقل من كرمان ويزدْ إلى القرى في الشمال الشرقي بسبب الوفرة العظيمة يومئذ في خراسان[٢٥].

كانت إيران في بداية القرن التاسع عشر ما زالت مجتمعًا إسلاميًا تقليديًا. وعلى الرغم من طبيعة القاجاريين ومن يحيط بهم وعلى الرغم من الانحلال الظاهر في بعض الدوائر،

إذا أخذنا بالاعتبار تعاليم الإسلام فإن سيادة الشريعة لم تكن قابلة للتحدي علنًا، مع أنه كثيرًا ما يجري انتهاكًا أثناء الممارسة.

وقد اتسع نطاق «العُرْف» في غضون القرن[٢٦] إلاّ أن النفور من كتابة أي شيء يمكن أن ينظر إليه على أنه مخالف للشريعة أو متجاوز لها كان عظيمًا. ويتضح هذا في اجتماع جرى عام ١٨٨١ بين ميرزا سعيد خان وزير الشؤون الخارجية وبين رونالد تومسون الوزير البريطاني، والذي نوقشت فيه شكاوي النساطرة حول موضوعات الإرث والشهادة في المحاكم والتي برزت من خلال القانون الذي أصدرته الحكومة الإيرانية عام ١٨٦٤ وصدق عليه عام ١٨٨١، وحول هذه المسألة يقول ميرزا صادق خان: «لا يمكن للشاه ولا لأحد من وزرائه، في الحقيقة، أن ينظر بعين الرضا أو أن يكون له أي هدف خاص من الإبقاء على نظام يلحق الظلم الفادح بالمسيحيين، والذي يمكن أن تنحدر بسببه أسرة إلى درك الفاقة بفعل أحد أفرادها الذي اعتنق الإسلام ثم يدعي بعد ذلك احتفاظه بكامل الميراث ويستبعد بقية الأقارب. وقال ميرزا سعيد خان إن الأوامر الحقيقية كان يجب أن ترسل إلى آذربيجان لكي يتوقف العمل بالممارسة القائمة ولكنه اعترض على إرسال الأوامر بصورة رسمية إلى البعثة لأنها تتعارض مع الشريعة وكل ما وافق على عمله هو توجيه رسالة إلى وزير صاحبة الجلالة يذكر فيها أن الأوامر أرسلت إلى السلطات المختصة مع لفت النظر إلى مسألة شكاوي النساطرة التي كانت موضوع مناقشة بينه وبين وزير صاحبة الجلالة، إلاّ أن هذه الأوامر الخاصة بأمور دقيقة تتعلق بالقانون الإسلامي الديني، لا يستحسن المزيد من الخوض فيها بصورة خاصة»[٢٧].

ذلك أن الإسلام هو الذي يجعل المجتمع متماسكًا، وأن ما يدفع الجماهير إلى التحرك ضد عدوان الكفار هو نداء أحد كبار المجتهدين للدفاع عن الإسلام، وكان تأييد الإصلاح من قبل الأهالي عائدًا إلى أنهم يرون فيه، ما عدا أقلية صغيرة عودة إلى معايير الحياة الإسلامية، وكانت قلة من الناس تشعر بأية حاجة إلى تغيير أساسي في القواعد التي استقر المجتمع عليها، كان التغيير لغير المؤمنين وليس للمسلمين، وكان هناك الكثير من العداوة الكامنة لغير المسلمين وارتياب في الأجانب من حيث أنهم يودون تخريب الإسلام. إن العداوة الدينية من وجهة نظر الموقف السياسي أصبحت متصلة بالسخط الذي نجم عن

التدخل السياسي للقوى الأجنبية، وكان هناك كثير من المقاومة لتبني العادات الأوروبية في أمور الملبس والمظهر والتعامل اليومي، فعلى الرغم من انتشار وباء الكوليرا المتكرر مثلاً، وفقدان أرواح كثيرة من جراء هذا الانتشار فإن التدابير الوقائية التي نصح بها الأوروبيون لمنع الوباء، لقيت معارضة، لأنها تهدف إلى دمار الإسلام. كما أن الحجر الصحي الدقيق الذي طلبته الأنظمة الدولية من إدارة المرافئ التي على امتداد الخليج الفارسي والتي أصبح الأطباء البريطانيون مسئولين عنها في عام ١٨٩٦، لم تُفهم إلاّ قليلاً. وقد أحدث عداء شديدًا بين التجار المحليين والآخرين الذين تأثرت أسباب رزقهم وبين المسلمين الورعين الذين كانوا يريدون الحصول على شهادة صحية قبل نقل جثمان ذويهم بحرًا إلى البصرة ليدفنوا في كربلاء. وكان السخط على التدخل الأجنبي في هذه الأمور واضحًا للعيان في أثناء انتشار الكوليرا عام ١٩٠٤، وكانت إدارة المكوس حينئذ في أيدي البلجيكيين، كما كان تشغيل المحجر الصحي الذي أقيم على الحدود التركية -الإيرانية أثناء الوباء بإشرافهم، وقد أثار كثيراً من المشاعر المرضية. وأتاحت نشاطاتهم في مجالات أخرى الفرصة لظهور كثير من الانزعاج والمعارضة للتدخل الأجنبي الذي أصبح منحصراً فيهم(٢٨) إلى حد كبير. وكانت أعداد كبيرة من الزوار تنتقل بشكل اعتيادي على الحدود التركية الإيرانية في طريقهم من كربلاء والنجف وإليها.

وكان إبقاء الزوار في مراكز الحجر الصحي ينظر إليه وكأنه تدخل في الواجبات الدينية. وفي النهاية رفض أحد المجتهدين المرموقين وتلامذته أن يخضعوا لقوانين الحجر(٢٩). كما نظر إلى العمل الوقائي لمراقبة انتشار الوباء بالتأكد من نظافة مياه الشرب ومنع غسل الموتى المختلط على أنها محاولات لتخريب الإسلام وطمسه.

وثمة مسألة أخرى سببت قلقًا بسبب تعارضها مع القانون الإسلامي وهي مسألة إلغاء تجارة العبيد، وقد بذلت الحكومة البريطانية جهودًا حثيثة في أعوام ١٨٤٠ لكي تبطل تجارة العبيد في الخليج الفارسي، وحاولت الحصول على «فرمانات» من الحكومتين التركية والإيرانية تمنع التجارة في الأجواء التابعة لهما من الخليج الفارسي، وعندما قُدم الطلب إلى الحكومة الإيرانية عام ١٨٤٦ رفض محمد شاه أن يعطي فرمانًا كهذا بحجة أنه سيكون مخالفًا للإسلام الذي أجاز الرق، كما قال. وربما كان رفضه لمنع تجارة الرقيق لا يتعلق

بأسباب دينية بقدر ما كانت له علاقة بالمرارة التي يحس بها تجاه الحكومة البريطانية بسبب قضية «آغاخان محلاتي»(٣٠). وأمور أخرى، ويبدو على كل حال أن عدداً من «العلماء» كانوا يدعمونه في رفضه. وقد تمت تسوية ما عملياً إلاّ أن مسألة تجارة الرقيق والبحث عن الإيرانيين المشتبه بتعاطيهم لها استمرت في إثارة الجدل خلال حكم ناصر الدين وما تلاه.

وإذا صرفنا النظر عن عداوة الكفار -مع أن الضيافة الرائعة والصداقة كانتا تبذلان غالبًا وباللمفارقة، للأفراد الأجانب- فلم يكن هناك مكان في المجتمع لأية جماعة منشقة مسلمة أو غير مسلمة، كما ظهر ذلك في القسوة والوحشية اللتين قمعت بهما انتفاضة «البابيين» في منتصف القرن. لقد ظلت المعارضة السياسية والهرطقة كما كانتا في العصور الوسطى ممتزجتين بشكل لا انفصام له، كان المسيحيون واليهود والزرادشتيون مواطنين من الدرجة الثانية وكانوا يعيشون في شروط من عدم الأمن والخوف، وكانوا يخضعون للقمع بين وقت وآخر. كان المسيحيون أكثر جماعات الأقلية عدداً ويتألفون بصورة رئيسية من الأرمن (أرثوذكس وكاثوليك) وأكثرهم في آذربيجان وأصفهان ومن النساطرة في أورومية وكردستان. وكانوا يبحثون عن حماية أجنبية نظراً لانعدام الأمن في أوضاعهم، وبقدر ما كانوا ينجحون كانت ظروفهم تتحسن مؤقتًا، ولكنهم بسبب الحماية التي يتمتعون بها يصبحون بلا ريب موضع شبهة بأنهم جواسيس أو خونة. ويصبح اندماجهم في المجتمع على هذه الصورة أكثر صعوبة مما كانت عليه الحال من قبل.

في غضون القرن التاسع عشر اختلطت حماية «الذميين» بقضايا الحماية بصورة عامة وبالأماكن المقدسة التي كانت عادةً قديمة معروفة ومن أكثر الأماكن العامة التي يبحث الناس فيها عن القداسة والملجأ الجامع والمزار ومنذ أيام الصفويين وما بعدها أخذ الناس ينظرون إلى قبور الزعماء الدينيين كمزارات وكذلك كانوا ينظرون إلى بوابة القصر الملكي في أصفهان والمطبخ الملكي والاصطبلات الملكية. وفي أيام القاجاريين جرى الاعتراف بالاصطبلات الملكية ومكاتب التلغراف كأماكن للجوء، وكذلك كان المكان المجاور لمدين المدفع مع أنه لم يكن ذا صلاحية عامة. وكان الذين يقصدون المزارات إما أولئك الذين يبحثون عن ملجأ من الظلم وإما من الذين يريدون الهروب من القانون. وفي الحالة الأخيرة لم يكن أمر إخراجهم من أماكن الزيارة قليل الحدوث. ومع مرور القرن أخذت الأماكن المقدسة تستعمل بصورة متزايدة للاحتجاج على الظلم أو ما يفترض أنه ظلم.

أما استعمالها في سبيل احتجاج جمعي أو طلب للإصلاح، فقد كاد يبلغ أوجه في السنوات الأولى من القرن العشرين أيام الثورة الدستورية وقد حاول كل من محمد شاه وناصر الدين شاه، دون جدوى، الحد من المزارات أو إلغاءها.

اتخذ المكان المقدس أو الملجأ (Asylum) مظهراً جديداً مع تأسيس البعثات التبشيرية الأجنبية في إيران في القرن التاسع عشر فقد أصبحت أبنيتها هي أيضًا ملجأ يُفزع إليه، ولكنه لم يكن يمنح عادةً للمجرمين العاديين بل للحالات السياسية كالأمراء من البيت المالك والولاة والوزراء الذين فقدوا الحظوة وأصبحت حياتهم في خطر وكانت العادة أن ترافق هذا الشخص عناصر حماية طالما أنه باق على أرض البعثة.

وكان المجتمع يسلم بصورة عامة بأن يمنح الملجأ بعض الحماية للرعية وذلك بسبب الطبيعة التعسفية لسلطة الحكومة الإيرانية ولانعدام أي صيغة مقبولة للمتابعة القانونية بوجه عام، وقد طالبت البعثات الأجنبية بأن يكون لها الحق في منح الملجأ لسببين أولهما الطبيعة التعسفية للحكومة والثاني لأن هذا النوع من الممارسة كان مقبولاً بصورة عامة في إيران، ولم يكن طلبها من حيث المبدأ قد أدى في الأساس إلى أي اعتراض ظاهر، ولكنه أصبح قبيل نهاية حكم محمود شاه موضع جدل قاس بين الحكومة وبين البعثات الأجنبية، وربما كان السبب يعود جزئيًا إلى اتصاله بمسألة التعاقب على العرش، وقد ظلت هذه المسألة سببًا للنزاع حتى القرن العشرين.

ومع أن الكتّاب الذين كتبوا عن الدولة في القرن التاسع عشر لم يعودوا يبرزون نظرية القرون الوسطى في تنظيم المجتمع، فإن أسسها ظلت تراتيبية في الواقع، ولكل طبقة وظائفها الخاصة بها ومعايير سلوكها، وقد كان المجتمع من هذه الناحية شكليًا إلى حد بعيد، إذ يُتوقع من كل شخص أن يلبس ويتصرف طبقًا لما يتوقع من طبقته. ويهدد الفشل في ذلك الوضع الراهن ويسبب حالة طارئة. ولم تكن هناك على أية حال حواجز لا يمكن اجتيازها بين الطبقات المختلفة، وظل أشخاص من أصل متواضع قادرين على الصعود إلى مراكز عليا في الدولة وقد فعلوا ذلك. وظل الانقسام إلى «رجال سيف» و«رجال قلم» قائمًا، وقد كثر الحديث عنه. ولم يكن الأولون على كل حال جنودًا محترفين أبدًا، بل كانوا إداريين أيضًا. وإليهم ينتسب أولاً وقبل كل شيء

الأمراء القاجاريون (الشاهزاده) وزعماء القبائل الآخرون (الخانات) و(البكوات) وكبار مالكي الأراضي. وكانت قوتهم مستمدة من عدد أتباعهم. وكانوا يميلون إلى الاحتفاظ بصف طويل من الخدم أو يبتزون من الفلاحين في القرى ما يملكونه أو ما زرعوه لكي يمونوا حاشيتهم، وكان الأمراء القاجاريون مع ذلك فخورين بأصلهم المنفتح على الأوروبيين ومغرمين بمجتمعهم(٣١) ومن المفارقة أن يأتي التحرك نحو الحداثة بصورة رئيسية من «رجال السيف». ولعل السبب في ذلك كما أشرنا من قبل، سياسي وليس اجتماعيًا. وينبع من ردة الفعل حيال تدخل القوى العظمى في إيران وتفوقها العسكري.

كانت بنية الإمبراطورية في عهد آغا محمد خان تشبه بنية إمبراطورية قبلية مهلهلة. وفي أيام فتح علي شاه كانت أهم المراكز في الجيش وفي كثير من حكومات الولايات بيد القاجاريين والأفشار والشقاقي وقبائل أخرى. ويمكن أن نضيف إلى هؤلاء حسب جوبير (Jaubert) الرحالة الفرنسي الذي كان في إيران عام ١٨٠٥ - ٦، رهائن من تلك المناطق التي عارضت وصول فتح علي شاه إلى العرش ثم تمكن من إخضاعها.

ويزعم جوبير أن هؤلاء الرهائن كانوا ملزمين بأن يمثلوا بين يدي الشاه كل يوم، وأنهم كانوا يتحملون مسؤولية أبسط القلاقل في مناطقهم(٣٢).

وكانت عادة أخذ الرهائن إحدى الطرق التقليدية للحفاظ على الأمن واستمر القاجاريون في إتباعها. وفي منتصف القرن أجبر «الفوكلان» على تموين أربعين أو خمسين عائلة كانت تعيش في إحدى نواحي طهران(٣٣). وفي نهاية القرن بدأت عادة أخذ الرهائن تتقلص ولكنها لم تختف تمامًا.

كان «رجال القلم» يتألفون من رجال الأدب ومن أولئك الذين يحتلون الدرجات العليا في البيروقراطية ممن تلقوا ثقافتهم في فروع العلم التقليدية. وكانوا رجال ثقافة وتهذيب وورثة تراث طويل من المهارات البيروقراطية. وقد بدأت البيروقراطية مباشرة تحت حكم فتح علي شاه في توطيد مركزها -ولم يكن هامًا في عهد آغا محمد شاه- وفي تأسيس منظمة مركزية مبنية بشكل واسع على ممارسة الماضي التي انتشرت كثيرًا في أيام ناصر الدين

شاه. ولم يكن وجود بيروقراطية مركزية عالية يعني على كل حال، إن القاجاريين كانوا قادرين على جعل حكام الولايات الأقوياء وزعماء القبائل يخضعون لسلطتهم تمامًا. إن الإمبراطوريات العظيمة السابقة كالسلجوقية والإلخانية والصفوية كانت لها بيروقراطياتها المركزية، ولكن الحكام الأقوياء وحدهم كانوا قادرين على ممارسة السيطرة على المناطق المتمردة.

بعد تأسيس الإمبراطوريات الجديدة والممالك، نجح رجال القلم مرارًا، وقد جاء معظمهم من عائلات عملت في خدمة حكومات متعاقبة، في توطيد الأشكال البيروقراطية التقليدية إلاّ أن الإدارة البيروقراطية مهما بلغت من التنظيم المركزي المتقن لم تستطع أن تبتكر نظامًا ماليًا فعالاً، وهذا ما نتج عنه أثناء التطبيق درجة كبيرة من استقلال الولايات.

تغيرت الأهمية النسبية مع تقدم القرن لكل من «رجال السيف» و«رجال القلم» فقد أخذ الأخيرون يلعبون دورًا متزايد الأهمية في شؤون الدولة وفي حاشية الشاه. وإذا كان لرجال السيف قاعدة سلطوية فإن رجال القلم كانوا في خدمة أي حاكم يكون في السلطة، وكان مركزهم غير آمن بصورة أساسية، ويخضع صعودهم وسقوطهم لأهواء الحاكم. وقد جعل منهم مركزهم الرفيع موضع غيرة لا مناص منها من زملائهم وموضع ريبة من الشاه أيضًا.

وقد عانى كثير منهم مرارة الإهمال والإذلال وفقد بعضهم حياته. وأرادوا في مثل هذه الحال أن يميلوا مع الريح وأن يفضلوا التسوية على المجابهة وسوف يدعون هم أنفسهم غالبًا أن مرونتهم وتشددهم في المساومة هما ماجعلا إيران قادرة على البقاء عبر التشنجات السياسية وهما ماجعلا الحفاظ على التوازن ممكنًا بين روسيا وبريطانيا في القرنين التاسع عشر والعشرين. كان عالم النظرية سائدًا بينهم وكانت نقطة ضعفهم ازدراء التجربة العملية والفعل. على الرغم من أن الحال لم تكن كذلك دائمًا. فقد ارتقى كل من حاجي ميرزا إبراهيم وأمين الدولة إلى مركز الصدر الأعظم في المرحلة الأولى من حكم القاجاريين، بعد الخبرة في الإدارة المحلية في شيراز

وأصفهان على التوالي. وكان الاتجاه بالنسبة للوظائف البيروقراطية الكبرى في السنوات المتأخرة من القرن أن يكون أصحابها ممن تنقصهم الخبرة في الحكم المحلي بدرجة أكبر من السابق.

وقد جاءت على يدهم عرضًا، المحاولات المبكرة للمبادرة بالإصلاح السياسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وربما كان ذلك بسبب ما كانوا عليه من قلة اهتمام بالجوانب العملية للإصلاح[٣٤]. كما كان ثمة فضلاً عن الانقسام بين رجال القلم ورجال السيف ميل من جانب رجال القلم إلى أن ينظروا بازدراء إلى الصناع وأرباب الحرف «الذين يصنعون الأشياء التي يحتاج إليها الناس في حياتهم اليومية» وإلى الفلاحين والبدو الذين يملكون خبرة في زراعة الأرض وتربية المواشي.

كانت هناك مجموعة ثالثة إلى جانب رجال السيف ورجال القلم هي «العلماء» بدءًا من كبار «المجتهدين» وانتهاء بالمشايخ المتجولين، وكان العلماء يحتلون مركزًا ذا نفوذ عظيم في المجتمع، وكانت هنالك استمرارية من نوع ما غالبًا بين عائلات كبار العلماء. كان بعض العلماء مثل شيخ الإسلام «وإمام الجمعة» في المدن الكبرى و «الخطباء» وفي بعض الأحيان البيشناميون (Pish-namaz)، يتقاضون رواتبهم من الدولة وكانوا إلى حد ما يخدمون الحكومة كما هي حال أعضاء البيروقراطية. إلاّ أنه بغض النظر عن هؤلاء الذين يتسلمون وظائف كهذه، فقد كانت الحكومة تعتمد على جمهور «العلماء» الواسع من أجل إنجاز خدمات عامة عديدة، إذ كانوا يديرون المحاكم الشرعية ويقومون بإتمام الزواج ومراسم الدفن ويقيمون الوصاية ويشهدون على الوثائق المتعلقة بالأيتام والأرامل وكان مركزهم في المجتمع يختلف عن أي مجموعة أخرى، فلم يكن احترامهم نابعًا من أي تعليم زمني بل من تعليمهم الديني، وكان أكثرهم علمًا ينظر إليهم وكأنهم يمثلون الإمام الغائب، الذي هو في نظر معظم السكان «الملك الحق». لهذه الأسباب المختلفة ولأن معظم الناس ينظرون إلى العلماء (ولكن ليس إلى الذين حصلوا على مراكزهم بالتواطؤ مع الحاكم) كقوة مساندة ويرون أنهم سيكونون القادة المحتملين لكل تذمر شعبي، كان الحكام يعاملونهم باحترام، فإذا ما أحسوا أنهم قد ازدادت قوتهم حاولوا أن يقلصوا من نفوذهم. وهكذا قام

ناصر الدين شاه بمحاولات متعددة ليقص أجنحتهم[٣٥] . كانت جميع الطبقات تذعن لكبار المجتهدين، إلاّ أنه حتى صغار المشايخ كان لهم نفوذ بين العمال والفلاحين وفي إثارة الجمهور، وقد مكّن العدد الكبير من طلبة العلوم الدينية الذين يعيشون معًا في المدارس في المراكز الشيعية الكبرى وفي المدن الكبيرة الأخرى؛ مكنوا العلماء من تعبئة مؤيدين لأية قضية يمنحونها مباركتهم بسهولة تفوق أية مجموعات أخرى، وكان موقف الطبقات الدينية تجاه الحكمة مزدوجًا على كل حال، إذ كانوا يعتقدون أن كل الحكومات جائرة خلال فترة غياب الإمام فإن البعض، وخاصة كبار المجتهدين ينأون بأنفسهم عن السلطات خشية المجازفة بخلاصهم في العالم الآخر، وآخرون إما لأنهم مرتشون وفاسدون أو لأنهم يعتقدون بأن الاستقرار أفضل لخدمة مصالح المسلمين، ومن هنا كان التعاون مع السلطات على أسس القاعدة التي تقول «بدفع المحظورات» .

أما الجماعة الرابعة المهمة في المجتمع فقد كانت تتألف من كبار التجار الذين اتسعت تجارتهم إلى مدى واسع وانخرطوا في أمور الاستيراد والتصدير والبازار وأصحاب الحوانيت وكثير منهم كانوا مقرضي أموال أيضًا وكان معدل الفائدة عاليًا وتكدست ثروات كبيرة بفضل الإقراض وقد احتاجت الدولة في غياب المصارف إلى خدمات كبار التجار سواء للتزود بالأموال أو لتحويلها ولعب التجار الأرمن في جنوب إيران وأرمينيا الروسية دورًا هامًا في التجارة وفي تجارة الحرير على وجه الخصوص، كما فعلوا في القرن الثامن عشر . كما أن تجارة الصوف بين إيران وما وراء القفقاس كانت في أيديهم أيضًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكان بعض الأرمن من رعايا إيران وآخرون رعايا روسيا، وقد حصلوا على الحماية الروسية التي أحلتهم في الغالب في مكانة مفضلة في مواجهة التجار الإيرانيين، وفي جنوب إيران كان يوجد عدد صغير من التجار الهنود الذين تمتعوا بالحماية البريطانية في منتصف القرن .

وكان في المدن الكبرى «شهبندار التجار» تعيِّنه الحكومة ولكنه لا يتلقى أجرًا وواجبه حل النزاعات وتمحيص الإدعاءات وإعطاء شهادات بالملاءة (القدرة على إيفاء الديون) . وفي فرمان (مرسوم) مؤرخ في ٢٧ شوال ١٢٥٩هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٤٣ صادر عن محمود شاه إلى بهمان ميرزا حاكم أذربيجان وفي فرمان آخر موجه إلى حسين خان حاكم يازد

صادر في جمادى الأول عام ١٢٦٠هـ الموافق يونيو- يوليو ١٨٤٤ وذكر فيه، بين أمور أخرى، إن «شهبندر التجار» يجب أن يوجد حيثما تكن تجارة مزدهرة[٣٦] وحيثما وجد شهبندار للتجار كان التجار الإيرانيون والتجار الذين تحت الحماية يتبعون سلطته الاسمية وقد دخل شهبندر التجار في كل من طهران وتبريز في صراع مع السلطات الروسية أثناء حكم محمد شاه، حول حماية التجار وهو نزاع استمر يثير جدلاً إلى وقت متأخر أيضًا.

وكان التجار في بعض الأماكن يخضعون لنوع من عدم الأهلية في مطلع القرن التاسع عشر ولكن ذلك لم يكن مألوفًا ويذكر سكوت وارينغ (S. Waring) الذي زار شيراز عام ١٨٠٢ أن التجار كانوا ممنوعين من ارتداء ثياب قرمزية اللون ومن وضع أزرار فضية أو ذهبية عليها ويتعمد إظهار التضاد بين سمات التجار وسمات العسكريين من الضباط ومن بيروقراطية الدولة. ومهما يكن من أمر هؤلاء الآخرين فإنه يزعم أنهم نهابون وأنهم اعتادوا على أن ينفقوا ما يكسبونه. أما التجار فقد كانوا «منكبين دائمًا على الربح» ويذكر أنهم كانوا طبقة من الناس ماكرة وحساسة ومقتصدة وترغب في ركوب أية صعاب إذا لاح لها بارق أمل يؤدي إلى الحصول على المال[٣٧].

ويذكر جوستين بيركنز (J. Perkins) ما يشبه ذلك وأن أسلوب حياتهم كان مقتصداً فلا يسرفون أبدًا ولا يتصرفون إلاّ في حدود إمكاناتهم، وكان كثير منهم يذهبون إلى مكة للحج ولاكتساب جدارة لقب الحاج[٣٨]. ولم يكن أمرًا شاذًا أن يصبح موظفو الحكومة وآخرون غيرهم شركاء للتجار، وقد قيل عن محمد حسين خان أمين الدولة حاكم أصفهان في عهد آغا محمد خان أنه كان شريكًا مع كل صاحب دكان تقريبًا ومع كل مزارع وتاجر في المدينة يبدأ عملاً تجاريًا ومع أولئك الذين يرغبون في الحصول على رأس المال، ويزيد في وسائل الآخرين الذين دخلوا في التجارة[٣٩]. ويتورط أعضاء الأسرة المالكة بمن فيهم الشاه وبعض حريمه أحيانًا من وقت إلى آخر في صفقات تجارية ويودعون أموالاً عند تجار يستثمرونها، وكانت أمثال هذه الصفقات تدخل في أغلب الاحتمالات تحت صفة عقد «مزارعة» وهو ما بينت الشريعة شروطه بالتفصيل.

أصبح التجار الإيرانيون وخصوصًا أولئك الذين يتعاملون بالتصدير والاستيراد، ذوي نفوذ يتنامى في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وقد أشار الدكتور جلبار (Gilbar) إلى

أن التجار الكبار لعبوا دوراً مركزياً في إحداث نمو في بعض أقسام القطاع الزراعي وفي الصناعة التقليدية والحديثة وفي النقل والخدمات الأخرى[٤٠]. كما أظهر في مكان آخر أهمية دورهم في الأحداث التي مهدت السبيل إلى الثورة الدستورية[٤١]. ولم تكن مصالح كبار التجار تتفق دائماً مع مصالح تجار البازار أو أصحاب الحوانيت أو الجماعات الحرفية والذين لعبوا دوراً مختلفاً في المجتمع.

لم تكن الجماعات والطبقات المختلفة مجموعات «مغلقة» بأية حال. وثمة أمران ساعدا في توحيدهما بصفة خاصة وهما روابط الزواج وملكية الأرض، فقد اكتسب رجال السيف ملكيات واسعة من خلال الوراثة والارتباط العائلي وخصوصاً الوظائف في الولايات وكثيراً ما كان حاكم ما يقيم بصورة دائمة في الولاية التي أصبح فيها حاكماً ثم يصبح هو وأسرته من بعده أحد كبار الملاكين المحليين. وتشكل عائلة نوري في كرمان والتي جاءت في الأصل من مازانداران حالة واضحة. وكذلك الأمر في أعضاء البيروقراطية التي اكتسبت من خلال الشراء أراضي واسعة وبهذه الطريقة تداخلت الطبقتان رجال السيف ورجال القلم، إحداهما بالأخرى، كما أن كبار التجار اتجهوا إلى توظيف فائض أموالهم في الأراضي لا بسبب ربح اقتصادي في الغالب أو في الدرجة الأولى، بل لأن الأرض تمنح احتراماً اجتماعياً. وهكذا كانت الجماعات الثلاث تجمع فيما بينها منفعة مشتركة لكن ذلك لم يكن كل شيء «فالعلماء» بفضل إدارة الأوقاف وبفضل بعض أكبر المرتشين من بينهم الذين استخدموا مركزهم «كمتولّين» في سبيل اكتساب ملكيات خاصة. شاركوا أيضاً في المنفعة المشتركة مع آخرين ممن يملكون أرضاً أو يضعون أيديهم عليها.

والعامل الثاني الذي وحّد قيادات الجماعات المتعددة كان الزواج فيما بينهم. وقد لعبت الروابط الزوجية على جميع الصُعد دوراً فائق الأهمية في الحياة السياسية. فالشاه وحكام الأقاليم وزعماء القبائل وموظفو الحكومة جاؤوا إلى حريمهم ببنات الأعيان المحليين وأعطوا نساء منهم إلى أولئك الذين كانوا يرغبون في ضمان تأييدهم. وكذلك حاول قادة العلماء والتجار توطيد مراكزهم وزيادة نفوذهم عن طريق روابط الزواج. وهكذا كان تشعب العائلات الكبيرة، كبيراً جداً، وكانت الفروق بين الطبقات نتيجة لهذه الحركية أقل حدة مما لو كانت الحال غير ذلك. وعند نهاية القرن كان أعضاء من أسرة قاجار موجودين

في كل جوانب الحياة تقريبًا، إذ لم يبقوا حكام ولايات فقط أو قادة عسكريين بل أصبحوا وزراء أيضًا وأعضاء في البيروقراطية وكتابًا وشعراء وصوفيين (ومن النادر أن يكونوا علماء). إن بنية المجتمع على كل حال لم تتغير تغيرًا بصورة أساسية في نهاية القرن التاسع عشر وظل الكل يعيشون في العالم نفسه والهوة التي كان لابد أن تظهر فيما بعد بين أصحاب الثقافة الغربية وبين الآخرين لم يكن الشعور بها قد اتسع بعد.

في السنوات الأولى من القرن العشرين كان التغير قد أصبح أكثر سرعة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، ويمكن اعتبار الثورة الدستورية التي تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر حدًا فاصلاً وليس مرد ذلك إلى أن معوقات القرن التاسع عشر قد ضعفت أو زالت، بل إن الاحتكاك مع العالم الخارجي قد ازداد ليس في الحقلين السياسي والتجاري وحسب بل في الحقلين التربوي والثقافي أيضًا، وإن الشروط الاقتصادية في داخل البلاد كانت قد تبدلت، فقد بدئ باستثمار النفط وبدأت الصناعة تنمو. وقد أدت عوامل التطور المختلفة إلى قدر من الليونة بل وإلى تفكك في روابط المجتمع التي كانت موجودة منذ قرون، إلاّ أن القضية الأساسية في التغير الاجتماعي والتي تخص علاقة الإنسان بالإنسان وأهداف المجتمع لم تلق إلاّ القليل من الاهتمام ولعل هذا هو السبب في الغالب، لبقاء التغير الاجتماعي محدودًا جدًا.

الهوامش

١- النهاية في مجرد الفقه والفتاوي. بيروت ١٣٩٠/ ١٩٧٠ ص٢٩٩ نصوص إيرانية (نشرها باقر سابسافاري) جزءان، طهران ١٣٣٣- ٤/ ١٩٥٤- ٦- ١، ١٩٩ .

2- W. Madelung, 'Atreatise of the Sharif Al-Murtada on the working for the government XLIII (1980) I, 26-7. The School of Oriental and African African Studies . (مسألة في الأعمال مع السلطان)

٣- النهاية ص٣٠١- ٣ نصوص فارسية ١، ٢٠١- ٢ .

٤- انظر مقالي (نظرة القرن التاسع عشر إلى الجهاد) ,Studia Islamica XXXII (1970) 181- 92وانظر أيضًا .Quajar Persia p. XIV N 7

٥- كانت الخصومات بين الفئات المختلفة سمة مميزة للحياة الاجتماعية والسياسية في إيران منذ زمن طويل وكانت تتخذ على التعاقب شكل قلاقل بين طقوس الأديان المختلفة وبين جماعات مختلفة في مدينة أو بين المدن المتجاورة والقرى (انظر Islamic Society in Persia, in A. K.S Lambton Theory and Practice in medieval Persian government. London 1980, Ch. 7. pp. 15.

٦- انظر أيضًا مقالي: Some new trends in Islamic Political thought in late 18 th and early 19th Islamica XXXIX (1977); 92-128. C.f Rustam al-Hukåmas century Persia; Studia : وكذلك essay entitled «وأحكام وأشعار» والمكتوب في ١٨٢٨- ٢٩ ذكره ف آدميات وهما ناطق بأفكار اجتماعية وسياسية واقتصادية، طهران AHS/ 1536/ 1977- 8 ص٢٧ .

٧- الليدي شايل .Glimpses of life and manners in Persia. London, 1856 pp 181 and 213-14.

٨- انظر :W. Floor الحرف والصناعة في إيران القاجارية .

Crafts and industry in Qajar Iran; G.G Gilbar, (ed) The modern middle East, 1800- 1914, studies in macro- economic History.

وانظر أيضًا : «ف . آدميات : (Fikr-azadi طهران ١٣٤٠/ ١٩٦١ ص٢٧- ٨ أسس ميرزا صالح بعد عودته إلى تبريز مطبعة هناك وأنشأ أول جريدة إيرانية Kaghaz-I akhbar وقد ظهر العدد الأول في سنة ١٨٣٦ وكان وجودها موقتًا على كل حال (ميرزا صالح، سفرنامه وميرزا صالح شيرازي نشره محمد شهر ستاني مع مقدمة بقلم إسماعيل رعين. طهران ١٣٤٧/ ١٩٦٨- ٩ ص٢٦ .

9- J. Morier في A second journey thorough persia. Armenia and Asia Minor, to const antinople, between the years 1810- 1816, London, 1818, p. 191.

10- R.W. Wilbraham في Travels in the Transcau easian provinces of Russia, ذكره Sir Denis wright, The English amongst the Persians, London, 1977, p. 126.

١١- نفس المصدر .

١٢- نفس المصدر .

13- J. Perkins في A Residnce of eight years in Persia, And over-New York 1843, p. 420

١٤- انظر : Letters from Persia written by Charles and Edward Burgess B. Schwartz, New York 1942 انظر أيضًا w. Saprroy, Persian children of the royal family, London 1902, for an account of the author's residence in Isfahan astute or to the sons of Zill-al-Sultan تقرير عن إقامة المؤلف في أصفهان كمعلم خاص لأولاد ظل السلطان .

15- G. G. Gilbar في Demographic developments in late Qujar Persia, 1870-1906, Asian and African studies XI (1976) I, 152.

١٦- انظر آدميات op. cit. and idem, Idi'uluzhi-I nihzat-I maschrutiyyat-I iran, طهـــران ١٣٥٥/ ١٩٧٦- ٧ Adamiyyat and Natig op. ci and B. Fragner, Persische Memoire literaturals Quelle zur neueren Geschichte Irans, Wiesbaden 1979.

17- G.G. Gilbar في The Persian economy in the mid-19th century Die welt des Islams XIX (1979) IV, 207-8.

18- انظر Anote on the development of transportation in late Qajar Iran.

19- Wright, op, cit. p. 133.

20- ذكره Gilbar. "Transportation".

٢١- المصدر نفسه.

٢٢- أنشئت مطبعة في تبريز عام ١٨١٦ وفي عام ١٨٣٩ كانت هناك مطبعتان ليثوغرافيتان في تبريز وكلاهما ملك لإيرانيين وكانتا تطبعان كتبًا في معظم الأحيان (تبريز في السنة نفسها ولم يلبث طويلاً حتى نقل إلى طهران. انظر أيضًا: «Crafts and Industry" وانظر أيضًا Idem, The First Printing Press in Iran: Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaftt CXXX (1980) ii 369-71 ومن أجل تقرير مختصر عن المحاولات المجهضة لتأسيس مطبعة في إيران الصفوية هناك واحد كتبه أرمني من جلفا (أصفهان) والآخر كتبه الآباء الكرمليون عام ١٦٢٩.

٢٣- انظر Gilbar. "Demographic development" 140 ff.

٢٤- المملكة المتحدة، مكتب السجل العام F.O. 60: 107 Bonham to sheil, N 21, Tabriz, 12 March 1844.

٢٥- انظر Gilbar "Demographic Development", 152.

٢٦- وجد التشريع العرفي إلى جانب التشريع «الشرعي» منذ أزمنة مبكرة وكان التشريع الشرعي منوطًا بالقاضي والموظفين الشرعيين وكان قانونًا مكتوبًا وليس له أي معارض

نظريًا. أما العرف فلم يكن مكتوبًا وكان يشرف على العمل به الحاكم ومندوبوه وتنفذ أحكامه بواسطة يد الدولة القوية (انظر بعد محكمة «الموسوعة الإسلامية»، الطبعة الثانية. ليدن ١٩٨٦ ١٠- ٤٤، ١١- ٢٢.

٢٧- يحترم التشريع الإيراني الجالية النسطورية في منطقة أورومیا ١٨٦٤ British and Foreign state papers LXXIII (1881-82) London 1889, 344.

٢٨- حول إدارة المكوس (الجمارك) البلجيكية انظر: A. Destree, Les Fonctionnaoiros Belges au service de la Perse 1889- 1915. Tehran Liege 1976.

29- R.M. Burotl. Aspects of the reign of Muzaffar-Al-din Shah of Persia 1896- 1907, Ph. D. thesis, university of London 1979 pp. 138 ff.

٣٠- آغا خان محلاتي زعيم الإسماعيليين، عُين حاكمًا لكرمان عام ١٨٣٥ أو ١٨٣٦ وقد اقتطع الضرائب لنفسه وحبسها عن الحكومة المركزية فأرسلت إليه قوة لجمع المتأخرات من الضرائب. ولما كان آغا خان محلاتي غير قادر على المقاومة هرب إلى بام عام ١٨٣٧ حيث حوصر هناك، ثم استسلم وأرسل إلى طهران، وقد سُمح له بالعودة إلى كرمان وفي عام ١٨٤٠ جدّد انتفاضته. وبعد عدد من المناوشات هُزم ولجأ إلى أفغانستان وبعد ذلك إلى الهند حيث اتهم بإجراء مراسلات سرية مع أتباعه في شرقي إيران. وكانت الاتهامات التي لا أساس لها بأن ثورته قامت بتحريض من بريطانيا تشكل مثالاً آخر على حساسية إيران ضد تدخل القوى الكبرى. واستمرت قضية آغا خان محلاتي بتسميم العلاقات الإيرانية البريطانية طيلة السنوات الأخيرة من حكم محمد شاه.

31- Cf. Perkins, op. cit, p. 51.

32- P.A. Jaubert, voyage en Armenie et en Perse, Paris 1821 p. 239.

33- Lady Sheil op. cit, pp., 119-20 and 207.

34- انظر: Shaul Bakkash, Iran, monarchy. Bureaucracy and reform under the Quajars 1858- 1896. London 1978.

35- انظر مقالتي : The Persian 'ulama and constitutional Reform Reprinted in Qajar Persia pp. 277-300.

36- C. U. Aitchison, A collection of trearies, engagements and sanads relating to India and neighbouring countries, Calcutta, 1933. XIII, 72.

37- E. Scott Waring. Atour to sheeraz, London, 1807, pp. 57, 77 and 102-3.

38- Op. cit, p. 151.

39- Morier op. cit. p. 131.

40- G.G. Gilbar. Economic growth in late Qajars Iran'in Gilbar (ed) The modern Middle East 1800- 1914.

41- G.G. Gilbar, The big merchants (Tujjar) and the Persian constitutional Revolution of 1906. Asian and African Studies انظر أيضاً XI (1977), 1, 292 ff. & K. Ekbal.

الجزء الثاني

التحولات في المجتمع والاقتصاد

١٧٩٨- ١٩١٨

مقدمة

ماري ويلسون

كانت حصيلة الإصلاحات التي بدأت بها النخب الشرق أوسطية، وشجعتها القوى الأوروبية، متنوعة. وقد اشتملت على نتائج مرغوب بها ونتائج غير مقصودة في آن معًا. كما كانت لها آثار جرت ممارستها بصورة مختلفة عبر الطيف الاجتماعي. لم تكن التحولات في المجتمع والاقتصاد التي حصلت في القرن التاسع عشر، مجرد نتيجة لبرامج الإصلاح الخجولة، بل إن الإصلاحات جرت في سياق تاريخي عالمي وكانت هي نفسها إلى حد ما محاولة للسيطرة على الأثر الطاغي لهذا السياق التغييري. وينظر هذا القسم إلى الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر كما شكّله الإصلاح الداخلي من جانب وعلاقات الشرق الأوسط المتغير ببقية العالم من جانب آخر. ويصور حدود التغيير البنيوي في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ويصف الطريقة التي أسهم فيها هذا التغيير في تبدل حياة الناس.

ويرسم لنا المقال الرائد الذي كتبه شارل عيساوي صورة للشرق الأوسط في القرن التاسع عشر من خلال الآثار العميقة لاندماجه في اقتصاد العالم التوسعي الذي يسيطر عليه رأس المال الأوروبي. ويعطي رؤية شاملة للتغير في مناطق يمكن أن يتم فيها أفضل تحديد للسكان والاستثمار والنقل والتجارة، وتتلخص مساهمته المتميزة في مقارنة الشرق الأوسط بالهند واليابان. وهو يجد أن للشرق الأوسط «نموذجًا نوعيًا للتطور الاقتصادي» ويقترح أسبابًا عديدة لتفسير ذلك مثل «قربه من أوروبا. . والرجعية الاجتماعية والسياسية، وطبيعة الاقتصاد الأجنبي والسيطرة السياسية»، وقد عطّل كل من هذه العوامل نشوء بورجوازية، ورأى الأجانب في غيابها وكأنهم عملاء التغيير الناشطون في الشرق الأوسط. والصورة التي رسمها للتغير الاقتصادي في القرن التاسع عشر هي صورة القطيعة مع النماذج الاقتصادية السابقة للشرق الأوسط سواء في أسبابها أو في نتائجها.

ويتخذ كينيث كونو (K. Cuno) الموقف المقابل. فهو يجد عندما ينظر إلى استخدام

الأرض في مصر أن أصول الملكية الخاصة لا تكمن في توسع الرأسمالية الأوروبية في القرن التاسع عشر بل في الشروط المحلية في القرن السابع عشر من دولة ضعيفة إلى ارتفاع في الأسعار الزراعية، وهذان العاملان شجّعا الأفراد على التصرف كما لو كانت الأرض ملكية خاصة. وقد جاءت إصلاحات محمد علي المبكرة في مواجهة هذا الوضع فأحيت نظام الأراضي العثماني الذي تأسس أصلاً في مصر، في سبيل إعادة تأكيد سيطرة الدولة على الأرض. وقد دفعت متطلبات تشكيل دولة محمد علي وخلفائه إلى التوفيق بين الوصول بالعائدات إلى أوجها عبر ملكية الدولة للأرض وإنتاجها، وبين خيار دعم الجماعات الهامة في المجتمع المصري. وكانت إحدى نتائج هذه التسوية تشريع ١٨٥٤ الذي دعم حقوق الملكية وكان يمثل «صعود طبقة ملاك الأراضي في مصر مرة أخرى» أما بالنسبة لكونو (Cuno) فإن تشريع القرن التاسع عشر لم يخلق ملكية للأرض خاصة بقدر ما كانت ممارسة الملكية الخاصة واضحة منذ القرن السابع عشر وتم الاعتراف بها أخيراً بفضل تشريع القرن التاسع عشر، وهكذا فإن الإصلاح في نظره أو على الأقل إصلاحات الأرض في القرن التاسع عشر منع استمرارية نماذج استخدام الأرض الماضية.

كيف تُرجمت هذه الصور من التغير الاقتصادي والقانوني إلى تغيرات في فعالية الفرد الاقتصادية وفي الحياة المادية والتنظيم الاجتماعي، هذا هو موضوع بحث جوديث تاكر (J. Tucker)، وفي نظام مفاهيمها أن القوة المحركة للتغيير في مصر القرن التاسع عشر هي دخول الرأسمالية، وهي تجد أن الإصلاحات التي تم تشريعها استجابة لهذه القوة لم تكن مفيدة للجميع أو حتى للأكثرية.

أما بالنسبة للفلاحين، وهم أكبر مجموعات المجتمع المصري، فقد جلب إصلاح القرن التاسع عشر مطالب متزايدة تتعلق بالسخرة والعمل الإجباري، كما أنه أدى إلى نقص في السيطرة على الأرض وعلى المحصول وإلى تدنٍ في نمط حياة الفلاح المادية.

وقد تضمنت مقاومة الفلاحين لهذه التغييرات محاولات لتجميد ملكية العائلة في سبيل حمايتها من تدخل الدولة وقد وجدت تاكر (Tucker) بعد الإطلاع على دعاوى المحاكم أن هذا التجميد كان يتم على حساب أفراد العائلة الذين كانت حقوقهم الشرعية

والاعتيادية أضعف من غيرهم وبكلمة أخرى على حساب النساء. وفي رأيها أن الادعاء باستفادة المرأة من مآثر الغرب وبروز المجتمع «الحديث» يجب أن يُعاد النظر فيه.

إن تضمين تجربة النساء التاريخية وفعالياتهن يمكن أن يقود إلى تحولات في الحكم التاريخي. لقد جاء الإصلاح أقل إيجابية. وفي مقال دونالد كواترت (D. Quataert) نرى أن انحدار صناعة النسيج الشرق أوسطية في القرن التاسع عشر قول نسبي وليس مطلقًا. وهو ينظر إلى إنتاج النساء من النسيج في كل من المدينة والريف ويستنتج أنه على الرغم من أن فعاليات التصنيع تغيرت نتيجة لتأثيرات تصنيع البضائع الأوروبية إلا أنها لم تتوقف، وهو يعيب على المؤرخين السابقين أنهم لم ينظروا إلا إلى القطاع التصنيعي في المدن وحدها وحتى ضمن هذا القطاع نظروا إلى بنية الجماعة (الرجالية). لقد زاد إنتاج الخيط الحريري في بورصة مثلاً عشر مرات في أواسط القرن بفضل المكننة وقوة العمل النسائية. هذا التوسع المفرط كان يعني من الآن فصاعدًا أن مصانع غزل الحرير لا تعمل بكامل طاقتها. لقد ظلت المعامل مفتوحة على كل حال بسبب النظرة الاجتماعية إلى النساء العاملات كأجيرات إضافيات، وظلت النساء تستخدم كقوة عمل مرنة. لقد تضاءل غزل القطن بصورة درامية تحت تأثير الواردات الأوروبية لكن ذلك لم يوقف تمامًا الغزل والنسج المحليين. والنساء اللواتي كن يقدرن على شراء غزل مستورد ينسجنه قماشًا، والنساء اللواتي لم يقدرن على الشراء ظللن يغزلن وينسجن للاستعمال المنزلي. «ظلت الأنوال اليدوية في نهاية القرن مظهرًا عامًا في معظم البيوت العثمانية شاهدًا على الردود المرنة على تغيير فرص السوق في الأسر العثمانية وعلى استمرار إنتاج النسيج».

كان الفلاحون والنساء غائبين غالبًا من سجل التاريخ وقد حُكم عليهم خطأ في غيابهم وكأنهم خارج التاريخ سلبيين أو تقليديين زد على ذلك أن تجربتهم التاريخية وحتى أصواتهم في بعض الأوقات يمكن أن تُحجب بفضل تقييم حذر لمصادر معروفة وبفضل الوصول إلى مصادر جديدة كما برهن على ذلك كل من تاكر وكاتايرت. إن المشهد المديني وفيه مواقع القوة (الذكورية) والبيروقراطية والمدارس قد تم توثيقه جيدًا مع أن فيه أيضًا صامتوه.

ويحطم بول دومون (P. Dumont) هذا الصمت بإماطة اللثام عن الحياة اليومية لموظف عثماني. ويعيش سعيد بيه، وهو موضوعه، في استنبول في بداية القرن العشرين وقد جنى هذا البيه الفائدة من قرن الإصلاح، إذ حصل على ثقافة حديثة ممتازة وهو يعرف الفرنسية واحتل عددًا من المناصب وقد سجلت نشاطاته في دفاتره -كيف يمضي وقته وكيف ينفق نقوده، لا كيف يفكر أو يشعر -إن هذه السجلات شاهد بليغ على الحياة المادية والثقافية لطبقة ما في المجتمع وعلى العلاقات الاجتماعية ضمن هذه الطبقة، كما أنها تشير إلى استمرارية وتحولات قرن الإصلاح هذا.

كان سعيد بيه مرتاحًا بل وغنيًا وكان له ولزوجته حياة اجتماعية نشيطة كلٌ ضمن أجواء جنسه الخاص ويتبعان الخطوط الكلاسيكية للمجتمع العثماني، وكانت الأشكال الأوروبية في حياته المادية والثقافية تنافس الأشكال العثمانية ولكنها لا تهزمها. وكان يذهب من وقت إلى آخر إلى المسرح ليشاهد مسرحيات على النمط الغربي، وإلى حفلات الباليه والأوبرا إلا أنه كان يذهب بانتظام إلى مشاهدة كراكوز (خيال الظل) وإلى الحفلات الموسيقية العربية والتركية وإلى المسرح وقد اشترى مدفأة زرقاء من الخزف الحجري ومنقلاً في السنة ذاتها. وكان يحتفل هو وعائلته بكل العطل الدينية مع أنه لم يكن يظهر بمظهر الورع شخصيًا، كما كان يحترم العُطل الرسمية العامة ويكيف نفسه بنعومة مع جريان الأحداث السياسية، وكان يحتفل بصعود السلطان سنويًا قبل عام ١٩٠٨ وبثورة الأتراك الشبان بعد ذلك، ولا يبدو عليه أنه سجل في حياته اليومية التغيرات السياسية الخطيرة في القرن الجديد. أما التغير المتراكم في القرن الماضي على كل حال، فقد كان يرى بوضوح أنه أفضل الأنظمة في محيطه المادي وفي حياته الاجتماعية والثقافية. وكان واضحًا جدًا في حياته السياسية والدينية التي تتميز بصفة مدنية بلا ريب:

أما مقال إيرفان إبراهيميان فيتنقل مما هو فردي إلى «الجمهور». ومن الإمبراطورية العثمانية إلى إيران القاجارية ومن ظاهرة سعيد بك السياسية إلى الجمهور السياسي الموجه عام ١٩٠٥- ١٩٠٩؛ جمهور الثورة الإيرانية، وهو يطرح سؤالاً عن هذا الجمهور: من الذين شاركوا ولماذا؟ إن نظامه النظري مرتبط «بالجمهور المتوحش» عند غوستاف لوبون من جهة والذي تحركه غريزة جماعية غير عقلانية وإجرامية، ومن جهة أخرى بالجمهور ذي الفكرة

الوحيدة والذي لا يعرف المرونة واللا عقلانية إلى درجة استثنائية كما يراه جورج رودي (G. Rude). وهو يجد جمهورين في الثورة الإيرانية وليس جمهوراً واحداً أولهما هو «الجمهور الدستوري» الذي سيطر على الشوارع بين عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٧ والثاني هو الجمهور المحافظ الذي سيطر على تلك الشوارع بعد عام ١٩٠٧ . وهو يجد أن كلا الجمهورين ذا بنية اجتماعية قابلة للتحديد وله أهداف معقولة تتوافق مع مصالحه. وهكذا يصل بكل تصميم إلى جانب جورج رودي. لقد أشار مقاله إلى التغيرات التي بدأت تتم في دراسة تاريخ الشرق الأوسط في سنوات ١٩٦٠ عندما بدأ ينفصل عن حقول التاريخ السياسي والدبلوماسي المؤسسي، ويتجه نحو التاريخ الاجتماعي، أكثر مما أشار إلى التغيرات التي بدأت في إيران عند نهاية القرن على الرغم من أن شعار الدستور يوحي ببعض التغير حتمًا.

كانت المدينة موقع الثورة الإيرانية عام ١٩٠٥- ١٩٠٩ وكان جمهورها في وقت ما هو المتحكم بالقوة. ومع أن مدن الشرق الأوسط ظلت طويلاً في مواقع القوة، إلا أنها لم تكن دائمًا مصدرًا للقوة. فالقاهرة التي هي موضوع مقال أندريه ريمون (A. Raymond) شهدت تعاقب حكام كانت قوتهم تأتي من الخارج كالمماليك والحكام العثمانيين، والفرنسيين (لفترة قصيرة)، ثم محمد علي وخلفاؤه، ثم الإنكليز. وعلى الرغم من كونهم من الخارج فقد كان على كل منهم أن يتوصل إلى تفاهم مع جماعات هامة داخل المدينة وبصورة خاصة العلماء والتجار وذلك في سبيل بقائه في الحكم وكانت هاتان الجماعتان المحليتان ممن يحسب لهما حساب منذ أيام المقريزي (١٣٦٤- ١٤٤١م) مؤرخ العصر الوسيط وحتى منتصف القرن التاسع عشر. وقد استمر هذا الاستقرار في التنظيم الاجتماعي غالبًا مما يفسر أن القاهرة لم تتغير نسبيًا لا في الحجم ولا في الشكل منذ مرحلة العصر الوسيط حتى عام ١٨٦٣ . وقد بدأ الخديوي إسماعيل ببناء قاهرة جديدة على نمط أوروبي عام ١٨٦٣ وانتهت جهوده إلى خلق مدينة استعمارية كلاسيكية. مدينة ثنائية، كما انتهت مع تسلسل الأحداث إلى احتلال البريطانيين لمصر عام ١٨٨٢ . ولم تعكس التغيرات التي صنعها إسماعيل في القاهرة عقليته الخاصة وحسب، بل عكست أيضًا تغير العلاقات بين مصر وأوروبا، وقد سجلت الأحياء الجديدة المتأوربة ببنوكها وسفاراتها نهاية عالم العلماء والتجار المستقر وتحول السلطة لمصلحة أوروبا وزبائنها.

وقد وطد الاحتلال البريطاني تقسيم القاهرة إلى مدينتين وثبته وكان إسماعيل قد بدأ به، وانتشرت المدينة الأوروبية إلى الناحية الغربية من نهر النيل وعبره، بفضل سد أسوان عام ١٩٠٢ الذي أتاح السيطرة القوية على فيضان النيل كما أتاح بناء أحياء جديدة على ضفاف النهر وفي جزره وبناء جسور تربط الضفة الغربية بمركز المدينة الجديد. وقد أخفت السنوات الأولى من الازدهار والغنى تحت الاحتلال البريطاني النتائج المرضيَّة لاقتصاد استعماري على كل حال.

بدأ سكان القاهرة بعد الحرب العالمية الأولى يزدادون بمعدل تجاوز نموّ السكان في مصر فقد أدى فيض السكان في الأرياف وما نجم عنه من تدهور في أنماط الحياة الريفية إلى هجرة ريفية نحو المدينة بأعداد كبيرة. وفي عام ١٩٢٧ كان هناك (٦٤٪) أربع وستون بالمئة فقط من سكان القاهرة ممن ولدوا فيها. لكن العمل في القاهرة لم يكن ميسراً لأن البريطانيين لم يشجعوا التصنيع. وهكذا نجد أن بذور أزمات القاهرة في القرن العشرين تكمن في حاجة القرن التاسع عشر إلى عمال ريفيين جلبتهم دولة توسعية، وفي الحاجة إلى عائدات متزايدة من جانب، وفي التصنيع البريطاني والحاجة المتزايدة إلى المواد الخام من جانب آخر.

كانت القاهرة المزدهرة بالسكان دون عمل كاف ودون خدمات مدنية كافية لكل تلك الأعداد، تمتلئ وتطفح من المدينة الاستعمارية المزدوجة. وبنيت ضواحي جديدة وملحقات منذ عام ١٩٦٠ ولم تلبّ أبداً حاجات السكان من الطبقة الوسطى التي تتزايد باطراد وأما الفقراء فيعيشون في أحياء قذرة. هذه القاهرة الثالثة، المتروبول، أصبحت رمزاً لإرث الإمبريالية ولقدوم الحكومات المستقلة القصير في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين الذي سننتقل إليه في النصف الثاني من هذا الكتاب.

التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط

١٨١٥ - ١٩١٤: العام والخاص

شارل عيساوي

بُني اقتصاد عالمي مستند إلى أوروبا الغربية في القرن الذي يقع بين حروب نابوليون والحرب العالمية الأولى. ويمكن أن نميز مظهرين في هذه العملية، فمن جهة اندمجت المناطق المتنوعة تباعًا في اقتصاد عالمي عريض، ونظام مالي عبْر نقليات آلية وهجرة كثيفة، وتدفق رأسمال كبير، واتساع هائل في التجارة العالمية، ومن جهة أخرى تحول اقتصاد البلدان غير الأوروبية تحولاً عميقًا، وازداد عدد السكان أضعافًا عديدة بفضل انتشار الأمن ودخول العناية الصحية الحديثة وانحسار المجاعات ونقص معدل الوفيات: واتسع حجم الإنتاج الزراعي كثيرًا وتضاعف تصدير المحاصيل النقدية استجابةً لارتفاع الطلب الأوروبي على المواد الخام الذي ساعد عليه الانخفاض الحاد في كلفة النقل. وأدى هذا كله بدوره إلى انكفاء عميق في نظام ملكية الأرض الذي نتج بصورة عامة عن تحول في الملكية المشتركة أو القبلية إلى حقوق الملكية الفردية. وبطلت المنافسة إلى حد كبير بين الصناعات اليدوية المعروضة وبين البضائع الأوروبية المصنّعة آليًا، ومنذ ذلك الوقت ولأسباب متنوعة اقتصادية واجتماعية وسياسية لم تبرز المصانع الحديثة لتأخذ دورها وهي عملية نزع للتصنيع حدثت في أماكن عديدة من العالم. كما تحولت النظم الاجتماعية أيضًا وازداد انعدام المساواة السائد في هذه البلدان حدة. ومع أن مستوى عيش الجماهير ارتفع غالبًا في معظم الأماكن خلال القسم الأعظم من هذه المرحلة، فإن دخل الطبقة العليا وغناها ازدادا كثيرًا وبسرعة، وأخيرًا كانت عوامل التغير الفاعلة أجنبية في معظمها -إما أوروبية أو أمريكية أو مهاجرة من البلدان المجاورة مثل الصينيين والهنود في جنوب شرق آسيا.

يلائم هذا الوصف السابق الشرق الأوسط إلى درجة كبيرة في المرحلة التي هي قيد النظر. وغاية هذه الورقة هي أن نفحص أين وفي أية جوانب اختلفت المنطقة عن النماذج والاتجاهات السائدة.

وسوف نخضع لهذه الغاية أربع نقاط للتحليل الكمي ونختبر بعض التفاصيل مثل: النمو السكاني، توظيف رأس المال الخارجي، النقل الآلي، والتجارة الخارجية، كما سوف نناقش باختصار خمس نقاط أخرى هي: الزراعة، الصناعة، مستويات الدخل، التقدم الثقافي وعوامل التغير الاقتصادي. وسنجري مقارنة، حيثما كان ذلك ممكنًا، مع مجمل العالم ومع وجهين لمنطقتين أخريين لهما تجربة مضادة تمامًا هما الهند واليابان. وقد اختيرت اليابان كأكثر نماذج التطور نجاحًا في العصر الحديث في حين تمثل الهند على النقيض بلدًا فشل في إحراز تطور سريع على الرغم من بداية واعدة في حقول متعددة وأخيرًا سوف نقوم بمحاولة لتحديد ما إذا كان للشرق الأوسط نموذج تطور متميز خاص به.

وغني عن البيان أن هذه الورقة تمثل مجرد محاولة لاقتراب أولي من حقل لم يحظ إلا بالقليل من الدرس. وهي تثير في جوهرها أسئلة أكثر مما تقدم إجابات. وغايتها الرئيسية أن تحض على نقاشات وتوحي بنقاط للبحث المتقصي.

السكان

ارتفع عدد السكان في معظم بلدان العالم تقريبًا خلال القرن التاسع عشر إلا أن مدى هذا الارتفاع يختلف بدرجة ملموسة، ويعطي الجدول التالي بعض التقديرات الأولية وضعها كارساوندرز (Carr-Saunderz) وويلكوكس (Willcox) على التوالي[1]:

معدل الزيادة السنوية في الألف (١٠٠٠)

	١٨٠٠-١٨٥٠		١٨٥٠-١٩٠٠		١٩٠٠-١٩٢٠	
أفريقيا	١,١	٠٠	٤,٧	٦,٩	٧,٧	٠٤
أمريكا الشمالية	٢٩,٨	٢٩,٨	٢٣,٠	٢٣,٠	١٨,٦	١٨,٦
أمريكا اللاتينية	١١,١	٧,٢	١٣,٠	١٣,٠	١٨,٦	١٨,٦
آسيا	٤,٣	٢,٠	٥,٤	٢,٨	٢,٨	٦,١
أوروبا والاتحاد السوفييتي	٧,١	٧,٠	٨,٧	٧,٠	٧,٠	٧,٠
المجموع	٥,١	٣,٤	٧,٣	٥,٩	٥,٩	٧,١

في الهند قُدِّر عدد السكان بحوالي ١٢٠ مليون نسمة عام ١٨٠٠ وأعطى إحصاء عام ١٨٧٢ إجماليًا قدره مئتان وستة ملايين (٢٠٦ مليون) وإحصاء ١٩١١ إجماليًا قدره ٣١٥ مليون وإحصاء ١٩٢١ مقداره ٣١٩ مليونًا. ويُنسب نصف مقدار الزيادة في ١٨٧٢ - ١٩١١ إلى تحسّن طرق الإحصاء وإلى المناطق الإضافية التي شملها[٢] والزيادة التي يمكن إغفالها أعوام ١٩١١ - ٢١ تعود إلى وباء الأنفلونزا. إن الزيادة الفعلية في السكان (بما في ذلك دخول منطقة جديدة) في مدى خمسين عامًا كانت ٨٨,٦ ثمانية وثمانين مليونًا وستة أعشار المليون. أي ٣٤,٩ بالمئة[٣] مما يعطي معدل زيادة للنمو بمقدار ٦ في الألف. فإذا قبلنا تقدير عام ١٨٠٠ الذي هو ١٢٠ مليون فهذا يتضمن معدل نمو مقداره ٧ في الألف أعوام ١٨٠٠ - ١٨٧٢ مما يمكن أن يصل إلى حد المبالغة. كان سكان اليابان في عام ١٨٠٠ حوالي ٣٠ مليونًا على الأرجح، ويظهر إحصاء ١٨٧٢ رقم ٣٣ مليونًا (وقد يكون ارتفع إلى ٣٥ أو ٣٦ مليون، وفي إحصاء ١٩٢٠ بلغ الرقم ٥٦ مليونًا[٤] ويشير ذلك إلى نمو يبلغ ١ ثم ١١ في الألف على التوالي. وعلى كل حال يمكن زيادة الرقم الأول بصورة ضئيلة وتقليص الرقم الثاني.

أما تقديرات الشرق الأوسط فهي تقريبية إلى حد بعيد وكان عدد سكان مصر في عام ١٨٠٠ يتراوح بين ٢,٥ - ٣ ملايين ولكن هناك أسبابًا وجيهة قُدمت لرفع هذا الرقم إلى ٣,٥ مليون[٥]. وأول إحصاء يمكن الاعتماد عليه هو إحصاء ١٨٩٧ يذكر إجماليًا قدره (٩,٧٢) مليون، وفي إحصاء ١٩١٧ يصل الرقم إلى ١٢,٧٥ مليون وهو يشير إلى معدل زيادة من ١١، ١٤ في الألف على التوالي. أما في العراق حيث جرى أول إحصاء عام ١٩٤٧ وتظهر تقديرات «حسن» معدل زيادة سنويًا قدره ١٣ بين ١٨٦٧ و ١٨٩٠ و ١٨ في ١٨٩٠ - ١٩٠٥ و ١٧ في ١٩٠٥ - ١٩١٩[٦] ولا توجد أرقام جاهزة يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لسورية وهذا الاسم يستخدم في هذه الورقة ليدل على سورية الجغرافية أو سورية الكبرى وتصنفها تقديرات القنصلية البريطانية في أعوام ١٨٣٠ ما بين مليون نسمة و ١,٨٦٤,٠٠٠ مليون وثمانمئة وأربع وستون ألفًا، ولكن معظم التقديرات تتراوح بين ١,٢٥٠ مليون وربع و ١,٤٥٠ مليون وأربعمائة وخمسون ألفًا. وتتجمع تقديرات ١٩١٠ - ١٩١٥ حول ٣,٥ مليونًا[٧]، وإذا ما أخذنا رقم ١,٣٥٠ مليون لعام

١٨٣٥ و٣,٥ مليون لعام ١٩١٤ فإنه يعني معدل زيادة قدره ١٢ في الألف. وإذا ما أخذنا رقم ١٨٣٥ وهو ١,٨٦٤ مليون فإنه ينقص معدل الزيادة إلى ٨ في الألف وإذا كانت هذه الأرقام صحيحة تمامًا فإنها تشير إلى أن معدل نمو السكان في البلدان العربية كان أعلى بصورة ملفتة للنظر من معدلات بلدان آسيا وأفريقيا بوجه عام ومن الهند واليابان بوجه عام ومن الهند واليابان بوجه خاص. فإذا كان الأمر كذلك فإنه يعني أن حصة كبيرة من الزيادة في الدخل المتحقق أثناء المرحلة التي نحن بصددها قد ابتلعتها زيادة السكان. وتشير البيانات المتوفرة عن الجزائر إلى الوجهة ذاتها[٨] ويجب أن نتذكر على أية حال أنه لا تتوفر أية دلالة على اتجاه السكان في البلاد العربية في حين أن دلالة السودان التي يعتقد في العادة أنها انخفضت في فترة المهدي، وتابعت ازدياداً مبكراً تحت الحكم المصري[٩].

كما أن البيانات عن تركيا وإيران أكثر تفتتًا فالإحصاء العثماني لعام ١٨٣١ يضع رقمًا للذكور (Erkek) في الأناضول هو ٢,٣٨٤,٠٠ مليونان وثلاثمئة وثمانية وأربعين ألفًا فإذا اعتبرنا هذا الرقم يشير إلى الذكور البالغين فإذا هذا يجعل عدد السكان في حدود عشرة ملايين ويشبه هذا الرقم في حجمه التقديرات التقريبية الأخرى التي تعطيها مصادر أوربية متعددة[١٠]. وفي بداية الحرب العالمية الأولى كان عدد السكان في المنطقة التي أصبحت جمهورية تركيا يقدر بـ ١٤,٥٤٩,٠٠ أربعة عشر مليونًا وخمسمائة وتسعة وأربعون ألفًا[١١]. وإذا ما أخذنا هذين الرقمين على المعنى الظاهري فهما يشيران إلى معدل الزيادة المنخفض أي نسبة ٥ في الألف في أعوام ١٨٣١-١٩١٤ (ولكن انظر الهامش رقم ١٥ فيما يلي): أما في إيران فليس من الممكن معرفة ما إذا كان السكان في النصف الأخير من القرن التاسع عشر كان أكبر أم أصغر مما كان عليه في بداية القرن. ويقدر راولنسون (Rawlinson) الرقم الإجمالي في عام ١٨٥٠ بعشرة ملايين، أما في عام ١٨٧٣ «وبعد زيارتين مدمرتين للكوليرا والمجاعة» فيقدر العدد بستة ملايين[١٢] وهناك تقديرات أخرى في أعوام ١٨٨٠ تتراوح بين ٥ إلى ١٠ مليون، والتقديران الأقل إرضاءً يشيران إلى ٧,٦٥٤,٠٠٠ (تقدير هوتوم شندلر (H. Schindler) وستة ملايين عام ١٨٨٨ (تقدير زولوتاريف) وثمة تقدير متأخر لهوتوم شندلر يرى أن السكان في عام ١٨٩٧ أصبحوا تسعة ملايين في حين يعطي لوريني رقم ٩,٣٣٢,٠٠٠ لعام ١٨٩٩[١٣].

يستطيع المرء أن يحاول القيام ببعض الاستقراء مما سبق في تدقيق تقريبي لهذه الأرقام. عندما أسفر الإحصاء الإيراني الواسع عن عدد سكان يساوي ١٨,٩٥٥ ثمانية عشر مليونًا وتسعمائة وخمسة وخمسون ألفًا وكان إحصاء مصر قد قدر عدد السكان بـ ٢٣,٣٥٢ مليون وتركيا بـ ٢٤,٧٧١[١٤]. فإذا سلمنا بالمعدل نفسه الذي كان سائدًا في عام ١٨٩٠ فإنه يشير إلى رقم ٧ ملايين في إيران مقيسًا بحوالي ٩ ملايين في مصر. ويبدو على كل حال خلافًا لذلك أن معدل الزيادة في إيران في أعوام ١٨٩٠- ١٩٥٦ كان مشابهًا في ارتفاعه للمعدل المصري. ويمكن أن يشير هذا إلى أن التقديرات العالية التي أعطاها السير هوتوم شندلر (Houtum Schindler) -وهو جنرال بريطاني ألماني في الجيش الإيراني كان يعرف المنطقة جيدًا - كانت أقرب إلى الهدف وهي نتيجة تتفق مع سجلات كورزون (Curson) ولوريني (Lorini)[١٥].

إن ما يهم في معدل النمو الإيراني أن المرء يستطيع أن يذكر تخمينات كورزون التي بناها على الأرجح على سجلات المكتب الهندي الذي ذكر فيه كثيرًا أن فترة إقامته كانت فترة «خالية من الحرب ومن المجاعة» وأن السكان كانوا يتزايدون بنسبة ٠,٧٥٪ كل سنة[١٦] ومما يجعل تقديراته ذات قيمة أن معظم تلك التقديرات لسكان المدينة التي ذكرها أظهرت بعض التزايد في فترة ١٨٠٠- ٩ ويتبعها غالبًا انحدار شديد في القرن الثامن عشر. وهناك على كل حال بعض الاستثناءات الهامة مثل أصفهان ومشهد التي يبدو أن سكانهما قد أخذوا في التناقص.

توظيف رأس المال:

في دراسة للأمم المتحدة هي: «حركة رأس المال خلال فترة ما بين الحربين»، قدرت الحجم الكلي للتوظيفات الخارجية الطويلة الأمد الظاهرة عام ١٩١٤ في حدود (٤٤) أربعة وأربعين مليونًا منها ما يزيد عن مليونين أو ما يعادل واحدًا من عشرين كان في الشرق الأوسط.

كان مجمل التوظيف في مصر في بداية الحرب العالمية الثانية يزيد عن مئتي مليون جنيه: منها أربعة وتسعون مليونًا تمثل الدين العام المعلّق وما بقي من التوظيف هو في القطاع

الخاص[١٧]. أما في تركيا فإن الدين الحكومي المعلق أثناء انعقاد مؤتمر لوزان كان مئة وواحد وستين مليون ليرة ذهبية تركية، وهو رقم لا يختلف كثيراً عن رقم عام ١٩١٤ وقد كان رقم التوظيف الخاص الخارجي عام ١٩١٤ ستة وستون مليون وأربعمائة ألف جنيه[١٨]. وكان التوظيف الوحيد الهام والخاص في إيران، توظيف شركة البترول الأنكلو إيرانية (Anglo-Persian oil Company) التي زاد رأسمالها عن ٢ , ٤ مليون جنيه عام ١٩١٤، فإذا جمعنا المشاريع الأخرى القليلة الروسية والبريطانية (من بنوك ومناجم ونقل وتلغراف وصيد أسماك. . . إلخ)، فإن المبلغ سوف يزيد على عشرة ملايين[١٩]. أما الدين العام عند نشوب الحرب العالمية الأولى فقد كان في حدود مليوني جنيه لبريطانيا وما يعادل ٨ , ٤ ملايين جنيه لروسيا[٢٠].

يمكن قياس حجم التوظيف الخارجي في تركيا ومصر بمقارنته بالأرقام التالية التي تمثل التوظيف الخارجي الكلي في القطاعين العام والخاص عام ١٩١٣: ففي الهند حوالي ٣٦٠ مليون جنيهًا واليابان حوالي ٢٠٠ والصين حوالي ١٥٠ مليون وفي البرازيل أقل بقليل من ١٥٠ مليون وفي المكسيك أكثر بقليل من ١٠٠ مليون جنيه أما الإمبراطورية العثمانية بالنسبة إلى عدد سكانها (وتظل مصر أكثر إدهاشًا) فقد تلقت مبلغًا هائلاً من رؤوس الأموال. وفي إيران كان حجم التوظيف الخارجي صغيراً جداً. ويمكن أن نضيف أن أي جزء من التوظيف في الإمبراطورية العثمانية لم يتسرب إلا بصعوبة إلى منطقة الخليج الفارسي والبحر الأحمر باستثناء الخط الحديدي الحجازي وبعض الخطوط الحديدية ومؤسسة للري في العراق. ومن جهة أخرى كان السودان في بداية عهده يجذب رؤوس الأموال الخارجية قبيل نشوب الحرب.

وعندما تحول الانتباه على كل حال، إلى «استخدام» التوظيف الخارجي أخذت الصورة تبدو أقل جاذبية. ففي الوقت الذي ساعدت فيه الديون العامة في الهند واليابان على تحويل التطور الاقتصادي فإن كثيراً من الديون العامة في الإمبراطورية العثمانية ومصر وإيران إما أنها كانت تُنتهب كعمولات وأعباء أو أنها استخدمت في تسديد ديون سابقة أو لتمويل حروب، أو كنفقات أمنية وقائية، أو أنها صرفت من قبل الملكيات في وجوه متنوعة غير

منتجة[٢١]. وقد وجدت هذه البلدان نفسها في نهاية الأمر ترزح تحت وطأة أعباء الديوان مما استنفد ثُمْن (واحداً من ثمانية) الميزانية الإيرانية وثلث الميزانية العثمانية تقريباً ونصف الميزانية المصرية تقريباً ولم يكن لديها في المقابل إلا القليل لتسدده.

النقل:

ثمة ثلاثة عوامل ساعدت على تطور النقل في الشرق الأوسط هي: موقع المنطقة وأسلوب نمو الملاحة البخارية وتنافس القوى الكبرى. وكان استهلاك السفن البخارية الكبيرة للوقود يحصرها في الأنهار والمياه الضيقة طيلة عقود عديدة ولم يصبح القسم الأكبر من التجارة العالمية يُحمل على السفن البخارية إلا بعد سنوات ١٨٧٠ وليس على السفن الشراعية. إلا أن الملاحة البخارية انتشرت بسرعة في هذه المياه ولم تأت سنوات ١٨٣٠ حتى كانت الخطوط الملاحية المختلفة تتشابك في البحر المتوسط. وفي أواخر سنوات ١٨٣٠ خصص البريطانيون والفرنسيون والنمساويون خدمات منتظمة لمصر وسورية وتركيا. وبعد ذلك تم التقدم سريعاً. ويكتب فارلي (Farley) واصفاً الأوضاع عام ١٨٦٠: يغادر البريد لندن إلى سورية كل يوم جمعة عبر مرسيليا وكل يوم اثنين عبر تريستا وفي حين كانت السفن البخارية البريطانية تسير بانتظام بين بيروت وليفربول[٢٢]- والتي كان يستطيع أن يضيف إليها خط البحر الأسود الذي بدأ العمل في عام ١٨٤٥ وقدم خدماته في المشرق والإسكندرية، وفي عام ١٨٧٠ كانت هناك ثلاث سفن مصرية وثلاث بريطانية وخمس فرنسية وأربع نمساوية وإيطاليتان وروسية وتركية وكلها خطوط بخارية تقوم بخدمات منظمة إلى مصر، وهناك خطوط أخرى لسفن تأتي في رحلات غير منتظمة[٢٣]. وقد تأسست في الوقت نفسه خدمات منتظمة لسفن بخارية بين الهند والسويس عام ١٨٣٤ وبين الهند والخليج الفارسي عام ١٨٦١. ويمكن أن نضيف أن افتتاح قناة السويس لم يجتذب جزءاً كبيراً من حركة الملاحة إلى شرقي المتوسط وحسب، بل حفز إلى درجة كبيرة أيضاً تطور الملاحة البخارية بوجه عام لأنه قدم تسهيلات عظيمة في تزويد السفن بالوقود على طريق أوروبا -الشرق الأقصى[٢٤].

وبهذا أمكن أن نقول إن الشرق الأوسط قدم خدمات ملائمة جداً بواسطة خطوط السفن البخارية التي ربطت بينه وبين العالم الخارجي.

كما كانت لديه سفن تجارية بخارية تبحر في أنهاره الصالحة للملاحة في زمن مبكر تمامًا، في النيل بمصر عام ١٨٤١ وفي السودان في أوائل أعوام ١٨٦٠ وفي دجلة والفرات عام ١٨٦٢ وفي نهر قارون عام ١٨٨٨ .

إن نظرة إلى السكك الحديدية وهي الوسيلة الأخرى الرئيسية للنقل في القرن التاسع عشر تظهر أن الشرق الأوسط (مع استثناء محدد لمصر) لم يكن مجهزاً بها تجهيزاً حسنًا: فقد كان مجموع أطوال السكك الحديدية في العالم عام ١٩١٣ يزيد عن ١,١٠٠,٠٠٠ مليون ومئة ألف كيلو متر، كان منها ٤٣٠٠ في مصر و ٣٥٠٠ في الإمبراطورية العثمانية و ٢٥٠٠ في السودان وهذا يعني أقل من واحد بالمئة من المجموع الكلي في العالم وهو رقم لا يتناسب لا مع موقع المنطقة ولا مع سكانها، ففي هذا الوقت كان لدى الهند ٥٦٠٠٠ كم ستة وخمسون ألف كيلو متر من الطرق الحديدية ولدى اليابان ١١,٠٠٠ أحد عشر ألفًا. وتبرز هنا حقيقتان التطور الكبير للنقل بالسكة الحديدية في مصر (التي تشكل ما يقارب نصف حجم المنطقة الكلي) وغياب هذا النقل في إيران.

كانت مصر في عام ١٩١٣ تملك أعلى نسبة من الأميال الطولية من سكة الحديد في أي وحدة غير مأهولة في العالم أما في الوحدات المأهولة بالسكان فكانت أعلى نسبة من معظم البلدان[٢٦]. وكانت تحتل هذا المركز حتى فترة مبكرة إذ كان لمصر أول خط حديدي قبل السويد واليابان وحتى أعوام ١٨٧٠ كان مجمل الأميال الطولية من السكة الحديدية في الأرجنتين والبرازيل مجتمعتين لا يتجاوز مثيلتها في مصر في حين أن اليابان لم تدرك هذه النسبة حتى أعوام ١٨٩٠ أما الصين فأدركته بعد عام ١٩٠٠ ويرجع السبب في ذلك بدرجة كبيرة إلى رغبة بريطانيا في ارتباط سريع بين الإسكندرية والسويس وهما محطتان للسفن البخارية على طريق الهند. إن مجموعة من العوامل أتاحت للبريطانيين أن يمضوا قدمًا بمخطط سككهم الحديدية في وجه المعارضة الفرنسية -كما فعل الفرنسيون فيما بعد حين نفذوا مشروع قناة السويس بشكل أبطأ وأكثر مثابرةً في وجه الإعاقة البريطانية. وبعد ذلك أصبح حكام مصر -نواب السلطان أولاً والبريطانيون بعدهم- يملكون ما يكفي من حرية العمل والموارد الكافية لبناء شبكة عريضة.

حوّل إكمال السكك الحديدية عبْر مصر الاهتمام تحويلاً كبيرًا عن الطريق المنافس فيما بين النهرين الذي كان له أنصاره أيضًا في بريطانيا ومن العوامل الأخرى التي أخرت تطور السكك الحديدية في تركيا وسورية وإيران الوضع المالي الضعيف لهذه البلدان واشتداد التنافس بين القوى الكبرى، ويكفي أن يقرأ المرء التاريخ الدبلوماسي لسكة حديد بغداد أو يتابع المشاريع المتنوعة والمشاريع المضادة للخطوط الحديدية في إيران والتي قدمها البريطانيون والروس حتى يتحقق من حجم الإعاقة التي تمت. وهنا أيضًا يبدو التناقض (إذا استثنينا مصر والسودان) مع الهند واليابان صارخًا.

التجارة الخارجية:

نمت التجارة الخارجية بسرعة في الفترة التي ندرسها وتشير التقديرات التقريبية إلى أن الإجمالي (الصادرات والواردات) بالأسعار الجارية هي ٣٢٠ مليون جنيه عام ١٨٠٠ و٥٦٠ مليون جنيه عام ١٨٤٠ و ١,٤٥٠ مليون جنيه عام ١٨٦٠ و ٢,٨٩٠ مليون جنيه في عام ١٨٧٢ - ٧٣ و ٨,٣٦٠ مليون عام ١٩١٣ وحيث أن الأسعار في الفترة ١٨٠٠ - ٤٠ كانت مرتفعة أكثر من الفترة ١٨٨٠ - ١٩١٣ فإن الزيادة في الأرقام الواقعية سجلت ارتفاعًا يزيد على خمسة وعشرين ضعفًا عن الأرقام المذكورة أعلاه[٢٧].

إذا أخذنا الشرق الأوسط جملة نجد أن توسع التجارة الخارجية لم يجار التقدم العالمي. وقد يكون الرقم المصري في الحقيقة أعلى من المعدل العالمي وتقدر الإحصاءات الأولى التي يمكن الاعتماد عليها مجمل التجارة الخارجية عام ١٨٢٣ بـ ٢,١ مليونين ومئة ألف جنيه مصري ويتمثل إجمالي عام ١٨٦٠ في ٥,١ مليون جنيه مصري وفي ١٨٨٠ بـ ٢١,٨ مليون وفي عام ١٩١٣ بـ ٦٠ مليون وهي زيادة قدرها ثلاثون ضعفًا يضاف إلى ذلك أن مستوى عام ١٨٢٣ كان أعلى غالبًا من أي من السنوات الخمسين السابقة أو يماثله(٢٨). إلا أن التجارة العثمانية لم تنم بالنسبة نفسها بكل تأكيد مع أن المقارنة لا تصح لأن المنطقة خضعت لانكماش مستمر. لقد ارتفعت التجارة العثمانية مع بريطانيا وفرنسا عام ١٨٢٩ إلى ٢,٦ مليون جنيه إسترليني وربما كان تجارتها الإجمالية قد بلغت ٤ ملايين

جنيه إسترليني. وقدر الإجمالي عام ١٨٧٦ بـ ٥٤ مليون جنيه وفي ١٩١١ وصل إلى ٦٣,٥ مليون جنيه -بزيادة خمسة عشر ضعفًا على الأرجح[٢٩]. أما في بقية أجزاء المنطقة فإن نمو التجارة كان أقل بالتأكيد.

إن الأرقام المتوفرة عن إيران فقط والتي ذكرها انتنر (Entner) تشير إلى تجارة هذه البلاد مع روسيا وتظهر تدنيًا من معدل قدره عشرة ملايين روبل ذهبي في عام ١٨٣٠-١ (وهو رقم أعلى من أرقام السنوات السابقة ويعكس نتائج اتفاقية تركمانشاي عام ١٨٢٨) إلى ٦,٩ ملايين في عام ١٨٢٨) إلى ٦,٩ ملايين في عام ١٨٦٠ ثم عودة إلى ١٠,٤ مليون روبل عام ١٨٨٠، وبعد ذلك حصل ارتفاع سريع إلى ذروة قدرها ١٠١,٣ مليون روبل عام ١٩١٣[٣٠]. والواقع أن مجمل التجارة الإيرانية في جميع الأحوال قد ارتفع أكثر بقليل من عشرة أضعاف في خلال الفترة كلها. أولاً لأن الأرقام كانت بالروبل الذهبي (١٨٩٥) وتضاءلت بعد ذلك القيمة الإجمالية في عام ١٨٣٠- ١٨٣١ عندما كانت الأسعار أكثر ارتفاعًا (كان الرقم لعام ١٨٣٠-١٨٣١ بحساب الروبلات ٢,٢٥ مليون) وثانيًا لأن حصة روسيا من مجمل التجارة الإيرانية ارتفعت على الأرجح بدرجة كبيرة في هذه الفترة -فقد زادت من ٤٥ بالمئة من إجمالي التجارة عام ١٩٠١-١٩٠٢ إلى ٦٣ بالمئة عام ١٩١٢-١٩١٣[٣١] ويقدّر كورزون (Curzon) أنها بلغت في أواخر سنوات ١٨٨٠ حوالي مليونين (وهو رقم يتفق تمامًا مع متوالية أنتنر (Entner)) من مجمل التجارة الإيرانية البالغة ٧-٨ مليون جنيه إسترليني[٣٢] أو بكلمة أخرى ٣٠ بالمئة.

وتشير المعلومات القليلة المتوفرة عن الجزيرة العربية والسودان أيضًا إلى أن معدل الزيادة كان أكثر انخفاضًا[٣٣].

وقد أحرزت كل من الهند واليابان زيادة أسرع في تجارتهما الخارجية مما تم في الشرق الأوسط، فبعد إلغاء الاحتكار في عام ١٨١٣ الذي كانت تنعم به حتى هذا التاريخ شركة شرقي الهند، أصبحت الزيادة في التجارة مع الهند (في ١٨١٤-١٨٣٢) خيالية، وقد بلغ مستوى إجمالي التجارة ١٨,٧ مليون جنيه إسترليني في

العام (أي ما يعادل ضعف مستوى ١٨١٤[٣٥]). وفي أعوام ١٩٠٩-١٩١٤ زاد ببساطة عن ٢٥٠ مليون جنيه أي ما يزيد عن خمسة وعشرين ضعفًا في غضون مئة عام. وفي اليابان ارتفع معدل التجارة الإجمالي من ٣٦ مليون ينْ في أعوام ١٨٦٨-١٨٧٠ إلى ٤,٥١١,١ مليون ينْ في ١٩١٣ أي ما يزيد على أربعين ضعفًا[٣٦].

ومع أن نمو التجارة الخارجية في الشرق الأوسط كان أبطأ منه في الهند واليابان إلا أنه لعب نسبيًا دورًا أكبر في اقتصاد المنطقة. وهكذا كان نصيب الفرد في مصر عام ١٩١٣ من التجارة قد بلغ ٣,٢٤ دولارًا وفي الإمبراطورية العثمانية ٢,١٥ دولارًا وفي إيران ٣,١٠ دولارات فإن الأرقام المقابلة في الهند كانت ٣,٤ دولارات وفي اليابان ٦,١٢، أما كنسبة من مجمل الإنتاج الوطني فلابد أن التجارة في الشرق الأوسط كانت أعلى بكثير منها في الهند واليابان[٣٧].

ولم يكن تركيب التجارة المختلف بأقل أهمية. إذ كانت صادرات الشرق الأوسط تتكون في معظمها تقريبًا من الإنتاج الزراعي يضاف إليه بعض المعادن من تركيا وكمية زهيدة من البترول من إيران. وينطبق هذا الأمر على الهند باستثناء بعض الأنسجة، أما الصادرات اليابانية فقد كانت تشتمل على نسبة كبيرة من الأنسجة القطنية والحريرية وبعض البضائع المصنعة الأخرى.

الزراعة:

يفترض التزايد الكثير في السكان ونمو الصادرات توسعًا في المردود الزراعي وتشير كل المعطيات المتوفرة إلى هذا الاتجاه في جميع أجزاء المنطقة. وقد تم ذلك بصورة عامة من ضمن نظام الزراعة الريفية أكثر منه في مزارع متطورة وبفعل توسيع الرقعة المزروعة من الأرض أكثر منه بتكثيف الزراعة[٣٨] ومن الصعب أن نجد أية محاولة جرت لتطوير أساليب الفلاحة ما عدا تأسيس المصرف الزراعي العثماني عام ١٨٨٨ ومشروعين للري مثل سدّي قونية والهندية وليس هناك أية معطيات تشير إلى زيادة المحصول في الهكتار الواحد.

والاستثناء الوحيد لهذا الوضع هو مصر بالتأكيد فتوسعها في الفلاحة كان مستحيلاً من دون أعمال الري التي أصبحت أكثر ثباتًا واكتمالاً وأغلى تكلفة في سياق القرن. ومن الطبيعي أن يزيد التحول من ري الحياض إلى الري الدائم في مجمل المحصول السنوي في الهكتار الواحد حيث أنه أصبح يزرع في قطعة الأرض الواحدة أكثر من محصول واحد في السنة الواحدة، كما حصل تحول إلى محاصيل ذات مردود نقدي أعلى وخصوصًا القطن، ولكن هناك أيضًا معطيات تفيد بزيادة حادة في الغلال في الهكتار الواحد[٣٩] وفي نهاية القرن بدأت جهود منهجية ومكثفة بوسائل منتقاة لتربية الماشية واستعمال المخصبات الكيماوية[٤٠].

وتذكّر التجربة الهندية بكل من تجربة مصر وبقية الشرق الأوسط إذ كان هناك توسع في مساحة الأرض المفلوحة في معظم المناطق رافقه تحول نحو المحاصيل النقدية غير المصحوبة بارتفاع في الغلة. إلا أنه كان هناك توسع هائل في الري حتى أن أعمال الحكومة عام ١٩١٣ أدت إلى ري ٢٥ مليون هكتار في حين أن الأعمال الخاصة زادت على ٢٢ مليون وعند حلول العام ١٩٠٠ بدئ بأبحاث منهجية وتجارب[٤١].

أما تطور اليابان فكان مختلفًا تمامًا. فمنذ أن أصبحت معظم الأراضي القابلة للزراعة محروثة بدأت الزيادة تتجه إلى رفع نسبة المحاصيل فقط من خلال تكثيف الزراعة وقد بدأوا بهذا في وقت مبكر من سنوات ١٨٧٠ وعززوه إلى درجة كبيرة منذ ذلك الحين[٤٢].

الصناعة:

كانت ثمة فجوة أكثر تحديدًا في الهند منها في الغرب بين تدني الحرف اليدوية وإقامة المصانع وهي فجوة تلقت خلالها الواردات[٤٣] بشكل واسع أنماطًا معينة من الطلب. وفي الشرق الأوسط كانت الفجوة أكثر اتساعًا. إذ كان انحطاط بعض الحرف اليدوية تحت وطأة المنافسة الأوروبية قد بدأ منذ أوائل القرن الثامن عشر، ثم ازداد تسارعه حدة منذ سنوات ١٨٣٠ وما بعد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأخر وصول الصناعة الحديثة تأخرًا كبيرًا، والحقيقة أنها لم تبدأ بالظهور إلا عند نشوب الحرب العالمية الأولى، ولم تثبت موطئًا لقدمها حتى سنوات ١٩٣٠[٤٤].

واستمرت الهند من جهة أخرى في تصدير مصنوعاتها النسيجية اليدوية إلى أوروبا والأماكن الأخرى حتى أوائل القرن التاسع عشر -وجدير بالذكر أن تقدير ألكسندر هاملتون عام ١٧٩١ طالب بالحماية من البضائع الهندية والبريطانية على حد سواء -وقد بدأت صناعتها اليدوية بالانحدار حوالي عام ١٨٢٠ وبدأ التصنيع الحديث في وقت مبكر عما حصل في الشرق الأوسط، في سنوات ١٨٦٠ استجمع قواها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبلغ حجمًا كبيراً في عام ١٩١٤ على الرغم من فترة تراخ في أعوام ١٨٩٠[٤٥].

أما في اليابان فلم تكن ثمة فجوة من الناحية العملية، إذ كانت الحرف اليدوية عصيَّة على المنافسة الأجنبية حتى انفتاح البلاد في سنوات ١٨٥٠ وتلقت بعد ذلك مساعدات كبيرة من الحكومة لتحديثها ولعبت دوراً هامًا في الاقتصاد. ومن جهة ثانية أخذت الصناعة الحديثة في مطالع أعوام ١٨٥٠ وخصوصًا بعد النهضة في عهد الميجي، تتوطد على يد الحكومة والمشروعات الخاصة في آن معًا لتجعل من اليابان قوة صناعية متميزة في عام ١٩١٤[٤٦].

مستويات الحياة:

أكثر البيانات التي تتعلق باتجاهات مستويات الحياة غير مكتملة. ومن المحتمل أن هبوطًا طرأ على مستوى الحياة في مصر (وليس على الدخل الفردي بكل تأكيد) أيام محمد علي وتبعه ارتفاع في عهد خلفائه المباشرين. ويبدو أن رواج القطن في سنوات الستينات رفع مستوى الحياة بدرجة ملحوظة وهناك معطيات تدل على تحسن متميز أثناء الاحتلال البريطاني[٤٧]. وفي سورية يعتقد عالمان أنه كانت هناك حالة فقر عام في سنوات ١٨٤٠- ١٨٥٠[٤٨]، إلا أن انحدار مستويات المعيشة إذا كان قد حصل فقد ظل محصوراً في المدن، ويبدو أن من المرجح أنه منذ سنوات ١٨٦٠ حتى الحرب العالمية الأولى كان هناك ارتفاع دائم، وإن كان بطيئًا في معدل الدخل الفردي ومستوى الحياة. وفي إيران أثناء فترات السلم قبل منتصف القرن التاسع عشر كان الفلاحون أفضل حالاً فيما يبدو مما هم عليه الآن[٤٩]. ولا يستطيع المرء كما نرى بوضوح، أن يستخلص نتائج تتعلق بالمنطقة إجمالاً.

كان مجرى الأحداث في الهند مظلمًا في واقع الأمر. ويبين أحدث التقارير وأكثرها رسمية ومعرفة في هذا الحقل أنه: لأمر مخيف أن لا نعرف حتى مع أكبر هامش لاحتمالات الخطأ فيما إذا كان قد حصل خلال قرن ونصف انْصَرما أي تحسن أو جمود أو انحطاط حاليًا في المجرى الاقتصادي ثم يضيف التقرير. «وهذا صحيح حيثما حاولنا قياس الإنجاز بعبارات الدخل الفردي أو بأية عناصر معقولة مؤلفة من قياس كمي - نوعي[٥٠]. أما في اليابان فإن بعض التقدم في نماذج المعيشة يتضح من تدني مستوى معدل الوفيات ومن زيادة الاستهلاك الفردي للطعام والتجهيز بالملابس ومن زيادة الخدمات العامة بأشكال متنوعة وخصوصًا في المدن إلا أن معظم الزيادة في الإنتاج القومي تستهلكه زيادة عدد السكان واستثمار رأس المال والتسلح[٥١].

التقدم الثقافي:

يستطيع المرء أن يكون هنا أكثر تحديدًا. وقد ظل الشرق الأوسط متخلفًا وراء المناطق الأخرى على صعيدي الثقافة الجماهيرية أو الثقافة العليا وحتى وراء مناطق تتميز بدخل فردي أكثر انخفاضًا منه إذ كانت نسبة الأمية في مصر عام ١٩٠٧ تساوي ٩٣٪ وهو رقم معادل لمثيله في الهند ولكنه أدنى من نسبة بورما التي بلغت ٧١٪ وسيلان ٦٩٪ والفيلبين ٥١٪ -ولن نذكر اليابان حيث كانت نسبة المتعلمين من الذكور في سنوات ١٨٥٠ بين ٤٠-٥٠٪ وقد اكتملت في عام ١٩١٤ «إذ تلقى مجموع السكان فعليًا تعليمًا وظيفيًا وكان الحضور في المدارس الإلزامية يقرب من مئة بالمئة مما تستطيع استيعابه»[٥٢]. وكانت الأمية بين الأتراك (وليس بين جماعات الأقليات) قد بقيت عالية جدًا إذ كان الرقم في عام ١٩٢٧ يبلغ ٩٢٪ (وكان الرقم في مصر في هذا الوقت قد هبط إلى ٨٥٪). وبقي في إيران أكثر ارتفاعًا. أما على صعيد الثقافة العليا فقد كان في مصر عام ١٩١٤ جامعة جنينية واحدة في القاهرة وفي تركيا جامعة جديدة ضعيفة في استنبول[٥٣]. وفي مقابل ذلك كانت الجامعات الهندية الصغيرة -ولكنها متفوقة- بما لا يقاس (كان عمر ثلاث منها يزيد على ستين عامًا) والمعاهد التقنية، ولن نذكر الجامعات اليابانية الممتازة.

والاستثناء الوحيد للوضع المذكور هو لبنان، حيث نسبة الأمية لم تكن تزيد عن ٥٠٪ حتمًا. وكان يضم جامعتين أجنبيتين جيدتين.

وكلاء للتبادل الاقتصادي والاجتماعي:

تبدو الوقائع هنا أيضًا واضحة وكبيرة الدلالة. في اليابان جاء الدافع إلى التطور الاقتصادي من الدوائر الحاكمة التي احتفظت بسيطرة قوية على مجمل العملية وكان رأس المال الأجنبي المستثمر في القطاع الخاص زهيدًا، كما أن الخبرات الأجنبية التي لعبت دورًا هامًا كانت تحت الإشراف والسيطرة اليابانيين[٥٤]، أما في الهند فكان الأمر على النقيض إذ كان الدافع الرئيسي بريطانيا -وليس من خلال الحكومة وحدها، وقد بنيت السكك الحديدية والمرافئ وأعمال الري، بل من خلال القطاع الخاص أيضًا: في التجارة الخارجية والمستعمرات الزراعية والتمويل والصناعات المتنوعة، إلا أن قسمًا كبيرًا من التطور نفذه الهنود ومن ذلك صناعات النسيج القطني التي كادت أن تكون هندية كلها تقريبًا. وصناعة الصلب وفروع أخرى وقد لعب البارّسيون في هذه العملية دورًا قياديًا وكان للهنود وخاصة المرواريين نصيبهم أيضًا أما دور المسلمين فكان هزيلًا[٥٥].

أما التطور الذي حصل في الشرق الأوسط قبل عام ١٩١٤ فقد أنجزه بمجمله تقريبًا أجانب وأعضاء في جماعات أقلية من أرمن ويونانيين ويهود ومسيحيين لبنانيين وسوريين. وكان فقدان اهتمام الأكثرية المسلمة -من مصريين وأتراك ومن عرب الجزيرة أو العراقيين- مدهشًا. وكثيرًا ما كان موضع تعليق. وفي سورية وإيران وحضرموت فقط كان هناك بعض المشروعات التجارية بين المسلمين[٥٦]. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن البلد الوحيد الذي استقبل هجرة يُعتد بها هو مصر التي كانت تضم عام ١٩١٤ ما يقرب من ربع مليون من الأوروبيين وأقل من ذلك من الأرمن واللبنانيين والسوريين واليهود وكل منهم لعب دورًا هامًا في الاقتصاد. كما تجب الإشارة إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

خلاصة: عند استخلاص النتائج من التحليلات السابقة لكي نرى إن كان ثمة نموذج للتطور الاقتصادي في الشرق الأوسط لابد أن نعمد إلى تمييز أولي بين الجزء المتوسطي وبين الجزء الواقع على الخليج والبحر الأحمر من المنطقة. فهذا الجزء الأخير الذي يشتمل

على إيران والعراق والجزيرة العربية والسودان كان تأثره قليلاً نسبيًا بالتغيرات التي جرت في العالم إلى أن تم استخراج البترول منه. فأصبح فجأة المركز الاقتصادي للشرق الأوسط. وقد كان تأثير العالم عليه سلبيًا بصورة رئيسية، حتى الحرب العالمية الأولى، إذ أضرت المنافسة الأوروبية بتجارته البحرية إضرارًا شديدًا(٥٧) وبصناعاته الحرفية دون أن تتطور موارده الأخرى بصورة متكافئة.

أما الجزء المتوسطي، ففيه أيضًا تنوع كبير. إذ يوجد اتجاه ملحوظ إلى تقدم في مصر أكبر بكثير منه في سورية أو تركيا، ويمكن أخيرًا أن نلخص نتيجة المناقشة السابقة كما يلي:

السكان: بدأ التزايد مبكرًا على الأرجح عما هو في المناطق الأخرى الأدنى تطورًا (بما في ذلك الهند واليابان) ويمكن أن يبلغ أكبر الأبعاد عمومًا وهذا حقيقي فعلاً فيما يتعلق بمصر وممكن بالنسبة إلى سورية والعراق مع التسليم بأن معدلات النمو لم تكن أعلى منها في الأماكن الأخرى.

اقتراض الرأسمال الأجنبي: كان هذا عاليًا إلى درجة مفرطة واستخدمت العائدات بشكل غير منتج إلى درجة كبيرة، وهذا عكس ما جرى في الهند واليابان.

النقل: كانت الروابط المنتظمة بالنقل البخاري مع أوروبا قد تأسست في وقت مبكر جدًا وتطورت السكك الحديدية بدرجة عالية في مصر وبدرجة أقل بكثير في سورية وتركيا.

التجارة الخارجية: كانت الزيادة سريعة وإن تكن أبطأ منها في اليابان وكذلك أبطأ منها في الهند، إذا استثنينا مصر، وعلى كل حال كانت التجارة الخارجية سواء بمعدلات الدخل الفردي أو النسبة المئوية لمجمل الإنتاج القومي أكبر بكثير منها في الهند واليابان.

الزراعة: تم الحصول على اتساع في المردود بفضل التوسع في الأراضي المزروعة وليس بفضل التكثيف كما حصل في اليابان. ولعب الري دورًا قياديًا في مصر أكثر من الهند نفسها.

الصناعة: يبدو أن الحرف اليدوية عانت من المنافسة الأجنبية أكثر مما عانته في الهند واليابان، يضاف إلى ذلك أن الصناعة الحديثة جاءت متأخرة عنهما كثيرًا.

الثقافة: حصل تقدم صغير ملحوظ في هذا الحقل وبدرجة أدنى مما حصل في الهند على الأرجح. ولا غروْ من عدم ذكر اليابان.

وكلاء النمو: كان هؤلاء في معظمهم أجانب أو من جماعات أقلية، وهذا على النقيض من اليابان تمامًا ومن الهند بدرجة أقل بكثير. يستند النموذج الذي شكلته هذه الاتجاهات إلى ثلاثة أسس وعوامل ذات علاقة متبادلة فيما بينها جزئيًا، هي: قرب المنطقة من أوروبا وموقعها الاستراتيجي، عوائقها الاجتماعية والسياسية، وطبيعة الاقتصاد الأجنبي والسيطرة السياسية. ويمكن أن يضاف إليها عامل رابع هو ندرة الموارد التي بنيت عليها الصناعة حتى نهاية القرن التاسع عشر وخصوصًا الطاقة المائية والخشب والفحم والحديد فالمادة الخام الوحيدة المتوفرة تقريبًا للصناعة كانت القطن.

ويفسر القرب الفترة المبكرة التي بدأت فيها أوروبا بالعدوان على اقتصاد الشرق الأوسط. كما يساعد في إيضاح صنع روابط النقل مع أوروبا والتخلي عن الصناعات اليدوية الشرق أوسطية لتدمير المنافسة الأجنبية والتوسع في المردود الزراعي في الشرق الأوسط لتلبية حاجة الطلب الأجنبي والنمو السريع اللاحق للتجارة الخارجية.

وربما فرض هذا القرب على الأوروبيين أن يساعدوا على تأسيس المحاجر الصحية وأنواع أخرى من الرقابة الوقائية في الشرق الأوسط ليتجنبوا انتشار الأوبئة وربما ساعد ذلك كله على زيادة السكان[٥٨]، كما سهّل القربُ من أوروبا هجرة المتعهدين الأوروبيين والتقنيين إلى الشرق الأوسط، الذين قدموا مساهمة هامة في تطور المنطقة وفرضوا عليها اتجاهًا ونموذجًا ما. ولا ريب في أن القرب سهّل السيطرة الأوروبية الاقتصادية والسياسية على الشرق الأوسط[٥٩].

إن التخلف الاجتماعي والسياسي في المنطقة يساعد على تفسير طبيعة ردود فعلها على صدمة التوسع الاقتصادي الأوروبي. ويمكننا التمييز بين ثلاثة جوانب منها: أولها أن مستوى الشرق الأوسط التربوي والثقافي كان متدنيًا جدًا، حتى عندما نقيسه بمناطق أخرى قليلة التطور كاليابان والهند، هذا إذا لم نذكر جنوب شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية[٦٠]. وثانيها أن بنيته الاجتماعية كانت غير مواتية للتطور وقد فشلت لأسباب تاريخية متنوعة في

إنتاج بورجوازية قوية وأعوزتها الهيئات المستقلة كالمدن -الدولة والنقابات والجماعات الأخرى التي تستطيع أن تعبر وتدافع عن مصالح الطبقات أو المجموعات المعنية بتطوير الاقتصاد، وبدلاً من ذلك بقيت السيطرة الصارمة في أيدي البيروقراطية العسكرية والمدنية. وثالثها، ولا ريب أنها نتيجة لازمة جزئيًا على الأقل، أن أفكار الدولة الاقتصادية وسياسات الحكومة كانت غير متنورة بشكل فريد، ففي أوروبا كانت عقيدة المركنتليين (المذهب التجاري) الأساسية تتلخص في الحاجة إلى تحريك الصادرات في سبيل تنمية عائد الصناعة المحلية وكانت التدابير المتنوعة تتخذ للوصول إلى هذه الغاية. أما في الإمبراطورية العثمانية فكانت الضرائب على الصادرات أعلى معدلاً بكثير منها على الواردات. هنا كانت تسود «السياسة الاحترازية» حسب تعبير هيكشر (Hecksher) الذي يصف فيه موقف أوروبا القروسطية، حيث لم تكن الأهداف الرئيسية تنشيط الإنتاج المحلي بل إيجاد الاحتياجات المالية للحكومة وتأمين المدن الكبرى وخصوصًا استنبول والاطمئنان على إمدادها بالتموين بشكل كاف. وقد ظهرت بعض الملامح الدالة على سياسة أكثر استنارة أيام السلطان سليم الثالث ولكنها لم تنتج إلا القليل. وبعد ذلك عرف الشرق الأوسط رجال دولة من أمثال رشيد باشا استوعبوا القواعد الليبرالية في سبيل التنمية الاقتصادية ولم يفعلوا إلا القليل لمساعدة الاقتصاد حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر(٦١).

إن المستوى التربوي والثقافي المتدني جدًا في الشرق الأوسط وبنيته الاجتماعية وشكل مؤسساته السياسية تعني أنه لم يكن يملك حكومة فعالة ولو جزئيًا ولا بورجوازية وطنية تمسك بيدها تطوير اقتصاد المنطقة وتساعد على قيادة مسيرته نحو النهج المرغوب. ومنذ ذلك الحين وبعد صدمة الثورة الصناعية بكل متطلباتها من استثمار المواد الأولية في المنطقة أخذ الأوروبيون ينفذون خططهم وتساعدهم في ذلك أقليات صغيرة في التطوير والأسواق والنقل ووسائطه، هذا إذا كانوا نفذوا شيئًا بالفعل. إلا أن هذا التطوير من خلال بورجوازية مزروعة في المنطقة كانت له عيوب حتمية: أولها أن حصة كبيرة جدًا من ثمار التقدم ذهبت إلى الأجانب أو إلى أعضاء في الأقليات، ولو ضربنا مثلاً حالة قصوى حتى

قبل الحرب العالمية الأولى فإن هاتين الجماعتين كانتا تملكان ما بين ١٥- ٢٠٪ من ثروة مصر وابتلعتا أكثر من ١٠٪ من دخلها. ثانيًا. إن حضور أجانب مثقفين ومجموعات من الأقليات أضعفت من الضغط الكبير على الحكومة من أجل نشر التعليم وتطوير المصوارد الإنسانية في هذه البلدان. ثالثًا إن وجود هذه البورجوازية وقوتها منعا قيام بورجوازية وطنية مسلمة. وأخيراً وبسبب هذا العامل نفسه. بقيت عملية التطور الرأسمالي بمجملها أجنبية في هذه المنطقة، واعتبرت كذلك فعلاً من قبل سكانها، ويساعد هذا الواقع على إيضاح التدابير التي اتخذت ضد الأجانب وجماعة الأقليات في تركيا أعوام ١٩٢٠ وفي مصر أعوام ١٩٤٠- ١٩٥٠ ويجب أن نضيف إلى هذا أن الأجانب في سورية ولبنان لعبوا دوراً مختلفًا وأقل بكثير. وكان التطور وطنيًا إلى درجة أكبر بكثير. وفيما يتعلق أخيراً بالاقتصاد الأجنبي وبالسيطرة السياسية كان الشرق الأوسط بشكلٍ ما هو الأسوأ في كلا العالمين، فاليابان لم تفقد أبدًا استقلالها الكامل وكانت قادرة على القيام بثورة ١٨٦٨ وأن تقود بعد ذلك اقتصادها في الاتجاه الذي تتطلبه المصلحة الوطنية، كما عبرت عنها الطبقة الحاكمة، أما الهند فعلى النقيض، إذ كانت خاضعة برمتها للسيطرة البريطانية، وقد سبَّب ذلك عددًا من العوائق التي أخذت تضغط بشدة منذ أيام آدم سميث، ولكن كان لها بعض الفوائد التي تنبأ بها بصورة مدهشة كارل ماركس (انظر مقاله الرائع «النتائج المستقبلية للحكم البريطاني في الهند» والذي نشر في نيويورك ديلي تريبيون -يوليو ١٨٥٣) مع أن أتباعه تجاهلوه بحذر. وبعد النهب والفوضى أول الأمر أخذ الحكم البريطاني يؤمن إدارة فعالة ومستقيمة ضمنت أن يستعمل الديْن الخارجي بصورة منتجة لبناء أوسع منظومة ري في العالم وثالث أكبر شبكة سكك حديدية وكذلك التزويد ببعض التعليم كما تم تعديل نظام حيازة الأرض. وعندما لم تشجع التصنيع، والحقيقة أنه غالبًا ما تمت إعاقته وضعيًا، فإنها وضعت مقدماته المادية لم تكن ثمة سيطرة «سياسية» أجنبية كاملة على كل حال في الشرق الأوسط إلا في عدن وفي السودان بعد عام ١٨٩٦. وفي بقية المنطقة كان ثمة نفوذ كبير لقوى متعارضة يراقب كل منها الآخر ويكبحه بفعل الغيرة وأدى ذلك إلى إجهاض محاولة محمد علي للتطوير وإلى فشل ثورتين واعدتين: الثورة المصرية عام ١٨٨٢

والإيرانية عام ١٩٥٠ - ١٩٠٩ كما أدى إلى إحباط كثير من التقدم الذي كان لو لا ذلك سيحصل في تركيا وإيران وسورية. وحتى في مصر أحبطت الامتيازات وصندوق الدين كثيراً من إصلاحات كرومر(٦٢). كان الاقتصاد الأجنبي علاوةً على ذلك يسيطر سيطرة ساحقة ولم يؤد فقط إلى تدعيم النظام الاجتماعي وخلق شعور عميق بالخذلان بل أدى كذلك إلى ضخ مبالغ كبيرة من المنطقة إلى الخارج على شكل مدفوعات باسم فوائد أرباح أسهم. إن الاستنزاف الذي رافقه ازدياد في النمو السكاني، وحروب وتبذير ملكي وارتفاع محتمل في مستويات الاستهلاك لم يترك إلا النزر اليسير للاستثمار في رأس المال الطبيعي أو البشري. وتبدو هذه النتائج الكارثية لهذه الوضعية واضحة للعيان في مصر بعد الحرب العالمية الأولى عندما بلغت الزراعة الحدود القصوى لها وتدهورت شروط التجارة ومن حسن الحظ أن الشرق الأوسط حصل على فرصة ثانية جاءت على شكل اكتشاف منابعه النفطية وعلى مبالغ ضخمة من المساعدات الخارجية وهذا يمكنه أن ينفذ اليوم برنامجاً جديداً من التصنيع والتحديث في اقتصاده وفي مجتمعه.

الهوامش

1- Cambridge Economic Hislory of Europe, Vol. VI, Cambridge, 1965, p 85.

2- Ibid. p. 64.

3- Vera Anstey, The Economic Development of India, London, 1957, p. 605

4- Cambridge Economic History, p 65.

5- Gabriel Baer, "Urbanization in Egypt, 1820- 1907" in W. R. Polk and R.L. Chambers (eds (The Beginnings of mnodernization in the Middle East, Chicago, 1968.

6- M. S. Hasan, "Growth and Structure of Iraq's population, 1867-1947 Bulletin of the Oxford University Institute of Statistics, XX, 1958.

٧- للتوسع في المعلومات انظر شارل عيساوي: The Economic History of the middle East, Chicago, 1966. p. 209.

٨- في سبيل مناقشة كاملة انظر شارل عيساوي: Economic Growth in the Arab world since 1800 "Middle East Economic Papers (Beirut 1964).

٩- انظر عيساوي: بالتتابع Economic History. Pp 332 and 469- 70

10- Ibid p. 17.

11- Eliot G. Mears Modern Turkey, New York 1924, p. 580 Quoting statesman's yearbook, This figure is not necessaritly incompatible with that of the Census of 1927, Viz, 13, 648, 000 in view of Turkey's huge war Losses and the exodus of Greeks Armenians and others.

12- George Curzon, Persia and the Persian Question, London, 1892.

13- Ibid p. 493, Encyclopedia Britannica (Eleventh Edition (S. V. Persia and Etecole Lorini, La Persia economica, Rome, 1900, p. 378. L. A Sobotsinskili Persia (St. Petersburg, 1913 (p12 Guatesa Contgemporary (1909 (estimate by Modevev of 10 million.

14- United Nations Monthly Bulletin of Statistics.

١٥- ربما كان الرقم المقابل بالنسبة لتركيا حول ١٠ مليون عام ١٨٩٠ وهو ما يتضمن معدل نمو يزيد على ١٥ بالألف بين عام ١٨٩٠ و ١٩١٤ ويبدو هذا الرقم عاليًا جدًا ويكون من المحتمل بالتالي أن رقم ١٨٩٠ هو أكبر من عشرة ملايين ومن نفس الوجه يمكن أن يكون رقم ١٨٣١ أقل بقليل من عشرة ملايين.

16- Op. Cit. p. 493.

١٧- انظر A. E. Crouchley. The investment of Foreign capital in Egyptian Companies and Public Debt, Cairo, 1936, and L. A. Fridman, Kapitalisticeskoye razvitiye Ygipta, Moscow 1963 p. 13.

١٨- في سبيل التفاصيل انظر : عيساوي . Economic History, pp. 94- 106.

١٩- في سبيل التفاصيل انظر محمد علي جمال زاده Gang-I Shaygan, Berlin كان رأسمال بنك الحسم الروسي ٦٤ مليون روبل ١٣٣٥ A. H, pp 98- 117 ذهبي وكان مجموع قيمة الأملاك الروسية التي أعلن السوفييت تخليهم عن كل مطالبة عام ١٩٢١ أكثر من ٦٠٠ مليون روبل ذهبي. وعلى كل حال يتضمن هذا الرقم الأخير قواعد عسكرية مختلفة كما أن الأسس التي بني عليها التقدير ليست واضحة. انظر S. G. Gorelikov, Iran Moscow, 1961, p. 153, Citing, M. V. Popov, Amerikans kly imeria, Lismv. Irane, Moscow, 1956, p. 5.

٢٠- انظر جمال زاده Op. cit. p. 155, and sir percy sykes, A History of Persia, London, 1921, Vol. ii, p. 523.

21- Isawi: Economic History, pp 94- 106, 430-8.

22- J. Farley, The Ressources of Turkey, London 1862, p 209.

23- A. Ecrouchley, The Economic Development of modern Egypt, London 1938, p 142. s انظر أيضًا أحمد حتّة: تاريخ مصر الاقتصادي، القاهرة، ١٩٥٧,

وكـذلك N. Verney and G. Dambanni Les Puissances etrangeres dans le levant, Paris, 1900.

٢٤- انظر Max E. Fletcher, "The Sues Canal and world Shipping jour nal of Econimc History, 1958.

٢٥- انظر Richard Hill, Sudan Transport, London 1965.

٢٦- انظر شارل عيساوي Asymmetrical development and transport in Egypt 1800- 1914 in Polk and Chambers (eds), Op. Cit.

27- Albert H. Imlah, Economic elements in the Pax Britanica Cambridge, Mass, 1958, pp. 189, 94-8.

٢٨- في سبيل التفاصيل انظر عيساوي Economic History, pp. 363-4

٢٩- فيما يخص سورية ربما كان الارتفاع بنفس الدرجة فمن ٥٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني في السنة كما قيل في سنوات ١٨٢٠ إلى ١٠ ملايين جنيه في عام ١٩١١- وكلا الرقمين يعودان إلى التجارة البحرية التي ارتفعت بسرعة أكبر من البرية Ibid, p 30. أما بالنسبة للعراق فإن «حسن» يضع معدلاً لمجمل التجارة في حدود ٤٣٨,٠٠٠ جنيه إسترليني في عام ١٨٦٤- ٧١، و ١,٧٦٠,٠٠٠ في عام ١٨٨٠- ٧ و ٦,٤٢٨,٠٠٠ في عام ١٩١٢- ١٣ انظر محمد سلمان حسن: التطور الاقتصادي، بيروت ص ٩٥ و ٢٢٣. See. Ibid pp 208-9.

30- Marvina L, Entner, Russo-Persian Commercial Relations, 1828-1914 Gainseville, Fla, 1965, p. 8.

31- Ibid. p. 63.

٣٢- هناك تقدير مبكر كان يرى الحصة الروسية أقل بكثير Curzon, op. cit, vol. ii, pp. 562, 582. وحتى بعد مضاعفة رقم الواردات الإيرانية من روسيا، إذا حسبنا حساب تهريب البضائع، فإن مجمل التجارة بين البلدين في سنة ١٨٥٢ - ٧ قدرت بـ ٤,٤ مليون تيلر من مجموع التجارة الإيرانية المقدرة بـ ٤٢ مليون أو ما يعادل ٦,٣ مليون جنيه إسترليني، والرقم الأخير على كل حال الذي يتضمن تقديرات التجارة مع آسيا الوسطى يمكن أن يكون مرتفعًا إلى حد ما. انظر Commerzielle Zustande Persiens. Berlin 1858, pp. 164-5 في Ernst Otto-Blau وتضع الإحصائية العالمية السنوية لعصبة الأمم International Statistical Yearbook 1928 Geneva 1929 رقمًا للواردات الإيرانية عام ١٩١٣ بحوالي ٥٥ مليون دولار وصادراتها ٣٨ مليون دولار، أي بمجموع قدره ٩٣ مليون (حوالي ١٧ مليون جنيه) ويشتمل هذا على زيادة ثلاثة أضعاف بالأسعار الجارية في السنوات الستين السابقة على الحرب العالمية الأولى ومنذ أن كانت مستويات الأسعار في سنوات ١٨٥٠ قريبة من تلك الأسعار السائدة في عام ١٩١٣ يجب أن يكون النمو قد وصل بالأرقام الفعلية إلى ثلاثة أضعاف أيضًا.

ولابد أن نموًا قد حصل في النصف الأول من القرن التاسع عشر وهذا ما يوحي به واقع يؤكد أن التجارة عام ١٨٣١ - ٥٦ بين طرابزون والتي كانت كلها تقريبًا تجار عابرة (ترانزيت) من إيران وإليها تضاعفت اثني عشرة مرة (Blanm op. cit pp 235) وفي أوائل سنوات ١٨٥٠ استقبلت طرابزون نصف واردات إيران تقريبًا وسدس صادراتها. أما الأرقام المبكرة فكانت متناقضة ففي عام ١٨٣٤ قدّر J. B. Fraser مجمل تجارة إيران مع أوروبا بما فيها روسيا بمليون جنيه إسترليني واحد (المرجع السابق ص ١٦٥) وفي عام ١٨٣٦ يقدر ستورات W. Stuart الصادرات البريطانية إلى إيران بأكثر من مليون جنيه وذكر أن الصادرات الروسية كانت أكبر بمقدار الثلثين (Curzon, op, Cit, Vol, ii, p 564).

٣٣- انظر عيساوي Economic History, PartV, Introduction and Part, VII Introduction.

34- Liverpool East India Committee, quoted in I. Durga Parshad, some aspects of Indian Foreign Trade, 1757-1893. London, 1932, p 132.

35- Ibid p 215.

٣٦- بنك اليابان 1966) Historical Statistics of the Japanese Economy).

٣٧- انظر عيساوي: .Asymmetrical Development

أخذت أرقام التجارة الخارجية وعدد السكان من كتاب عصبة الأمم الإحصائي: Statistical yearbook 1928.

٣٨- من أجل التفاصيل انظر عيساوي: النمو الاقتصادي Economic growth وكذلك Hla Myint اقتصادات البلدان النامية The Economics of the developing Countries, London, 1964, Chapter 3.

٣٩- انظر A. E. Crouchley "Acentury of Economic Development" L'Egypte Contemporaine (Cairo) 1939, and E. R. J. Owen "Cotton production and the development of the Egyptian Economy D. Phil Thesis, Oxford university, 1965.

٤٠- انظر Robert L. Tignor, Modernization and British Colonia Colonial Rule in Egypt, Princeton, N. J. 1966 Chapter 7.

٤١- انظر .Anstey, Op. Cit Chapter 7

٤٢- انظر وثيقة في وزارة الزراعة الأمريكية.

Agriculture in 26 Developing Nations. 1948 to 1963. Washington D. C. p 45.

أما أحدث مناقشة في هذه المسألة فهي في:

Hames Nakamura, Agricultural Production and the Economic Development of Japan 1873- 1922, Princeton N. J, 1966.

43- Anstey, Op. Cit p 207، إن الأحكام التالية لعالم ذي مكانة عالية يجب أن تلحظ على أية حال، أن التوسع البريطاني في تصدير الأقمشة إلى الهند قد امتص الطلب المتزايد، ولم يكن النساجون على الأنوال اليدوية في نهاية المرحلة أقل عدداً أو أقل جودة اقتصادية منهم في بدايتها، وإن القطاع التقليدي بصورة عامة، لم ينحدر بصورة مطلقة من حيث المدلول الاقتصادي.

Morris. D. Morris "Towards a Reinterpretation of ninecteenth Century Indian Economic History", Journal of Economic History 1963.

٤٤- انظر عيساوي: Economic History pp. 38- 59, 452-60.

ومن أجل محاولة محمد علي في مجال التصنيع انظر: المرجع السابق ص٣٨٩- ٤٠٢.

٤٥- انظر Anstey مرجع سبق ذكره. Chapter 9: Cambridge Economic History, pp. 908-19 and Krishan ورقة غير منشورة Saimi "Some Measures of the Economic growth of India, 1860- 1913 Columbia University.

٤٦- انظر Cambridge Economic History pp. 875- 99 and William W. Lockwood, The Economic Development of Japan, Princeton, N. J. 1954.

٤٧- انظر Owen, op. Cit, and Issawi, Economic History p 365.

48- I. M. Smilianskaya "Razlozeniye Feodalnik othnosheniì" Translated in ibid, pp, 226, 47, and Dominique Chevalier, "Western Development and Eastern Crisis in the Mid. Nineteenth Century" in Polk and Chambers (eds (Op. Cit.

49- Nikki R. Keddie, Historical obstacles to agrarian change in Iran Claremont Asian Studies Claremont California, 1960 p 4 See also A: K. S. Lambton, Landlord and Peasantin Persia London, 1953, pp. 143-5.

٥٠- وعلى كل حال توجد Morris, Op, cit, see also Anstey Op, Cit, Chapter XVI معطيات على التقدم المتميز في الأربعين أو الخمسين سنة التي سبقت الحرب العالمية الأولى See saini, op. cit

51- Lockwood op, Cit pp, 34, 138-50.

52- Herbert Passin, Society and Education in Japan, New York, 1965, p 11.

ومن أجل التفاصيل انظر عيساوي : Asymmetrical Development

٥٣- كانت كلية روبرت في ذلك الوقت تأخذ طلابها كلهم تقريبًا من جماعات الأقليات وحسب انظر .Mears, Op. Cit. Chapter 5

٥٤- كان ثمة ميدان واحد في البداية يسيطر عليه الأجانب وهو تجارة الصادرات ولكنه في عام ١٩١٣ أصبح معظم تجارة ما وراء البحار في يد شركات يابانية وكان نصفها (أي التجارة) يُنقل الآن على سفن يابانية .Lockwood, Op. Cit, p 329

٥٥- انظر Morris op. Cit, Anstey, op. Cit. pp 109- 17, and D. H Buchanan, The development of Capitalistic Enter Prise in India, New York, 1934, Chapters Vii-Xiii.

٥٦- انظر عيساوي Economic History, pp 114-25, 505- 13; Jamalzade, Op. Cit p 93.

٥٧- ذلك أن مجمل حمولات البواخر من الخليج التي تدخل المرافيء الهندية ارتفع من حوالي ١٠٠,٠٠٠ مئة ألف طن في السنة في أواخر سنوات الخمسينيات إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠٠ مائتي ألف طن في أوائل سنوات ١٩٠٠ ثم هبط بعد ذلك إلى ما دون مستواه الأصلي في بداية الحرب العالمية الأولى. انظر Statistical Abstract Relar-ing to British India ولا تغطي هذه الأرقام المراكب العربية والفارسية وحسب، بل البواخر البريطانية وغيرها التي تمخر عباب البحر بين الهند والخليج .. وكان نقص العدد بين المراكب المذكورة كبيرًا جدًا وقد حدثت العملية نفسها في منطقة البحر الأحمر.

٥٨- في سبيل دراسة تفصيلية انظر Public Health Administration under, Robert Tignor British rule-1882-1914, unpublished doctoral dissertation, Yale university,1960.

وكانت قد تأسست محاجر صحية أولية في مختلف المرافيء العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

٥٩- إن الحكم التالي يستحق بعض الاعتبار لو أن اليابان كانت أكثر قرباً من الأمم العظمى المصنعة في الغرب لكان نموذج نموها وتغيرها البنيوي بعد سنة ١٨٦٨ مختلفًا بعض الشيء في الغالب . وكان كل من الضغط من أجل التصنيع والفرصة المواتية لإنجازه قد قلت ولو أنها حظيت بالوصول إلى الأسواق الخارجية الكبرى لتسويق فحمها ومنتجاتها البحرية ومحاصيلها الزراعية ذات القيمة العالية ، ولو أن البضائع الاستهلاكية الغربية نافستها في اليابان بقوة أكبر مما كانت عليه الحال لتأخر تقدم الصناعة. Lockwood. Op. Cit p 353.

٦٠- انظر عيساوي. Asymmetrical Development.

61- Idem, Economic History, pp 52-3.

٦٢- كان هىنالك عامل آخر هام هو القيود التي فرضتها الاتفاقات التجارية العالمية التي فرضت على حكومات الشرق الأوسط ، وكانت الاتفاقات تمنعها من فرض ضريبة جمركية لحماية صناعاتها ، وكان لهذه القيود نظير في الهند وحتى عام ١٨٩٩ في اليابان .

أصول الملكية الخاصة للأرض في مصر

إعادة تقييم

كينيث م. كونو

ثمة اتفاق في تاريخ مصر الرسمي على أن الملكية الخاصة للأرض أدخلت في القرن التاسع عشر[١] وقد ارتبط هذا التطور في القانون التشريعي غالبًا من الناحية التحليلية بعملية التحديث[٢] وتفترض نظرية التحديث ثنائية أساسية بين مجتمعين نمطين مثاليين: تقليدي وحديث مما يقتضي ضمنًا انقطاعًا حادًا بين الأزمنة التاريخية؛ أي ما قبل بدء التحديث وما بعده، وتفتقر المجتمعات التقليدية من وجهة النظر تلك إلى القدرة على توليد تغير اجتماعي ذي معنى من داخلها. فالتغير ينتج بالأحرى من اتساع الاتصالات وتنوع التقنية المنتشرة عالميًا من أوروبا الحديثة ومن أمريكا الشمالية. وتنهار في عملية التحديث المعايير التقليدية والبنى في المجتمع المضيف وتنبت مكانها قيم عقلانية جديدة ومؤسسات، ويعتبر تطور نظام الأراضي الجديد في مصر غالبًا أحد أمثلة هذا التبدل. يُنظَر في معظم الدراسات التاريخية حتى اليوم إلى أثر أوروبا وظهور المصلحين الأقوياء الذين تأثروا بالأفكار الأوروبية كأمر حاسم في بدايات التحديث في الشرق الأوسط. أما في مصر فإن الحدثين الأكثر رمزية هما الاحتلال الفرنسي عام ١٧٩٨- ١٨٠١ ثم حكم محمد علي باشا ١٨٠٥- ١٨٤٨ «مؤسس مصر الحديثة». وتشير الدلائل بعد فحص دقيق للمصادر إلى عدم وجود انقطاع تاريخي بل إلى عكسه، وليس ثمة تحطيم للمؤسسات وحلول محلها بل إنه تطور حركي لها يدين لقوى أصلية بقدر ما يدين لتأثيرات خارجية[٤] وهذا يدعو إلى إعادة تقويم للتغير الاجتماعي -الاقتصادي في مصر ولعلاقتها بالتأثيرات الأوروبية ولدلالاتها في الإصلاح التشريعي.

إن التحول في علاقات الملكية في مصر والأراضي العثمانية الأخرى كان قد أخذ مجراه وأدى إلى ظهور أشكال من الملكية الخاصة للأراضي قبل زمن طويل من إصلاحات القرن التاسع عشر ذائعة الصيت. وهذا على النقيض من العرف السائد في معظم النصوص

التاريخية. ويبدو هذا جليًا بعد فحص سلوك العناصر التي تضع يدها على الأرض في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والصراعات فيما بينها على اكتساب الأرض والاستمرار في السيطرة عليها وذلك في مستويات ثلاثة: كمصدر للريع، يمكن التنازل عنه في سبيل الدخل وكوسيلة للإنتاج وسد الرمق.

وتشير هذه المستويات المختلفة من الاستفادة من الأرض إلى تراتبية في الحقوق التي يتم تقاسمها أو المطالبة بها أو/ و بإنتاجها، موجودة في الفترة التي سبقت صعود محمد علي إلى السلطة، وهي تشبه أنظمة أخرى قبل رأسمالية في أوروبا وآسيا(٥). وكانت العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ارتباطًا صحيحًا بعلاقات الملكية. وبعبارة أخرى كانت علاقات الملكية علاقات اجتماعية بأوسع معاني الكلمة، ويضفي عليها القانون شرعيته.

ولم يكن تأسيس الملكية الخاصة للأرض كبديل لهذا النظام ناتجًا عن «الحقوق» التي لم تكن موجودة أصلاً، كما لم يكن مجرد أمر تحويل من الدولة إلى الأفراد بل شمل دمج مطالبات أصحاب الحصص في سياق واحد وتمليكها لأفراد. فهي تمثل تأسيس سيطرة الأفراد الحصرية على الأرض باعتبارها نظامًا سائدًا لعلاقات الملكية بدلاً من السيطرة التي كانوا يتقاسمونها. كانت الإدارة العثمانية لملكية الأراضي في مصر تجسد مبدأ الحقوق المقتسمة(٦). وكان السلطان (أي الدولة) بحكم القانون «مالكًا» لمعظم الأرض الزراعية. إذ كانت سلطة الدولة على الأرض محدودة في الواقع بجباية الضرائب الصيانة الإجبارية لأعمال الري من خلال استخدام السخرة، وعمدت الدولة من جهة ثانية لكي تنجز أمر جباية الضرائب وتصريف الإدارة في الريف إلى استخدام وسطاء متعددين أناطت بهم مسؤولية قرية أو أكثر كانوا يتقاضون منها جزءًا من العائدات ومن قطاعات من الأرض خاضعة لحيازة خاصة كذلك لقاء خدماتهم. وكان الفلاحون أخيرًا يملكون حقوقًا تقليدية تخولهم فلاحة الأرض والبقاء عليها.

وفي مصر السفلى وأجزاء من مصر الوسطى كان الفلاحون يحتفظون بأرضهم مدى الحياة ويورثونها لأبنائهم طالما أنهم يدفعون الضرائب «ومن هنا جاء مصطلح أثر أو أثرية» وكان فيضان النيل السنوي يتسبب في تغييرات كبرى في منطقة الأرض الصالحة للزراعة

في مصر العليا وبقية مصر الوسطى لذا كانت تقاس الأرض سنويًا ويعاد تقسيمها من جديد بين فلاحي القرية (أرض المساحة) وبهذا يكون ضمان ملكية الفرد لأرضه محفوظًا بالنسبة لفلاحي أرض الأثر ولابد أن العائلات الأخرى في القرية كانت تحتفظ بحق دائم مماثل في قطع أرض المساحة المخصصة لها. ولم تكن الدولة ولا الوسطاء يتدخلون في شؤون الإنتاج إلا بصورة غير مباشرة من خلال متطلبات الضريبة وأعمال الري.

وقد ذكر سكوت أن الفلاحين حريصون أشد الحرص ومستعدون للدفاع المستميت عن هذين الشرطين: ضمان الحياة وقدرتهم على اتخاذ القرار المتعلق بعملية الإنتاج، ذلك أن سيطرة الفلاحين المباشرة على الأرض والإنتاج هي وسيلتهم للحفاظ على الأمان في مواجهة القوى التي يصعب التنبؤ بها مثل الطقس أو اقتصاد السوق وعلى أن يضمنوا لأنفسهم مورد رزق مناسب في حدوده الدنيا. إن من شأن التدخل في هذه الحقوق الموروثة أو التشدد في فرض الضرائب والإيجارات التي تهدد بدفع الفلاحين إلى ما دون المستوى المقبول للعيش، أن يثير سخطًا أشد وقد يدفعهم إلى مقاومة أشد مما تستثيره فيهم نظم الاستغلال التي هي أكثر مرونة وإن تكن تنتهب جزءًا أكبر من فوائضهم[٧].

وكان القانون العثماني، وهذا أمر له دلالته، يخفف من الضرائب في سنوات القحط والفيضانات المدمرة كما كان يضمن شروط حيازة الفلاح التقليدية لأرضه[٨].

كما أن الأنظمة العثمانية أحدثت تدابير تمنع الوسطاء من الاستبداد بالفلّاحين. ومن استنزاف حقوق الدولة المسيطرة على الأرض. ومن أن يختلسوا أكثر من نصيبهم الشرعي من العائدات. وكان ثمة موظفون ذوو رواتب استخدموا في الأصل للإشراف على الزراعة وعلى جمع الضرائب وقد ظهر «الالتزام» خلال القرن السابع عشر[٩]. حيث كانوا ينالونه لمدة عام أو أكثر من خلال مزاد علني تقيمه وزارة المالية. وكان الملتزم يتلقى من خلال التزامه قطعة خاصة من الأرض هي «الوسية Usya» وكان يزرعها لمصلحته بالأجرة أو عن طريق السخرة أو أنه كان يؤجرها. وكان ربحه الشخصي «الفائض» من أرض الوسية (Usya) ومن الزيادة المفرطة في الضرائب التي تمت جبايتها تفوق أربع أو خمس مرات كمية الضرائب التي يعيدها إلى الدولة ويشير هذا إلى مدى جدوى الالتزام[١٠].

لابد للقانون أن تسانده القوة لكي يكون فعالاً في حين أنه في وضع كهذا حيث الدولة ضعيفة لا تشير التدابير الرسمية إلى الممارسات الفعلية. وكان كل طرف ممن يتشاركون في الحقوق على الأرض في مصر العثمانية كما في كل مكان آخر، يستطيع أن يثبت حقه ويدافع عنه بمقدار ما يمتلك من وسائل الإكراه أي من القوة السياسية. وإذ كانت سلطة الحكومة في الولايات قد ضعفت فإن قوانين الأرض أصبحت تفقد صلاحيتها باطراد في حين ازدادت سيطرة الوسطاء على الأرض على حساب الدولة. وفي بداية القرن الثامن عشر كانوا قد اكتسبوا حقوق وضع اليد على الأرض في مصر وهذا ما كرسهم كمالكين لهذه الأراضي بكل معنى الكلمة ويتضمن ذلك:

١- امتلاك الالتزام مدى الحياة ما دامت الضرائب تُدفع.

٢- انتقاله عن طريق الإرث إلى الأولاد، أو الزوجات، أو الرقيق الأبيض.

٣- إمكانية تحويل الأرض إلى وقف وبذلك يضمن للأسرة امتلاكها المستمر.

٤- إمكانية رهن الأرض.

٥- أن يأخذ عليها مبلغًا كرهن أو أن يبيعها مباشرة[١١].

لقد استعملت هذه المعايير بدقة في الدراسات السابقة عن مصر في القرن التاسع عشر لتشير إلى التحرك باتجاه الملكية الخاصة[١٢] والأمثلة التي ترى أن الملكية الخاصة قد ظهرت في مصر خلال القرن التاسع عشر كأبعد ما يكون يجب أن تهمل.

وقد اتضح استنزاف الوسطاء لسلطة الدولة على الأرض من خلال أكداس من الأوهام القانونية التي استخدمت لتلتف على الوضع القائم الشرعي للأرض والذي لا يقبل التبديل.

كان الإقراض والرهن يتمان تحت تسمية ملطفة هي «الإسقاط» فكانت عمليات البيع تسمى «الإسقاط إلى الأبد»[١٣] وقد استخدمت أوهام مماثلة في نقل ملكية أراضي الوقف[١٤]. ويجب ألا يفاجئنا اللجوء إلى هذه القوانين الوهمية فقد استعملت من قبل في مرات وأمكنة كثيرة ومنها الالتفاف على النواهي القرآنية المتعلقة بالمراهنة وبالربا[١٥].

كما استخدمت بشكل مراوغ فيما يتعلق ببعض القيود على الملكية الخاصة للأرض في بعض أجزاء من أوروبا المعاصرة[١٦]. وقد أدى التطور الذي سبب التعامل مع الأرض وكأنها سلعة قابلة للتحويل إلى استخدام هذه الأوهام إلا أن الاستمرار في استعمال التعبير الشرعي القديم الخاص بحيازة الأرض استعمالاً سطحيًا جعل هذا الانتقال غامضًا.

أوقفت عملية إعادة تأسيس دولة قوية في القرن التاسع عشر التطور باتجاه الملكية الخاصة جزئيًا. مع أنها، ويا للمفارقة، سهّلت هذه الحركة على المدى الطويل، وقد كثّفت الدولة من السيطرة على الأرض كما لم يحدث أبدًا من قبل، وفي منحى وحيد وضعت يدها عليها. والأمر الثاني أنها انتهكت حقوق الحيازة التقليدية للفلاحين بتدخلها في عملية الإنتاج وتحويل الحيازة بالشكل الذي رأته مناسبًا. وأخيرًا سمح ضعف الدولة بعد عام ١٨٤٠ لجيل جديد من الوسطاء وواضعي اليد المحظوظين الذين خلقتهم أن يؤثروا على سياسات حيازة الأرض لمصلحتهم الخاصة.

إذا عبرنا عن مسائل حيازة الأرض بعبارات التنافس أو الصراع بين الأشخاص المتعددين المعنيين بشؤون الأرض وإنتاجها حينئذ تكون التطورات في القرن التاسع عشر قد ظهرت كاستمرار للاتجاهات في القرن الثامن عشر، إن تشريع الملكية الخاصة للأرض جاء في أعقاب ذلك الصراع طويل الأجل للسيطرة على الأرض، وقد أضفى الطابع القانوني على النظام الجديد الذي صنعه الصراع ووطد بشكل قاطع أوضاع أولئك الذين كسبوا من العملية: أي ملاّك الأرض الكبار بوجه خاص، وكذلك طبقة من الفلاحين الأغنياء. وهو يمثل في النهاية مرحلة متأخرة في نقل الملكية من حقوق مقسومة في الأرض إلى حق حصري فيها.

وتتطلب الظروف التي قادت إلى هذا التحول في الملكية بحثًا مكثفًا في المستقبل وهنا يبرز دليل على أن هذه العملية كانت في واقع الأمر، تأخذ مجراها، بالإضافة إلى العوامل التي ظهر أنها أثرت فيها وفي مردودها، وقد أخذت الاتجاهات الاقتصادية المحلية والإقليمية بعين الاعتبار بالإضافة إلى التبدل في طبيعة الدولة وقدرتها على تنظيم حيازة الأرض. وسوف نتابع العلاقات المتغيرة بين الفلاحين والوسطاء/ مالكي الأرض، والدولة وبينهم وبين الأرض.

شرق المتوسط قبل ١٨٠٠:

على الرغم من أن بلدان شرق المتوسط تحت الحكم العثماني كانت منفصلة على أوروبا ثقافيًا وسياسيًا، فإنها كانت مرتبطة بها كجزء من منطقة واسعة تخضع لاتجاهات اقتصادية وديمغرافية عريضة. وقد تأثرت الإمبراطورية العثمانية بنتائج «ثورة الأسعار» في القرن السادس عشر وعانت من ارتفاع في عدد السكان في نفس الوقت الذي جرى في أوروبا تقريبًا، وقد بدأ عدد السكان بالتزايد ثانية في القرن الثامن عشر على الأقل[١٧]. وأدى هذا كله بالإضافة إلى بدايات الثورة الصناعية إلى ارتفاع مطلق طيلة قرن تقريبًا في أسعار السلع الزراعية كان ملحوظًا في كل من أوروبا والشرق الأوسط. وقد ارتفع سعر الأرض بدوره وظهرت المضاربات التجارية في كلتا المنطقتين مع أنها كانت ممنوعة قانونيًا[١٨]. وشقت عناصر جديدة طريقها بين الطبقات التي تضع يدها على الأراضي وكانت الأرستقراطية التجارية والمالكون المحليون للأرض قادرين على زيادة قوتهم السياسية في مواجهة الملك والفلاحين.

كما سجّل تغير تركيب الطبقات المالكة للأرض في أوروبا بفعل حصول العامة على مزارع النبلاء وعلانية في بعض الأحيان حتى حين كان القانون يمنع ذلك. وفي الإمبراطورية العثمانية كان التغير بفعل دخول التجارة طبقة مالكي الأرض[١٩]. وقد دفع ارتفاع الأسعار الأرستقراطية الحائزة على الأرض، كما أتاح لها ضعف سلطة الدولة أن تزيد من سيطرتها على حيازاتها. وكانت الأنظمة الاجتماعية السياسية الراسخة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بعلاقات الملكية، قد دمرت كما كانت قد تلاشت في الوقت ذاته سلطة الدولة على حيازة الأرض. وأدى هذان التطوران إلى إرساء قواعد التغير المؤسسي في وقت لاحق.

أدى ارتفاع الأسعار في منطقة شرق المتوسط خلال القرن السادس عشر إلى ازدياد الصادرات من المواد الغذائية والمواد الخام من الإمبراطورية العثمانية، وكانت السفن القادمة من البندقية تُشحن بالحبوب في الموانئ المصرية في منتصف القرن. وبدأ أن سكان الإمبراطورية منذ ذلك الحين قد علقوا بشرك الإنتاج ومُنع تصدير الحبوب إلى الغرب.

وعند ذلك أصبح الأرخبيل اليوناني مركزًا لتجارة الحبوب المهربة التي ازدهرت في القرن الثامن عشر[٢٠] وقد وجد القمح المصري والأرز والبقول طريقًا إلى الغرب تتوافق مع طلبات السوق المتبدلة ومع قدرة الباب العالي النسبية على تقوية نظمه التجارية.

واكتسبت المنتجات الصناعية كالصوف والحرير والقطن والكتان والجلود والزيوت والأصبغة أهمية جديدة في القرن الثامن عشر بفضل التوسع الصناعي الأوروبي[٢١] بالإضافة إلى أن طلب كل من المنطقة وأوروبا لقطن الشرق الممتاز وحريره، ولغزله الصوفي والقطني أدى إلى زيادة إنتاج النسيج في بعض المناطق. أدّى هذا كله إلى توسع في إنتاج الحاصلات الثمينة وخصوصًا القطن مما قاد إلى نتيجة أخرى هي الاتجاه إلى تخصيص إقليمي أكبر. وقد ترافقت زراعة أشجار التوت في لبنان ومقدونيا والتوسع في زراعة القطن في مقدونيا والأناضول وفلسطين مع تطور في إنتاج الطعام والأصبغة النباتية في مناطق أخرى. وأصبح سهل البقاع وحوران مناطق إنتاج هامة للحبوب يتقاتل عليها أمراء لبنان وولاة صيدا ودمشق. وكانت المواد الغذائية المصرية تمون سورية ومقدونيا واستنبول، بالإضافة إلى تسويقها في مصر وفي الغرب. وكانت مصر تنتج صباغ النيلة أيضًا (صباغ أزرق) والعصفر للأسواق الداخلية وللتصدير. وكان تخصص مصر بإنتاج معين إشكاليًا بعض الشيء إذ إن أكثر من محصول واحد في العام يمكن أن يظهر في مناطق عديدة واتجهت مناطق مختلفة إلى التخصص بالقطن والكتان والأصبغة والبذور الزيتية وقصب السكر أو المحاصيل الغذائية[٢٢].

في حين كان جزء صغير من تجارة مصر الخارجية يجري مع الغرب مباشرة، أظهرت حركة الأسعار في القاهرة خلال هذا القرن بوضوح أن البلاد كانت تعاني من نتائج النمو العام للتجارة ومن ارتفاع أسعار السلع الزراعية مما يوحي بأن العوامل التي تكمن وراء ارتفاع الأسعار ربما كانت عامة وليست مجرد مسألة تأثير أوروبي. وقد ارتفعت أسعار البقول والقمح والأرز والقطعان والجمال مرتين ونصف خلال القرن وارتفعت أسعار الخراف ثلاث مرات كما تضاعف سعر الزبدة والزيوت والجبن والسكر والعسل مرتين وطرأ ارتفاع على أسعار السلع الصناعية إذ ارتفع سعر القطن الخام خمسة أضعاف تقريبًا في حين تضاعف سعر الكتان والقطن المغزول[٢٣] وزاد سعر صبغ العصفر المعد للتصدير

ثلاثة أضعاف تقريبًا[٢٤] وفي مصر كما في كل مكان عزز ارتفاع الأسعار من قيمة ما يترتب على الأرض وهذا عامل رئيسي في تحولها إلى الملكية الخاصة.

في القرن السادس عشر كان العثمانيون قد بدأوا بتحويل أراضي البلقان والأناضول من نظام التيمار Timar إلى نظام الالتزام الذي حصلت عليه دوائر البلاط ورأس المال التجاري الربوي. وفي الوقت نفسه بدأت هذه العناصر بشراء «التيمارات» بصورة غير مشروعة وقد أدى ضعف سيطرة الدولة والفرص الاقتصادية المناسبة بأصحاب التيمارات هؤلاء إلى أن استطاعوا أن يحولوا ما بحوزتهم بصورة غير شرعية إلى الالتزام. وشهد القرنان السابع عشر والثامن عشر ظهور الالتزام الضريبي مدى الحياة «الماليكان» الذي تبع تطور سوق المضاربة في حيازة الأرض كما شهد هذا القرنان ظهور «الجفلك» في البلقان وهي مزارع تجارية تعود إلى ملكية خاصة ومعفاة من أي التزام تجاه الدولة. وكان الحائز على الجفلك يملك الأرض جملة وفي الغالب الأدوات والحيوانات والبذور التي استخدمها المستأجرون لديه[٢٥]. وهنا كانت عملية استنزاف سيطرة الدولة كاملة كما أن قواعد حيازة الفلاحين تغيرت أيضًا.

وانتشرت «الجفالك» بسرعة في البلقان في أواخر القرن الثامن عشر مترافقة بشكل وثيق مع انتشار زراعة محاصيل استثمارية جديدة كالقطن والذرة[٢٦] وكان إنتاج هذه المحاصيل الغالية الثمن والتجارة بها الأساس الاقتصادي لظهور الوجهاء الأقوياء في الولايات أي من يسمون «الأعيان»[٢٧].

وفي لبنان تم تنظيم تربية دودة القز على أيدي مشايخ الدروز وأنظمة الأديرة المارونية كذلك في البلقان ترافق تركيز الأرض في أيد قليلة والاستغلال المتزايد للمستأجرين بانتشار السوق الزراعية الشرقية. وفي كلتا المنطقتين لعب تحول الحيازات إلى وقف -وهي ملكية مدخرة من أجل دعم أعمال البر والتقوى -دورًا هامًا في انتزاع الأرض وتركيزها[٢٨].

وترافق بروز الشيخ ضاهر العمر في فلسطين مع انتشار زراعة القطن. وكان ضاهر ومعه مشايخ آخرون قادرين كملتزمين على احتكار القطن باستخدام سماسرة بين الفلاحين

والتجار الفرنسيين وحاول خَلَفه والي صيدا أحمد باشا الجزار، وهو رجل قوي محليًا، أن يحصل على أكثر ما يمكن من الأرض تحت شكل «ماليكان» وقد سبق احتكاره لكل إنتاج وكل تجارة أساليب محمد علي(٢٩):

كان الموظفون العثمانيون يدركون المخاطر المالية والسياسية لتطورات حيازة الأرض إلا أنهم لم يكونوا قادرين على إيقافها دائمًا. وكانت محاولات إصلاح نظام الأرض الذي بدا «حديثًا» ويوحي، بجهود راهنة لإعادة توطيد أكبر درجة من سيطرة الدولة على الأرض. وقد انتقد دعاة الإصلاح العثمانيون في القرن السابع عشر نظام «الماليكان» وصدر مرسوم بإلغائه أيام السلطان أحمد الثالث ١٧١٤-١٧١٥(٣٠)، إلا أن الحركة الرجعية العسكرية أضعفت مركزه وأدت إلى العودة عن المرسوم بعد ثلاث سنوات، وقد حاول فيما بعد أن يجري إصلاحًا آخر وذلك بإعادة أراضي الماليكان إلى التزام قصير الأمد ووضع بعضها تحت إدارة موظفي الدولة ذوي الرواتب. وكذلك جرت للمرة الأولى في القرن كله عملية مسح كثيفة(٣١).

تجددت الجهود للحد من قوة الأعيان المحليين وإعادة تأسيس سيطرة الدولة على الأرض أيام السلطان مصطفى الثالث وعبد الحميد الأول(٣٢) وترافقت الإصلاحات الإدارية العسكرية دائمًا مع إصلاحات مالية تؤثر على حيازة الأرض وقد حذا الإصلاح الشهير الذي قام به سليم الثالث ومحمود الثاني حذو هذا النموذج. إن دراسة حيازة الأرض العثمانية في هذه المرحلة هي دراسة صراع متعدد الوجوه على الأرض نفسها بين كل من المركز السياسي وبين الولايات، وبين أصحاب العلاقة في كل موقع.

الوضع في مصر:

مع أن تاريخ مصر الزراعي في هذه المرحلة يحتاج إلى فحص مفصّل، إلا أنه يمكن إعادة تركيب صورة جزئية عنه من خلال الأدلة المتاوفرة حاليًا. إن العاملين الاقتصادي والسياسي الأكثر أو الأقل ثباتًا اللذين ساعدا على التغير في مصر العثمانية القريبة العهد هما الارتفاع العالمي للأسعار الزراعية وضعف سلطة الدولة. وإذا كانت هناك أحوال ساعدت على التغير فإن العمل الإنساني والتأثير المتبادل هما اللذان يقرران وجهته ونتيجته.

كانت استجابة الوسطاء والفلاحين في ظل ظروف القرن الثامن عشر متنوعة السبل فيما يخص حيازة الأرض واستخدامها. ففي موازاة التغيرات في كل مكان من الإمبراطورية العثمانية نجح الملتزمون في مصر في تحويل التزامهم إلى شكل من الملكية الخاصة للأرض، وقد تم التعبير عن حقوقهم في التصرف في فترة مبكرة من القرن الثامن عشر، بكلمة «الماليكان» التي تشير إلى أن حيازتهم مدى الحياة كانت قد أصبحت عامة، وكان تحويل الأرض إلى وقف أو توريثها بوصية أو رهنها أو الاستقراض بضمانها أو بيعها عبر حيلة الإسقاط، ضمن سلطة الملتزم. ويعود تاريخ أقدم السجلات المتعلقة بالإسقاط في مصر إلى عام ١٧٢٨ وهو يشير إلى أن هذا القانون الوهمي كان مستخدمًا بصورة عامة في نقل الملكية المتعلقة بحيازة الأرض[٣٣].

ظهر تجار القاهرة بين حائزي الالتزام أو المشترين له في هذه السجلات ويبدو أن المضاربة على نقل الملكية قد حدث غالبًا في داخل طبقة أصحاب الحيازة الغائبة هناك. ويظهر تاجر في سجلات كواضع يد على ثلاث قرى في ريف الدقهلية منذ ١٦٧٣[٣٤]. كما زادت سلالة التاجر الشراعيبي بصورة خاصة حيازتها أثناء القرن الثامن عشر[٣٥]. وتبين دراسة والز (T. Walz) عن تجار «الجلابة» الذين عملوا في التجارة السودانية أن بعض التجار الأقل شأنًا حصلوا على الالتزام أيضًا. وأجَّر آخرون أقسامًا من الالتزام أو أراضي الوقف، أو حصلوا على رهن لأراضي فلاحين.

وكان الأغنياء من علماء مصر ناشطين أيضًا في الحصول على الالتزام في المناطق المجاورة لإقامتهم في الدرجة الأولى بالإضافة إلى إدارتهم لأراضي الوقف[٣٧].

كان انخراط التجار الأغنياء في الأرض جزءًا من اتجاه عام للاستثمار في الملكيات المدينية والريفية وفي التزام الضرائب[٣٨] وكان من الصعب تمييز أغنى العلماء من كبار التجار في هذا التعامل[٣٩]. ومثل هذا الاستثمار مفهوم. وقد قوض ثبات الأسعار النسبي للقهوة والنسيج التجارة الأكثر جدوى في أيدي التجار المحليين[٤٠] في حين كانت أسعار السلع الزراعية ترتفع. ومن المستحيل في الوقت الحاضر التحقق من درجة انخراط التجار في حيازة الأرض. وتظهر أرقام أ. عبد الرحيم أن التجار يشكلون نسبة هزيلة لا تزيد عن واحد بالمئة من الرقم الإجمالي للملتزمين في بداية الاحتلال الفرنسي في مقابل لا شيء

قبل قرن ونصف[٤١]. لكن حجم حيازاتهم لسوء الحظ لا يشار إليه لا في العدد ولا في مدى الرهونات التي كانوا يحصلون عليها بلا ريب.

والدليل الذي يتعلق بتراكم الالتزام غير حاسم أيضًا ويظهر أن كثيرًا من الحيازات كانت صغيرة ومبعثرة: وبين ١٦٥٨-١٦٦٦ و ١٧٩٧ ازداد رقم الملتزمين الإجمالي بأكثر من ٢٥٠٪ مع أن درجة تفتت حيازاتهم تنوعت بين منطقة وأخرى[٤٢]. ومن جهة أخرى تحول بعض الملتزمين إلى فلاحين في أرض الوسية [٤٣] وهي عملية تذكر باحتكار مالكي الأراضي في أوروبا الشرقية المعاصرة في ظل ظروف مشابهة.

ويعتبر تحول الحيازات إلى وقف مثالاً آخر على ازدياد ممارسة الأمر الواقع في الملكية الخاصة للأرض من خلال استخدام القوانين الوهمية، وكانت أرض الوقف تدفع «ضريبة حماية» فقط في هذه الفترة لكي تحافظ على وضعها القانوني. ولم يكن بيعها أو تقسيمها ممكنًا قانونيًا كما أنها بصورة عامة لم تكن عرضة للمصادرة. كما أن الأوقاف «الأهلية» كانت تبقى ملكًا لذريّة صاحب الوقف وكانوا يتلقون ريع الأرض الموروثة إلى أن ينقطع نسلهم وعندئذ فقط يمكن أن يتحول ريع الوقف الأهلي إلى أعمال البر التي وجد الوقف من أجلها أصلاً. كان هذا التحول للأرض إلى وقف أهلي يضمن للأسرة ملكيتها المستمرة بالإضافة إلى إعفاءات هامة من الضريبة. وكان كثير من الملتزمين قادرين على تحويل حيازتهم (الوسية) إلى وقف. وهنا أيضًا نتج رواج سوق الأراضي عن مبادلة أراضي الوقف -على الرغم من القانون الذي وصل إلى حد بيعها. وكانت أراضي الوقف تستغل بطريقة مشابهة لأراضي الوسية فالناظر (المدير) إما أن يؤجرها لشيخ القرية أو أن يزرعها بطريقة العمل المأجور[٤٤].

ويذكر الجبرتي أن أراضي الوقف التي جرى مسحها عام ١٨١٣ وصلت إلى ستمائة ألف ٦٠٠,٠٠٠ فدان في مصر العليا وضواحي القاهرة وبلغت مساحة الأرض التي جرى تحويلها إلى وقف في هذه المنطقة وحدها حوالي ٢٠٪ من إجمالي الأرض المزروعة في مصر كلها[٤٥]. وهذا دليل على المدى الذي وصل إليه انتزاع الأرض من سيطرة الدولة في هذه المرحلة وإذا كانت ملاحظات الجبرتي تدل على شيء فهو أن تمركز أراضي الوقف في

أيدي الأغنياء من النظار والأعيان كان في حقيقة الأمر عامًا. وهو يذكر شخصًا اسمه شمس الدين حمودة وهو شيخ قرية برما في المنوفية أخبره بأن أسرته تضع يدها على ألف فدان من أراضي الأوقاف التي لا تدفع عنها أية ضريبة، ويضاف إليها أراض أخرى يدفع عنها مبلغًا اسميًا[٤٦].

وعلى الرغم من دمج حقوق الملكية والاتجاه نحو مركزة الأراضي يبدو أن الملتزمين والنظام لم يكونوا ينخرطون في الإنتاج الزراعي ولم يحاولوا أن يغيروا علاقات الإنتاج. ولو أن الظروف كانت سليمة لكان الاستثمار لرفع إنتاجية الأرض استجابة ملائمة لاتجاه الأسعار في تلك الحقبة... ولكن المردود الكبير الملائم الذي يبدو أن الالتزام قدمه، وإمكانية فقدان الالتزام تبعًا لتغير الحكام في القاهرة ثبط الاستثمار في الغالب. ومثلما حصل في البلقان تشير الدلائل حتى الآن إلى أن الاستغلال المتزايد كان النتيجة العامة لهذه النشاطات الإيجارية أكثر مما كان الازدياد في فائض الإنتاج[٤٧].

وكان من الممكن ملاحظة أنواع من ردود الفعل على ظروف القرن، على صعيد القرية ولم تكن تشمل التنافس على حيازة الأرض وحسب بل نشاطات في مجال الإنتاج مما يشير إلى إمكانية تطور زراعي. ويكفينا القدر المتيسر لنا من المعرفة في الوقت الحاضر لكي نبين ثلاثة أوضاع توضح ردود الأفعال تلك.

كان بكوات المماليك في الجيزة وكثير من أقسام الدلتا المركزية قادرين على الاحتفاظ بأعظم سلطة ويدل على ذلك وجود «بيوت المماليك» وهي مراكز إقامة أو مقرات لممثليهم المحليين في القرى[٤٨]. وكانت هذه المناطق تنتج أنواعًا من المحاصيل التي ترسل إلى السوق -كالقطن والكتان والبذور الزيتية والأصبغة وأنواع المحاصيل الغذائية[٤٩]. وكان التدرج الطبقي الاجتماعي هنا واضحًا أيام حملة نابوليون نتيجة للسيطرة على الموارد المحلية السياسية والاقتصادية. وكانت الشرطة المحلية ومكاتب الإدارة حكرًا على أغنى عائلات القرية وهناك اتجاه لكي تكون وراثية ابتداءً من منصب شيخ القرية الذي كان يمثل عادةً أكثر عائلات القرية قوة وهو السلطة التنفيذية والقضائية العليا في القرية[٥٠].

وفي القرى التي كان الملتزم يؤجر فيها أرض الوسية التي بحوزته كان المستأجر واحداً من شيوخ القرية وكان السعر يعكس حالة سوق الأراضي التي كانت تتغير تبعًا لجودتها وقربها من سوق المدينة فأراضي الوسية بالقرب من بولاق كانت تؤجر بأعلى الأسعار وإذا كان الملتزم قد زرع أرض الوسية لحسابه الشخصي عن طريق العمل المأجور أو السخرة فإن الشيوخ و «الخوليين» كانوا مسئولين عن الأرض ويتلقون أجوراً عن خدماتهم وكان الخولي وهو موظف يؤخذ من القرية مسئولاً أيضًا عن التأكد من المساحات ومن تخمين أراضي القرية الذي أجراه موظفو الملتزمين وهو مركز له قوة معتبرة وغنى محتمل[٥١].

وقد قوي مركز العائلات الغنية الاقتصادية أيضًا من خلال إعفاءات هامة من الضريبة. وكان الشيوخ والخوليون و«الشهود» (وهم شهود محليون محترفون لأغراض الضريبة) يُعفون من ضرائب «البراني» على حصصهم في الأرض. وهذه ضرائب استثنائية تدفع عينًا، وكان الملتزمون يفرضونها على قرى مختلفة تبعًا لقدرتهم على فرضها وقدرة القرية على الدفع. وكانت تُجبى زبدة، جبنًا، خرافًا، حبوبًا، عسلاً، دجاجًا ومنتجات زراعية أخرى من كل ما كانت أسعاره تزداد بالمعنى المطلق للكلمة وبشكل لا يرحم في أوقات الانحدار المستمر لقيمة العملة. وتظهر التقارير عن البراني في سجلات الضرائب منذ القرن الثامن عشر[٥٢].

أتاحت القوة السياسية والمالية لتلك العائلات الحصول على أراض إضافية تجنبت ذكرها سجلات الضرائب وذلك بالتواطؤ مع موظفين محليين آخرين[٥٣]. وساعد على ذلك نظام الأرض في قرى مصر السفلى إذ أن انتقال الملكية كان يجري أيضًا على هذا المستوى على الرغم من كونها من الناحية القانونية كانت تقتصر على حقوق الانتفاع فقط. وفي هذه المناطق استخدم الأغنياء من الفلاحين المتحالفين مع النخبة الحاكمة مواردهم السياسية والاقتصادية لاكتساب أراض جديدة وإعفاءات من الضرائب كما كانوا في مراكز تمكنهم من استئجار الأرض من واضعي اليد الغائبين إما لمزيد من الإنتاج لبيعه في السوق أو للإفادة من ارتفاع سعر الأرض والتأجير من الباطن.

وكانت الظاهرة المختلفة تمامًا بروز ما يمكن تسميته بالفلاحين المناضلين في بعض المناطق. كان هؤلاء الفلاحون ظاهرة سياسية اقتصادية، فهم يحمون سيطرتهم ويوسعونها إلى مناطق من السوق الزراعية الموجهة والتجارة، بالإضافة إلى أنهم استعملوا قوتهم لمقاومة عبء الضرائب المتزايد والرسوم التي كان يفرضها الملتزمون وإدارة الولاية. وكظاهرة اجتماعية تزامن هذا التطور مع تحضر بعض القبائل البدوية، ومنذ أن تحول هؤلاء البدو إلى فلاحين أصبح من الصعب تمييزهم من الفلاحين حتى أن بعضهم أخذ يرتدي ملابس الفلاحين البنية الصوفية. ولكنهم حافظوا على هويتهم القبلية وتضامنهم في مواجهة الجهات الخارجية. ويبدو أن «النفوذ البدوي» كان العامل المشترك في هذه المناطق الذي حافظ على شبه استقلال عن البكوات[٥٤].

وحصل نوع من التكافل بين البدو والفلاحين في بعض أجزاء الشرقية والدقهلية الدنيا، ووُصفَ البدو في شمال بلبيس بأنهم الفئة المسيطرة دون أن تكون الأكثر عددًا[٥٥]، وقد استقروا بجوار قرى الفلاحين واشتغلوا بتربية الماشية والزراعة، بالإضافة إلى حراسة القوافل على طول الطريق إلى سورية والحجاز وقد وصف المراقبون الفرنسيون هذه المنطقة بأنها غنية بالمحاصيل الحقلية المتنوعة والبساتين وخصوصًا واحات النخيل وكانت شبه جزيرة المنزلة تنافس دمياط كمنطقة لزراعة الأرز[٥٦].

أدت المصالح المتبادلة بين البدو والفلاحين هنا إلى تحالفات عسكرية وكانت «معارك القرى» تُخاض بالتكاتف ضد المناطق المجاورة وتؤكد الإشارات المتكررة إلى فلاحين حملوا أسلحتهم إلى الحقول وإلى المدن والقرى المحصنة لخوض ذلك الكفاح[٥٧]. وعلى الرغم من هذا الصراع تصمت هذه التقارير عن أي «خراب» نتج عن ذلك. كانت معارك القرى تُشن في سبيل السيطرة على الماء والأرض ولا ريب أن محركها كان ارتفاع قيمة الأرض والقطعان وكذلك التغيرات العرضية في مستوى الفيضان.

وثمة بعد هام أيضًا لهذا التعايش هو القدرة على مقاومة ابتزاز البكوات، كان دفع الضرائب والعلاقات الأخرى موضوع مفاوضات بين شيوخ البدو والمماليك[٥٨]. وخلافًا لمنطقة الدلتا المركزية لم يكن هنالك ذكر «لبيوت المماليك» في الشرقية والدقهلية الدنيا مما يدل على أن البكوات وأتباعهم لم يستطيعوا أن يقيموا حضورًا دائمًا هناك.

ويبدو أن حضور الفلاحين المناضلين في وسط مصر كان مرتبطًا بالأهمية المتزايدة للمحاصيل النقدية لكن البدو المقيمين هنا (العرب الفلاحون) أخضعوا الفلاحين واستنزفوا أراضيهم، ومنذ حوالي منتصف القرن استقرت إحدى القبائل وعملت في الزراعة على ضفة النيل اليمنى في مناطق أطفيح وأشمونين ومنفلوط، وفي الزمن الذين كتب فيه جومارد ملاحظاته ١٧٩٩- ١٨٠١ كانت تبسط سيطرتها على الأرض عبر النهر وكانت قد وضعت يدها أصلاً على معظم الجزر في مصر الوسطى وعلى شريط من الأرض بعرض ربع فرسخ على الضفة اليسرى وكانت الجزيرة التي وضعت يدها عليها تُزرع تبغًا ونيلة وقصب سكر وأشجار نخيل ومحاصيل للعلف، بالإضافة إلى البطيخ والحبوب والخضار. والزمرة الأولى من المحاصيل هي الأكثر أهمية وهي تُزرع لتلبية حاجات الأسواق المحلية والإقليمية وكانت الصناعات الرئيسية في القرية قائمة على السكر والنيلة والصوف وتباع بالإضافة إلى التمر إلى تجار القاهرة، وكانت تُزرع حمولات كبيرة من المحاصيل العلفية إذ أن الزراعة الصيفية تتطلب التزويد بالقطعان لكي تدير السواقي كما أن القوة العسكرية والاتصالات بين هذه القرى كانت تحتاج إلى قطعان كبيرة من الخيل والجمال(٥٩).

لقد حصل الشيوخ على دور اقتصادي وسياسي متفوق في هذه القرى وفي قرى أخرى بدوية في مصر العليا والوسطى. وفي هذه المناطق ظهرت بالدرجة الأولى قطع صغيرة من الأرض لشيوخ القرى «مسموح» وهي أرض وضعوا أيديهم عليها وهي معفاة من أية ضريبة ويقال عنها «سرقات قام بها عرب أقاموا بالقوة في قرى متعددة(*) ثم أورثوها لأعقابهم(٦٠) وتكشف هذه الملاحظات النقاب عن الطريقة التي يمكن أن تكون قد وجدت بموجبها الحقوق الممتازة في حيازة الأرض على صعيد القرية من خلال ممارسة السلطة السياسية المحلية. إن إحلال البدو محل الفلاحين في هذه المناطق هو واحد من أكثر الأشكال التي اتخذها الصراع أو المنافسة على الأرض وضوحًا بين الفلاحين، والواقع أن الأغنياء من الفلاحين هنا أو في الدلتا قد حصلوا على الأراضي من خلال تلقي الرهونات

(*) وردت العبارة بنص فرنسي.

أو القروض أو من خلال شراء حقوق الانتفاع- ثانية . يساعدهم على ذلك إشرافهم على المصادر المحلية السياسية والاقتصادية .

وفي مناطق الفلاحين المناضلين لم تكن «بيوت المماليك» معروفة وفي زمن الاحتلال الفرنسي كانت الضرائب تُجبى منهم بصعوبة أو لا تُجبى على الإطلاق[٦١] . ها هنا وفي محافظة الشرقية السفلى كان يجب على سلطة البكوات في مواجهة استقلال القرى أن تكون مرنة وتتوقف على القوة العسكرية التي يتمتع بها أي من الطرفين في أي وقت .

بقي الحق الشرعي على الأرض بيد الملتزمين في هذه المنطقة وكانت الضرائب تدفع[٦٢] على الرغم من أن هؤلاء الفلاحين تمكنوا من الإفلات من ثقل الضرائب الباهظة في تلك المرحلة مما ساعدهم على الاستفادة كثيراً من ارتفاع الأسعار العالمي .

تشير تقارير جيرار إلى أن مزارع الفلاحين في منطقة دمياط التي تزرع الأرز ردت بشكل إيجابي على فرص السوق في ذلك الوقت . كان الفلاحون يستأجرون الأرض من الملتزمين إما بأجرة نقدية لكل فدان أو بحصة من المحصول ، والمزارع مسؤول عن كل التكاليف ، وإذا كانت زراعة الأرز تتطلب رأس مال كبيراً لأعمال إدارة السواقي والحيوانات والسائقين الذين يديرونها وصيانة الأقنية والغرس والتفريد والحصاد ، فقد كان المزارع يذهب إلى تجار الأرز في دمياط ليحصل على قرض بالفائدة . وكان هؤلاء التجار يشترون المحصول بعد الحصاد فيدقونه ويأخذونه إلى السوق وكان المزارع يستخدم قوة عمل دائمة بالإضافة إلى عمل موسمي مهاجر وكل منهما له أجر مدفوع وذكر جيرار أنه بفضل هذه الترتيبات : يبدو استثمار مزارع الأرز شبيهًا إلى درجة تقل أو تكثر بمزارعنا في أوروبا[٦٣] . وهذا أوضح مثال لعمليات التعهد لدى الفلاحين وللتطور باتجاه تنظيم رأسمالي لعلاقات الإنتاج في الزراعة .

والخلاصة أن الفلاحين تصرفوا تحت مختلف الظروف بطرق متنوعة تعكس مصالحهم المادية ، وقد حصلوا على/ أو قاموا بحماية حيازاتهم من خلال ممارسة السلطة المحلية بما في ذلك القوة المسلحة في بعض الأحيان . ويبدو أن مزارعي الأرز في دمياط لم يكونوا قلقين على استمرار حيازتهم فلم يكن هناك ما يهددها ، إذ أن الفيضان الذي يمكن التنبؤ به

والطلب المستمر على الأرز كانا يؤكدان ملاءمة ترتيبات الإيجار والقروض ويجعلان تجديدهما آليًا مسألة سهلة نسبيًا.

ويدل على ذلك في أية حال رغبتهم في الاستدانة المفرطة في بداية كل موسم وكان الفلاحون في كل حالة قد ثبتوا ورسخوا تأمين حيازتهم وحرية كافية لهم في العمل المتعلق بالإنتاج ليستفيدوا من الفرص التي قدمها ارتفاع أسعار السلع والأرض.

السياسة وحيازة الأرض منذ علي بك الكبير حتى محمد علي

واجه كل من العثمانيين ومنافسوهم المحليون على السلطة في مصر حيازة الأرض والمصالح التجارية وحاولوا أن يقدموا لها دعمهم عبر مزيج من الإكراه وبعض الحرية ولكن تلك المصالح التي قويت بسبب ذلك إلى درجة ضعف معها الحكام بالمقابل من خلال فقدان العائدات وأحيانًا من خلال فقدان السيطرة على الريف، وإلى درجة جعلت الحكام يقمعونها. وقد قوضوا على أية حال أسس دعمهم السياسي والاقتصادي. وهو مأزق سوف يواجه حكام مصر أيضًا في القرن التاسع عشر.

شهد القرنين السابع عشر والثامن عشر صراعًا على عائدات مصر على مستويين: نجح الوسطاء نجاحًا كبيرًا في إكتساب حقوق على الأرض وقلصوا من سيطرة الدولة الإدارية والمالية، ومن جهة ثانية أمكن للنزاع بين والي القاهرة وبين القوى السياسية المحلية أن يحدد من الذي سيطر واستثمر نظم الضرائب المدينية والريفية.

في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر استطاع عدد من الولاة الأقوياء أن يلائموا بين ضرائب الدولة والتضخم وأن يمدوها إلى الأرض التي كانت قد هُرِّبت من السجلات وأن يقلصوا من تسريب عائدات الإمبراطورية إلى أيدي السماسرة، مما أدى إلى ارتفاع عائدات الدولة لفترة ما(٦٤) وفي مرحلة سلالة المماليك حينما كان الحكام الأقوياء قادرين على توطيد مراكزهم في القاهرة كان الاتجاه أيضًا إلى محاولة إحكام السيطرة على عائدات الأرض وأخذ حصة أكبر منها.

وجاءت مع علي بك الكبير (حكم ١٧٦٠-١٧٧٢ مع بعض فترات الانقطاع) أول محاولة من جملة محاولات في سبيل المركزية السياسية والاقتصادية وقد كان الإشراف على الجمارك وجمع ضرائب الأرض الأساس الاقتصادي لقوته إذ تدخل في مراكز الجمارك وأزاح الوكلاء اليهود وسلمها (أي الجمارك) إلى التجار السوريين حلفائه[٦٥] أما بالنسبة لضرائب الأرض فإن الخزينة صارت تتسلمها الآن.

«وكنتيجة للمفاوضات المباشرة بين الوالي وشيخ البلد [في القاهرة وفي الواقع هو حاكم مصر] في ذلك الحين وليس على النظام القديم القائم على الفرض والجباية. [التخمين] وجمع الضرائب من الفلاحين الذي كان يشرف عليه وينفذه شيخ البلد ومماليكه وكانوا يسلمون الخزينة الملكية المبالغ المتفق عليها في المفاوضات[٦٦]».

وزاد علي بك وخلفاؤه أيضًا رقم وثقل الضرائب الاستثنائية المفروضة في المدينة والمناطق الريفية[٦٧].

وقد لجأوا إلى صيغة إحلال أتباعهم الخصوصيين محل الملتزمين من الفئة المعارضة أما خصوم علي بك فقد جرى نفيهم أو قتلهم ووزعت حيازاتهم من الأراضي على أتباعه وحصل تدخل غير مسبوق في نظام الأرض[٦٨]. كان إحكام السيطرة على الوسطاء - الذين استمر العمل من خلالهم- استراتيجية أيضًا في المحاولات التي قام بها حسن باشا ١٧٨٦ ولم تعمر طويلاً، ويوسف باشا (١٨٠١) الذي حاول إعادة تثبيت السيطرة الإمبراطورية على الولاية، كما كان الأمر في إعادة التنظيم النابوليوني[٦٩]. وسلك محمد علي سبلاً مشابهة في سنواته الأولى كوال إلى أن أثمرت تلك السياسات قصيرة الأجل وسمحت الظروف الاقتصادية الجديدة له وأغرته باتخاذ تدابير أكثر تطرفًا.

تغيرت سرعة إصلاحه لنظام الأراضي وهو جزء من الاتجاه الشامل نحو المركزية تبعًا لميزان القوى السياسية في المنطقة كما كان الأمر في عهد أسلافه. إلا أن الشروط الاقتصادية والسياسية القصيرة الأجل أيضًا دفعت بالسياسة في اتجاه المركزية، وقد برهن أكثر من عقدين من الحرب في أوروبا على كسب مفاجئ لحكام هذه البلدان التي تصدر الطعام. فقد استفاد مراد بك من حرب الائتلاف الأولى[٧٠] وكان محمد علي في وضع مشابه عندما نشبت الحرب من جديد وبدأت الحبوب تتدفق من مصر إلى مالطا عام ١٨٠٨ وازداد

حجمها بعد عامين عندما ارتفع سعر القمح المصدر من ٢٦ إلى ٨٠ قرشًا للأردب في أقل من اثني عشر شهرًا تحت الاحتكار الجديد للباشا. وارتفع سعر القمح في القاهرة حينئذ من ١٢ قرشًا إلى ١٨ وفي عام ١٨١١ اقترب سعر التصدير من ١٠٠ قرش وظل مرتفعًا حتى عام ١٨١٣ وفي عام ١٨١٦-١٨١٧ ونظرًا لفشل المحصول الأوروبي زاد سعر القمح المصدَّر مرة أخرى خلال فترة قصيرة تعاظم فيها التصدير من ٦٠ إلى ١٢٠ قرشًا لكل أردب(٧١). ومن جهة ثانية تطلبت الحرب في البلاد العربية أسطولاً للنقل والإبقاء على قوة كبيرة من المرتزقة تعطي الأولوية العاجلة للبحث عن عائدات جديدة.

ولا شك أن الازدهار المفاجئ لمبيعات الحبوب مكَّن محمد علي من متابعة إعداد حملة الحجاز بسرعة أكبر وساعدت على تمويل المراحل الختامية من صراعه مع أفراد المماليك وبالإضافة إلى تعامل المماليك مع الإنكليز فإن سيطرتهم على حبوب مصر العليا قد دفعته إلى وضع نهاية مبكرة لهم، وكانت مذبحة القلعة قد جاءت بعد انتهاكات المماليك المتكررة لاتفاقات دفع الإتاوة قمحًا(٧٢). وهكذا قوَّى ازدهار التجارة في قبضة الباشا بالإضافة إلى تكاليف التعبئة العسكرية وزاد من سرعة برنامجه لتحقيق المركزية. وكان لابد من إجراء محاولات لتغييرات رئيسة في نظام الأراضي على أية حال. وكان المؤشر إلى قرب تحقق ذلك إحكام السيطرة التدريجية على الأرض والذي بدأ عام ١٨٠٦ والأهمية التي اتخذتها تلك السيطرة في صراعات القرن السابق.

اتبع محمد علي، مع اتساع سيطرته على مصر، سياسة تجاه حيازة الأرض يمكن أن تبدو متناقضة في ظاهر الأمر وهي خاصة باستراتيجية ذات حدين من إكراه واختيار فقد سمح لنظام الالتزام بالبقاء خلال السنوات العشر الأولى من وجوده في الحكم وعهد بالالتزامات من جديد إلى أسرته وأتباعه من جهة. ومن جهة أخرى اتبع سياسة تهدف إلى تقويض سلطة الملتزمين على الفلاحين وعمد إلى جباية بعض الضرائب من الفلاحين مباشرة وشجعهم على رفع مظلومياتهم ضد الملتزمين(٧٣) وكانت العشوائية الظاهرة في سياسة الأرض تناقض الاستراتيجية السياسية المستخدمة. كانت الغاية هي السيطرة على جميع موارد البلاد وكان من الضروري لتحقيق ذلك تجميع نخبة حاكمة من العائلة، ضباط، بيروقراطيين، وتجار، وكلَّف عدد منهم بجمع الضرائب الزراعية والإشراف على

قطع من الأرض تحت ترتيبات متنوعة تتضمن في بعض الحالات إلزامًا بإحياء أراض غير مزروعة وجعلها منتجة . وقد وصل دمج السلطة في ممارستها تلك إلى نوع من التفاهم مع القوى السياسية الأخرى البالغة السطوة أو التي لا مفر من قمعها بصورة كاملة ؛ بعض العلماء، شيوخ القرى، ومشايخ البدو. ويعكس تحرك محمد علي التدريجي لتوسيع سلطته إدراكه بأن كل تغييرات بالجملة يمكن أن تثير كثيرًا من المقاومة، وعمل عوضًا على ذلك على ضرب الأهداف الضعيفة أولاً. وكان يعمل على كسب الوقت عندما يصادف معارضة قوية وغايته أن يمنع تكوُّن أية معارضة موحدة.

في عام ١٨٠٦ جرت المطالبة بنصف «فائض» الملتزمين. وفي عام ١٨٠٧ أصبحت أراضي «المسموح» خاضعة للضريبة، وفي نهاية العام نفسه يقول الجبرتي إن الأراضي التي بحوزة العلماء ومن هم تحت حمايتهم فُرضت عليها الضرائب النظامية وفي عام ١٨٠٨ دلت التقارير على أن كثيرًا من الملتزمين كانوا غير قادرين على دفع المبالغ المطلوبة منهم فأعاد محمد علي قراهم إلى عائلته وأتباعه. وكان كثير من هذه القرى في محافظة البحيرة القليلة السكان وقد تحمل سكان المدينة «نسبة» من قرى المحافظة أعيد إسكانهم هناك بالقوة للتعويض عن نقص العمالة(٧٤).

وفي عام ١٩٠٩ أمر الباشا بتصنيف سجل لضرائب أرض الوقف والوسية وحاول أن يطبقه في البحيرة أولاً. إلا أن هذا التدبير الذي ترافق مع ضرائب جديدة على الأسواق أثار معارضة بعض العلماء وقد جرت طمأنة المندوبين في أكثر من مناسبة بأن الضرائب الجديدة لن تُفرض ولكن إصرار الوكلاء يدل على أن بعضها كان يُجبى في الواقع، وكانت ضرائب الأرض في هذه المرحلة انتقائية ولم تكن مطبقة بالتساوي، وهو ميراث من القرن السابق وانعكاس لوقائع سياسية. ويسجل الجبرتي اجتماعًا لعلماء وضباط ووجهاء دعوا للاجتماع في السنة القادمة للنظر في وسائل تحسين عائدات البلاد. وكان المشايخ غاضبين من اقتراح إخضاع أراضيهم لضريبة مساوية لأراضي الآخرين ولم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى صيغت السجلات بحيث تشمل الضرائب كل الأراضي بما فيها أراضي العوصية والوقف والأراضي التي يضع شيوخ القرى أيديهم عليها والتي لم تكن خاضعة للضريبة حتى ذلك الحين(٧٥).

إلا وقد دخل نظام إعادة تنظيم الأرض والزراعة بعد عام ١٨١٠ مرحلة أكثر تكثيفًا وحتى قبل هذا الوقت واجه الملتزمون ضغطًا شديدًا لكي يدفعوا التزاماتهم الضريبية في حينها حتى ولو كانت تعني أن يدفعوها من جيوبهم أو يقترضوها بالفائدة وإذا كان الملتزمون غير قادرين على سداد التزاماتهم فقد كان عليهم أن يتنازلوا عنها دون أن يتحرروا من ديْنهم. وفي عام ١٨١٢ ومع اجتياح مصر العليا كانت كل الأراضي في قبضة الدولة وفرضت عليها الضريبة مباشرة. أما أراضي الوقف المرتبطة بالمساجد فقد فُرض عليها نصف المعدل. وكانت تلك الضرائب تؤخذ عينًا وكان القمح يُقبل على الفور بدلاً من الدفع النقدي في بقية أنحاء البلاد، أما القمح الذي لا يؤخذ كضريبة، فقد كان خاضعًا لاحتكار الدولة. وكان الأرز محتكرًا منذ عام ١٨١٢ وقد وضعت الأراضي التي تزرع بمحصول الأرز تحت إشراف موظفين مأجورين حلوا محل التجار في تقديم رأس المال للفلاحين، وفي شراء محاصيلهم[٧٦].

كان مسح الأراضي في مصر العليا ١٨١٣- ١٨١٤ ذروة هذه المرحلة من المركزية. فقد قُسِّمت جميع الأراضي المزروعة وغير المزروعة وسجلت باسم حائزيها أو زارعيها أو باسم أولئك الذين أثبتوا أنهم واضعو يد في ذلك الحين، وسجلت أسماء كل الذين لهم ادعاء بالأرض[٧٧]. واستخدم المسَّاحون فدانًا موحدًا هو أصغر من معظم الفدادين التقليدية التي تتدرج في الحجم من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ قصبة مربعة (وهي مقياس طولي اقتبس في الأصل من قصب السكر) ويساوي الفدان الجديد ٣/ ٣٣٣ قصبة. وقد صُنفت الأرض تبعًا لخصوبتها ولسلَّم موقعها وما يقابله من ضريبة[٧٨]. وعند اكتمال المسح العقاري جُرِد معظم حائزي الأراضي بصفة وسطاء من حيازتهم مقابل وعد بتعويض حكومي.

واكتمل تنظيم إدارة هرمية بالتزامن مع مسح الأراضي ومصادرتها. وكان جميع الموظفين فوق مستوى القرية ينالون أجرًا. وقد كلفوا إلى جانب الأمن العام بصيانة نظام الري والإشراف على الزراعة بما في ذلك الحصة من البذور والأدوات والحيوانات حسبما تمس الحاجة، وكذلك جميع الضرائب وشراء المحاصيل الخاضعة لاحتكار الدولة[٧٩]. وتم توحيد الضرائب ولكنها لم تنقص بالضرورة، وحذفت البنية الوسيطة القديمة والتي كان قد بدأ اجتنابها.

وكان قد سُمح للملتزمين خلال عام ١٨١٤ بجمع المحصول في أراضي «الوسية» العائدة لهم مع أنهم وجدوا أن الفلاحين سمعوا بالمصادرة وهم يقاومون السخرة الآن. وطلب المكتب المكلَّف بإعادة النظر في الأوقاف الأهلية من واضعي اليد إحضار صكوكهم والبيانات المؤيدة لها.

وقد فُرضت ضريبة تساوي نصف المعدل على الأراضي التي تم التحقق من أن سنداتها ترجع إلى ما بعد عودة الاحتلال العثماني على ١٨٠١ أما الأوقاف المخصصة للأعمال الخيرية، فقد أدمجت ضمن أراضي القرى وفرضت عليها الضريبة تبعًا لذلك[٨٠]. ولا شك أن عملية التحقق الدقيق كانت تهدف إلى ضم أكبر قدر من الأرض إلى سيطرة الحكومة.

ويبدو أن كثيرًا من مرتزقة محمد علي وزوجاتهم حصلوا على التزامات في عام ١٨١٥ وأدت المصادرة في ذلك العام ومحاولة إدخال الأسلوب الأوروبي الآلي إلى عديد من الوحدات في القاهرة إلى التمرد والإخلال بالأمن وسُمح لكثير من أولئك الملتزمين نتيجة لذلك بأن يحتفظوا بأراضي الوسية العائدة لهم ولكن دون أي من الحقوق القديمة المتعلقة بالسخرة بزراعتها[٨١]. وأعطيت وعود لهؤلاء الملتزمين ولغيرهم بإعطائهم منحة حكومية كتعويض عن أراضيهم المفقودة ولكنها كانت أصغر مما توقعوا وبطيئة في الوصول. وكانت أراضي الوصية معفاة من الضريبة ويشير تقرير أمين سامي عام ١٨١٧/ ١٨١٨ المتعلق بالموازنة إلى أن هذه الأراضي فرضت عليها الضريبة الكاملة. وأخيرًا في حالة جميع الأراضي التي احتفظ بها الوسطاء القدامي وجدوا أن ممتلكاتهم قد تقلصت بسبب استخدام الفدان الجديد الأصغر مساحة[٨٢] عند إجراء عملية المسح. وقد لاحظت هيلين ريفلين التشابه بين إعادة التنظيم التي قام بها محمد علي وبين خطط إصلاح سابقة «إن الثورة في حيازة الأرض في مصر والتي ارتآها جزئيًا سليم الثالث ونابوليون ومينو (Menou) قد نفذها محمد علي[٨٣]...» والحقيقة أن ذلك كان إحياءً لنظام الأراضي العثماني الذي تأسس أصلاً في مصر. وكانت خطة هذا النظام أن يصل تدفق العائدات إلى أوجه نحو العاصمة. كما أنه يتضمن بنية إدارية من الموظفين المأجورين الذين يجمعون الضرائب ويشرفون على الري والزراعة[٨٤]. وكانت المحاولات العثمانية لعكس عملية فقدان السيطرة المركزية في الولايات المختلفة أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر تهدف

إلى تقليص الضرائب الزراعية إن لم يكن إعفاءها، والعودة إلى نوع ما من النظام الأصلي ولكن العثمانيين كانت تنقصهم القوة للمضي بالإصلاح قدمًا وكانوا مكرهين بدلاً من ذلك على البحث عن مساندة العناصر نفسها التي كانت تستنزف سلطة الدولة على الأرض وذلك ضمن جهودهم الهادفة إلى إخضاع بكوات المماليك. وقد ظلت بقية من آثار نظام الأراضي العثماني الأصلي حية في مصر في أواخر القرن الثامن عشر ولكن المؤلفين الذين تعاونوا مع الفرنسيين استلهموا بلا ريب ذلك النظام في مساعدتهم للفرنسيين على ابتكار نظامهم «الجديد».

كانت إدارة محمد علي المركزية ثورية في أنها غيرت تمامًا بنية السلطة السياسية في مصر. ويجب نبذ المفهوم القائل أنها كانت في أساليبها جديدة أساسًا إلى حد ما أو أنها مستوحاة من أوروبا. فهي ليست إلا مرحلة في سياق متكرر من صراع السلطة المركزية مع خصومها المحليين في سبيل السيطرة على عائدات أراضي البلاد.

١٨١٦- ١٨٣٧ المركزية والتوسع:

كانت السياسة الزراعية في ظل محمد علي جزءًا من برنامج توسع اقتصادي في جميع المجالات. وفي الوقت نفسه كانت الضائقات المالية الناجمة عن الحملات العسكرية والأزمات الدبلوماسية وتموجات الأسواق الدولية تضيف مزيدًا من الضغوط على القطاع الزراعي الذي كان دائمًا منبع العائدات الرئيسي.

ولا مجال لزيادة التأكيد على العلاقة بين تجارة الدولة وصناعتها وبين الزراعة فإحكام سيطرة محمد علي على الأرض تبعه وتممه سيطرته على التجارة كما سيطر على جمارك القاهرة عام ١٨٠٥ وعلى جمارك مرافئ المتوسط في عام ١٨٠٧ عندما ضم هذه المدن إلى سلطته. وكان يُرمز إلى تطور الدولة كمشروع تجاري بالمسيرة الشخصية لبوغوص يوسوفيان من إزمير وهو عضو في عائلة أرمنية تجارية كبيرة في تلك الحقبة وقد تدرج في خدمة محمد علي من تاجر ومزارع وموظف في جمارك الإسكندرية إلى «وزير» للتجارة والخارجية في منتصف سنوات ١٨٢٠ وبالتدرج مع تطور الدولة المصرية الإداري[٨٥].

وقد جلب الباشا نفسه إلى مصر معرفة كبيرة بتجارة شرق المتوسط وسياساته. وكان نموذجًا في أيامه[٨٦] كشخص جمع بين دور الجندي ودور التاجر في كافالا ومقدونيا. وما

إن سيطر على مصر حتى بدأ بتنظيم دولة وتجارة تتجاوز الدولة على قدر ما تسمح به الفرصة وكان أسطول البحر المتوسط منذ البداية أسطولاً تجاريًا ولم يكتسب الصفة الحربية إلا منذ الثورة اليونانية عام ١٨٢١ (٨٧) وأحرز محمد علي بقيادته لمجموعة من التجار الأرمن واليونانيين والسوريين والمغاربة والتجار المحليين خدمات مالية هامة وارتبط بشبكة من المخابرات التجارية والدبلوماسية(٨٨) وقبل أن تظهر البنية الحديثة المصرفية والدبلوماسية للدولة كانت وظائفها متحققة بفضل هذه الروابط وكان تدفق المعلومات يسمح للباشا أن يتلاعب بأسعار الصادرات والواردات لمصلحته وأن يبتكر سياسات ومن ضمنها السياسات الزراعية في ضوء الظروف الدولية.

كانت مشاريع الصناعات غير العسكرية تباشر عملها بمعرفة للماضي وللاتجاهات الاقتصادية المعاصرة. وقد أدت مجهودات الدولة لتطوير الصناعات النسيجية في مصر إلى إدخال تربية دودة القز (الحرير) وإلى التوسع في إنتاج القطن والنيلة واستلزم ذلك تعميق الأقنية القديمة وحفر أقنية جديدة الري الصيفي حتى قبل أن يكتشف جوميل (Jumel) القطن طويل التيلة. ونجد تبعًا لأرقام مصطفى فهمي أن مجمل الاستطاعة الإنتاجية لتصنيع القطن (دون اعتبار مسألة الاستبدال) ٤٩٪ من المماشط و٢٢٪ من المغازل الآلية و ٥٧٪ من الأنوال المصرية كانت مركبة في أعوام ١٨١٧ - ١٨٢١. كما أن خمسة من أصل تسعة من أعمال (القصارة) تبييض القماش، ومشغلي الطباعة الوحيدين كانت قد أقيمت قبل عام ١٨٢١ وهي السنة الأولى التي أنتج فيها القطن ذو التيلة الطويلة(٨٩) ويشير هذا كله إلى نية مبكرة لتحديث وتوسيع إنتاج النسيج القطني.

وبقيت المحاصيل الغذائية والمحاصيل التقليدية الأخرى كالكتان والبذور الزيتية هامة من أجل الاستهلاك الداخلي والصناعة والتصدير يضاف إلى ذلك أن أراضي جديدة واسعة زرعت زيتونًا وكرمة كما تجددت زراعة الأفيون وتم استيراد أغنام الميرينوس لدعم الصناعة الصوفية الجديدة، ووظفت المهارات الأجنبية لتأسيس وتحسين إنتاج الحرير والنيلة والأفيون(٩٠). وقد أعفيت الأرض من الضريبة (رزق بلا مال) بالنسبة لأولئك الذين أرادوا أن يزرعوا أشجار الأكاسيا أو الحدائق التزيينية على طول ترعة المحمدية ويستفاد من الأكاسيا خشبًا متينًا يستخدم في البناء، كما أن الإعفاء الضريبي لأشجار النخيل كان

يهدف إلى تشجيع زراعتها وأجريت تجارب في سبيل أقلمة شجرة البن والساج والقرمز ولكنها أخفقت(٩١).

وهناك مصادر متنوعة تحتوي على تقدير وأرقام رسمية عن مساحة الأرض التي تزرع أو تدفع عنها الضريبة في هذه الفترة. وتشير أكثر الأرقام التي يمكن الوثوق بها في فترة ١٨٠٠- ١٨٥٠ إلى أن مجمل الأرض المزروعة كانت تتراوح بين ٣- ٤ مليون فدان (انظر الجدول رقم ١) وتؤكد كل الدلائل ازدياد رقعة الأرض المزروعة خلال هذه الفترة. وهناك ثلاثة مشاريع وسعت رقعة الأرض المزروعة واكتملت عام ١٨٢٠ وهي، ترعة المحمدية التي تجري من فرع روزيتا على النيل إلى الإسكندرية. وإصلاح البحر السبخي بالقرب من الإسكندرية. واستصلاح وادي توميلات من أجل تربية دودة القز. وكان وحده يضم بناء ألف ساقية (نواعير ماء)(٩٢).

جدول رقم ١ تقرير عن الأراضي المزروعة والخاضعة للضريبة في مصر عام ١٨٠٠- ١٨٥٢

	خاضعة للضريبة				
	مصر السفلى	مصر العليا	المجموع	مزروعة	قابلة للزراعة
١٨٠٠			٣,٩٧٠	٤,٠٣٨	
١٨١٣(١)	٢,٢٧٣				
١٨١٣(٢)					٢,٩٠٥
١٨١٣(٣)				٣,٠٥٥	
١٨١٥-١٨١٦	١٩٠٤				
١٨١٧-١٨١٨	١٩٧٠	١٠٣٣	٣,٠٠٣		
١٨٢٠-١٨٢١		١٣١٥	٣٢١٩		
١٨٢٢	١٩٠٠	١٧٤٨	٣٦٤٧		
١٨٣٥					
سنوات ١٨٣٠				٢٨٥٦	٣٥٠٠
١٨٤٠				٤٤٩١	
١٨٤٣				٣٦٧٢	
١٨٤٤			٣٥٩٠		
١٨٥٢			٣٥٢٥	٤١٦٠	

كيف كانت أنظمة الزراعة وحيازة الأرض تتطور أثناء هذه الفترة؟

منذ أن اكتمل المسح العقاري عام ١٨١٣ - ١٨١٤ صاحبه تشكل نمط من اضطلاع الدولة الكثيف في التجارة والصناعة كانت هناك تغيرات محورية في النظام الزراعي وكانت خطوة تكميلية وقصيرة. وفي عام ١٨١٦ امتدت احتكارات الدولة، وكان يحظر على الفلاحين بيع محصولهم من القنب والسمسم والنيلة والقطن والقمح والفول، إلى أي كان فيما عدا وكلاء الحكومة، وكانت هذه المحاصيل تؤخذ إلى المستودعات الحكومية في كل قرية وتشرى بسعر محدد يسجل في حساب كل فلاح بعد اقتطاع الضريبة، وسار احتكار الأرز في نفس الخط الذي ذكرناه.

دخلت الدولة في ذلك العام مباشرة ميدان الإنتاج من تشجير وزراعة كما يتضح من أمر موجَّه إلى المدراء لينظروا في أمر مضاعفة الأراضي المخصصة لزراعة القنب والحمص والسمسم والقطن مع أن هذا الأمر لم يكن ينفذ بشكل متساو. وكان الكتاب مكلفين بتتبع نمو المحصول، كما كان عليهم أن يتابعوه في أثناء كل مرحلة من الزراعة ليس لأن الفلاحين كانوا بحاجة إلى تعليمات بل ليمنعوهم من السرقة التي كانت تشكل استجابتهم للهيمنة الجديدة. وقد استمر هذا النظام حتى أواخر أعوام ١٨٣٠ مع أن التجارة الداخلية بالحبوب كانت قد أصبحت حرة في عام ١٨٣٠[٩٤].

اتخذت حيازة الأرض في هذه المرحلة أشكالاً عدة ذات دوافع ونتائج مختلفة، كانت سياسة الدولة مدفوعة بالرغبة في زيادة الإنتاج للحصول بواسطته على أقصى ما يمكن من الفائض، وكذلك لضمان ولاء الأطر البيروقراطية والعسكرية. لم يكن من سياسة محمد علي أن يكافئ خدمات أتباعه بإعطائهم أرضًا. «. . . وجدتُ فيه وسيلة لإغداق الأموال عليهم والهدايا. ولكنني منعتهم بذلك من أن يتحولوا إلى مالكي أراضي فيخلقوا لأنفسهم نفوذًا شخصيًا على الأهالي[٩٥](*)».

وقد تم انتقال ملكية بعض الأراضي مع ذلك. ويلقي الجانب المتناقض من منح الأرض إلى أفراد في مرحلة ازدادت فيها السيطرة المركزية على الأرض ضوءًا على التسويات الضرورية لمعادلة المعارضة للنظام الجديد ولربط عناصر لا يستغنى عنها به. وتستطيع

(*) أورد المؤلف هذه العبارة باللغة الفرنسية في النص الإنكليزي.

الدول أن تمنح بكل ثقة أرضًا محدودة طالما أنها قادرة على فرض قواعد الحيازة. ولا يتناقض ذلك بأي شكل مع الأطروحة القائلة إن كثيرًا من هبات الأراضي في هذه المرحلة كان هدفها تشجيع الاستثمار الزراعي والاختبارات واستصلاح الأراضي.

قدمت منح من هذه «الرزقة بلا مال» منذ عام ١٨٢٧ وفقد قسم كبير من الأرض على طول ترعة المحمودية سكانه وتدهورت الزراعة هناك في القرن السابق. وتطلب رأس المال إقامة السواقي وكان غرس الأشجار يعني أن هذه المنح لابد أن تكون قد أعطيت لأكثر الأفراد غنى.

وقد منحت الأراضي غير المزروعة والتي جرى مسحها ولكنها غير مدونة في سجل الضرائب (من هنا اصطلاح «الأبعادية»، أو الوضع جانبًا) تحت نوعين مختلفين من الظروف. كان أحدهما منحها للأفراد الذين جعلوها منتجة. ومُنحوا صكوكًا تمنحهم حيازة مدى الحياة على أن تعود الأرض إلى الدولة بعد موتهم وجرى أول منح من هذا النوع في عام ١٨٢٦ ويبدو أنه كان للمنح شكلان: إعفاء من الضريبة مدى الحياة وإعفاء منها على مدى السنوات القليلة الأولى، واستفاد من عملية المنح الموظفون والضباط والأجانب الذين فقدوا ما كان لهم من امتيازات خاصة بالأجانب وبلغت مساحة تلك الأراضي في عام ١٨٣٧ (١٧٥, ١٠٣) فدانًا وفي عام ١٨٤٨ بلغت ٩٦٠, ١٦٤ وهي محصورة في مصر الوسطى تقريبًا وتقول السجلات التي فحصها علي بركات أن جميع الحاصلين على تلك المنح كانوا يشغلون مراكز إدارية أو عسكرية عالية[٩٦]، وهناك مساحة صغيرة من أرض «المعمور» المزروعة قد مُنحت أيضًا بلغت ٨٧٠٣ فدانًا فيما بين ١٨٢٧ و١٨٤٨[٩٧].

كما منح البدو الرعاة أرضًا مصنفة تحت اسم «الأبعادية» كحافز لهم على الاستقرار. شريطة أن يزرعوها، لكن هذه القبائل كانت تجد تأجيرها من الباطن إلى مستأجرين أكثر ملاءمة لها. وجاءت مراسيم ١٨٣٧ و١٨٤٦ وما بعدها فمنعت هذا النوع من التعامل. ولم تكن منح الأراضي الأبعادية للبدو داخلة في أي صكوك مكتوبة، ولكنها وعد من الباشا بألا تؤخذ ضريبة من البدو مباشرة وألا يخضعوا

للسخرة أو للتجنيد[٩٨]. ويبدو أن المنح بموجب هذه التدابير كان نوعًا من الاتفاقية؛ ففي مقابل هذا الوضع الخاص للبدو كانوا يخدمون كمساندين في الجيش. وقد دفعتهم جهود سعيد وعباس التي كانت غايتها فرض الضريبة على أراضيهم في سنوات ١٨٥٠[٩٩] إلى التمرد والهجرة.

أما المزارع الخاصة التي سيطر عليها أعضاء من الأسرة الحاكمة فصارت تسمى «جفلك» ولم يكن حجمها معروفًا في هذه المرحلة ولكنها كانت محدودة على الأغلب بفعل ضياع عائداتها المتشابكة. وتذكر المصادر المعاصرة مَزارِع سيطر عليها محمد علي في شبرا مثلاً ومزرعة لإبراهيم في جزيرة الروضة وآخرين غيرهم[١٠٠]. ولا تظهر هذه المزارع المبكرة في سجلات الجفلك والتي سجلت منذ ١٨٣٨ والتي فحصها بركات (جرت مناقشتها في القسم التالي) وكانت قاعدة الأرض المعطاة إلى عضو في الأسرة الحاكمة هي نفسها في حالة المزارع الشخصية المبكرة وأراضي الجفلك الممنوحة منذ ١٨٣٨. إلا أن المنح الأخيرة كانت جزءاً من استراتيجية استمرار سيطرة الدولة على الزراعة في أعقاب معاهدة بلطاليمان في السنة ذاتها. وكان بيان الظروف المختلفة وأهداف الجفالك الجديدة في سجلات منفصلة.

وفي حين نظم محمد علي بيروقراطية مأجورة في الأرياف فإن إدارة الدولة على صعيد القرية ظل يمارسها قرويون بارزون بأكثر مما كان يجري في ظل النظام القديم وظل شيوخ القرى يعيّنون من بين أكثر العائلات ثراءً كما كان عليه الأمر في الماضي. وكانت العائلات التي توجب عليها الحصول على هذا المركز في ظل البكوات[١٠١] غير قليلة. أما في ظل محمد علي فقد كان شيوخ القرى يتلقون منحًا من الأراضي المعفاة من الضريبة «المسموح» بدلاً من الأجر. وحصلت منح «المسموح» في مصر العليا في أوائل عام ١٨١٣[١٠٢]. ولم يكتمل مسح مصر السفلى عقاريًا حتى عام ١٨١٤. ولم يكن مؤكدًا في ذلك الوقت أن أراضي «المسموح» كان يجري منحها هناك. وأول ذكر للمسموح عند الجبرتي يعيده إلى المسح العقاري في عام ١٨٢٠ – ١٨٢١[١٠٣].

كان يُمنح نوعان من أراضي «المسموح»، مسموح المشايخ ومسموح المصطبة وهدف الأول التعويض عن كلفة الواجبات الرسمية الموضحة أدناه أما الآخر وكان يخصص أحيانًا

للفرد نفسه وهو نوع من الدعم لتكاليف الزائرين وإقامة الموظفين واللجان. وكان كثير من المشايخ يتلقون أربعة أو خمسة أفدنة من أرض «المسموح» خارجة عن نطاق كل مئة وخمسين فدانًا من أرض «المعمور» التي تخص القرية. أما الشيوخ الأكثر وجاهة أو «المقدَّمين» فكانوا يتلقون عشرة أفدنة خارج كل مئة فدان من المعمور في القرية(١٠٤). وقد حال اختلاف الشروط المحلية واختلاف نظام التكرر في الحدوث وأنماط التنظيم المالي والإداري دون الالتزام بأسلوب موحد تمامًا في نظم التطبيق. وسببت جودة أراضي المسموح التي كان المشايخ يحصلون عليها ونشاطهم في تحسينها أن الضريبة عليها قُدِّرت بأعلى نسبة في القرى عندما فرض سعيد الضريبة عليها عام ١٨٥٧(١٠٥).

واستمر المشايخ بالإضافة إلى اكتسابهم لهذه الأراضي هم وعائلاتهم ومحميوهم في وضع يكدسون فيه الثروة ويراكمون أراضي على الرغم من الرقابة المشددة على تسجيل الأراضي واستثمارها أكثر مما سبق. وتزايدت سلطة المشايخ مع تزايد تورط الدولة في الإنتاج وأصبحوا مسئولين عن تقدير الضرائب وجمعها (كما في الماضي) وعن إعادة تعيين أرض الأثر بعد موت الفلاح أو تجنيده، وعن تقسيم حصص واجبات السخرة. وعن تحديد زراعة المحاصيل الثمينة بين الفلاحين بعد أن تم تحديد حصة لزيادة تلك المحاصيل(١٠٦). ويقال أن الفساد الذي ألحقه الشيوخ بدورهم في إعادة تعيين الأراضي قد جعل سعيد ينقل هذه الوظيفة إلى حكومة الولاية في عام ١٨٥٤(١٠٧). وهذه العائلات ومعها الفلاحون الأغنياء هي التي وُظِّف أبناؤها عندما فتح مجال الوظائف المحلية الدنيا أمام أبناء مصر في سنوات ١٨٣٠(١٠٨) ويشير هامونت إلى أن واحدًا من هؤلاء الموظفين في الإدارة الريفية بطنطا كان يتصرف بـ ٥٠٠ إلى ٦٠٠ فدان من أراضي الأبعادية في عام ١٨٣٩ وتبين أن ٣٠٠ فدان من هذه الأرض كان مسروقًا من جفلك لعباس باشا منذ سنوات عديدة(١٠٩). وسواء أكان ضحية لدسيسة سياسية أو كان وغدًا حقيقيًا فإن مسلك هذا الفلاح يدل على سلَّم الثروة الذي تستطيع قلة من النخبة الريفية أن ترقاه. ويلاحظ دوهاميل في ١٨٣٧ وهو يشير إلى وجود فلاحين كثيرين لا أرض لديهم في القرى التي يشتغلون فيها كعمال باليومية ويقول «ليس من النادر أن تجد شيوخًا يملكون ألف فدان وأكثر من أرض

الأثر[١١٠]» وكانت هذه مبالغة في مساحة المعدل النمطي لحيازة الأرض ولكنها تظهر إلى حد بعيد وجود درجات متميزة في الفلاحين الأغنياء الذين ظلوا قادرين على الحفاظ على مراكزهم، بل وتحسينها على الرغم من تبدل نظام الأراضي.

كيف تغيرت ظروف الفلاحين في هذه المرحلة؟ إن القول بأن الفلاحين تحت نير بكوات المماليك قد ابتعدوا عن الاحتكاك المباشر بالدولة مما يتضمن أن ذلك جعل حياتهم أكثر سهولة[١١١] هو سوء فهم لطبيعة النظامين القديم والحديث؛ فكلاهما استغل الفلاحين وفي ظل كلا النظامين كانت قدرة العائلة الفلاحية على احتمال الأعباء المفروضة عليها أو تحويلها إلى مناكب الآخرين مسألة قوة نسبية. وكان الفقير والضعيف ومن ليس له من يحميه يتحملون أسوأ الأعباء المفروضة من الدولة ومن النخبة في كلتا المرحلتين.

وهناك مؤشر تقريبي إلى مُجمل الشروط في هذه المرحلة يبين ارتفاعًا في عدد السكان ويُظهر «النظام المدني» في رأي كاتب حديث عدداً منخفضًا للوفيات[١١٢] ومن جهة أخرى كانت الأرباح التي يجنيها الفلاحون الأغنياء لا تأتي إلا على حساب جيرانهم الفقراء، وقد جُرِّد الفلاحون بالإضافة إلى ذلك، من أملاكهم وذلك لخلق مزارع كبيرة في أعوام ١٨٤٠ ورُدوا إلى عمال مأجورين أو مستأجرين.

وقد أثر النظام الجديد على حياة الفلاحين بصورة أكثر مباشرة في نواحٍ عدة: بإدخال التجنيد وتنظيم عمل السخرة في مشروعات طويلة الأجل وبعيدة وإعادة إسكان الأهالي في الأراضي المستصلحة والسيطرة على الزراعة وصناعات القرى، وازدادت الضرائب وأصبحت أكثر قسرية ولكن هذه المطالب الجديدة لم تمر دون مقاومة. وتتضمن السنوات الأخيرة من تاريخ الجبرتي إشارات إلى سوق سوداء وإلى جهود مضنية لقمعها[١١٣] واتخذت مقاومة المطالب المتزايدة التي أثقلت كاهل الجماهير شكل إهمال في العمل أو تخريب في المصانع والمزارع وبترًا أو تشويهًا للذات وسرقات مستوطنة، أو ثورة صريحة[١١٤].

ولا تحدث الثورات بفعل ظروف جائرة إلى درجة مطلقة بقدر ما تحدث بفعل ظروف يُنظر إليها على أنها لن تكون قابلة للاحتمال. ذلك أن حالة الإنسان ورد فعله عليها هما

مسألة تقييم ذاتي. والفلاحون الذين ينعمون بتغذية جيدة والذين حسَّنوا ظروف حصتهم حديثًا أو الذين لديهم ما يربحونه هم أكثر قابلية للثورة من أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع[١١٥]. إن الثورة الفلاحية الكبرى في مصر العليا والثورة الأخرى في الشرقية حدثتا في منطقتين تمتعتا منذ جيل مضى بما يشبه الاستقلال الذاتي وحدثت هاتان الثورتان على أثر المسح العقاري الأكثر شمولاً عام ١٨٢٠- ١٨٢١ وزيادة الضرائب في الريف، وانفجرتا عند بداية عملية التجنيد.

زيادة حيازة الأراضي ذات الامتياز والاعتداء على حقوق الآخرين منذ ١٨٣٨

لم يكن نظام حيازة الأراضي كما تطور بين المسح العقاري الأول وأواخر سنوات ١٨٣٠ ذا شكل موحد فيما يتعلق بمبدأ الملكية بل إنه يعكس بالأحرى أولويات الدولة في زيادة الإنتاج ودعم الاقتصاد وتحسين العائدات وأن يعيل ويسترضي بعض العناصر الضرورية للحفاظ على الدولة. كانت معظم أراضي القرية خاضعة للضريبة وتحت إدارة مباشرة بيروقراطية بالتعاون مع العائلات البارزة في القرية والأراضي المعفاة من الضريبة هي أراضي «المسموح» التي تحت حيازة المشايخ، و«الأبعادية» الممنوحة للبدو، و«الرزقة بلا مال» والأبعادية الممنوحة للضباط والموظفين والأغنياء الآخرين من الأفراد، والمزارع الشخصية لأعضاء الأسرة المالكة وعدد قليل من كبار الضباط والموظفين.

وطالما بقيت الدولة التي أنشأها محمد علي قوية كان بإمكانها مقاومة جميع الضغوط لنزع تلك الأراضي من قبضتها. ولكن ما أن أنشئت الآلة البيروقراطية الجديدة حتى كانت -بطبيعة تكوينها- في خدمة مصالح فوائد الأراضي في حال نجحت تلك المصالح في بسط سيطرتها عليها.

وتعكس تغيرات نظام الأراضي في أثناء العقد الأخير من حكم محمد علي ضعف الدولة الذي سببه الفشل في سورية (١٨٤٠) وفرض التجارة الحرة تبعًا لشروط معاهدة بلطاليمان ١٨٣٨. كما أن الدولة أضعفتها الأزمة المالية.

وقد تسببت المطالب المتزايدة لاستثمار الرأسمال ووجود مؤسسة عسكرية يتزايد حجمها باستمرار وحروب متصلة بالإضافة إلى البيروقراطية البعيدة كل البعد عن الكمال

وانتشار الأوبئة والنيل الغادر في وقوع العديد من القرى ضحية ديون مستحقة لعدم تمكنها من دفع الضرائب في ذلك الحين[١١٦]. وكان للزراعة وضرائب الأراضي نصيب الأسد من العائدات فتوجبت رعايتها والحفاظ عليها؛ وجرت محاولة في بادئ الأمر، لم تدم طويلاً، لدمج مسؤوليات القرى التي تخلّفت عن دفع ديونها مع تلك التي استوفت ما عليها[١١٧]. وأخيرًا صدر عام ١٨٤٠ قرار يبعث في جوهره الروح في نظام الالتزام القديم ثانية ويعطيه شكل هبات العهدة، وطُلب إلى الضباط الكبار والموظفين وأفراد الأسرة أن يضطلعوا بمسؤولية أداء ما على القرى المفلسة فيدفعون ديونها ويقومون بجباية الضرائب سنويًا وتأديتها من الآن فصاعدًا. وألقيت على كاهلهم مسؤولية تأمين رأسمال لتشغيله تبعًا لحاجات الفلاحين مع الإشراف على الزراعة والحصاد، كما كان عليهم القيام بدور المحكمين وحلوا محل الطبقة الوسطى من بيروقراطية الدولة فيما يقومون به من أعباء. وقد أفلح ابتكار العهدة، بفرض إسهام إجباري من الأغنياء في تسديد الديون وكانت العهدة قد صمّمت لضمان الحصول على عائدات مستقبلية في الوقت الذي يتم فيه توفير نفقات التكاليف الإدارية. كما تخفف فلاحو «العهدة» نتيجة هذا الإجراء من تراكم الديون المتوجبة عليهم بسبب الضرائب ويتلقى مستلمو هذه الهبات أي «المتعهدون» قطعة من الأرض في كل عهدة لزراعتها لحسابهم الخاص[١١٨].

وازداد عدد منح الجفلك في أعقاب معاهدة بلطاليمان وهزيمة سورية، وقيل أنها كانت تضم أخصب أراضي القطن في البلاد[١١٩]. واختص محمد علي نفسه بمعظم هذه الهبات فبلغت ٢٣٩,٤٢٦ فدانًا من مجموع ٣٣٤,٢١٦ فدانًا منحت ما بين ١٨٣٨ و١٨٤٦. وتقع معظم أراضي الجفلك تقريبًا في مصر السفلى[١٢٠]. واتبعت إدارة الجفلك الجديد نسق النظام البيروقراطي الذي عمَّ سابقًا كافة أنحاء البلاد واقتصرت حقوق جميع الفلاحين القاطنين في هذه الأملاك على الاستئجار والعمل المأجور[١٢١].

وقد مكّنت العهدة والجفلك الجديد محمد علي من التملص من تعرفية بالطاليمان التي ستبدأ من الآن فصاعدًا بمنع استخدام الجمارك للتحكم بتجارة الاستيراد والتصدير، أو استخدام احتكارات التجارة لاستغلال أسعار السلع. وقد اضطر الباشا عندما أغلقت أبواب هذه الاختيارات في وجهه إلى أن ينسحب إلى مجال الإنتاج لكي يحافظ على

احتكار السلع بصيغة جديدة. وكدليل على ذلك نجده يضع يده على أكبر كمية من الجفالك الجديدة ما بين عامي ١٨٤١ - ١٨٤٥ حيث لم ينج سوى جفلك واحد أعطي هبة لشخص آخر(١٢٢).

وقد تعرض فلاحو أراضي العهدة إلى انتزاع ملكيتهم. إذ طلب إلى المتعهدين الاستيلاء على أراضي «الأثر» التي لا يملك الفلاحون المعدمون وسيلة لزراعتها بشرط أن يستعيد الفلاحون مسؤوليتهم المباشرة عليها شيئًا فشيئًا حين تتحسن أوضاعهم(١٢٣). وكما يبدو في الواقع فإن أحدًا لم يبذل جهدًا يُذكر لتحسين حالة الفلاحين. وكان ضغط المتعهدين لاستيفاء الضرائب المترتبة يقف حائلاً دون ذلك، ووجد العديد من الفلاحين الموجودين في أراضي العهدة أنفسهم يتحولون إلى مستأجرين. وقد توصل بركات إلى أنه من مجموع أراضي العهدة التي تمتلكها العائلة المالكة عام ١٨٤٦ - ١٨٤٧، لم يبق سوى ٩٩,٣٠١ فدان من مجموع ٢٢٨,٤٦١ فدانًا في حوزة الفلاحين(١٢٤).

وقد يعكس انعدام المقاومة الظاهري لهذه التغيرات في مكانتهم البؤس المزري الذي كان يعيشه الفلاحون على أراضي العهدة والجفلك بحيث أن انعتاقهم من دفع الضرائب المتراكمة عليهم وإمكانية استمرار ضمان معيشتهم كمستأجرين وعاملين كان يبدو في أعينهم نوعًا من «التحسن» في شروطهم. ولكن قد تعكس تلك الصورة المائلة للسكينة عدم كفاءة المصادر التي نعتمدها في إظهار ردود فعل الفلاحين على حقيقتها.

وقد يعكس نموذج هبات الأرض في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى الدوافع المالية الواضحة تشرذمًا ضمن البلاط ازداد تشعبًا؛ ورغبة في ربط النخبة السياسية ربطًا أشد إحكامًا بالباشا في ضوء ذلك التقسيم. وتم تسجيل هبتي جفلك جديدتين باسم ابنتي الباشا وابن أخ له وابنيه سعيد وحليم وحفيده عباس ولكن إبراهيم لم يكتب باسمه أي هبة(١٢٥). ومع أن هدف تشجيع الاستثمار لم يغب عن منظور هذه السياسة(١٢٦)، فإن إعطاء المزيد من الحقوق لأصحاب حيازة أراضي «الأبعادية» قد يتضمن كذلك إعطاءهم امتيازات سياسية، إذ أصبحت هذه الأراضي وراثية عام ١٨٣٦ وفي ١٨٤٢ تم منح أصحابها الحق الكامل في ملكيتها(١٢٧).

لم تُتخذ أية إجراءات أخرى لانتزاع السيطرة على الأراضي باستثناء ما وقع في أراضي الأبعادية والجفالك الجديدة. كما لم تُمنح أية حقوق للملكية للمتعهدين. وقد أناط قانون عام ١٨٤٦ بالفلاحين بعض حقوقهم التقليدية في أراضيهم -بما فيها تحويل ملكيتها- وقد يكون القصد من ذلك إيجاد قوة تحد من سلطة المتعهدين إلى حد ما. ويبدو ذلك القانون في إعادة تثبيته لحقوق الفلاح في العودة إلى أرضه «الأثر» التي هجرها وكأنه قد صُمّم خصيصًا لينصب طُعمًا لإغراء الهاربين بالعودة، بالإضافة إلى توافقه مع مقاصد الدولة في أن يستعيد الفلاحون المعوزون الأرض من المتعهدين حالما يتمكنون من ذلك(١٢٨).

ويدل هذا المزيج من الإجراءات القديمة والحديثة على أنه بالرغم من التعديلات الطارئة على إدارة حيازة الأراضي لاستيفاء المطالب الحديثة فإن أهداف سياسة الدولة بقيت ثابتة لم تتغير؛ بلوغ أكبر قدر من الإنتاج والعائدات مع الاحتفاظ بزمام السيطرة المحكمة على الأراضي. وعلى الرغم من أن أصول نظام الأراضي للجيل القادم بأراضيه الواسعة، تبدو واضحة فلم يكن ذلك هو المقصود تمامًا هنا، فلو أن الدولة تمكنت من الاستمرار في سياستها واستعادة سلطة كافية على مالكي الأراضي الذين أسهمت هي في إيجادهم إذًا لتطورت ملكية الأراضي في مصر بعد منتصف القرن تطورًا مختلفًا عن الشكل الذي اتخذته فعليًا فيما بعد.

تناقضات معلقة:

جاءت التشريعات الإضافية لحقوق الملكية الرسمية للأراضي في مصر إبان القرن التاسع عشر نتيجة ليس لميل أصحاب الأراضي لاقتناء المزيد والمطالبة بالمزيد وحسب، بل لجهود الحكام المبذولة لحل تناقض أساسي في عملية تشكيل الدولة نفسها. وكانت هذه الورطة هي الورطة ذاتها التي واجهت فيما مضى المصلحين العثمانيين ومنافسيهم المحليين في القاهرة. فتحقيق أكبر قدر ممكن من العائدات كان شرطًا أساسيًا لبناء دولة قوية والحفاظ عليها سواء أكان الأمر يتعلق بالسياسة العثمانية أو بجهود المتنفذين المحليين الرامية إلى بناء دول بنظام خلافة. ويشكل هذا الشرط الدافع الكامن وراء اختلاف وتنوع المخططات الإصلاحية المالية التي شهدتها تلك الفترة، كما أسهم في دفع السياسة باتجاه

المركزية الإدارية وتصفية وسطاء الضرائب الزراعية وممارسة سلطة أكثر تشدداً ومباشرة على الأراضي. وينطبق المبدأ ذاته على مجال التجارة كما يتبدى واضحًا في سياسة الدولة المتعلقة بجباية الضرائب من رسوم الجمرك. وهكذا سارت الإصلاحات الإدارية والمالية جنبًا إلى جنب مع «الإصلاحات العسكرية» إذ أنشئت قوات قادرة على السيطرة على الأرياف وسحق قوى النفوذ المستقلة بذاتها.

ومن جهة أخرى اقتضت عملية إعادة بعث دولة من جديد أو بناء واحدة أخرى تعاون العناصر الأساسية في المجتمع التي لا يمكن الاستغناء عنها مثل شيوخ البلد والتجار والبيروقراطيين والضباط وغيرهم ممن يمتلك العديد منهم -إن لم يكن كلهم- أراض أو مراكز لجباية ضرائب الأراضي. وقد بلغ الأمر حداً اضطر الدولة التي كانت تعتمد على دعمهم إلى الإحجام عن مصادرة أو تشديد القبضة على ممتلكاتهم من الأراضي أو نشاطاتهم المرتزقة أو مناصبهم -وإن قامت بشيء من ذلك فقد كان يترافق مع امتيازات كبيرة وإعفاءات لا يستهان بها. أما حين كان الأمر يتعلق بحاجة الدولة إلى العائدات فكان الحاكم يدفع في ذلك الاتجاه إلى مواجهة مباشرة مع فوائد الأرض بشكل خاص.

وسعى حكام مصر لحل هذا الإشكال بطريقتين. تجلت أولاهما بتأسيس هيمنة عسكرية على الأرياف ومن ثم السماح لمن يدعم الدولة ويتعاون معها بترسيخ أقدامهم كأصحاب أراض. إلا أن هذه الاستراتيجية لم تزد على أن أعادت خلق التناقض القديم بصيغة جديدة مرجئة حله إلى وقت آخر. وهكذا فإن هذه السياسة إبان حكم علي بك وخلفائه وفي السنوات الأولى من حكم محمد علي ترافقت بضغط متزايد من فرض الضرائب على أصحاب الأراضي. وترانا نقرأ عن السلوك المتعسف الذي انتهجه الحكام الذين «يؤثرون» طائفة من التجار حينًا ثم يخضعونها لألوان من الابتزاز حينًا آخر[١٢٩].

أما الطريقة الثانية في الحل فاتبعت التوسع العسكري. ونحن إذ نقول ذلك لا نقترح أنه العامل الوحيد الذي دفع إلى التوسع. إلا أن الانتصارات في ذلك المجال ستساهم دون ريب في ملء خزائن الدولة على المدى القصير من الغنائم، أما على المدى الطويل فستزيدها ثراءً من خلال السيطرة على الطرق التجارية واستغلال الثروات الاستعمارية التي من شأنها تخفيف حدة الاضطرار إلى جمع عائدات أكبر في أراضي الوطن ولو بشكل

مؤقت. ومن هنا يستحق الدور الذي قام به حلفاء الحكام المختلفين من التجار في التوسع المصري أن يلقى اهتمامًا خاصًا. فقد كان أولئك التجار على معرفة تامة بالمناطق التي يجدر بالحكام غزوها واستغلالها، وكانت لديهم الخبرة في كيفية امتصاص خبرات تلك البلاد كما كانت مصلحتهم تكمن في تخفيف الضغط عن أنفسهم في أرضهم وفي أثناء قيامهم بالاتجار في تلك الأراضي المحتلة مع تمتعهم برعاية الدولة(١٣٠). ويتطلب التوسع زيادة حجم القوة العسكرية ويقوم بتمويلها أيضًا، والقوة العسكرية بدورها ستعزز مقدرة الحاكم على ممارسة التعسف والإكراه داخل بلاده.

إلا أن الانتصارات العسكرية لا تخلو من كونها مجازفة خطرة، والعائدات قد تكون عظيمة وافرة شريطة أن يتمكن الغازي من إدارة الأراضي المحتلة دون بذل تكاليف باهظة. ومن هنا يكون لتدخل «القوى» في ١٨٤٠ لحصر قوات محمد علي ضمن مصر بعدٌ آخر من الأهمية. اعتبر هذا الحدث تأكيدًا لمسيرة المنطقة نحو طريق التبعية الاقتصادية والتخلف. إلا أن نصيب مثل هذا الرأي من الحقيقة التي لا مراء فيها يجب ألا يجعلنا نتعامى عن أهمية التطورات الاجتماعية السياسية داخل مصر التي أسهمت في تدعيم هذا التوجه. وتدل الجهود المبذولة للحفاظ على السيطرة على الأراضي وإعاقة التجارة الحرة بعد عام ١٨٤٠ على أن حكام مصر لم يستسلموا للأمر الواقع؛ إذ استمرت الإصلاحات الإدارية والتنمية التربوية والتنقيب عن المعادن وأعمال الري -وبكلمة أخرى خلق دولة حديثة- جميعها تحت حكم عباس وسعيد. وكما كان الأمر فيما سبق فإن هذه النشاطات كانت تهدف إلى استيفاء متطلبات الشروط المؤقتة، وقد خضعت لتغيرات قوى الحكام والفئات السياسية المختلفة. وسعى كل من عباس وسعيد إلى تدعيم موقعهما وزيادة سيطرة الدولة على الأرض وجمع العائدات. وقد قام عباس -كما فعل محمد علي من قبل- بمصادرة ثلثي إلى ثلاثة أرباع أراضي العهدة لتخلفها عن دفع الضرائب وحاول فرض الضرائب على أراضي «الأبعادية» البدوية. كما اتُهم عباس بمحاولة إعادة الاحتكارات التي كانت أيام محمد علي(١٣١).

إلا أن الدولة في نهاية الأربعينيات من القرن التاسع عشر فقدت القدرة على امتصاص خيرات التجارة عبر رسوم الجمرك، وقد تقلص حجم جيشها وأُلغي كل توسع عسكري

في المستقبل باستثناء ما كان باتجاه إفريقيا. وأدت هذه القيود إلى الحد من المناورة المستقلة لحكام مصر ودعمت القوة النسبية للمصالح السياسية المحلية كما يبدو ذلك في الاستخدام الواضح لهبات الأراضي لممارسة وصاية سياسية[١٣٢]. وحاولت تلك الفئات بدورها تدعيم مواقعها كملاك للأراضي ابتداءً من أفراد الأسرة الحاكمة والموظفين الكبار في القمة إلى النخبة الريفية التي برزت أكثر فأكثر ضمن الدوائر المتوسطة البيروقراطية. ازدادت قيمة الأراضي خاصة في فترة الخمسينيات من القرن التاسع عشر نتيجة لأعمال الري وأسعار التصدير المرتفعة للقطن والحبوب[١٣٣]. وكان أحد مؤشرات تعاظم نفوذ أصحاب الأراضي الأثرياء في الدولة أن بدأ حق الفلاحين في العودة إلى أرض الأثر التي هجروها، بالاضمحلال شيئًا فشيئًا خلال ذلك العقد. كما تم تسهيل تخلي الفلاحين عن الأرض لصالح الدولة لبيعها لمن يستثمرها[١٣٤].

ويمثل هذان التدبيران نقضًا سافرًا لسياسة الدولة التقليدية عجل بتمركز الأراضي في أيدي فئة أقل عددًا.

كانت هناك مصلحة مباشرة في التجارة لكل الجماعات القادرة على التأثير في سياسة الدولة، بتجارة حرة وبمزيد من التحديد الليبرالي في حقوق مالكي الأراضي... وبالفعل كان هناك حسب رأي باير (Baer): «حاجة... لتسهيل تحويل ملكية الأراضي» ولكن ليس لمجرد «تشجيع تطوير الزراعة»[١٣٥]. وقد ظهرت منذ قرن مضى حقوق شرعية للملكية نتيجة للقيمة المتزايدة المرتبطة بالأرض في وضع لم تكن الدولة فيه قادرة على الإبقاء على سيطرة فعالة على التصرف بها. وتكاثفت التطورات الزراعية في القرن التاسع عشر ولكن في وضع تعاظمت فيه سلطة الدولة وكان العديد من أصحاب الأراضي الواسعة هم أنفسهم موظفون مرموقون في الدولة. وهكذا انتقلت ساحة الصراع على الأراضي إلى الدولة وظهرت نتائجها في التشريعات.

أفضت الاحتياجات المادية الجديدة وانتقال ملكية مساحات كبيرة من الأراضي إلى أيد مختلفة عن طريق الهبات السابقة والتهريب المستمر لأراضي الآثار من سجلات الضرائب إلى اضطرار سعيد للقيام بإجراءاته الشهيرة في الخمسينيات من القرن التاسع عشر تجلت آثارها في التحديد الأوضح لحقوق أصحاب الأراضي وتدعيمها. فرض سعيد ضرائب

مخففة «العشور» على الجفالك والأبعاديات وعلى ما تبقى من أراضي العهدة ولكن كان ذلك لقاء منح حق الملكية الكاملة لأصحابها[١٣٦]. ونجح في إخضاع أراضي البدو «الأبعادية» لضرائب «الخراج» المرتفعة والتي اقتضت إرسال سلسلة من القوات لإجبار القبائل على دفعها. أما أراضي «المسموح» فتم فرض «الخراج» عليها عام ١٨٥٧ واعتبرت مماثلة في حكمها لأراضي القرى عام ١٨٥٨ إلا أن شيوخ البلد احتفظوا لأنفسهم بمعظم الامتيازات المحلية بما فيها واجب تقييم ما يترتب على كل أرض من ضرائب[١٣٧] -أي أنهم ظلوا قادرين على حماية ما وضعوا يدهم عليه وعلى الحصول على المزيد؛ في حين تم تأكيد الحقوق التقليدية في التصرف بأراضي الفلاحين ولكن دون أن يصل ذلك إلى حق امتلاكها امتلاكًا خاصًا مطلقًا..

ويعكس قانون ١٨٥٤ - ١٨٥٨ ارتقاء طبقات أصحاب الأراضي في مصر سلم النفوذ من جديد وقدرتها على التأثير في سياسة حيازة الأراضي طبقًا لمصالحها. وستبرهن هذه الطبقات على أنها أبعد نفوذًا وأكثر استمرارية من مثيلاتها إبان القرن الثامن عشر. إذ إنها تمكنت من الازدهار والإثراء وحصلت الطبقات الأشد نفوذًا بينها على حقوق ملكية رسمية لأراض واسعة المساحات لقاء ضريبة لا تكاد تذكر. إن نفوذ هذه الطبقات بالإضافة إلى افتقار مصر إلى السيطرة على أسعار الرسوم الجمركية كان يعني في الحقيقة أن عبء احتياجات الدولة المالية المتزايدة يقع بأكمله على كاهل الفلاحين البسطاء. وعلى الرغم من الاستغلال المطرد للفلاحين، فقد فاقت نفقات الدولة العائدات التي تجبيها. واضطر سعيد وإسماعيل إلى البحث خارج مصر عن تمويل وصل بهما إلى استدانة مبالغ باهظة ومن ثم الإفلاس.

الهوامش

Author's Note. I wish to thank Dr. Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot and Yahya Sadowski for their many helpful suggestions and criticisms during the successive drafts of this paper.

1- See Gabriel Baer, "The Development of Private Ownership of the Land", in his Studies in the Social History of Modern Egypt (Chicago, 1969(; andidem, A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950 (Oxford, 1962).

2- For a more extensive discussion of modernization theory and its inadequacies, see Samuel p. Huntington, "The Change to Change: Modernization, Development, and Politics", Comparative Polittics, 3.3 (April 1971), 283- 322. A statement of the theory and its application in an Egyptian context is found in Robert Tignor, Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1880-1914 (Princeton, 1966(. Writers of this school have differed over whether a change in values is primary, or whether technological change first produces the necessary change from traditional to modern values. See, e.g. Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the. Middle East and North Africa (Princeton, 1963(; James A. Bill and Carl Leiden, The Middle East Politics and Power (Boston, 1974(: and, on the subject of technicalization", Marshall G. S. Hodgson, The Venture of Islam (3 vols: Chicageo, 1974), I, 52- 53.

3- A recent challenge to the periodicity of the modernization thesis is Peter-Gran's The Islamic Roots of Capitalism (Texas, 1979).

٤- ليست الغاية هنا أن نتساءل عما إذا كانت «القوى الداخلية» كانت أكثر تأثيرًا من «الخارجية» في هذه المرحلة. إن ثنائية داخلي -خارجي زائفة مثل ثنائية تقليدي - حديث فالعمليات في واقع الأمر في كلا المجالين تتداخلان ولا يمكن فصلهما.

5- See, for example,Jerome Blum, The End of the Old Order in Rural Europe (Princeton, 1978(; and James C. Scott, The. Moral Economy of The Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast. Asia (Yale, 1976(.

6- This discussion follows the land system's detailed description in Stanford Shaw, "Landholding and Land-Tax Revenues in Ottoman Egypt", in P. M. Holt, ed, political and Social Change in Modern Egypt (Oxford, 1988), pp. 91-103; idem, Tbe Financial and Administrative Organization Development of Ottoman Egypt, 1517-1798 (Princeton, 1962), pp. 1-50; and abd al-Rahim Abd al-Rahman Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri fi al-Qarn al-Tbamin, Ashar (Cairo, 1974), pp. 65-124.

٧- الريف المصري في القرن الثامن عشر (القاهرة ١٩٧٤) ص ٦٥- ١٢٤.

Scott, Moral Economy, Introduction.

8- Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp. 65- 124.

9- The evolution of the role of Egypt's intermediaries is best described in Shaw, "Landholding and Land-Tax Revenues in OttomanEgypt".

10- Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri. P.78.

11- Ibid., pp. 83-86.

12- In particular, Baer, "The Development of Private Ownership of the Land".

13- Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp. 83-84.

14- Michel-Ange Lancret, "Memoire sur le systeme d'imposition territoriale et sur l'administration des provinces d'Egypte, dans les derniers annees du gouvernement des Mamlouks", Description de l'Egypte, Etat moderne, XI, 474-475 (hereafter cited as DE(.

15- See Maxim Rodinson, Islam and Capitalism (Pantheon, 1973(.

16- Blum, The End of tbe Older Order, pp. 19-20.

17- On sixteenth-century population and prices: Fernand Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean World of Philip II (2 vols; Harper Torchbooks, 1975(, I, 402-410, 517-519. On eighteenth-century population in Europe: Blum, The End of the Old Order, P. 241. Given the evidence for a shared demographic experience in the sixteenth century, Middle Eastern population may have begun to increase along with Europe's in the eighteenth, This possibility is also raised in Braudel's provocative discussion of the "Weight of numbers" in Capitalism and Material Life 1400- 1800 (2 vols' Harper and Row, 1973), pp. 102-. Egypt's population in 1800 has been underestimated by as much as one-third; see Justin A. Mc Carthy, "Nineteench- Century Egyptian Population", Middle East Studies, 12,3 (Oct. 1976(, 1-39.

١٨- بين سنوات ١٧٣٠ والعقد الأول من القرن التاسع عشر ارتفعت أسعار الحبوب ٢٨٣٪ في الدانمرك، ٢٥٩٪ في النمسا، ٢١٠٪ في ألمانيا، ١٦٣٪ في فرنسا. وحول أسعار الأرض والمضاربة (Blum, The End of the Old Order. P. 242) انظر pp. 17-20, 170, 241- 242. في القاهرة كان معدل أسعار القمح والأرز والفاصوليا ضعفين ونصف ما كانت عليه خلال أعوام ١٦٨٠-١٦٩٠ انظر الملاحظة ٢٣.

19- For Europe: ibid., pp. 17- 20.

20- Braudel, The Mediterranean, 1, 584; Robert Paris, Histoire du commerce de Marseille de 1660 a 1789, vol. 5, Le Levant, ed. Gaston Rambert (paris, 1957(, pp. 537- 539.

21- The growth of French commerce in the eastern Mediterranean during the eighteenth century can be followed in Paris (Ibid: Paul Masson, Histoire du commerce francais dans le Levant au XVII siecle (Paris, 18961). Textile production in parts of the eastern Medierranean was expanding during this period, only partly in response to Europe's expansion. See Yahya Sadowski, "Eighteenth- Century Syrian Social Revolution: 1720-1840" paper read at the 1978 MiddleEast Studies Association conference, Ann Arbor, Mich. The Egypte" DE XVIII, 208-209, 219-223; Albert Hourani, "The Syrians in Egypt in the Eighteenth and Nieteenth Centuries", Colloque Internationale sur l'Histoire du Caire (1969), pp. 222-224.

22- The economic history of the Balkans in most advanced; see Peter F. Sugar, Southeastern Europe under Ottoman Rule, 1354-1804 (Seattle and London, 1977(, Part 4. On the Lebanon: Iliya F. Harik, politics and Change in a Traditional Society: Lebanon 1711-1845 (Princeton, 1968(; William R. Polk, The Opening of South Lebanon, 1788-1845 (Harvard, 1963(- On Palestine: Amnon Cohen, Palestine in the 18 th Century (Jerusalem, 1973(. For Egypt the best discussions of countrywideproduction and distribution are still to be found in various articles of the Description de l'Egypte, especially Girard, l'industrie, et le commerce de l'Egypte". Prodution and trade in Cairo is discussed in Andre Raymond, Artisans et commercants au Caire au XVIIIe Siecle (2 vols; Damascus, 1973).

23- Raymond, Artisans et commercants, I, 53- 65. Raymond stresses local conditions and events as determining fluctuations in the prices of basic commodities. Yet the century-long rise in commodity prices is roughly in accord with that of contemporary Europe. See nole 18, above, and Fernand Braudel and Ernest Labrousse, eds. Histoire economique et sociale de la France (2 vols; 1970(, I, 383-391.

24- Paris, Histoire du commerce de Marseille, p. 523.

25- Bistra Cvetkova, "Quelques problemes du feodalisme ottoman al'epoque du XVIe siecle au XVIIIe siecle", Actes du premier congres international des etudes balcaniques et sud-est europeenes, Sofia 1966 (5 vols; Sofia, 1966(, III, 709- 720.

26- Trian Stoianovich, "Land Tenure and Related Sectors of the BalkanEconomy", Journal of Economic History, 13 (Fall, 1953), 402-403.

27- Deena R. Sadat, "Rumeli Ayanlari: The Eighteenth Century". Journal of ModernHistory 44 (Sept. 1972), 346-363. The Literature discussing the is has been summarized in Sugar, Southeastern Europe under Ottoman Rule, pp. 211-221.

28- Dominique Chevallier, "Aspects sociaux de la question d'Orient", Annales, 14 (1959) 35-64; Harik. Politics and Change, on waqf, pp. 83-85, 93-95.

29- Cohen, Palestine in the 18th Century, passim.

30- Cvetkova "Quelques problemes du feudalism", pp. 717-718.

31- Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey (2 vols; Cambridge, 1976), I 232, 238.

32- Ibid, pp. 246- 247, 256-257.

33- Abd al-Rif al-Misri, pp. 83-84.

34- Raymond, Artisans et commercants, II, 721.

35- Ibid. pp. 721-722, Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp. 113-114.

36- Terence Walz, The Trade between Egypt and Bilad al-Sudan 1700-1820 (Cairo, 1978), pp. 110-112, 115.

37- Abd-al-Rahim, Al-Rif al-Misri, p. 95.

38- Raymond, Artisans et commercants, II, 722-726, and 292.

39- Afaf Marso, "Political and Economic Functions of the Ulama in the 18th Century", Journal of the Economic andSocial History of the Orient, 16 (Dec. 1973), 130-154; idem, "The Ulama of Cairo in the Eighteenth and Nieteenth Centuries", in Nikki R. Keddie, ed., Scholars, Saints and Sufis(California, 1972), pp. 149- 166; idem, "The Wealth of the Ulama in Late Eighteenth Century Cairo", in Thomas Naff and Roger Owen, eds, Studies in Eigbteenth Century Islamic History (Southern Illinois, 1977), pp. 205- 216.

40- Raymond, Artisans et commercants. 1.79-80.

41- Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp. 87-91.

42- Ibid, pp. 87-91.

43- Ibid., p. 80. Cf. Blum, The End of the Old Order, pp. 206- 207.

44- Lancret, "Memoire sur le systeme d'imposition territooriale", pp. 474-475, 483.

45- Abd al-Rahman al-Jabarti, Merveilles biographiques et historiques ou chroniques du Cheikh Abd-el-Rahamn el-Djabarti (Cairo, 1988-1896), VIII, 320- 321; unsing Jacotin's Figures (see table).

46- Ibid., VIII, 95-96.

47- Sadat, "Rumeli Ayanlari", p. 348.

48- MM. Dubois-Ayme and Jollois, "Voyage dans I'interieur du Delta, Contenant des recherches geographiques sur quelques villes anciennes, et des observations sur les moeurs et les usages des Egyptians moder nes", DE, XII, 188-189.

٤٩- يجب ألا يُنظر إلى وجود إنتاج للسوق على أنه تنازل عن مورد الرزق الذي يوجه الزراعة. فقد كان الفلاحون يفون بحاجات رمقهم أولاً وكان بعض المحاصيل النقدية والصناعة المنزلية ضرورية لضمان بقاء العائلة ولدفع الضرائب.

50- On the village shaykh in general, see Gabriel Baer, "The Village Shaykh 1800- 1950", in Studies, pp. 30-61; on the shaykh. Khuli and other village officials; Abd al-Rahim. Al-Rif al-Misri, pp. 18-36.

51- Lanceret. "Memoire sur le systeme d'imposition territoriale", pp. 477-483.

52- Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, p. 111; Lacret, "Memoire sur la systteme d'imposition terrtioriale", pp. 469-470.

53- F. Mengin. Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohammed-aly (2 vols; Paris, 1823(, II, 338.

٥٤- لجأ الفلاحون المصريون مراراً إلى العنف في دفاعهم عن مصالحهم. وأما ما كان يجعل هذه الحالات شهيرة فهو درجة نجاحها. انظر (Gabriel Baerالإذعان وثورات الفلاحين في: .Studies, pp. 93- 108

55- Le Citoyen Shułkowski, "Description de la route du Kaire a Sal ehhyeh", Ladecade egyptienne Vol 1 (Cairo, Year VII(, p. 25.

56- Ibid pp. 23-26; Le General Anderossy, "Memoire sur le lac Menzaleh", La decade egyptienne, Vol. 1 (Cairo, Year VII), (1798-991), p. 193.

57- Le Citoyen Malus, "Memoire sur un voyage fait a la fin de frimaire sur la Branche Tantique du Nil", La decade egyptienne, vol . I (Cairo, Year VII), pp. 136- 137, 137, 138- 139; Shulkowski, "Description". P. 24; General Reynier, Memoires du general Reynier sur les operations de l'armee d'orient, ou de I'Egypte après la bataille d'Heliopolis (Paris, 1827), pp. 50-52.

58- Ibid, Shulkowski, "Description". Pp. 26,28.

59- E. Jomard. "Observations sur les Arabes de I'Egypte moyenne", DE. XII, 269-278-280.

60- Lancret, "Memoire sur le sysieme d'imposition territoriale". P. 491.

61- Jomard, "Observations", p. 280.

62- See Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp. 80, 113; and Ali Barakat, Tatawwur al-Milkiyya al-Zira'iyya fi Misr wa Atharuh "ala al-Haraka al-Siyasiyya 1813-1914 (Cairo, 1977), p. 15.

63- Girard. "Memoire sur l'agriculture, l'industrie, et la commerce de l'Egypte", pp. 117, 172 ff; idem, "Notice sur l'amenagement et le produit des terres de la province de Damietta", La decade egyptienne, Vol. 1 (Cairo, Year VII), pp. 229-245.

64- Stanford Shaw trans. And ed., Ottoman Egypt in the Age of the French

Revolution (Cambridge, see Raymond, Artisans et comer cants, I, 1-16; P. M. Holt, "The Pattern of Egyptian Political History from 1517 to 1798"; in Political and Social Change in Modern Egypt, pp. 79-90.

65- J.W. Livingstone, "Ali Bey al-Kabir and the Jews", Middle East Studies, 7 (1971), 221-228.

66- Shaw, Financial and Adminsitrative Organization, p. 78.

67- Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, pp. 145-146. 157-158.

68- Shaw, Financial and Administrative Organization, pp. 7-8.

69- Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp. 117-119; Jabarti, Merveilles, VIII, 206-207; Ibrahim el-Mouelhy, "L'Enregistrement de la propriete en Egypte Durant l'occupation francaise (1798-1801) Bulletin de I'Institut d'Egypte, 30 (1947- 1948), 197-228.

70- Girard, "Memoire sur l'agriculture, l'industrie, et le commerce de l'Egypte", p. 368; Le Compte Esteve, "Memoire sur les finances de I'Egypte, depuis sa conquete par le sultan Selym ler, jusqu'a celled u gener al en chef Bonaparte", DE. XII, 148.

71- Edouard Driault, Mohamed Aly et Napoleon (1807- 1814). Coriespondence des consuls de France on Egypte (Cairo, 1925) pp. 59, 73, 97, 132-133, 227; Jabarti, Merveilles, VIII, 297; Mengin, Histoire, II, 397-398.

72- Driault, Mohamed Aly et Napoleon, pp. 8, 12-13, 25, 32-33, 54-55, 59, 69- 71, 81- 82.

73- Jabarti, Merveilles, VIII, 313.

74- Ibid., pp. 129-130, 132, 148- 149, 176-178 Whether a significant number were relocated to Buhayra is unknown.

75- Ibid., pp. 206-215, 277-279.

76- Ibid., pp. 244-245, 320-323. 347-348.

77- Ibid., IX, 92.

78- Yacoub Artin, La propriete fonciere en Egypte (Cairo, 1883), pp. 311-312, 89; Jabarti, Merveilles, IX, 91.

79- Artin, Propriete Fonciere, p. 89; Helen Rivlin, The Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt (Cambridge, Mass, 1961), pp. 89 ff.

80- Jabarti, Mervilles, LX, 87- 93.

81- Ibid, pp. 137-138; Mengin, Histoire, II, 49-55.

82- Jabarti, Merveilles, IX, 90-93, 122-123; Rivlin Agricultural Policy, pp. 57, 121; Amin Sami Taqwim al-Nil (4 vols; Cairo, 1915-1936), II, 266-270.

83- Rivlin, Agricultural Policy, p. 59.

84- Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp. 71-73; Shaw, Financial and Administrative Organization, pp. 1-7; idem, "Landholding and Land-Tax Revenues", pp. 93-94.

85- Levon Marashlian. "The Armenian Boghos Bey Yusufian in the Viceregency of Muhammad Ali Pasha", Forthcoming in Armenian Review.

٨٦- يصف ريمون مثلاً كيف انخرط بكوات القاهرة في النشاطات التجارية Artisants et commercant 11.717-719كانت كافالا نفسها مركزاً تجارياً لمنطقة غنية بالقطن والأرز والتبغ والحرير وكانت زراعتها تحت سيطرة مركز سالونيك التجاري. وخلال السنوات الثلاثين من حكم محمد علي شهدت المنطقة هناك تطوراً سريعاً لزراعة القطن في الجفتلك (Stoianovich, Land Tenure and Related sectors of the Balkan Economy pp. 402- 404.

87- Descriptions of this fleet and its activities before the 1820 s show its function to be primarily commercial-diplomatic: Georges Durand-Viel, Les Capagnes navales de Mohamed-Aly et d'Ibrahim (2 VOLS; Paris, 1935(, I, 100- 102, 152, 155-157, 210; Driault, Mohammad Aly et Napoleonpp. 132-133, 136, 188; idem, La formation de l'empire de Mohamed Aly de l'Arabie au Soudan (1814-1823) (Cairo, 1927), pp. 104-105.

88- Rubin Adalian, "The Armenian Colony in Egypt during the Reign of Muhammad Ali, Paper read at the Middle East Studies Association conference, 1978, Ann Arbor, Mich; A.G. politis, L'Hellenisme et I'Egypte moderne (2vols: Paris, 1928 (I, 179-180, 189, 194: Auriart, "Muhammad-Ali et les grecs", Arcopole, I (Jan-March 1927). 24-43- all give some examples. No systematic treatment of Egyptian commerce in this period exists, and referencesto non-European merchants" roles are scattered. This picture of commerce under state patronage has emerged from work still in progress.

89- Moustafa Fahmy, La revolution de l'industire en Egypte et ses consequences socials (Leiden, 1954), pp. 23-25.

90- John Bowring, "Report on Egypt and Candia", Parliamentary Papers 1840, XXI, pp. 23,24; Georges Douin,La mission du Baron de

Boislecomte I'Egypte et la Syrie en 1833 (Cairo, 1927(, p. 85; Driault, Formation de I'empire, pp. 60, 63, 89,99.

91- Bowring, "Report on Egypt and Candia", p. 25; Artin, Propriete fonciere, pp. 26-27. 181-182, 195-257-259.

92- Jabarti, Merveilles, IX, 198-199, 233-224, 305-306, 310. Rivlin conjectures that the lotal cultivated area declined is untenable (Agricultural Policy, p. 270).

93- Jabrti, Merveilles, p. 185.

94- Ibid., p. 191; Mengin, Histoire sómmaire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamad Ali (1823-1838) (paris, 1839). Pp. 119-121.

95- Douin, La mission de Baron de Boislecomte, p. 111.

96- Artin, Propriete fonciere, pp. 254, 254, 256; Baer, Landownership. Pp. 16-17; Rivlin, Agricultural Policy, p. 62: E.R.J. Owen. Cotton and the Egyptian Economy 1820- 1914 (Oxford, 1969). P. 61; بركات تطور الملكية Barakat, Tatawwur al-Milkiyya, pp. 33-34.

97- Ibid., pp. 34-38.

98- Artin, Propriete fonciere, pp. 261-262.

99- Ibid., pp. 263-264; idem, "Essai sur les caused de recherissement de la viematerielle au Caire dans de courant de XIX siecle", Memoires presentees a l'Institus Egyptien, V, 2, (Cairo, 1907), 71-72: Ra'uf Abbas Hamid, Al-Nizam al-Ijtimai fi Misr Fi Zill al-Milkiyyat al-Zira'iyyaak-Kabira 1837-1914 (Cairo, 1973), p. 68.

100- Jabarti, Merveilles, VII, 352: Bowring, "Report on Egypt and Candia", p. 26.

101- See Baer, "The Village Shaykh", passim.

102- Sami, Taqwim al-Nil, II, 245.

١٠٣- الجبرتي Merveilles IX, 316 يذكر آخرون أن «المسموح كان ممنوحًا في مصر السفلى أثناء المسح الأول ولكن لا يوجد دليل على ذلك. إن سجل الديوان الخديوي الذي كتب في وقت ما بعد المنح المذكورة والذي صنعه بركات يحتوي على بيانات متناقضة فهو يذكر أولاً ١٢٧, ٠٤٤ فدانًا في مصر السفلى غير خاضعة للضريبة في عام ١٨١٥- ١٨١٦ و ٦١١, ٧٧٥, ١ فدانًا في مصر العليا غير خاضعة للضريبة في ١٨٢٠- ٢١ «لأنها كانت بورًا في ذلك الوقت. ثم يذكر بعدئذ عند التلخيص «إن مجمل أراضي مصر العليا والسفلى التي لم تقدر عليها ضريبة كان حينئذ ٧٣٨, ٢١٥, ٢ فدان وهي تشتمل على الإبعادية وعوصية الملتزمين ومسموح المشايخ ومسموح المصطبة. . . والبور (بركات، تطور الملكية ص٢٧- ٣١).

104- Jabarti, Merveilles, IX, 316: Barakat, Tatawwur al-Milkiyya, p. 31.

105- Artin, Propriete Fonciere, p. 293.

106- Baer, "The Village Shaykh", pp. 37-46.

107- Artin, Propriete Fonciere, pp. 100-102.

108- Mengin, Histoire sommaire, pp. 100-102.

109- P. N. Hamont, L'Egypte sous Mohammad-Ali (2vols; Paris, 1843), 1, 103- 104.

110- Rene Cattaui Bey, La regne de Mohamed Aly d'apres les archives russes en Egypte (4 vols; Cairo and Rome, 1931-1936,) II, Part2, 373.

111- See Rivlin, Agricultural Policy, pp. 117-118.

112- Mc Carthy, "Nineteenth-Century Egyptian Population", pp. 28-29.

113- Jabarti, Merveilles, IX, 115,224-337, 229,231-232.

114- Bowring, "Report on Egypt and Candia", pp. 28 ff; Edard Lane, Manners and Customs of the Modern Egyptians (London, 1966 ed) pp. 133-134; Bayle St John, Village Life in Egypt with Sketches of Said (2vol; London, 1852), I, Xvii, Rivlin Agricultural Policy, p. 205; Baer, "Submissiveness and Revolt of the Fallah", passim.

115- See Barrington Moore's remarks in Social Origins of Dictatorship and Emocracy (Boston, 1966), pp. 453 ff. esp. pp. 471-475.

116- Natural disasters were not decisive, however, as they occurred both earlier and later without producing crises of these proportions,

117- Artin, Propriete fonciere, p. 129.

118- Ibid, pp. 129- 130; Rivlin, Agricultural Policy, p. 64; Barer, Landowner ship, pp. 13-14.

119- Owen, Cotton, p. 62.

120- Barakat, Tatawwur al-Miliyya, p. 94.

121- Rivlin, Agricultural Policy, pp. 68-69.

122- Barakat, Tatawwur al-Milkiyya, pp. 85-94. The Balta Liman tariffs were not actually put into effect in Egypt until after the retreat from Syria in the spring of 1841, and various delaying tactics.

123- Ibid., p. 106.

124- Ibid., pp. 106-107.

125- Ibid., pp. 85-94. The evidence for court factionalism has been uncovered by Dr. Afaf Marsot in the course of current research.

126- Seee Baer, Landownership p. 17.

127- Artin, Propriete fonciere, pp 333-336.

128- Ibid., p. 100; Baer, Landownership, p. 7.

129- See John W. Livingstone, "Ali Bey al-Kabir and the Mamluk Renaissance in Egypt, 1772", unpublished ph. D. diss., Princeton, 1968. chap. 4.

130- Note the role of the Mouelhy family, soldiers and silk merchants established in the Hijaz and in Cairo, in Muhammad Ali's early campaigns in Arabia: Ibrahim el-Mouelhy, "Mouelhy Pacha, Les Mouelhy en Egypte". Cabiers d'histoire egyptienne, 2, 2-3 (Feb. 1950), 313-328.

131- "Uhdas; Artin, Propiete fonciere, p. 131. Bedouin ib adiyyas: idem, "Essai". Pp. 71-72. Monopolies: Angelo Sammarco, Precis de l'histoire d' Egypte, vol. 4. Les regnes de Abbas de Said et d'Ismail (1848-1879) (Rome, 1935), pp. 10-11.

132- Barakat, Tatawwur al-Milkiyya, pp. 97 ff.

133- Export price of wheat.

1850 50 P. T./ ardebb.

1852 66 P. T./ ardebb.

1859 74 P. T./ ardebb.

Source: Owen, Owen, Cotton, p. 80.

Export price of cotton:

Average, 1815-1855 9.85 dollars/qantar

Average, 1856-1860 13-45 dollars/qantar

Source: Mahmoud el Darwish, "Note on the Movement of prices of Egyptian Cotton, 1820-1899", in Charles Issawi, ed. The Economic History of the Middle East 1800-1914 (Chicago, 1975(, p. 448.

134- Artin, Propriete fonciere, pp. 280-281, 287.

135- Baer, "The Development of Private Ownership of Land", p. 68.

136- Artin, Propriete fonciere, p. 161.

137- Baer, "The Village Shaykh, pp. 40- 41.

تدهور اقتصاد الأسرة في مصر
خلال أواسط القرن التاسع عشر

جوديث تاكر

كانت الأسرة الفلاحية تشكل وحدة الإنتاج الأساسية في مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي لما قبل الرأسمالية. وكان مجموع أفراد هذه الأسرة ينامون تحت سقف واحد ويتقاسمون فعاليات الإنتاج والاستهلاك. ولم يكن منطقها الداخلي متجهاً نحو تحقيق أكبر قدر من الأرباح، بل نحو بلوغ توازن بين احتياجات الأسرة الاستهلاكية وبين مشقة العمل الذي يتطلبه الاستهلاك الإضافي[١]. فأولئك الذين يعملون ويستهلكون ملزمون بأفراد الأسرة الآخرين ممن يقتصر دورهم على الاستهلاك فقط نتيجة لعوامل صحية أو لأسباب تتعلق بأعمارهم. ولم تكن الأسرة تعرف تقسيماً بين المنزل ومكان العمل. فالدار والأرض يشكلان ميدان عمل واحد. وكان تخصيص العمل حسب العمر والجنس هو القاعدة المتبعة، فلم يكن ثمة تفريق تراتبي للواجبات تقريباً، وإنما يتم تخصيص الواجبات تبعًا لخطوط أفقية لا عمودية حيث لم يكن هناك فصل حدي بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للحياة. فأفراد الأسرة موحدون في سعيهم لتأمين المواد التموينية والمأوى وكل ما تتطلبه وحدة الأسرة من احتياجات الاستهلاك المباشر.

لم تنجح هذه النماذج من «الاقتصاد الفلاحي» أو من «الصيغة العائلية المحلية للإنتاج» في تركيزها المطلق على جهد العائلة الفلاحية نفسها؛ لم تنجح في وضع المنتج الفلاحي في الإطار الأوسع. وقد يفهم منها أن الوحدة الفلاحية بقيت على ما هي عليه لم تتغير إلى أن تجاوزها قيام الرأسمالية أو محقها كلية[٢].

في مصر ما قبل الرأسمالية كان التنظيم الداخلي والتحكم بالأسرة متأثرين بأشكال من الاستغلال. فالأسرة الفلاحية لم تكن تقيم أودها وتسد رمق أفرادها فحسب، بل كانت تنتج فائضًا معينًا لتلبية مطالب الدولة أو ملاّك الأراضي على شكل ضرائب كانت في حقيقتها عصب حياة نظام سياسي يرتكز إلى ثروة الأراضي. وفي الحين الذي قد تتمكن

فيه الأسرة الفلاحية من الاحتفاظ بزمام التحكم بتنظيم إنتاجها وباستهلاكها فإن مستوى الإنتاج، بغض النظر عن احتياجات الأسرة الخاصة. لم يعد مجرد مسألة زيادة مستوى استهلاك الأسرة أو عدمه، فالأسرة الفلاحية في محاولتها تأمين مطالب الدولة وموظفيها كانت تضطر إلى تنظيم عملها وشؤون الزراعة بحيث تضمن دفع الضرائب وتسليم المحصول. كما كان جهد الفلاح يُستغل على شكل أعمال السخرة في مشاريع الري الحكومية وفي أراضي مسئولي الدولة. أما خارج نطاق هذه المتطلبات لإنتاج أكثر ولعمل إضافي فإن الدولة ومسئوليها لم يكونوا يعيرون اهتمامًا يذكر لتنظيم الأسرة الفلاحية. وبقيت الأسرة هي الوحدة الاقتصادية الأساسية. وكانت أعمال السخرة تتم عادةً على نطاق محلي بحيث لا تتأثر حياة الأسرة الفلاحية وأعمالها بغياب أفرادها القادرين على العمل[٣]. وبينما كانت هذه الأسرة لا تمارس سلطة تذكر في مسألة استخدام محصولها الفائض عن حاجتها أو فيما يتعلق بالعمل الإضافي المطلوب فإنها ظلت تحتفظ بحكم ذاتي فيما يخص تنظيم إنتاج واستهلاك مورد رزقها.

إلا أنه وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر طرأت تغيرات أساسية على بنية الدولة والاقتصاد عامةً نتيجة لدخول بوادر الرأسمالية، ومست هذه التغيرات الأسرة الفلاحية في الإطار الأوروبي حيث كان للرأسمالية جذور طبيعية، كان التطور الرأسمالي يميل نحو إخضاع إنتاج السلع للملكية المشتركة أي لنقل تنظيم العمل والإنتاج من مكان القرى والعائلات الفردية وسيطرتها ومركزته في وحدات مشتركة ضخمة. وانقسم إنتاج المواد بين الصيغ المشتركة وإنتاج السلع وبين العمل الخاص الذي يتم ضمن المنزل. وعلى الرغم من أن النساء والأطفال كانوا يشغلون مركزًا أساسيًا في البروليتاريا الأولى فقد شهد القرن التاسع عشر التجاهل المطرد لعمل الأطفال وحذفه وتحويل النساء إلى قوة عاملة هامشية[٤]. وتبوأ الرجال مركز منتجي السلع في حين كانت النساء ينتجن قيمًا استخدامية من خلال العمل المنزلي. أما الأسرة التي تجردت من كونها وحدة منتجة استهلاكية متكاملة فقد استحالت إلى مملكة للنساء والأطفال، حيث كان ما ينتجونه من مواد مغبون القيمة على الرغم من تواجده. وأدى تقسيم العمل الأفقي على أساس الجنس في الأسرة ما قبل

الرأسمالية، والذي كان دون شك منحازًا لسيطرة الرجل، إلى إفساح المجال أمام تكريس تفوق الرجل.

فالرجل الذي هو كاسب الرزق والعامل في المجال العمومي أصبح يلعب دورًا أساسيًا في إعالة أسرته. وقد قاومت الأسر خلال المراحل الأولى من هذا التحول الصيغ الجديدة للتنظيم وفقدان السيطرة على إنتاجها وأوقات عملها(٥).

في مصر، وفي الوقت الذي بدأ فيه تعاظم سلطة الدولة والإتجار بالزراعة يقوضان الوحدة الاقتصادية للأسرة لصالح الدولة وطبقة ملاك الأراضي التي بدأت بالظهور، كان هناك مقاومة واضحة ودفاع فلاحي عن الأسرة كوحدة إنتاجية -استهلاكية. ولم يقف الفلاحون مكتوفي الأيدي أمام غزو الدولة ونزع ملكية الفلاحين لأراضيهم فنشبت مقاومة عنيفة أعقبها الفرار بالإضافة إلى الاستخدام الأكثر تعقلاً للمؤسسات الموجودة وذلك لإحباط النظام الجديد. وكانت النساء أشد مجاهرة بمناهضة التآكل الذي بدأ يهدد الأسرة الفلاحية ويقوض أسس مكانتها ودورهن الاقتصادي.

إن مدى المقاومة الفلاحية وتركيزها واستراتيجيتها مقترنة بشكل وثيق بطبيعة التغيرات الاقتصادية والسياسية لتلك الفترة بالإضافة إلى التقاليد الحضارية والمؤسسات الموجودة. وإن أي إحاطة بتحولات الأسرة الفلاحية وأساليب المقاومة يجب أن تتم ضمن سياق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتلاحقة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

I

بقيت الخصائص المميزة للريف المصري وكذلك الاقتصاد والمجتمع المصريان عامة إبان منتصف القرن التاسع عشر موضع جدل ونقاش. فالاندماج المتواصل للاقتصاد المصري في نظام اقتصادي عالمي خلال تلك الفترة أكدته الأغلبية العظمى من الكتّاب، إلا أنه لم يتم الاتفاق حول طبيعة هذا الاندماج وسرعته أو حول تأثيراته في المجتمع. فمن جهة كان ينظر إلى المجتمع المصري على أنه مجتمع جامد أساسًا لا يتغير؛ فالمؤسسات الاجتماعية وغالبية السكان بقيت كما هي لم يمسها أي تغيير خلال مسيرة القرن التاسع عشر. ويقترن

هذا الرأي بكون مصر بقيت خلال هذه الفترة على ما هي عليه فلم تتحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي[٦].

ويعتبر رأي مغاير أن ظهور الاقتصاد المتوجه نحو التصدير والذي يرتكز على زراعة القطن وتصديره كان القوة الدافعة المحركة للتغير الاجتماعي. ويؤكد عيساوي أن:

الانتقال من اقتصاد «إعالي» إلى اقتصاد يتجه للتصدير رافقه تداعي البنى التقليدية الإقطاعية والمجتمعية أو القبلية. فالعرى التي كانت تربط الفرد إلى قريته أو قبيلته بدأت بالانحلال التدريجي أو أنها انفصمت فجأة، وأصبح العمل سلعة متنقلة قابلة للتسويق[٧].

إن الفكرة القائلة بأن الاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب تغييرًا داخليًا كبيرًا تبدو فكرة صائبة إلى حد بعيد، إلا أن تفسير عيساوي يبقى ناقصًا، فليس هناك أي تحليل للديناميكية الفعلية لدخول الرأسمالية ومواجهتها للواقع الداخلي، فالانتقال الاجتماعي الناجم «يرافق» التغير الاقتصادي ليس إلا. وإن عدم تقصي الصيغة المحددة لدخول الرأسمالية في مصر إنما يفترض مسبقًا نوعًا من الاستسلام وانعدام الفعالية في المجتمع المصري، وأن التحولات الاجتماعية تلت التطورات الاقتصادية طوعًا أو كرهًا وتُظهر أن الطبقات الاجتماعية المصرية خاصة طبقة الفلاحين خضعت للنظام الجديد فإنها قد خضعت دون ممانعة تذكر. كما تستبعد فكرة أن البنية الداخلية للطبقات وحتى المقاومة الفلاحية قد تكون أسهمت في صياغة تاريخ دخول الرأسمالية وأظهرتها كفكرة مستحيلة.

لقد قام كتّاب آخرون بتقصّي تأثير تغلغل الرأسمالية في المجتمع المحلي. وأتضح أن التوجه نحو زراعة القطن للتصدير، والذي بدأ عام ١٨٤٠ تقريبًا، أثر في المجتمع الريفي بالتأكيد. ونتساءل هنا ما هي الخصائص المسيطرة البارزة لنظام الإنتاج الزراعي الآخذ بالظهور؟ لقد شهد القرن التاسع عشر الاتجار المتزايد بالزراعة المصرية معاظمًا بذلك الفرق بين الفلاحين تبعًا لمساحة الأراضي التي يسيطرون عليها، كما شهد ظهور طبقة العمال المأجورين، وكلها مؤشرات تدل على تنظيم رأسمالي. ومن جهة أخرى أدت سمات

خاصة ومتفردة من أكثرها بروزًا أن هذا الشكل من الرأسمالية كان «رأسمالية دون رأسماليين زراعيين»[٨] إلى صبغ الزراعة المصرية بأنها «رأسمالية استعمارية متخلفة»[٩]. «إن دور الدولة في المراحل الأولى من عملية تراكم رأس المال، وتدخل الدولة المباشر في علاقات الإنتاج في الريف والذي استلزم بصورة أساسية ممارسة نوع من القسر كسياسي أكثر مما هو اقتصادي، هو ما يميز هذا النوع من الرأسمالية المتخلفة». فالرأسمالية تحول علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية في الأرياف، إلا أن الدور الأساسي للدولة والاستمرارية العنيدة لبعض أشكال الاستغلال ما قبل الرأسمالية منع من الانتقال إلى نظام رأسمالي تمامًا.

بدأ دور الدولة في تحويل الريف المصري مع حلول النصف الأول من القرن التاسع عشر. وفقدت الأسرة الفلاحية سيطرتها على تنظيم إنتاجها واستهلاكها حين تدخلت الدولة بشكل مباشر في الحياة الفلاحية من خلال نظام قائم على الاحتكارات الزراعية وأعمال السخرة والإكراه على الخدمة العسكرية ومصادرة أراضي الفلاحين.

أصبح محمد علي واليًا رسميًا على مصر عام ١٨٠٥ وبقدوم عام ١٨١٢ كان قد قضى على مناوئيه السياسيين وشرع في تحقيق مشروع طموح لزيادة عائدات الدولة بهدف اكتساب القوة وإعادة الاستقلال إلى مصر التي كانت تحت سلطة الإمبراطورية العثمانية[١٠]. وأدت المطالبات الأوروبية بشراء المحاصيل الزراعية نتيجة الفوضى والتمزق اللذين أسفرت عنهما الحروب النابليونية، إلى تمكين محمد علي من الاستيلاء على زمام السيطرة المباشرة على منتجات مصر من الحبوب. وفي عام ١٨٢١ استولت الدولة على محصول حبوب مصر العليا برمته وشحنته إلى مصر السفلى لبيعه لحساب الدولة للتجار الأوروبيين وتم استغلال محصول الأرز في مصر السفلى بشكل مماثل، وبقدوم عام ١٨١٦ بسطت الدولة يدها على جميع محاصيل الكتان والسمسم والعصفر والنيلة والقطن والبقوليات والشعير. كانت الدولة تسلف الفلاحين البذور والدواب ليقوموا بزراعة البذور ونقل محاصيلها إلى مستودعات محلية. وتقوم الدولة بتحديد أسعار المحاصيل وبعد أن تُخصم السُلَف التي قدمتها ورواتب الموظفين يتسلم الفلاح

قسيمة بقيمة الباقي. وبهذا لم يعد للفلاحين أي سلطة في مجال التسويق إذ كانوا يُرغمون على بيع محاصيلهم للدولة بسعر مخفض ثابت. ومن ثم تقوم الدولة بطلب أسعار أعلى بما لا يقاس ثمنًا تتقاضاه من التجار الأجانب والمحليين. وبما أنه كان من المحظور على الفلاحين الاحتفاظ بأي قسم من المحصول فإنهم كانوا يرزحون تحت عبء إضافي بشرائهم الحبوب ثانية بأسعار أعلى مما باعوها لاستهلاكهم الشخصي[(١١)].

كما قامت الدولة بفرض سيطرتها على الزراعة، فكانت تملي على كل شيخ بلد في كل قرية الكمية المطلوبة من المحصول وأنواعه وهي لم تكن تسعى إلى التحكم بتجارة التصدير وحسب بل وإلى التمكن من الاستجابة للمطالب الأجنبية لكميات متزايدة من محاصيل معينة، وخاصة القطن. وسعى محمد علي إلى امتلاك ناصية النفوذ الاقتصادي والسياسي من خلال إعادة تنظيم مصر على أنها مزرعته الشخصية الخاصة. وقد قدّر في حديث له مع القنصل البريطاني عام ١٨٣٠ محصول القطن لتلك السنة بـ ٢٠٠,٠٠٠ مائتي ألف قنطار، ثم أضاف: «لم أجد من المناسب زراعة أكثر من ذلك هذه السنة ولكن إن وضعت إنكلترة يدها في يدي فبإمكانها في حال وقوع حرب أمريكية أن تستعين بي لتأمين كمية كافية لتزويد كل مصانعها، وسأمنحها القطن وحدها. فاذكر ذلك»[(١٢)].

وانقلب التبجح غمًا عندما تعثر الإنتاج الزراعي في أواسط العقد الثالث من عام ١٨٣٠ وحلت بالأرياف أزمة نقص الغذاء وقلة اليد العاملة. ورفعت بالتدريج الاحتكارات العديدة وأبطلت مركزية التحكم بالإنتاج الزراعي. إلا أنه بدا من الواضح أن الفلاحين غير قادرين على استعادة سلطتهم على الإنتاج. وبالرغم من السماح لهم ببيع قمحهم والحنطة والبقول والشعير في السوق المحلية عام ١٨٣١، استأنفت الحكومة تحديدها لأنواع المحاصيل وأسعارها. كما أصرت على أن يدفع الفلاحون ضرائبهم على شكل محاصيل أو أن يبيعوها بأسعار الحكومة[(١٣)]. وقامت الحكومة بالتخلي فعلاً عن الإدارة المباشرة للمحاصيل على الرغم من أنه بقيت مناطق محددة على ضفاف النيل تضمنت أخصب الأراضي الزراعية مخصصة لزراعة القطن والنيلة والأفيون والكتان وظلت هذه المناطق حكرًا للدولة حتى عام ١٨٤٢[(١٤)].

أعادت الحكومة المصرية تنقيح نظام الاحتكار نتيجة لتدني العائدات وللضغط الذي مارسته المجموعة الأوروبية، والمنظم في الميثاق الإنكليزي -التركي عام ١٨٣٨ . بيد أنه في الوقت الذي قام فيه محمد علي بإعادة توزيع الأراضي احتفظ بصلاحية الدولة في التحكم بالإنتاج بطرق غير مباشرة. وبقدوم عام ١٨٤٤ منحت الدولة ما يقارب نصف الأراضي الزراعية وأخصبها بلا شك لأفراد العائلة المالكة والموظفين الأتراك وشيوخ البلد في القرى(١٥).

وكانت الزراعة وبيع المحصول يتمان تحت إدارة من وهبت لهم الأراضي بوصاية حريصة من الدولة. وقد علق القنصل الفرنسي قائلاً بأن مثل هذه الهبات للأراضي كانت تشكل خرقًا لا مراء فيه لشروط التجارة الحرة التي نص عليها ميثاق ١٨٣٨، ولم تحدث أية تعديلات تذكر في التنظيم الفعلي للإنتاج في الأرياف.

«. . . لو أن الباشا قام بتنفيذ معاهدة ١٨٣٨ حرفيًا لكان بإمكان الفلاح الذي يعاني من قمع الاحتكارات الواضح الصريح أن ينتج ويبيع، ولدخل التجار في اتصالات مباشرة مع جماهير الفلاحين. هذا بالطبع ليس ما يحدث فعلاً، فالباشا نتيجة لسلطته المطلقة وفي الوقت الذي ألغى فيه الاحتكار، أعطى الأرض لمالكين وخلق بذلك طبقة وسيطة بين الزراعة والتجار. . طبقة قليلة العدد وغريبة عن الجماهير، ومطلقة اليد في التصرف بالمحاصيل وبهذا فهي من جهة على علاقة منفردة بالفلاح في كل ما يخص زراعة الأرض. وفي الوقت نفسه هي أيضًا على علاقة منفردة بالتجارة الأوروبية لبيع المحاصيل»(١٦).

لم تعد البيروقراطية المركزية تملي على الأسرة الفلاحية ما عليها أن تنتجه. غير أن موظفي الدولة الذين هم في الوقت نفسه مالكو الأراضي كانوا يسيطرون على فعاليات الفلاحين فوق أراضيهم، وبذا استمر تلاشي سلطة الفلاح على الإنتاج.

كما أثر غزو الدولة على سلطة الفلاحين على اليد العاملة. فاقتضت سياسة محمد علي انتشار استخدام أعمال السخرة في ورشات العمل العامة وفي الزراعة. كما استدعى إدخال زراعة القطن الطويل التيلة الذي تحتاجه الصناعة الأوروبية، بناء منشآت ري واسعة، مثل الأقنية والسدود الحديثة الضرورية للاستنباتات الصيفية. وفي حين كان عمل السخرة مستخدمًا في مشاريع الري قبل ظهور القطن ذي التيلة الطويلة، إلا أن منظور

العمل القسري ومدته ازداد بشكل حاد ومفاجئ. وقد يصل عدد الفلاحين الذين يتم استدعاؤهم للعمل إلى ٤٠٠,٠٠٠ ألف كل سنة ولمدة تصل إلى أربعة أشهر كمعدل متوسط(١٧). وقد بنيت القناة المحمدية بالعمل القسري لحوالي ٣١٥,٠٠٠ فلاح جاء بهم شيوخ القرى من سبع ولايات مختلفة. وكان على الفلاحين تأمين قوتهم اليومي ومآويهم بأنفسهم خلال فترة العمل القسرية التي يتغيبون خلالها عن منازلهم. إن الظروف القاهرة لرجال ونساء وأطفال يعملون دون طعام كاف ودون مسكن يأوون إليه أو أدوات، أودت بحياة ما بين ١٢,٠٠٠ إلى ٢٣,٠٠٠ منهم في مشروع الري خلال فترة عشرة أشهر عام ١٨١٩(١٨). وشغّلت أعمال السخرة في مشاريع الري ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠ شخص عام ١٨٤١، وهو حوالي سدس مجموع السكان(١٩). وفي أواخر عام ١٨٤٠ تحسنت الظروف تحسنًا بسيطًا في محاولة لإصلاح النقص الهائل في اليد العاملة في الزراعة. وخضع الـ ٥٨,٠٠٠ شخص ممن جندوا لحفر ثلاثة أقنية في مصر السفلى لشروط جديدة: «يلزم العاملون بالعمل مائة يوم فقط في الحفريات، وتبدأ الفترة بعد الحصاد مباشرة إن أمكن، وتنتهي في موسم الخريف للبذار وتهيئة محاصيل الشتاء»(٢٠). وفي عام ١٨٥١ وتحت حكم عباس كان العمال يزودون بالطعام ويدفع لهم أجر يومي قيمته ٢٠ بارة(٢١). ومن المفارقات الساخرة أن معظم مشروعات الري التي قامت بها الحكومة لم تعد بأي نفع على أراضي الفلاحين، بل على النقيض من ذلك إذ مكنت العزب الكبيرة من الشروع في زراعة القطن.

وكانت الخدمة العسكرية عاملاً آخر في استنزاف قدرة الأسرة الفلاحية على السيطرة على اليد العاملة. فطموحات محمد علي السياسية استلزمت تجنيد جيش كبير وافر العدة. وبعد أن باءت محاولاته لتشكيل جيش من العبيد والمجندين السودانيين بالفشل، شرع محمد علي ببرنامج ضخم لتجنيد الفلاحين(٢٢). وبقدوم عام ١٨٣٠ وبعد أن أصدرت تعليمات إلى المسئولين في الولايات والقرى بتأمين حصص معينة من الرجال، بلغ عدد الجيش والبحرية المصريين حوالي ٥٣,٠٠٠ ثلاثة وخمسون ألف رجل، وألحق بهم ما بين ١٥,٠٠٠ إلى ٢٤,٠٠٠ رجل بدوي غير نظامي. إلا أن سيل إمداد الجيش برجال قادرين جسديًا في ذلك العام جف تمامًا، وأسفر حشد الرجال لعام ١٨٣٠ «عن أن عدد الرجال

المؤهلين جسديًا من الضآلة بحيث يتبادر إلى الذهن أن هذا العدد هو آخر دفعة يمكن لهذه الجموع البشرية المنهكة أن تقدمها»[٢٤] . أما مجندو العام الذي تلاه فكان بينهم صبيان في الثانية عشرة والثالثة عشرة من عمرهم، «فالرجال مطلوبون مهما كان الثمن، وما الأطفال إلا جنود مرتجلون»[٢٥] . وحين لم تعد الأرياف قادرة على إشباع احتياجات التجنيد حولت الدولة اهتمامها إلى القاهرة نفسها حاشدة ما يقرب من ١٠,٠٠٠ رجل عام ١٩٣٢ معظمهم من النوبيين أو من يعملون كخدم من أصول أخرى[٢٦] .

ومن جديد أخضعت جموع الفلاحين لجولة أخرى من التجنيد إبان عهد إبراهيم باشا الذي لم يدم طويلاً عام ١٨٤٨ ، إذ تمت إعادة الجنود ورجال البحرية الذين كانوا يشكلون العمود الفقري للقوة العاملة في مشروع سد على النيل إلى الخدمة العسكرية، وطالت من جديد اليد الغاشمة لعمل السخرة الإلزامي الفلاحين، فسيقوا لأخذ الأمكنة التي أضحت شاغرة في المشروع، كما تم تجنيد ١٤,٠٠٠ جندي جديد من الولايات[٢٧] . ومع أن القوة العسكرية اختصرت لاحقًا في عهد عباس إلا أن التقنين في العدد كان يتم عن طريق تسريح الجنود شبه المحترفين والذين هم أكثر خبرة والاحتفاظ بالمجندين الفلاحين[٢٨] . وفي أوائل الخمسينات من ذلك القرن تجددت موجات التجنيد فاستُدعي الرجال من الأرياف والمدن وجاليات الأقليات للتجنيد وكان الهدف إنشاء جيش يبلغ تعداده ١٠٠,٠٠٠ مئة ألف رجل[٢٩] .

أما إذا نجا الفلاح فلم يعلق في شبكة أعمال السخرة في مشاريع الري أو الخدمة العسكرية فلابد أن تناله موجة العمل القسري في صناعات الدولة ومناجمها . فقد خلق مشروع محمد علي للتصنيع ما يقارب ٤٠,٠٠٠ عامل مصنع، إلا أنه من غير الواضح كم يشكل الفلاحون منهم مقابل الحرفيين المنقولين إلى العمل في تلك المصانع[٣٠] .

ولم يضع إغلاق العديد من المصانع عام ١٨٣٠ حدًا للعمل الإجباري في الصناعة، ففي عام ١٨٤٢ مثلاً سيق ما يقرب من ألف رجل للعمل في مؤسسات صناعة الأسلحة ومواقع بناء السفن وترميمها[٣١] . أما مناجم الدولة فقد حكمت على العاملين المستنكفين عن عملهم بأن «يُحرموا من زوجاتهم وأطفالهم، ويُكرهوا على العمل الشاق وأكل

الرديء من الطعام الذي لا يؤكل إلا أيام المجاعات»[٣٢]. واستمرت الدولة في حشد اليد العاملة الفلاحية للعمل في المناجم عندما دخلت في مغامرات تجارية مشتركة مع شركات أجنبية. ومن الأمثلة على ذلك العقد الذي وقع بين جمعية تيرانوفا والحكومة المصرية للاستثمار المشترك لمناجم الكبريت في مصر العليا وقد تضمن بنودًا تقضي بأن تؤمن الدولة جميع اليد العاملة[٣٣].

وكانت الاستثناءات من العمل الإجباري والخدمة العسكرية تمنح أحيانًا للفلاحين العاملين في العزب والأطيان الكبيرة التي يسيطر عليها محمد علي أو أفراد أسرته أو أحد من المسئولين. وتجنيد الفلاحين للعمل في العزب المجاورة لم يكن ليختلف في شيء عن أشكال أعمال السخرة الأخرى. فالأجرة على قلتها كانت تبقى عادةً على شكل ديون مستحقة أو قد تدفع كمنتجات لا يمكن تسويقها. وقد قيل عن إبراهيم باشا مثلاً أنه دفع لجميع العاملين في واحدة من عزبه كميات من الدبس الذي ينتجه معمل السكر الذي يملكه في مصر العليا[٣٤]. والكثير من بقية العاملين لم يكونوا يتلقون أي أجر وهم يعتمدون على قراهم لتأمين زادهم[٣٥].

أسفرت سياسات العمل القسري والخدمة العسكرية الإلزامية عن نقصٍ هائلٍ في اليد العاملة في الأرياف. وعانت المنتوجات الزراعية الكثير إذ لم يبق من سكان القرى غير النساء والأطفال والشيوخ والعاجزين[٣٦]. وقدر بورينغ مجموع سكان مصر عام ١٨٣٩ بحوالي مليونين إلى مليونين ونصف نسمة بنسبة إناث أعلى من الحد الطبيعي وصلت رسميًا إلى ١٣٥ أنثى لكل مائة ذكر، وإن كان بورينغ يعتقد أن النسبة أعلى من ذلك بكثير[٣٧]. وأثبتت ملاحظات المقيمين الأجانب وتعليقاتهم، الرسائل التي كتبها شيوخ «الخط» للجريدة الرسمية في عامي ١٨٢٩-١٨٣٠ معلنة النقص الحاد في اليد العاملة في مناطق مصر السفلى والوسطى في الفواح وكفر الشيخ وطنطا والفيوم[٣٨]. وفي أواسط القرن تحسن الوضع على ما يبدو ولم تعد فكرة بؤس الريف سائدة كما كانت، غلا أن نقص اليد العاملة ظل مشكلة أيام الحصاد[٣٩].

II

كان نزع ملكية الأراضي من الفلاحين يسير بخطى حثيثة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. فبدأت الحكومة المركزية أولاً ببسط سيطرة مباشرة على الأراضي، وعندما فشلت تلك السياسة روجت الدولة لتسليم السلطة للموظفين المحليين ولظهور طبقة جديدة من ملاك الأراضي. وكان لذلك تأثير خطير على بنى الأسرة الفلاحية ووظيفتها مثله في ذلك مثل فقدان الفلاحين سيطرتهم على قوتهم العاملة.

ولكي يتمكن محمد علي من إحراز سلطة مباشرة على الفائض الزراعي، كان عليه أن يضعف الملتزمين، أي أولئك الذين استلموا أراضي الالتزام ثم تصفيتهم. وقد ظهر نظام الالتزام أصلاً على شكل ضريبة زراعية ثم تطور في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى شبه ملكية للأرض. فكان الملتزمون نظريًا مسئولين عن جمع الميري (أي ضريبة الأرض) وتسليمها للحكومة المركزية التاي تملك كافة أرض الالتزام. وكان دخلهم يأتيهم من احتفاظهم بالفرق بين الفائض (وهو ما يأخذونه من الفلاحين) والقيمة الحقيقية للضريبة. بالإضافة إلى ذلك نيطت بهم حصة معينة من الالتزام لزراعتها لحسابهم الخاص مستخدمين أعمال السخرة أو العمل المأجور[٤٠]. ومع حلول القرن التاسع عشر، كانوا يشكلون طبقة من ملاك الأراضي الغائبين الذين يعتمدون على الشيوخ المحليين والوكلاء الآخرين لمراقبة إنتاج الفلاحين. وأصبحت أراضي الالتزام التي كانت سابقًا تسلم لمدة سنة أو اثنتين ملكية متوارثة وقابلة للتحويل، وشكل الملتزمون مجموعة متميزة لها سلطة سياسية لا يستهان بها.

وعلاوةً على أراضي الالتزام كان هناك ما يربو على ٦٠٠,٠٠٠ فدان في مصر العليا ومنطقة القاهرة مستملكة على أنها أراضي وقف زراعية كانت في الأصل هبة من سلاطين سابقين أو من ملتزمين أنهوا استملاكهم. وخضعت أراضي الوقف التي كانت معفاة من الضرائب في القرنين السابع عشر والثامن عشر، لضريبة الأرض بنسب متهاودة جدًا في القرن التاسع عشر[٤١].

وشرع محمد علي فيما بين عامي ١٨٠٦ و ١٨١٥ بانتزاع السلطة على الأراضي وجباية الضرائب من الملتزمين والنظّار (وهم القيّمون على أراضي الوقف). فطالبت الدولة أولاً

بنصف الفائض ورفعت الضرائب على أراضي «الوسية» وفي عام ١٨١١ أجرى مسح تفصيلي للأملاك في مصر العليا وانتهى بمصادرة كل أراضي الالتزام التي ما تزال ضريبتها ديونًا مستحقة أو تلك التي لم تثبت ملكيتها للأشخاص بشكل قاطع. وفي ١٨١٤ تلاه مسح آخر لمصر السفلى وكانت النتيجة أن معظم الملتزمين في تلك المنطقة فقدوا ملكيتهم للأراضي سواء مع التعويض المناسب أو بدونه. كما وقعت أراضي الوقف كذلك تحت سيطرة الدولة. ومع قدوم ١٨١٥ امتلكت الدولة نفوذًا كاملاً على غالبية الأراضي الزراعية في مصر[٤٢].

إن استبدال الالتزام بالاحتكار غيَّر من تنظيم الإنتاج الفلاحي ففي ظل نظام الالتزام كانت الأسرة الفلاحية مطلقة اليد في كيفية تنظيم عملها وإنتاجها كما تشاء. وفي مصر السفلى كانت الأراضي التي يملكها الفلاحون مقسمة إلى حصص ثابتة (آثار) تزرع وتتوارثها الأسرة أبًا عن جد. وفي مصر العليا حيث يغير الفيضان غير المنتظم مناطق الأراضي الزراعية من سنة لأخرى، كانت كل عائلة تستلم قطعة معينة من الأراضي المتاحة كل عام[٤٣]. وفي كلتا الحالتين كان دور شيخ البلد وأهالي القرية مركزيًا، فالقرية بأجمعها كانت مسئولة عن الضرائب المستحقة عليها وكان شيوخ البلد المحليون يوزعون أعمال السخرة[٤٤]. ظلت الغالبية العظمى من الأراضي ملكًا للأسرة الفلاحية تحت نظام الاحتكار، ولكن الضرائب كانت تُجبى مباشرة من قبل موظفي الدولة الذين كانوا يملون على الفلاحين أيضًا ما يجب زراعته وفي أي وقت. ومارس جهاز تراتبي معقد من الموظفين سلطة واسعة بما فيها الإشراف المباشر على التنظيم والإنتاج الزراعيين[٤٥].

بيد أنه في الثلاثينات من القرن التاسع عشر تسبب مزيج من الأزمة الاقتصادية والضغط الأجنبي بتغيرات في السياسة فتوقفت الدولة المصرية عن معظم ممارستها الاحتكارية وخففت من سيطرتها المباشرة. وأخذ محمد علي يمنح مساحات لا يستهان بها من الأراضي لموظفين متنوعين ولأفراد العائلة المالكة. واتخذت تلك الهبات ثلاثة أشكال: عهدة وأبعادية وجفلك. وهبة العهدة تشابه الالتزام من حيث أن المنوطة بهم كانوا مسئولين عن جباية الضرائب وكان يحق لهم امتلاك قطعة معينة من الأرض يزرعونها لحسابهم

مستخدمين اليد العاملة باليومية أو نظام الاشتراك في المحصول أي المحاصصة[٤٦]. إلا أنهما اختلفتا في أن على القيِّم تسليم محصول الأملاك للدولة بسعر محدد والتقيد بإرشادات الدولة فيما يخص استخدام الأرض. وكان الفلاحون يحتفظون نظريًا بأرضهم (الأثر) ولكن اضمحلال سلطتهم على الأرض ظل مستمرًا.

وتخول هبة الأبعادية أصحابها سلطة أعظم. إذ كانت الأراضي غير المزروعة تمنح معافاة من الضريبة بشرط أن تتم زراعتها. وشيئًا فشيئًا كان أصحابها يحصلون على حقوق أكبر تصل إلى الملكية الخاصة التامة[٤٧]. وكان على القيمٌ تشجيع الفلاحين من مناطق أخرى على المجيء والاستقرار للعمل بأجرة أو بالمحاصصة.

الجفالك: إن الأطيان والعزب مترامية المساحة التي يسيطر عليها محمد علي وأسرته كانت تتمتع بمزايا غير متوفرة لأراضي الإبعادية وذلك لأن التحكم كان مركزيًا والصلة بالدولة وثيقة إلى درجة تضمن أولويتها في استخدام أجهزة الري الحكومية وتمويل الدولة. وفقد الفلاحون في هذه الجفالك كل حقوق الانتفاع واقتصر دورهم على العمل اليومي لقاء نسبة من محصول الحبوب. وقد يمنحون بالإضافة إلى ذلك قطعة صغيرة لزراعة ما يكفي مؤونتهم. وتسبب هروب الفلاحين في خلق مشكلة نقص اليد العاملة وكان من المعروف أن يلجأ من يدير الجفلك إلى إكراه فلاحي العهدة على العلم في أراضيه[٤٨].

وخلال الفترة الواقعة ما بين ١٨٢٠ و ١٨٤٤ ازدادت مناطق الأراضي المزروعة المستملكة بأشكال شتى من الهبات من ١٠ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر انتقلت ملكية أخصب أراضي الدلتا إلى أيدي قيمين جدد[٤٩] وتقلصت مناطق أراضي «الأثر» إذ ساهمت سياسات الدولة الضرائبية التي فرضت ضرائب على الفلاحين أعلى بكثير من تلك الضرائب المفروضة على أراضي العزب في تسريع عملية تخليص الأراضي من أصحابها الفلاحين نتيجة لهروبهم أو إفلاسهم[٥٠]. وأدى فقدان الفلاحين لأراضيهم نتيجة لوضع الدولة يدها عليها مباشرة ومنحها كهبات، أو لعجز الفلاحين عن دفع الضريبة أو عن طريق حبس الرهن لتراكم ديون شخصية تمت لقاء رهن الأرض، أو لهروب الفلاحين لتفادي أعمال السخرة والسَوْق

الإلزامي للجندية. كل هذا أدى إلى تبدل وجه الريف المصري بحلول عام ١٨٥٠، فالأسرة الفلاحية المصرية التي كانت سابقًا منتجًا يتمتع بحكم شبه ذاتي وحقوق انتفاع بالأراضي وسيطرة لا بأس بها على أوقات العمل والإنتاج أخذت تخضع بتزايد مطرد للإشراف والسيطرة الشاملة على أراضيها ويدها العاملة.

III

لا بد من موازنة الصورة التي رسمناها لتشتيت الفلاحين ونقلهم من مواطن إقامتهم وذلك بالإشادة بمقاومة الفلاحين لاعتداءات الدولة على حقوقهم وانتهاكها ولانتزاعها ملكية أراضيهم. وقد واكبت ردود فعل الفلاحين بالتمرد والفرار محاولات تأكيد مثابرة على الصيغ القديمة لوجود الأسرة.

وعلى مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر هزت حركات تمرد الفلاحين على السَوْق للخدمة الإلزامية وأعمال السخرة وعلى الضرائب والسيطرة المتعاظمة للدولة هزت أركان الأرياف المصرية من آن لآخر. وفي تاريخ حركات التمرد هذه دحض مقنع لنظرية «خنوع الفلاح المصري»[٥١]. وقد عجّل استيلاء محمد علي على محصول الحبوب عام ١٨١٢ في اندلاع أول تمرد كبير حيث ثار فلاحو مصر العليا فقُمعت ثورتهم بوحشية[٥٢]. وفي الفترة ما بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٢١ احتشد ما يقرب من ٤٠٠,٠٠٠ فلاح في ولاية قنا خلف الشيخ أحمد وأسسوا حكومة مستقلة إلى أن سحقتهم حملة عسكرية بعد شهرين من ذلك[٥٣].

وقد اندلع أكبر تمرد في ذلك العهد في منطقة مصر العليا نفسها في عامي ١٨٢٢-١٨٢٣ تحت قيادة شخص آخر باسم الشيخ أحمد الذي دعا للإطاحة بمحمد علي. وأعلن الشيخ أحمد بأنه قد «أرسل من قبل الله تعالى ورسوله الكريم لرفع نير الظلم الذي نزل بالشعب المصري ولمعاقبة محمد علي الذي أدخل البدع المعارضة لشريعة الإسلام». وامتد التمرد من إسنا إلى أسوان ودام ما يربو على الستة أسابيع. وقام العديد من الفلاحين الجنود الذين أرسلوا لإخماد التمرد بالانضمام إلى صفوف المتمردين حتى أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة لاستخدام قوات من الأتراك والبدو لتهدئة المنطقة[٥٤]. وفي السنوات التي

تلت ظهرت حركات تمرد في المنوفية والشرقية، كما وقعت حركات مماثلة متفرقة خلال الثلاثينات من القرن نفسه احتجاجًا على سياسة السَوْق الإجباري إلى الخدمة العسكرية[٥٥]. وتواصلت الأنباء عن اضطرابات نابعة من مناهضة الخدمة الإلزامية في مصر العليا في ١٨٤٨ وتم اغتيال سليم باشا والي المنطقة مع أنه من غير الواضح تمامًا ما إذا كان الدافع للاغتيال هو علاقات شخصية أم معارضة الخدمة الإلزامية و «كره عام لولايته»[٥٦].

كما ظهرت ردة فعل تمردية فردية، ففي عام ١٨٥٠- ١٨٥١ اتهم ورثة السيد عمرو عمرو من قرية كفر الزين رجلاً اسمه حواس بقتل عمرو رميا بالرصاص لأنه كان مسئول التجنيد. ولم يستطع الورثة إيجاد شهود مستعدين للإدلاء بشهادتهم لصالح الورثة ولعل ذلك كان بسبب استحسان الفلاحين لفعلة حواس الخارجة عن القانون. وهكذا كان على القرية بأجمعها أن تتحمل مسئولية امرأة حتى الموت عندما رفضت تسليم ابنها لأداء الخدمة العسكرية[٥٨]. بيد أن المقاومة الفردية وحركات التمرد الواسعة النطاق كلتاهما كانتا تُقمعان بسهولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مركزية الحكومة وقوتها العسكرية. إلا أن أشكال المقاومة الفلاحية استمرت مدى سنوات هذه الفترة. وبعد أن ألغى عباس العديد من منح العهدة في عام ١٨٤٩ اضطر لإرسال وحدات من الجيش إلى العديد من القرى لجباية الضرائب من الفلاحين المتمردين[٥٩].

واختارت عدة أسر فلاحية الفرار بعد أن أدركت عقم المقاومة المباشرة، وكانت سورية أحد الملاجئ التي تستقبل الهاربين. وفي عام ١٨٣٠ انتقل ما يقرب من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ فلاح من ولاية الشرقية إلى سورية حيث منحهم عبد الله باشا والي عكا أراض وأعفاهم مؤقتًا من الضرائب. وطالب محمد علي الذي كان يدرك مشكلة نقص اليد العاملة الزراعية بعودتهم ولكن دون جدوى[٦٠]. وزحم فلاحون آخرون مدينتي الإسكندرية والقاهرة. وقبع ما يقرب من ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال في أكواخ طينية لا يزيد ارتفاعها عن ثلاثة إلى أربعة أقدام في المناطق المحيطة بالإسكندرية،

ويكسبون عيشهم من بيع ما تنتجه حدائقهم أو من العمل اليومي هنا وهناك(٦١). كما شاع الهروب إلى القرى المجاورة لتفادي دفع الضريبة أو السوق للخدمة الإجبارية.

واتخذت الدولة ردًا على التناقص الهائل للسكان في المناطق الريفية إجراءات وحشية. ففي عام ١٨٢٨ - ١٨٢٩ قام محمد علي بعد ملاحظة أن «بعض الفلاحين المتقاعسين الكسالى قد هجروا قراهم وأوطانهم وحقولهم وانتقلوا إلى القاهرة وضواحيها وأصبحوا متسولين» قام بتوجيه إرشادات لمدير وزارة الداخلية لإيجاد الفلاحين المفقودين وإعادتهم في الحال إلى مسقط رأسهم في قراهم الأصلية(٦٢). وألقي القبض على اللاجئين منهم في القاهرة وأعيدوا بالقوة إلى قراهم أو اقتيدوا مكبلين بالأغلال للعمل في الأراضي التابعة للدولة(٦٣). وفي الإسكندرية حاصرت قوات الحكومة مدينة الأكواخ الفلاحية وعبأت ساكنيها بمراكب لسَوْقهم لمواطنهم الأصلية. وعملت السياط وضربات العصي على الإسراع في إجلاء الرجال والنساء والأطفال والمسنين(٦٤). كما أصدرت الحكومة تعليماتها للمأمورين بأن «يجمعوا الفلاحين الذين هربوا ويرسلوهم، بدراية وسرعة إلى مواطنهم الأصلية. . . وإذا لم يكن بالإمكان إتمام هذه الخطوات [بدراية] فعليهم بسجن أطفال الفلاح المفقود أو من يقومون بتدبير أمور ممتلكاته، إلى أن يعود الفلاح»(٦٥). ولم تثبت هذه الإجراءات نجاحها تمامًا، ففي عام ١٨٤٥ كانت الدولة ما تزال ترسل قواتها إلى الولايات لتجميع الفلاحين الذين لا يقطنون في قراهم الأصلية وسوقهم إلى قراهم ثانية(٦٦).

وبالرغم من الارتحال الذي نجم عن الهروب ومن ثم تغيير المواطن، فإن هذا الارتحال شكّل وسيلة من وسائل الحفاظ على بنية الأسرة، إذ أن الفلاحين كانوا يهربون عادةً ضمن مجموعة الأسرة. وفي سورية كان بإمكانهم مواصلة إنتاج الأسرة، وكذلك في انتقالهم إلى قرى مصرية أخرى زودتهم بإمكانية الأسرة كوحدة اقتصادية. أما الهرب إلى المدينة، والذي يعني فصل الأسرة عن الأرض، فقد خرب أسسها المادية كوحدة أسرية وغالبًا ما حول أفرادًا منها إلى عمال غير نظاميين. وحتى في الحالة الأخيرة ليس هناك دليلٌ على وجود أعداد كبيرة من الرجال والنسوة العازبين. فمدينة الأكواخ في الإسكندرية مثلاً

كانت نسخة عن مجتمع القرية. والهروب لم يفصل الأفراد الذكور عن عوائلهم وبهذا تمكنت الأسرة من الحفاظ على الحد الأدنى من التحكم بعملها.

كانت لأعمال السخرة والسَوْق الإجباري إلى الخدمة العسكرية آثار أعمق وأبعد على بنية الأسرة. فالحشد لأعمال السخرة لم يكن مقتصراً على الذكور البالغين. فقد نوه العديد من المراقبين بكثير من الاشمئزاز عن أعداد النساء والأطفال الملزمين بالعمل الإجباري في مشاريع الري لحمل التراب الذي يحفره الرجال بعيدًا عن الموقع(٦٧). وقد استعاد عباس باشا في حديث له مع هيكيكيان(*) ذكرى معارضته لسياسة محمد علي في استخدام العمل الإجباري للنسوة فقال:

«في أحد الأيام وكنا في شبرة قال لي سموه [محمد علي] عباس علينا أن نُكره النساء على العمل فأجبته بشجاعة إذ لم أستطع أن أتمالك نفسي: «لقد رأيت نساء يلدن في الخنادق ثم يجبرن على معاودة العمل في اليوم التالي وحمل الأتربة وكتل الطين. نحن نجبر الرجال على العمل -دون تعويض- فمن سيطبخ لهم ومن سيخبز؟»(٦٨).

وبعد أن استولى عباس على السلطة أصدر مرسومًا في عام ١٨٥١ يمنع حشد النساء الحوامل لأعمال السخرة أو من لها أطفال دون الثلاث سنوات، وكذلك منع تشغيل الأطفال دون الثامنة والرجال والنساء ممن تجاوز السبعين وأي من ذوي العاهات الخطرة. وفرضت عقوبات صارمة على أي شيخ بلد أو مسئول يرسل للتشغيل أحدًا من هذه الفئات الممنوعة(٦٩). وبالرغم من أن بعض التطرف في نظام أعمال السخرة قد تم إلغاؤه، بقيت النساء والأطفال يعملون ساعات طويلة في الورشات العامة مجانًا أو لقاء أجرة زهيدة وذلك في أوائل الخمسينات من ذلك القرن(٧٠).

وأشار معظم المراقبين إلى أن عائلات بأكملها كانت تُرسَل لأعمال السخرة. ووصف هيكيكيان عملية الحشد في إحدى القرى حيث نظم الشيوخ مجموعة تقرب من ٦٠٠ رجل

(*) يوسف بك هيكيكيان: مهندس أرمني درس الهندسة بانكلترا وساهم في تأسيس مدرسة الهندسة والإدارة عام ١٨٣٤. ثم أسس مدرسة المناجم عام ١٨٣٥. (الناشر)

وامرأة وطفل للعمل في خندق مستعرض مفضلين استدعاء أسر كاملة على انتقاء رجال قادرين جسديًا[٧١] . وادعى مشرف فرنسي بأن مشروعه لشق قناة استخدم الأيدي العاملة للأسرة كلها بناءً على طلب الأزواج والآباء أنفسهم الذين لم يرغبوا في ترك عائلاتهم وحيدة دون معين[٧٢] .

وساهم عمل الأسرة المشترك في السخرة والحفاظ على بنية الأسرة، في خدمة مصالح الفلاحين والدولة على حد سواء. إذ استمرت الأسرة في العيش والعمل المشترك منتجة ما يكفي مؤونتها في فترات الإعفاء من العمل الإجباري. وقد أشاع عمل السخرة البؤس والفاقة بين أفراد الأسرة ولكنه لم يقطع روابط الإنتاج والاستهلاك المشتركين. وبقي أمر تأمين ما تعتاش منه الأسرة خلال الفترات غير المنتجة ملقىً على كاهل أفرادها حتى خلال تغيبهم عن قراهم. والحق أن الدولة لم تكن لتتمكن من فرض أعمال السخرة لو لم تحافظ الأسرة على نفسها ككيان متماسك تقريبًا فتواصل فعاليات الإنتاج لسد حاجاتها وتؤمن مأواها وترعى الصغير والمسن والمريض والأنظمة الاجتماعية. وقد نطقت احتجاجات الفلاحين على الاستخدام المفرط لعمل النساء وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الدولة لتعديل نظام السخرة، وعبرت بوضوح عن الحاجة للحفاظ على بنية الأسرة بدلاً من أي افتراضات حقيقية تطرحها الدولة حول الوظائف المتعددة للأسرة. إلا أن إنقاص وقت العمل المتاح للأسرة لإنتاج ما يعيلها أرهق بالتأكيد موارد الأسرة وأثقل كاهل أفرادها لدرجة أن المسؤوليات الاجتماعية التقليدية والبنى خضعت لتعديلات.

وكان للتجنيد الإجباري للخدمة العسكرية آثار أعظم شأنًا. فالنساء اللواتي بقين في القرى صار لهن دور جديد في الزراعة. وقد وصف هامونت قرية جردت من رجالها ووقع كل عبء العمل الشاق على كاهل نسائها[٧٣] . وهناك الكثير من المهمات التي كانت تقتصر على الرجال لأدائها مثل تشغيل الشدوف أو تسلق شجر النخيل لتلقيح أزهارها أصبحت تقوم بها نساء[٧٤] . كما أدى نقص دواب الجر إلى أن تشد النسوة أنفسهن إلى النير في مكان الجاموسة لإدارة رحى الطاحون[٧٥] . وأذكت هذه الأعباء الجديدة مشاعر القنوط والمقاومة. وكان موكب النساء والأطفال الباكين يلحق بركب المجندين الذي يسوق رجالهم إلى الجيش إلى أن رد موكبهم عنوة إلى قراهم [٧٦] . وعلق القنصل البريطاني على رد الفعل الذي يستثيره التجنيد قائلاً:

«كان الرجال يُحشدون من القرى بالتجنيد العشوائي الذي كان بغيضًا للغاية على قلوب الناس ويخلق دائمًا عصيانًا مسلحًا بين النسوة في القرية عندما يضطرون لرؤية المنظر المؤثر لأقـربائهن يسـاقـون بالأصـفـاد»(٧٧).

وكانت الزوجات والأطفال يتبعون رجالهم المجندين كلما أمكنهم ذلك، من حامية إلى أخرى طالما أن الرجل لم يُرسَل إلى موقع خارج البلاد فيرتجلون مسكنًا في مدينة أكواخ مجاورة ويعيشون ضمن إمكاناتهم مقاسمين الجنود حصصهم الإعاشية(٧٨) وقد عسكر ما يقرب من ٢٢,٠٠٠ امرأة وطفل خارج ثكنة الخانكة(٧٩). وأثارت الظروف التي تعيشها عوائل رجال الجيش والبحرية وعمال صناعة الأسلحة في الإسكندرية الذعر إذ اجتاحت أوبئة الطاعون المدينة في أواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر وأوائل الأربعينات منه. وكان حوالي ٣٠,٠٠٠ من النساء والأطفال يعيشون قرب الثكنات في أكواخ صغيرة وفي صهاريج وفي مقابر الموتى حيث فتك الطاعون بضحاياه بشراسة(٨٠).

وهناك بعض الأدلة تثبت أن الدولة تعهدت بإمداد هذه العوائل بما يقيم أودها ويقول بورينغ بأن عمال صناعة الأسلحة وعوائلهم كانوا يتلقون جرايات طعام ولكن أجر الرجال الفعلي كان زهيدًا للغاية وغالبًا ما يترك على شكل ديون مستحقة(٨١). وادعى تقرير آخر بأن محمد علي إذ أدرك بأن جراية الجندي وأجره لا يمكن لهما أن يطعما عائلته خصص لكل طفل ذكر من أطفال الجندي جراية مماثلة. وبذلك غطى حاجة العائلة كلها من الطعام. وفي أواخر الأربعينات من القرن التاسع عشر كان حوالي ١٤,٠٠٠ طفلاً ذكرًا يتلقون كما يفترض هذه الجرايات(٨٢). وفكرت الدولة بتأمين المأوى كذلك إلا أن خطة لإسكان عائلات البحرية وعمال صناعة الأسلحة في الإسكندرية لم تر النور وظلت كما يبدو حبرًا على ورق فلم تنفذ(٨٣).

وفي عهد إبراهيم توقفت الدولة عن تأمين سكن جزئي لعائلة الجندي المتواجدة. وفي عام ١٨٤٨ منعت عوائل ١٤,٠٠٠ من المجندين الجدد من اللحاق برجالها(٨٤). وفي العام الذي تلاه وتحت حكم عباس أوقفت سياسة توزيع جرايات للأطفال الذكور دون سابق إنذار(٨٥). وبالرغم من مثل هذه الإجراءات لم تتمكن الدولة من إبقاء عوائل الجنود

في الأرياف. وبعد مضي أكثر من عشر سنوات كان الجيش المصري ما يزال يحتفظ بصبغته الأسروية.

«عندما كان يقيم الجنود معسكرهم، تقيم النساء معسكرًا على مسافة قريبة، وحين ينزل الجنود في ثكنات تنهض قرية من النساء بالسرعة التي نهضت بها ثكنات الرجال، وأخيرًا، وفي المدن، كانت العوائل تسكن في أقرب المنازل للثكنات... دائمًا كنت أرى النساء يصلن أي موقع في نفس الوقت الذي يصل فيه الرجال تقريبًا»(٨٦).

وحرمت تحركات القوات إلى خارج القطر عوائل العسكريين من أي مورد إعالة. وقد قال بعض المراقبين بوجود عوائل جنود أثناء الحملات العسكرية في الخارج، حتى في الجزيرة العربية واليونان، إلا أن من المرجح أن إرسال الجنود خارج البلاد وخاصة فيما وراء البحار كان يعني ترك عوائلهم في مصر(٨٧). وقد تتلقى الزوجات شيئًا من النقود من الدولة أو مباشرة من أزواجهن. بيد أن الجنود كانوا يستلمون رواتب هزيلة أو قد لا يدفع لهم شيء، ولطالما ازدحمت جموع أرامل الحرب أمام أبواب وزارة الحربية مطالبات برواتب أزواجهن الغائبين(٨٨). وهكذا وجدت النساء أنفسهن مهددات بالعوز والفقر فكن ما يسعين لإعالة أنفسهن أو يعتمدن على موارد تأتيهن من أفراد العائلة الأكبر، وقد وصل الأمر ببعضهن أن احترفن البغاء لإعالة أسرهن(٨٩).

ومع أن هجرة النسوة والأطفال في أعقاب الأزواج المجندين في محاولة واعية للحفاظ على وحدة الأسرة فقد خلف التجنيد الإلزامي انتهاكًا للبنى التقليدية. كانت الأسرة العسكرية أسرة نواتية، وكان الرجل وزوجته وأطفالهما يقتلعون من مجتمع قريتهم والأهم من ذلك من عائلتهم الأكبر التي كانت تشكل بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية. إذ أن شبكة من العلاقات الاقتصادية والمسؤوليات الاجتماعية تربطهم بأبويهم وبالأخوة والأخوات وبأصهارهم وأنسبائهم. وقد أضعف تشكيل وحدة أسرية نواتية على مسافة بعيدة هذه الروابط. وإذا ما بقيت المرأة دون زوجها في القرية، كان غياب الرجل يؤثر في أنماط الدعم المادي واقتسام المهمات وأخيرًا جر التجنيد الإلزامي وعمل السخرة في أذيالهما خسارة في القوة العاملة وبؤسًا عامًا ترك آثاره السلبية على مقدرة أفراد الأسرة المنتجة وبالتالي عزمهم على دعم أولئك العاجزين عن الإنتاج.

IV

لجأ الفلاحون المصريون إلى الشريعة الإسلامية، وكانت محاكم الشريعة التي يعم قضاؤها شئون الملكية وقوانين الأحوال العائلية، منفصلة عن مؤسسات الحكومة المركزية رغم أنه بقي هناك بعض النفوذ الحكومي عليها. ويمكن للفلاح أن يحتكم ضد استيلاء الدولة على أملاكه وعلى الترحيل الاجتماعي، إلى أشخاص ذوي مراكز دينية ليست لهم علاقة ظاهرة بالحكومة، ويستمدون سلطتهم من مصدر أعلى. وجسّد القانون الإسلامي كما كان يطبق في مصر بعض الممارسات التقليدية وأنماط الأسرة المصرية.

وإذا ما دققنا في تفاصيل الإجراءات المحكمية من ولاية المنصورة وفي فتاوي المفتي الحنفي في القاهرة في بعض القضايا المعروضة عليه، تنكشف لنا المشاكل التي تصيب العلاقات العائلية وردود أفعال الفلاحين في منتصف القرن التاسع عشر. وقد اخترت أن أتناول ردات فعل النسوة مع العلم بأن أفراد الأسرة الإناث ولهن مكانة أدنى من حيث الامتيازات والسلطة، كن يتأثرن تأثرًا مباشرًا بالتآكل الذي يطرأ على بنى العائلة ووظائفها. وكانت النسوة الفلاحات وأقرباؤهن يأتون شخصيًا لعرض قضاياهم وشكاواهم على قاضي المحكمة الشرعية المحلية. وتمركزت مشاكل النسوة حول ثلاثة جوانب أساسية من الحياة الاجتماعية في منتصف ذلك القرن: غياب الأزواج والأقارب الذكور الآخرين لفترات طويلة من الزمن أولاً، وثانيًا تناقص الدعم المادي الذي كان يقدمه سابقًا أفراد الأسرة الأكبر، ثم تدخل شيخ البلد (وهو سيد القرية الذي أصبح مسئول الحكومة المحلي تحت حكم محمد علي) في شؤونهن الشخصية.

إن غياب رب الأسرة الذكر يستدعي إيضاح دور الرجل في الأنظمة الاجتماعية. ففي مجتمع ترث الإناث فيه حصصًا معينة من الأملاك، كانت ترتيبات الزواج أمرًا اقتصاديًا كما هي أمر اجتماعي يسهم غالبًا في تدعيم الأملاك وتوثيق عرى الروابط بين عائلتين. لذلك فإن رب الأسرة الذكر كمشرف على أراضي الأسرة وممتلكاتها يحتفظ كما هو متوقع بالسلطة المطلقة في اتخاذ القرار بشأن تزويج النساء. وفي الحين الذي يقوم به القانون الإسلامي كما هو مطبق في مصر بتعديل السلطة التي يتمتع بها الأب فيما يخص نواحي

معينة، وذلك بالسماح مثلاً للفتيات الراشدات بتزويج أنفسهن لرجال من نفس المكانة الاجتماعية بعد دفع المهر المطلوب شرعًا، فقد خوّل سلطة اتخاذ معظم قرارات الزواج للبالغين الذكور من عائلة الأب. فأي زواج يتعلق بفتاة قاصر أو بعريس من مستوى اجتماعي مختلف أو بمهر لا يعد لائقًا وعادلاً شرعًا، يعود اتخاذ القرار فيه حصرًا إلى الذكور البالغين في العائلة.

وفي عام ١٨٤٨- ١٨٤٩ استعرض المفتي الحنفي قضية طرحت المشكلات الناجمة عن ترك جميع الذكور المسئولين للقرية. إذ اتفق أن كان هناك جدة من طرف الأم أرادت تزويج حفيدتها البالغة من العمر عشر سنوات لرجل من نفس المستوى الاجتماعي قدم لها مهرًا «مناسبًا»، إلا أن والد الفتاة كان في عداد المفقودين منذ زمن وعمها كان يقوم بالخدمة العسكرية في الإسكندرية. وقد حكم القاضي بأن من حق الأم أو الجدة تزويج الفتاة في غياب الذكور شريطة أن يكون العريس المتقدم والمهر مناسبين. وهكذا فإن ترتيبات الزواج التي تقوم بها نساء أو أي واحد من عائلة الأم وحدها، لن تكون قانونية تمامًا تحت أي ظروف أخرى[٩٠]. لذا فمع أن الأقارب من النساء لم يحظين في غياب الرجال بسلطة مماثلة فيصبحن أولياء في تدابير الزواج إلا أن المحكمة منحتهن حق القيام بدور كان فيما مضى مقتصرًا على الأقارب الذكور حصرًا[٩١].

ولم يكن غياب الزوج يعني نقصًا كبيرًا في إنتاج وحدة الأسرة فقط بل قد يفضي إلى الإضرار بموقع الزوجة ضمن عائلة زوجها الكبرى. والعديد من الفلاحين الذين عرضوا قضاياهم أمام المحكمة كانوا يعيشون ويعملون ضمن وحدة تتألف من عدد الأخوة وزوجاتهم وأطفالهم يتقاسمون السلع والأرض والماشية التي ورثوها عن أبيهم. ويسهم الأخوة، الذين هم في نظر القانون شركاء، بحصص متساوية تقريبًا من مدة العمل اللازمة مما تنتجه العائلة ولهم حصصٌ متساوية من الميراث. إلا أن غياب أحد الأخوة قد يؤدي إلى نزاع حول التقسيم المناسب لثمار إنتاج العائلة وتحديد مسئوليات أفرادها.

وقد نشب نزاع مرير بين أفراد عائلة فلاحية عام ١٨٤٩- ١٨٥٠ حول تقسيم ملكيتهم المشتركة عندما اقتضت الحاجة (ربما بسبب بلوغ أولادهم سن الرشد) أن يقتسموا تركة أبيهم ويستقل كل منهم ببيته الخاص. فأحد الأخوة قام بالخدمة العسكرية وكان يرسل بأمانة راتبه كل شهر إلى زوجته ليعيلها ويعيل أطفالهما. ودار الخصام حول ما يجب اعتباره جزءاً من التركة المشتركة تماماً لقسمتها فيما بينهم. وما يعتبر ملكاً خاصاً لكل أخ على حدة. وقضى المفتي بأن تركة الأب وما تراكم من خيراتها يجب توزيعه بالتساوي أما ما اكتسبه كل أخ خلال غياب بقية إخوته «بكد يمينه وجهده الخاص فيبقى ملكاً خالصاً له». فالمال الذي أرسله الجندي كان لإعالة زوجته وأطفالهما وبهذا لا يمكن اعتباره جزءاً من الميراث؛ بل على العكس فإذا ما استخدم أي من الأخوة شيئاً من هذا المال لأغراض أخرى يتوجب عليه إعادة ما أخذه[٩٢]. ويبدو أنه بالرغم من أن زوجة الجندي وأطفالهما ظلوا جزءاً من الوحدة الاقتصادية للعائلة الأكبر أثناء غيابه فإن الغياب بحد ذاته عدَّل من نمط الاستهلاك والإنتاج المشتركين. فالزوجة والأطفال لا يشكلون جزءاً من العائلة الفلاحية إلا من خلال علاقتهم بالزوج والأب. ولو لم يرسل الجندي راتبه لهم، لربما كان عليهم مغادرة المسكن العائلي.

إن ضعف موقف المرأة الفلاحة التي لا زوج لها غالباً ما يدفعها لمحاولة التماس الزواج من جديد. وفي بعض الحالات كان باستطاعة المرأة أن تحصل على الطلاق من زوجها الغائب بحجة أنه لا يقوم بإعالتها[٩٣]. وغالباً ما كان عليها أن تنتظر تقرير وفاته أثناء قيامه بالخدمة العسكرية والذي كثيراً ما يتأخر سنوات قبل تبليغه لكي تتمكن المحكمة من إعلان وفاة الزوج شرعياً لإتاحة الفرصة للمرأة كي تتزوج من جديد. ومرت حالة لا تعد استثنائية انتظرت المرأة في قريتها ما يقرب من خمس عشرة سنة حتى قدم رجلان عائدين إلى القرية وأبلغاها بوفاة زوجها، ومن ثم تقدمت للمحكمة لتسأل إن كان بوسعها الزواج ثانية[٩٤].

وكانت المشقات التي يسببها غياب الزوج تتفاقم بالانهيار العام لأنماط الدعم ضمن العائلة. فقد جاءت امرأة إلى المحكمة نيابة عن ابنتيها الصغيرتين تشكو الفقر المدقع

وتلتمس من المحكمة أن تأمر حماها بإعالة حفيدته بعد وفاة الزوج[٩٥]. وامرأة أخرى عجزت عن إعالة نفسها طالبت بأن يتكفل أخوها بالإنفاق عليها[٩٦]. وكان المفتي يستجيب دائمًا لصالح هاته النسوة مؤكدًا على مسئولية الأقارب الذكور في الإنفاق على أي أنثى محتاجة. إلا أن لجوء النساء إلى المحكمة في مثل هذه القضايا يؤكد على ما يبدو انهيار أنماط الدعم المادي.

وأظهرت قرارات المحكمة تعاطفًا أقل مع المحن التي تمر بها المطلقات أو الأرامل اللواتي اضطررن في غياب أي إمداد مادي من عوائلهن للعمل خارج وحدة العائلة لإعالة أنفسهن. وكان حق الأم في حضانة طفلها حتى يبلغ الصبي سبع أو تسع سنوات أو حتى تبلغ البنت سن الرشد قد أقره المذهب الحنفي.

ولكن عدد النزاعات على حضانة الطفل ارتفع في القرن التاسع عشر وقد يعزى ذلك إلى أن المرأة المطلقة أو الأرملة وقد فقدت مكانتها بين عائلة زوجها لم تجد مكانًا لها في أسرة أبويها. وكانت المرأة تفقد حق الاحتفاظ بطفلها إن لم تكن لديها موارد تعتاش منها. ويمكن أن يُطالب الزوج المطلّق بدفع كمية من المال لإعالة الطفل إلا إذا ادعى الفقر فله الحق أن يقوم بدلاً من الدفع بإيداع الطفل في حضانة امرأة أخرى من أقربائه. وهكذا قد لا تتمكن المرأة التي تركها زوجها المعدم دون مال أو متاع من الاحتفاظ بحقوق الحضانة فتنتقل الحقوق إلى عائلة زوجها[٩٧].

وإذا ما اتجهت المرأة للعمل الخارجي لإعالة نفسها خاطرت بأن تعتبر -حكمًا- أمًا غير جديرة بالحضانة. وحدث أن امرأة حصلت على الطلاق بعد أن وافقت على التخلي عن حقها في مؤخر صداقها (وهو سلوك شائع تفتدي به الزوجة نفسها للخلاص من ربقة الزواج) وجدت نفسها دون مورد رزق سوى مبلغ ضئيل من المال يدفعه الزوج لإعالة طفلهما البالغ من العمر ثلاث سنوات. وعندما عجزت الزوجة عن إعالة بيتها ذهبت للعمل كخادمة في بيت أختها. وادعى والد طفل بأنها في عملها هذا أهملت الطفل واسقط حقها في النفقة الشهرية وفي حضانة الطفل. ووافقه المفتي وحكم بأن للمرأة الحق في الاحتفاظ بطفلها فقط إن رضيت بترك عملها في بيت أختها. كما خسرت امرأة أخرى

حضانة بناتها الثلاث الصغيرات عندما استلمت عملاً كخادمة منزلية في إحدى القرى المجاورة(٩٨).

وكذلك فإن النساء الفلاحات اللواتي يعملن في التجارة والإنتاج اللذين لا يدران ربحًا يذكر قد يفقدن أيضًا حق الحضانة. وقد اتهم رجل زوجته المطلقة بأنها تبيع وتشتري البضاعة في السوق المحلية فربح حضانة ابنتهما ذات الست سنوات. وشبيه بذلك المرأة التي تكسب رزقها بأن تقوم بخبز المعجنات والحلوى في بيتها ومن ثم بيعها في السوق إذ كانت تعد أمًا غير صالحة للحضانة كما كان الأزواج وغيره من الأقارب ميالين لحرمان المرأة من حق الحضانة باتهامها بالسلوك غير المحتشم أو البغاء(٩٩).

والعديد من النساء تزوجن ثانية بسرعة وبذلك دمجن أنفسهن بوحدة عائلة أخرى. إلا أن الزواج الثاني كان يعني عادةً فقدان حق الحضانة. وكان الأطفال الصغار ممنوعين قانونًا من العيش في البيت نفسه مع «أجنبي» أي شخص ليس من الأقرباء المباشرين.

وتشير الكمية الهائلة من قضايا الحضانة في تلك الفترة والتي كان معظمها ينتهي لصالح الأب، بأن الحقوق القانونية والعرفية للمرأة الفلاحة آخذة في الضعف. ويعبر شقاؤها عن تآكل الأنماط العائلية للدعم في فترة الارتحال الاجتماعي. والمحكمة بإصدار أحكامها على ما يمكن اعتباره شرطًا للأم الصالحة استنادًا لنمط مثالي، كانت ترفض تقبل الواقع المتغير.

كان حظ النساء أوفر في قضاياهن ضد تدخل الدولة في شؤونهن العائلية. فالحكم التعسفي لشيوخ البلد المحليين كان يثير النقمة والاحتجاج خاصة عندما يحاول الشيوخ إكراه النساء على الزواج ضد إرادتهن. وفي إحدى القضايا انتهز شيخ إحدى القرى الفرصة حين كانت امرأة شابة تعمل كخادمة في قريته بعيدة عن قريتها وأهلها وزوّجها بالإكراه وتحت التهديد لأحد خدمه. وقضت المحكمة بعدم شرعية هذا الزواج مستندة إلى استخدام القوة وعدم التكافؤ بين الطرفين(١٠٠). وحتى عندما كانت المرأة ضمن وحدة العائلة كان يمكن للشيخ أن يجبر أقرباءها الذكور على الموافقة على الزواج لاجئًا للضرب والزج بهم في السجون لضمان موافقتهم(١٠١). وكانت المحكمة تعارض بحزم هذا التدخل مؤكدة سلطة الرجل كولي في أسرته وحق المرأة في الرفض.

V

وفي مجال العلاقات الخاصة بالأملاك تبين سجلات المحكمة ودورها تأثير انتزاع الأراضي وردود فعل الفلاحين عليه، كقوة قوضت دعائم وحدة الأسرة المنتجة. إن ملكية الفلاحين للأرض في منتصف القرن التاسع عشر يجب أن ينظر إليها ضمن إطار الأنظمة والممارسات التي كانت تحكم الأرض الميري، فكل ما كان الفلاح يملكه من الأرض كان أرض ميري. أما الملكية المطلقة للأرض فكانت من حق الدولة، وللمالكين الفلاحين حق الانتفاع من الأرض وحسب. وتبعًا لما تمليه الأعراف كان حق الانتفاع ينتقل من الأب لابنه على الرغم من أن الملتزم يحتفظ بحق تعيين من يخلف الأب المتوفي واختياره بنفسه. ومع القضاء على نظام الالتزام أصبح للموظف المسئول المحلي وهو عادةً «الحكيم» بعض السلطة في تعيين الخلف[١٠٢]. وبما أن الأرض الميري لم تكن ملكًا مطلقًا للفلاحين فلم تخضع لقوانين الإرث الإسلامية التي تحدد حصة كل وريث. وكانت المحاكم في منتصف القرن التاسع عشر تؤكد مبدئين يتناقضان أحيانًا في حال موت المنتفع بالأرض:

١- يحق لأبناء المتوفى أو لأقربائه من الذكور في حال كونهم قادرين على فلاحة الأرض وزراعتها ودفع الضرائب أن يرثوا حق الانتفاع.

٢- يحق للمسئولين المحليين أن يخولوا حق الانتفاع من يشاءون[١٠٣].

عمليًا كان الأبناء الذكور يرثون حق الانتفاع، ما لم يتخلوا تحديدًا عن حقوقهم لصالح أفراد الأسرة الإناث. وما أكثر القضايا التي طالبت فيها البنات والزوجات والأخوات بحصة من حق الانتفاع كجزء من ميراثهن. وكان رد المحكمة على البنات بأن حق الانتفاع يأخذه الأبناء حصرًا، طالما أنهم يعملون في الأرض ويدفعون الضرائب. وعندما يموت الرجل تاركًا أخواته البنات فقط وأبناء أخيه كانت المحكمة ترفض النظر في طلب أخواته البنات في الحصول على حصة من حق الانتفاع. وفي قضية أخرى مات رجل مخلفًا وراءه أختًا وحيدة وابنتان وابن أخ له، وحكم بحق الانتفاع برمته لصالح ابن الأخ وحده[١٠٤]. وعلى الرغم من أن الورثة من الإناث نادرًا ما نجحن في تجاوز حق الذكر العرفي في الأرض الميري، فقد بدا وكأنهن اكتسبن جرأة متزايدة في المناقشة حول هذه الحقوق ويعود ذلك إلى

توسيع سلطات «الحكيم» في اتخاذ القرارات وإلى ضعف الحقوق العرفية. وقد نجحت النساء في المطالبة بحقهن في غلال الأرض بالإضافة إلى حصة من المال استدانها الزوج أو الأب لاستخدامها في أرضه قبل وفاته[١٠٥].

وكان بإمكان النساء تحت ظروف معينة الحصول على حق الانتفاع. فإذا ما تخلى الأب عن قسم من أرضه لابنته أثناء حياته، كان للابنة أرضية صلبة عند المطالبة بالاحتفاظ بالأرض. وفي إحدى القضايا حظر المفتي على أبناء رجل متوفى انتزاع الأرض الميري من أخواتهم على أساس أن النساء قد زرعنها على مدى سنوات قبل أن يتوفى الأب وبعد وفاته[١٠٦]. وفي حال عدم وجود أبناء ذكور كانت البنات أحيانًا يتمكنّ من الحصول على حقوقهن على حساب الورثة الذكور الآخرين. وفي القضية التي تناولت أمر أرملة وابنتيها الصغيرتين التي استمرت في زراعة الأرض الميري لزوجها لمدة خمسة سنوات بعد وفاته رفضت المحكمة أن تمنح أخوة زوجها الذكور أي حق في الأرض[١٠٧].

كانت أكثر مطالبات النسوة شيوعًا تستند إلى الموافقة المبدئية للورثة الذكور. فإذا ما تخلى الأقرباء الذكور عن جزء من الأرض للورثة الإناث بعد موت المالك لم تُجد أي مطالب لاحقة لهم. وإن كونهم قد تخلوا عن حقوقهم كان يذكر في معظم قرارات المحكمة غير أن قيام الإناث فيما مضى بدفع الضرائب المترتبة عليهن في حينها كان له وزن وأهمية تعادلان المستند الأول: كما كانت المحكمة تسارع للتأكيد على أن الحق النهائي هو من نصيب من خوّله الحكيم ذلك مع أن مسألة مدى نفوذ سلطة الحكيم وتعقله وما يمكنه الحكم به فعلاً في حال وجود أطفال ذكور يبقى موضع تساؤل[١٠٨].

وهكذا فإن الحق في الميري كان يستند جزئيًا إلى الأعراف ومن جهة إلى إرادة الموظف المحلي ومشيئته. وعادةً ما تبقى الأرض الميري بأكملها في يد ابن أو أكثر.

إن خروج الأرض الميري من دائرة نفوذ قوانين الإرث الإسلامية حال دون تجزئة الأرض وكانت الأسر الفلاحية بدورها تسعى لتجنب تجزئة الأرض الموروثة أيضًا. فكانت حقوق النساء في حصص معينة من الميراث تُلغى دون استشارتهن من قبل أقربائهن من الذكور. وفي بعض القضايا قام الأبناء ببساطة بتقسيم ميراث أبيهم بينهم دون اعتبار لحقوق أمهم أو

أخـواتهم[١٠٩]. وفي مـثل هذه الحـالات كـان المفـتي يصـر على تطبـيق أحكام الإرث الإسلامية متمسكًا بحق الأرملة في ثُمن ما يملكه زوجها وبحق الإناث من الأطفال بنصف ما يأخذه الذكور.

كان الذكور ينفرون بشدة، كما هو متوقع، من انتقال أملاك الأسرة إلى أيدي الإناث وذلك بسبب الطبيعة العائلية لوحدة الإنتاج الأسروية. وكان العديد من المنازل الفلاحية كما تنبئنا سجلات المحاكم شراكة للأخوة الذين يقتسمون مع أزواجهم وأطفالهم الأرض الميري التي ورثوها عن أبيهم بالإضافة إلى الأملاك الموروثة الأخرى. في حين أن أخواتهم اللواتي تزوجن من أسر أخرى، نقلن حصتهن من الأملاك الموروثة من مسكن آبائهن. وهناك أدلة تشير إلى أن الأخوات يتخلين أحيانًا في أعقاب موت الأب عن حصصهن من الأملاك لأخوتهن لقاء تعويض مالي[١١٠].

كان تقسيم الأملاك الموروثة القانوني يستغرق عادةً بعض الوقت بعد وفاة الأب. وكان تقرير ما إذا كان للإناث من الورثة أن يأخذوا أية حصة في الأملاك الموروثة المتزايدة متصلاً على ما يبدو بمكانة المرأة ضمن وحدة الإنتاج الأسروية. وطالما بقي الأخوة والأخوات تحت سقف واحد يعملون معًا فهم يشكلون رابطة واحدة. ويمكن للأخوات أن يرفعن قضية للمطالبة بحصتهن في أي زيادة في قيمة الأملاك الموروثة عقب وفاة الأب[١١١]. وكثيراً ما حرضت النزاعات الأخوات ضد إخوتهن. فقد زعمت الأخوات من خارج المنزل الأسروي بأن أخاهن قد اشترى بضاعة كوكيل لأبيه لذلك يجب أن تحسب هذه البضاعة كجزء من أملاك الأب. إلا أن النزعة السائدة كانت تميل نحو الحد من حصة الإناث إلى أدنى درجة يقتضيها الشرع الإسلامي أو حتى بالتلاعب على الوصايا القضائية بحرمان الإناث من جزء من ميراثهن. ونجحت هذه الخطوات والأساليب في تقوية وحدة الإنتاج الأسروية على حساب الإناث اللواتي تزوجن من خارج الأسرة. وأجبرت النساء على اللجوء إلى المحاكم التي كانت تنصفهن إذا كان انتهاك حقوقهن فاضحًا لا يمكن السكوت عليه ولكن قد لا تتمكن هذه المحاكم من ضمان تنفيذ قراراتها.

عندما تقوضت حقوق الإناث في منزلهن الأبوي، لم تكن أسرة الزوج تقدم مأوى يحتويهن وقت الحاجة. فالمرأة المتزوجة غالبًا ما كانت تجد نفسها دون مال أو متاع إذا ما

مات زوجها قبل أبيه وكانت المحكمة تقضي باستمرار بأنه طالما يعيش الابن ويعمل مع أبيه فإن كل أملاك العائلة تعود للأب وحده دونه شريك. وكثيرًا ما طالبت الأرامل حمَيهم بدفع مهرهن وحصة من ميراث الزوج. وإذا كانت المرأة تعيش مع أسرة زوجها لم تكن مطالبها تحظى بالقبول أبدًا(١١٢).

وكما أشرنا سابقًا فإن زوجة أحد الأخوة، في بيت يضم الأخوة، لها حظ أكبر في نجاح مطلبها. إلا أن النساء كن غالبًا يتذمرن من أن حقوقهن كانت تغمط نتيجة ادعاءات كاذبة بالمشاركة من قبل إخوة أزواجهن، ومن ذلك مثلاً تقديم ادعاء كاذب باشتراكهم في ملكية تمتلكها المرأة نفسها أو يمتلكها زوجها المتوفي(١١٣). بالإضافة إلى ذلك فإن حقوق الشراكة قد ينكرها الأخوة لأسباب أخرى. ففي إحدى القضايا طالب أطفال رجل أعمى كانوا يعيشون مع عمهم بحصة من أملاك عمهم على أساس أن أباهم كان مرافقًا له(١١٤). وجاء قرار المحكمة بالرفض وأورد بأنه لا يمكن لفرد غير منتج من أفراد الأسرة ولا لمن يعيلهم أن يكون لهم حقوق ملكية على ثمار إنتاج الأسرة.

ونستخلص نتيجة لما سبق بأن الصراع القانوني بشأن الميراث بيَّن ميلاً لتدعيم أملاك الأسرة على حساب أفرادها من الإناث. كانت النساء أفرادًا يعترف بإسهامهن في إنتاج واستهلاك وحدة الأسرة كما يتضح من كونهن قادرات على المطالبة بحقهن في أملاك الأسرة ليس نتيجة لقرابتهن وحسب بل على أساس دورهن في وحدة الأسرة. إلا أنه في منتصف القرن التاسع عشر أدت الرغبة في التدعيم إلى تقليص متزايد لحقوق الإناث. وفي حين لم يصادف أن ورثت النساء أرض الميري، أصبحن الآن يواجهن غمطًا لحقوقهن بحكم الشرع الإسلامي في أخذ نصيبهن من أشكال أخرى من الأملاك. وغالبًا ما كان الأقرباء الذكور يحاولون تجاهل أو تجاوز حقوق المرأة القانونية. وحين كانوا يمنحون الإناث حقهن كان ذلك يتم ضمن حرفية القانون حصرًا. إن بنية العائلة الفلاحية حيث يشترك عدة أخوة في المأوى والعمل، لم تطرأ عليها تعديلات جذرية، إلا أن العديد من النزاعات القانونية حول تقسيم الأملاك تشير إلى أنه في فترات القحط والترحيل الاجتماعي كانت هذه البنية تخضع لامتحان عسير. والمحكمة التي عرّفت وحدة الأسرة الفلاحية بأنها شركة

كونتها شراكة الورثة الأصليين الذين استمروا يعيشون معًا، لها دور لا ينكر في الإسهام في حرمان الإناث من ميراثهن.

وقد دافعت المحكمة بحزم عن حقوق الأسرة ضد تدخل شيوخ البلد المحليين العشوائي والذين كانت أحكامهم بتخصيص الأرض والأملاك الأخرى جائرة غالبًا بحق النساء وورثتهن. وفي القضايا التي تناولت انتزاع الشيوخ للبيوت والأشجار أو البضائع من مالكاتها النساء أصدرت المحكمة نقضًا واضحًا لأحكامهم(١١٥). وكان النظام الديني الشرعي عادةً يأخذ جانب الفلاحين في صراعهم ضد موظفي الدولة إلا أنه في الوقت نفسه يؤكد شرعية السلطة السياسية. وكانت المحكمة تساند النساء طالما أن انتهاك حقوقهن في الدعم المادي والأملاك يشكل هجومًا على القانون والعرف. أما عزم المحكمة على أقلمة أحكامها مع الوقائع الاجتماعية الجديدة فغير جاد إلا أنها بقيت مع ذلك مؤسسة تلجأ إليها النساء لرفع شكاواهن بشأن انتهاكات حياة الأسرة.

VI

رزح اقتصاد الأسرة المصرية تحت زخم من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية خلال منتصف القرن. وأدت سياسة الدولة إبان عهد محمد علي -وقد صيغت تماشيًا مع متطلبات التغلغل الرأسمالي- إلى ترحيل اجتماعي في الأرياف باستنزافها لليد العاملة الفلاحية وانتزاع الأرض من الأسرة الفلاحية. وقد أضعفت التنقلات السكانية الواسعة وخسارة الأراضي والفقر المدقع مقدرة الأسرة الفلاحية على الاستمرار في الإنتاج كوحدة والتكفل بإعالة أفرادها غير المنتجين. وعلى الرغم من أن جميع أفراد الأسرة كانوا يدينون بمكانتهم وأمنهم لمركزهم في وحدة المنزل الأسروي، بقيت النساء في مجتمع أبوي، أشد ضعفًا وعرضة للحد من حقوقهن وامتيازاتهن عندما بدأ تعثر الأسرة كوحدة.

ويمكن أن نعزو قدرة الأسرة الفلاحية على البقاء خلال هذه الفترة من الترحيل المستمر إلى عاملين اثنين. أولهما أن الدولة أعادت النظر في سياستها. إذ حذفت أشد أشكال أعمال السخرة والتجنيد الإلزامي تخريبًا وبهذا قللت من استنزاف اليد العاملة الفلاحية، فقد كانت هذه السياسة غير منتجة ولا مجدية من حيث أنها كانت تدمر أسس التنظيم

الاجتماعي والاقتصادي دون أن تؤمن بنى بديلة. وطالما أن الدولة عاجزة عن القيام بوظائف الأسرة التقليدية مثل إعالة الأفراد غير المنتجين، ظل أمر بقاء اقتصاد الأسرة واستمراريته أمرًا أساسيًا. كما أن السمة المميزة للعلاقات الزراعية للإنتاج في هذه الفترة أي التعسف السياسي لا الاقتصادي وحسب الذي ينال الفلاح في عملية التحول الرأسمالي، سمحت بالحفاظ على بنية الأسرة ما قبل الرأسمالية. ولا يمكن إلا لظهور قطاع زراعي رأسمالي بحت أن يحيل الأسرة كوحدة إنتاجية/ استهلاكية متناسقة إلى شيء غابر لم تعد له جدوى.

وتلقي سجلات المحكمة الضوء على العامل الآخر. فعندما وجدت الأسرة الفلاحية نفسها في مواجهة التآكل الذي أخذ ينخر اقتصادها تعلقت بالأنماط السابقة للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية، وغالبًا ما كانت تلجأ إلى المحاكم لتؤكد من جديد العلاقات العرفية للأسرة. وفي حين كانت هذه العلاقات تخضع لتعديلات تدريجية نتيجة للمطالب الجديدة المترتبة على إنتاج الفلاح وعمله، واجه الفلاحون المشكلة بأن قاموا بتمكين أنماط الدعم العائلي. إلا أن الميل لتدعيم أملاك العائلة كان غالبًا ما يتم على حساب أفراد العائلة الإناث اللواتي كانت حقوقهن الشرعية والعرفية هي الأضعف. وضمن هذا الإطار إنما عانت النساء من تقلص مكانتهن في الوحدة العائلية. ويبدو أن انحطاط الأسرة كوحدة تمارس شبه حكم ذاتي قد ساهم فعلاً في فقدان المكانة المكانة والأمان بين صفوف النساء. إن الافتراض الشائع بأن النساء انفتحت أمامهن فرص الاستفادة مع دخول تأثير الغرب وظهور المجتمع «الحديث» يجب أن يعاد النظر فيه تحت هذا الضوء.

الهوامش

١- انظر: Basi Kerblay, "Chayanov and the Theory of Peasantry as a Specifc of Type of Economy" in Teodor Shanin, 'Peasants and peasants societies (Baltimore, 1971). P. 159.

وكما يشير كيريلين فإن نظرية شايانوف حول «الاقتصاد الفلاحي» يمكن أن تنطبق أكثر على المناطق قليلة السكان حيث يمكن الفلاحين شراء مساحة أكبر من الأراضي أو تولي أمر أرض أكبر وبهذا يكون قرار توسيع رقعة اليد العاملة أكثر فعالية. وفي الإطار المصري قد تمنح فترات نقص اليد العاملة الزراعية، مثلما حدث في أوائل التاسع عشر، فرصة اتخاذ قرار مشابه طالما أنه لا يوجد منافسة على الأرض من جهات أخرى.

٢- مفهوم «الاقتصاد الفلاحي» كما طرحه Daniel Thorner. إن «الاقتصاد الفلاحي كتصنيف في التاريخ الاقتصادي» كما ورد في كتاب Shanin «الفلاحون» يفسح المجال أمام وجود وحدات اقتصادية أكبر -أرضي ملاك الأرض المزارع الكبرى التي تشغل الفلاحين وحتى مزارع الرأسماليين «إلى جانب المنتجين». والنموذج المقترح يشبه اقتصادًا مزدوجًا حيث تتواجد قطاعات متعددة في المجتمع جنبًا إلى جنب مع بعضها دون روابط حقيقية من التحويلات المشتركة. ويناقش (Claude Meillassoux) في كتابه «Femes Greniers et Capitaux» (الصادر في باريس ١٩٧٥) بأنه وعلى النقيض مما سبق فإن «الطريقة المنزلية للإنتاج» التي تقاسم نموذج «الاقتصاد الفلاحي» اهتمامه بالوحدة الإنتاجية/ الاستهلاكية الفلاحية. سوف تخرج من حيز الوجود بشكلها الذي هي عليه الآن مع ظهور استغلال الطبقة المسيطرة.

٣- انظر: Helen Rivlin, "The Agricultural Policy of Muhammad Ai" in Egypt (Cambridge, MA., 1971) p. 29. عندما كان للملتزمين الحق باستخدام العمل القسري كان الفلاحون في الأرض يساقون من القرية المحلية.

٤- انظر: Eli Zaretsky "Capitalism, the Family, and personal Life"

(Winnipeg, 1974), p. 29. and Evelyne Sullerot: (Histoire et Sociologie due Travail Feminin (Paris, 1968). ويطرح الكتاب الثاني في فصله الثاني فكرة أن عودة المرأة إلى المنزل كان لها دورها إذ أسهمت في تغيير احتياجات العمل كمًا وكيفًا، وضمنت الاستقرار الاجتماعي. انظر أيضًا إلى مقال كتبته (Jane Humphries) بعنوان:

«The Working Class Family, Wome's Liberation and Class Struggle: The Case of Nineteenth Century British History" in the "Review of Radical Political Economies 9. no. 3 (Fall. 1977): 34. وتطرح المقالة تفسيرًا آخرًا حيث قامت الطبقة العاملة نفسها بالدفاع عن بنية الأسرة إذ انتصبت عائقًا في وجه البخس من قيمة قوة العمل.

٥- انظر: E.P. Thompson, "The Making of the English Working Class" (New York, 1966). Chap. 6.

٦- انظر: Gabriel Baer, "Studies in the Social History of Modern Egypt" (Chicago, 1969). P. 212 مع أن باير أقر دون أي تحفظات وقوع تغييرات في بنية مصر الاقتصادية -الاجتماعية وبأن «تطورًا اقتصاديًا لا يستهان به» قد تحقق حيث حل «اقتصاد موجه للتصدير» محل «اقتصاد الإعالة». إلا أن باير بقي على قناعة لا تتزحزح بأن المؤسسات الاجتماعية الأساسية. بما فيها الأسرة. لم تتأثر. إن هذه الأطروحة من الصعب أن تتوافق مع مناقشة باير نفسه للتغيرات الطارئة على المجتمع الريفي: مصادرة ملكية الأراضي الفلاحية، ظهور طبقة من الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا، وظهور اقتصاد السوق، وكذلك تزايد التفرقة الاجتماعية بين صفوف أهالي الريف. لذا فإن من الصعب أن نفهم كيف يمكن للعلاقات الاجتماعية والإنتاجية الفلاحية وخاصة العلاقات ضمن الأسرة أن تبقى على ما هي عليه فلا تتبدل نتيجة مثل هذه التطورات المتلاحقة.

٧- انظر: Charles Issawi. "Egypt Since 1800: A Study in Lopsided

Development", in The Economic History of The Middle East 1800- 1914 (Chicago, 1966). P. 36.

٨- انظر: Roger Owen, "The Management of Large Estates in Nineteenth Centuny Egypt" n.p., n.d., p. 15.

٩- انظر: Anouar Abdel-Malek, Egypt: Military Society (Newyork, 1988). P. 401كان عبد الملك أول من طبق على التطور الذي طرأ على الزراعة المصرية مفهوم «الرأسمالية الاستعمارية المتخلفة» وقد ناقشه أوين (Owen)بتفصيل أكبر في كتابه المذكور آنفًا، وأيضًا ناقشه ريتشاردز (Richards)في كتابه «Primitive Accumulation in Egypt" Review 1, No. 1 (Summer, 1977).

١٠- خضعت سياسة محمد علي وأهدافه لشروح وتفاسير عديدة. راجع كتاب مصطفى فهمي:

Moustafa Fahmy, "La Revolution de L'industrie en Egypte et ses consequences socilales au 19 'Siecle (Leiden 1954); Abd al-Rahman al-Rafii, 'Asr Muhammad Ah (Cairo, 1951), and Rivlin, Agricultural Policyفالكتب الثلاثة السابقة تطرح آراء مختلفة.

١١- Rivlin 'Agricultural Policy, pp. 112- 113 يصف ريفيلن مصاعب أخرى نجمت عن نظام الاحتكارات الزراعية: الفلاحون كانوا يتلقون تسليفًا على الضرائب بدلاً من ثمن محاصيلهم (وكان التسليف يحسب بعملة ورقية متدنية القيمة). وكان عليهم دفع أجر المواصلات إلى المستودع المحلي، وغالبًا ما كانوا ضحية غش واستغلال الموظفين الحكوميين المحليين الذين كانوا يسلبونهم حتى القليل المتبقي مما هو حق لهم.

١٢- انظر. FO 142/3. Barker to Earl of Aberdee, 8 March 1930, p. 119.

١٣- انظر. Rvilin, Agricultural Policy, pp. 114-15.

١٤- انظر. Fo 78/381. Bowring Report, March 1839.

١٥- انظر .Richards, "Primitive Accumulation", p. 25

١٦- انظر MAE, Turqie: Alex, et Caire: 17. Barrot a Ministre, 10 January 1845.

١٧- انظر كتاب إبراهيم «أمر الأرض والفلاح» (القاهرة ١٩٥٨) صفحة ٨١.

١٨- انظر James Augustus st John, Egypt and Mohammed Ali (London, 1834) 11, p. 349 وأيضًا عبد الرحمن الرافعي «تاريخ الحركة القومية في مصر من فجر التاريخ إلى الفتح العربي» (القاهرة ١٩٦٣) الجزء الثالث صفحة ٥٧٣.

١٩- انظر MAE, Correspond, Politique de Consuls, Turquie Alex et Caire Labot a Ministre, 29 Dec. 1847.

٢٠- انظر .FO 142/15, Murray to Wellesley, 13 May 1847

٢١- انظر .FO 142/16, Murray to Palmerston, 5 May 1849

٢٢- انظر .Rivilin "Agricultural Policy", p. 201 ويقترح ريفلين أيضًا أن التوجه لتجنيد الفلاحين كان نتيجة لسياسة تجنيد جديدة أدخلت إلى فرنسا في زمن الثورة.

٢٣- انظر: MAE. Correspond. Pol. Des Consuls. Truquie Alex et Caire: I, "Notes sur les Barbareques, September 1829. ويقدم هذا المرجع الإحصائيات التالية حسب تقديرات دروفيتي (:Drovetti الجيش النظامي ٥٣,٠٠٠, القوات غير النظامية ١٥,٠٠٠, المجموع ٦٨,٠٠٠, أما في MAE, Correspond. Polit des Consuls, Torques: Alex et Cairo. I Huder Report, March 1830 فالأرقام تبدلت صعودًا: الجيش النظامي ٥٤,٠٠٠، القوات غير النظامية ٢٤,٠٠٠, البحرية ٩,٤٠٠ المجموع ٨٧,٥٠٠.

٢٤- انظر .MAE, Correspond. Polit. Des Consuls. Turquie Alex et Cairo: I Mimaut a Ministre, 3 April 1830.

٢٥- راجع المصدر السابق، الجزء الثاني. Mimaut a Ministre 20 Feb. 1831

٢٦- راجع المصدر السابق، الجزء الثاني. Mimaut a Mintstre, 18 June 1832.

٢٧- انظر MAE: Correspond. Con et Com. Alex: 32. Barrot a Ministre, 28 April 1848.

وأيضًا: Correspond. Polit des Consuls, Turquie: Alex et Caire: XX, Barrot a Ministre, 16 May 1848.

٢٨- انظر FO 142/16 Murray to Palmerston, 5 May 1849.

٢٩- انظر MAE, Correspond, Polit des Consuls. Turq: Alex et Caire: XXV. Wabatier a Ministre, 16 March 1845.

٣٠- انظر Rivlin, Agricultural Policy. P. 199.

٣١- انظر FO 142/13. Barmett to For. Sec. 17 August 1842.

٣٢- المتحف البريطاني، لندن: Mss Division. The Hekekeyan Papers vol. 2 37449. p. 391, 1844.

٣٣- انظر M.A.E. Correspond. Con et com., Cairo, XXIX, Delaporte a Ministre, 16 June 1851.

٣٤- انظر MAE, Correspond. Polit des Consuls: Turq: Alex et Caire, XVI. Lavalette a Ministre, 6 May 1444.

٣٥- انظر Hekekeyan Papers, vol. 7. 37454, p. 347. 1855.

٣٦- انظر FO 78/257, Campbell to Duke of Wellington 15 April 1835. شكك كامبيل في ادعاء مسئول حكومي بأنه لا يوجد نقص سكاني في مصر العليا، ويشير إلى أن «هذا يناقض التقارير المقدمة عامة من جميع الرحلين الذين تحدثت إليه حول هذا الموضوع». ويمكن مراجعة: FO 78/282. Campbell to Palmerston, 24 January 1836, الذي يقدم معلومات مماثلة حول مصر السفلى.

٣٧- انظر FO 78/381, Bowring Report March 1838 p. 6.

٣٨- راجع «الوقائع المصرية» , ١٢٤٥

٣٩- انظر. FO 142/16. Murray to Palmerston, 1 June 1848.

٤٠- انظر Rivlin "Agricultural Policy", Chap. 2 للإطلاع على مناقشة نظام الالتزام وكـــذلك راجع : Gabriel Baer. "A History of Landownership in Modern Egypt (London, 1962) pp. 1-2.

٤١- انظر المرجع السابق Baer, "A History", p. 3

٤٢- انظر. Rivlin Argicultural Policy, pp. 47-55, 58.

٤٣- انظر المرجع السابق صفحة ٢٣ .

٤٤- انظر. Richards "Primitive Accumulation".

٤٥- انظر. Rivlin, "Agricultural Policy" chap. 5.

٤٦- انظر. Richards "Primitive Accumulation" pp. 23.

٤٧- انظر. Baer, "A History", p. 17.

٤٨- انظر Owen "The Management of Large Estates", p. 10. قدم اقتراح بأن يقوم الفلاحون العاملون بزراعة بضعة فدادين لحسابهم الخاص مستخدمين بهائم من أملاك الدولة وذلك لدعم دخلهم، إلا أننا لسنا متأكدين إن كان تنفيذ هذا الاقتراح قد تم في أي وقت.

٤٩- انظر. Ricards "Primitive Accumulation". P. 25.

وأيضًا. Rivlin Agricultural Policy, p. 236.

٥٠- انظر. Baer, "A History", p. 29.

٥١- انظر Gabriel Baer, "Studies in the Social History of Modern Egypt" (Chicago, 1969). P. 95. راجع الفصل السادس من هذا الكتاب للإطلاع على تاريخ الثورات الفلاحية من ١٧٧٨ إلى , ١٩٥١

٥٢- انظر Richards "Primitve Accumulation" p. 22.

٥٣- انظر Baer, "Studies.." p. 96.

٥٤- انظر Rivlin, Agricultural Policy. Pp. 201-2.

٥٥- انظر Richards "Primitive Accumulation", p. 22.

٥٦- انظر MAE, Correspond. Polit. Des Consuls: Turquie: Alex et Cairo: XX. Barrot a Ministre, 16 May 1848.

٥٧- انظر العباسي المهدي «الفتاوى» الجزء ٥، ١٦ رجب ١٢٦٧ صفحة ٤٢٦

٥٨- راجع المصدر السابق الجزء ٥، ٣٠ ذو الحجة ١٢٦٧ صفحة ٤٢٩

٥٩- انظر MAE, Correspond Polit. Des Consuls: Turquie: Alex et Caire: XXI. Benedetti a Ministre. 8 January 1850.

٦٠- انظر MAE, Correspond. Polit. Des Consuls: Turquie: Alex et Caire: I. Mimaut a Ministre. 26 April 1830.

٦١- انظر MAE, Correspond. Con et Com: Alex et Caire: XXIV. Mimaut a Ministre. I August 1831.

٦٢- انظر «الوقائع المصرية» عدد ٣٤، ٦ ذو الحجة , ١٢٤٤

٦٣- انظر Hekekyan Papers vol. 2, 37449, p. 130.

٦٤- انظر MAE, Correspond Con et Com: Alex et Caire: XXIV. Mimaut a Ministre, 1 August 1831.

٦٥- انظر «الوقائع المصرية» , ١٢٤٥

٦٦- انظر FO 142/13, Barnett to Secretary, 16 March 1845.

٦٧- انظر Gerard de Nerval, "Scenes de la vie Oriental" (Paris, 1848); also, Hekekyan Papers, vol. 3, 37450, and vol. 5, 37452.

٦٨- انظر .Hekekyan Papers, vol. 3, 37450, p. 85

٦٩- انظر :MAE, Correspond. Polit. Des Consuls: Turquie: Alex et Caire
XXIII. Le Moyne a Ministre. 28 April 1851.

٧٠- انظر .Hekekyan Papers, vol. 5, 37452, p. 413. and vol. 7. 37454, p. 365

٧١- انظر .Hekekyan Papers, vol, 7, 37454, p. 365

٧٢- انظر .Nerval, Scenes, p. 87

٧٣- انظر .P. N. Hamont, L'Egypte sous Mehemet Ali" (Paris, 1843), I, pp
109-10, also C. Rochfort Scott "Rambles in Egypt and Candia"
(London, 1837), II, p. 221.

٧٤- انظر St John, "Egypte". I. p. 158; R. R. Madden, "Egypt and Mohamed
Ali (London 1841), p. 32.

٧٥- انظر ,Hamont, L'Egyt, I, pp. 109- 10; and Hekekyan papers, vol. 3
37450.

٧٦- انظر .St. John, "Egypte", I, p. 276

٧٧- انظر Fo 78/184, Barker to Malcolm, 8 July 1829

٧٨- انظر .Hamont, "L'Egypte", 11, p. 19-20

وأيضًا ,"EMAT, MR 1678, "situation de L'armee reguliere Egyptienne
Par Mathieu de Faviers, 30 May 1831.

٧٩- انظر .Scott, "Rambles", II, p. 216

٨٠- انظر MAE, Correspond. Con. Et Com: Alex: XXVII., de Lessups a
Ministre. 5 March 1837; Correpond. Polit, des Consuls: Turquie: Alex
et Caire: XV. Gallice a see. 6 June 1843.

٨١- انظر FO 78/381. Bowring Report, March 1838 p. 100.

٨٢- انظر MAE, Correspond. Polit. Des Consuls: Turquie: Alex et Caire: XXI. Benedetti a Ministre. 5 December 1849.

٨٣- انظر MAE, Correspond, Con et Com: Alex: XXVII, deLessups a Ministre. 5 March 1837; FO 78/381 Bowring Report, March 1839, p. 100.

٨٤- انظر MAE, Correspond. Polit. Des Consuls: Turquie: Alex et Caire: XX. Barrot a Ministre. 19 June 1848.

٨٥- راجع المصدر السابق. XXI, Benedetti a Ministre, 5 December 1849.

٨٦- انظر EMAT, MR 1678, "L'armee Egyptienne" par Motel, 27 June 1861.

٨٧- انظر MAE, Correspond. Con et Com.: Alex XXIX. Benedetti a Ministre. 29 May 1841. Correspond. Polit. Des Consuls: Turquie: Alex ex Caire: XX. Barrot a Ministre. 19 June 1848.

٨٨- انظر Hamont. L'Egypte. II, p. 57.

٨٩- انظر MAE, Correspond. Con et Com.: Alex XXXIII, Benedetts a Ministre. 18 April 1849: Hamont. L'Egypte. II. Pp. 19-20; St John Egypt. II. P. 176.

٩٠- انظر العباسي المهدي، «الفتاوى» الجزء الأول ٥ شعبان ١٢٦٥ ص٢١.

٩١- انظر Joseph Sechacht, "An Introduction to Islamic Law" (Oxford, 1964). P. 120. حول الحق المطلق للرجل بالقيام بدور «الولي» في السنة الحنفية.

٩٢- انظر العباسي المهدي «الفتاوي»، الجزء الثاني ١٢ شعبان ١٢٦٦، ص٣٠٦.

٩٣- راجع المصدر السابق، الجزء الأول ٨ ذو القعدة، ص٢٢.

٩٤- راجع المصدر السابق، الجزء الأول ١١ ربيع الثاني ١٢٦٥ ، ص٢٤٣ .

٩٥- راجع المصدر السابق، الجزء الأول شعبان ١٢٦٦ ، ص ٣٨٩ .

٩٦- راجع المصدر السابق، الجزء الأول ٤ ذو الحجة ١٢٦٤ ، ص ٣٧٨ .

٩٧- راجع المصدر السابق ١٦ شعبان ١٢٦٩ ، ص٣٠٢ و ٢٥ جمادي الثاني ١٢٦٧ ، ص٢٨٣ .

٩٨- راجع المصدر السابق، الجزء الأول ٢ صفر ١٢٦٧ ، ص ٢٨٣ و ١٣ ربيع الثاني ١٢٦٥ ، ٢٦٤ .

٩٩- راجع المصدر السابق ٥ جمادي الثاني ١٢٦٥ ، ص٢٦٦ ، و٧ جمادي الثاني ١٢٦٨ ص٢٩٣ ، و ٩ جمادي الثاني ١٢٦٥ ، ص٢٦٦ ، و ٣٠ شوال ١٢٦٦ ، ص, ٢٧٩

١٠٠- راجع المصدر السابق ٨ ربيع الأول ١٢٦٨ ، ص٣٨ .

١٠١- راجع المصدر السابق ٤ جمادي الأولى ١٢٦٥ ، ص١٨ وأيضًا ١٩ ربيع الثاني ١٢٦٥ ، ص١٨ .

١٠٢- انظر .Baer. "A History", pp. 6-7

١٠٣- انظر العباسي المهدي «الفتاوى» جزء ٢ ، ٢٣ جمادي الثاني ١٢٦٧ ، ص٩١ ، الجزء الثاني ٢٧ شعبان ١٢٦٥ ، ص٤٩ ، الجزء الثاني ٩ ذو الحجة ١٢٦٩ ، ص١٦٨ ، الجزء الثاني ١٤ صفر ١٢٦٨ ، ص١٠٩ .

١٠٤- راجع المصدر السابق ١٨ ذو القعدة ١٢٦٤ ، ص٣٣ ، الجزء الثاني ١٢ شعبان ١٢٦٥ ، ص٤٨ والجزء الثاني ١٧ رمضان ١٢٦٥ ، ص٥٠ .

١٠٥- راجع المصدر السابق الجزء الخامس، ١٢ رجب ١٢٦٨ ، ص٢٣٦ ، الجزء الخامس ٨ شوال ١٢٦٨ ، ص, ٣٤٣

١٠٦- راجع المصدر السابق الجزء الثاني، ١٨ ذو القعدة ١٢٦٤ ، ص٣٣ .

١٠٧- راجع المصدر السابق الجزء الثاني، ٩ ذو الحجة ١٢٦٩ ، ص١٦٨ .

١٠٨- راجع المصدر السابق ١ ذو القعدة ١٢٦٧ ، ص٩٨ .

١٠٩- راجع المصدر السابق الجزء الخامس ٢٨ رجب ١٢٦٦ ، ص٢٣٠، الجزء الخامس ١٢ شوال ١٢٦٨ ، ص٢٣٨ .

١١٠- راجع المصدر السابق، الجزء الخامس، ١ جمادي الأولى ١٢٦٦ ، ص٢٢٩، الجزء الثاني ٢ ذو الحجة ١٢٦٤ ، ص٣٥ .

١١١- راجع المصدر السابق، الجزء الثاني، ٢ رجب ١٢٦٥ ، ص٢٩٣ .

١١٢- راجع المصدر السابق، الجزء الثاني، ٢٢ جمادي الأولى ١٢٦٨ ، ص٣٢٩، الجزء الأول، ١٨ ذو الحجة ١٢٦٩ ، ص١٠٩ ، الجزء الثاني ٢٧ ربيع الثاني ١٢٦٦ ، ص٣٠٣ .

١١٣- راجع المصدر السابق الجزء الثاني، ٢١ صفر ١٢٦٧ ، ص٣١٣ .

١١٤- راجع المصدر السابق، ٢٥ ربيع الثاني ١٢٦٦ ، ص٣٠٣ .

١١٥- راجع المصدر السابق، الجزء الثاني، ١٧ ذو القعدة ١٢٦٩ ، ص١٧٠ .

النساء العثمانيات والمنازل وصناعة النسيج من ١٨٠٠- ١٩١٤

دونالد كواترت

نحن لا نعرف الكثير عن النساء العثمانيات العاملات مع أنهن احتللن مركزًا أساسيًا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية العثمانية، كما أننا لا نعرف سوى القليل عن المنازل التي عشن فيها ومارسن أعمالهن، ولا عن نشاطاتهن الاقتصادية أو التغيرات التي طرأت على ذلك كله مع الزمن. فالنساء ومنازلهن لعبن دورًا وسيطًا في عملية الإسهام العثماني المتزايد في الاقتصاد العالمي، وجميع التغيرات في العمليات الإنتاجية المنزلية وتقسيم العمل المنزلي يجب أن تفهم كمساعٍ للتأقلم مع الفرص دائمة التغير التي تتيحها السوق على الصعيدين المحلي والدولي. لذا فأنا أعتقد بأن هناك صلات بين التغيرات في اقتصاديات المنزل العثماني واقتصاديات العالم والأقاليم خلال القرن التاسع عشر. وأن اعتبار تطور اقتصاديات المنزل العثماني في القرن التاسع عشر مجرد مسألة انتقال من الإعالة إلى إنتاج السوق هو رأي يبسط الأمور تبسيطًا مبالغًا فيه. فكثير من المنازل العثمانية التزمت بالتصنيع للأسواق على مستويات عدة قبل حلول عام ١٨٠٠ بكثير. وكمثال له شهرته كان تصنيع الخيوط الحمر في مدينة آمبلاكيا في تساليا العثمانية صناعة عائلية بحتة خلال القرن الثامن عشر «وكل يد، حتى أيدي الأطفال، كانت تستخدم في المصانع، ففي حين يصبغ الرجال القطن تقوم النسوة بإعداده وغزله»(١).

وتخللت نظم منتجة بهدف البيع نابضة بالحياة والنشاط الإمبراطورية العثمانية، مُتبادلة المواد الخام والسلع نصف المصنعة ما بين الولايات العربية والأوروبية والأناضولية. فالنساء والرجال في المدن الأناضولية الشمالية مثل زيلة وميرزيفان كانوا يستلمون القطن الخام مع الجنوب المتوسطي ويغزلونه خيوطًا. وكانت بعض الخيوط المصنعة حديثًا تصدر إلى القرم العثماني. ويستخدم الحائكون المحليون بعضًا منه لصنع الخام الكاليكو الخشن للاستخدام المحلي وللتصدير(٢). أما المنازل العثمانية الأخرى فكانت إنتاجية إعالية منذ عام ١٨٠٠

وبقيت كذلك، بأعداد متناقصة، خلال الفترة كلها. سأبين أيضًا فيما يلي أن طبيعة اقتصاد المنزل العثماني كانت تختلف باختلاف الإقليم وكذلك التغيرات التي طرأت على هذا الاقتصاد.

إن التركيز على المنازل وعمل المرأة هو المفتاح الرئيسي للفهم الواعي لتاريخ التصنيع العثماني في القرن التاسع عشر. لقد شاع الاعتقاد بأن الصناعة العثمانية «انحطت»؟ ربما لم يطرأ أي تناقص على الإنتاج الصناعي العثماني الإجمالي بين ١٨٠٠ و ١٩٠٠، بل إن السوق العثماني المحلي وسوق تصدير مصنوعات عثمانية مختارة كانا أكبر بكثير في بداية القرن العشرين منهما قبل ذلك (راجع ماسيلي)[٣]. في الحقيقة قد يعكس هذا الانحطاط الصناعي العثماني الذي يتردد ذكره تناقصًا في الإنتاج ناتجًا عن عمل نقابي منظم للذكور. لذلك فمن الهام جدًا أن ندرس تقسيم العمل المنزلي حسب الجنس. فالإنتاج التصنيعي للنقابات المدينية والتي كان يسيطر عليها الذكور تدهور بشكل حاد في مناطق عديدة. في حين أن الإنتاج التصنيعي للنسوة العاملات في منازلهن لم يستمر وحسب بل توسع بسرعة، كما سأبين، في بعض المناطق وقطاعات الصناعات اليدوية النسيجية. بالإضافة إلى ذلك تزايد العمل في المعامل ولا سيما بعد ١٨٨٠ وكانت غالبية العاملين في النسيج من الفتيات والنساء.

كانت المنازل الريفية تشكل ثمانين بالمائة على الأقل من مجموع السكان العثمانيين، وتتكون عادةً من النواة الأسرية أي زوج وزوجة (عادة واحدة) وأطفالهما. ويبلغ عدد الأشخاص في المنزل الريفي في المناطق الساحلية للبحر الأسود في الأناضول حوالي ٦,٥ كمعدل متوسط و ٥,٣ في المناطق الأخرى وبهذه الأرقام تحتل الأناضول مرتبة أعلى من المعدل العام لأوروبا ما قبل الصناعية. ولم تكن المنازل التي تضم أكثر من أسرة في الأناضول الريفية تشكل أكثر من ٣٠٪ من المجموع العام في حين أن الأسر البسيطة أو النووية تشكل ٥٠ إلى ٦٠٪[٤]. وفي مدينة استنبول العاصمة تبين لنا إحصائيات معتمدة أن العائلة التي تشمل أكثر من أسرة كانت تشكل حوالي ١٦٪ فقط من مجموع المنازل الموجودة. ويضم المنزل الاستنبولي المنتمي إلى الطبقة العليا حوالي ٥,٧ شخصًا، أما

المنازل التي تنتمي لدرجات أدنى على السلم الاجتماعي فتعداد أفرادها حوالي ٥ ,٤ شخصًا. وكان تعدد الزوجات في العاصمة أمرًا نادرًا ولا تتعدى نسبته اثنين بالمائة من بين جميع الرجال المسلمين المتزوجين. أما في مدينة نابلس العربية فالنسبة كانت أعلى، إذ تصل إلى ١٦٪ من مجموع الرجال الذين خضعوا للإحصاء(٥). وهنا يجب أن نؤكد على أن المنازل المدينية والريفية معًا كانت تفتقد وجود الرجال الذين كانوا غالبًا غائبين نتيجة لارتباطهم بعمل مأجور في مواقع بعيدة عن دورهم. وكان العمل الذي يتطلب الهجرة، بما فيه العمل في مناطق ريفية أخرى وكذلك في مراكز مدينية نائية ومجاورة، كان ظاهرة شائعة وشرطًا طبيعيًا من شروط الحياة بالنسبة للأسر العثمانية. وأخيرًا فإن قدرًا لا يستهان به من الوقت كان يخصصه المنزل العثماني الريفي العادي للفعاليات التصنيعية للاستخدام الشخصي أحيانًا وللبيع أحيانًا. لقد أغفلت الكتابات حول التصنيع العثماني والزراعة العثمانية حقيقة أن التصنيع كان جزءًا يوميًا من حياة الريف والمدينة العثمانيين إغفالاً شبه تام. ويركز علماء التصنيع على نقابات الصناع الذكور المدينية في حين اهتم باحثو الريف عادةً بأمور زراعة المحصول والعناية بالحيوانات الداجنة. ولم تكن المنازل الريفية مجرد منتج زراعي وحسب، بل كانت معنية بمزيج من الفعاليات الاقتصادية، مثل زراعة المحصول وأعمال المناجم والتصنيع وصيد الأسماك، وتختلف تركيبة هذا المزيج تبعًا للإقليم والفصل والفرص المتاحة. وإن لم تكن غلة المحصول تبشر بحصيلة وافرة كانت جهود الأسرة تنصب على التصنيع بغية البيع وكسب المال نقدًا لشراء احتياجات الطعام.

وتقدم لنا المعلومات الخاصة بصناعة الحرير في بورصة في القرن التاسع عشر إلماعات قوية، إلا أننا نفتقر بشدة إلى حقائق ملموسة، بخصوص تأثير عمل المرأة الفعال على التغيرات الطارئة على التقسيم الجنسي للعمل المنزلي. إذ ذاع صيت مدينة بورصة وضواحيها لقرون عديدة كمصنعة للأقمشة المقصبة والمطرزة الفاخرة. وتنوع التقسيم الجنسي للعمل في الصناعة تبعًا لموقعها الريفي أو المديني. إذ تقوم الأسر الريفية رجالاً ونساءً بتحضير الحرير الخام محلولاً بطول واحد من شرنقته. غير أنه في المدينة قد يقتصر غزل الحرير على اليد العاملة النسائية مع حلول القرن كما كان الحال عليه في دمشق الواقعة في الولاية السورية من الإمبراطورية العثمانية. وفي بورصة كما في دمشق كان النساجون

الذكور المنظمون في نقابات يحيكون كل الأنسجة الحريرية المنتجة، إلا أن الأمر لم يكن يخلو من بضع عاملات يقمن بالعمل نفسه. وتراجع عدد النساجين من أعضاء النقابة العاملين في صناعة حرير بورصة تراجعًا واضحًا عندما هبط إنتاج الأنسجة الحريرية بحدة بعد عام ١٨٣٠. ومن المحتمل أن النساجين الذكور الذين أضحوا فائضين عن الحاجة ودون عمل قد وفقوا بإيجاد عمل خلال عشرات السنوات التي تلت، في صناعة الحرير الخام المتوسعة والتي كانت تغزل في ذلك الوقت يدويًا في معظم الأحيان. وفي عام ١٨١٢ بلغ مجموع إنتاج بورصة من الحرير الخام حوالي ١٥٠,٠٠٠[٦]. رطلاً إنكليزيًا، وكان يلف بأكمله يدويًا على بكرات من قبل النساء والرجال. ومن ثم ارتفع الإنتاج محلقًا بفضل التقنية الحديثة والطلبات الأجنبية المتزايدة. وجاءت التقنية الحديثة على هيئة آلات تعمل بقوة البخار وتضمها معامل وتقوم بغزل الحرير الخام من الشرانق. وفي ١٨٥٠ أنتجت آلات الغزل هذه عشرة بالمائة من مجموع الحرير الخام. وبحلول عام ١٨٦٠ وعندما أصبح منتوج بورصة من الحرير الخام ما يعادل مليون ونصف رطل، كان ٩٨٪ من ذلك المنتوج يلف على بكرات في مصنع يضم خمسين آلة غزل ويُشغِّل على الأقل ٤,٢٠٠ شخص.

كانت القوة العاملة في مصانع بورصة بأكملها من الإناث: فتيات ونساء، باستثناء المشرفين الذكور وعمال صيانة الآلات الذين يعتنون بالمحركات. وانتشر التوزيع نفسه بشكل متواقت في آلات غزل الحرير المقامة في إقليم لبنان والتي أنشئت كذلك لتلبية الطلبات الأوروبية المتزايدة بكثرة. وفي الأيام الأولى لهذه الآلات، جهد السماسرة والمقاولون في بورصة ولبنان لاجتذاب الأيدي العاملة الممانعة للدخول إلى المصانع وفي كلا الإقليمين اتبع السماسرة عدة طرق، تشابهت في أحايين كثيرة، للتغلب العوائق القائمة في وجه حشد اليد العاملة. فقد جلب فريقا السماسمرة في الإقليمين نساءً من فرنسا وسويسرا ممن لهن خبرة في غزل الحرير لتلقين التقنية الحديثة وليبيّن بالقياس أن بإمكان النساء العمل في هذه المصانع دون التعرض لأية مخاطر[٧]. كما وجد هؤلاء السماسرة في الدين حليفًا لهم سواء في المسيحية أو الإسلام. وفي الستينات من القرن التاسع عشر أصدر بابا الروم الكاثوليك حكمًا بالسماح للفتيات الأرمنيات من منطقة

بورصة بالعمل في المصانع، كما لعب العلماء المحليون في لبنان ورجال الدين المسيحيون دوراً بارزاً في تشجيع الفتيات المحليات على العمل تحت إمرة مشرفات أجنبيات في مصانع غزل الحرير التي يملكها أجانب(٨). كما قام مالكو مصانع بورصة باستمالة العاملات بتقديم المغريات الأكثر دنيوية لهن فعرضوا عليهن أجوراً عالية. وكانت عاملة الغزل في منتصف الخمسينات من ذلك القرن تتقاضى خمسة أضعاف ما تحتاجه لشراء قوتها اليومي. إلا أن الأجور سرعان ما تناقصت، إذ تزايدت إمدادات اليد العاملة مع توفر الأتراك المدينيين من بورصة وفتيات القرى من المناطق المجاورة. وسرعان ما أصبحت عاملات الغزل من بين أقل عمال المصانع أجوراً في التصنيع العثماني. إن «أقل الأجور اليومية كانت تدفع في مصانع الحرير (والتبغ) حيث تعمل النسوة بشكل أساسي»(٩). وأسهمت النساء التركيات المتزوجات في المدينة ببعض اليد العاملة على الأقل. واستناداً إلى أحد المراقبين الأوروبيين في أواخر الستينات من ذلك القرن رفع العمل المأجور من مكانة النساء في أعين أزواجهن، إذ كان يسهم في زيادة دخل الأسرة. كما أشار المراقب مستحسناً إلى أنه طالما واظبت النساء على العودة إلى جناح النساء بطاعة كاملة بعد عودتهن من العمل فإن العمل المأجور لم يجلب معه سوى المزايا للأسرة التركية العثمانية في بورصة(١٠) وسعى سماسرة بورصة للبحث عن إمدادات للأيدي العاملة من خارج المدينة، فحشدوا فتيات صغيرات «للغاية» من المناطق الريفية المحيطة وأسكنوهن في مهاجع مبنية قرب المصانع. وصلت فتيات القرية اللواتي بدأن العمل كمتمرنات من عمر العشر سنوات في قوافل للعمل في موسم الغزل المكثف. وعندما ينتهي الموسم فإن هذه الفتيات والشابات اللواتي اكتسبن سمعة محلية بسبب ما اقتنينه من ملابس عصرية، كما فعلت الغزّالات اللبنانيات، يقفلن عائدات إلى بيوتهن مع أجورهن «تقريبًا» كاملة. وعندما يتزوجن فإنهن غالبًا ما يتركن المصنع ولا يرجعن إليه إلا إذا ترملن(١١). غير أننا لا نعرف إلا القليل عن الوجهة التي يصرفن فيها أجورهن باستثناء مشترياتهن من الملابس -فنحن لا نعلم إن كانت الفتيات يحتفظن بالمال أم يمنحنه لأزواجهن أو يسلّمنه لأهاليهن. ويشير نبأ سار من أيام الخمسينات في القرن التاسع عشر إلى أن هؤلاء النسوة الشابات ساهمن في إعالة أسرهن غير أنه لا يمكننا تعميم ذلك. وهناك بعض الشكوك الأخرى، إذ ليس من الواضح تمامًا إن كان هناك تزايدٌ صرفٌ

في استخدام اليد العاملة من الإناث في صناعة النسيج أم مجرد استمرارية، بطريقة آلية، لأنماط ومستويات ثابتة. كما أنه من غير المعروف إن كان هذا العمل يمثل دخول معظم الأسر في مجال العمل المأجور أم أنه مجرد انتقال من أحد أشكال اكتساب الأجر إلى شكل آخر. ويتزامن ظهور غزل الحرير الآلي بدقة مع الانحطاط السريع لغزل القطن في منطقة بورصة خلال فترة ١٨٥٠، وقد يكون لتوفر أماكن عمل (مؤقتة) بأجور عالية في غزل الحرير يد طولي في تسريع انحطاط غزل القطن المحلي.

ويمكن تفسير الهيمنة الكبيرة لليد العاملة من الإناث في صناعة غزل الحرير العثمانية بالرجوع إلى عوامل عدة. فالاقتصاد العثماني عمومًا كان يفتقر إلى اليد العاملة وقد هيأ استخدام النساء للعمل حلاً لمشكلة مستعصية لأصحاب المصانع بإيجاد يد عاملة رخيصة. كما أن هذه المصانع لم تكن تؤمن مصدراً معتمداً لدخل كامل بالنسبة للعاملين فيها. فبعد الازدهار الكبير في بناء المصانع أخذت الصناعة تعاني من فرط طاقة الإنتاج القصوى ولم تعد مصانع الغزل تستخدم إلا جزئيًا. وفي الخمسينات والسبعينات والتسعينات من القرن التاسع عشر وكذلك في أوائل القرن العشرين لم تكن هذه المصانع تعمل أكثر من ٢٠٠ يوم في السنة. وبهذا فإن مصانع الغزل هذه كانت تشغِّل عامليها بدوام جزئي يتناسب مع نظرة المجتمع العثماني إلى عمل المرأة على أنه إضافي تكميلي. كما تناسبت هذه الفعالية بشكل مريح مع الوقت المطلوب لتربية دودة القز الملقاة على عاتق الأسر العثمانية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ندرة اليد العاملة في المناطق المحيطة ببورصة مثلاً فإنه ليس من قبيل الصدفة المحضة أن توصل مربو شرانق الدودة إلى ابتداع طريقة لتغذية دودة الحرير تختصر الجهد المبذول بحوالي ٧٠٪ إذا ما قورنت بالطريقة المتبعة في فرنسا وإيطاليا. كما كان الدوام الجزئي في المصانع متساوقًا مع متطلبات الزراعة ومهمات العمل المنزلي المترتبة على العاملات. ولم يتوصل غزل الحرير الآلي، حين تطور في الأراضي العثمانية، إلى التدخل في تقسيم العمل المتعارف عليه من قبل ضمن المنازل إلا في حدود دنيا سواء في الريف أو في المدينة. أما بالنسبة لصاحب المصنع فإن ترتيبات العمل هذه لم يكن لها سوى سيئة واحدة على المدى البعيد. فخلال الفترة الزمنية كلها كانت معظم المصانع تعمل دون الحد الأدنى لطاقتها الإنتاجية بكثير مع أنه كان بإمكانها أن تغزل وتحقق الأرباح على مدى السنة كلها[١٢].

لعبت الفتيات والنساء دورًا هامًا في ثلاثة مجالات من إنتاج الأقمشة . إذ كن يغزلن الخيوط وينسجن القماش في المنزل للاستخدام الشخصي لأفراد الأسرة، وكن ينتجن أيضًا في منازلهن ما يباع للسوق، كما كن يكدحن في المشاغل بعيدًا عن مواقع بيوتهن[١٣] . وحتى حلول الربع الثاني من القرن التاسع عشر كانت نسبة عالية من اليد العاملة من الإناث في مجال إنتاج الأنسجة يشتغلن بالغزل إما بدولاب المغزل أو بفلكة المغزل . بيد أن استيراد الخيوط القطنية المغزولة في المصانع الأوروبية ارتفع بحدة لا تصدق مؤثرًا في مكانة المرأة العثمانية الاقتصادية والاجتماعية . إذ ارتفع الاستيراد العثماني السنوي للخيوط القطنية، والذي لم يبلغ سوى ١٥٠ طنًا في أوائل العشرينات من ذلك القرن، إلى ما يقرب الـ ٧,٧٥٠ طنًا في السبعينات . ولا شك أن الأثر الذي خلفته هذه الزيادة اختلف إلى حد كبير تبعًا لكون النساء يغزلن أساسًا للبيع في السوق أم للاستخدام المنزلي . فاستيراد الخيط الأجنبي كان يعني بالنسبة للغزّالات اللواتي يتاجرن بما ينتجن خسارة عملهن في مجال الغزل على المدى البعيد، أما على المدى القصير فكانت هذه الزيادة تعني تناقصًا في الأجور إذ اضطرت العاملات لقبول أجور أقل ليتمكن من منافسة المنتوج الرخيص المتين المستورد . وكان غزل القطن التجاري محظورًا على النساء وقد أسهم استخدام الخيط المستورد في سحب العاملات من أماكنهن في المشاغل . ولو لم تحظ هاته النسوة العاطلات عن العمل بإيجاد عمل مأجور في نسج الأقمشة من الخيوط المستوردة، لربما أصبحت القوة العاملة أكثر تجانسًا من حيث جنس العاملين على مدى الزمن؛ أي لأصبحت محصورة في الذكور فقط . إلا أن هذا الافتراض الأخير لا يخلو من احتمالات الشك . فقد كانت إحدى النزعات السائدة في التصنيع العثماني في القرن التاسع عشر التحول من العمل النقابي إلى العمل خارج النقابات مصحوبًا دون شك بزيادة أهمية اليد العاملة من الإناث في الإنتاج الإجمالي للأقمشة القطنية وغيرها من الأنسجة . وإذا ما كان لازدياد استيراد الخيوط تأثير سلبي أو مزدوج على غزّالات الخيوط التجارية فإن تأثيره على النساء اللواتي يغزلنه للاستخدام المنزلي كان مؤكدًا وأكثر إيجابية . فالغزل اليدوي للخيوط التي تحتاجها ملابس الأسرة العثمانية العادية كان يستهلك الكثير من الوقت ويقدَّر بحوالي واحد على اثني عشر من مجموع منتوج عمل المرأة بأكمله[١٤] . وبدأ هذا التقسيم للعمل المنزلي بالتغير في الربع

الثاني من القرن التاسع عشر عندما أخذت واردات الخيوط الأوروبية المصنعة آليًا بالتدفق على الإمبراطورية العثمانية. ولابد أن شراء الخيوط المستوردة قد اجتذب الغزَّالات اليدويات اللواتي انعتقن بهذا من مهمة بطيئة تستهلك وقتًا ولا تدر ربحًا. وفيما بين ١٨٢٠ و ١٨٧٠ أعتقت واردات الخيوط حوالي ١٦٠,٠٠٠ امرأة عثمانية (أحصين على أساس ما يعادلهن من ذوي الأعمال بدوام كامل) من عبء غزل القطن الذي لم يكن يعود عليهن بربح يذكر[١٥]. إن تحرر هؤلاء النساء انعكس بوضوح وحدَّة على تقسيم العمل المنزلي عبر خليط من توفر وقت أكبر للترويح عن النفس وإنتاج أكثر من الأقمشة اللازمة لاستهلاك الأسرة، وإنتاج متزايد من السلع الزراعية والأقمشة المعدة للبيع لشراء ما يلزم من الخيوط بثمنها.

وعلى الرغم من كل تلك المزايا، بقي العديد من النساء العثمانيات ملزمات نتيجة الفقر بغزل خيوط القطن في المنزل للاستهلاك المحلي وللبيع معًا. وبما أن العديد من الأسر لم تقم بتقدير قيمة الوقت المستهلك في الغزل بما يعادله من المال، تمكنت الخيوط المغزولة في المنزل من المضاربة على الخيوط الأوروبية بأسعارها الأكثر مهاودة. وعلى الرغم من أنها لم تكن بالضرورة تضاهاي نظيرتها الأوروبية جودة، كان من الممكن استخدامها لصناعة ملابس أقل نوعية. وفي حين استمر سعر الخيوط المستوردة بالتدهور على مدى القرن كله كانت أرباح الغزَّالات اللواتي ينتجن للبيع في السوق آخذة في الانحدار. وفي شتاء عام ١٨٥٧ كانت «جميع» النساء الكرديات في ضواحي ديار بكر منهمكات في غزل الخيوط لإمداد الرجال في المدينة الذين يقومون بنسج قماش «البيز». وكانت هؤلاء النسوة من الفقر، بحيث لم يتمكنَّ من شراء القطن الخام لغزله ناهيك عن شراء الخيط المستورد. لذا كانت النسوة يجمعن القطن ويقطفنه لقاء الاحتفاظ بنسبة صغيرة منه. كانت المرأة تغزل ستة أرطال من القطن خيوطًا وتستبدلها في المدينة بتسعة أرطال من القطن الخام. وكانت تعيد الكرة مرارًا وتكرارًا إلى أن يصبح لديها فتلة من الخيوط كافية «فيقوم زوجها بنسجها قماشًا فيستخدم ما يلزم أسرته ويبيع الباقي»[١٦]. واستمر الغزل اليدوي على الأقل خلال الستينات من القرن التاسع عشر في المناطق المحيطة بأرضروم وإقليم سيواس، حيث كان شائعًا حتى أواخر الثمانينات من ذلك القرن. «كل السلع التي كانت تصنع مثل السجاد

والأقمشة الصوفية الخشنة والجلود كان الأهالي يصنعونها (وأغلبهم من النساء) في منازلهم. . وكانت تستخدم كميات كبيرة من الخيوط. إن جميع السلع الآن مصنّعة بأيدي الناس (وأغلبهم من النساء) في المنازل على أكثر دواليب الغزل بدائية»[١٧].

وفي أوائل القرن التاسع عشر وفي مركز تصنيع الأقمشة الضخم في حلب كانت النساء اللواتي يعملن في المنازل يغزلن سنويًا ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ كيلو جرام من الخيوط القطنية المستخدمة في نسج الأقمشة الأكثر خشونة[١٨]. وفي ماراس القريبة لم يكن غزل الخيوط «يعد مهنة بالمعنى الصحيح للكلمة». ومع ذلك كانت النساء «في كل البيوت الفقيرة -أي في كل الأسر تقريبًا. . . يقمن خلال ساعات فراغهن بغزل ٩٠-١٠٠,٠٠٠ كيلو جرام سنويًا من خيوط القطن»[١٩].

سيطرت الفتيات والنساء على القوة العاملة في غزل خيوط القطن والصوف في المصانع التي تعمل بقوة البخار والتي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر. وقد تركزت هذه المصانع في سالونيكا ومقدونيا الداخلية وكذلك في إزمير وأدنة واستنبول. وكانت الفتيات الصغيرات يشكلن أغلبية اليد العاملة وكن مثلهن مثل إخواتهن الأوروبيات والأمريكيات (وفي بورصة) لا يمكثن طويلاً حتى يكتسبن الخبرة والمهارة مما كان يثير حنق أصحاب المصانع[٢٠]. فالفتيات اليهوديات مثلاً في مصانع سالونيكا كن يعملن إلى أن يتزوجن، وكن يتزوجن أحيانًا قبل أن يتجاوزن سن الخامسة عشرة، أو حتى يجمعن من المال ما يكفي بائنتهن[٢١]. وقد استخدم أحد المصانع في ضاحية يديكول قرب استنبول حوالي ٣٠٠ من النساء والأطفال لصنع ٥٠٠,٠٠٠ كبة من خيوط الغزل سنويًا. وفي إقليم أدنة جنوبي شرق الأناضول استخدم مصنع واحد فيه ٢,٧٠٠ مغزل ٣٠٠ من النساء والأطفال كانوا ينتجون سنويًا مليون كيلو غرام من الخيوط. واستخدم مصنع مجاور ٥٥٠ شخصًا كانوا عادةً من النساء والأطفال، يعملون اثني عشرة ساعة يوميًا[٢٢]. وفي ١٨٨٠ استخدم أحد مصانع الغزل في ولاية سالونيكا الأوروبية حوالي ٢٥٠ امرأة شابة و ٥٠ رجلاً. وفي مدينة سالونيكا في التسعينات من ذلك القرن استخدمت المصانع حوالي ٤٨٠ فتاة تتراوح أعمارهن بين الثانية عشرة و الثامنة عشرة، و١٦٠ رجلاً وصبيًا. وكان الرجال يتقاضون ضعفي أو ثلاثة أضعاف الأجر الذي يتقاضاه الصبية في حين أن الأجر الذي تبدأ به الفتيات

عملهن كان نصف ما يتقاضاه الصبية. وكان ٧٥٪ تقريبًا من مجموعة ١,٥٠٠ عامل في مصانع الغزل في مقدونيا من الإناث. وهن عادةً فتيات صغيرات بعضهن لم يتجاوزن السادسة من عمرهن. وفي التسعينات من القرن التاسع عشر كانت هذه العاملات يعملن خمس عشرة ساعة يوميًا في الصيف وعشر ساعات في الشتاء مع استراحة خمس وثلاثين دقيقة لتناول الغداء ودون أي استراحة مخصصة للإفطار. وكانت النساء العاملات في مصانع الغزل الداخلية مثل كارافيريا ونيوستا يعانين من ظروف أقسى وأشد من مثيلاتهن في سالونيكا. وفي سالونيكا في أوائل القرن العشرين أسهم مزيج من ازدهار صناعة التبغ التي كانت تنافس صناعة الغزل على اليد العاملة النادرة ومن الحركات العمالية النشطة في رفع الأجور في مصانع غزل القطن. (وكانت النساء كذلك يسيطرن على القوة العاملة في مصانع التبغ). إلا أن عمال مصانع الغزل في الداخل لم يكن أمامهم خيارات عديدة لكسب أجورهم[٢٣].

وبقي عمل النساء في نسج الأقمشة شائعًا خلال تلك الفترة، واستمر طويلاً بعد أن اختفت صناعة الأقمشة المنزلية، كما افترض الكثيرون، من الأراضي العثمانية. وفي بورصة في الستينات من القرن التاسع عشر «وجد الفلاحون اقتصادًا فيما تنسجه النسوة في المنازل من ألبسة متينة تصلح للاستعمال اليومي»[٢٤]. وكذلك عملت النساء «الريفيات» في طرابزون في الزراعة وفي غزل الصوف لملابس أفراد الأسرة الخارجية[٢٥]. وفي ذلك الحين تقريبًا استخدم ما يقارب ١٢,٠٠٠ نول يدوي في الولايات الأناضولية الشرقية في ديار بكر وأرضروم عددًا مماثلاً من الرجال بالإضافة إلى ٦,٠٠٠ من الفتيان دون سن السادسة عشرة. وكان ثلثا عدد هذه الأنوال يستخدم لنسج الأقمشة القطنية وكانوا يتواجدون في الريف لا في المدينة. ويحصل النساجون الريفيون على فتلات الخيوط من القرويات اللواتي يستلمن بدورهن وزنًا مماثلاً من النسيج[٢٦]. ونحن لا نعلم الآن شيئًا يذكر عن إسهام النساجين الريفيين في دخل الأسرة العام، وما نعرفه فقط هو أن أفرادًا آخرين من الأسرة كانوا يقومون بشئون الزراعة. وفي مدن الإقليم -مثل بتليس وديار بكر وماردين وهاربوت- كان النساجون الذكور يؤمّنون معظم الدخل النقدي للأسرة في حين تكسب الزوجة حوالي (١/٧) سُبع المجموع[٢٧].

وفي نهاية القرن، كانت «كل أسرة تقريبًا» في آسيا الصغرى ما تزال تملك نولاً يدويًا. «كان بإمكانهم صناعة ملابسهم الخاصة في حين يعجز الكثيرون عن كسب ما يكفي من النقود لشراء الملابس الأجنبية»(٢٨). هذا التشبث المتشدد بالأنوال حتى بعد حلول عصر الاستيرادات العثمانية الهائلة من الملابس الأوروبية إنما يوحي لنا بالاستجابة المرنة للمنزل العثماني للتغيرات المحتملة في فرص السوق. وفي السنوات التي يكثر فيها الطلب على المنتجات الزراعية قد تجد الأنوال نفسها مهملة منسية، أما في أزمنة المجاعات أو لشحّ الطلب على السلع الزراعية تعود صناعة الألبسة لأفراد الأسرة أو للبيع في الأسواق إلى الحياة من جديد. وقد استخدمت النساء في ولاية سيواس في التسعينات من ذلك القرن الخيوط البريطانية وكذلك المغزولة محليًا لنسج قماش خشن لسراويل الرجال وللألبسة الأخرى. وكانت هذه العاملات يشتغلن على ما يقرب من ١٠,٠٠٠ نول في الإقليم. وفي منطقة (كازا) في داواس في إقليم آيدين استخدم حوالي ١٨٥ نولاً لنسج أنواع مختلفة من الأقمشة القطنية والكتانية بهدف بيعها. وكانت الفتيات والنساء يشغلن ما يربو على ثلاثة أرباع هذا العدد(٢٩). وفي الولاية ككل نسج حوالي ١٠,٠٠٠ نول يدوي قماشًا مقلمًا للاستهلاك المنزلي وللبيع معًا(٣٠). وقد انهمكت هذه المنازل في الآن نفسه في الزراعة وفي التصنيع بغية بيعه في الأسواق. وتأرجح إنتاج النسيج تبعًا للمحصول الزراعي، وهذا مثل آخر من أمثلة انحسار وزيادة العمل المنزلي تبعًا لفرص الدخل ومتطلباته، فمن الزراعة إلى التصنيع والعودة ثانية وهكذا دواليك. وخلال السبعينات من القرن التاسع عشر كان الحرفيون الريفيون الذين يُصنِّعون السلع لبيعها لجيرانهم يكسبون ثلثي دخلهم من الزراعة وثلثه من أعمالهم الحرفية(٣١).

وكما تبين لنا تلك الأمثلة فإن مساهمة النساء في أواخر القرن التاسع عشر خلق استيراد الخيوط أماكن عمل جديدة للنساء في منطقة استنبول. واستخدمت هؤلاء النسوة اللواتي يعملن في منازلهن في مهنتهن الجديدة الخيوط الأجنبية لحياكة الدانتيلات الكروشيه (المخرمات) المحوكة على منارة) من أجل تصديرها متقاضيات أجرًا عن القطعة الواحدة، وكانت الأجور متدنية للغاية بالمقاييس العثمانية آنذاك؛ حوالي ١,٥ قرشًا يوميًا. وعلى المنوال نفسه أتاح عمل الإناث متدني الأجور والذي لا يتجاوز ١,٥ قرشًا يوميًا للأنسجة

العثمانية المرسوم عليها يدويًا أن تبقى منافسة ناجحة للأقمشة المطبوعة آليًا في المصانع الأوروبية[٣٢] . إن دلالة مثل هذه الأجور يمكن شرحها إذا ما افترضنا أن أسرة مؤلفة من ستة أشخاص كان بإمكانها شراء كل ما تحتاجه من خبز يومها . إذ تحتاج عائلة من ذلك العدد من الأفراد في حوالي عام ١٩٠٠ إلى ما يقرب من ٣٥ إلى ٤٠ قرشًا في الأسبوع لشراء الحد الأدنى وحسب مما تحتاجه من الخبز ، دون أن ندخل في الحساب المال اللازم لشراء المواد الغذائية الأخرى فإن أجور كل امرأة كانت تزودها بالخبر الذي تحتاجه لتبقى على قيد الحياة ، بالإضافة إلى جزء بسيط للغاية من الخبز الذي يحتاجه فرد واحد آخر من أفراد الأسرة .

تبين لنا صناعة الأحذية في استنبول ، بالإضافة إلى غزل الحرير في بورصة ، أن الأجور المتدنية لم تكن مقتصرة على الصناعات المنزلية ، كما تزودنا بلمحة غير مباشرة عن تقسيم العمل المنزلي . ففي نهاية القرن كان عدد الرجال والنساء العاملين معًا في ورشات صناعة الأحذية يقارب الخمسين شخصًا . وكان الرجال العاملون على آلات الخياطة يصنعون نصف أحذية ويتقاضون ٢٥ , ١ قرشًا يوميًا . وإذا ما أخذنا عائلة مدينية وسطية من خمسة أفراد نجد أنه إذا ما عمل الرجل سبعة أيام أسبوعيًا يمكنه أن يكسب ٢٥٪ مما تحتاجه أسرته أسبوعيًا من الخبز . أما زوجة عامل الخياطة إذا عملت في الدكان فستقوم غالبًا بإنهاء العرى للأزرار أو تخيط الأزرار ، إلا أنها ستكسب إن عملت هي أيضًا سبعة أيام في الأسبوع حوالي ١٠ إلى ١٥٪ من المال اللازم لشراء ما تحتاجه الأسرة من الخبز . أما عمل الأطفال الذي كان شائعًا جدًا في الصناعة العثمانية في القرن التاسع عشر ، فقد كان دون شك ضروريًا للحصول على حاجات الأسرة الإعاشية في حدودها الدنيا[٣٣] .

كما ساهمت النساء مساهمة فعالة في صناعة الموهير الشهيرة في أنقرة ، وهي مساهمة يعود تاريخها إلى أواسط القرن الثامن عشر حينما كانت النساء يغزلن الأصناف الأقل جودة . وربما عاد تاريخها إلى أبكر من ذلك . وفي الثلاثينات من القرن التاسع عشر والأربعينات منه قامت نقابة نسج الموهير التي كانت تناضل ضد المنافسة الأوروبية بتنفيذ ما روجت له على أنه ابتكار جديد في عالم هذه الصناعة . ففي السابق كان شيخ النقابة يشتري الموهير الخام بأسعار محددة ويعطيها للغزّالين (من النساء والرجال معًا) . أما

الأرض فقد أبرمت النقابة عقوداً مع «النساء الفقيرات» اللواتي اشترين الموهير في الأسواق المحلية وغزلنه ثم قمن ببيعه للنقابة لقاء السعر الذي يطلبنه. وبما أن النقابة كانت تسعى جاهدة لمنافسة الأسعار الرخيصة للمنتجين الأوروبيين أخذت النساء تكمل بدلاً من أن تحل محل الطريقة السابقة للحصول على الخيوط[٣٤]. وهكذا برزت للوجود قوة عمل من الإناث لها حريتها إلى جانب نقابة الغزل من الذكور، وهو نمط موجود أيضًا في صناعة حرير بورصة وكذلك في صناعة المفروشات والأحذية في استنبول وإنتاج الأنسجة في حلب. وكذلك الأمر في منطقة جبال البلقان الجنوبية، حيث ينتمي الرجال صانعو حبال الأشرعة إلى نقابة في حين أن النساء اللواتي يغزلن الخيوط الصوفية لهم لا ينتمين إلى أية نقابة[٣٥].

وتقدم صناعة السجاد مثالاً حسنًا لكيفية توزيع العمل حسب الجنس في صناعة محددة إذ يختلف ويتنوع حسب المنطقة. ويدل هذا الاختلاف على غياب نظام قيمة موحدة في الشرق الأوسط أو الإسلام فيما يتعلق بإسهام المرأة في القوة العاملة. وقد ازدهرت صناعة السجاد عمومًا في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر. ففي غرب الأناضول ووسطها مثلاً قام الإنتاج المتصاعد بإطراد بعد ١٨٥٠ باستخدام حوالي ٦٠٠,٠٠٠ شخص إلى حين حلول الحرب العالمية الأولى، معظمهم من الفتيات والنساء. وفي مناطق معينة من الأناضول اشتركت النساء عبر التاريخ في جميع مراحل صناعة السجاد، أي في غزل خيوط الصوف وصبغها وحياكة البُسُط. ولدينا هذا السرد من سيواس عام ١٨٨٨: «إن الصباغة والغزل والنسيج جميعها تتم سوية، وتنهمك النساء في كل أسرة بالعمل فينجزن كل ما يتعلق بغزل الخيوط يدويًا وصبغها بأصباغ نباتية ثم نسجها وإتمام حياكة السجادة»[٣٦]. وفي السجادة. أما في المناطق الأخرى فيشيع تقسيم العمل ويتناسب ذلك على ما يبدو مع اشتراك المنطقة في إنتاج السجاد للتجارة. ففي أواخر القرن التاسع عشر مثلاً، كان الرجال في مركز أوساك الإنتاجي الضخم يغسلون الصوف ويبيضونه ثم تغزله النساء خيوطًا. وتغير هذا التقسيم في العمل في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر حين تضاعف إنتاج البسط ثلاث مرات في حين تضاعف عدد الأنوال الناسجة للسجاد مرتين فقط. ولتتمكن الأسر من إنجاز المهمة الموكلة إليها أعادت

ترتيب حياتها بحيث يمكن للنساء قضاء وقت أطول على الأنوال، ولحقبة قصيرة من الزمن في أواخر التسعينات من ذلك القرن استلم الرجال مهمة غزل خيوط الصوف. ثم بنيت مصانع الغزل التي تعمل بقوة البخار في المدن. وشبيه بذلك ما حدث في إحدى مناطق إيران الحديثة عندما ارتفعت قيمة البُسُط المشغولة يدويًا والتي تحوكها النساء، أخذ الرجال يقومون بالمهمات التي كانت تعهد إلى النساء عادةً مثل جلب الماء وحمل الجرار. (في هذه الحالة لم تحدث نقلة عقائدية في أدوار الجنسين)[٣٧]. وفي أوساك تغير تقسيم العمل بطرق أخرى أيضًا؛ قيام النساء في أوائل القرن التاسع عشر بمهمة صبغ الخيوط أعقبه تولي الرجال هذا العمل في الثمانينات من هذا القرن. غير أن تقسيمات مختلفة للعمل سادت في مركز التصدير المهم في «قَوَلّه» المجاورة إذ استمرت المرأة هناك بصباغة الخيوط حتى نهاية القرن، وكان الرجال والنساء معًا يحيكون السجاد التجاري في كل من كورديس وقوله. أما في إيران أيام القاجاريين خلال الفترة نفسها فلم يكن رجال القبائل يحيكون السجاد، بل كان ذلك عمل النساء وحدهن. إلا أنه في بعض المناطق الأخرى في إيران في الحقبة نفسها لعب الرجال دوراً فعالاً في الصناعة. ففي مشهد والمراكز المدينية الرئيسية الأخرى عمل الذكور بانتظام كحاكة للبُسُط، وفي المدن الأخرى كتبريز كانوا يعملون جنبًا إلى جنب مع النساء على الأنوال ذاتها. ولكن في المدن الإيرانية الأخرى مثل كرمان كانت نساء يقمن بالعمل منفردات[٣٨].

وتوضح هذه الأمثلة غياب أي نموذج قطعي لتقسيم العمل تبعًا للجنس في التصنيع في الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر، وذلك على الأقل في صناعة السجاد. فالرجال والنساء العثمانيون (وكذلك القاجاريون) كانوا يتبادلون الأدوار الإنتاجية بيسر ومرونة للحفاظ على موارد رزقهم كأسرة. ويعكس وجود الحائكين الذكور والإناث في قَوَلّه وكورديس، وعدة مدن أخرى في إيران القاجارية اشتراك الجنسين في أعمال الشرق الأوسط التي أشيع عنها بأنها حكر على النساء فقط. كما تبين هذه الأمثلة الأناضولية والإيرانية بأن التقسيم لم يكن يتسم بالسيطرة الذكورية على هذه النشاطات التي ارتبطت بشكل وثيق بالإنتاج التسويقي. ففي مراكز الإنتاج التجارية النشطة كان الرجال والنساء يحيكون البُسُط سواءً بسواء. إن تواجد الرجال والنساء من العاملين في حوانيت صناعة

الأحذية في استنبول يشي بنمط متساهل وأكثر بساطة في العلاقات بين الجنسين مما تسمح به القوالب التقليدية لمثل هذه العلاقات. ففي مثل هذه المواقف تختفي الحواجز الصارمة المتشددة المفترض وجودها بين الجنسين وفي تقسيم العمل تبعًا للجنس. أي أن افتراضاتنا حول مثل هذه التقسيمات ليس لها نصيب من الصحة، على الأقل في بعض الأحيان.

بيد أن أنماط اشتراك الجنسين في مهمات صناعة السجاد في أوساك وغيرها من مراكز الإنتاج التي نَحَتْ منحىً تجاريًا منذ زمن طويل لم تكن أنماطًا عالمية في الصناعة. إذ في الوقت الذي تزايد فيه الطلب الغربي على السجاد قام تجار إزمير واستنبول بإنشاء ورشات جديدة في أقاليم عديدة. وكذلك قام تاجر أوروبي بتأسيس مركز حياكة جديد عام ١٩١٢ في مدينة همدان الإيرانية. وكانت الحياكة بأيدي الفتيات والنساء فقط في هذه الورشات حيث كن يعملن بعيدًا عن منازلهن، الأمر الذي لم يكن واردًا في المراكز التقليدية السابقة(٣٩). وهكذا في نهاية القرن التاسع عشر كانت عشرات الآلاف من الفتيات والنساء يعملن خارج منازلهن للمرة الأولى. ونحن لا نملك هنا أية معلومات عن التغيرات المرتبة على ذلك في مكانة العاملات ضمن الأسرة أو في تقسيم مهمات العمل المنزلي والزراعي ضمن المنزل.

ولا نعلم شيئًا عن أسباب إقصاء الحائكين الذكور عن الورشات المقامة في أواخر القرن التاسع عشر في الأناضول (وهمدان). وليس هناك ما يقطع الشك باليقين فيما إذا كان ناجمًا عن قرارات اتخذتها الأسرة نفسها أم ارتآها التجار الأوروبيون الذين نظموا هذه الورشات. وتمدنا صناعة السجاد المعاصرة في أواخر القرن العشرين بمؤشرات لها دلالتها في ذلك السياق. فإحدى المؤسسات الضخمة التي تقوم الآن بتنظيم الحياكة اليدوية للسجاد في الشرق الأوسط والأقصى تستخدم الحائكات في موقع والحائكين في موقع آخر، ومن ثم الحائكات في موقع ثالث. والجنس بالنسبة لهذه المؤسسة هو أمر لا تأخذه بعين الاعتبار، ومن الواضح أن المؤسسة أقلمت احتياجاتها مع الممارسات المحلية السائدة التي جعلت العاملين من كلا الجنسين متوفرين لحياكة البسط.

إن النمو الذي طرأ في القرن التاسع عشر على ثلاث من أهم الصناعات التصديرية وهي غزل الحرير وحياكة المخرمات (الدانتيل) وصناعة السجاد، ازدهر وانتعش نتيجة للطلب

الأوروبي، وكانت دعائمه وأسباب استمراريته -كما ينبغي أن نكرر هنا- مستندة إلى اليد العاملة التي كان أغلبها من الإناث والتي كانت تتلقى أجوراً زهيدة.

وفي صناعة النسيج عموماً، كان الرجال فيما سبق يشكلون الأغلبية العظمى من الحاكة النقابيين المدينيين. ومع تعاظم المنافسة الأوروبية استمر هؤلاء الرجال بالحياكة ولكن بأجور أقل فأقل، مسهمين بذلك بدخل أدنى نسبيًا في دخل الأسرة ككل من خلال مهماتهم التصنيعية. وكانت اليد العاملة من الإناث هي المسيطرة في العديد من الصناعات التي كانت إما حديثة العهد أو آخذة بالتوسع أو تلك المتأقلمة بنجاح مع الشروط المتغيرة. وهذا ينطبق على الخيوط المغزولة يدويًا والمنتَجة في المنزل وكذلك على الخيوط المغزولة آليًا المصنَّعة في المعامل وعلى إنتاج السجاد والمخرمات والحرير الخام وأيضًا حياكة الكتان والحرير في بعض المناطق. وأدى استيراد الخيوط الأجنبية بدوره إلى انعتاق العديد من النساء من مهمات الغزل وأتاح لهن حرية استخدام هذا الوقت المكتسب في أشكال من الفعاليات التصنيعية تدر ربحًا أكبر. غير أن الرجال والنساء معًا استمروا في الحياكة سواء للتسويق أو لاحتياجاتهم الخاصة.

وتساند الأوضاع التي تقصيناها هنا على ما يبدو عددًا من النتائج المتعلقة بالنساء العثمانيات والمنازل والصناعات. فقد لعبت النساء والفتيات العثمانيات، أولاً وكما ظهر واضحًا من عرضنا السابق، دوراً متممًا تكامليًا في مجال تصنيع النسيج في الإمبراطورية العثمانية سواء في المنزل أو في الورشات. وعمل العديد منهن خارج المنزل سواء أكن مسلمات أو مسيحيات أو يهوديات. ويغير هذا دون شك من نظرتنا إلى الحياة اليومية في ظل الإمبراطورية العثمانية. ولكن ألا يعبر ذلك أيضًا عن مسألة التصنيع بحد ذاتها؟ فأغلب الفعاليات التي دار الحديث عنها هنا جرت في ورشات صغيرة وفي المنازل لا في مصانع آلية. ولكننا باقتفاء خطا عمل المرأة إلى منزلها، اكتشفنا عالمًا من النشاط التصنيعي الذي تضيع آثاره عندما ينصب التركيز على المصانع. وفي الوقت ذاته نحن إذ نتتبع التزايد (الظاهري) لعمل المرأة خارج المنزل إنما ندرك بوضوح أكبر الحجم الهائل للتغيرات التي شهدها القرن التاسع عشر. وقد احتل عمل المرأة أسفل درجة في سلم الأجور، إذ كانت تتقاضى شذرات مما يتقاضاه نظيرها الرجل، ولم يكن ذلك وليد الصدفة المحضة فالأجور

الزهيدة التي كانت تتقاضاها المرأة تدفعنا إلى الاستنتاج بأن عملها لم يكن يعتبر سوى عمل تكميلي لا علاقة له بالحرفية. إلا أن هذا العمل كان أساسيًا دون شك لاستمرارية صناعات النسيج العثمانية في القرن التاسع عشر حين كانت الأسعار والنفقات تتدهور دون توقف. وقد تكون طلبات الأسواق الغربية قد أسهمت في تعزيز الأهمية الاقتصادية للأفراد الإناث في المنازل العثمانية العاملات في التصنيع. وأخيرًا فقد أظهر العديد من المنازل العثمانية إبان القرن التاسع عشر مرونة كبيرة في مسألة تقسيم العمل تبعًا للجنس.

إن النتائج التي خلصنا إليها في هذا الفصل قد عززت في نواح عديدة بالبحث الإثنوغرافي في الشرق الأوسط المعاصر. وقد أظهر عدد من الدراسات الحديثة بشكل لا مراء فيه الأهمية الحيوية لعمل المرأة في الاستمرارية الاقتصادية للمنزل القروي التركي المعاصر وبهذا نجده يقيم أواصر غاية في الأهمية مع الماضي العثماني. إلا أن العديد من هذه الدراسات لم يعثر على أثر لتقسيم العمل تبعًا للجنس والذي كان شائعًا في القرن التاسع عشر. إذ يبين أحد البحوث الذي تركز على قرى في منطقة قونية في الأناضول المركزية مثلاً، أنه لم يعد لتقاسم العمل وجود في يومنا هذا. ويعتقد هؤلاء الباحثون عمومًا بأن المهمات محددة بشكل قاطع بمهمات خاصة بالرجال وأخرى بالنساء. وقد لاحظوا أيضًا أن النساء اضطلعن بمسؤوليات تصنيعية جديدة، فالرجال لم يسمحوا لهن بالعمل بجهد أكبر ولساعات أطول من قبل فحسب، بل لقد رفضوا أيضًا القيام بأية مهمات إضافية ففي المنزل. كما لم يجد هؤلاء الباحثون تعاظمًا في سلطة أو مكانة المرأة ضمن المنزل نتيجة لارتفاع أجور عمل المرأة التركية المعاصرة(٤٠). إلا أن هذه النتائج تتعارض تعارضًا مطلقًا مع ما توصل إليه باحث آخر يدرس شئون صانعي السجاد في موقع قرب آيفاليك في الأناضول الغربية. إذ انخرط هؤلاء العمال في إنتاج السجاد منذ عهد قريب جدًا كجزء من الجهود التي قامت بها جامعة تركية للحفاظ على استخدام الأصباغ الطبيعية في الصناعة. فالرجال والنساء أخذوا بتبادل مهمات تصنيع السجاد وشئون تدبير المنزل بمرونة وسهولة. وبهذا يمكن الاستنتاج بأن الأماكن التي تقترب مواقعها بعضها من بعض قد تختلف اختلافًا جذريًا في تقسيم العمل تبعًا للجنس. وقد ينحصر الاختلاف بكل بساطة في مسألة التنوع حسب الموقع وهي ظاهرة تتكرر كثيرًا في البحث

المعروض هنا. أو لربما كانت الأيديولوجية هي المسئولة عن قولبة ما يلاحظه الباحثون في مواقع العمل والمنازل المعاصرة. أي أن الباحثين يجدون ما يبحثون عنه سواء أكان تقاسم العمل أو تقسيم مهمات العمل تبعًا للجنس.

ويبقى دور الماضي التاريخي في تحويل مكانة المرأة العاملة في الصناعة، غائمًا يفتقر إلى التحديد. هل هناك تقاسم أكبر أم أقل بين الجنسين لمهمات الصناعة في الشرق الأوسط في الثمانينات من هذا القرن مما كانت عليه في القرن التاسع عشر؟ والسؤال المطروح تصعب الإجابة عليه إذا استخدمنا المصادر التاريخية. فماذا كان تأثير ازدهار الصناعة في القرن التاسع عشر بغية التسويق، على مكانة النساء في الشرق الأوسط ممن يعملن لقاء أجر وعلى علاقاتهن الأسرية؟ هل أدى إلى إشعال فتيلة رد فعل اجتماعي فكان أن قام الرجال بخطوة شرسة وضيقوا الخناق الاجتماعي على النساء اللواتي كانت أهميتهن الاقتصادية في ازدياد مطرد؟ إن علينا أن نتوقع حدوث تغيرات أساسية في دور ومكانة أولئك النسوة العاملات في الصناعة، مع مرور الزمن. وعلى أي حال فإن الطبقات الشعبية خلال الثمانينات من القرن العشرين قامت بفرض الحجاب على المرأة وعزلها أكثر بكثير مما فعلت في السابق، ولكن يبقى التساؤل مطروحًا عما إذا كانت مثل هذه النزعات ستُفضي إلى تقسيمات للعمل تبعًا للجنس أشد صرامة وتشددًا أم لا.

الهوامش

١ - انظر David Urquhart. "Turkey and its Resources" (London: Sausder and Otley, 1833). 47-51. 24.

٢- انظر Halil Inalcik, "Osmanli Pamuklu Pazari, Hindistan ve Inglitere. Pazar rekabetinde emek maliyetinin rolu", Middle East Technical Unversity Studies in Development 1979-80, Special issue, 1-65, Public Record Office (London), Foreign Office (hereafter FO) 78, Various reports by Braut at Trabzon in the 1830 s.

٣- خلال تلك الفترة ازداد التعدد السكاني بمعدل سنوي يبلغ ٨, ٠٪، إلا أن أراضي الدولة تقلصت باستمرار. انظر كتاب تشارلز عيساوي: Charles Issawi (ed.), "The Economic History of Turkey" 1800-1914 (Chicago: University of Chicago Press, (1980), II.

٤- انظر Justin Mc Carthy,"Age, Family and Migration in the Black Sea Provinces of the Ottoman Empire", International Journal of Middle East Studies 10 (1979) 309-23;

Mc Carthy, "Muslims and Minoritier: The Population of Anatolia and the End of the Empire (New York: New York University Press, 1983), 110-11; Fo, Further Reports from her Majesty's Diplomatic and Consular Agents Abroad Respecting the Condition of the Industrial Classes and Purchasing Power of Money in Foreign Countries (London Harrison and Sons, 1871).

٥- انظر Alan Duben, "Turkish Families and Households in Historical Perspective", Journal of Family History 10, (Spring 1985): 75-97; Duben "Muslim Households in Late Ottoman Istanbul" (Unpublished paper, 1986);

وانظر: Judith Tucker, "Marriage and Family in Nablus, 1720-1856: Toward a History of Arab Marriage; Journal of Family History 13, no. 2 (1988); 165-79; Tucker in Nikki R. Keddie and Beth Baron (eds) momen in Middle Eastern History (New Haven: Yale University Press, 1991).

٦- انظر Halil Inalcik, "Bursa", Encyclopaedia of Islam, 2ed. (Leiden: E. J. Brill (1960). I: 1333-36; Hatt-I humayun no. 16757. 1225/1810, Basbakanlik Arsivi (hereafter BBA).

٧- انظر Consular Reports of the United States, Department of State, National Archives, Washington D.C. (hereafter CRUS), Reel T19 4R. no. 2, Schwaabe at Brousse 1 Oct. 1847; Regis Delbeuf, "Une Excursion a Brousse et a Nicee (Istanbul, 1906) 140 note 1, 142, 166-69; author's interview with Rana Akdis Akay at Bursa, June 1986:

انظر أيضًا الأجور والأسعار المذكورة في كتاب العيساوي

"Economic History" 44-45 and FO 78/905. Sandison at Bursa, 6 Aug. 1852.

ولمناقشة أطول انظر: Donald Quartaert "The Silk Industry of Bursa, 1880-1914" Collection Turcica III: Contribution a L'histoire economique et sociale de L'Empire Ottoman (Paris: Peeters. 1983), 481-503.

٨- انظر مقابلة Akayعام ١٩٨٦ , وكذلك انظر:

Edward C. Clark, "The Emergence of Textile Manufacturing Entrepreneurs in Turkey, 1804-1968" (Ph. D. diss., Princeton University, 1969) 34.

وانظر

Roger Owen "The Silk-Reeling Industry of Mount Lebanon, (1840-

1914)", in "The Ottoman Empire and the World Economy", ed. Huri Islamoglu-Iran (Cambridge: Cambridg University Press, 1987), 276-66.

٩- الكلام مقتطف من ترجمة لكتاب :

Gunduz Okcun, "Osmanli Sanayii 1913, 1915 Yillari Sanayi istatistiki (Ankara: Ankara Universities Sosyal Bilimlez Fakulultesi Yaynlari, 1970), 22;

انظر أيضًا :

CRUS, Reel T194 R. No. 2 Schwaabe at Bursa 1 Oct. 1847.

١٠- انظر: Alexander Treshon Von Warberg, "Ein Somme rim Orient (Wien: C. Gerold's Sohn, 189), 146

١١- انظر المصادر المذكورة في ملاحظة رقم ٥ أعلاه.

١٢- انظر المصادر المذكورة في ملاحظة رقم ٥ أعلاه. وأيضًا انظر

Hudavendigar Vilayeti Salnamesi (hereafter VS) 132411906, 278; CRUS, reel T 194; FO 195/299.

Sandison at Bursa, 24 May 1851, 195/393, Sandison at Bursa, 13 Aug. 1855.

انتقل قسم كبير من الصناعة خارج المدينة لتخفيض نفقات اليد العاملة، ومع بداية القرن كان ٧٥٪ من استطاعة إنتاج المعامل متمركز في المدن والقرى خارج بورصة.

انظر :

La revur commeciale de Levante: Bulletin de la Chambre de Commerce Francaise de Constantinople, 30 Nov. 1909.

١٣- إن الوثائق التي عدنا إليها من أجل هذه الدراسة لم تكن في الغالب ذات فائدة تذكر وفي بعض الأحيان كانت مضللة فيما يخص الهوية الجنسية للقوة العاملة. وتشير

المصادر المكتوبة باللغتين الإنكليزية والتركية عادة إلى Workerأو) isciعامل/ عاملة) دون أي تفاصيل فيما خلا الإشارة إلى جنس الشخص. أما المصادر المكتوبة باللغتين الفرنسية أو الألمانية فكانت تطلق على العمال عادة Ouvrierأو Arbeitr وتستخدم هذه الصيغ المذكرة للإشارة أحيانًا إلى العاملات كما أعلم من إطلاعي على مصادر أخرى.

١٤- انظر .Urquhart, Turkey, 149-50

١٥- انظر

Sevkel Pamuk. "The Decline and Resistance of ottoman Cotton Textiles, 1820-1913", Explorations in Economic History 23 (1986); 205-25.

١٦- انظر .FO 195/459. Holmes at Diyarbakir, 14 April 1857

١٧- انظر .CRUS, 26 May 1887

١٨- انظر

Germany, Reichaml des Innern, "Berichte uber Handel und Industrie (Berlin: Carl Hermanns), 1, Heft 9, 10 Aug, 1907.

١٩- انظر .La revue, 31 Mar, 1904, Lettre de marache, 30 Mar. 1904

٢٠- انظر

Great Britain, Parliamentary Papers, Accounts and Papers (hereafter A & P) 1899, 103, 6241, Sarell on Constantinople, 1893-97.

٢١- انظر

A & P, 1893-94, 5581, Salonita for 1891-92 (Blunt, 30 Sept. 1893).

٢٢- انظر

Austria-Hungary, Berichte der K.U.K. osterr- Ung. Konsularamtre uber

das Jahr 1901 (Vienna Handelsmuseum) (hereafter KK), 1901, vol. 19, p. 1, and for 1902 and 1903; Ministere du Commerce, Rapports commerciaux des agents diplomatiques et Consulaires de France (Paris 1883-1914) (hereafter RCC), No. 199 (Mersin for 1892); Berichte, 1, Heft 9, 20 Aug, 1907.

٢٣- انظر

Rcc, no. 76, reel 33, Salonique for 1900, reel 35, Salonique for 1902; Bulletin du Comite de l'Asie Francaise, Salonique, 25 Juillet 1883.

انظر أيضًا:

AAP, 1893-94, 97 5581, Salonica for 1891-92 (Blunt, 30 sept 1893), 1908, 7253, 17, Salonica for 1907, 7472, 103, Salonica for 1910; Berichte XIX, Heft 6, 18 April 1913; and kk,1905, vol. 2, p.6, Salonich.

٢٤- انظر FO 195/774 Sandison at Bursa, 25 May 1864.

٢٥- انظر A&P, 1868-79, Biliotti at Trabzon of 1877-78.

٢٦- انظر FO, Further Reports, 797.

٢٧- راجع المصدر السابق صفحة ، ٧٩٥

٢٨- انظر CRUS, reel T 681, Jeweti at Sivas, 30 June 1893.

٢٩- انظر VS (Aydin) 1307/1891

٣٠- انظر

Berichte, Bd. VII, Heft 4, 19 Juli 1904, 300; CRUS, reel T 681, Jewett at Sivas, 26 May 1893.

٣١- انظر FO, Further Reports, 743.

٣٢- انظر Berichte, Bd. VII, Heft 4, 19 Juli, 1904, 274, 301, 306-8.

انظر أيضًا:

A&P, 1878-79, Biliotti at Trabzon for 1877-78.

٣٣- يفترض هذا استهلاك ٨,١ باوند/ ٨٣,٠ كغ في اليوم بسعر وسطي يبلغ ١,٠ كوروس/ أوقية من الخبز.

انظر:

Donald Quataert, "Limited Revolution: The Impact of the Anatolian Railway on Turkish Transport and the Provisioning of Istanbul, 1890-1908", "Business History Review 51, no. 2 (1977); 139-60, Berichte, Bd. VII, Hef 14, 19 Juli 1904, 306-8. See, for example, VS (Adana) 1318/1402. S188.

٣٤- انظر:

Cavdet Dktisat no. 52, 6 Za 1241/July 1862, 31, 3 B 1244 (January 1829, No. 694, 6 Za 1244) June 1829, BBA; Mesail-I muhimme Ankara eyaletine dair No. 2073, 1261/1845, BBA.

٣٥- انظر:

Nikolai Todorov. "The Balkan City, 1500-1900 (Seattle: University of Washington Press, 1983), 228;

وأيضًا:

Salaheddin Bey. La Turquie a L'exposition Universelle 1867 (Paris: Hachette et Cie, 1867), 129; Michael R. Palairet. "The Decline of the Old Balkan Woolen Industries, c. 1870-1914, Vierteljahrschrift fur Sozial und Wirtschaftsgeschichte 70 (1983): 331-62.

٣٦- انظر CRUS, reel T681. Jewett at Sivas, 22 July 1888.

٣٧- انظر .Nikki Keddie to author, 4 Octorber 1988

٣٨- انظر :

Usak il Yilligi (Istanbul, 1968), 269; A. Cecil Edwards, "The Persian Carpel: A Survey of the Carpet-Making Industry of Persia (London G. Duckworth, 1953), 28, 59-60, 201.

إذا ما اتجهنا شرقًا نجد أنه في منتصف القرن العشرين كان الرجال الهنود يعملون غالبًا كحائكين للسجاد التجاري .

٣٩- للإطلاع على دراسة أشمل لصناعة السجاد انظر :

Donald Quataert "Machine Breaking and the Changing Carpet Industry of Western Anatolia 1860-1905" Journal or Social History 11 (Spring 1968): 473-89.

وكذلك :

Edwards, "Persian Carpet" 90-91.

٤٠- انظر

Gunseli Berik, "From Enemy of the spoon" to Faclory: Women's Labor in the Carpet Weaving Industry in Rural Turkey (paper presented at the annual meeting of the Middle East Studies Association, New Orleans, La., 22-26 Nov (1985); Berik "Invisible Carpet Weavers: Women's Income Contribution in Rural Turkey", Nilufer Isvan hayat, "Rural Househol Production and the Sexual Division of Labor: A research Framework".

وأيضًا :

E. Mine cinar. "Disguised Employment- The case of Female Family

labor in Agriculture and Smali Scale-Manufacturing in developing countries; the case of Turkey"y (papers presented at the annual meeting of the Middle East Association, Boston, 20-23 Nov. 1986).

٤١- انظر: Josephine Powell "The Role of Women" (Paper Presented at the Symposium on Village life and Village rugs in modern Turkey, Georgetown Uni. Washington D.C. 1987.

كما أن هناك اختلافًا كبيرًا في الآراء بين المؤرخين الأوروبيين فيما يتصل بدور الجنسين في التصنيع الريفي.

راجع أيضًا أعمال كل من:

Gay Gullikson, Hans Medick. And Jean Quataert.

سعيد بيه - الحياة اليومية لأحد أبناء مدينة استنبول في بداية القرن العشرين

ب. دومونت

ليس لدينا سوى معلومات متفرقة عن بيان سيرة سعيد بيه. ونحن لا نعرف متى ولد. ما نعرفه هو أن أباه حقي باشا كان وزير مخصصات نفقات السلطان[١]. ونعرف أيضًا أنه أكمل دراسته الثانوية في المعهد الملكي في سراي غالاطة وإنه كان يلم بالفرنسية إلمامًا تامًا وفي بداية القرن العشرين كان عضواً في المجلس الأعلى للصحة في استنبول وكان يشغل منصب مترجم في القصر وكانت إحدى وظائفه نقل القصص البوليسية إلى التركية من أجل عبد الحميد الثاني. ونحن نعلم بأنه علّم الفرنسية التجارية في مدرسة التجارة وأنه قام بتدريس فن الترجمة في سراي غالاطة كآخر سهم في جعبته. هذه هي المؤشرات الوحيدة التي لدينا فيما يتعلق بحياته المهنية وكلها مؤكدة بحقائق زودتنا بها الكتب السنوية الرسمية للإمبراطورية العثمانية[٢]. وعندما سُئل أبناؤه وأحفاده لم يتمكنوا من إعطائنا أية تفاصيل إضافية.

ومع أننا لا نعرف عمليًا أية معلومات عن الخطوط الأساسية لحياة هذا الرجل، إلا أنه من غرائب الصدف أن نعرف الكثير جدًا عن الأحداث الكبيرة والصغيرة التي صاغت النسيج اليومي لحياته في السنوات الأولى من القرن العشرين. وفي الحقيقة، احتفظت سلالة سعد بيه بستة تقاويم زرقاء نشرتها هاشيت موافقة للسنوات ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٤، ١٩٠٦، ١٩٠٨ و ١٩٠٩ وقد دون صاحبها فيها يومًا بيوم على صفحات مخصصة لذلك الغرض كل ما كان يعتبره ذا دلالة: وجبات تناولها في مطعم. نزهات على الأقدام، لقاءات مع الأصدقاء وساعات أمضاها في مكتبه.. إلخ. كما كتب على عجل نفقاته اليومية المختلفة.

وهكذا فإن سعيد بيه يعطي السرد التالي للكيفية التي أمضى بها ذلك الأربعاء من أيام شهر يناير ١٩٠٢ مثلاً: (في مدرسة التجارة. عندي زكام. الغداء سيكون في كالبكشيلار

باشي. إلى مديرية التربية. مع سرّي بيه وسلال بيه. محادثة مع شبابنا حول مدرسة العلوم. ذهبت سيراً على الأقدام مع نيغارزاد فريدون بيه إلى مديرية الصحة. في الساعة ١١,٣٠ في غالاطة مع عارف بيه والمستر زيتريو. سيراً على الأقدام عبر جسر أونكابان. في الساعة الواحدة العودة إلى المنزل على حصان أجرة. الزوجة تعاني من أعصابها. خلال اليوم الزوجة ذهبت مع سميراميس بالترام إلى بيوغلو).

ثم تلا ذلك قائمة بالنفقات اليومية.

٤ قروش	مواصلات
٥ قروش	غذاء
٢٠ قرش	للمرشد خليل آغا
١٢ قرش	مشروبات
٤٠ قرش	قاموس فرنسي/ تركي
١٠ قروش	حلوى للأطفال
١٢ قرش	نفقات مواصلات للزوجة
٤ قروش	دمية للأطفال
٥ قروش	خبز

يبين هذا المثال المأخوذ بشكل عشوائي تمامًا أن هذه الوثيقة التي بين أيدينا ليست مذكرات شخصية أو نصًا يزهو بأية محاسن أدبية. إن كل ما أراد سعيد بيه فعله هو تسجيل يومي في مفكرته وبأسلوب أشبه بالبرقيات الأشياء المختلفة التي تمر به. وهدفه ببساطة لا يتعدى أن يذكر نفسه بالمشاغل التي استغرقت وقته. ولا تضم هذه المذكرة أي أطروحات فلسفية أو وصف زاه للأشخاص أو المجموعات الاجتماعية التي كان رجلنا هذا في احتكاك دائم معها، كما لم يرد أي تعليق على الأحداث السياسية التي ملأت أصداؤها الصفحات الأولى للجرائد. فتقاويم سعيد بيه لم تضم بين دفتيها سوى تعداد لا تكلف فيه

للحقائق اليومية وكشف بالنفقات اليومية. ومع ذلك وعلى الرغم من اقتضاب هذه المذكرات، فإنها ذات أهمية استثنائية. قبل كل شيء كان سعيد بيه إذ يتتبع بدقة متناهية جميع نفقات الأسرة، بدءًا من الشراء اليومي للخبز بما قيمته ٣ أو أربع قروش إلى ما أنفقه على إصلاحات في المنزل منوهًا في جملة ما ذكره بما دفعه لتصليح طربوشه وابتياع الحلوى لأطفاله وشراء حذاء منزلي لزوجته وما دفعه ثمنًا لكسارة بندق وزجاجة «كونياك» ومكتبة لها محور دوار، دون أن ينسى تدوين نفقات الطعام والمواصلات -فإنه في كل ذلك يزودنا بمعرفة دقيقة للغاية عن ميزانية منزل في استنبول ويمكّننا من تحليل بنيته وتتبع تقلقله خلال فترة تمتد طوال سبع سنوات. كما أن لهذه التقاويم ميزة أخرى إذ تخبرنا بدقة مماثلة عن أسلوب حياة موظف عثماني في بداية هذا القرن. لقد أراد سعيد بيه الاحتفاظ ليس بذكرياته عن رحلاته عبر المدينة وحسب (والتي تتيح لنا أخذ فكرة عن الجغرافية اليومية لرجل في مثل مركزه) بل بمشاغله المهنية أيضًا وباللحظات التي أمضاها مع أسرته وخاصة بنشاطاته في أوقات فراغه، إذ إنه كان يمتلك دون شك -مثل الكثير من ساكني استنبول فيما مضى من الأيام وفي زمننا الحاضر -روحًا مرحة ميالة للهو والقصف. ونتيجة لذلك فإننا نجد في تقاويمه معلومات لا يمكن العثور عليها إلا في بعض الروايات الواقعية التي تتناول أواخر القرن التاسع عشر.

لن نذكر في هذا المقال أية معلومات تتعلق بميزانية أسرة سعيد بيه، إذ إن هذا الجانب قد قدمه فرانسوا جيورجيون وقام بتحليله (وهو المؤلف الذي اشتركت معه فيما يخص الدراسة الحالية) في ندوة الـ CIEPO Symposium التي أقيمت في تونس في سبتمبر ١٩٨٢[٣]. وسنحصر اهتمامنا هنا في المواضيع «اليومية» فقط. وليس هدفنا أن نصف بالتفصيل حياة موظف عثماني يومًا بيوم بل أن نلتمس من خلال ملاحظات سعيد بيه (وقد أخذنا بعين الاعتبار تلك المدونة في عام ١٩٠٢ فقط والتي كتبها بانتظام خاص) بعضًا من السمات العامة التي تميز أسلوب حياة هذا الرجل الذي يبدو أنه يمثل بشكل لا بأس به شريحة معينة من المجتمع.

١- الجدول

يعجب المرء إذ يتصفح ملاحظات سعيد بيه للدقة الشديدة التي سرد بها استخدامه لوقته. وقد ينتهي بنا الأمر إلى أن نظن بأننا نتعامل مع أحد المهووسين فعلاً بعقارب الساعة. فسعيد بيه يدوّن عمليًا كل يوم ساعة بساعة حذافير الوقت الذي يغادر فيه منزله ومتى يصل إلى المكتب أو المدرسة ومتى يخرج لتناول الغداء. ولا ينسى أن يسجل الوقت الذي عاد فيه إلى منزله ومتى خرج لتناول قدح عرق مع أصدقائه أو متى ذهب للمسرح.

ومن المؤكد أنه هوس في محله -إذ جاء لصالحنا- وهو هوس شائع بين أولئك الذين يجدون أنفسهم عرضة لإغراء لا يقاوم لتثبيت الزمن الذي يمر كلمح البصر، على الورق. وقد مكننا ذلك من تخمين الكيفية التي يمضي بها سعيد بيه أيامه وساعاته تخمينًا دقيقًا.

دعنا نتفحص الوقت الذي كرّسه لحياته المهنية

	مدرسة التجارة	قاعة محاضرات غالاطة ساراي	مجلس الصحة
الاثنين	ساعتان		ساعتان
الثلاثاء		ساعتان	ساعتان
الأربعاء	٣ ساعات		ساعتان
الخميس		٣ ساعات	ساعتان
الجمعة			ساعتان
السبت			
الأحد			٣ ساعات ونصف

كان سعيد بيه، كما ذكرنا آنفًا، مشغولاً بنشاطات من ثلاثة أنواع. ففي المقام الأول كان عضوًا في المجلس الأعلى للصحة -وهو مؤسسة أوجدت عام ١٨٣٨ بأمر من السلطان محمود الثاني. ومهمتها أن تنظم في سائر البلاد مساعي الوقاية من الأمراض المعدية[٤]. ويتقاضى سعيد بيه معظم راتبه من مديرية الشئون الصحية. وهو أيضًا مترجم في القصر ويعلّم الفرنسية وفن الترجمة في المعهد الملكي في غالاطه ساراي وفي مدرسة التجارة.

ولا يبدو أن وظيفة سعيد بيه كمترجم للسلطان كانت تأخذ الكثير من وقته. إذ لا ذكر لها في ملاحظاته عن عام ١٩٠٢. ونحن نلحظ فقط أنه يقوم من حين لآخر بزيارة قصر يلدز لقبض راتبه. أما بالنسبة لبقية الوقت الذي يخصصه لواجباته المهنية فنحن نعلم بفضل مذكراته كيف كان ينظمه. ويلخص الجدول أعلاه المعلومات المتوفرة لدينا عن الخريف والشتاء.

كان سعيد بيه، كما نرى، يخصص عشر ساعات في الأسبوع للتدريس. وجميعها ساعات صباحية متجمعة في يوم الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس. وهو يذهب في فترات بعد الظهر إلى المجلس الأعلى للصحة، حيث يمضي حوالي إحدى عشرة ساعة ونصف أسبوعيًا.

وبناءً على ما تقدم فإن سعيد بيه قد خصص حوالي ٢١ إلى ٢٢ ساعة لحياته المهنية ويجب هنا إضافة الساعات التي تستغرقها الترجمة للقصر وأيضًا تحضير الدروس وتصحيح أوراق الطلاب. غير أنه لا ذكر لأي من هذه المهام في تقويمه.

أما بالنسبة للوقت الذي يمضيه في المجلس الأعلى للصحة فمن الصعب التحقق مما إذا كان يتضمن عملاً فعالاً أم أنها مجرد ساعات يمضيها في الحضور. واللجنة التي كان سعيد بيه أحد أعضائها كانت تجتمع من آن لآن فقط. وذلك حين يجتاح أحد الأوبئة إقليمًا ما من الإمبراطورية أو عندما تكون هناك مشكلة ملحة ماثلة(٥). ومن المحتمل أنه كان كافيًا بالنسبة لسعيد بيه أن يثبت وجوده في مديرية الشئون الصحية. والواقع أن ملاحظاته كثيرًا ما تذكر حوارًا أو نقاشًا دار بينه وبين أحد أصدقائه خلال ساعات المكتب. وهذا من شأنه أن يبرهن على أنه لم يمض وقته على الأغلب في إنجاز عمل فعلي.

بعد استعراض وجرد للنشاطات اليومية التي يقوم بها سعيد بيه يخرج المرء بانطباع أن وظيفته في مديرية الصحة لم تكن سوى وظيفة اسمية. وهناك ما يدفعنا أيضًا إلى الاعتقاد بأن مهامه كمعلم لم تكن مرهقة مزعجة. والحق أننا نشعر بأننا أمام واحد من أولئك الموظفين الكسالى الذين نجدهم كثيرًا في الأدب التركي حول النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. هؤلاء الموظفون الذين إن صدق الأدب

كانوا يمضون أيامًا بأكملها يشربون الشاي ويبرون أقلامهم ويتحادثون مع زملائهم وأصدقائهم في المكتب. عندما نقرأ ملاحظات سعيد بيه لا يسعنا إلا أن نستعيد في أذهاننا منصور بطل رواية (Turfandami, Yoksa Turfa mi)؟ (الجديد أم الغريب؟) الذي كان مثل سعيد بيه يجمع بين التعليم ووظيفة في إحدى وزارات استنبول والذي كان يعاني أشد المعاناة من إحساسه بالتبطل والكسل في حياته المهنية(٦). كما يذكرنا سعيد بيه كثيراً بـ «بيروز بيه» وهو بيرقراطي شاب صوره ريكايزاد محمود أكرم في (Arba Sevast) والذي يبدو أنه يمضي من الوقت متنقلاً في عربة أطول بكثير مما يمضيه منجزاً أعمال المكتب أو غيرها.

هل لنا أن نصدق إذًا من خلال ما نعرفه عن سعيد بيه أن البيرقراطية العثمانية كانت مكرسة لشرب الشاي فقط خلال ساعات المكتب كلها والخوض في أحاديث فكهة؟ لا ريب أن الوصول إلى استنتاج معمَّم إلى هذا الحد يستند في مرجعه الوحيد إلى ملاحظات دونها رجل واحد هو أمر بعيد عن الصواب والدقة. ومع ذلك فإنه أمر ذو دلالة أن يشابه سعيد بيه الشخصية التي رسمها المؤلفون الأدباء هذا الشبه الكبير. ولابد أن مثل هذا النمط من البيرقراطية كان يتكرر غالبًا بحيث أعطى مصداقية لما ألفه أدباء الرواية.

لننظر الآن في كيفية استخدام ساعات الفراغ. من الواضح جدًا أن مثل هذه الساعات تحتل قسمًا لا يستهان به في حياة سعيد بيه. وبما أن مشاغله بين التعليم والمكتب لا تستغرق الكثير من وقته كان بإمكان سعيد بيه أن يخصص جزءاً لا بأس به من النهار للترويح عن النفس ولقاء الأصدقاء والسمر واللهو.

ونقدم فيما يلي مثالاً عن النشاطات الأساسية التي تملأ ساعات الفراغ حسب ما ورد في الملاحظات من ١١ إلى ١٧ فبراير. ويجب الانتباه هنا إلى أن الفترة التي سنتناولها خالية من أي مناسبات احتفالية أو اجتماعية. وتحظى أجزاء أخرى من السنة -وخاصة شهر رمضان وشهور الصيف -باهتمام خاص في مجال الترفيه والنشاطات الاجتماعية.

الاثنين ١١ فبراير	- وجبة غداء في البازار
	- مهلبية
	- نرجيلة في دير كلير آراسي
	- زيارة الجيران في المساء .
	- عرض المدّاحين .
الثلاثاء ١٢ فبراير	- وجبة غداء في ياني
	- قدح عرق في سيركيشي .
الأربعاء ١٣ فبراير	- وجبة غذاء في طوكاتليان .
	- زيارة الجيران في المساء .
الخميس ١٤ فبراير	- وجبة غداء في ياني .
الجمعة ١٥ فبراير	- حفلة موسيقية في المقهى .
السبت ١٦ فبراير	- حلويات في بيرا .
	- قدح عرق في طوكاتليان .
	- قدح عرق آخر .
	- زيارة لسيف الدين بيه .
	- كارنيفال يوناني في بيوغلو .
الأحد ١٧ فبراير	- ؟
	- موسيقى عربية .
	- عرض أراجوز في المساء .

إن بنود الجدول أعلاه ما هي إلا نموذج بسيط ، غير أننا نجد فيه تعداداً لمعظم التسليات التي كان سعيد بيه يملأ بها أوقات فراغه .

أهم ما يحويه الجدول وأكثره ترددًا هو وجبات الطعام في منتصف النهار وفي العشية يتناولها غالبًا في باني وهو مطعم عصري في بيوغلو أو في فندق طوكاتليان الذي يعد هو وفندق بيرا بالاس، أحد أفخم الفنادق في ذلك الزمن(٧).

ويجب أن نؤكد هنا أن هذه الوجبات لم تكن لإشباع الشهية للطعام، فنحن نلاحظ أن سعيد بيه كان يذهب بصحبة واحد أو أكثر من أصدقائه وبهذا فإن أوقات الطعام كانت أيضًا أوقات استراحة وتسلية.

والعنصر الآخر دائم الظهور في جدول سعيد بيه هو قدح عرق إما في غالاطه وهي ضاحية أثيرة لنشاطات الترويح عن النفس في بدايات القرن العشرين. أو في الأماكن القريبة بمحطة سيركيشي أو في فندق طوكاتليان وأحيانًا في أماكن أخرى من المدينة. إن احتساء هذا القدح اليومي قبل العودة إلى المنزل كان فرصة أخرى يتمكن بها سعيد بيه من لقاء أصدقائه وجميعهم من الرجال. ومن الواضح أن فصل الجنسين ما يزال أمرًا راسخًا في تقاليد تركيا أوائل القرن العشرين. والحق أن سعيد بيه كان يخرج من وقت لآخر بصحبة زوجته وأطفالهما إلا أن ساعات حريته كانت مكرسة بشكل رئيسي للاجتماع بأصحابه من الرجال وساعات القصف واللهو الصاخب كانت تمضي عمليًا في صحبة تقتصر على الرجال فقط.

ومن نشاطات سعيد بيه المتكررة الأخرى زيارة دكان الحلويات، الغربية عادةً، (وهو يذهب إليه مع أصدقائه أو مع أفراد أسرته)، كما أن هناك جلسات -تتم في جو مختلف تمامًا- من تدخين النرجيلة وتكون عادةً في ضاحية ديركلير آراشي وهي واحة لهو وترفيه أخرى في استنبول، تقع بجوار شهزادباشي حيث تكثر قاعات الشاي وغرف المطالعة بشكل كبير ويقصدها الرجال للاستراحة وتدخين النرجيلة.

بالإضافة إلى مظاهر اللهو اليومية هذه من تناول وجبات الطعام مع الأصدقاء وشرب العرق وتدخين النرجيلة -تضم ملاحظات سعيد بيه طرقًا أخرى لتزجية أوقات الفراغ: زيارة الجيران غالبًا بعد طعام العشاء ودعوات لطعام الغذاء وجلسات دورية عند الحلاق (وهو مكان مفضل للأحاديث المتشعبة)، تجول في الأسواق غالبًا بهدف شراء ملابس.

والأهم من ذلك جولات بالعربة. إن التقاويم الأولى التي بحوزتنا تشير باستمرار إلى العربة ومن الواضح أن وسيلة النقل هذه التي تتيح للمرء أن يستعرض نفسه على الملأ وهي مؤشر على مكانة اجتماعية معينة. كانت تغمر سعيد بيه بمتعة مماثلة لتلك التي يحسها بيروز بيه بطل (غرام العربة). وعندما ستضطر الضائقة المالية سعيد بيه لبيع عربته فسيكون هذا دليلاً أكيداً على انحداره الاجتماعي.

وأخيراً هناك الكم الهائل من العروض بجميع أنواعها. ففي معرض أسبوع واحد -كما يبين النموذج أعلاه من ١١- ١٧ فبراير- دوَّن سعيد بيه خمس أمسيات مخصصة لحضور عروض مختلفة: ففي يوم الاثنين شاهد أحد المدَّاحين (وهو راوٍ يقدم ما نعرفه الآن بعرض الرجل المفرد) ويوم الخميس حضر الأراجوز (خيال الظل)، وذهب يوم الجمعة إلى حفل موسيقى في مقهى. وشاهد يوم السبت كارنفالاً يونانيًا في شوارع بيوغلو، وأخيراً ذهب يوم الأحد إلى قاعة مختصة على ما يبدو بتقديم الموسيقى العربية. ولا يعد الأسبوع آنف الذكر من ١١- ١٧ فبراير، بحال من الأحوال أسبوعيًا استثنائيًا. ويبدو أن إيقاع مشاوير سعيد بيه متشابه عمليًا أسبوعًا بعد أسبوع. فبالإضافة إلى المداحين وعروض الأراجوز وحفلات الموسيقى التركية في المقهى كان يحضر بمثابرة ما يدعى بـ(Orta Oyunu) وهو نوع من المسرح الارتجالي يقارب في أسلوبه الكوميديا الفنية ولكن بطابع وروح تركيين تمامًا. كما يذهب سعيد بيه إلى المسرح لمشاهدة مسرحيات على النمط الغربي. ومن حين لآخر تذكر ملاحظاته حفلة أوبرا أو حفلات راقصة.

إن سعيد بيه نتيجة لكل ما سبق -إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور الهام الذي تلعبه النشاطات الترفيهية في حياته -يذكِّرنا مراراً بالمتبطلين والمتمرسين بالمناسبات الاجتماعية الذين يلقاهم المرء على صفحات الأدب التركي في أواخر القرن الماضي وبوسعنا القول أن سعيد بيه الذي يرتدي الملابس العصرية والزائر الدؤوب لصالون الحلاق الذي يمضي جل وقته متجولاً بعربته في شوارع المدينة ويواظب على مشاهدة العروض وحفلات الموسيقى في المقاهي، ويتمتع بالطعام والشراب، يشبه غندوراً متكلفًا على الطراز العثماني. ولا

ينقص جعبته سوى سهم واحد وهو لعب القمار. ففي عام ١٩٠٢ لم يأت على ذكر أوراق اللعب ولو مرة في ملاحظاته. ولكنه في تاريخ لاحق يتحدث عن خسائره في الورق مرات عديدة. وهذا يضفي اللمسة الأخيرة اللازمة لاستكمال صورة مثالية للثري المتبطل.

ويجدر بنا التنويه هنا إلى أن الروايات تصف عادةً الغندورين المتكلفين العثمانيين بأنهم يتبعون السلوك الغربي: فهم لا يتحدثون إلا بالفرنسية ويحضرون بدأب العروض المسرحية الفرنسية والإيطالية في بيوغلو وكذلك الحفلات الراقصة في السفارات. وسعيد بيه لديه كل هذه الصفات فهو يقرأ ويتحدث الفرنسية بطلاقة ويغشى جميع قاعات الاستماع في بيوغلو ولديه العديد من أعضاء السفارات بين معارفه. ولكن الأمر المدهش فعلاً هو أن كل أذواقه وميوله بقيت بالرغم من كل ذلك عثمانية محضة. فعروض الأراجوز والمدَّاحين والمسرح المرتجل جميعها ترددت في ملاحظاته أكثر بكثير من المسرحيات ذات الطراز الغربي. ومن الواضح أيضًا أنه يفضل قاعة الشاي والأماكن التي يمكنه فيها تدخين النرجيلة والطواف على حوانيت الحلويات، حيث يحبذ الظهور من آنٍ لآخر. والموسيقى التركية أيضًا تجتذبه أكثر من حفلات الموسيقى الغربية. ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أنه كان من بين أصدقاء سعيد بيه بعض المؤلفين الموسيقيين العظماء من الأتراك في بداية القرن العشرين- وكان أحدهم المؤلف الشهير لمعي بيه.

ونتيجة لما سبق فإن سعيد بيه فيما يتعلق باستخدامه لوقت فراغه يبدو رجلاً يجمع بين صفات واهتمامات شتى. فهو غربي الميل إذا ما تعلق الأمر بالأزياء السائدة وبعض العادات المتبعة، إلا أنه يبقى مع ذلك متعلقًا بمظاهر عديدة محددة من حضارة بلاده. وبكلمة أخرى يبدو سعيد بيه مواطنًا مثاليًا من مواطني استنبول. مواطنٌ جسر مديني يمتد بين الشرق والغرب. ترعرع في ظل حضارتين ينتقل من واحدة إلى أخرى حسب أهواء اللحظة وحسب ما تأخذه تنقلاته عبر هذه المدينة المترامية الممتدة في غير اتساق.

٢- التنوع الفصلي

يوافق الأسبوع الممتد من ١١ – ١٧ فبراير في حياة سعيد بيه فترة راكدة الأحداث نسبيًا، كما أوردنا سابقًا. وتتيح لنا مذكراته أن نلمس تنوعًا محددًا واضحًا في استعماله لوقته تبعًا لفصول السنة المختلفة.

ويمضي سعيد بيه وأفراد أسرته وقتًا طويلاً في شراء ملابس جديدة في أوقات معينة بشكل خاص. وهذه المشتريات الدورية تكون عادةً إما قبل العطل الدينية الأساسية بأيام قلائل –مثل عيد الأضحى وعيد الفطر– أو عند اقتراب حلول فصل جديد. فحلول الربيع والصيف والشتاء جميعًا فترات تنتهزها أسرة سعيد بيه لشراء كميات هائلة مهما كانت الكلفة.

وكمثل على ذلك نورد فيما يلي لائحة مشتريات الملابس التي سبقت عيد الأضحى عام ١٩٠٢ وفيها إشارات إلى النشاطات المتعددة المتصلة بهذه المقتنيات:

الجمعة ١ مارس	– شراء قطعة قماش لمعطف.
	– زيارة الخياط.
السبت ٢ مارس	– شراء ربطات عنق.
	– فرشاة ملابس.
	– إبر خياطة.
الأحد ٣ مارس	– قياس المعطف
الاثنين ٤ مارس	– قياس المعطف
	– قماش شراشف
	– بطانة
	– شرائط.
	– ملابس للأطفال.

- حبال زينة .
- بطانة حرير .

الثلاثاء ٥ مارس
- نقاب لابنة سعيد بيه .
- شرائط للأطفال .

الخميس ٧ مارس
- قفازات رجالية

الجمعة ٨ مارس
- مظلة
- مرابيل للأطفال
- شرائط زينة للشعر
- قماش لمعاطف الأطفال
- قطعة قماش (هدية)
- ربطات عنق

بعد هذا التاريخ تتوقف مشتريات الملابس لتبدأ من جديد وبهمة مضاعفة في نهاية شهر مارس وبداية إبريل: مرابيل ومناديل وأحذية وأقمشة وبزات وأغطية رأس وأثواب نسائية وشرائط وقمصان وجوارب . . . إلخ .

غير أن ما يؤثر فعلاً في إيقاع حياة سعيد بيه ليس المشتريات والنشاطات الفعلية من ذلك النمط، بل هو الانتقال إلى منتجع صيفي .

فسعيد بيه هو واحد من أولئك الناس المحظوظين الذي يستطيعون مغادرة المدينة كل سنة والسفر إلى مصيف قريب . إنه ليس من الغنى بحيث يستطيع امتلاك منزله الصيفي الخاص به، لذا فهو يستأجر داراً إما في جزر الأمراء (Buyukadi) أو على الشاطئ الآسيوي للبوسفور أو في مناطق مودًا والغينرباشة .

وفي عام ١٩٠٢ ينتقل سعيد بيه إلى منتجعه الصيفي بتاريخ ١٢ إبريل ويعود إلى مدينته بتاريخ ١٤ أكتوبر أي أن إقامته المؤقتة دامت ستة شهور بأكملها . وهذه الإجازة ليست

كالإجازات البسيطة التي نعرفها الآن بل هي ارتحال فعلي إلى مكان الإقامة الصيفي ينتقل معها قسم من الأثاث من المنزل الشتوي ويلحق الخدم العاملون في المنزل بسيدهم إلى البيت الصيفي.

وتتميز هذه الهجرة الصيفية بشكل أساسي بزيادة الوقت المخصص للترفيه عن النفس وللمرح الصاخب. فمنذ بدايات يونيو يغلق معهد غالاطة ساراي ومدرسة التجارة أبوابهما خلال الفصل الصيفي كله وهكذا يتحرر سعيد بيه من مهام التدريس التي كان يقوم بها. ولا يتبقى أمامه سوى الحضور إلى مكتبه -أقل مما يفعل شتاءً- في مديرية الصحة.

وفي هذا الظرف الجديد يمكن له أن يخصص وقتًا أطول لشرب العرق ولقاء أصدقائه والذهاب لرؤية الأراجوز والمسرح المرتجل والمسرح وحفلات الموسيقى. وعلاوة على ذلك نجده ينشغل بنشاطات موسمية بحتة: فهو يستحم في البحر مرارًا ويبحر على متن قارب ويذهب من حين إلى آخر في رحلات استكشافية تستغرق اليوم بطوله، ويصادف أحيانًا أن تذكر مذكراته نشاطًا «غريبًا» مثل ركوب الدراجة الهوائية. ولكننا نجد في ملاحظاته الصيفية قبل كل شيء وصفًا لكيفية تزجية الوقت واللهو في استنبول ولشاطئ المتوسط. لذا فهو يذكر أنه كثيرًا ما كان يستمتع هو وعائلته عند حلول الظلام ببرودة المساء وهم جالسون أمام عتبة دارهم، وهو يضيف الإحساس اللطيف بعذوبة نسائم الليل المنعشة إلى جميع المتع الحسية لما يراه ويشمه ويسمعه المرء في ظلام المصايف. وفي الليالي التي يكتمل فيها القمر بدرًا تصبح هذه المشاوير المسائية البسيطة أكثر تعقيدًا: فيأخذ سعيد بيه أسرته في نزهة سيرًا على الأقدام على طول الشاطئ أو قد يقومون برحلة بحرية في قارب ليرقبون بمتعة أكبر انعكاس السماء على مياه البحر الهادئة.

إن العطلة الصيفية/ الشتوية، وكما ذكرنا سابقًا كانت أهم مظاهر الدائرة السنوية في حياة سعيد بيه. غير أنه لا يفوتنا أن نلاحظ كم كان تأثير التقويم الديني عميقًا على إيقاع حياة هذا الرجل. ولا ريب أن سعيد بيه لم يكن رجلاً تقيًا مغرقًا في التدين. ففي عام ١٩٠٢ وفي الوقت الذي كان يدون فيه بدقة متناهية كل جلسات شرب العرق؛ لم يذكر

مرة واحدة أنه قام بزيارة للجامع. ومع ذلك فهو وأسرته يحتفلون بكل دقة بجميع العطل الدينية وكذلك بعض العطل العامة مثل الذكرى السنوية لجلوس السلطان على العرش وبعد ١٩٠٨ الذكرى السنوية لمجيء نظام الأتراك الشبان.

فعلى سبيل المثال لم تكن أسرته لتتوانى يومًا عن تحضير العاشوراء- كما يليق بمن ينتمون لشريحة غنية نسبيًا من المجتمع -في اليوم العاشر من شهر محرم إحياءً لذكرى خلق الله للإنسان ولمقتل الحسين أحد أحفاد الرسول.

وكذلك كان سعيد بيه وأسرته يشتركون على الدوام باحتفالات العيد الذي يطلقون عليه (Hidirellez) وهو عيد نصف إسلامي نصف وثني في بداية شهر أمايو احتفالاً بقدوم الربيع وانتصار كل ما هو أخضر وحي على الموت.

كما رأينا الدور الهام الذي يلعبه عيد الأضحى في حياة الأسرة. فمهمة سعيد بيه لا تقتصر على الإعداد لهذا العيد بشراء كميات كبيرة من الملابس بل عليه أيضًا أن يضطلع بمهمة الساعة: شراء حيوانات الأضاحي والتفاوض مع الجزار بشأن من سيقوم بذبحها ومن ثم توزيع لحومها على الفقراء.

ومن الطبيعي أن يكون أعظم حدث في التقويم الديني الذي له فعل السحر في حياة سعيد بيه هو شهر رمضان بولائم الطعام الليلية المترفة فيه، وعروضه الخاصة وكل ضروب الاحتفالات التي ترافقه. وعلى مدى أيام شهر رمضان نجد في حسابات سعيد بيه ذكر «مصاريف ليلية» بمبالغ تصل إلى ٤٠ قرشًا. وغالبًا ما نجد في مذكراته ملحوظة عن وجبة إفطار يختتم بها الصيام ويشاركه بها ما يقرب من عشرة أشخاص من أصدقائه. وهناك أيضًا عروض مسرح الأراجوز ورجال الاستعراض والمدَّاحين وجلسات طرب وغناء ورقص في المقاهي... إلخ. إن أجواء شهر رمضان كما يتبين من الخطوط العريضة لمذكرات سعيد بيه، في بداية القرن العشرين تبدو على الأقل بالنسبة لسعيد بيه وأصدقائه وأقربائه- شبيهة بتلك الأجواء التي وصفها الرحالة من مثل جيرار دو نيرفال بمزيج من الاستغراب والسرور قبل ستين سنة خلت.

ويمكننا في النهاية القول بأنه كما أن سعيد بيه في أسلوب حياته يمثل أحد ساكني استنبول المثاليين فهو أيضًا في عاداته العادات المحلية في تنظيم الدورات السنوية. صحيح أنه ليس بإمكان إنسان في استنبول تحمل نفقات ستة أشهر في منتجع صيفي ورحلات بحرية في القارب تحت ضوء القمر. وفي عيد الأضحى كذلك هناك القادرون على التضحية بالحيوانات القادرون على أكل لحومها المقدمة لهم ليس إلا. أما فيها يخص الاحتفالات في رمضان. ففي الوقت الذي ينتظر الجميع بفارغ الصبر حلول موعد وجبة الإفطار، فإن قلة منهم فقط هي القادرة على دعوة عشرة من الأصدقاء كل ليلة تقريبًا إلى موائدها. إن جدول سعيد بيه كما يظهر في تقاويمه هو جدول نموذجي -إلا أنه ينطبق على شريحة معينة من المجتمع، وهي شريحة الأسر الثرية ثراءً معقولاً.

٢- النموذج الأنثوي لتمضية الوقت

إن الملاحظات التي سجلها سعيد بيه هي في الأساس وكما هو متوقع متعلقة بنشاطاته هو شخصيًا. وبما أنه يمضي معظم وقته خارج المنزل، فليس بإمكانه التحقق مما تفعله زوجته وأطفاله أثناء غيابه. غير أن سعيد بيه كان زوجًا يقظًا إن لم نقل غيورًا. فكثير ما يشير في تقويمه -ربما بعد استشارة زوجته- إلى الوقائع الأكثر أهمية خلال اليوم وذلك فيما يتعلق بأفراد الأسرة الآخرين. وبفضل فضوله هذا تمكننا من الإطلاع على نشاطات زوجته إطلاعًا كافيًا.

ويجب الإشارة قبل كل شيء إلى أن زوجته لم تكن تكرس الكثير من الوقت للقيام بشؤون تدبير المنزل، إذ يقوم بمساعدتها عدد من الخدم. ويبدو أنها كانت تسهم في الأعمال المنزلية التي تتطلب خبرة خاصة وحسب مثل كيفية طبخ العاشورا. وكانت مشاغلها تنحصر في الإشراف على عمل الطاهي وخادمة التنظيف وغيرهما من الخدم. وهذا يعني أنها كانت تملك الكثير من وقت الفراغ، بل أكثر مما يملكه سعيد بيه. وإذا ما كان سعيد بيه يطابق في أوصافه أبطال الروايات الاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر، فإن زوجته تحاكي البطلات اللواتي ينفقن الوقت بالتراخي والكسل واللواتي وصفهن معظم أدباء العصور (وخاصة محمد رؤوف وحسين رحمي غوربينار).

ومن النادر أن يمر يوم دون أن تقوم الزوجة بزيارة أو تخرج لنشاط من نشاطات التسلية، اللهم إلا أن تكون هي التي تستقبل الزوار ذلك اليوم. وفيما يلي جدول مواعيدها للأسبوع من ١٤- ٢٠ يناير ١٩٠٢:

الاثنين ١٤ يناير	- زيارة لأسرة أحمد حكمت بيه.
الثلاثاء ١٥ يناير	- زيارة لمنزل مظهر بيه.
الأربعاء ١٦ يناير	- زيارة صاحب حانوت الحلويات، محي الدين أفندي.
الخميس ١٧ يناير	- عرس في ضاحية فاتح.
الجمعة ١٨ يناير	- نزهة على الأقدام في بيوغلو مع الأسرة.
	- شراء حاجيات من «بون مارشيه».
	- وبعد الظهر نزهة أخرى على الأقدام في بيوغلو، زيارات.
السبت ١٩ يناير	- مشوار إلى شامليكا. وزيارة كشك إحدى الصديقات.
	- مسرح في شهزادباشي.
الأحد ٢٠ يناير	- زيارة منزل حقي بيه في ضاحية بانغالتي

نرى أن زوجة سعيد بيه تتمتع بحياة اجتماعية حافلة. وإذا ما كان سعيد بيه يلتقي بأصحابه كل يوم فهي من جهتها تستغل كل فرصة سانحة لمغادرة المنزل بحثًا عن المتعة والتسلية.

ومعظم ما تزجي به وقت فراغها (كما يتبين من التعداد الوارد لنشاطاتها في الأسبوع من ١٤- ٢٠ يناير ١٩٠٢) هو عبارة عن زيارات لنساء أخريات، أغلبهن من الجوار مع أن زياراتها قد تأخذها بعيدًا عن منزلها إلى نواح مختلفة من المدينة.

أما نشاطاتها المفضلة الأخرى -بعد الزيارات- فهي شراء حاجيات من الحوانيت أو التسكع أمام وجهات المحلات التجارية. وعمومًا نراها تشبع رغبتها الملحة في اقتناء الملابس والحلي المبهرجة من بيوغلو أكثر المناطق التجارية أناقة في استنبول، وكذلك لشراء الطريف من الحلي مقتفية بذلك ما تنتهجه صديقاتها من طرق في الأزياء وحواشيها. وقد رأينا ما يغدقه سعيد بيه على نفسه في استهلاكه للملابس أما ما ينفقه على زوجته وأطفاله فهو -أمر يفوق التصور؛ شرائط ومناديل وحرائر ونقابات وأقمشة التفتا الثمينة والحلي والملابس من كل لون وصنف دون أن نذكر الأحذية المختلفة باختلاف الفصول. ولا ريب أن الإنسان بحاجة إلى الكثير من وقت الفراغ ليتمكن من شراء كل تلك المشتريات.

وكانت الزوجة إذ تفرغ من زياراتها وارتياد الأسواق تحضر مناسبات احتفالية تقتصر كقاعدة عامة على النساء وحسب. كما كانت تحتذي مثال زوجها فتركب العربة وفي بعض أوقات السنة كانت تشترك في حفلات تقام في الحدائق في أمكنة من «المحبذ اجتماعيًا» أن يظهر فيها الإنسان؛ مثل هضبة الشامليكا أو مروج كاجيتهان. وفي ذلك المنتجع الأخير إنما احتفلت عام ١٩٠٢ مع صديقاتها بعيد الربيع، كما تقتضيه إحدى أكثر العادات المستحبة في استنبول.

وكانت تحضر في بعض الأحيان المسرح أو عروض الأراجوز. ولكنها كانت تخصص من الوقت للمسرح أقل بكثير مما يخصصه سعيد بيه إما لأن المسرحيات اللائقة لحضور السيدات كانت قليلة أو لأنها لم تكن تهوى هذا النوع من التسلية.

وبالطبع فإن جدول مواعيدها كزوجها تمامًا كان يتأثر بتنوعات الفصول: ففي الصيف هناك الاستحمام في البحر (في حمامات مخصصة للنساء) ونزهات ليلية ومشاوير تضفي على مسار أيامهم حياة جديدة. وخلال هذا الفصل نشهد تزايدًا في نشاطاتها الترفيهية. وكذلك فإن الاحتفالات الدينية تسبقها دائمًا مرحلة نشطة من الترتيبات بما فيها شراء الملابس وطهي أصناف معينة من الأطعمة -وتتميز أيضًا بصلات متزايدة مع الجيران وبالمناسبات الاحتفالية.

ومن الجدير بالذكر أن سعيد بيه كان يشترك أحيانًا في نشاطات زوجته، إذ يصطحبها أحيانًا في جولات التسوق ذات الأهمية الخاصة. وقد صادف أيضًا أنه رافقها عندما كانت تقوم بإحدى زياراتها. ولكن الأمر الغالب الذي يخرج به المرء هو أنه يشهد حياتين تجريان على مسارين متوازيين لا يتقاطعان إلا نادرًا وفي بعض ساعات اليوم. والحقيقة أن ملاحظات سعيد بيه ترسم صورة لنمط تقليدي من العلاقة بين الجنسين في المجتمع العثماني. فسعيد بيه يعيش في مجتمع من الرجال أساسًا وإذا ما صدف أن التقى بنساء كان ذلك بحضور زوجته -إذا ما حملنا كلامه في ملاحظاته على محمل الصدق. أما بالنسبة لزوجته فقد كانت حياتها محصورة في عالم خالص من النساء فقط لا تغادره إلا بصحبة زوجها.

كان ذلك هو الوضع الطبيعي في ذلك الوقت في معظم أسر استنبول. ويكفي أن نقرأ بعض الروايات لقياس مدى الفصل بين الحرملك والسلملك -أي مجتمعات الإناث والذكور -الذي كان أمرًا مفروغًا منه في نهاية القرن التاسع عشر. ولا ريب أن سعيد بيه كان يرى زوجته ويتحدث إليها كل يوم، ولكن يندر أن يبقى بصحبتها لوقت طويل أو بصحبة صديقاتها. وعندما حدث ذلك فعلاً تحدث عنه حديثه واقعة استثنائية، إذ قال: «جلست مع السيدات في جناح الحريم».

ومن الطبيعي أن يتمرد بعض الناس على هذا الحال. وأشهر مثال على ذلك هي خالدة أديب التي ناضلت بكل اندفاع لتحقيق المساواة بين الجنسين وتحرير المرأة في نفس الوقت الذي كان سعيد بيه يكتب فيه ملاحظاته. إلا أن خالدة أديب وداعيات تحرير المرأة الأخريات لم يكنّ يمثلن سوى حركة أقلية ضئيلة لا يكترث لها أحد سوى المثقفين الذين اعتبروها أمرًا جديًا.

ولعل ما أسهم بشكل أكثر فعالية في ذلك الوقت في قمع الحاجز القائم بين عالمي النساء والرجال هو الإدخال التدريجي للأذواق الغربية في الملابس والسلوك المستورد من الغرب إلى المجتمع؛ ومن هنا الاختفاء التدريجي للنقاب السميك (والذي استبدل بآخر أكثر

شفافية في بعض الحالات)، وزيارات المسرح والأصدقاء والزوجة ترافق زوجها، وكذلك الحفلات الراقصة (بالرغم من أن الزوجة كانت ترقص مع زوجها فقط)، والنزهات في العربة حيث يجلس الزوج والزوجة جنبًا إلى جنب. وابتياع الحاجيات معًا في المخازن الكبرى، كل ذلك كان من البدع التي تسللت شيئًا فشيئًا ومهدت لظهور مجتمع مختلط.

٤- الدار- المنزل

إن المزيج الاستثنائي لتقبل نمط الحياة الغربية والتعلق في الآن ذاته بعادات الماضي وتقاليده ظهر واضحًا في انتقاء الأثاث والتجهيزات في بيت سعيد بيه الذي يمثل دون شك رمزًا لكل العناصر التي امتزجت وخرجت إلى الوجود.

ومن العسير تحديد موقع دار سعيد بيه. وتشير دراسة متمعنة لتنقلاته عبر المدينة إلى أن الدار تقع في منطقة اكساراي حيث ما تزال عينات جميلة للغاية من الهندسة المعمارية المحلية العثمانية مبنية من الخشب أو الأحجار ماثلة حتى يومنا هذا.

ليس لدينا أية معلومات عن مقاسات الدار أو عدد غرفها. بيد أننا نعلم بأن فيها حديقة وباحة داخلية واصطبل في إحدى الزوايا. ونستنتج من ذلك كله أن الدار نفسها كانت واسعة نوعًا ما. ولدينا ما يسوغ اعتقادنا بأن الغرف كانت موزعة حسب النموذج التقليدي للدار العثمانية: الحرملك في جانب والسلملك في الجانب الآخر. ويذكر سعيد بيه في مناسبات عدة الجناح الحريمي حيث ذهب لملاقاة زوجته وأخيرًا صديقاتها.

وعلى أية حال لا شك أبدًا في أن الدار كانت مجهزة بكل التجهيزات المعدة لتوفير الراحة العصرية. وكان سعيد بيه يقوم بدفع فواتير توزيع الماء وغاز المدينة الذي يؤتى به للطهي وكذلك لإيقاد الثريات والمصابيح الكبيرة التي تضيء الغرف، وذلك على دفعات منتظمة. وبعد عام ١٩٠٨ كان لسعيد بيه معاملات مع شركة الكهرباء وربما كانت داره إحدى أولى الدور التي استخدمت الإضاءة الكهربائية في استنبول.

وبفضل أدلة كلفة المفروشات أصبح لدينا فكرة دقيقة إلى حد ما عن محتويات الدار. حسب ما تشير إليه معلومات وحقائق مختلفة بحوزتنا يمكننا الاستنتاج بأن الأثاث

العصري والأثاث الغربي كانا يمتزجان بألفة مع الأثاث التقليدي للدار التركية. فمثلاً في عام ١٩٠٢ كان سعيد بيه ما زال يدفع ثمن موقد حجري فخاري أزرق لعله كان مستوردًا من فرنسا. ولكننا نلاحظ في الوقت نفسه أنه يشتري منقلاً ونوعًا من الموقد الصغير الذي يعمل على الفحم. ونحن نعلم أيضًا أن داره تحتوي على الكثير من الأرائك (الصوفا) على الطراز التركي، ولكن وفي نفس الوقت نعثر ضمن المشتريات على عدد من الكنبات والكراسي المنجدة الذراعين والكراسي العادية وطاولات وسرير أوروبي وأيضًا على آلة خياطة وفونغراف وتلسكوب وعدد آخر من الحاجيات مثل الحقائب ومصابيح السقف . . . إلخ. وكلها بغرض إضفاء الطابع الأوروبي على الدار.

وإن أفخم ما اقتنته الأسرة من قطع الأثاث في ١٩٠٢ وأكثرها رقيًا هو بيانو (بيان). وهو رمز كامل للتمسك بالقيم الغربية. وكان البيانو قد ابتيع خصيصًا لتقديمه لابنة سعيد بيه الكبرى سميراميس. وفي نفس السنة التي اشترى والدا الفتاة هذا البيانو لها، قدما لها أيضًا «الشرشف» الأول (أي الملاءة) ومجموعة كاملة من النقابات. ولا نعرف إن كانت سميراميس قد أصبحت في النهاية عازفة ماهرة، إلا أننا نرى من ملاحظات سعيد بيه أنه كان عظيم الاهتمام بهذه الآلة الموسيقية التي غزت داره. وكل ما يتصل بهذا البيانو تم تسجيله بدقة: الإصلاحات وزيارات المدوزن والدروس الأسبوعية التي تعطيها سيدة تدعى مدام سولبير.

وأخيرًا يجدر بنا أن نذكر أن دار سعيد بيه تشبه إلى حد بعيد البيت التركي كما وصف في ١٩٠٢ في مجلد (Guides-Joanne) المكرس لتركيا والذي يسرد كما يلي:

«جميع البيوت التركية مقسمة إلى قسمين رئيسيين: قسم الرجال -السلملك وقسم النساء- الحرملك- ويستقبل المسلمون زوارهم في القسم الأول فقط، وصاحب البيت هو الرجل الوحيد الذي يقدر أن يدخل القسم الثاني . . . ويفصل القسم المخصص للرجال عن قسم النساء بممر طويل. والقسم الأول مفروش ببضعة أرائك منخفضة فقط توضع على طول الجدران. أما في القسم الثاني فتتكدس جميع مظاهر الرفاهية في البيت. ولبضع سنوات خلت لاقي الأثاث الأوروبي هوى في قلب أغنى أجنحة الحريم في العاصمة.

ويظهر البيانو الذي أصبح جزءًا لا يتجزأ من ضرورات الأثاث في منزل أي شخص يريد أن يحظى بالاحترام؛ وما هو إلا طليعي ماكر في خلق ثورة اجتماعية، إذ أنه بظهوره مهد الطريق أمام مدرِّسي الموسيقى القدامى حتى للدخول إلى أجنحة السيدات»(٨).

ونجد في هذا الوصف كل ما نعرفه عن دار سعيد بيه: تقسيم المساحة الداخلية إلى جناحين. إن لم يكن كل منهما مقتصرًا على جنس دون الآخر فإنه على الأقل يبقى مفتوحًا أمام أفراد الجنس الآخر تحت شروط معينة، وتبقى الشخصية الازدواجية للأثاث وهي دليل على ازدواجية حضارية معينة. وأخيرًا البيانو وهو أكثر الرموز تعبيرًا عن الطموح للوصول إلى نمط بورجوازي من الحياة مأخوذ بحذافيره عن النموذج الغربي. وقد قام سعيد بيه لتأكيد التزامه بالحضارة الأوروبية بالمضي إلى حد تغطية بعض الغرف في داره بورق الجدران. متخليًا بذلك عن العادات التركية المتعلقة بتزيين الجدران. ومع ذلك فهو لم يمارس القمع على حريمة. وفي حين كان متحفزًا ومولعًا بأن يعيش حياة على النسق الأوروبي فإنه فيما يخص هذا الأمر الأساسي الهام بقي متعلقًا بالتقاليد الإسلامية القديمة.

عاش في تلك الدار ستة أشخاص -إن لم نُحصِ الخدم- وقد تعرفنا على الخصائص الأساسية لها. كان هناك سعيد بيه وزوجته وأطفالهما: وهبي، وسميرا ميس وسنية وفردان. وفي نهاية أغسطس ١٩٠٢ ذكر سعيد بيه في ملاحظاته بأن سنية قد ماتت. نتيجة التهاب لوزتين على ما يبدو (إلا إذا كانت الدفتيريا هي السبب). وبعد مدة وجيزة ولد طفل جديد: حقي. هذا يعني أن الأسرة التي تعيش في هذه الدار قليلة الأفراد نسبيًا. ونحن هنا بعيدون كل البعد عن النموذج التقليدي الذي كثر وصفه للأسرة العثمانية، حيث تضم العائلة عدة أجيال تحت سقف واحد ويشيع تعدد الزوجات. وتذكر ملاحظات سعيد بيه من آن لآخر حماته، إلا أنها تعيش في مكان آخر. ويقوم سعيد بيه شهريًا بدفع إيجار المسكن الذي تقطن فيه. إن هذا الوضع غير المألوف قد يجد له تفسيرًا في أسباب شخصية ليس بوسعنا معرفتها. إلا أنه في هذه الحال من حقنا أن نعتقد بأنه إلى جانب الأسباب الشخصية، هناك ببساطة تأثير النموذج الأسري الغربي الذي سبق أن نوقشت مزاياه المادية والمعنوية لأجيال عديدة في الروايات التركية والمسرحيات والمجلات الأدبية.

على الرغم من أن أسرة سعيد بيه كانت متواضعة العدد. كان يقوم على خدمتها عدد لا يستهان به من الخدم العاملين في المنزل. إذ يظهر في ملاحظات سعيد بيه على الدوام الحوذي (العربجي)، الطاهي، خادم متمرن -لا تعرف وظيفته- بالإضافة إلى البستاني، كما يأتي ذكر سيدة من حين لآخر يرجح أنها مسئولة عن تعليم الأطفال خوجه حريم (Hoca Harim) وآنسة (Matmazel) تعني بشئونهم وخادم (Hizmetci) ومرافق (Usak). وفي ميزانية ١٩٠٤ هناك أيضًا مرضعة (Stnine) وفتاتان (Kiz). ومن الصعب أن نجزم فيما إذا كان كل هؤلاء الخدم يعملون بشكل دائم في خدمة الأسرة، ولكننا ندرك من مجريات الأمور أن بإمكان الأسرة الاعتماد على وجود ثلاثة أو أربعة من الخدم. إن كثرة هذا العدد مردها إلى أن هؤلاء الناس كانوا عمليًا يعملون لقاء إطعامهم وشيء يسير من المال. فالفتاتان اللتان سبق ذكرهما (Kiz) في تقويم ١٩٠٤ مثلاً كانتا تتقاضيان عشرين قرشًا في الشهر أي ما يعادل تقريبًا أربعة أقداح عرق. لا شك أن هذا راتب زهيد بشكل استثنائي. أما الآنسة (Matmazael) وهي تتقاضى أعلى أجر بين الخدم فيصل راتبها إلى ٢١٦ قرشًا. أي أن دخلها أقل بـ ٥٤ مرة من دخل سعيد بيه.

والأرجح أن هؤلاء الخدم ذوي الأجور الزهيدة لم يكونوا ذوي كفاءة تذكر وليس لديهم شيء من المؤهلات. وقد يكون ذلك هو السبب في أن سعيد بيه كان يستبدلهم باستمرار. فالآنسة أنطوانيت التي استلمت عملها في ٢١ مارس ١٩٠٢ طردت من العمل بتاريخ ٢٤ من الشهر نفسه؛ أي بعد ثلاثة أيام. والحوذيون الذين انتقوا من الجالية اليونانية و(خاصة) الطهاة لم يحظوا برضى أكبر من سيدهم، إذ في عام ١٩٠٢ وخلال شهور قليلة استبدل سعيد بيه الطهاة عشر مرات ولا ندري لذلك سببًا، ولكن من المحتمل أن السبب بكل بساطة هو أنهم لا يجيدون الطهي.

لقد أتاح هذا العدد الكبير من الخدم -رغم تدني كفاءاتهم- الفرصة لسعيد بيه أن يحافظ على مركزه بكل كبرياء ضمن المجتمع الراقي في استنبول. فعدد الأشخاص المحيطين به يعد مؤشرًا على مكانته الاجتماعية. ويلعب البيانو دورًا مماثلاً في هذا المضمار وكذلك العربة والعديد من الرموز الأخرى التي توشي حياته وليس لها من غرض سوى أن ترفعه في أعين من ينتمون إلى الطبقة نفسها كابن جدير بتلك الطبقة.

أيعتبر سعيد بيه شخصية نموذجية أم أن ملاحظاته لا تعدو أن تكون انعكاسًا لتجربة فردية محضة؟ كانت هذه المشكلة هي الموجِّه لنا في دراستنا هذه، ونحن نعتقد بأننا قد وجدنا لها حلاً. فسعيد بيه كما يتبدي في ضوء ملاحظاته هو دون ريب ممثل لشريحة معينة من مجتمع استنبول. وأذواقه وخلفية حياته وآراؤه حول العلاقات الأسرية وطريقته في استخدام ساعات فراغه جميعها عناصر مكونة لصورة أقرب إلى الكاريكاتير. فهو ليس أحد الموظفين الرسميين كغيره بل هو صورة متكررة ملتصقة في أذهاننا بصورة «الموظف» تمامًا كما لو أنه قد خرج لتوه من صفحات إحدى روايات القرن التاسع عشر.

وليس هناك ما يدعونا للشك في أن سعيد بيه يتمتع، كغيره من الرجال، بشخصية متفردة تميزه عن بقية أبناء جنسه. ولكي نتمكن من التماس العناصر الشخصية فيما نعرفه عن سعيد بيه كان علينا أن نجد فرصة لمقارنة ملاحظاته مع ملاحظات آخرين ينتمون للطبقة نفسها. فهل قام جميع الموظفين من مرتبته بطرد طهاتهم عندما أحرقوا الطبيخ؟ وهل كانوا جميعًا يمتلكون التلسكوب في منازلهم؟ وهل كانوا جميعهم يشترون لأطفالهم هذا العدد الكبير من الدمى والألعاب؟ مثل هذه الأسئلة وغيرها كثير سنتمكن من الإجابة عليها حين نجد الفرصة لدراسة تقاويم وجداول أعمال ومذكرات ووثائق أخرى لابد أنها محفوظة في السقائف في استنبول، في قعر أحد الصناديق بين أكداس صور أصفرت حوافها بتقادم الزمن عليها فلا يعرف أحد من هؤلاء الأشخاص الذين يبدون في هذه اللقطات الغائمة.

الهوامش

١- ورد هذا استناداً إلى :

Semith Mümtaz S. Soysal, "Ramazan Hatiralari", Aksam, 31 July 1947, 4.

٢- انظر :

Salnamie-i Devlet-i Aliye-i Aliye-i Osmaniye 1318 (1902),74; Salname-i Maarif, 1319 (1903). 101.

٣- انظر :

"Le journal d'un bourgeoi d' bourgeois d'Istanbul au début du XXe Siecle II. Le budget".

محاضرة قدمت في الندوة الخامسة لل CIEPO في تونس ١٣ - ١٨ سبتمبر ١٩٨٨ .

٤- لمعلومات أوسع حول المؤسسة انظر :

Carter V. Findley, "Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire", The Sublime Porte 1789- 1922, Princeton, 1980, 261-262.

٥- انظر :

Daniel Panzac,"La Peste dans I'Empire Ottoman Thesis, Aix-en-Provence 1983, 641-660".

هذه الأطروحة تعطي وصفًا مفصلاً لوظائف هذه المؤسسة .

٦- رواية بعنوان Yoksa Turafanda mi, Turfa mi Mizancimuradbey تم نشرها عام ١٨٩٠ .

٧- انظر سعيد نعوم- دهني

Said Naum. Duhani, Eski Insanlar, Eski Evler. XIX Yüzyilda Beyglu, nun sosyal topgrafyasi, Istanbul 1982.

٨- انظر :

Collection des Guides-Joanne, De Paris a Constantinople, Paris 1902, 163-164.

الجماهير في الثورة الإيرانية[١]

إرفاند إبراهيميان

مقدمة:

كانت الثورة الدستورية التي دامت من ١٩٠٥- ١٩٠٩ حدًا فاصلاً أساسيًا في التاريخ الإيراني. إذ أنهت النظام التقليدي للحكومة وكان الشاه بموجبه كظل الله على الأرض يحكم شعبه دون أية قيود قانونية أو دستورية. الذي أدخلت الثورة النظام الدستوري للحكومة حيث يسود «الشعب»، وكان ممثلوه المنتخبون يعينون الوزراء ويقيلونهم ويسنون القوانين ويضعون الميزانية ويبتون في أمر التنازلات والمعاهدات الأجنبية. لعبت الجماهير السياسية في هذه الثورة دورًا بارزًا[٢]. فأثارت إحدى المظاهرات المنظمة في إبريل ١٩٠٥ مسألة ما إذا كان يحق للشاه أن يختار بحرية رجال الإدارة لديه. وطرح تجمع أكبر بعد تسعة أشهر الحد من سلطات الشاه الاستبدادية بإقامة «دار العدل». وعملت أحداث الشغب المندلعة تلقائيًا في يونيو ١٩٠٦ وقتل المتظاهرين، على صب نهر من الدماء في الهوة الواسعة القائمة بين الدولة والأمة (الملة). كما أدى إضراب عام في يوليو، وخروج ١٥,٠٠٠ شخص جماعيًا من طهران إلى المفوضية البريطانية إلى إجبار البلاط على منح البلد دستورًا مكتوبًا ومجلس شعب (برلمان) منتخب. وأسهمت اجتماعات حاشدة على مدى السنوات الثلاث التالية مصحوبة بمظاهرات عنف في الشوارع في الحفاظ على الدستور وانتشاله من أيدي المحافظين الذين أزمعوا إعادة أركان الحكم الملكي المطلق. وكما أكد أحد المعاصرين الفرنسيين في مناقشة حول مزايا النظرية الفوضوية للثورة فإن «الأحداث في إيران تبرهن على أن الإضراب الشامل والعمل الجماهيري في الشوارع يمكنهما من أن يفضيا إلى ثورة ناجحة[٣].

على الرغم من أن للجماهير في إيران أهمية عبر العصور، فإنها لم تحظ سوى بالقليل من الاهتمام سواء من المؤرخين أو علماء الاجتماع أو علماء السياسة. وقد أجمع المراقبون المتعاطفون على تمجيد الجماهير وأطلقوا عليها «الشعب» يهب دفاعًا عن البلاد، والحرية

والعدالة[٤]. أما المراقبون غير المتعاطفين فقد أحالوا الجماهير إلى «غوغاء مجنونة» مأجورة للأجانب أو هي فئات المخربين وليس فيها سوى «المتشردين» و «قطاع الطرق» و«الدهماء»، و«المتسولين المحترفين» و«حثالة البشر»[٥]. وكثيراً ما صورها الصحفيون الأوروبيون على أنها «وحوش مصابة برهاب الأجانب» تهيل الشتائم والأحجار على السفارات الغربية. وكان يطيب للروائيين اللمّاحين أن يصفوا الجماهير بأنها سرب من النحل الهزلي متقلّب الأهواء يصنع السياسيين ويطيح بهم[٦]. فكانت الجماهير بالنسبة للجميع شيئًا تجريديًا سواء استحق المديح أم الخوف أم الاشمئزاز أم الفطنة ولكنه ليس موضع دراسة قطعًا.

إن الهدف من هذه المقالة هو دراسة الجماهير السياسية في الثورة الإيرانية، تحديد دورها وتقصّي ما إذا كانت قد أبدت عقلية «دونية متفردة» أو «إجرامية» أو «لا عقلانية» أو «مدمرة» أو «متعصبة» كما حملنا غوستاف لوبون في كتابه «الجماهير» على الاعتقاد؛ أو إن كانت تلك الجماهير «موطدة العزم بشكل يدعو للإعجاب» وليست «متقلبة ولا غير عقلانية أو ميالة لشن هجوم دموي على الأشخاص عمومًا» كما تحقق جورج روديه في كتابه «الجماهير في التاريخ» من صحة هذه الفرضية في كل من إنكلترة وفرنسا[٨]. كما نهدف إلى دراسة التكوين الاجتماعي معرِّفين قدر الإمكان الطبقات والمجموعات المختلفة التي ساهمت في المظاهرات والاجتماعات وأعمال الشغب والاضطرابات العامة العديدة. ونأمل أن تلقي هذه الدراسة بعض الضوء على الأسس الاجتماعية للحركة الدستورية.

المدن عشية الثورة

في إيران التقليدية كانت الحياة المدينية تتمركز حول البازار. فهناك يبيع مالكو الأراضي غلالهم ويصنع الحرفيون سلعهم ويسوق التجار بضائعهم ويجد الراغبون في الديْن قرضًا يستلفونه، ويتبرع رجال الأعمال المحسنون للجوامع والكتاتيب (المدارس التقليدية).. والحق أن البازار كان مخزن القمح وورشات العمل والسوق والمصرف والمركز الديني والمركز التعليمي للمجتمع بأكمله. وكذلك فإن كل حرفة وتجارة ومهنة كانت مبنية بإحكام على شكل أصناف (نقابات) لكل منها تنظيمه المستقل وتراتبه التدريجي وتقاليده وطقوسه

وأحيانًا لهجته السرية الخاصة. ويضم مسح قام به جابي ضرائب أصفهان عام ١٨٧٧ مائتي نقابة مستقلة[٩]. ويشكل الحرفيون المهرة مثل صاغة الفضة ومجلّدي الكتب والخياطين نصف هذا العدد. أما التجار مثل بائعي الخضار والمرابين وأصحاب الحوانيت فيمثلون خمسين من هذا العدد، وهناك خمسون آخرون من العمال الذين لا مهارة لهم مثل الفَعَلَة والحمالين والعاملين في الحمامات.

وتتألف البنية السياسية للمدن من توازن معقد دقيق بين سلطة الشاه وسلطة البازار. وكلما كان الشاه قويًا رشّح رؤساء النقابات (Kadhudas) وكان من يعينهم مثل شيخ الإسلام (وهو أعلى سلطة دينية في المدن) وإمام الجمعة (وزير مساجد الجمعة) والمشرف على النقابة (Kalantar) والمحتسب (Mushtasibs) (وهو الموظف المسئول عن الأوزان والمقاييس والأسعار وشئون البازار العامة) يسيطرون على الحياة المدينية. وكلما كان ضعيفًا انتخب أسياد النقابات كبارهم ومارس المجتهدون (Mujtahids) -وهم سلطات دينية لا صلة لها بالدولة ولكن لها روابط بمجتمع رجال الأعمال -استقلالهم وعملوا كمنافسين للمؤسسات السياسية.

في ميزان السلطة هذا كان لكل طرف سلاح رئيسي واحد؛ القبائل والشوارع. فالشاه الذي لم يكن تحت إمرته رجال شرطة أو بيرقراطية أو جيش دائم. لم يكن بوسعه إرهاب مجتمع البازار إلا بتهديد بأن يقوم رجال قبائل مستأجرون بغزو المدينة ونهبها. ومجتمع البازار الذي لا يملك أقنية قانونية لا يمكنه أن يحمي مصالحه سوى بكتابة العرائض والخروج في مظاهرات الالتجاء (bast) إلى الأماكن المقدسة أو أراضي العائلة المالكة أو الأرض الأجنبية التي تتمتع بالحصانة من السلطات المحلية. وهكذا فإن المفاوضات بين الحكومة والبازار كانت غالبًا ما تأخذ شكل المساومة في مجموعها.

وفي أواخر القرن التاسع عشر رجحت كفة الميزان بشدة لصالح البازار. وكانت النقابات تختار رؤساءها بنفسها، وفقد المشرف عليها الكثير من أهميته واختفى المحتسب في عدة مدن، بالإضافة إلى أن تأثير الغرب قد عمّق أكثر فأكثر الهوة القائمة بين الشاه والبازار. ومملكة القاجار التي انسحقت مرارًا في الحروب الأجنبية أضاعت شرعيتها كحامية لكل الشيعة. وإذا حرمت من أراضي التاج على يد الروس لم يعد باستطاعتها

استئجار رجال القبائل كما تحب وترغب، وفي حاجتها الماسة للقروض اتجهت المملكة إلى الدائنين الأوربيين وبالمقابل منحتهم امتيازات، واحتكارات وتنازلات لم تلق شعبية. وقد وجد البلاط أنه -إذا أجبر على قبول بعض برامج التغريب ليتمكن من البقاء في زمن الإمبريالية -قد باعد البون بينه وبين السلطات الدينية من جهة أخرى، سمح دون أن يدرك ذلك، لنظام «حقوق الإنسان الإلهية» المدمر بتقويض «حق الملك الإلهي» المسلم به. وإذ عجز البلاط عن الدفاع عن الصناعات الوطنية ضد الاجتياح الضاري للمصنوعات المستوردة فَقَدَ هالته كحام للشعب وبدا كعائلة فاسدة تشارك في نهب البلاد وتدميرها.

ومع بدايات القرن العشرين أضحت العائلة القاجارية حاكمة طاغية محلقة بادعاءات لا تنتهي ولكن قدميها في الفراغ، إذ كان يكفي أن يلم بالبلاد موسم حصاد شحيح أو أزمة تجارية صغيرة تسببت بها الحرب البعيدة بين الروس واليابان ليتعرى الأساس الواهي للنظام وتطيح به الأحداث العارضة فيتهاوى محطمًا.

الجماهير الدستورية

إبريل ١٩٠٥- يونيو ١٩٠٧

انقض التضخم المالي على البلاد في أوائل ١٩٠٥، وادعت صحيفة «الحبل المتين» (Habl Al-Matin) الصادرة في كالكوتا والتي لها شعبية في أوساط التجار والليبراليين في طهران، بأن سعر القمح ارتفع بنسبة ٩٠٪ وسعر السكر بنسبة ٣٣٪[١٠] وقد أنحت الصحيفة باللائمة على المسيو نوس البلجيكي الذي عين مديرًا للتعريفة (الخازن العام للمالية).

ظهرت بوادر أولى جماهير الثورة الدستورية في إبريل ١٩٠٥، وقد اتخذت شكل مسيرة منظمة من المرابين وتجار الأقمشة قامت بتسليم رسالة احتجاج للدولة. سعى المرابون لاسترداد بعض من القروض التي قدموها لخزينة الدولة منذ سنتين. واحتج التجار على أن سياسة التبادل التجاري الجديدة تؤثر التجار الروس على الإيرانيين وطالبوا بإعفاء نوس من منصبه فورًا. وأدلى أحد المتظاهرين بآراء مجموعته لمراسل «الحبل المتين» فقال: «ينبغي على الدولة أن تشجع الصناعة الوطنية حتى وإن كانت منتجاتها لا تعادل المنتجات

الأجنبية جودة، وإلا فإن السياسة الحالية التي تساعد التجار الروس سوف تؤدي قطعًا إلى التدمير الكامل لصناعتنا وتجارتنا»(١١). وحين لم تستجب الدولة لمطالبهم أغلق موقعو العريضة حوانيتهم في البازار وقاموا بتوزيع نسخ عن صورة لنوس يظهر فيها متنكرًا في زي «ملاّ» في حفلة أزياء تنكرية، ثم لجأوا بقيادة أحد أصحاب الحوانيت المرموقين وأحد تجار المناديل الأثرياء إلى مسجد «عبد العظيم» خارج طهران ولاذوا به. وبقي الجميع هناك لمدة خمسة أيام إلى أن قطع ولي العهد محمد علي ميرزا عهدًا بأن نوس سيطرد حالما يعود مظفر الدين شاه من جولته في أوروبا.

وعندما عاد الشاه. وجد من الملائم أن «ينسى» هذا الوعد. وعين كتسوية لجنة من خمسة عشر تاجرًا يحملون المسئولية الغامضة في أن «يشيروا على» وزارة التجارة في القرارات الرئيسية المتصلة بسياستها(١٢).

وظلت الشوارع هادئة إلى أن حل شهر رمضان؛ إذ انتهز الفرصة أحد الواعظين الدينيين الغاضبين وله باع في الفصاحة والبلاغة الفرصة، أثناء حديثه أمام جمهور محتشد في بازار طهران وهاجم بالاسم «المصرف الروسي للخصم والقروض» والذي ابتاع مؤخرًا مدرسة دينية ومقبرة مجاورة وكان يهم بتوسيع رقعة أبنيته. وشدد الواعظ على أن الروس يخططون ليس لتدمير التجارة والأموال الإسلامية وحسب بل أيضًا لتدمير المدارس والمقابر المسلمة. وادعى أحد شهود العيان بأن جمهورًا غاضبًا من بضعة آلاف شخص دكّ أركان المصرف وقوض دعائمه قبل أن يفرغ. الواعظ من موعظته(١٣). ووجد التجار المنافسون لنظرائهم الأجانب والعلماء (القادة الدينيون) الذين يلقون الخطب منددين بالكفر عدوًا مشتركًا؛ الروس وعملاؤهم الملكيون.

وعادت هاتان المجموعتان إلى التظاهر الساخط في الشوارع من جديد في ديسمبر عندما حاول حاكم طهران أن يخفض سعر السكر وأن يجلد بالعصا قدمي اثنين من التجار المرموقين أحدهما كان قد بنى ثلاثة مساجد في طهران. وحاول الرجلان الضحية عبثًا أن يردا التهمة عن نفسيهما بإفهامه أن الحرب الروسية -اليابانية قد تسببت في نقص في السكر(١٤). وقد كتب أحد المراقبين أن نبأ «الفلقة» انتشر «انتشار النار في الهشيم في

الأسواق والبازارات»[١٥] . وأغلقت مجموعة من التجار أبواب حوانيتها ولاذت بمسجد الشاه (Masjid Shah) في أحد أطراف البازار . وهناك انضم إليهم السيد جمال الدين الأصفهاني وهو واعظ تحرري بليغ وثلاثة من القادة الدينيين المحترمين : سيد عبد الله البهبهاني وسيد محمد طباطبائي والشيخ فضل الله . وفي اليوم التالي طلب جمال الدين هو يخطب على منبر المسجد من الشاه أن يبرهن على ولائه الديني بالتعاون مع العلماء . وهنا قاطعه إمام الجمعة واتهمه بأنه بابي وأمر خَدَمه بإخلاء المنبر . وانفض الاجتماع في هرج وفوضى . وانسحب بعض القادة الدينيين إلى منزل البهبهاني الذي حذرهم إن هم استمروا في احتجاجهم ضمن المدينة فإن «العامة» ستعتبرهم هم وتجار السكر شيئًا واحدًا[١٦] . ونصح بأن يلوذوا بمسجد «عبد العظيم» وانصاع لنصحه سبعة من العلماء القادة مع عائلاتهم وتلامذتهم وخدمهم وبلغ عددهم ألفي شخص . وبالرغم من أنهم سمحوا لفئة قليلة من التجار بالانضمام إليهم ، قام البازار بتنظيم إضراب عام وتظاهر أمام عربة العاهل مطالبًا بعودة القادة الدينيين . وأرسل الجمع في «عبد العظيم» إلى الدولة اقتراحًا من ثمانية بنود كانت المطالب الرئيسية فيه : تشكيل «دار العدل» ، فرض القوانين الدينية ؛ إزاحة نوس من منصبه وطرد الحاكم . وبقوا في ملاذهم المقدس شهرًا بأكمله إلى أن وافق الشاه على مطالبهم . وعندما عادوا إلى طهران استقبلتهم حشود من الجماهير مرحبة على طول الشوارع هاتفة «تعيش أمة إيران» . وعلق أحد المشاركين بأنها المرة الأولى التي تذكر فيها «الأمة علنًا»[١٧] .

ومن جديد عاد بذل الوعود ثم الإخلال بها . ومن جديد عاد الهدوء إلى شوارع طهران . ومن جديد قطعت الهدوء عاصفة مفاجئة وكانت هذه المرة أشد عنفًا وأبعد أثرًا من سابقتها . ففي يوليو أمرت الحكومة التي استعادت ثقتها بنفسها بأن يلقى القبض فورًا ولكن بدون ضجة على واعظ بارز معاد للبلاط . ولحظ أحد المارة مشهد القبض الهادئ وبلّغ عنه لإحدى المدارس في البازار واندفع الطلبة لإنقاذ السجين[١٨] . وأمر الضابط في غرفة الحجز في السجن رجاله أن يطلقوا النار . وعندما رفضوا أطلق الضابط النار بنفسه على أحد الطلبة فأرداه قتيلاً . وأحال ذلك المظاهرة إلى شغب فهجم الطلبة على المبنى واشتبكوا مع الجنود وهزموهم هزيمة منكرة ثم حرروا السجين . وخمد الشغب عندئذ وأصبح مسيرة

منظمة وحمل الجثمان إلى مسجد مجاور. وأغلق البازار أبوابه. ولاذ العلماء القادة مع أتباعهم الكثر بالمسجد نفسه وطالبوا بطرد رئيس الوزراء. وامتلأت شوارع البازار برجال يلبسون الأكفان ليعلنوا أنهم مستعدون للقتال حتى الموت[١٩]. واجتمعت الحكومة ورفضت المطالب المقدمة من المجتهدين وقررت استخدام القوة. وهكذا في اليوم التالي عندما حاولت مسيرة من «الملالي» والطلبة والتجار يحملون عمودًا علق عليه قميص المتظاهر القتيل ملطخًا بدمائه، أن تشق طريقها في شوارع البازار أطلق الجنود النار عليها[٢٠]. ومع أن عدد الضحايا بقي مجهولاً والبعض يدعي أن ما يقرب من مائة شخص سقطوا جرحى لم ينقذ المتظاهرون سوى جثمانين أحدهما لواعظ ديني والآخر لتاجر. وأخلى استخدام القوة الشوارع من المتظاهرين ولكنه في الوقت نفسه زاد من حدة مقاومة المتظاهرين في المسجد. فبقوا هناك أربعة أيام لا يذوقون طعامًا محاصرين بالقوات إلى أن سُمح لهم أن ينسحبوا إلى مدينة قم المقدسة خارج طهران بشرط ألا يرافقهم «الشعب». وحين غادروا العاصمة صرحوا بأن البلاد ستُترك دون إرشاد ديني أو معاملات قانونية إلى أن يطرد الشاه رئيس وزرائه ويجري إصلاحات سياسية. لقد أضرب العلماء.

ووصفت المفوضية البريطانية في مذكرة تفصيلية قدمتها لوزارة الخارجية في لندن الأحداث كما يلي:

«بدا وكأن الحكومة قد انتصرت فالمدينة واقعة في أيدي القوات والقادة الشعبيون قد فروا هاربين واحتل الجنود البازارات وليس ثمة مكان يلوذ به المرء كما يبدو. تحت هذه الظروف لجأ الحزب الشعبي إلى وسيلة تقر قداستها عادة قديمة منذ غابر الأزمنة ألا وهي نظام الباست (Bast) (أو اللواذ بالأماكن المقدسة). وقد اتخذ القرار باللجوء إلى هذه الوسيلة إن نضبت كل الموارد الأخرى... وفي ١٨ يوليو زار شخصان المفوضية في غولاهك على بعد سبعة أميال من المدينة وسألا إن كان القائم بالأعمال في حال لاذ الناس بالمفوضية البريطانية سيستدعي معونة من الجيش لإجلائهم. وعبر السيد غرانت دوف عن أمله في ألا يلجئوا لمثل هذه الوسيلة ولكنه قال بأنه ليس بإمكانه نظرًا للعادة المتعارف عليها في إيران وللحق المقدس في اللواذ أن يستخدم لطردهم إن هم جاؤوا... وفي مساء التاسع عشر قدم

خمسون من الملالي والتجار إلى المفوضية واتخذوا أماكنهم لقضاء الليل هناك. وبدأ عددهم بالتزايد تدريجيًا وسرعان ما كان في حديقة المفوضية ١٤,٠٠٠ شخص»[٢١].

كان الحشد يتألف في أغلبيته من التجار وأصحاب الحوانيت والحرفيين والمتمرنين والعمال باليومية. ويصف أحد المشاركين المشهد الماثل: «رأيت أكثر من ٥٠٠ خيمة لكل النقابات حتى صانعي الأحذية وبائعي الجوز وحتى السمكرية لهم خيمة واحدة على الأقل»[٢٢]. وقام الاحتجاج بقيادة (Anjuman Asnaf) وهي رابطة شُكّلت حديثًا من النقابات المهنية في بازار طهران، وكان كبارها يمنعون دخول الأشخاص غير المفوضين إلى الحديقة ولكنهم كانوا يسمحون لبعض المثقفين الغربيين وبعض طلبة المعهد التقني والأكاديمية العسكرية والمدرسة الزراعية بالانضمام إلى صفوفهم. وقد فرضوا نظامًا صارمًا لحماية المبنى وممتلكاته من الأيدي العابثة بالرغم من أنه ورد في وصف المفوضية البريطانية أن «كل تجمع من أصص الزهور قد داسته الأرجل حتى لم يعد له وجود وجميع الأشجار ما تزال تحمل آثار كتابات دينية محفورة في جذوعها»[٢٣]. وقد عينوا أيضًا لجنة مؤلفة في مجملها من المثقفين التحرريين لمفاوضة البلاط. ولم تقتنع اللجنة بالوعود الملكية ولا «بدار العدل» الغامضة. وطالبت بدستور مكتوب ومجلس شعوب «برلمان». وأصرت على أن المتظاهرين عازمون على البقاء بعيدًا عن أعمالهم طالما كان ذلك ضروريًا. وخارج أسوار الحديقة وفي شوارع طهران أقامت زوجات المحتجين اجتماعات احتجاج دورية؛ وفي مدينة «قم» أقام القادة الدينيون الذين زاد عددهم حتى بلغ ١,٠٠٠ ملاً وطالب فقه، «باست» خاصًا بهم في الوقت نفسه.

وشجب البلاط المعارضة ووصفها بأنها شرذمة من الخونة «المأجورين» لصالح البريطانيين[٢٤]. ولكن البلاط إذ وجد نفسه وجهًا لوجه أما مظاهرتين ضخمتين في قم والمفوضية البريطانية وإضراب عام في بازار طهران واحتمال ارتداد الجنود في الصفوف العسكرية إلى جانب المعارضة اضطر للإذعان وإعلان استسلامه. ونقلت المفوضية البريطانية نبأ قيام قائد الألوية في طهران «بالإعلان الحاسم المصيري» بأن رجاله ليسوا مستعدين للقتال وأنهم على وشك الانضمام هم أنفسهم إلى صفوف المحتجين»[٢٥]. وفي

الخامس من أغسطس وبعد ٢٥ يومًا من الهرب و ٥٠ يومًا في الحدائق وافق الشاه على منح الدستور.

لقد هز التجار والمرابون الذين قدموا عريضتهم في إبريل ١٩٠٥ أركان النظام القديم. وساهم القادة الدينيون اللائذون في ديسمبر بإضعاف النظام القديم وقد أفلحت المجموعتان بمساندة المساهمة الفعالة للجماهير في البازار في أغسطس ١٩٠٦ بتقويض النظام التقليدي ودمرته تمامًا. ويذكر الشعب كلمات الرسول: «يد الله مع الجماعة»[٢٦].

حصل الدستوريون على دستورهم ولكنهم لم يضمنوا له بعد أسسًا متينة. فالأوتوقراطية أرغمت على التخلي عن سلطاتها إلا أنها لم تستسلم تمامًا للنظام الجديد. واستمر العراك بين الطرفين سجالاً للسنوات الثلاث التالية. فالبلاط يجهد لاستعادة ما أضاعه والثوريون يناضلون للحفاظ على ما اكتسبوه. وكانت الشوارع ساحة قتال لكلا الجانبين.

أشعل تسويف العاهل في توقيع الأحكام الخاصة بالانتخابات البرلمانية فتيل مظاهرات جماهيرية في العديد من المدن وهددت المعارضة بالعودة إلى المفوضية البريطانية. ودفعت محاولات ولي العهد لتهدئة الدستوريين في تبريز بتخفيض سعر الخبز بالمتطرفين إلى النزول إلى الشوارع هاتفين «نطالب بأكثر من الخبز الرخيص، نطالب بالدستور»[٢٧]. وأدى رفض الملكيين قبول مبدأ أن يكون الوزراء مسئولين أمام النواب إلى مظاهرات عارمة. وعلق أحد المراقبين الأوروبيين قائلاً: «ماذا بوسع الشاه بجنوده العزل الذين لم يقبضوا رواتبهم والمرتدين أسمالاً مهترئة والمتضورين جوعًا أن يفعل حيال تهديد بإضراب عام وأعمال شغب؟»[٢٨] وتسبب تأجيل الشاه للمسودة الأخيرة للدستور بإثارة المزيد من المظاهرات والاحتجاجات في جميع أرجاء البلاد. واستعد المتطوعون المسلحون في تبريز للقتال في حال أقسمت حشود ضمت ٢٠,٠٠٠ شخص على أن «تمتنع عن العمل إلى أن يتم التوقيع على القوانين الأساسية»[٢٩]. ودام الإضراب شهرًا بأكمله إلى أن قام مظفر الدين وهو على فراش الموت في ديسمبر ١٩٠٦ بالمصادقة على الدستور. وعندما أرجأ العاهل الجديد محمد على شاه إرسال مبعوث إلى كرمنشاه لإقرار الانتخابات البرلمانية أعلنت المدينة بأسرها إضرابًا عامًا. وكتب الممثل البريطاني في تقريره «لاذ جميع التجار

والعاملون في البازار حتى الحمالون منهم بمكتب البريد»[٣٠]. وحين اتهم بعض النواب المتطرفين رئيس الوزراء بالتآمر ضد البرلمان توقف البازار في طهران عن العمل وطالب باستقالته. وعندما اغتيل رئيس الوزراء احتشد جمهور غفير حداداً على القاتل وقطعوا على أنفسهم عهداً بمساندة الثورة. وقدَّر أحد المراسلين البريطانيين عدد المشتركين في المظاهرة بحوالي ١٥,٠٠٠ شخص[٣١]. وأحصى مراسل آخر المشتركين وقدرهم بحوالي (١٠٠,٠٠٠)[٣٢]. وقد نجحت هذه المظاهرة بغض النظر عن العدد الحقيقي للمشتركين فيها في شل المعادين للثورة في الوقت الراهن على الأقل.

كانت الجماهير في ١٩٠٥ و ١٩٠٦ وأوائل ١٩٠٧ جميعها تحتج ضد البلا. غير أن ظاهرة جديدة في أواسط ١٩٠٧ برزت إلى الوجود في شوارع البلاد: الجماهير المحافظة تتظاهر مؤيدة للبلاط ضد الدستور. ظهرت هذه الجماهير أولاً في تبريز ثم في طهران وأخيراً في مدن أخرى من الولايات. ومع نهاية عام ١٩٠٧ وجد الدستوريون أنفسهم أمام تحد حقيقي من الملكيين في عقر دارهم، وخسروا احتكار الشوارع التي كانت لهم وحدهم فيما مضى.

الجماهير المحافظة

يونيو ١٩٠٧ - يوليو ١٩٠٩

كانت ثورة أغسطس ١٩٠٦ انتفاضة الحشود المدينية. وانضم الحرفي وعامل اليومية والتاجر الثري والفقير وتاجر الجملة والبائع الجوال وصاحب الحانوت ومساعده والعلماء وطلاب اللاهوت والمسلمون وغير المسلمين جميعهم ووقفوا صفًا واحداً للإطاحة بالبلاط. وإن كمان ثمة فئة ما من السكان عارضت الانتفاضة أو امتنعت عن الاشتراك فيها فلم تعبر عن موقفها بكلمات أو بأي نشاطات في الشوارع. وأضحى الشاه ومستشاروه معزولين في مواجهة بلد يناصبهم العداء.

اختلف الميزان السياسي خلال عام ١٩٠٧. ففي تبريز قام المتظاهرون خلال الصيف بمحاصرة مجلس البلدية الذي يسيطر عليه المتطرفون ومع نهاية العام انقسمت المدينة إلى

شطرين بين المواطنين الثوريين في المناطق الجنوبية وبين سكان المناطق الشمالية المناوئين للثورة. واستعرض الملكيون في طهران قوتهم في ديسمبر حين احتشدوا في ميدان المدفعية الواسع (Maydan-i-Tupkhanah) وطالبوا بإلغاء الدستور. وفي مناطق عديدة أخرى مثل يزد وأردبيل وكرمنشاه وقازفين ومشهد وشيراز وهمدان قام المتظاهرون بمهاجمة الليبراليين وأحيانًا بطردهم من المدينة.

وكثيرًا ما دونت أحداث الثورة بأقلام المتعاطفين معها؛ إدوارد براون الإنكليزي المعجب بالليبراليين الإيرانيين وأحمد خسروي منظِّر القومية الإيرانية الذي شهد في فتوته الصراع الذي قام في مسقط رأسه تبريز، وأيضًا مهدي مالك زاده أحد المشتركين في ثورة طهران والذي قتل أبوه وهو ليبرالي قيادي على يد الملكيين، بالمفوضية البريطانية وكذلك الصحف الإصلاحية مثل «الحبل المتين» و «المساواة» و«صور إسرافيل». وعمدت هذه المصادر المتلهفة لتأكيد الشرعية الشعبية للثورة إلى تجاهل مظاهرات الملكيين أو إلى تجاهلهم بألفاظ متجنية عدائية. فقد وصف كل من براون وخسروي ومالك زاده و«صور إسرافيل» مثلاً في معرض حديثهم عن مسيرة الملكيين في ميدان المدفعية، المتظاهرين على أنهم حفنة من «المشاغبين المأجورين» أو «المقامرين» أو «السكارى المتعطشين للدماء» أو «الغوغاء» أو «المتوحشين المأجورين»، ولم يقر أحد من المؤرخين الكثر باستثناء مالك الشعرا باهار الذي أشار عرضًا إلى أن الرجعيين لهم أتباعهم في الجماهير: «خلال الثورة كانت الطبقة العليا والطبقات الدنيا في المجتمع تدعم الاستبدادية وكانت الطبقة الوسطى وحدها هي التي تنادي بالدستورية»[٣٣]. غير أنه لم يستفيض في الحديث عن هذه النقطة، كما أنه أخفق في شرح أي العناصر من «الطبقات الدنيا» هي التي ساهمت في الحشود المحافظة وماذا كانت دوافعها وما إذا كان مسلكها هذا منطقيًا ومتوقعًا.

يمكن تحديد ثلاثة عناصر منفصلة في المظاهرات الملكية: الأرستقراطيون والتجار والحرفيون والعمال غير المختصين الذين يرتبطون بالقصر واقتصادياته التي تقابل اقتصاديات البازار. وهناك «العلماء» المحافظون وطلابهم في اللاهوت وأحيانًا «الطبقات الدنيا».

لم يكن للقاجاريين سبل مباشرة للاستبداد المطلق مثل بيرقراطية تضرب جذورها في كل ما يمت إلى الدولة بصلة أو جيش نظامي، إلا أنهم كانوا يسيطرون على شبكة واسعة من رعايا المصالح والتوظيف. إذ كانوا يمنحون الهبات ومعاشات التقاعد لحاشيتهم ورجالاتهم الأثيرين ومناصب تدر كسبًا لمن يشغلها والإداريين المخلصين لهم كما كانوا يوظفون آلافًا من الخدم المنزليين والموظفين والحرفيين وعمال اليومية والعمال والجمّالين والبغّالين الذين يستأجرهم القصر بأجنحة الحريم الواسعة فيه وبخزانته ومطابخه ومخازنه ومستودعات الأسلحة فيه وورشات الحرف واصطبلاته[٣٤]. بالإضافة إلى أن ولي العهد في تبريز والأقطاب البارزة في عواصم الولايات كانوا جميعًا يحذون حذو طراز الحياة الملكية في طهران على نطاق أضيق. إن هذا العامل في الاقتصاد جعل ماركس يستنتج بشيء من المغالاة عندما يتعلق الأمر بإيران بأنه «النمط الآسيوي الإنتاجي يجب اعتبار المدينة الكبيرة مجرد معسكر أميري مفروض على البنية الاقتصادية الفعلية»[٣٥].

حرص الليبراليون الذين خطّوا مسودة المطالبات الدستورية في المفوضية البريطانية على أن يحملوا استبداد البلاط مسئولية كل ما لحق بهم من أحزان ومصائب. وضحى المتطرفون القلائل المنتخبون في المجلس الأول بالمكاسب النفعية في سبيل المبادئ. وتحدثوا في خطبهم عن العدالة الإنسانية والمساواة الاجتماعية وعن التأثيرات الشريرة لكل من السلطة السياسية والاقتصادية للبلاط. وعلّق الممثل البريطاني بأن الأثرياء كانوا يعيشون في «تهيُّب وخوف» من أن تصادر الحكومة الجديدة الثروة التي كدسوها في ظل النظام القديم[٣٦].

كان رد الفعل متوقعًا. إذ حين حاول المجلس أن يحاكي مثال مجلس العموم البريطاني بعد الثورة المجيدة فأقدم على تأسيس المصرف الوطني الإيراني، إلا أن العديد من ملاك الأراضي الكبار أفسدوا هذه المحاولات برفضهم المساهمة فيها. وعندما اقترح النواب ميزانية تحذف المعاشات التقاعدية العديدة في البلاط وتخفض الدخل المخصص للعاهل الملكي بشكل كبير قامت الخزانة الملكية التي كانت شديدة الحرص على الالتزام بما يترتب عليها حتى في الأوقات التي كانت خزانة الدولة تمر بضائقات عصيبة؛ قامت بإبلاغ

مستخدميها بأن رواتبهم وأجورهم لا يمكن أن تصرف لهم بسبب ميزانية البرلمان[٣٧]. وأخذ رئيس اللجنة المالية يجادل عبثًا بأن ما يحاول أن يفعله هو تخفيض «الرفاهيات التي لا ضرورة لها» في البلاط وليس أجور مستخدمي القصر ورواتبهم[٣٨]. وقام بعض المتقاعدين ونساء الحريم بالاحتجاج داخل مبنى المجلس ولم تلق احتجاجاتهم أذانًا صاغية. وإذ أشير على المتقاعدين أن يحاولوا حض الشاه على بيع مجوهرات التاج[٣٩]، وأعلن حسن تقي زاده وهو القائد الليبرالي من تبريز أنه غير معني بما تؤول إليه حال زوجات الشاه[٤٠]. وعندما دفع النواب عجلة الميزانية باتجاه تنفيذها قدم مستخدمو القصر أولاً عريضة إلى المجلس[٤١]، ثم عمدوا إلى التظاهر في الشوارع. وشكلوا مع متقاعدي البلاط وحواشيهم فئة ملحوظة شاركت في المسيرة الملكية في ميدان المدفعية. ولم يبد مالك زاده في معرض إقراره بأن الميزانية أساءت إلى أولئك المستخدمين في القصر أي تعاطف مع معاناتهم: «في تلك الأيام كانت الطريقة الشائعة للشتائم أن يوصم شخص بأن له «شخصية سائس» أو «عقلية حوذي»، إذ أن هؤلاء قد تقلبوا طويلاً في أحضان النعمة في البلاط حتى أصبحوا أشد الداعين تطرفًا إلى الاستبدادية في شعب طهران كله»[٤٢].

وظهرت العناصر ذاتها في الاضطرابات الملكية في الولايات. إذ اكتسب البغّالون والجمّالون الذين يستخدمهم البلاط في تبريز شهرة بأنهم أشد الفئات رجعية في المدينة. وفي شيراز قام رجال حاشية أحد الرجال البارزين وهو قوام الملك بتشكيل جمعية مناوئة للثورة وحاربوا الثوريين في الشوارع. وأبلغ الممثل البريطاني في كرمنشاه بأن المدينة انقسمت إلى «حزب الشعب» و «الحزب الأرستقراطي»[٤٣]. الذي يضم ملّاك الأراضي المحليين ورجالاتهم وخدمهم.

وقد زودت أموال القصر المتظاهرين الملكيين بدعم مضمون. وحول وجود الشخصيات الدينية هذه المظاهرات من تجمعات مؤيدة للشاه وحسب إلى تظاهرات وأعمال شغب تنادي بالشاه والإسلام. وانقسمت المجموعة الدينية خلال الإضراب العام في أغسطس ١٩٠٦ انقسامًا حادًا ولكن غير متساو إلى معسكرين متعاديين؛ معسكر «إمام الجمعة»

و«شيخ الإسلام» قليل العدد والمرتبط بالبلاد والمتعاطف مع الشاه . ومعسكر «المجاهدين» الشعبي الذي يضم العديد من «الملالي» ومعلّمي «الكتّاب» في البازار المتحالفين مع الليبراليين في الحركة الدستورية . إلا أن هذا الاختلال في التوازن انقلب إلى توازن حين كشفت الثورة عن مسارها وأزاح الليبراليون النقاب عن نواياهم العلمانية ؛ مناهضة رجال الدين ، ودعم حركة تحرر المرأة ، والمساواة بين الشيعة وغير الشيعة وبين المسلمين وغير المسلمين .

كانت سنة ١٩٠٧ علامة بارزة في التاريخ الديني لإيران المسلمة . فللمرة الأولى شهدت البلاد ظهور مقالات ومنشورات صادرة من الداخل تنتقد رجال الدين علانية . ونشرت جريدة «صور إسرافيل» مقالاً تهكميًا يتناول رجال الدين وعلقت تعليقات لاذعة السخرية عن «العلماء» الذين يحذرون دون انقطاع من أن الدين يوشك أن يموت ، ووصفت الملالي بأنهم جهلة فاسدون وطفيليون[٤٤] . وعلقت صحيفة «الحبل المتين» في حديثها عن مطالب العلماء بإقامة محكمة عليا يصدرون من خلالها أحكامًا شرعية على ما يسنه المجلس من قوانين ، فكتبت متهكمة : «بمنطق هذا النقاش على التجار أيضًا أن يكون لهم «محكمة عليا» حيث يمكنهم هم أن يصدروا أحكامهم على ممثلي الشعب»[٤٥] . وتسبب منشور معاد لرجال الدين وزّعه المتطرفون في البازار بردة فعل عنيفة بين صفوف النواب المحافظين في المجلس[٤٦] .

وتسببت مسألة حقوق الأقليات الدينية ودور المرأة في المجتمع بردود فعل عنيفة مماثلة . وحين تقدم أهل الطائفة الزردشتية بعريضة إلى المجلس يطالبون فيها بمعاملة متساوية لكل المواطنين بغض النظر عن عقائدهم ، لاذ المحافظون بأذيال الدين[٤٧] ، وكان جدلهم قائمًا على أن الشريعة تفرق بين المسلم وغير المسلم وبما أن الدولة عليها واجب مقدس بتطبيق الشريعة فالتفرقة يجب أن تظل قائمة في الحياة العامة . وادعى أحد «أئمة الجمعة» أنه عاجز عن فهم مقصد الزردشتين فطائفتهم عوملت معاملة طيبة في إيران لما يربو عن ١٣٠٠ سنة . وخلص الإمام إلى أن مثيري الشغب هم وراء تحريض الزردشتيين على التقدم بمطلب جاحد كهذا . ونهض المتطرفون لمقارعة المجادلين فشهدوا بأن سنين طويلة من القمع وليس

مثيرو الشغب هي التي دفعت بالزردشتيين لإرسال مطالبهم. ودعموا العريضة بحجة أن القانون الإسلامي ينادي بالحرية والمساواة وليس بالاضطهاد والتفرقة. وثارت زوبعة مماثلة حين شكّلت مجموعة من النسوة جمعية خاصة بهن(٤٨). وشجب المحافظون الرابطة باعتبارها خارجة عن الإسلام ودافع المتطرفون عنها مستندين إلى أن النساء على مر العصور وفي جميع البلدان الإسلامية كان مباحًا لهن تشكيل منظمات خاصة بهن.

ودفعت هذه القضايا المثيرة للجدل والنزاع ببعض «العلماء» إلى التخلي عن الدرب الشائكة للدستورية واللجوء إلى الواحدة الأمينة للاستبدادية التقليدية: «لا استبدادية يعني لا إسلام» وقاد هذه الموجة من الانكفاء إلى الأساليب القديمة الحاج ميرزا حسن في تبريز والشيخ فضل الله في طهران. وقام الحاج ميرزا حسن وهو «المجتهد» القائد في الحركة الدستورية في أذربيجان بالانفصال مع حلفائه المتطرفين في أوائل عام ١٩٠٨ وتشكيل «مجلس الإسلام» الملكية الخاصة به في المناطق الشمالية من تبريز، وتحدى سلطة الليبراليين في مجلس البلدية. أما الشيخ فضل الله وهو أحد أركان الثالوث الذي قاد المظاهرات الدينية في ديسمبر ١٩٠٥ فانفصل عن المتطرفين في صيف ١٩٠٧ ولاذ بمسجد عبد العظيم مع ٥٠٠ شخص من أتباعه. وأصدروا بيانًا رسميًا من مقرهم الجديد معارضين إدخال القوانين التي لا صلة لها بالإسلام والمشرَّعة في أوروبا ومطالبين بتطبيق القوانين الإسلامية الموجودة في الشريعة(٤٩). كما حذروا من أن النواب الذين يحاولون تقليد الثوار الفرنسيين في برلمان باريس أيام ١٧٨٩ إنما يشجعون «الفوضوية» و«العدمية» و«الاشتراكية» و«المساواتية» و«المذهب الطبيعي» والأفدح من ذلك كله «البابية».

وكان للقادة الدينيين مثل شيخ فضل الله وحاج ميرزا حسن أثر في مسلك ثلاث فضائل من المجتمع. إذ حملوا معهم أولاً إلى الجانب الملكي طلابًا وملالي ومعلمين وخطباء دينيين وأتباعًا من مدارسهم وجوامعهم ومؤسسات الوقف، وشكلت هذه الفصيلة غالبية الخمسمائة شخص الذين اتبعوا الشيخ فضل الله إلى مسجد عبد العظيم. وقد قام أفرادها بعد خروجهم من ملاذهم بجمع أنصار جدد من المجموعة الدينية وقد نجحوا في ذلك إلى حد ما. وأبلغ أحد مراقبي وزارة الخارجية في تقرير له إلى لندن بأنه

فيما يتعلق بمسألة الأقليات كان «قسم كبير من رجال الدين» متعاطفين مع المحافظين[٥٠]. ثانيًا جلب أتباع الشيخ فضل الله معهم إلى معسكر مناهضة الثورة زبائنهم من «اللوتيين» وهم رياضيون ذوو عقليات دينية في البازار يشبهون إلى حد ما طبقة «قطاع الطرق» الهندوسية ويتمتعون بروابط وثيقة بضواحٍ وبنقابات ونوادي كمال الأجسام وبأعضاء من «العلماء»[٥١]. وقد لعبوا دورًا مميزًا في الاضطرابات التي شهدتها تبريز وفي المسيرة الملكية في ميدان المدفعية.

ومن جهة ثالثة كان للقادة الدينيين أثر على المتمين المتطرفين من الشيعة خاصة في الشرائح الأكثر فقرًا في المدن مثل الصبَّاغين وحاكة البُسُط والبَّنائين والجمَّالين والبغَّالين والباعة المتجولين والمكيسين في الحمامات العامة والحمَّالين والعمال. وقد علَّق خسروي المناوئ لرجال الدين تعليقًا مختصرًا مفاده أن ارتداد فضل الله كان له أثر محبط على المتطرفين لأنه كان يتمتع هو وحاشيته «باحترام الجماهير وتوقيرها»[٥٢]. واعترف مالك زاده المؤرخ المؤيد للدستورية بأن اهتياج فضل الله كان له بعض الأثر في نفوس «العوام»[٥٣]. وأقر أحد شهود العيان بأن «عوام البازار» لحقوا بفضل الله إلى اجتماع ميدان المدفعية[٥٤]. وأشار أمير خزي في تعليقه على ارتداد بعض رجال الدين في تبريز إلى أن «العوام كانوا يؤمنون حقيقة بما يقوله العلماء عندما كانوا يسمعونهم يصمون المتطرفين بأنهم كفرة وهراطقة ومعادون للإسلام»[٥٥]. على الرغم من أن هؤلاء المؤرخين كانوا يعترفون بشكل عارض بأن رجال الدين المحافظين شقوا سبلاً إلى نفوس «العوام» فقد استمروا في الكتابة وكأن الدستوريين ما زالوا يمثلون «الشعب». وكما هي الحال عند الليبراليين في إنكلترا أيام القرن السابع عشر تجاهل هؤلاء المؤرخون دون أن يتعمدوا ذلك، الطبقات الدنيا التي لا تملك شروى نقير واعتبروا الطبقة الوسطى المالكة هي «الشعب».

قد ساعدت عوامل أخرى إلى جانب الدين في جذب الطبقات الدنيا إلى صفوف الملكيين: وهي عوامل شديدة الالتصاق بالواقع مثل كلفة الخبز المتزايدة وإدراك أنهم لم يكسبوا شيئًا يذكر من ثورة البورجوازيين.

وفي المراحل الأولى من الثورة نجح المتمردون في جذب الفقراء إلى جانبهم بالمطالبة بخبز أرخص وبالجدل المقنع بأن الحكومة هي المسئولة عن ارتفاع أسعار الغذاء. وبهذا تمكن أفراد البورجوازية الصغيرة في البازار وفقراء بيوت الصفيح ونقابات التجار وأصحاب الحوانيت المزدهرة والنقابات الكابية للعمال غير المختصين، تمكنت جميعًا من التظاهر معًا ضد القاجاريين. إلا أنهم انشقوا وتداعت صفوفهم عندما تغير النظام واستمرت أسعار المواد بالارتفاع. زاد تأييد مبدأ سياسة عدم التدخل في السوق الزراعية وقد أملته المصالح التجارية لأفراد من الطرف الليبرالي في توسيع شقة الخلاف(٥٦). وفي صيف عام ١٩٠٧ كتب ممثل وزارة الخارجية في تقرير له يقول: «يتعرض المجلس للهجوم من جهات عدة فالبلاط بأجمعه يناصبه العداء وأهالي المدينة ساخطون لأن الخبز ما زال باهظ الثمن كما كان عليه من قبل»(٥٧). وكتب أحد المراقبين إلى لندن يقول بأن البلاط يحشد أناسًا من «الطبقات الدنيا في المدينة»(٥٨). أما في تبريز فكان الخلاف أشد استعارًا. وكتب القنصل البريطاني في تقريره في يونيو ١٩٠٧ بأن «جمهرة من الغوغاء» المطالبة بالخبز قد حاصرت مجلس المدينة وأعدمت أحد أعضائه البارزين دون محاكمة، وهو أحد تجار الحبوب الأثرياء اشتبه بأنه يحتكر السوق لصالحه(٥٩). وكانت تلك أولى بوادر الشغب ضد الدستوريين. وقد علق خسروي قائلاً:

«حدث في تبريز أيام الثورة الدستورية ما حدث في باريس أيام الثورة الفرنسية، إذ أبرز الرعاع والفقراء المعدمون رؤوسهم. وكانت القوة الدافعة لأولئك الناس تسوقهم نحو الفوضوية. فكانوا يسعون للإطاحة بسلطة البلاط الاستبدادية، ثم ينقلبون على الأثرياء والطبقات المالكة. وما كان لرجال مثل دانتون وروبسبيير أن يرقوا إلى السلطة لولا مساندة قوم كأولئك. ولم يظهر في تبريز أمثال دانتون أو روبسبيير ولو وقع ذلك فعلاً لشهدنا أيضًا «عصر إرهاب وترويع» مماثل»(٦٠).

وبقي هذا الخطر جاثمًا فوق تبريز يشتد تهديده بين الفينة والأخرى خلال عامين كاملين. وفي أوائل عامل ١٩٠٩ كتب القنصل البريطاني من جديد مبلغًا بأن الدستوريين المحليين يخشون «انتفاضة شعبية» بسبب النقص الكبير في المواد الغذائية الذي تسبب في

حصار الملكيين للمدينة(٦١). وحذر أحد أعضاء المجلس من احتمال حدوث أعمال شغب ما لم يُتخذ إجراء ما لتخفيض سعر القمح. وذكَّر عضو آخر الحضور بأن «الرعاع» لا يقيمون وزنًا للشخصيات. وأعدم المجلس خبازًا لبيعه الطحين بسعر أعلى من السعر المحدد، ولكن لم يفلح في جذب الفقراء المتضورين جوعًا إلى صف المجلس واحتشدت جموع من النسوة مهددة الليبراليين وتم تفريقهن بالقوة. وعلق القنصل البريطاني قائلاً: «كانت تلك دلالة شؤم فالنساء دائمًا يُدفع بهن إلى المقدمة للبدء بأعمال الشغب المطالبة بالخبر».

وساور النقابات المتواضعة ماديًا الشك بأنها لن تجني نفعًا يذكر من الثورة وذلك منذ أن غامرت الجموع بالدخول إلى المفوضية البريطانية. وقد كتب الهراوي في مذكراته: «أذكر بجلاء اليوم الذي حذرنا فيه قسم الدعاية والإعلام من أن الرجعيين يبذرون بذور التذمر والاستياء بين صفوف النجَّارين والنشَّارين الفتيان. فالنجَّارون كانوا ساخطين لأنهم أُبعدوا عن أعمالهم وطالبوا بتوضيح عما يمكن أن يجنوه من تلك المغامرة. أما النشَّارون فكانوا أكثر صلافة وجدلاً عقيمًا فهم أميون ولم يكن للمنطق صدى في نفوسهم. ولو أن هاتين الفئتين المتهورتين غادرتا المفوضية لانهارت حركتنا بأكملها إذ كان من المحتم أن يندلع خلاف صريح بين النقابات المختلفة. ولحسن الحظ نجحنا في حثهم على أن يقطعوا عهدًا بالبقاء في الملاذ مع الآخرين»(٦٢).

وقد أثبتت هذه الشكوك أنها تستند إلى أسس حقيقية حين تمت صياغة قانون الانتخابات في سبتمبر ١٩٠٦(٦٣).

انقسم جمهور الناخبين إلى ست «طبقات»: الأمراء وقبيلة قاجار، والأرستقراطية والنبلاء، والعلماء وطلاب اللاهوت (الفقه الديني) لديهم، وملَّاك الأراضي والمزارعين، وطبقة التجار وأخيرًا النقابات. أما الفئات التالية فحرمت من حق التصويت: ملَّاك الأراضي الذين يملكون أرضًا قيمتها أقل من ١,٠٠٠ تومان، والتجار الذين ليس لهم مكان عمل محدد، أصحاب الحوانيت الذين يدفعون آجارًا أقل من الحد المتوسط المتعارف عليه، والعاملين في التجارة والحرفيين والعمال الذين لا ينتمون إلى نقابة «معترف بها».

وبعد مضي شهرين عندما ألفت قائمة من ١٠٥ نقابة أدرجت معظم الروابط التجارية والصناعية في حين استبعدت عدة مهن؛ زهيدة الأجر أو التي لا تتطلب مهارة أو خبرة[٦٤]. وفي «المجلس الأول» احتل «العلماء» وأعضاء البازار المرموقون الأغنياء ٦٠٪ من المقاعد واحتل مالكو الأراضي والموظفون وبضعة حرفيين الأربعين مقعدًا المتبقية[٦٥]. ومثَّل الـ ١٠٥ «نقابات المعترف بها» اثنان وثلاثون مندوبًا معظمهم من البرجوازية التجارية؛ ثلاثة تجار وثلاثة تجار جملة وتاجر أشياء مستعملة وسمساران وخياط وخباز وبائعو قمح وصابون وكتب وسقط المتاع وخيطان وقبعات وبرادات وتبغ وحرير. وهكذا استحوذت الطبقة الوسطى المالكة وحلفاؤها من رجال الدين على زمام أمور المجلس وقطعت السبيل فعليًا على من هم من الطبقات المعدمة الدنيا ومنعتهم من دخول ردهات الحكم والسلطة.

ولم يبذل الظافرون أي جهد لكسب ثقة المحرومين من الاقتراع. وعندما اقترح نائب راديكالي أنه من المستحسن إدخال عدد أكبر من المواطنين إلى العملية الانتخابية كان رد الأغلبية أن البلدان التي تتمتع بجموع كبيرة من الشعب المثقف هي وحدها القادرة على الاستغناء عن نظام الطبقات الانتخابي وإلغائه[٦٦]. وحين كان الممثلون يجدون أنفسهم في مواجهة مسائل حساسة دقيقة كانوا يعمدون إلى إخلاء الردهات المخصصة للعامة والشعب ويناقشون الأمر في جلسات مغلقة. وقد أبلغ الوزير البريطاني لندن بأنه نتيجة لهذه السرية أخذ المجلس يفقد «احترام الناس» ويصبح «مطعونًا بمصداقيته ومنبوذًا من الشعب حتى أنه قد ينتهي إلى الموت المحتوم من تلقاء نفسه دون تدخل أي قوى خارجية»[٦٧]. ولكي يزداد الطين بلة لم يبذل الدستوريون أي محاولة لمساعدة الفقراء بتخفيض بعض الضرائب المعينة. وحين قدم ٢,٠٠٠ فلاح في يزد عريضة احتجاج على الضرائب المرتفعة ولجأ اثنان منهما إلى الانتحار احتجاجًا، زعم بعض الممثِّلين أن المتظاهرين إنما كانوا «مموّلين» من قبل أوساط رجعية. وأعاد أحد الأعضاء المتعاطفين إلى أذهان زملائه بأنهم منذ عهد جد قريب أثناء المظاهرة الضخمة في المفوضية البريطانية اتهموهم أيضًا بقبول أموال من مصادر مشبوهة.

الجماهير الدستورية يونيو ١٩٠٧-يوليو ١٩٠٩

خسر الدستوريون مساندة الفقراء لهم ونفّروا منهم بعض القادة الدينيين الحذرين وأثاروا عداء المستخدمين في مالية القصر. ولكنهم احتفظوا بولاء البرجوازيين والبرجوازيين الصغار في البازار؛ التجار الذين فازوا بأكبر قسط من غنائم النظام الجديد والذين نسبوا لأنفسهم مأثرة تدمير النظام القديم[٦٩]، وكذلك التجار والحرفيون الذين حصلوا على صوت فعال لهم في المجلس، بالإضافة إلى المتمرنين عندهم والباعة الجوالون الذين يعملون ويعيشون معهم كأعضاء في نقابات متراصة الصفوف، وأيضًا آلاف في البازار ممن هم متمتعون باستقلال عن مخاوف سوق الأغذية اليومي الذي لا يقدم أية ضمانات. إذ إنهم قادرون على شراء المؤن السنوية لكل احتياجاتهم الضرورية. لذلك بقيت مناطق الطبقة الوسطى مرتعًا خصبًا للثورة في حين تحولت الأحياء الفقيرة والطبقات الدنيا إلى متاريس للحركات المعادية للثورة.

كان هذا الانقسام شديد الوضوح في تبريز وهي المدينة التي سارت في شوارعها مظاهرات المحافظين. وكان الدستوريون يجتذبون مشايعيهم من المناطق الثرية المترفة في أمير -خزي وخيابان اللتين يقطنهما التجار ومالكو الورشات والحرفيون وأصحاب المتاجر. وكانت مسيراتهم تستقطب البرجوازية الصغيرة وترافقها على الدوام إضرابات البازار وتسير تحت حماية متطوعين مسلحين استُقدموا من «الطبقات المثقفة»[٧٠]. وأقام الملكيون قواعدهم في المناطق المعدمة في دواشي وسرخب المزدحمتين بالصباغين والنساجين والحمالين والعمال والبغالين والعاطلين عن العمل. وكثيراً ما كانت مظاهراتهم تتحول إلى شغب للمطالبة بالخبز ومهاجمة الممتلكات الخاصة بالليبراليين البارزين. وفي ذروة قتال الشوارع أرسل الراديكاليون برقية إلى مجموعة من التجار الإيرانيين القاطنين في استنبول معلمين إياهم أن الغوغاء الملكيين «على وشك الإطاحة بالقواعد الأساسية للتجارة»[٧١]. ويقسم المؤرخ أمير خزّي في مذكراته عن الحرب الأهلية سكان تبريز إلى فئتين: فئة الذين هم على قدر من الثراء كاف للقيام بتخزين ما يلزمهم بحيث يكفيهم لسنة كاملة مؤونة الاعتماد على السوق وفئة أولئك الذين يعتمدون على الأسعار اليومية ويتضررون من أسعار الغذاء التي تتزايد دون انقطاع[٧٢].

كانت العوامل الدينية تزيد من أدوار الصراع بين الفقراء والأغنياء في تبريز. وبما أن العديد من البرجوازيين والبرجوازيين الصغار ينتمون إلى طائفة «الشيخي» غير الأصولية في حين تلتزم الطبقة الدنيا بمذهب «المتشارعي» الأصولي فقد فتح الصراع جروحًا طائفية قديمة وأحال الصراع إلى حرب دينية. وكتب أمير خزّي أن بعض الفقراء خاضوا الحرب الأهلية وكأنهم في حملة دينية لاجتثاث الكفرة[٧٣]. وكانت مظاهراتهم تنظم على أيدي اللوتيين من المتشارعين في دواشي وسرخب في مقاطعاتهم نفسها وكانت تستوحي إلهامها الروحي من ثلاثة زعماء متشارعيين: إمام الجمعة والحاجة ميرزًا حسن «المجتهد» ومن مير هاشم وهو واعظ محلي مكّنته شعبيته في دواشي وسرخب من إحراز مقعد برلماني. أما المسيرات الدستورية فكان يدعمها رئيس الطائفة «الشيخية» شيخ الإسلام وكانت محمية من «مرافق الشيخ» ستارخان الذي كان تاجر خيول واللوتي الرئيسي في منطقة أمير خزّي.

ويمكن لنا أن نرى القاعدة الاجتماعية للحركة الدستورية في تبريز، في خلفيات الليبراليين الذين أعدمهم الروس حين احتلوا المدينة لإنهاء الحرب الأهلية كما زعموا[٧٤]. فمن بين الثلاثين شهيدًا ممن نعرف حرفتهم كان هناك خمسة تجار وثلاثة زعماء دينيين بما فيهم «شيخ الإسلام» وثلاثة موظفين حكوميين واثنان من أصحاب الحوانيت وتاجر سلاح وصيدلانيان ونجار واحد وخياط وخباز وصاحب مقهى وصائغ ودلال وموسيقي وصحفي وحلاق مع معاونه ورسام وواعظ ديني ومدير مدرسة ثانوية. كما شنق اثنان لقرابتهما لثورين بارزين: اثنان كانا أولاد أخ ستارخان واثنان آخران أبناء تاجر قام بتنظيم الخلية للحزب الديمقراطي الاشتراكي.

وكان الصراع في طهران التي خلت من ذلك التقسيم الشيخي المتشارعي أقل حدة ودموية بين الدستوريين والمحافظين. إلا أن المواقف المتباينة للطبقات المختلفة في المجتمع كانت على نفس القدر من الوضوح. ويبدو ذلك على أشده إبان مسيرة ميدان المدفعيةهي أولى مظاهرات الملكيين في شوارع العاصمة. فقد كتب أحد شهود العيان بأن ما يقرب من ١٠,٠٠٠ ملكي قد تظاهروا في الميدان[٧٥]. وزعم آخر بأن الساحة كانت من الازدحام،

بحيث لم يستطع أن يجد لنفسه موطيء قدم[٧٦]. وكان في ذلك الحشد المزدحم فقراء من الأحياء الفقيرة الجنوبية وزعماء دينيون محافظون مثل الشيخ فضل الله مع طلاب الفقه لديهم وأتباعهم اللوتيين مدعين أن المجلس يهدد الإسلام، ورجال من البلاط مع حاشيتهم يطالبون بإعادة صياغة الميزانية وعمال في المزارع من مزارع الخيول الملكية خارج طهران؛ وحوذيون وسائسون وحرفيون ومتدربون مهنيون وبائعون جوالون ومستخدمون آخرون في القصر واصطبلاته ومخازنه وورشاته. وجاء رد فعل الراديكاليين عنيفًا على هذا الاستعراض المفاجئ للعضلات. فقد أغلقوا حوانيتهم وأسواقهم واتخذ ٧,٠٠٠ شخص منهم جميعهم مسلحون ببنادق أماكنهم حول مبنى المجلس متأهبين للدفاع عنه إن تعرض للهجوم. وإن مجرد كونهم يملكون بنادق هو دليل كاف على أنهم ينتمون للطبقة الوسطى. وكان يساندهم في كل ذلك كبار المسئولين في النقابات المعترف بها الذين ندَّدوا بالبلاط ونظموا إضرابًا عامًا في البازار. واضطر الشاه للتنازل فطلب من مؤيديه أن يتفرق جمعهم ووافق على طرد أولئك المسئولين عن قيادة المسيرة من خدمته. وسلم أمر بعض مستخدمي القصر إلى الوزارات للتصرف بشئونهم.

ولكن ذلك لم يكن إلا انسحابًا مدروسًا، إذ إن الشاه بعد سبعة شهور وفي يونيو ١٩٠٨ ما إن حصل على قرض ضخم من أحد الأرستقراطيين الأثرياء حتى اشترى ولاء اللواء القوزاقي وهو القوة العسكرية الفعالة الوحيدة، وقام بحشد متطوعين من «الطبقات الدنيا في المدينة»[٧٧]، ثم ضرب ضربته. ورد الراديكاليون ردهم المعهود فأغلقوا البازار وتجمعوا للقيام بمسيرات وتنكبوا بنادقهم. إلا أنهم في هذه المرة لم يواجهوا متظاهرين منافسين لهم بل جيشًا من الجنود العازمين على القتال. قصف اللواء القوزاقي مبنى المجلس ودكت فئة من الملكيين «القاعة». لاذ بعض الزعماء الليبراليين بالمفوضية البريطانية واختبأ البعض الآخر وأودع البعض منهم السجن، ثم اغتيلوا. وأعلنت الأحكام العرفية ومنعت جميع الاجتماعات الشعبية وحتى المسرحيات العاطفية. ووعد الشاه محاولاً تهدئة البازار أن يعيد افتتاح البرلمان خلال ثلاثة أشهر بعد تطهيره ليس من الدستوريين

الوطنيين، بل من الثوريين الملحدين. وفتح البازار أبوابه على مضض بعد يوم واحد من الانقلاب.

فاز المحافظون في العاصمة، ولكن العاصمة ليست البلاد كلها. استمر الصراع في مدن الولايات وتم تنظيم مظاهرات احتجاج وإضرابات واستعرضت الأسلحة في الشوارع وما إن بلغت أنباء الانقلاب تبريز حتى احتدمت حدة الصراع وأضرب البازار ثلاثة أيام. وحاولت القوات الملكية في «رشت» أن تعيد فتح المخازن والأسواق وقتلت أثناء ذلك ثلاثة متظاهرين. وواصل الدستوريون في البازارات في شيراز وكرمنشاه وأتباع الشخصيات المرموقة المحلية القتال في الشوارع. وفي أصفهان حاول ٢٠٠ من أصحاب الحوانيت الصغيرة اللواذ بالقنصلية البريطانية(٧٨).

ولم تفلح علامات الاحتجاج هذه في الولايات في الإطاحة بالبلاط المحصن في العاصمة تحرسه القوات الملكية. القوة العسكرية المسلحة وحدها هي القادرة على إنجاز مهمة كهذه، وتحقق وجود قوة كهذه في أوائل عام ١٩٠٩. انضم الخانات البختياريون إلى الدستوريين في بازار أصفهان وحركوا رجالات قبيلتهم وساروا شمالاً باتجاه طهران. وقامت مجموعة من الثوار القوقازيين بمساعدة من الديمقراطيين الاشتراكيين في باكو بشق طريقها من الشمال فاستولت على رشت واستعدت للتقدم جنوبًا إلى طهران. ونقلت هذه الأحداث أرض المعركة من شوارع المدن إلى الطرق في الأرياف المحيطة، إلا أنها لم تمح تمامًا ما للبازار من أهمية؛ بل على النقيض من ذلك، إذ شجعت البرجوازية في طهران على بعث قضيتهم من جديد. وذكر وفد من البازار الشاه بالوعد الذي قطعه بفتح المجلس من جديد خلال ثلاثة أشهر. ولاذ ثلاثمائة تاجر وزعيم ديني بالسفارة العثمانية وطالبوا بإعادة تأسيس الدستور وأعلنت مجموعة من أصحاب المخازن الإضراب مساندة للثوريين في رشت. وعندما حاول العاهل إرهابهم بجلد أربعة من المضربين على أخمص أقدامهم (فلقة) أغلقت مخازن عديدة أخرى أبوابها. وبقيت الحوانيت مغلقة لمدة شهر بأكمله. وأبلغ الوزير البريطاني في تقاريره أن الاحتفالات الدينية المعهودة في محرم قد ألغيت «خوفًا من وقوع اضطرابات»(٧٩). وحين سعى البلاط إلى استدانة قروض ليتمكن من دفع

أجور القوات رفض الدائنون دفع أية مبالغ. وحذر وزير الحربية من أن الحكومة لن تكون مسئولة عن مسلك جنودها ما لم تُدفع لهم مستحقاتهم[٨٠]. وإذ وجد الملكيون أنفسهم ثانية وجهًا لوجه أمام جيش لا يمكن الاعتماد عليه وبازار يناصبه العداء انهارت قضيتهم حالما وصل رجال قبيلة البختياريين والمقاتلون القوقازيون إلى طهران في يوليو ١٩٠٩، وخلع محمد علي شاه وتنازل عن العرش لابنه البالغ من العمر اثني عشر عامًا. وتم إعدام الرجعيين البارزين أمثال الشيخ فضل الله ومير هاشم «لاستئجارهم قطاع طرق من أجل خلق اضطرابات عامة»[٨١] وعقد «المجلس الثاني»، وانتهت الحرب الأهلية.

الخاتمة

من هذا الاستعراض الموجز يتبين لنا أن الجماهير السياسية لعبت دوراً رئيسيًا في الثورة الإيرانية ولكن ملامحها وسلوكها لا يشبهان في شيء «الدهماء المتوحشة»، التي صورها غوستاف لوبون. فالأغلبية العظمى من المشتركين في المسيرات والمظاهرات وحتى في أعمال الشغب لم تكن من المجرمين أو قطاع الطرق المأجورين أو من حثالة المجتمع، بل أفراد رصينون و «محترمون» في المجتمع. كانوا تجاراً ورجال دين وأصحاب متاجر ومالكي ورشات وحرفيين متمرنين وباعة جوالين وطلاباً. وكان مركز الجماهير الثورية هو البازار ومناطق الطبقة الوسطى لا الأحياء الفقيرة.

ولم يقدم هؤلاء المتظاهرون لمجرد اجتماعهم في مكان واحد على الانحطاط بعقليتهم الجماعية إلى أسفل درك من «التدمير» و«التهور» و«الغباء» و«تقلب الأهواء»، بل على العكس فهم قد أبدوا ميلاً للمسالمة وعدم الجنوح للعنف إلا في حال إطلاق النار عليهم أو معاناتهم للجوع. وفي المناسبات النادرة حين انخرطوا في أعمال العنف كانوا يهاجمون الممتلكات لا الناس. وطبيعي أن معارضيهم بالغوا في تصوير جميع حوادث السلوك التخريبي وجعلوا منها هجمات واسعة النطاق على المجتمع والإنسانية. وفي يونيو ١٩٠٦ حين اندفع الراديكاليون إلى الشوارع أطلق الملكيون صيحات الهلع وزعموا أن المجتمع بأكمله آيل للانهيار. وفي ديسمبر ١٩٠٧ حين قام الملكيون بالتظاهر في ميدان المدفعية وقتلوا اثنين كانا يحاولان أن يعيثوا فساداً في العاصمة ويقتلون كل من يعتمر قبعة أوروبية الطراز(٨٢).

لقد كان المتظاهرون إجمالاً مسالمين وعلى قدر ملحوظ من العقلانية وكانوا يرمون إلى غايات تخدم مصالح طبقتهم وجماعتهم. وحين لم تعد الشعارات تمثل مصالحهم لم يكن يساورهم وخز الضمير من انسحابهم وانضمامهم إلى المظاهرات المنافسة. ولم يكن ارتداد الفقراء عن صفوف الثورة وانخراطهم في معسكر الرجعية علامة على «تقلب أهوائهم» الموروث بل كان بنتيجة لاستيائهم من الطبعة الوسطى وثورتها البورجوازية. وإن إقدامهم على التعبير عن استيائهم هذا بالانضمام إلى الرجعيين لم يكن دليل «غباوتهم»، بل مؤشراً على الحضارة الإسلامية والتقليدية في إيران إبان أوائل القرن العشرين.

الهوامش

1- Parts of this article appeared in "The Crowd in Iranian Politics 1905-53" Past and Present, 41 (December 1968), pp. 184-210. I would like to thank the editors of the journal for permitting me to reprint those parts.

٢- استعملت كلمة جمهور في هذا المقال لوصف أي تجمع كبير لا يتقيد سلوكه بقواعد التصرف الرسمية بل يهدف إلى أن يؤثر بمقدرته، إما بفعل عمل جماعي أو بإظهار تضامن الجماعة ويتضمن هذا المظاهرات الاحتجاجية في داخل الأماكن كما يتضمن انفجار الغضب في الشوارع. ولكن المصطلح يستبعد التجمعات المؤسساتية كالمجالس البرلمانية، حيث يحكم القانون بنية أعمال وسلوك الأفراد. أما صفة «سياسي» فقد أضيفت من أجل استبعاد الاضطرابات الدينية التي ليس لها مضمون سياسي أو قمع سياسي.

وفي سبيل مزيد من التعريف التفصيلي لكلمة «جمهور» انظر:

L. Bernanrd, G. Rude, The Growd in History, 1730- 1848 (New York Growd Encyclopedia of Social Sciences (New York, في1964, p 3-4 1931), Vol, 4 p. 612-13. وقد استقينا أوصاف «الجمهور» بدرجة كبيرة من المصادر التالية: أمير خيزي قيام أذربيجان وستارخان (تبريز ١٩٦٠) و The Persian Revoltution of 1905- 1909 (London 1910) في E. G. Browne ودولة عبادي (حياة يحيى) طهران ١٩٤٣، بريطانيا العظمى.

Correspondence Respecting the af fairs of Persia (London 1909) voll Nos 1-2. والحبل المتين M-H حرفي خراساني تاريخ مولد الدستور الإيراني (مشهد ١٩٥٣ و ا. حسروي تاريخ مشروطي إيران (تاريخ الدستور الإيراني) (طهران ١٩٦١) ومالك زاده تاريخ الثورة الدستورية في إيران (طهران ١٩٥١) جزء ٢ و ٣

و٤، قدسي (تاريخ حياتي طهران ١٩٦٣، ثم روح القدس، صور إسرافيل وطاهر زاده ربهزاد انتفاضة أذربيجان في الثورة الدستورية الإيرانية طهران ١٩٥٣.

3- Quoted by H. Arsanjani, "Anarshizm dar Iran", (Anarchism in Iran), Darya, 17 July 1944.

4- Most of the histories of the Persian Revolution fil into this category.

٥- كتب E. Monroe في مقالة بعنوان: «key force in the Middle East-the Mob»، نشرتها النيويورك تايمز في عددها في ٣٠ آب، ١٩٥٣ صفحة ١٣-١٥: «قم بتخريك طهران سياسيًا ثم صب الدهماء من أكواخها الفقيرة وأحيائها في مدن الصفيح في مظاهرات مهما كانت الحجة والسبب. ثم خذ مجموعة من الشوارع البائسة واملأها بالمتبطلين وأشباه العاطلين، رش الخليط ببعض الأفكار الخام من التحسينات الاجتماعية وأضف إليها الجوع أو اليأس ثم أضف الأسعار المرتفعة باستمرار؛ حرك المجموع واتركه إلى أن يغلي. إن أهم المكونات هي البطالة والأحياء المزدحمة المتخمة فهي خير ضمان لوصول الإشاعات التي تدفع الناس للتحرك، إلى أكبر عدد من الآذان في أقصر وقت. وهذا ينطبق على أي قارة سواء أكانت في أوروبا أو أمريكا أو آسيا أو إفريقيا. إن السنوات التي تحكمت فيها الدهماء في باريس التاريخية في السياسة هي السنوات التي سبقت بناء (هاوسمان) للبوليفارات... إن دهماء الشرق الأوسط اليوم تعج بمشاعر الاستياء الأخرس إلى حد أنها يمكنها أن تتحول خلال ثوان من مجموعة من الكائنات المنفصلة على كتلة مجنونة لا ترمي إلى غايات بسيطة كالنهب أو عرض نفسها للأجرة بل لتندفع إلى البازارات فتهشم مخازنها وتمزق غنائمها إربًا إربًا».

6- For a humorous story of the crowd see M. Jamalzadah's "Rajal-I Siasi" (Politician) in his collection of essays entitled Yiki Bud Yiki Nabud (Once Upon A Time) (Tehran, 1941).

7- G. Le Bon, The Crowd (New York, 1966), pp. 35-59).

·8- Rude. Op. cit., pp. 237- 257.

9- M. H. Tavildar-I Isfahan. Joghrafiya-yi Isfahan (The Geography of Isfahan) (Tehran, 1963).

10- Habl al-Matin, 9 and 23 March, 1905.

11- Habl al-Matin. 19 June, 1905.

12- Habl al-Matin, 17 August, 1905.

13- Qudsi, op. cit, vol;I, pp. 99-100.

14- Ibid., p. 106.

15- Malikzadah, op. cit., Vol II, p. 41.

16- Ibid., p. 47.

17- Qudsi, op. cit., Vol. I, p. 112.

18- Kasravi, op. cit., p. 95.

19- G.B., op. cit., Number I, pp. 3.

20- Malikzadah, op. cit., Vol. II, p. 150.

21- G. B. op. cit, Number 1, p. 3-4.

22- Quoted by Kasravi, op. cit., p. 110.

23- G.B., op. cit., Number 1, p. 4.

24- Recounted by Shaykh Yusif in the Majlis. Iranian Government, Muzakirat-I Majlis (Parliamentary Debates), First Majlis, p. 351.

25- G. B. op. cit. Number 1, p. 4.

26- Quoted in Brone, op. cit., p. 167.

27- Kasravi, op. cit. p. 159, and Malikzadah, op. cit., Vol. II, p. 193.

28- Quoted by Browne, op. cit., p. 137.

29- Quoted in Kasravi, op. cit., p. 336.

30- G. B., op. cit., Number 1, p. 27.

31- Ibid., p. 60.

32- Cited by Browne, op. cit., p. 153.

33- Malik al-Shu'ara Bahar, Tarikh-I Ahzab-I Siasi-yi Iran (History of political Parties in Iran) (Tehran, 1944), p. 2.

34- For a detailed description of the palce economy see, A Mustaufi, Sharh-I Zindigani-yi Man (My Life) (Tehran, 1945), Vol. I, pp. 524-64.

35- K. Marx, Pre-Capitalist Economic Formations (London, 1964), p. 178.

36- G. B., op. cit. Number 1, p. 58.

37- Malikzadah, op. cit. Vol. III, p. 93, and Vol. IV, p. 59.

38- Parliamentary Debates, op. cit., First Majlis, p. 385.

39- Ibid., p. 400.

40- Ibid., p. 400.

41- Ibid., p. 383-85.

42- Malikzadah, op. cit., Vol. IV, p. 59.

43- G. B., op. cit., Number 1, p. 27.

44- Sur-I Israfil, 13 February 1907.

45- Habl al-Matin, 18 June 1907.

46- Parliamentary Debates, op, cit, First Majlis, p. 229.

47- Ibid., p. 188-90.

48- Ibid., 484.

49- The text of the pamphlet published by the conservative "ulama" is reprinted in Kasravi, op. cit., pp. 415-23.

50- G. B. op. cit., Number 1, p. 27.

51- For a description of the lutes see R. Arastah, "The Character, Organization, and Social. Role of Lutis in the Traditional Iranian Society of the Nineteenth Century", Journal of the Economic and Social History of the Orient, Vol, Iv (February 1961), pp. 47-52.

52- Kasravi, op. 376.

53- Malikzadah, op. cit., vol. III. P. 55.

54- Quoted by Hiravi, op. cit., p. 126.

55- Amir-khizi, op. cit., p. 169.

56- Habl al-Matin, 23 September 1907.

57- G. B., op. cit., Number 1, p. 27.

58- Ibid., p. 141.

59- Ibid., p. 35.

60- Kasravi, op. cit., p. 355.

61- G. B., op. cit., Number 2, pp. 97-9.

62- Hiravi, op. cit., p. 50.

63- Electoral Law, Parliamentary Debates, op. cit., First Majlis, pp. 67.

64- For the electoral results of the guilds see Hable al-Matin, 12 November 1906.

65- Z. Shaji'I, Namavandigan-I Majlis-I Shura- yi Milli dar Bist va Yik Dawrah-I Qanunguzari (Members of Parliament in Twenty-one Sessions of the Lower House of Parliament) (Tehran, 1961), p. 176.

66- Parliamentary Debates, op. cit., First Majlis, p. 348.

67- G. B. op. cit., Number 1, 114.

68- Parliamentary Debates, op. cit., First Majlis, p. 351.

69- Habl al-Matin, 2 October 1906: "The merchant class played the leading role in the Constitutional Revlution. Without the merchanis there would have been no revolution".

70- Amin-khizi, op. cit., p. 410. I Would like to thank Mr J. Habibune for giving me a description of the various parts of old Tabriz.

71- Quoted in ibid., p. 163.

72- Ibid, p. 320.

73- Ibid., p. 177.

74- Bibliographical information obtained from: Malikzadah, op, cit., Vol. V, pp. 184-222; Tahirzadah-Bihzad, op. cit., and A. Kasravi, Tarikh-I Hijdah Salah-Azarbayjan (An Eighteen Year History of Azarbayjan) (Tehran 1961), pp. 297-422.

75- Quoted in Malikzadah, op. cit., Vol. III, p.142.

76- Qudsi., op. cit., p. 158.

77- G. B., op. cit., Number 1, p. 141.

78- Ibid, p. 60.

79- Ibid, p. 60.

80- Ibid., p. 107.

81- Quoted by Qudsi, op. cit., p. 245.

82- Sur-I Israfil, 11 Zulhijja, 1325.

القاهرة

أندريه ريمون

تحولت عاصمة مصر في أقل من قرن (١٨٦٣ : وصول إسماعيل باشا- ١٩٥٦ الخطة الرئيسية للقاهرة) من مدينة قروسطية لم تزد في حجمها ولا في تعداد سكانها عما كانت عليه منذ خمسة قرون خلت إلى مدينة ضخمة يقطنها قرابة عشرة ملايين نسمة.

وإذ دخلت القاهرة العالم الحديث قبل ١٨٨٠ بقليل مرت خلال بضعة عقود فقط بتحول كبير كان قد بدأ منذ ثلاثة قرون في المدن الأوروبية الغربية التي اتخذتها القاهرة نموذجًا ومثالاً. ولم يكد حكام مصر يشرعون في إيجاد حلول للمشاكل التي ترافق «التحديث» البسيط لمدينتهم حتى واجهوا التعقيدات الشائكة التي تكاد تستعصي على الحل والتي تواجه جميع المدن الكبيرة في الأزمنة الحديثة.

كان التغيير شديدًا وفظًا بحيث نجد من المفيد الرجوع إلى الماضي القريب للقاهرة حتى نتمكن من تتبع معالم المدينة التي إذا ما اصطفت بعضها قرب بعض شكلت المدينة كما نعرفها اليوم.

المدينة الشرقية (١٧٩٨- ١٨٨٢)

«من أعالي القلعة يرى المرء.. إلى يمينه وإلى يساره امتداد المدينة تقطعها الشوارع وتنتشر فيها الساحات وتنوء بما فيها من مساجد وأبنية ضخمة ومئات الأمكنة المبرقشة بالأزهار والجنائن: إنها ليست مدينة مبهجة ولا هي عجيبة ولا مهيبة ذات جلال بالمعنى الشائع للكلمة؛ وبعبارة أخرى ليس هناك أي تناظر. ولكنها مدينة كبيرة مترامية الأطراف تعج بالهواء والحياة والدفء والحرية، لذا فهي تزخر بالجمال.. ما من شيء هنا مستقيم تمامًا ولكن مع غياب كل انتظام ينبسط المظهر العام بجدية ونبل بالرغم من شدة تنوعه، وهنا تتنفس القوة والسلطان»(١).

إن المدينة التي كانت في عام ١٧٩٨ كما نعرفها من أعمال الكتّاب في الحملة الاستكشافية الفرنسية، وحتى في ١٨٨٢، لم تختلف بشكل أساسي عما كانت عليه في

العهد المملوكي كما يصفها لنا وصفًا غاية في الدقة المؤرخ العظيم المقريزي (١٣٤٦-١٤٤١). وليس هناك ما هو أسهل من تتبع خطوط تجوال المقريزي على خرائط «وصف مصر» فالملامح الأساسية لبنية المدينة لم تتغير سوى تغير طفيف ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر. كما لم تتغير الكتلة المدينية (المنطقة والسكان) أي تغير أساسي: فالتطور الملحوظ خلال هذه القرون الأربعة (من ٢٠٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ تسمة) هو تطور معتدل وإن استمرارية وثبات هذا التزايد في العدد من ١٧٩٨ إلى ١٨٦٥ مدهش، إذ كان هناك تبعًا للكتاب الفرنسيين ٢٦٠,٠٠٠ نسمة ثم ٢٨٢,٠٠٠ عام ١٨٦٥.

إن هذا الثبات دليل على استقرار مدهش (بل ويحسن بنا أن ندعوه ركودًا) في كل أنماط الإنتاج وأنواع التنظيم الاجتماعي منذ العصور الوسطى وحتى فجر العصر الحديث. كل ذلك ما يزال ملموسًا اليوم لأي مسافر يتبع العصب المركزي للمدينة الفاطمية (القصبة) ما بين باب الفتوح والمنطقة المحيطة بمسجد ابن طولون. وعلى الرغم من الصدوع والإخلالات التي مزقت في أوقات مختلفة النسيج المديني (مثل «الشارع الجديد»، و«شارع الأزهر» والطريق إلى القلعة) ومن غزو التحديث الذي ترك بصماته في التخريب الأعمى وتكديس الابنية رخيصة الطراز استمرت القاهرة -وهو أمر يدعو للعجب- في الحفاظ على معالمها ونصبها ونمط حياتها.

١- القاهرة في ١٧٩٨

إن القاهرة المصورة في «وصف مصر» قد تأثرت أشد التأثر بثلاثة قرون من الوجود العثماني فيها. ويجدر بنا حين نتتبع امتداد المدينة باتجاه الجنوب (نحو القلعة والضواحي التي كانت ما تزال بعيدة عن القاهرة القديمة) والأهم من ذلك باتجاه الغرب إلى ما وراء «قناة الخليج» التي تؤطر المدينة من الخارج وكذلك التزايد المحتمل للسكان ما بين عامي ١٥١٧ و ١٧٩٨ (من حوالي ٢٠٠,٠٠٠ إلى ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠) أن ننظر إلى ذلك كله في إطار علاقته بالازدهار الاقتصادي للمدينة في القرنين السادس عشر والسابع عشر: هذا الازدهار الذي يتضح لنا من خلال عدد أسواق المدينة وخاناتها ونشاطاتها (ذكر منها ٢٢٠ سوقًا وخانًا في «وصف مصر» مقابل ٥٨ أيام المقريزي). ويمكن بسهولة شرح أسباب

هذا التطور الذي بقي غائمًا لمدة طويلة بسبب الأحقاد المتأصلة ضد العثمانيين، فمما لا شك فيه أن القاهرة في عام ١٥١٧ لم تعد عاصمة دولة تضم فلسطين وسورية والحجاز، إلا أنها في الوقت نفسه أصبحت عاصمة الولاية الرئيسية لدولة امتدت رقعتها من حدود الدانوب إلى السودان ومن حدود إيران إلى تخوم المغرب. . دولة كانت أهم البنى السياسية وأطولها بقاءً في الغرب منذ الإمبراطورية الرومانية. وكان باستطاعة مصر ضمن هذه الإمبراطورية أن تجني أعظم المكاسب نتيجة لموقعها الممتاز على الطريق من المشرق، فتتاجر بالقهوة لتستبدلها بالبهار منذ نهاية القرن السادس عشر. لم تترجم القاهرة هذا النشاط وهذا التطور إلى تجسيدات معمارية تكافئ مثيلاتها في الماضي. وتكفينا جولة في بقايا القاهرة القديمة لنرى أن البصمات العثمانية في هذا المجال أيضًا لم تكن أمرًا يسهل تجاهله حتى وإن كانت هذه التجسيدات لا ترقى إلى المستوى الرائع المدهش للفن المعماري أيام العهد المملوكي.

كانت المدينة في ١٧٩٨ تغطي مساحة ٧٣٠ هكتارًا (بني منها ٦٦٠ هكتارًا) وهي مساحة بالنسبة لسكان يبلغون ٢٦٣,٠٠٠ تمثل كثافة حقيقية لحوالي أربعمائة شخص في الهكتار الواحد. ويبين لنا التقصي الدقيق وجود بنية متجانسة إلى حد ما. فقلب المدينة في ١٧٩٨، كما في القرن الرابع عشر، يقع في القسم الذي أسسه الفاطميون والذي ما زال يطلق عليه اسم القاهرة وخاصة في شارعها الرئيسي «القصبة». وجاء تغير هذا المركز المبدئي نتيجة للتزايد المديني الذي كان نشطًا باتجاه الجنوب والغرب ومتقاعسًا باتجاه الشمال وخاصة في الشرق حيث وضعت تلال الأنقاض والنفايات حدًا لكل محاولة توسع. وهناك تتواجد الأسواق الرئيسية في المدينة والمراكز الدولية للتجارة (التي تعتمد أساسًا على الأنسجة والقهوة) ما بين سوق «الصاغة» وخان الخليلي وجامع الأزهر العظيم، في ذلك المكان حيث يتمركز السوق الشرقي للسواح اليوم. وتمتد المدينة حول هذا المركز متبعة أشكالاً شعاعية مبقية أهم الفعاليات قرب المركز والنشاطات الثانوية أو الفعاليات التي قد تسبب إزعاجًا للسكان نتيجة الضجيج أو الروائح التي قد تصدر عنها (كالحدادة ودباغة الجلود وتصنيع الفحم) تبقيها في أماكن بعيدة عن المركز. وشكلت المراكز الثانوية للفعاليات مناطق غائمة في الموقع المتوسط على طول المناطق السكنية للبرجوازيين والشيوخ

(فهي تقع على مقربة من أسواقهم أو جوامعهم) ومنازل الأرستقراطية المملوكية المهيمنة. أما في المناطق المحيطة بالمدينة فتتناوب مناطق مختلفة: أماكن نشاطات «صناعية» ومناطق الطبقة العاملة (وهي مناطق كابية كئيبة: باب اللوق، ويقع اليوم في قلب المدينة «الجديدة» وقد كان أحد مراكز التسلية والبغاء) وأخيراً هناك مناطق سكن الأثرياء باتجاه الغرب في أمكنة أقل كثافة، والنموذج التقليدي لمثل هذه المناطق هي الأزبكية التي كان نابليون ينوي إقامة مقره على أحد أطرافها عام ١٧٩٨ في قصر جديد لأحد أمراء المماليك المتنفذين.

لم تكن القاهرة مدينة فوضوية على الرغم من الأحكام القاسية التي كان يصفها بها الرحَّالة (فقد كتب الضابط الفرنسي دوبوي «Dupuis» في ١٧٩٨: «هذه المدينة مقيتة، والشوارع تنفث أنفاس الطاعون.. والناس مخيفون»). لا ريب أن المدينة كانت مهملة من قبل السلطات وليس فيها إدارة بالمعنى العصري للكلمة (فلم يكن فيها «موظفون» مدينيون) كما كانت محرومة تمامًا من المؤسسات الداخلية. إلا أن الوظائف المدينية كانت تنفذها أساسًا منظمات جماعية متنوعة جداً تضم أشخاصًا في شبكة مركبة من البنى، لا يُغفلون أي مظهر من مظاهر نشاطاتهم: نقابات تجارية في المجال الاقتصادي ومنظمات وطنية ودينية وتجمعات في المناطق في المجال الجغرافي. وكان بمقدور الحكام السيطرة على سكان القاهرة باستخدام الشيوخ المتزعمين لهذه الطوائف كوسطاء. كما كان هناك شركات مختصة تضمن استمرارية تشغيل «الخدمات العامة» على حساب المواطنين: ثمانية نقابات من السقائين الذين كانوا ينقلون مياه الشرب من النيل إلى المدينة ويوزعونها على السكان، ونقابة واحدة «لناقلي الأتربة على الحمير» الذين يرحلون النفايات إلى تلال القمامة التي تحيط بالقاهرة في الجهة الشرقية، وثلاث نقابات من سائقي الحمير والجمال الذين يؤمّنون المواصلات ضمن المدينة... إلخ.

وعلى الرغم من انحطاط مديني واضح لعله لم يبدأ قبل العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وكان مرتبطًا بوضع سياسي واقتصادي واجتماعي غير مرض، بقيت القاهرة على ما هي عليه في نهاية الحقبة العثمانية مدينة مثيرة للإعجاب. ودوبوي نفسه الذي حكم على المدينة وساكنيها حكمًا سلبيًا ليس في صالحها في ١٧٩٨ نراه يضيف «ليس بمقدوري حتى الآن أن أجد طريقي في هذه المدينة المترامية الأطراف، إنها أكبر من باريس».

٢- القاهرة من بونابرت إلى إسماعيل (١٧٩٨- ١٨٦٣)

لم يخلف الاحتلال الفرنسي سوى تغيرات ملموسة طفيفة نجمت عن عمليات عسكرية وقمع ثورتي ١٧٩٨ و١٨٠٠ حول منطقة الأزهر وقرب الأزبكية وفي بولاق وضواحي وميناء القاهرة. وقد حسَّن الفرنسيون بعض الطرق الاستراتيجية فوسعوها وجعلوها منتظمة، فمثلاً هناك الشارع الذي يربط الأزبكية (المقر العام للجيش) بجسر الموسكي، أو الطريق إلى بولاق. إلا أن العديد من التحسينات التي تم تصورها خلال الاحتلال لم تتعد مرحلة التخطيط لها. ومن ذلك منع البوابات التي كانت تسمح بإغلاق المناطق المجاورة، واقتلاع المقاعد المنتصبة أمام الحوانيت والتي كانت تشكل شبه حواجز معيقة في الطرقات، وكذلك نقل المقابر التي امتدت داخل المدينة. ولا يمكننا القول أيضًا بأن مساعي الفرنسيين لتحسين الإضاءة وتنظيف المدينة قد أسفرت عن أية ثمار تذكر. ولكن هناك محاولات كان النجاح حليفها مثل محاولة تحسين إدارة المدينة (تأسيس «الديوان» وتقسيم القاهرة إلى ثمانية أحياء، وتدعيم السلطة الإدارية للشيوخ في مناطقهم). إن هذه المساعي وإن كانت لم تعمر طويلاً فقد أسهمت في إلهام الإصلاحات التي أجريت في القرن التالي ولو جزئيًا. وبهذا تركت الحملة الفرنسية في القاهرة بطريقة ما -وكذلك في مصر بدايات لعهد جديد.

لم يطرأ تغيير يذكر على القاهرة ما بين ١٨٠٠ و ١٨٦٠. فمحمد علي الذي كان رجل دولة مبدعًا ومقدامًا في مجالات أخرى لم يبد أي اهتمام بعاصمته ولم يقدم لها شيئًا يذكر. ويمكن أن نطرح تفسيرات عديدة للتهرب من المسئولية الذي يبدو غريبًا للوهلة الأولى: انعدام الثقة هو أحد الاحتمالات عندما يتعلق الأمر بمدينة شهدت ولادة حركات شعبية رائعة مرات عديدة. وهو أمر يفسر ولع محمد علي ببناء مناطق سكنية خارج المدينة (الروضة، شبرا)، وقد يكون مرد ذلك إلى إيثار الإسكندرية، حيث كان التطور سريعًا جدًا على عكس ما كانت عليه الحال في القاهرة، وقد حلت الإسكندرية محل القاهرة كمركز للتجارة الدولية. ومهما كانت الأسباب فنحن لا نلحظ سوى تحسينات ثانوية نسبيًا لمدة ثلاثين عامًا: تحسين البنى الإدارية (مؤسسة المحافظة) وتنظيم المناطق والأحياء

(الأثمان ربما محاكاة للـ Arrondissements الفرنسية)، ومساع لتحسين مستوى النظافة. ولم تظفر حتى المحاولات لتطوير الصناعة ولا المشاريع الأولى في بولاق (مصانع الأقمشة وطباعتها) وفي شبرا (ورش الأنسجة) بأي نجاح في تبديل البنية المدينية الموروثة عن العثمانيين تبديلاً حقيقيًا، وربما كانت أكثر الجهود المبذولة وضوحًا بعد ١٨٣٠، نتيجة لتأثير إبراهيم باشا. وإذا ما أخذنا مجمل الأمور بعين الاعتبار يمكننا أن نلخص منجزات محمد علي في القاهرة ببضع كلمات: تسوية ركام أكداس القمامة في شمال القاهرة وغربها؛ تجفيف بعض البرك، شبكة مصارف المياه في الأزبكية التي كانت ستتحول إلى حديقة؛ وتحسين نظام الطرقات (إلغاء المقاعد). وقد رسمت خطة رئيسية للمدينة (تنظيم اعتمد عام ١٨٤٥)، إلا أن الإنجاز الوحيد في هذا المجال لم يتعد مرحلة التخطيط له، وفي عام ١٨٤٥ تم الشروع في شق الطريق الجديدة (السكة الجديدة التي أصبحت فيما بعد شارع الموسكي) والتي كانت تهدف إلى فتح المنطقة التجارية على الغرب. إلا أن العمل فيها لم ينته إلا بعد ذلك التاريخ بكثير، كما لم تكن في الأساس مصممة لتسمح بمرور أكثر من جملين محملين، وهذا يعطينا فكرة عن مدى بساطة مفهوم التنظيم المديني في مدينة بقيت لزمن طويل -وهذا صحيح كل الصحة- لا تعرف سوى العربة التي يجرها حصان واحد وهي تلك التي يمتلكها الباشا. وفي عام ١٨٥٠ كانت المدينة تشبه تلك التي وصفها الفرنسيون في ١٧٩٨، ويشير الإحصاء الرسمي (الذي لا يمكن اعتماده تمامًا) إلى أن تعداد السكان عام ١٨٤٦ بلغ ٢٥٦,٠٠٠ نسمة وهو أقل بقليل مما كان عليه منذ خمسين عامًا مضت.

لم تأت الخمسة عشر عامًا التالية بأية ثمار جديدة بالنسبة للقاهرة: فليس هناك ما يستحق أن نشير إليه باستثناء تأسيس عباس الأول في ١٨٤٩ للثكنات على الطريق إلى المطرية التي كانت نقطة المغادرة البعيدة من حي العباسية. شهدت هذه السنوات على الأقل التنفيذ الفعلي للتجديدات التي ستفسح المجال فيما بعد لتطوير المدينة: إتمام السكة الحديدية من القاهرة إلى الإسكندرية في ١٨٥٤ التي جعلت من القاهرة مدينة مفتوحة منذ ذلك الحين ثم أحالتها إلى شبكة التقاء السكك الحديدية، ثم الاتفاق على حفر قناة السويس (عام ١٨٥٤) التي لم يكن لها عواقب تذكر في حينه ولكنها مهدت الطريق

لدخول مصر إلى السوق العالمية، فأصبحت القاهرة من جديد مكانًا هامًا تتوقف فيه الحركة التجارية في طريقها الأساسية نحو الشرق وعقدة اتصال رئيسية في الاتصالات العالمية.

٣- إغراء الغرب

يعود الفضل كله في تحويل القاهرة إلى مدينة حديثة إلى المصلح الخديوي إسماعيل، إذ كان هو الذي فكر في إنشاء خطة مدروسة لتحقيق ذلك وشرع في تنفيذها. وكان من الطبيعي أن يحتل توسيع القاهرة وزخرفتها الأولوية في اختيار المكان الأنسب لكونها العاصمة التي تصلح لأن تكون واجهة استعراضية لجهود سوف تشمل البلاد بأكملها، لذلك أولى الخديوي إسماعيل القاهرة المرتبة الأولى في مشاريعه لتحديث مصر تلك المشاريع التي لم تكن تخلو من بعض جنون العظمة ولا من شيء من السذاجة عرف السماسرة والمغامرون الأوروبيون كيف يستغلونها على حساب مصر.

أبدى الخديوي منذ بداية عهده ميله للتطور التقني فنفذ ما تصوره أسلافه ووضعوا خططه: ففي عام ١٨٦٥ كلفت إحدى الشركات برأسمال أوروبي وموظفين أوروبيين بمد شبكات تأمين المياه إلى مدينة القاهرة ليبدأ توزيع المياه في ١٨٧٥. وفي نفس الوقت حصلت شركة ليبون «Lebon» على امتياز تأمين الغاز: بدأت الإضاءة في ١٨٦٧ ومنذ عام ١٨٨٢ كان ٧٠ كيلو مترًا من الشوارع والساحات مضاءً بـ ٢,٤٥٩ فانوسًا. وفي الآن ذاته بدأ تنفيذ بناء قناة السويس وتعميق قناة الإسماعيلية (١٨٦٤ - ١٨٦٦) فأمكن بذلك أن نرى التطورات التي لحقت بالمدينة في مناطق جديدة في الشمال والشمال الشرقي للقاهرة.

وسرعان ما ستأخذ مخططات إسماعيل فيما يخص القاهرة مجرى أعظم مما سبق. وإن صح أن الخديوي قد حلم بتحديث عاصمته قبل أن يزور فرنسا في ١٨٦٧ (بمناسبة المعرض العالمي) فلا مراء أن إقامته في باريس واحتكاكه بالهاوسمانية «Hausmannism»(*) التي

(*) نسبة إلى جورج هاوسمان ١٨٠٩- ١٨٩١ وهو من أبرع مخططي المدن الفرنسيين وكان مسئولاً عن إعادة بناء كثير من أجزاء مدينة باريس في أيام نابليون الثالث وكان محافظًا لباريس. وإليه يرجع الفضل في توسيع شوارعها وبناء دار الأوبرا ومحطات السكك الحديدية خارج قلب المدينة وكثير من معالم باريس الشهيرة (المترجم).

كانت في أوجها حينئذ قد أعطى لمشاريعه صبغتها المحددة . ولدى عودة الخديوي إلى القاهرة وقد عقد العزمَ على تحويل افتتاح قناة السويس في ١٨٦٩ إلى حدث يثير اهتمام العالم أجمع ، قرر إسماعيل أن يرقى بعاصمته إلى ذروة صورة مصر التي يريد تقديمها إلى العالم أي البلد العصري . إن الوقت القصير الذي أتاحه الخديوي لنفسه لم يكن كافيًا بطبيعة الحال لإعادة تقييم المدينة القديمة . ولكن ما أمكنه أن يحاول إنجازه هو تغطية الطرف الغربي للمدينة بواجهة زخرفية قادرة على أن تترك انطباعًا حسنًا في نفوس زائريها الأوروبيين . وبهذا تحدد طابع مشاريع الخديوي وحدوده .

ازدحمت السنتان اللتان وجدهما الخديوي تحت تصرفه بنشاط محموم . وكان الشخص الذي وقع عليه الاختيار ليكون الدماغ المفكر لهذا المشروع هو واحد من أروع رجالات مصر في القرن التاسع عشر «علي باشا مبارك» الذي كان أيضًا وزير تربية ممتازًا ومؤرخًا عظيمًا . وكانت الخطة المعدة للمدينة بأكملها مستوحاة مباشرة من مبادئ هاوسمان : شبكة من الشوارع المفتوحة التي تصل اثني عشر ميدانًا بالإضافة إلى «الطريق الجديد» التي تمتد إلى أن تصل الصحراء مباشرة شرقي القاهرة . إلا أن الجهود كانت محدودة بالضرورة في منطقة حرة إلى شمالي غرب المدينة القديمة ما بين شارع بولاق وشارع القاهرة القديمة (الذي هو الآن شارع القصر العيني) وباب اللوق وضفة النيل وهي منطقة تقع في ٢٥٠ هكتارًا . هنا تم تخطيط الشوارع والأرصفة حيث كانت الأرض مقدَّمة من الخديوي لمن يمكنه بناؤها . وما إن خُططت الشبكة حتى بدأ البناء الفعلي ولكن بإيقاع بطيء : ومع انتهاء عهد الخديوي لم تر النور سوى بضع مئات من الأبنية وفي الوقت ذاته كانت تجري الترتيبات لتحويل الأزبكية (حيث أقيمت دار للأوبرا على عجل) إلى «بارك إنكليزي» على طراز حديقة مونسو «Parc Monceau» ببحيرات صغيرة وكهوف صناعية وجسور . ولإتمام ذلك المشروع استقدم باريليه ديشامب «Barillet-Deschamps» مبتكر غابة بولونيا «Bois de Bologne» من فرنسا . وقام ديشامب أيضًا برسم مخططات حديقة كبيرة على جزيرة «الجزيرة» وهيأ أمكنة ظليلة على جانبي الطريق باتجاه الأهرامات الذي تم تحسينه . ولتسهيل الدخول إلى الجزيرة والضفة اليسرى من النيل أقيم جسر معدني على النهر ينتهي

جنوبي الجزيرة (١٨٦٩). وقد تم إنجاز القسم الرئيسي من هذه الأعمال في الوقت المناسب مع افتتاح القناة.

أخذ تسارع الإنجازات بعد عام ١٨٦٩، الذي كان أوج عهد الخديوي، بالتباطؤ أكثر فأكثر في الحين الذي بدأت مصر فيه تعاني من ضائقات مالية شديدة سببتها إلى حد ما مغالاة الخديوي في الإسراف. إلا أن العمل ابتدأ من عام ١٨٧٢ لإنجاز شارع كلوت بيه (من محطة الأزبكية) والأهم من ذلك لإتمام جادة محمد علي التي ستصل الأزبكية بالقلعة على امتداد كيلو مترين. ولم يخل التقدم الفعلي من سلبيات: فمن بين السبعمائة مبنى التي أزيلت كان هناك العديد من النصب والآثار الهامة، كما أن الواجهة الجميلة والأروقة المقنطرة التي تحف بالجادة الجديدة والتي تنظف ثلاث مرات يوميًا كانت تخفي وراءها أزقة قذرة.

لم تكتمل الأعمال الأساسية التي بدأها إسماعيل في القاهرة، فدمار مصر وخضوعها للتحكم الأجنبي عقب ذلك حال دون تنفيذ تلك الأعمال. ولكن لم يكن كل ما جرى إنشاؤه على عجل سرابًا مضللاً، فعجلة الحركة بدأت بالدوران وأوشكت مدينة جديدة أن تطل على الوجود. ويبدو ذلك جليًا في الإحصائيات فقد ازداد عدد السكان من ٢٨٢,٠٠٠ عام ١٨٦٦ إلى ٣٧٥,٠٠٠ عام ١٨٨٢ كان من بينهم ١٩,٠٠٠ أجنبي أما المساحة فقد بلغت ١٢٦٠ هكتاراً أي زادت ما يربو على ٥٠٪؛ وكذلك الأمر بالنسبة لأطوال الطرقات التي تضاعفت أربع مرات (من ٥٨ إلى ٢٠٨ كيلو مترات). وعلى الرغم من أن تطور المناطق المحيطة في الشمال سيكون له أعظم الأثر في المستقبل إلا أن مظاهر تبدل القاهرة كانت تتبدى في اندفاعها بلا هوادة باتجاه الغرب؛ حي الإسماعيلية -الذي سيصبح فيما بعد مركز القاهرة وسيبقى كذلك إلى يومنا هذا بشوارعه الحديثة التي تزخر بالنشاط اليوم (قصر النيل، سليمان باشا، عماد الدين) وهو التراث الذي خلّفه الخديوي المصلح للقرن العشرين.

إلا أن القاهرة التي أسهم الخديوي إسماعيل في خلقها كانت تتميز عن المدينة القديمة بسمات جديدة لها من الأهمية ما للتطور الكمي الذي جرى. ومنذ ذلك الحين ستقوم

مدينتان للقاهرة متلاصقتان جنبًا إلى جنب. وقد أُخضع المركز القديم لتعديلات كبيرة إلا أن الجراح التي خلَّفها ذلك فيه لم تغير من بنية المدينة القديمة. ومن جهة ثانية ولدت مدينة أخرى في الغرب أوروبية التنظيم في بنيتها ووظائفها ومختلفة منذ الآن في نوعية قاطنيها، وتتميز تميزًا واضحًا بوجود كمٍّ هائل من الأجانب فيها. إن هذه الخصال المتباينة كانت تطبع المدن «المستعمَرة» في القرنين التاسع عشر والعشرين بطابعها، وحتى قبل أن تستسلم مصر للنازلة الاستعمارية التي ألمت بها كان الاستعمار يوطد نفسه في قلب بنى البلاد نفسها. فمنذ ١٨٨٢ يمكن القول بأن الصيغة التي ألهمت مشروع افتتاح شارع محمد علي يمكن تطبيقها على القاهرة المنقسمة: «القاهرة أشبه بأصيص مشروخ. نصفاه لن يلتحما ثانية أبدًا»(٢).

المدينة المستعمَرة (١٨٨٢-١٩٣٦)

«[لقد حوَّل] الأجانب القاهرة إلى مركز عاصمة استثني منها المصريون. لم يكن هناك حدود مرئية بين الأحياء المصرية وغيرها من الأحياء. لقد اجتزنا روائح الطعام المقلي كما يجتاز المرء الأسلاك الشائكة ووصلنا إلى روائح المخابز اليونانية وحوانيت الحلوى السويسرية(٣)».

إن إدخال قوات بريطانيا العظمى إلى مصر في ١٨٨٢ الذي أعلن في البدء أنه إدخال مؤقت، تغير تدريجيًا فأصبح وجودًا دائمًا انتهى رسميًا في ١٩٣٦ (وهو تاريخ المعاهدة التي نظمت استقلال مصر) وانتهى فعليًا عام ١٩٥٤ (اتفاقية إجلاء القوات البريطانية). ولمدة ثلاثين عامًا كان للهيمنة البريطانية التي درسنا جوانبها السياسية في موقع آخر من البحث نتائج مرضية في المضمار الاقتصادي إذ كان هناك وثبة فعلية في الزراعة المصرية؛ والتطور الديمغرافي لبلد كان حتى ذلك الوقت قليل التعداد بدا للوهلة الأولى أمرًا إيجابيًا، حيث كانت الموارد المتاحة تزداد بأسرع مما يزداد عدد الأفواه المطالبة بالطعام.

لقد رافق التطور الذي طرأ على القاهرة تطورات شملت عامة البلاد. أما القاهرة التي أصبحت عاصمة لدولة مستقلة عمليًا عن تركيا ومركزًا للإدارة الاستعمارية ومحطًا للمشاريع الأجنبية الضخمة التي تستغل البلاد، أضافت طائفة كاملة من الوظائف الجديدة

إلى مكانتها المرموقة التي تتمتع بها تقليديًا لدورها الثقافي والديني؛ ولم تمض سوى عقود قلائل حتى شهدت القاهرة تحديثًا ونموًا متسارعًا لن تتضح جوانبهما الضارة إلا فيما بعد.

١- تزايد في سكان القاهرة

إن أكثر الظواهر دلالة خلال تلك الفترة هي بالطبع التزايد الحاد لسكان القاهرة الذي ارتفع من ٣٧٥,٠٠٠ عام ١٨٨٢ إلى ١,٣١٢,٠٠٠ عام ١٩٣٧ وهو ارتفاع يبلغ ٢٥٠٪ خلال ٥٥ عامًا (كان التزايد يبلغ ٥١٪ في الـ ٨٤ عامًا الماضية).

هناك مرحلتان يمكن تمييزهما في حركة التزايد العام هذه. ففي الأعوام ما بين ١٨٨٢ و١٩١٧ تزايد تعداد سكان القاهرة بنفس تسارع التطور الديمغرافي لمصر بأكملها. وخلال ذلك الوقت كله بقي سكان القاهرة يشكلون حوالي ٦٪ من مجموعة السكان العام في البلاد: ٥,٥٪ عام ١٨٨٢، و٥,٩٪ عام ١٨٩٧، و٥,٨٪ عام ١٩٠٧ و٦,٢٪ عام ١٩١٧ (٧٩١,٠٠٠ من أصل ١٢,٧٠٠,٠٠٠ مصري). وقد بينت التطورات الواسعة النطاق في وادي النيل (إصلاح سد الدلتا في ١٨٩١، وبناء سد أسوان في ١٩٠٢) وتعميم الري الدائم وازدياد زراعة القطن، كلها تبين أن الإنتاج الزراعي ارتفع حينذاك بمعدل ١,٦٪ في العام أسرع من تزايد السكان. وارتفع متوسط الدخل الريفي في ١٩١٤ إلى ٣٠ جنيهًا مصريًا. لقد تطور توسع القاهرة على هذه الأسس من الازدهار النسبي وحدها. وكما سنرى لاحقًا فإن هذه الفترة أيضًا كانت فترة الشروع في زخرفة وتجميل البيئة المدينية. استكمل التزايد الديمغرافي المصري بدفقات هائلة من الأجانب (بلغ تعدادهم في بضع سنوات ٧٥,٠٠٠) وهم إما من موظفي النظام الاستعماري أو سماسرة اجتذبهم الازدهار المصري.

وشهدت سنوات الحرب (١٩١٤-١٩١٨) تغيرًا في إيقاع تسارع هذا التزايد: بدأ سكان القاهرة في الازدياد بسرعة أكبر من تسارع ازدياد سكان مصر أجمعين. إذ أن القاهرة التي بلغ تعداد سكانها ١,٠٦٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٢٧ وقفز إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ عام ١٩٣٧ كانت تمثل ٧,٥٪ و٨,٢٪ من سكان مصر على التوالي. إن هذه الحركة المتسارعة نحو المدينية والتي تركت بصماتها على كل مصر (في ١٨٩٧، عاش ١٥٪ من

السكان في مدن تعدادها أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ نسمة بلغت ١٧ مدينة؛ وفي عام ١٩٤٧ كانت النسبة ٣٠٪ في ٥٧ مدينة) هذه الحركة كانت متصلة بوضوح بتباطؤ سرعة تنمية الإنتاج الزراعي، وتزايدت بمعدل ٠,٤٪ سنويًا ما بين ١٩١٤ و١٩٤٧ ومنذ ذلك الحين أضحت أشد تباطؤًا من سرعة ازدياد السكان؛ وقد ترتب على ذلك انخفاض المدخول الوسطي الزراعي الذي لم يتعد ٢٦ جنيهًا مصريًا في ١٩٤٧ . واشتد الضغط الاقتصادي في الريف بعد أن خفت حدته قبل عام ١٩١٤ ، وقد أثرت هذه الحركة باتجاه المدن بشكل رئيسي في القاهرة، حيث كانت الهجرة سببًا في أكثر من نصف الازدياد في عدد السكان ففي عام ١٩٢٧ كان عدد المولودين في القاهرة ٦٤٤,٠٠٠ من أصل ما يربو عن ١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة من سكان القاهرة. ولم تكن جاذبية القاهرة هي السبب في التضخم الهائل للسكان فالتصنيع الذي لم يعن بتشجيعه المحتلون البريطانيون عناية تذكر كان يتطور بخطىً وئيدة للغاية، بل كان الفيض الزائد في عدد السكان في الأرياف هو السبب الحقيقي، وبهذا أسهمت القاهرة في امتصاص فائض سكان الريف أكثر مما فعلت المدن الأخرى في مصر.

يجب الإشارة هنا إلى عامل واحد سبق لنا ذكره من عوامل التزايد الإجمالي: إنه عامل أهمية السكان الأجانب وخاصة الأوروبيين منهم. كانت المستعمرات الأجنبية الأربعة الرئيسية تتألف من ٥٩,٤٦٠ شخصًا عام ١٩٢٧ (١٨,٢٨٩ في ١٨٨٢). وقد ازداد عدد البريطانيين خلال تلك الفترة عشرة أضعاف (١١,٢٢١ في ١٩٢٧) وأصبح الآن أكبر من عدد الفرنسيين. إلا أن عدد اليونانيين فاق أعداد كل من سواهم من الأجانب (٢٠,١١٥) والإيطاليين (١٨,٥٧٥). ويبين الدور الذي لعبه الأجانب في تأمين الموظفين الرسميين في مجالي الإدارة والاقتصاد سبب هذا التدفق. كما تفسر أسباب شبيهة بما سبق ذكره الأعداد الكبيرة نسبيًا للأقليات في القاهرة: ٩٤,٠٠٠ من الأقباط وهم حوالي ١٠٪ من سكان المدينة عام ١٩٢٧ ، وكذلك ٣٤,١٠٣ يهود والعديد من السوريين الذين كانوا يتميزون بمكانة متوسطة لأنهم أجانب ولكنهم عرب وقد لعبوا دورًا اقتصاديًا وثقافيًا هامًا.

٢- توسع المدينة باتجاه الغرب والشمال:

ينطوي مثل هذا التزايد التعدادي السريع على جهود بناء كبيرة وقد عرفت صناعة البناء في القاهرة ازدهارًا فعليًا في الفترة ما بين ١٨٩٧ و ١٩٠٧ . وسمحت مشاريع التمدين المنجزة في داخل القاهرة وحولها (ردم البرك المتبقية الأخيرة وتمهيد الهضاب وردم الخليج) بارتفاع استطاعة استيعاب المدينة القديمة التي تمكنت أحياؤها من امتصاص حصة كبيرة من الوافدين الجدد؛ إذ ازدادت حصيلة «الجمالية» من السكان بمقدار ٧٨٨ , ٤٤ ما بين ١٨٨٢ و ١٩٢٧ . واستوعب حي الدرب الأحمر ٥٤٤ , ٥٢ وافدًا جديدًا. إلا أن الأحياء القديمة بلغت حد التخمة فاتجه التوسع نحو الغرب والشمال خاصة بحثًا عن أماكن شاغرة سيحتلها بعد مضي ثلاثين عامًا أكثر من ٠٠٠ , ٥٠٠ قاهري جديد.

كانت الصعوبات بشتى أنواعها تكتنف البحث عن أرض جديدة، فإلى الغرب وقف النهر عائقًا لابد من إزالته بصعوبة كما أن فيضانه جعل ضفتيه غير صالحتين أما في الشمال والشمال الشرقي فكانت المشكلتان هما البعد عن مركز المدينة والجفاف. وقد حُلَّت هذه المشاكل في غضون عشرين سنة لا أكثر وبهذا برزت ما بين ١٨٩٧ و ١٩١٧ «مدينة ثانية»(٤) للقاهرة في العقود الأولى من القرن العشرين. وأقيمت شبكة حديثة من المواصلات الضخمة ما بين ١٨٩٤ (وقد أعطي امتياز للخبير المالي البلجيكي إمبان (Empain) لإقامة نظام ترامواي، وما بين ١٩١٧ ، وهو تاريخ كانت القاهرة قد حصلت فيه على ثلاثين خطًا للترام ضمنت الاتصالات الداخلية (وقد بني أحد الخطوط على موقع الخليج السابق) وخطوط اتصال بالضواحي (بولاق والعباسية والأهرامات وشبرا والقاهرة القديمة وإمبابة) وقد جعلت هذه الخطوط البالغة ٦٥ كيلو مترًا والتي شكلت الشبكة النهائية للقاهرة من مركز المدينة نقطة لا تبعد أكثر من ساعة واحدة عن أكثر المناطق النائية المحيطة بها. وقد حل ردم قناة الإسماعيلية (عام ١٩١٢) مشكلة التوسع باتجاه الشمال وكان بمثابة طريق مباشرة سريعة في اتجاه هليوبوليس التي كانت في طريقها إلى التطور آنذاك. ولبى بناء سد أسوان قبل كل شيء احتياجات تطوير الزراعة المصرية، إلا أن التحكم بفيضانات النيل أتاح المجال لتثبيت التربة على ضفتي النهر في القاهرة وعلى الجزيرتين (الجزيرة

والروضة) واستخدامهما لبناء أحياء جدية غربي المدينة. كما سهّل بناء السد إمكانية بناء الجسور التي تفتقر إليها المدينة كي تتسع غربًا. بدأ تشييد ثلاثة جسور في ١٩٠٢ واستكمل في ١٩٠٧ وأضيفت إلى جسر إسماعيل (جسر عباس الذي يصل بين الروضة والجيزة، وجسري الروضة والقاهرة القديمة، وجسر محمد علي بين القصر العيني والروضة) فامتد بذلك طريق من جنوبي المدينة إلى غربها. وما أن استُكمل بناء الجسر من بولاق إلى شمالي الجزيرة (١٩٠٨ - ١٩١٢) حتى كانت هناك ثلاث طرق تؤدي إلى الضفة اليسرى. ولم تطرأ حاجة لإجراء أية تعديلات على نظام الجسور حتى حلول عام ١٩٥٢.

فتحت هذه الإنجازات التقنية ووسائط النقل الحديثة المجال أمام توسع المدينة في مضامير أخرى. كانت المدينة حتى عام ١٩٠٠ تتغير ببطء شديد تبعًا للخطوط التي رسمت أيام الخديوي إسماعيل: التمدين التدريجي لحي الإسماعيلية، وتأسيس الوظائف الإدارية في منطقة شرقي القصر العيني، فإعمار منطقتي الفجالة والتوفيقية بالسكان ما بين المدينة القديمة وقناة الإسماعيلية. إن الإنجازات العظيمة في التمدين لم تبدأ فعلاً إلا في أوائل القرن العشرين. وفتحت المناطق الواقعة على طول شاطئ النيل التي كانت حتى ذلك الحين مقتصرة على مساكن الأمراء، أبوابها أمام التطوير المديني. وفي منطقة قصر الدبارة أعقب تأسيس القنصلية العامة البريطانية تقسيم المنطقة إلى قطع: بدأت الجاردن سيتي في ١٩٠٦ بنثر منازلها الجميلة على طول الشوارع على شكل منحنيات على الطريقة البريطانية. وفي الجزيرة ما بين ١٩٠٥ و١٩٠٧ اشترت شركة باهلر «Baehler Co.» المنطقة التي ستصبح أرقى حي في القاهرة «الزمالك» وقسمتها إلى قطع مثل رقعة القضبان المتشابكة؛ أما في أسفل منطقة الجنوب فبدأ تدفق السكان على «الروضة» في حين رسمت خطط إسكان «إمبابة» و«الجيزة» غربي النيل.

وفي شمالي شرق القاهرة كانت المنطقة شبه الصحراوية التي توسعت العباسية باتجاهها موضع دراسة لمحاولة تطويرها بدأت عام ١٩٠٦ حين قررت شركة يديرها بارون إمبان «Empain» التي شهدنا نشاطاتها في حقل المواصلات. أن تنشئ فيها مدينة تابعة للمدينة الرئيسية. حصلت الشركة على ٢٥٠٠ هكتار ثم على ٥٠٠٠ هكتار من الأراضي

الصحراوية بسعر زهيد للغاية وقامت بتقسيم المنطقة إلى قطع بعد أن بنت سكة للترام طولها ٢٤ كيلو مترًا تصل هيليوبوليس بالقاهرة. وأتاح كم هائل من الرأسمال الأوروبي المجال لتنظيم إمدادات الماء والكهرباء وتأسيس شبكة الصرف الصحي. وتزايد عدد السكان بسرعة شديدة؛ ففي عام ١٩١٠ لم يكن هناك سوى ما يقرب من ألف نسمة في هيليوبوليس، إلا أن العدد ارتفع إلى ٢٨,٥٤٤ عام ١٩٣٠ و ٥٠,٠٠٠ عام ١٩٤٧, وتحولت هيليوبوليس التي ظلت لأمد طويل فرعًا منفصلاً عن مركز المدينة إلى مركز تطوير ضواحي المدينة باتجاه الشمال الشرقي إلى أن ملأ نمو النسيج المدني في أواسط هذا القرن الفضاء الفسيح الخالي الذي كان يفصل المنطقتين.

لا يمكن لتحديث المدينة وتطويرها أن يتما إلا على حساب صرف نفقات جسيمة على المعدات لا فائدة منها بعد اليوم. فظهور نمط جديد من المركبات عام ١٩٠٣ (السيارة) عجل في تحويل شبكة الطرقات في القاهرة وقد بدأ رصف الطرق بالحصباء منذ ما قبل ١٨٨٢. وازدادت مناطق الشوارع المعبدة من ٣٠,٠٠٠ متر مربع في ١٨٨٢ إلى ١,٣٥٤,٠٠٠م٢ في ١٩٠٠ وإلى ٣,٤٠٨,٠٠٠ في ١٩٢٧. إلا أن هذا التحديث كان له أعظم الأثر على المدينة الجديدة بوجه خاص، حيث تكاثفت حركة السير الحديثة. بقي نظام الطرق في المدينة القديمة فوضويًا في معظم الأحيان، وتم تأمين بضع طرق رئيسية لتحسين شبكة اشتد عجزها بشكل واضح (الشوارع الرئيسية مثل «شارع الخليج» و«شارع الأزهر»). ومنذ عام ١٩٠٩ بدأ في القاهرة إنشاء شبكة الصرف الصحي. وتم تخطيطه لخدمة مليون نسمة، إلا أنه بلغ استطاعته القصوى مع بدايات ١٩٣٠.

إن إحدى الصعوبات الجمة التي كانت تواجه القاهرة في تطورها هي غياب أي مؤسسة داخلية. وفي الحين الذي كانت المدن المصرية تنعم بإطراد بالبلديات والإدارات المحلية كانت العاصمة تدار مباشرة من الحكومة أو ضمن إطار محافظة الولاية. ولم تكن إدارة التنظيمات التي أنشأها محمد علي تتمتع بسلطة واسعة وكان التحكم بمجالات معينة خارجًا عن دائرة نفوذها تمامًا. ويبين هذا الوضع إلى حد ما العجز الواضح في تنظيم الحياة الحضرية. كما ساهمت المكانة السياسية المتردية لمصر واستيلاء الأجانب على الإدارة

والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها (فإخضاعهم للضرائب المحلية خلق صعوبات عديدة) ومنح امتيازات الخدمات العامة جميعا لشركات أجنبية، كل ذلك ساهم في إعاقة تنسيق أعمال البلدية وتبديد جهودها لخدمة القسم الأكبر من السكان.

٣- المدينتان

عززت الفترة الاستعمارية الميل إلى خلق مدينتين متصلتين جنبًا إلى جنب، وقد بدا ذلك واضحًا منذ أيام إسماعيل باشا، إلا أنه ازداد سوءًا فيما بعد: فإذا كان الخط الفاصل قبل ١٨٨٢ يفصل القطاع «التقليدي» عن القطاع «الحديث» فإن الشرخ بعد استعمار مصر اتخذ سمة قومية واجتماعية واقتصادية زاد من حدته وعمقه. ومنذ ذلك الحين يستطيع المرء أن يتحدث بحق عن مدينة «بلدية» ومدينة «أوروبية» تمامًا كما هو الحال في المدن الاستعمارية الكبرى في شمال أفريقيا. وقام عالمان مختلفان في كل شيء (حتى في مظاهر نظام الشوارع الفوضوي في الشرق والمنظم في الغرب) يواجهان بعضهما البعض على جانبي «جبهة» تمتد من الشمال إلى الجنوب -من باب الحديد إلى الأزبكية إلى عابدين والسيدة زينب. وبدلاً من أن يقوم التحام تدريجي مطرد كما كان مأمولاً أيام إسماعيل أضحت الفروق أعظم وأشد حين تحرك مركز جاذبية المدينة دون هوادة باتجاه الغرب، حيث تتراكم السلطة والأنشطة والأثرياء.

غطت القاهرة القديمة جزءًا واحدًا لا غير من المدينة العثمانية حيث اقتطع من مثلث الأخيرة جزء صغير غربي شارع «الخليج المصري» مع تقدم التحديث. وتنتمي بولاق إلى ذلك القطاع، وقد أدخلت بعض الطرقات وإقامة المباني الحديثة في أماكن معينة مظهر التطور، إلا أن النسيج العتيق بقي موجودًا خلف مخططات الواجهة الزخرفية «الأوروبية» وازداد خرابًا وتهدمًا يومًا بعد يوم. لقد قُدمت هذه المدينة القديمة قربانًا على مذبح المدينة الأوروبية منذ أيام إسماعيل ولم يزدد هذا التخلي والإهمال إلا سوءًا فيما بعد؛ فالطرق أهملت ولم يكن هناك تنظيم كاف لجمع القمامة، ومواسير الصرف الصحي كانت إما في حالة يرثي لها أو غير موجودة أصلاً وكذلك بقيت مرافق المياه غير مستكملة. ومع ذلك استمر سكان تلك الأحياء بالازدياد بسرعة مذهلة: ففي الفترة ما بين ١٨٨٢ و ١٩٢٧

ارتفع عدد سكان أربع من التقسيمات التي كانت تشكل المدينة القديمة (الجمالية وباب السرايا والموسكي والدرب الأحمر) من (١٢٢,٤١١) إلى (٢٥٩,٥٣٥) أي زيادة ١١٢٪، ولكن لو أخذنا بعين الاعتبار التزايد الأكثر تسارعًا في المناطق الأخرى من القاهرة لتبين لنا أن المدينة الشرقية عانت من انحطاط واضح نسبيًا. فنسبة السكان الذين كانوا يعيشون هناك كانت تتناقص باستمرار: في ١٨٩٧ (٥٤,٣٪) من المجموع الكلي، وفي ١٩٠٧ (٥١٪)، وفي ١٩١٧ (٤٧٪) وفي ١٩٢٧ (٤٠٪) وأخيرًا في ١٩٣٧ (٣٤٪). علاوةً على ذلك كله كان هؤلاء السكان غاية في الفقر، فالمدينة القديمة أصبحت بمثابة ملجأ ومالت لأن تصبح بروليتارية. ولا يمكن لكل ذلك إلا أن يكون مؤشرًا على انحطاط تبدى في مظهرها الخارجي الذي ينبئ ببؤس مزرٍ أكثر فأكثر وكذلك في فعاليتها التي أخذت تتناقص شيئًا فشيئًا. إن مثال الجمالية[٥] مثال غاية في النموذجية من هذه الزاوية، إذ تمكن هذا الحي التقليدي من إعالة نفسه عن طريق نشاطاته الفنية والتجارية حتى عام ١٩١٤. ولكن سكانه البارزين هجروه تدريجيًا في أعقاب الحرب وظهر التنافس واضحًا بين انحسار فاعليته الاقتصادية والازدياد الهائل لعدد السكان فيه الذي فاض وأتخم الحي، الأمر الذي أدى بدوره إلى بطالة مزمنة متأصلة. لقد انتقلت النشاطات الاقتصادية الحديثة الآن باتجاه الغرب والشمال. وهنا بالتحديد ومن دون شك يمكننا العثور على حاضر المدينة ومستقبلها.

بدت المدينة الغربية التي كانت أقطابها الرئيسية تتمثل في الفنادق والمصارف في حي الإسماعيلية وقصر عابدين الملكي وسفارات ووزارات حي قصر العيني، وكأنها تتمركز حول اثنين من أكثر رموز الاحتلال الأجنبي وضوحًا للعيان: الثكنات البريطانية في قصر النيل و «المسكن» حيث يقطن جميع الممثلين المتنفذين من بريطانيا العظمى. وبقيت المدينة التي صممت إبان عهد إسماعيل مركز الأعمال، إذ اختفت الفيلات وحل محلها مبانٍ ضخمة. وكان هناك تجمع للمخازن الكبيرة والبوتيكات والمصارف وأرقى الفنادق (بما فيها فندق شبرد ذائع الصيت الذي أعيد بناؤه مرات عديدة ولكنه سيختفي من الوجود أخيرًا عقب الحريق الهائل عام ١٩٥٢). وهناك أيضًا كان السكان الأوروبيون متجمعين وقد

كانوا قابضين على زمام كل سلطات القرارات السياسية والاقتصادية. وفي العديد من المناطق ضمن هذه المثلث الذي كان رأسه محطة القطار وكانت قاعدته شارع الخديوي إسماعيل كانت أغلبية السكان من الأجانب (ومعظمهم أوروبيون) عام ١٩٢٧. (فمثلاً في التوفيقية كان ٣, ٦٢٪ من السكان أجانب)، وكانت هذه المنطقة إجمالاً تحتوي ٥٢٤, ٢٣ أجنبيًا من أصل ٠٠١, ٦٤ (أي ٣٧٪). ويقع المركز السياسي إلى الجنوب على طول القصر العيني، في شبكة من الشوارع المصممة على شكل قضبان متشابكة، وهناك تتمركز معظم الوزارات والخدمات الحكومية الرئيسية. ويقع إلى الغرب من ذلك الحي السكني المترف «الجاردن سيتي» الذي يمتد من جسر إسماعيل إلى الروضة. لقد عبرت هذه الأحياء الجميلة نهر النيل وامتدت في الزمالك شمال حدائق نادى الجزيرة الرياضي، الذي أنشأه البريطانيون للترفيه عن أنفسهم جسديًا ومعنويًا. وتمتاز «الروضة» جنوبًا و «الجيزة» غربًا بسمة سكنية مترفة للطبقة الوسطى العليا. وتبين سمات المدينة الغربية (الأعمال والمساكن المرفهة) لماذا لم تستقطب سوى ٠٠٠, ٣٥٠ ساكن بالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه (سكانها يمثلون ٧, ٢٦٪ من مجموع سكان القاهرة عام ١٩٣٧ وهي نسبة لم يطرأ عليها تغير يذكر منذ بداية القرن).

أخذت مدينة جديدة بالتشكل تدريجيًا في الشمال متميزة تميزًا واضحًا في الغرب بالتطور الاقتصادي الذي بدأ في بولاق وشبرا، بينما احتفظت هيليوبوليس في الشرق بطابعها كمنطقة سكنية للبورجوازيين والطبقة الوسطى مع عنصر واضح وبارز من الأقليات المصرية. وضم قسمًا شبرا و«الوايلي» اللذان كانا يسكنهما ١٣١, ٣٠ نسمة في ١٨٨٢، حوالي ٦٢٦, ٢٧٢ نسمة في ١٩٢٧. لم يتوقف قسم سكان القاهرة القاطنين في المنطقة الشمالية عن التزايد منذ بداية القرن ففي ١٨٩٧ كانوا ٩, ١٢٠٪ وفي عام ١٩٠٧ (٥, ١٦٪) وفي عام ١٩١٧ (٥, ٢١٪) وفي ١٩٢٧ كانوا ٦, ٢٧٪. وفي عام ١٩٣٧ كان في المنطقة الشمالية بأكملها ٠٠٠, ٤٥٠ نسمة (حوالي ٣٤٪ من مجموع سكان القاهرة) وهو عدد أكبر من مثله في المدينة الشرقية وأكبر بكثير من المدينة الغربية. وأتاح تطور المواصلات الفرصة لإعمار مناطق نائية (مثل الضواحي الجنوبية للمعادي

وحلوان) والتوغل إلى مساحات أبعد إلا أن تلك المناطق لم تحظ سوى بعدد محدود من السكان.

كانت المدينة «المجزأة» صورة لمجتمع مقسم.. صورة لبلد مستعمر. وكان تفوق الأجانب واضحًا في جميع رموز المدينة وهم يعيشون محاطين بالأسوار الحصينة لأعمالهم وأحيائهم السكنية. أما بالنسبة للمصريين فمعضلتهم كانت واضحة لا لبس فيها: أن يستسلموا للاختناق البطيء في الأحياء القديمة أو أن يقبلوا بالتأقلم مع نمط من الحياة جاءهم من الخارج.

القاهرة: المدينة العاصمية (١٩٣٦- ١٩٧٦)(*)

«كانت القاهرة في ذلك الحين تعج بنشاط مزدهر.. وكان المراقبون يذهلون لما يطلاعهم من مظهر حجم المدينة الهائل. وأصبح الازدحام مخيفًا لشدته. وظهر التفاوت الطبقي والفارق الكبير في نمط حياة كل طبقة حتى ليكاد يصل إلى قيمها وأخلاقياتها، وكذلك السمات الخاصة بالمناطق المختلفة، كل ذلك دل دلالة واضحة على انقسام وتشرذم من شأنهما أن يحيل القاهرة إلى مدينة لا حول لها ولا قوة. إلا أن الضوضاء والصخب اللذين يصدران أحيانًا عن هذه الكتلة البشرية غير المتناغمة والتي تزخر بالحركة يكشف عن وحدة مخيفة. لقد استجمع العملاق أشلاءه المتناثرة وسدد ضربته المحكمة[٦]».

يعتبر عام ١٩٣٦ تاريخًا سياسيًا ليس فيه دلالة معينة بالنسبة لمصر: توقيع المعاهدة الأنغلو-مصرية لم يضع حدًا للتفوق السياسي للبريطانيين الذي لم ينته إلا مع ثورة ١٩٥٢، ولم ينه الاحتلال العسكري الذي غسلت آخر آثاره عام ١٩٥٦، ومع ذلك يصح القول بأن تلك الفترة التي بدأت في ١٩٣٦ قد شكلت بالنسبة للقاهرة بداية عهد جديد. فمنذ ذلك الحين أضحت حياة القاهرة وكل ما يطرأ عليها مرهونًا بتطور ديمغرافي مرّ بتغير

(*) للإطلاع على دراسة حديثة للقاهرة خلال تلك الفترة يمكن للقارئ الرجوع إلى كتاب

Le Caire, Andre Raymond (paris: Fayard, 1993).

مفاجيء. إذ كان سكان القاهرة حتى عام ١٩٣٧ يتزايدون بمعدل سنوي يبلغ حوالي ٥ ,١ إلى ٢٪ (١٨٩٧- ١٩٠٧ : ٤ ,١٪ وعـام ١٩٢٧- ١٩٣٧ : ٢ ,٢٪). ومنذ ذلك الوقت ارتفع معـدل الازدياد ارتفاعـًا مطردًا إلى أن وصل إلى ٤٪: ١٩٣٧- ١٩٤٧، ٨ ,٤٪، ١٩٤٧- ١٩٦٠ ومن ١٩٦٠- ١٩٦٦، ٤٪. وسكان القاهرة الذين تضاعف عـددهم بين ١٨٨٢- ١٩١٤ (٣٢ سنة) تضاعفوا ثانية ما بين ١٩١٧- ١٩٤٢ (٢٥ سنة) ثم تضاعفوا للمرة الثالثة ما بين ١٩٤٧- ١٩٦٦ في ١٩ عامًا فقط. ونتيجة لهذه الوثبة إلى الأمام قفز هذا الجزء من سكان مصر الممثلين في القاهرة والذي ارتفع تعـداده تدريجيًا من ٥٪ إلى ٢ ,٨٪ (في ١٩٣٧)، قـفـز حـاجـز الـ ١٠٪ في ١٩٤٧ واجتـازه إلى (٨ , ١٠٪) ثم تزايد بسرعة كبيرة إلى (٨ , ١٢٪) عام ١٩٦٠ ثم إلى (١٦٪) عام ١٩٧٦ . ويشير تباطؤ التزايد المبين في الإحصاء العام للسكان عام ١٩٧٦ (وهو تزايد سنوي قدره ٨ ,١٪ بين ١٩٦٦ و ١٩٧٦) إلى تغير في الاتجاه سيكون له دور في تغيير هذه المعلومات الأساسية على المدى البعيد فقط.

ويمكننا أن نرقب إطلالة «مدينة قاهرة ثالثة» كما ورد في كتاب مارثيلو «Marthelot» نتيجة لهذه الارتفاع الديمغرافي المذهل. مدينة لها من الضخامة والتطور المتسارع ما يسوغ تسميتها «بالعاصمة الأم» المدينة الأولى في إفريقيا وإحدى أهم المدن في العالم، إلا أنها تتمتع بسمات تجعلها ظاهرة مصرية تمامًا.

١- الديمغرافيا متسارعة التزايد أبدًا[٧]

عندما يشرع المرء في بحث ديمغرافية مصر والقاهرة وتعداد السكان اليوم تطالعه أرقام تصيبه بالدوار. فسكان القاهرة ازداد عددهم ما بين ١٩٣٧ و١٩٤٧ من ٣ ,١ مليون إلى مليوني نسمة. ثم أصبحوا عام ١٩٦٠ (٣ ,٣) مليون نسمة وارتفع عددهم عام ١٩٧٦ إلى (١ ,٥) مليون. إلا أن القاهرة «العاصمة» (بما فيها المناطق الحضرية في محافظة الجيزة على ضفة النيل الغربية) كانت تضم عام ١٩٧٦ ما يقرب من (٧ ,٦) مليون نسمة (أي ٨ ,١٨٪ من سكان مصر) وضمت «القاهرة العظمى» ٨ ملايين نسمة.

والحق أن مصر بأكملها عانت من ثورة ديمغرافية حقيقية، فارتفع متوسط تزايدها السنوي من (٢,١٪) ما بين ١٩٢٧ و ١٩٣٧ إلى (٩,١٪) ما بين ١٩٣٧ و١٩٤٧ وأخيراً إلى (٦,٢٪) من ١٩٤٧(٨).

إلا أن ظاهرتين اجتمعتا في القاهرة فزادتا من حدة سرعة التزايد السكاني فاقت كل تصور وصلت ما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٦ إلى (٤٪) وتجاوزت ذلك الرقم. وبهذا فاقت النسبة الطبيعية لتزايد السكان في القاهرة التي بقيت معتدلة أمدًا طويلاً نظيرتها في مصر كلها. وترتب على ذلك نتيجتان: الأولى هي أن سكان القاهرة كانوا فتيين جدًا (حوالي ٥١٪ من السكان كانوا تحت سن العشرين عام ١٩٦٠). والثانية هي أنه لم يعد بالإمكان تصور إيقاف تزايد سكان القاهرة بمجرد الحد من الهجرة الداخلية. لقد أصبحت زيادة حجم القاهرة وتوسيعها أمرًا لا مفر منه ويجب تخطيطه. أما الظاهرة الثانية فهي زخم الهجرة الداخلية التي يتدفق بموجبها سيل لا ينتهي من البشر على القاهرة آتين من جميع أنحاء مصر. لقد أثرت هذه الحركة في جميع المدن المصرية ولكن القاهرة كانت أشدها تأثرًا؛ فما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٦ استوعبت ما يقرب من ٨٠٪ من مجموع المهاجرين المصريين، وفي عام ١٩٦٠ قدرت الإحصاءات أن حوالي ٠٠٠, ٢٧٠, ١ قاهري (وهم ثلث سكان القاهرة) قد ولدوا خارج المدينة. لا ريب في أن حمى هذه الهجرة الداخلية تتصل بالتزايد وبالبطالة المتفشية في الأرياف نتيجة لتلك الضغوط. كما أنها ترجع إلى سياسة التصنيع التي طبقت بحمية واندفاع ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٦ واجتذبت عددًا لا يستهان به من الناس إلى المناطق المحيطة بالمجمعات الصناعية المنشأة في شمال القاهرة وجنوبها. ويشكل تباطؤ هذه الجهود الصناعية أحد أسباب الانخفاض المفاجيء للتزايد في القاهرة عقب عام ١٩٦٦. لقد فاقمت جموع المهاجرين هذه والمؤلفة من أفراد ذوي ثقافة ضحلة نسبيًا (٦, ٤٥٪ أميين) ومعظمهم ليسوا ذوي خبرة مهنية تذكر (٦, ٤٢ من العمال كانوا دون مؤهلات) والذين يتقاضون دخلاً أدنى من المعدل المتوسط؛ فاقمت المشاكل المتعددة التي تواجهها القاهرة وزادت من حدتها بشكل ملموس وواضح. فالمهاجرون القادمون في آخر موجات الهجرة هم أناس فقراء يرزحون تحت ثقل البطالة ومطالبهم سواء الاجتماعية منها

(المعونة المادية، وإيجاد السكن) أو الاقتصادية (العمل) أو الثقافية (التعليم) جميعها مطالب ملحة تتطلّب حلاً عاجلاً.

ومن السهل أن نفهم ألا يُحدث رحيل بضعة آلاف من الأجانب عقب الزوبعة التي أخذت تشتد بعد ثورة ١٩٥٢ وأزمة قناة السويس خاصةً ١٩٥٦ أي ضجة أو ألا تلفت هجرتهم أنظار أحد مع أنه كان من بينهم عدد كبير من الأخصائيين من أعلى المستويات والخبراء والفنيين الأكثر تواضعًا في خبرتهم وقد حرمت هجرتهم مصر من ثروات كان بقاؤها يغنيها. أما في الأوساط السياسية والاجتماعية فكان لهذا الرحيل دلالة كبيرة، إذ أسهم في إعادة العاصمة إلى أيدي المصريين بنفس الطريقة التي أسهمت سياسة ناصر، بغض النظر عن عيوبها وثغراتها، في إعادة مصر لأهلها، كما نتج عن هذا الرحيل توزيعًا اجتماعيًا واقتصاديًا جديدًا غير وجه المدينة.

قلب مفعول هذه الاندفاعة الديمغرافية المحمومة بنية المدينة رأسًا على عقب فانقلبت مواقع القطاعات الكبرى في القاهرة ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ إذ تغيرت المدينة القديمة والمدينة الغربية والمدينة الشمالية خلال عشر سنوات من ٣٤، ٢٧ و ٣٤٪ من مجموع السكان على التوالي إلى ٣٢، ٢٥ و ٣٨٪[٩]. وقد استمر هذا التبدل حتى يومنا هذا بحيث أن مركز جاذبية المدينة الذي كان ينتقل منذ ستين عامًا ما بين الشرق والغرب بدأ يميل الآن إلى الثبات في المنطقة الشمالية.

واستمر الانحطاط النسبي للمدينة ذات «الطابع الشرقي» والذي بدأت معالمه تتضح منذ ١٩٣٧ وأخذ في التسارع منذ نشوب الحرب. إن الازدياد المعتدل لأعداد السكان في «الأقسام» الستة التي تشكل هذا الجزء من القاهرة (في ١٩٤٧: (٥٧٤,٠٥١) وفي ١٩٧٦ (٧٧٣,٠٥٣) يتناسب طرديًا مع انحطاط مستمر؛ في ١٩٤٧ ضمت هذه «الأقسام» الستة ٢٨٪ من مجمل سكان القاهرة، وفي ١٩٦٠ (٢٢,٢٪) وفي عام ١٩٧٦ بلغت النسبة ١٤,٣، إلا أن المدينة القديمة لم تتوقف عن القيام بدور هام في حياة القاهريين. فآوت قسمًا كبيرًا من أشد السكان فقرًا وخاصة المهاجرين الجدد الساعين إلى سقف يظلهم حين يصلون إلى القاهرة. إنه نفس الدور الذي تلعبه مدن الصفيح المستعمرة في شمال أفريقيا.

كما يوضح لنا هذا الوضع الكثافة الكبيرة (١,٠٠٢ نسمة في الهكتار الواحد في «باب السرايا». ولكن هناك كثافة أعلى تتجاوز ٢٠٠٠ نسمة في بعض الأحياء، مثل تلك الموجودة في «العُطُوف» ٢,٢٨٠ نسمة). لقد بلغت هذه المناطق حد الإشباع الديمغرافي، وهذا يفسر أسباب تباطؤ التزايد الإجمالي في القاهرة منذ ١٩٦٦ الذي يتضح بجلاء في «الأحياء القديمة» حيث يبدو أن انحطاطًا في التعداد السكاني قد بدأ. ويبين لنا تكدس السكان ظاهرة عجيبة حقًا، وهي سكنى المقابر في القاهرة. فالمد البشري الذي أغرق المدينة حين لم يجد متسعًا للتوسع الحضري باتجاه الشرق بدأ باحتلال مدن الموتى في «قايتباي»؟ و «القرافة» حيث بنيت القبور على شكل منازل حقيقية اصطفت على جوانب شبكة منتظمة من الطرقات. ومنذ عام ١٩٤٠ غزا المتربصون الباحثون عن مساكن رخيصة هذه المقابر وتقدر الأعداد التي تسكن هناك بحوالي ١٠٠,٠٠٠ نسمة هم عمومًا من البؤساء المساكين.

كما تباطأت تحسينات المدينة الغربية التي أضحت مركز المدينة نتيجة للاندفاع نحو ما وراء النيل: ٥٧٥,٧٨٨ نسمة عام ١٩٤٧؛ ثم ٦١٧,٤٨٠ عام ١٩٧٦ في الأقسام الخمسة في الغرب إلا أن ذلك لا يمثل سوى تناقص منتظم في هذا الجزء من سكان القاهرة: ٢٨,١٪ عام ١٩٤٧ و ١٩,٦٪ عام ١٩٦٠ ثم ١٢,١٪ عام ١٩٧٦. وتفسر لنا وظائف هذا القسم كمركز للنشاطات والخدمات الإدارية واستعداده ليكون منطقة سكنية مترفة مما لا يسمح بوجود كثافة كبيرة، كل ذلك يفسر هذا الركود. تواصل التوسع في المدينة باتجاه الغرب حتى ما خلف النيل ووصلت إمبابة والجيزة اللتين ضمتا ٥٣٧,٧٨٩ نسمة عام ١٩٤٧ إلى حوالي ١,٠٦٢,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٥ وهو ازدياد يبلغ ٩٨٪ أي أكبر من الازدياد الذي عرفته القاهرة بأجمعها خلال الفترة نفسها (٩٦٪). وبلغ تعداد سكان محافظة الجيزة عام ١٩٧٦، وهي المحافظة التي ينتمي جزء كبير منها إلى الكتلة الحضرية للقاهرة، حوالي ٢,٤١٩,٢٤٧ نسمة.

إلا أن المنطقة التي شهدت أكثر التغيرات المذهلة إنما هي المنطقة الواقعة شمالي المدينة. ففي عام ١٩٤٧ كان فيها ٧٣٢,١٥٣ نسمة، ثم أصبح العدد ٢,٨٣٧,٠١٤ عام

١٩٧٦ ؛ أي ازدياد يبلغ ٣٨٧٪ . إن المنطقة الشمالية التي كانت تضم ٧, ٣٥٪ من مجموع سكان القاهرة عام ١٩٤٧ و(٥, ٤٦٪) عام ١٩٦٠ ، يقطنها اليوم أكثر من نصف هذا العدد (٨, ٥٥٪ عام ١٩٧٦) وبدأت البقع المتفرقة من التطور الحضري بالاتصال لتصبح منطقة واحدة . إن هذا التزايد من النشاط والتسارع بحيث يبدو وكأن مستقبل القاهرة قد يتخذ شكله وأبعاده هناك : كان للمشاريع القائمة للوصول السريع بين الشمال والجنوب (العاصمي)[١٠] ولتصنيع المنطقة دور في تدعيم حركة تبدو وكأنها ظاهرة طبيعية وكأنما تستأنف عاصمة مصر في منتصف القرن العشرين حركة باتجاه الشمال وتشمل المراحل المتابعة للفسطاط (٦٤٠) والعسكر (٧٥٠) والقطائع (٨٧٠) وأخيراً القاهرة (٩٦٩) .

بدأت في الطرف الآخر من القاهرة في الجهة الجنوبية حركة توسع مماثلة بحمية ونشاط وإن جاءت متأخرة قليلاً . وإذا ما كانت القاهرة القديمة مثلها مثل الأحياء القديمة تسجل الوقت إن صح القول (٩, ٤٪ من مجموع السكان في ١٩٤٧ ، و ٤, ٥٪ في ١٩٧٦) في حين تواصل التفوق في العدد (من ٩٠٤, ١٠٠ إلى ٦٧٠, ٢٧٣) نجد أن المناطق السكنية الحضرية مثل المعادي وحلوان قد اجتاحتها موجة محمومة من الازدياد السكاني فقد زاد تعداد المعادي من ٩٩٤, ٤٢ عام ١٩٤٧ إلى ٠٥٦, ٢٨٧ عام ١٩٧٦ . وقفز تعداد حلوان من ٠٢٨, ٤ إلى ١٩٠, ٣١٦ نسمة وهو ازدياد يحطم الرقم القياسي بتسارع ٢٠٠, ١٪ خلال ثلاثين عامًا ، وهو مرتبط بنهضة الصناعة في تلك المنطقة . لقد ظهر إلى حيز الوجود قطب جديد في القاهرة -في الجنوب تحديداً- تجاوز الأمكنة والمساحات التي بقيت بانتظار إيجاد مخرج لها .

٢- مشاكل مدينية

إن للأرقام والإحصاءات المذكورة آنفًا من الفصاحة والتعبير ما يكفي للتنبؤ بضخامة المشاكل التي تواجهها القاهرة المعاصرة والتي تتعلق بالبهرجة التي ترافق التطور المديني وبحياة السكان أنفسهم . ويتناول مصدر هذه المشاكل الحياة اليومية لهذا الكم الهائل من البشر الموزعين على مساحة أكثر من ٠٠٠, ٢٠ هكتار وهي مشاكل تذكر بنوع مثيلاتها

التي تثير ذعر فنيي العواصم الغربية فتمتقع وجوههم لدى ذكرها، إلا أنها تقع في بيئة اقتصادية واجتماعية لبلد يقدر دخل الفرد الواحد فيها بحوالي (١٩٧) دولارًا لا غير عام ١٩٧٢.

وعلى الرغم من أن تقدمًا ملموسًا قد طرأ في هذا المجال منذ الحرب، لا يمكننا القول أن بحوزة مدينة القاهرة بنى إدارية ستمكنها من تنظيم تطورها. وقد جاء إنشاء بلدية القاهرة عام ١٩٤٩ ووزارة الشئون البلدية والقروية ضمن ذلك السياق معلمًا بارزًا أعلن بداية مرحلة هامة اكتملت بإلغاء امتيازات الأجانب واستعادة المصريين لإدارة المرافق العامة (إنهاء الامتيازات من عام ١٩٤٧، إلغاء المحاكم المختلطة ١٩٤٨، تأميم وسائل النقل ١٩٥٦) وأخيرًا إلغاء هبات الوقف أو إحكام السلطة عليها. إلا أن التردد والحيرة في شأن الصيغة التي ستعطي لإدارة القاهرة والنزوع إلى إدارة المدينة من القمة بأسلوب بيروقراطي قد أعاق دون شك تخطيط تطوير المدينة بقدر ما ساهم في ذلك نقص الموارد الكافية أو كون الجزء الغربي من المدينة يعتمد على بنية إدارية مستقلة (محافظة الجيزة). ولم تكن محاولة التنظيم كافية إجمالاً لوقت طويل فيما خلا قطاعات محدودة مثل المعادي وهليوبوليس ومدينة نصر والمدينة الفاطمية.

وحينما كانت تُبذل محاولة للتخطيط كانت تمنى بإخفاق ذريع لبعدها عن الوقائع الحقيقية التي كان من الممكن التنبؤ بها؛ فالخطة الرئيسية لعام ١٩٥٦ وضعت سقفًا لها هو ٣,٥٠٠,٠٠٠ نسمة للقاهرة. وقد يتبادر إلى الأذهان بأنه كان بإمكان اللجنة العليا المشكَّلة للإشراف على تطوير القاهرة أن تكون أكثر واقعية وكفاءة فيما قامت به.

إن إحدى أشد المشاكل تعقيدًا في القاهرة هي مشكلة حركة السير. وقد بُذلت مجهودات كبيرة بعد ١٩٥٢ لتوسيع وتحسين شوارع القاهرة التي كانت مهددة بالاختناق نتيجة الحجم الهائل لسيول السيارات. وكان أحد أعظم الإنجازات وأروعها (والتي كان لها دلالة سياسية واضحة هو تطوير الساحة المركزية (ميدان التحرير) الذي تخلص عام ١٩٤٦ من الثكنات البريطانية التي كانت تجثم على حوافه. وكذلك إتمام كورنيش النيل بطول خمسين كيلو مترًا والذي أزاح من طريقه آخر العوائق وهو حديقة «المسكن البريطاني» التي

كانت تمتد على مساحة كبيرة إلى أن تبلغ النهر. وتحف بالقاهرة اليوم شبكة من الطرقات السريعة التي ترسم الخطوط العريضة لشكلها الجديد. وتم تحسين الاتصالات بالجزء الغربي تحسينًا ملحوظًا عبر بناء «جسر الجامعة» عام ١٩٥٨ وكذلك بتشييد جسر يصل بين «جسر بولاق» و «جسر إسماعيل» (الذي يدعى الآن قصر النيل). لم يكن هذا التقدم كافيًا لحل مشاكل ازدحام السير الناجم عن حجم المدينة (حوالي ٥٠ كيلو مترًا من الشمال إلى الجنوب وعشرة كيلو مترات من الغرب إلى الشرق) وعن طول وبعد الرحلات اليومية التي يقوم بها القاهريون (من الضواحي البعيدة في الشمال والغرب والجنوب إلى المركز) والتي ساهمت في زيادة حدة مشكلة السير. وترزح وسائل النقل العامة تحت ضغط هائل ويكفي المرء أن يشهد منظر الحافلات والقطارات الغاصة بمن فيها والتي تطفح من جوانبها جموع الركاب ليأتيه البرهان اليومي على فداحة المشكلة. وقد ساهم رفع القيود عن استيراد السيارات (المركبات) الخاصة في تردي حال الاختناق في حركة السير من سيء إلى أسوأ، ويكون ذلك واضحًا للغاية عندما يقترب المرء من مداخل جسور النيل. كما تعاني أنظمة التصريف الصحي ومحطات الضخ من فرط العبء الملقى عليها وهي تهدد من حين لآخر بأن تتقيأ ما بداخلها: وقد طفحت المصارف الصحية عام ١٩٦٥ خاصة في المناطق المكتظة بالسكان - وهي في الأساس أسوأ المناطق تجهيزًا من هذه الناحية -وتفاقمت المشكلة إلى أن اضطر الفنيون في الحالات الشديدة إلى تغطية عدد من فتحات تهوية المصارف الصحية بطبقة سميكة من الأسمنت ليتجنبوا الانفجارات وحمات الأبخرة كريهة الرائحة التي تنبعث منها. وقد كتب أحد الصعاليك على واحة من هذه البروزات التي تشبه الهضبة الصغيرة لبيوت النمل -في ضاحية السيدة زينب، بروح الفكاهة التي يميز أهل القاهرة والتي يعبرون عنها أحيانًا بنكات فيها جلافة؛ كتب: «مقام سيدي بلدية». وعززت الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت ذلك العام من احتمال أن تجد معظم هذه المشاكل الملحة حلاً لها، إلا أن الأماكن المخفية البعيدة في المدينة ظلت تعاني كل شتاء من تهديد الفيضان. ويأتي جمع القمامة في موقع مشابه من حيث ما يعترضه من مشكلات وما يعانيه من عدم الكفاءة في القيام بتلك المهمة.

ويبقى أهالي القاهرة أسرى مشاكل السكن والعمل الملحة. وقد نوهنا من قبل بأن إحدى سمات التحضر في مصر هي أنها ليست مرتبطة أساسًا بعملية التصنيع كما كانت عليه الحال في أوروبا. وقد كان التمدن قبل كل شيء هجرة ريفية سببتها مشاكل زراعية لا يمكن التغلب عليها. لذلك فلا عجب أن تكون البطالة هامة للغاية في القاهرة، وحسب ما جاء في إحصاءات ١٩٦٠ فإن (٨, ٦٦٪) من السكان «العاملين» ليس لهم عمل معين أو هم دون عمل دائم؛ و(٥, ٢٣٪) من السكان يعملون في الخدمات العامة، و(٥, ٧٪) فقط يعملون في الصناعة. ويعد التصنيع ضرورة حيوية في القاهرة ولكننا نجد أن جزءًا قليلاً من القوة العاملة المتوفرة يعمل عملاً فعليًا كمستخدمين حسب مفهوم الكلمة في حين بقيت كمية هائلة من البشر لا عمل دائم لها ووجدت نفسها مرغمة على القبول بمستوى متدن جدًا من المعيشة، ذلك على الرغم من الإنجازات التي تحققت في القسم الشمالي من القاهرة وفي حلوان. ولا ريب أن لمثل هذا الوضع عواقبه المحتومة على مشكلة السن. وقد تفاقمت الكثافة الإجمالية للمدينة وتردت إلى حال أسوأ بكثير من قبل نتيجة للتزايد الحاد الديمغرافي: إذ كانت الكثافة (٦, ٧٩) نسمة في الهكتار الواحد عام ١٩٣٧، و (١٥٦) نسمة عام ١٩٦٠ ثم (٢٨٥) نسمة عام ١٩٧٦. والحال أسوأ ما يكون في الأحياء القديمة، فالحاجة إلى السكن التي لا شك أنها حاجة ملحة هي أمر يصعب تحقيقه، إذ أن من يعاني تلك المشكلة هم الفقراء الذين لا يملكون شروى نقير. وقد تدهورت الأمور باطراد نتيجة لتردي حال المساكن الموجودة في الأحياء القديمة، ويقدر أن ٠٠, ١٢ وحدة سكنية تصبح غير صالحة للسكن سنويًا. وكان من الضروري تبعًا لما جاء في دراسة أجريت عام ١٩٦٥ بناء ٠٠٠, ١٤٠ وحدة سكنية خلال خمس سنوات أي ٠٠٠, ٤٠ وحدة لتغطية التزايد المتوقع للسكان و ٠٠٠, ٣٠ للتقليل من حدة الكثافة القائمة و ٠٠٠, ٧٠ لاستبدال الوحدات المتداعية. وبما أن عدد الوحدات السكنية التي تم بناؤها فعلاً ما بين ١٩٦٥ و١٩٧٠ يقدر بـ ٠٠٠, ٧٥ وحدة يمكننا الاستنتاج بأن الوضع أخذ في التدهور خلال تلك الفترة. ولم تتمكن الجهود التي تستحق كل مديح لبناء مساكن شعبية من استيفاء الاحتياجات القائمة (مجمعات المساكن العمالية: في إمبابة ٠٠٠, ٢ مسكن وفي حلوان

٣,٠٠٠ مسكن): فكثافة السكن في الغرفة الواحدة التي كانت شخصين في الغرفة عام ١٩٤٧ ارتفعت إلى ٢,٣ شخص في ١٩٦٠ ويبدو أنها استمرت في الارتفاع منذ ذلك الحين.

وقد ارتأى المخططون المدركون لتلك المشاكل إنشاء مدن محيطة بالقاهرة في المناطق التي لا زرع فيها؛ فمثل هذا التطوير من شأنه أن يخفف الضغط البشري الذي يرهق كاهل العاصمة. وقد نجح مشروعان ضخمان ضمن ذلك التخطيط في البروز إلى حيز الوجود. وقد باءت محاولة إقامة بلدة جديدة على جبل المقطم في (١٩٥٤- ١٩٥٦) بفشل ذريع نتيجة لصعوبة الاتصالات مع القاهرة، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية القاسية على ذلك السفح الجبلي. أما مشروع إنشاء مدينة بأكملها -مدينة نصر- شرقي القاهرة ما بين العاصمة وهيليوبوليس فقد لقي قسطًا أكبر من النجاح والفضل في ذلك دون شك يعود إلى الدعم الهائل الذي قدمته الحكومة بغية جعل هذا المشروع واحدًا من الإنجازات المشهودة لنظامها. وكان من المفترض إتمام بناء «مدينة النصر» خلال عشرين عامًا أو ما يقارب ذلك في المنطقة الجافة ما بين العباسية وهيليوبوليس. وكان من المتوقع أن يسكن فيها حوالي ١٠٠,٠٠٠ شخص ثم ٥٠٠,٠٠٠ على المدى الطويل. وقد ضم مخططها مساكن من أنماط مختلفة (تتراوح من نمط الفيلات المخصصة للموظفين المرموقين إلى مجمعات سكن العمال) كما سيتم توفير عمل سواء أكان إداريًا أم وزاريًا أم صناعيًا. وبرزت المدينة الجديدة من بين رمال الصحراء في بضعة أعوام. إلا أن «مدينة نصر» نجحت في إسكان ٦٥,٣٤٧ نسمة عام ١٩٧٦ في حين ازداد عدد سكان القاهرة ما بين ١٩٦٠ و١٩٧٦ بفارق ١,٧٣٥,٠٠٠ نسمة؛ ولكي يصبح في الإمكان مجاراة السرعة الراهنة للتزايد في القاهرة لابد من إنشاء ما يربو على عشر مدن مماثلة في الصحراء خلال فترة وجيزة لعل ذلك يفلح في امتصاص العجز الذي وقع في الماضي والازدياد الذي سيأتي به المستقبل. إلا أن تكاليف إنشاء مدينة نصر بلغت مبالغ باهظة للغاية، بحيث يستحيل أن تكون مثل هذه الفرضية واقعية.

٣- وجوه المدينة

ساهم تاريخ القاهرة وتمزقاتها العديدة في الصاق أجزاء من المدينة بعضها قرب بعض وهي تختلف في تصميمها المديني بقد ما تتباين في دورها الاقتصادي وفي المستوى الثقافي والاجتماعي لساكنيها: ومما لا شك فيه أن مثل هذه التناقضات كانت دائمًا موجودة، إلا أن الحركة اليومية الدائمة لتنقلات مئات الآلاف من القاهريين ما بين الأحياء الفقيرة المركزية وتلك التي في محيط القاهرة وما بين الأبنية المتأنقة بالغة الحداثة التي تقع على طول الكورنيش، بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام عمومًا (السينما والتلفزيون) زادت من حدة الوعي بهذه الاختلافات فأصبحت نتيجة تلك الأسباب غير محتملة وتفاقمت مشاعر الاستياء من وجودها أكثر فأكثر. وهنا تكمن دون شك أسباب الأحداث المأساوية التي جرت في القاهرة في يناير ١٩٥٢ وفي يناير ١٩٧٧ : فنهب المخازن المترفة وأماكن اللهو والتسلية في الأحياء الغنية ما هو إلا انتقام قاهرة أخرى قد يكون المرء مر بها لسنوات وسنوات دون أن يعرف أي شيء عنها باستثناء بضعة مواقع سياحية لها بعض الأهمية حيث ينسدل الفلكلور قناعًا مناسبًا على البؤس الذي يتشر فيها.

لم يبق من المدينة الشرقية سوى تذكارات قديمة، في المركز القديم وفي بولاق والقاهرة القديمة، فلا تزال هناك بعض من نصب رائعة واجتماع بعض نوادر الفن المعماري (في القصبة هناك مجموعة الأبنية في «قلاوون» وفي «ناصر» وفي «برقوق» وحوالي «باب زويلة»، حيث يقع السوق المسقوف العظيم و «درب الأحمر») كلها تشهد اليوم على روائع ألف سنة في القاهرة. إلا أن الانطباع العام هنا هو مزيج من البؤس الذي زاد من حدته إهمال المرافق العامة في هذه القاهرة المنسية. وتحل المباني الحديثة محل الأبنية العتيقة وسرعان ما تصبح خربة مهدمة، أكل الدهر عليها وشرب قبل الأوان نتيجة لانعدام الصيانة ولكثافة السكان المفرطة فيها. إن الاستياء المحموم في الشوارع ما هو إلا وهم وسراب: انحسرت النشاطات التقليدية التي كفلت توازن المدينة القديمة (التجارة والفنون اليدوية) أو قد نراها مستمرة في منطقة «خان الخليلي» وكأنها «استعراض» لإمتاع السواح. وتقوم في القسم الغربي من المدينة القديمة، من شارع بور سعيد (الذي كان سابقًا الخليج/ قناة

القاهرة) عملية للتحديث (من الغرب) تواكبها عملية انحطاط (من الشرق) وتحاولان خلق منطقة انتقالية حيث تتم دراسة إمكانية دمج المدينتين معًا . إن هذه الأحياء هي في الغالب مناطق تم تجديدها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهي تتحول اليوم إلى أحياء «بلدية» وتتلاشى بقايا المدينة القديمة شيئًا فشيئًا وتسيطر الأحياء الفقيرة الحديثة على الساحة .

تنأى المدينة الجديدة غربي الأزبكية وقصر عابدين بنفسها عن المدينة القديمة رويدًا رويدًا فالأعمال التجارية وغيرها ما تزال متمركزة في الأحياء التي خطط لها إسماعيل وكذلك تستمر الحياة الإدارية إلى الجنوب أكثر فأكثر . ولا تقوى الأبنية التي يعود تاريخها إلى بداية القرن والتي لا تلقى عناية كافية على الصمود طويلاً . إلا أن الفعاليات الدائبة ما تزال تنبض في «طلعت حرب» و «قصر النيل» و «الشريف باشا» وتشل حركة السير خلال ساعات الازدحام . وقد اتخذ المركز التقليدي للأعمال التجارية «ساحة طلعت حرب» (سليمان باشا سابقًا) طابعًا ريفيًا إلى حد ما بالمقارنة مع ميدان التحرير المجاور ، حيث تلتقي سيول السيارات التي تصب فيه من جميع أنحاء القاهرة بأنواعها . وقد أحيط الميدان بممرات مشاة مرتفعة ليتمكن المشاة من التحرك بأمان ويعيد صوت وقع الأقدام الدائب إلى الأذهان ما يقصده فريتس لانغ «Fritz Lang» بمفهوم «المدينة العاصمة» . ويقوم الميدان الذي يستخدم كمحطة للأوتوبيسات ومكان تجمع المسيرات الشعبية العارمة في مناسبات الابتهاج والحزن والغضب بدور جبهة فاصلة بين القاهرة «الاستعمارية» و«العاصمية» كما يتضح من الأبنية المرتفعة التي تحجب رؤية النيل (فندق الهيلتون ، وفندق الشبرد ومركز المجمع الإداري ومبنى الجامعة العربية ومبنى البلدية) . وستمر خطوط المترو المديني شمالاً وجنوبًا وغربًا وشرقًا من ذلك الميدان كما هو وارد في مخططه .

وفي الجاردن سيتي بدأت مبان ضخمة حديثة بالتطاول بهاماتها بين القصور والفيلات بواجهاتها المهترئة وحدائقها التي تركت دون عناية حتى تحولت إلى براري تغطيها الأعشاب : لقد مهد رحيل الأجانب وانحطاط النخبة المصرية القديمة الطريق لظهور بورجوازية جديدة أقل ثراءً ولكن أوفر عددًا . ويجري النيل الآن لعشرات الكيلو مترات

بين سد مضاعف من الأبنية العالية التي تبين مدى التغير الذي لحق بمصر خلال الأربعين سنة الأخيرة. إن «واجهة النيل» هذه -التي يبتئس لهيئتها بعض مخططي المدن- هي أروع مظاهر القاهرة في هذا العصر وأشدها تأثيرًا في النفس فهي تمتد على طول نهر احتفظ بكل ما له من سحر ساعة بعد ساعة وموسمًا إثر موسم والذي استعاد رونقه الليلي مع نهاية فترة التعتيم بعد الحرب مع إسرائيل. وقد أقيم جسر سادس لإتاحة المجال أمام سيل السيارات والعربات التي تحمل سكان الأحياء الغربية إلى المركز بعبور التدفق المهيب لنهر النيل، والجسر عبارة عن معبر فوق الجزيرة وناديها الرياضي، حيث حل البرجوازيون المصريون والطبقة الحاكمة الجديدة محل المستعمرين. وتمتد الأحياء الجميلة في القاهرة الحديثة حول المنطقة المركزية: الزمالك والكورنيش. وتنتصب بالقرب منها القصور العظيمة: فندق شبرد والهيلتون والشيراتون والميريديان. ولا تعكر أي شائبة مهما صغرت الصورة السحرية الأقرب إلى الخيال لنهر النيل هنا: فالمدينة القديمة ليست سوى لوحة خلفية نائية مترفة تتخللها المآذن وتمتد بعيدًا حتى تبلغ القلعة.

وتحف بضفة النيل الغربية مبان راقية وفيلات فخمة تبدو في بعض الأحيان وقد نال منها الكبر. وقد بلغت سرعة توسع القاهرة من هذا الطرف حدًا بدا معه أن بضعة قرى قد علقت في الوسط. ومن الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تتناوب الدور الريفية مع أكواخ القرميد بساكنيها الجدد ومجمعات الشقق السكنية الحديثة من جميع المستويات. وتشكل أحياء الطبقة العامة والأحياء التي ما تزال تحتفظ بطابعها الريفي البحت، جزيرة للبروليتاريا الفقيرة في المنطقة الشمالية حيث تجد مساكن الطبقة العاملة صداها في صفوف من المنازل الرخيصة في شارع السودان. أما إلى الجنوب فتضم أحياء «المهندسين» سكانًا من الطبقة الوسطى في حين أصبح «الدقي» واحدًا من أولى الأحياء السكنية للطبقة البرجوازية في القاهرة. وإذا ما أتيحت لنا فرصة مشاهدة القاهرة من الطائرة تبدو لنا الموجة الحضرية الممتدة إلى أن تصطدم بالعائق الذي لا يزال قائمًا وهو سكة حديد «السيد» ويبدو الريف متماسكًا وراء امتداد المدينة فمنذ آخر بنايات المدينة وبعد بضعة أمتار من السكة الحديد تنبسط أمامنا الحياة الزراعية في الدلتا المصرية بألوانها الممتعة التي ما تزال تتبع

دورتها بعد ألاف من الأعوام. ولا شك أن كل هذا لن يستمر طويلاً، إذ تتقدم المدينة عبر الجيزة باتجاه الغرب وقد بدأت البنايات المتعددة الطوابق تشرئب بأعناقها الآن من بين الفيلات المتناثرة على طريق الأهرامات. وتحثُ المدينة خطاها باتجاه الشمال: مدينة تحتوي أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ نسمة من الفقراء الذين ما زالوا قرويين إنها «بولاق الدكرور» التي بدأت بالتشكل خلف قضبان السكة الحديدية. وستكون الأراضي الزراعية لمحافظة الجيزة والتي لم تزل حتى وقت قريب وقفًا لمتعة ورفاهية سكان المدينة، هي المحطة الثانية في الموجة التي تخطت الضفة الشمالية لنهر النيل منذ ثلاثين عامًا.

وقد امتد الزحف الحضري في الشمال على طول الطرقات المترابطة التي تتشعب كأصابع اليد من منطقة الأزبكية. ويبين لنا مثل هذا النمط من التوسع التنوع الكبير للأقسام والضواحي المحيطة الموجودة في تلك المنطقة والمظهر الفج عمومًا للأحياء المبنية بناءً رديئًا والمتصلة بشكل سيء بعضها ببعض. وتتقدم المدينة بسرعة تمدن وحشي ضمن الأراضي الزراعية لريف «القليوبية» منطقة «البراجيل» التي كانت تنفصل سابقًا عن القاهرة بامتداد حوالي ٣٠ كيلو مترًا من الريف وهي الآن آخذة في الاندماج مع منطقة «القاهرة الكبرى». وفي الاتجاه الشمالي على طول النيل تطورت المدينة من ضواحي الطبقة العاملة في بولاق وشبرا وشكلت ضاحية فقيرة حتى «شبرا الخيمة» مع عدد لا بأس به من المؤسسات الصناعية. أما المنطقة التي تلي الكورنيش فترمي خطة تطويرها إلى وضع تخطيط عصري للخراب المبكر الذي نال منها وقد اقتضى تطويرها إجراء تحديث دفع مناطق السكان الفقيرة نحو الشرق عازلاً إياها عن النيل. وانتشر التحضر باتجاه الشمال الشرقي على محورين أساسيين، الطريق الجديد التي تتبع خطط القناة الإسماعيلية القديمة والثاني هو سكة حديد السويس. ويحيط بالقرى القديمة خليط متنوع يصل عبر طريق «الوايلي» و «المطرية» إلى «المرج» وهي المحطة الأخيرة للمترو الشمالي -الجنوبي وتبعد ١٣ كيلو مترًا عن مكان الإقلاع من ميدان التحرير. ويقطن في هذه الضواحي، حيث تتناوب قطاعات شبه ريفية مع المساكن الرخيصة «الحديثة» والمناطق الصناعية، سكان ينتمون إلى الطبقة العاملة

والطبقة المتوسطة الفقيرة وعلى الحواشي نجد سكانًا وصلوا مؤخرًا إلى المدينة إبان عملية التحضر وهم يتأقلمون تدريجيًا مع نمط جديد من الحياة.

تقدم المناطق الواقعة في الشمال الشرقي والشرق مثالين عن التحضر الطوعي وهما يتناقضان تناقضًا صارخًا مع الأحياء التي لا تحظى بتعاطف مماثل. فمنطقة هيليوبوليس أوغلت في الصحراء عندما استكملت المخطط المقترح لها في بداية القرن والذي تقدم به البارون إمبان. وقد خضعت المناطق المخصصة أصلاً لفيلات منفردة تتوسطها نصب غريبة «باذخة» من بداية القرن (مثل نسخة عن معبد أنغكور الذي بناه المتعهد) لغزو من أبنية مؤلفة من أربعة إلى خمسة طوابق. وقد أصبحت هيليوبوليس أشد ارتباطًا بالمدينة عبر توسع القاهرة من هذا الجانب وكذلك لاتصالها منذ البداية بمركز المدينة بخط المترو وبإنشاء مدينة نصر مؤخرًا. وكانت هيليوبوليس ثاني مناطق البرجوازية السكنية بعد المنطقة الغربية في القاهرة يقطنها الأجانب والأقباط ومشارقة من الطبقة المتوسطة ممن أرسوا أسس طراز حياتهم منذ وقت بعيد. ومنذ ذلك الحين تحولت هيليوبوليس إلى منطقة «مسلمة» ويتواجد فيها الآن رجالات الجيش والإداريون بكثرة، إلا أن المناطق الأنيقة الراقية بقيت في المركز قرب النيل. وانمحى اليوم الفاصل القائم بين هيليوبوليس ومدينة نصر، كما يتضح من الأبنية المرتفعة على طول الممر الشرقي.

وتقدم القاهرة القديمة باتجاه الجنوب صورة مماثلة لما تقدمه بولاق في الشمال: صورة قاهرة تاريخية في طريقها إلى الاختفاء بخطى حثيثة. فمصر أيام زمان ما تزال ماثلة في بعض الأحياء، حيث تطالعنا آثار القرون المسيحية وبقايا الماضي في الفسطاط الذي يقف شاهدًا على بداية التحول إلى الإسلام. وعلى طول الأتوستراد الذي يحاذي قناة جر المياه القديمة من القلعة حتى النيل توافد السكان بسرعة كبيرة على المنطقة الواقعة ما بين القلعة والقاهرة القديمة، حيث تزدحم الأبنية رديئة الصنع التي تضاعف عددها مرارًا بين أكثر أمثلة منازل الطبقة العاملة (الحديثة) بؤسًا والتي يمكن إيجادها في القاهرة، إذ يلتصق بعضها ببعض بازدحام منكر وتؤول للخراب بسرعة شديدة. إنها أسوأ ما أخذ عن الغرب في مجال تخطيط المدن.

ظلت القاهرة القديمة ردحًا طويلاً من الزمن الحد الجنوبي للخليط المتنوع من كتلة القاهرة. أما اليوم فتندفع المدينة بكل نشاط وحمية باتجاه الجنوب على طول النيل على شكل واد ضيق. وتعاود القطاعات الريفية بقراها وضياعها الظهور بعيدًا عن القاهرة وعلى مبعدة من النيل. ولم تعد منطقة المعادي تلك المنطقة الهادئة السكنية التي كانت، حيث تغيب الفيلات الفخمة فيها وسط الحدائق والأشجار، فقد تحولت إلى مدينة في طريقها إلى توسع شامل. أما في المناطق التي تليها فما يزال النسيج الحضري رقيقًا واهيًا على طول الطريق ولكن سرعان ما سيرى المرء خيالات الدخان ترسم على الأفق منبعثة من المداخن لمصانع الفولاذ ومصانع حلوان التي تنتشر على مقربة منها مساكن الطبقة العاملة مزروعة في صحراء جرداء وريف منعزل بعيد عن النيل. ومن السهولة بمكان أن ننسى أن حلوان كان الخيار الثاني الذي انتقاه الخديوي توفيق لسكناه وأن غنى حلوان بالينابيع الحارة جعل منها بلدة منتجع صحي هادئة في العقود الأولى من هذا القرن.

الخاتمة

تبين الصبغة الفجائية للتغير الذي عرفته القاهرة خلال القرن التاسع عشر أسباب عدم استكمال المدينة العصرية كما هي اليوم. فالتوسع المحتوم للمدينة مثله في ذلك مثل الجلاميد التي يخلفها النهر الجليدي، يمضي قدمًا ويترك شظايا متفرقة منها الباهر ومنها الكابي التعيس لماضيه السحيق والقريب؛ فمن القلعة التي اختارها صلاح الدين مقرًا له إلى ميدان التحرير مركز جاذبية المدينة الحديثة تتعاقب عشرة قرون من التاريخ في فوضى شاملة. فنحن إذ نستعرضها لا نرى النصب التي هي آثار رائعة من آلاف السنين وشواهد على حركة تطور أكثر حداثة وحسب، وإنما تطالعنا أيضًا أنماط متباينة أشد التباين من أساليب الحياة تتعايش معًا جنبًا إلى جنب في فوضى ممتعة غنية خليط من الألوان والأصوات: فنرى جيوبًا من المدينة القروسطية وأحياء فقيرة حضرية معاصرة تمتد على أطراف أحياء حديثة وأحيانًا تحيط بها وتؤطرها.

تطرح الاندفاعة المتوثبة للقاهرة المتجهة أبدًا نحو الشمال والغرب والجنوب في وجه مخططي المدينة مصاعب جمة وشائكة، فلا حل يتبادر إلى الذهن سوى ما يقترح إعادة تصميم مصر برمتها. ولكن علينا في الحين الذي ننتظر فيه إيجاد الحلول باقتراب عام ٢٠٠٠(*) أن نضمن الحياة اليومية في جوانبها الأكثر مادية: السكن وحركة السير وتشغيل الخدمات العامة لهذه المدينة الاستثنائية المذهلة التي تثير في النفس الاضطراب والانبهار في آن واحد بتناقضاتها. كما يتوجب عدم تأجيل إيجاد حلول لهذه المشاكل لأمد طويل، وإلا فإن القاهرة التي لعبت منذ وقت طويل دور صمام الأمان للتوسع الديمغرافي في مصر ستنقلب إلى فتيل تفجير مصر في الغد.

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن الطبعة الأولى للكتاب التي صدرت عام ١٩٩٣ عن مطابع أكسفورد. (الناشر)

ملاحظات

1- Gobineau, Trois ans en Asie (Paris 1983) vo12, p.41.

2- J. Berque, L'Emperialisme et Revolution (Paris, 1967), p.85.

3- I. Fahri, L'Egypte que J'aime (Paris 1972), p.131.

4- P, Marthelot, "Le Caire, nouvelle metropole" in Annales Islamologiques VIII, 1969, p. 189.

5- Expertly Studied by J. Berque and M. Shakaa "La Gamaliyya depuis un siecle in colloque international sur l'histoire du Caire (R. D. A 1972) especially pp. 75-9,80-2.

6- J. Berque, Egypt Imperialism and Revolution (London 1972) p 604.

٧- يعود التعبير لسيمون وجان لاكوتور في :

Egypte en movement (Paris 1956).

٨- انظر مثال :

D. Panzacin L'Egypte d'Aujourd'hui: Permanence et Changements 1805-1976 (Paris, 1977).

9- Following J. Abu-Lughod, Cairo (Princeton, 1971).

وسوف نستخدم فيما يلي التصنيف والأرقام اللذين قدمتهما مصلحة الإحصاء في إدارة القاهرة مما يستتبع بعض التعديلات في النسب المئوية.

١٠- تتضمن الشبكة المدروسة من قبل الشركة المساعدة في المرحلة الأولى خطًا شماليًا -جنوبيًا من المرج إلى حلوان بطول اثنين وأربعين كيلو مترًا ونصف ويتقاطع فيما بعد مع خطين آخرين.

BIBLIOGRAPHY

Abu-Lughod (Janet), Cairo, Princeton, 1971.

Askar (Gamal), A Statement on tbe population of Egypt, Cairo, 1976.

Berque (Jacques), L'Egypte, Imperialisme et revolution, Paris, 1967.

Berque (Jacques), et Shakaa (Mustafa), La Gamaliya depuis un siecle, in Colloque international sur l'histoire de Caire, RDA, 1972.

Clerget (Marcel), Le Caire, Cairo, 1934, 2 vols.

Farhi (Ibrahim) et al. L'Egypte que j'aime, Paris, 1972.

Hassan (Shafick S.) Characieristics of Migrant Families, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no.4, Cairo, 1973.

Hassan (Shafick S.) and Dayem (Mohamed A.), Characteristics of Recent Migrants, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no. 4, Cairo, 1973.

Jomier (Jacques), al-Kabira, la ville oderne, Encyclopedia of Islam, 2nd edn., vol. IV.

Lacouture (Simonne), Egypte, Paris, 1963.

Lacouture (Simonne and Jean), L'Egypte en Mouvement, Paris, 1956.

Lane (E.W.) The Manners and Customs of Modern Egyptians, London, 1954.

Mabro (Robert), The Egyptian Economy 1952-1972, Oxford, 1974.

Marthelot (Pierre), Le Caire, nouvelle metropole in Annales Islamologiques, viii, 1969.

Marthelot (Pierre), Recherche d'identite et mutation urbaine: l'exemple du Caire, in R.O.M.M. xviii, 1974.

Nassef (Abdel Faiah), Internal Migration and Urbanization in Egypt, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no. 4, Cairo, 1973.

Nassef (A.) and Askalany (Ragaa), Demographic Cbaracteristics of Labour Force in Greater Cairo, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no.3, 1972.

Owen (Roger), "The Cairo Building Jndustry", in Colloque international sur'l'histoire du Caire, RDA, 1972.

Raymond (Andre), Artisans et Commercants au Caire au XVIIIe siecle, Damascus, 1974, 2vols.

Raymond (Andre), "probleme urbains et urbanisme au Caire", in Colloque international sur l'histoire du Caire, RDA, 1972.

Raymond (Arthur), L'Egypte a etites journees, Paris, 1919.

Raymond (Mishael), al-kabire, Encyclopedia of Islam, 2nd edn., vol IV.

Wiet (Gaston), Cairo, City of Art and Commerce, Oklahoma Press, 1964.

محتويات المجلد الأول

الجزء الأول: طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا [١٧٨٩ - ١٩١٨]

الموضوع — الصفحة

الجزء الثاني: التحولات في المجتمع والاقتصاد ١٧٨٩-١٩١٨]